

الجامع الكبير

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني
المتوفى سنة ١٨٩ من الهجرة

طبع من النسخة الرومية باستانبول وقوبل بالنسخة التونسية بالهند
وما وجد من نسخة دار الكتب المصرية

عنى بمقابلة أصوله

أبو الوفا الأفعاني

الدرس بالمدرسة النظامية في
النظامية بالهند

عُيِّنَتْ بِشَرِّ لُجَّةِ إِيحَاءِ الْمَعَارِفِ التَّمَانِيَّةِ
بِحَيْدَرِ آبَادِ الدِّكْنِ بِالْهِنْدِ

أشرف على طبعه

رضوان مجتهد ضروان

وكيل لجنة إحياء المعارف التمانية بمصر
١ - عطفة الأمير بالأزهر

الجامع الكبير

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني
المتوفى سنة ١٨٩ من الهجرة

طبع من النسخة الرومية باستانبول وقبول بالنسخة التونسية بالهند
وما وجد من نسخة دار الكتب المصرية

عنى بمقابلة أصوله

أبو الوفاء الأفعاني

المدرس بالمدرسة النظامية بالهند

عُيِّنَ بِمَشْرِقِ الْجَنَّةِ لِإِحْيَاءِ الْمَعَارِفِ الْغَائِبَةِ
بِحَيْدَرآبادِ الدِّكْنِ بِالْهِنْدِ

أشرف علي طبعه

رضوان محمد بن رضوان

وكيل لجنة إحياء المعارف النجفية بمصر

١ - عطلة الأمير بالآزم

الطبعة الأولى

١٣٥٦

حق الطبع والنقل محفوظ

مطبعة المايستقابلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خيرة الأولين والآخرين ،
وعلى آله وصحبه الذين نصره واتبعوا النور الذي أنزل معه ، والتابعين
وبعد ؛ فإن أشرف العلوم القرآنية وأعظمها علم الفقه ؛ وإن أحسن ما صنف فيه
كتب الإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني قدس الله سره ؛ وإن
أهم مصنفاته وأعظمها وأدقها : « الجامع الكبير » ،

قال الإمام محمد بن شجاع الثلجي رضى الله عنه : « ما وضع في الإسلام كتاب
في الفقه مثل جامع محمد بن الحسن الكبير » . وقال : « مثل محمد بن الحسن في
« الجامع الكبير » كرجل بنى داراً ؛ فكان كلما علاها بنى مراقبة يرقى منها إلى ما علاه
من الدار ، حتى استتم بناءها كذلك ؛ ثم نزل عنها وهدم مراقبها ثم قال للناس :
شأنكم فاصعدوا » .

قال الأستاذ الكوثري ، حفظه الله ، بعد أن نقل كلام الثلجي : « والحق أن هذا
الكتاب آية في الإبداع ، ينطوى على دقة بالغة في التفریع على قواعد اللغة وأصول
الحساب ، خلا ما يحتوي عليه من الماضي على دقائق أصول الشرع الأغتر ، نلعله ألفه
ليكون محكا لتعرف نباهة الفقهاء ، وتيقظهم في وجوه التفریع ، يحار العقل في فهم
وجوه تفريعه في ذلك إلى أن تشرح له . وهو كما قال ابن شجاع أولا وآخر ، إلا أن
مراقب الكتاب أعيدت إلى أبواب الكتاب ، كما يظهر من شرحي الجلال الحصري
على الجامع الكبير ، حيث يقول في صدر كل باب من أبواب الكتاب : « أصل
الباب كذا ، وبني الباب على كذا » ، فبذلك سهلت معرفة وجوه التفریع جداً » ^(١)

وقال الإمام أبو بكر الرازي في شرح الجامع الكبير : « كنت أقرأ بعض مسائل
من الجامع الكبير على بعض المبرزين في النحو (يعني أبا علي الفارسي) فكان يتعجب
من تغفل واضع هذا الكتاب في النحو » ^(٢)

(١) بلوغ الأمان : في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، لفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد
الكوثري (ص ٥٨) - (٢) بلوغ الأمان (ص ٦٣)

وكتب جمال الدين بن عبيد الله ، من الموصل في المحرم سنة خمس عشرة وستمائة ، إلى القاضي شرف الدين ابن عتير يقول فيه : « كنت منذ زمن طويل تأملت كتاب الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ، رحمه الله ، وارتقم علي خاطري منه شيء . والكتاب في فنه عجيب غريب ، لم يصنف مثله » ^(١)

وقال أكمل الدين الباري : « هو ، كاسمه ، لجلال مسائل الفقه جامع كبير . قد اشتمل علي عيون الروايات ، ومتون الدراريات ، بحيث كاد أن يكون معجزاً ، ولتمام لطائف الفقه منجزاً . شهد بذلك ، بعد إنقضاء العمر فيه ، وأردوه ، ولا يكاد يلم بشيء من ذلك عاقدوه . ولذلك امتدت أعناق ذوى التحقيق نحو حقيقته ، واشتدت رغباتهم في الاعتياء بحمل لفظه وتطبيقه ، وكتبوا له شروحا ، وجعلوه ميثاقاً مشروحاً » ^(٢)

ولذلك مسائل الكتاب وصعوبة تخريجها شرحة كثير من أئمة الفقهاء ، كالإمام أبي حازم عبد الحميد بن عبد العزيز ، والإمام علي بن موسى القمي ، والإمام أحمد بن محمد الطحاوي ، والإمام أبي الحسن الكرخي ، وأبي عمرو أحمد بن محمد الطبري ، وأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي ، والفقهاء أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي ، وأبي عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني ، وشمس الأئمة عبد العزيز بن محمد الحلواني ، وشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ، ونظر الاسلام علي البزدوي ، وأبي اليسر محمد البزدوي ، والصدر الشهيد حسام الدين عمر بن مازة البخاري ، ومحمود بن أحمد البرهان ، وعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي ، وأبي حامد أحمد بن محمد العتاني البخاري ، والحسن بن منصور الأوزجندی (قاضيان) ، وبرهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المغيثاني ، وجمال الدين محمود بن أحمد الحصري البخاري

وشرح الحصري الكبير والتحري ، في أربعة مجلدات طالعت الأول والرابع منها فإذا هو شرح حافل بالنقائس ، حاو لكثير من القروع الممتعة ، يستقيها تارة من « الأصل » ، وغيره من مؤلفات الإمام محمد رضي الله عنه ، وطوراً من شروح الصرخي والجصاص والسرخسي . وبيننا تراه يجيب عما أورده بعض شراح الكتاب ، بل وغيرهم ، علي بعض المسائل كأبي حازم والرازي ، والجرجاني ، تراه

يناقش الجصاص في كثير من آرائه التي تفرد بها . وفضلاً عن هذا كله فإنه يبين في صدر كل باب الأصل الذي بناء عليه الإمام محمد قدس الله سره ، فيقول : « أصل الباب كذا ، وبناء علي كذا » ، فبذلك سهلت معرفة وجوه التفريعات جداً . والجامع الكبير له نسختان : الأولى ، والثانية ؛ صنفه أولاً ورواه عنه أصحابه : أبو حفص الكبير ، وأبو سليمان الجوزجاني ، وهشام بن عبيد الله الرازي ، ومحمد بن سماعة ، وغيرهم ؛ ثم نظر فيه ثانياً ، فزاد فيه أبواباً ومسائل كثيرة ، وحزر عباراته في كثير من المواضع حتى صار أكثر لفظاً ، وأغزر معنى ؛ ورواه عنه أصحابه ثانياً ولبلاله الكتاب ونفاسه غني أئمتنا الحنفية ، شكر الله سعيهم ، بشأنه ؛ فمن شارح له ، إلى ناظم ، إلى ملخص . وكان لي من شرح الشباب شغف بكتب الإمام محمد رضي الله عنه ، وشوق لرؤيتها ، ولا سيما الجامع الكبير منها . فإني كنت أرى في مطالعتي صفته ومدحه وحسن أسلوبه ودقة معانيه ؛ فكنت أقش مكتبات الهند وفهارسها فلا أظفر به . ورأيت نسخة منه في فهرس مكتبة شيخ الإسلام ولي الدين أفندي باستانبول ، وأخرى ناقصة في فهرس « دار الكتب المصرية » . ولما ألفتنا لجنة « إحياء المعارف النجانية » لنشر كتب المتقدمين من أئمتنا ، قررنا البدء بإحياء الجامع الكبير ؛ ولكن كيف السبيل إلى الحصول على الأصل الذي نطبع منه !!

لذلك عزمنا على الرحلة في البلاد الهندية للبحث عنه إنفاذاً لقرار اللجنة . وفي شهر رمضان من سنة سبع وأربعين وثلثمائة وألف بدأت رحلتي ، فدخلت بلدة « بوبال » المحروسة ، ثم بلدة « تونك » المحمية ؛ فوجدت بها نسخة منه في مكتبة المرحوم عبد الرحيم صاحب زاده . ثم خرجت منها إلى بلدة « دهلي » قاعدة الهند ، ثم إلى غيرها من البلاد ، ثم إلى « يشاور » لرؤية مكتبات مشايخ القادرية . ثم إلى بعض جبال الأفاغنة ، ثم قفلت راجعاً في نهاية الشهر ولم أعتد بعد على غير النسخة التونكية . وفي رجب من العام القابل رحلت إلى « تونك » مرة أخرى لنسخ الكتاب ؛ فإني لم أجد بها في الرحلة الأولى من يقوم عنا بنسخه . دخلت « تونك » وأريت الكتاب الناسخين ؛ فأبوا نسخه لصعوبة خطه . فشرعت في نسخه بنفسى مستعيناً بالله وطلباً للتوفيق منه سبحانه . فعملت يومين ، ثم منعت أمين المكتبة ؛

فاستشفعت ببعض علمائها فأجازنى - أتابه الله - بنسخه . فعاودت العمل وأعانتى الله تعالى عليه فنسخته فى أيام معدودات : سبعة وعشرين يوماً ؛ فإننى كنت أعمل طول النهار وأطراف الليل . ورجعت مسروراً بىغى ، ظافراً بخزائن مكتوبة من خزان أسلافنا ، ودرّة فريدة من دررهم الغالية ، شاكراً لربى إعائته وتوفيقه ، قائلاً : « فزت ، ورب الكعبة ، بنعمة جليلة ؛ ووجدت ، ورب محمد ، ضالة المؤمن ، وبنية المسلم - فله الحمد والمنة »

ورغبة فى تقديم الكتاب للطبع شرعت فى تصحيحه ؛ وتوفرت عليه مدة طويلة طالعت فى أثناءها شرح الحصىرى : الجزء الأول والرابع منه ؛ ولكنه لم يخل بعد من أغلاط . فكتبنا إلى بلاد شتى ، من الهند وغيره ، فلم نظفر بنسخة أخرى . ثم دخل بعض أصحابنا استانبول فى أثناء رحلته فى البلاد الإسلامية والأوربية ؛ وزار مكتباتها باحثاً ومتقياً ؛ وتعرف إلى الدكتور « ريتز » المستشرق الألماني ؛ وأرسل إلينا عنوانه ؛ فكتبنا إليه ، فأخذ لنا صورة الجامع الكبير من نسخة شيخ الإسلام ، وإلى الدين أفندى ، وأرسلها إلينا مشكوراً

وقد اجتمعت الجمعية العلمية ^(١) وتعاونت فى نسخه ومقابلته بالنسخة التونسية . وشرفت أنا بتصحيحه بنفسى لإلماضع بقيت منه بدون تصحيح ، فكتبنا إلى الأستاذ الكبير محمد أسعد براده بك ؛ فأخذ لنا صورة نسخة دار الكتب المصرية وأرسلها - حفظه الله - إلينا ؛ فحصل لنا منها مدد عظيم فى تصحيح الكتاب . وطلبنا شرح العتاتى من فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد راغب الطباخ ، عضو اللجنة العلمية بحلب ، فزفه - أتابه الله - إلينا بعد أن تولى أمر نسخه ومقابلته ؛ بل لقد قابله هو بنفسه ، جزاه الله عنا جزاء المحسنين

نظرنا إلى نسختنا مرة أخرى نظر استيعاب وتمحيص ، وصححنا ما كان قد بقى فيها من أغلاط أو تحريف وتصحيف حتى أخرجناها - كما ترى - من بين فرث ودم ، لبناخالصاً سائناً للشاربين

هذا وقد استبان لك أنه توفر لدينا ثلاث نسخ من الكتاب : الرومية - نسخة استانبول - وهى التى قدمت للطبع ، والتونكية وهى الهندية ، والمصرية . فما زيد

(١) الجمعية العلمية شعبة من « لجنة إحياء المعارف الثمانية » لأن لها شعبتين : انتظاية وعلمية

على الرومية وضعناه بين مربعين هكذا [] ونهنا على ما زيد من غير الهندية
في ذيل الكتاب، وكذلك وضعناه فيه اختلاف النسخ كما ترى
ووجدنا في النسخة الرومية ، والتونسية زيادات كثيرة ، مأخوذة من
«الأمالي» للإمام أبي يوسف ، و«نوادير هشام» ، وابن سبابة وغيرهم لعل بعض رواة
الكتاب أدرجها فيه نظائر لمسانل في الجامع أو مخالفة لها ، فوضعناها في ذيل الكتاب ،
لأنها لا تخلو من فائدة ؛ وفصلناها منه تمييزاً لها عن الأصل

وبعد ، فإن لجنة إحياء المعارف النعمانية تشكر لكل من عاونها في نشر
الكتاب ، ولا سيما الأستاذ الكبير محمد أسعد براده بك ، وفضيلة الأستاذ الجليل
الشيخ محمد راغب الطباخ ، وفضيلة الأستاذ الشيخ رضوان محمد رضوان
عضو اللجنة ووكيلها بمصر ، وصديقنا الدكتور «ريت» . وأشكر للتواب صدر
يارجك بهادر المولوي حبيب الرحمن خان الشرواني ، صدر الصدور سابقاً لمحروسة
النظام شكرياً جزيلاً علي ما أمدنا به من مال لطبع الكتاب ، جزاء الله عنا وعن
المسلمين خير الجزاء ؟

أَبُو الْوَفَّاءِ

رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية

المنفذ في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٥٦
٢٤ مايو سنة ١٩٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الصلاة

رجل وامرأة افتتحا الصلاة مع الإمام فأحدثا [فتوئاً] ^(١) وجاءا وقد فرغ الإمام [فقاما يقضيان] ققامت المرأة بحذاء ^(٢) الرجل، فصلاتها تامة وصلاته ^(٣) فاسدة رجل وامرأة أدركا التشهد مع الإمام فقاما يقضيان الصلاة ققامت بحذائه، فصلاتها تامة

مقيم صلى من العصر ركعة وغربت ^(٤) الشمس فدخل مسافر في صلاته، فصلاة الداخل فاسدة. وإن كان ^(٥) المقيم هو الداخل في صلاة المسافر كانت صلاتها تامة، وإذا نوى المسافر الإقامة لم يتنفع بتلك النية

باب المستحاضة

يجب على المستحاضة أن تتوضأ لكل وقت ^(٦) صلاة، فإن توضأت في أول الوقت. ولبست خفيها ودمها سائل ثم أحدثت حدثاً غير الدم توضأت ومسحت [في الوقت] فإذا مضى الوقت أعادت الوضوء ونزعت خفيها رجل به جرح سائل فتوضأ للظهر وجرحه سائل ثم انقطع فافتتح الظهر وهو منقطع أو لم ينقطع حتى صلى من الظهر ركعتين ^(٧) ثم انقطع حتى دخل وقت العصر فإنه يتوضأ للعصر، فإن توضأ وافتتح العصر ثم سال دمه يمضى عليها ^(٨) ولم يعد الوضوء وتوضأ بعد مضى الوقت للغرب، فإن لم يسلم [في وقت العصر] حتى دخل وقت المغرب ثم سال توضأ للغرب وأعاد الظهر، ولو توضأ للظهر [ودمه سائل] وصلى ودمه سائل ثم انقطع حتى دخل وقت العصر توضأ للعصر والظهر تامة، ثم انقطع الدم إلى ^(٩) المغرب أو لم يتم، فإن توضأ للظهر وجرحه سائل ثم انقطع فصلى ثم برأ جرحه أعاد الوضوء والصلاة، ولو توضأ وصلى وهو سائل ثم برأ لم يعد الصلاة.

(١) وفي الهديّة: «وتوضأ ورجعا» (٢) وفي الهديّة: «إلى جنب الرجل»

(٣) وفي الهديّة: «فصلاة الرجل فاسدة وصلاتها تامة» (٤) وفي الهديّة: «فغربت»

(٥) وفي الهديّة: «مسافر صلى ركعة من العصر فغربت الشمس فدخل مقيم في صلاته فهو داخل فان نوى المسافر» (٦) وفي الهديّة: «لوقت كل صلاة» (٧) وفي الهديّة: «ركعة»

(٨) وفي الهديّة: «عليه» (٩) وفي الهديّة: «حتى دخل وقت المغرب»

عريان صلى قلباً فرغ وجد ثوباً ، لم يعد الصلاة ، ولو وجد قبل الفراغ أعاد مستحاضة ترضات للعصر والدم سائل ثم انقطع فصلت من العصر ركعتين ^(١) ودخل وقت المغرب ، فإنها تعيد الوضوء [وتستقبل] الصلاة ، وكذلك إن ترضات ودمها منقطع فسأل بعد ماصلت ركعتين منها ثم غربت الشمس ، ولو دخل وقت الصلاة ^(٢) ودمها سائل ثم انقطع فترضات ثم صلت ركعتين ^(٣) ثم دخل وقت المغرب مضت عليها ، فإن سال الدم بعد دخول الوقت [وهي في العصر] ترضات ومضت عليها ^(٤) ، فإن ترضات للظهر ودمها سائل ثم انقطع حتى دخل وقت العصر فترضات للعصر ثم سال لم تعد الوضوء ؛ ولو ترضات وصلى ودمها سائل ثم انقطع وأحدثت غير الدم فترضات [والدم منقطع] فلا وضوء عليها للعصر ؛ فإن ترضات [العصر] ثم سال الدم ترضات [ولم ينفعها وضوءها الأول للعصر] وكذلك لو أحدثت غير الدم في العصر وترضات للحدث ؛ فإن سال الدم أعادت

باب السجدة

رجل قرأ [آية] السجدة في مجلس مراراً فعليه سجدة واحدة ؛ فإن قرأها ولم يسجد بها حتى ذهب ورجع فقرأها بسجدتين ؛ ولو قرأها ثم قام في مكانه فقرأها بسجد [لها] مرة [واحدة] ، فإن قرأها ثم قام [في مكانه] فقرأها في صلاته ^(٥) بسجد مرة ؛ فإن لم يسجد [لها] حتى فرغ من صلاته [بطلت] عنه ؛ وإن قرأ سجدة مراراً وهو يسير على دابة في صلاة [بسجد لها] مرة ؛ وإن كانت في غير صلاة بسجد لكل مرة [بسجدة] وإن قرأ في الركعة الأولى [بسجدة] فسجد لها ثم قام فأعادها لم يسجد ؛ فإن أعادها في الثانية لم يسجد لها في [قول] يعقوب الآخر ، وبسجدها ^(٦) في قول محمد ، وإن قرأ بسجدة خلف الإمام فسمعها الإمام ومن خلفه لم يسجدوها [في صلاتهم] . ولا إذا فرغوا في قول أبي حنيفة ويعقوب . وقال محمد : أرى لمن سمعها أن يسجد لها إذا فرغ ؛ ولو قرأها رجل ليس [معهم] في الصلاة فسمعوها يسجدوا لها إذا فرغوا

(١) وفي المندية : « ركعة فدخل وقت المغرب » . (٢) وفي المندية : « وقت العصر » . (٣) وفي المندية : « ركعتين من العصر » . (٤) وفي المندية : « على صلاتها » . (٥) وفي المندية : « في الصلاة فسجد لها أجزأه لما كان لم يسجد » . (٦) وفي المندية : « وهو قول محمد ، وهذه رواية هشام ، ورواية أبي سليمان أن في قول محمد عليه أن يسجد ، وهو قول يعقوب الأول » .

في قولهم ؛ وإن قرأها الإمام في الصلاة بعد ما سمعها ^(١) وسجد لها أجزأتهم منها ؛ فإن لم يسجد لها حتى فرغ [من الصلاة] بطلت عنهم

باب في طهر الثياب

ثوب أصابه قدر ففصل في ثلاث إجماعات وعصر في كل واحدة فقد طهر الثالثة ولا يتوضأ بالمياه ^(٢) ؛ فإن غسل في أخرى جاز الوضوء بذلك الماء [توب طاهر غسل في إجماعة لم يفسد الماء]

رجل يعض جسده قدر غسله في ثلاث إجماعات ، فقد طهر الثالثة ؛ فإن غسله في رابعة لم يتوضأ بذلك الماء في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال يعقوب : لم يطهر ذلك التقدر ؛ وكذلك الجنب في قوله إذا اغتسل في خمس أو ست آبار فإنه لا يطهر وفسد المياه ^(٣) . وفي قول أبي حنيفة ومحمد يطهر بالثالثة ، والمياه تقسد طاهر يتوضأ بماء لم يميز لغيره أن يتوضأ به ؛ والله أعلم بالصواب

باب صلاة العيدين ^(٤)

رجل افتتح صلاة العيد والإمام راكع ثلثي فوت الركوع ، فإنه يركع ويكبر في ركوعه ؛ وإن رفع الإمام رأسه من ^(٥) قبل أن يتم بطل عنه ما بقى ؛ فإن دخل مع الإمام وقد كبر سبعاً في الأولى تكبير ابن عباس وهو يرى تكبير ابن مسعود كبر أربعاً بتكبير الافتتاح ويكبر في [الركعة] الثانية ما يكبر الإمام ؛ فإن أدرك من صلاة العيد ركعة ثم قام يقضى فإنه يكبر ما يرى ولا يكبر ما كبر إمامه في الأولى ؛ وإن قرأ الإمام سجدة [في ركعة] فسجد لها ثم دخل معه رجل [في الصلاة] فقام يقضى الركعة بعد فراغه ^(٦) فليس عليه أن يسجد لها ؛ وكذلك إن صلى الظهر فلم يجلس في الركعتين ومضى [علي صلاته] وسجد للسهو فدخل معه رجل بعد ما سجد للسهو ، فلما سلم الإمام قام [هذا] يقضى - فإنه يجلس في ثانيته ولاسهو عليه ؛ وكذلك لو صلى الوتر

(١) وفي المتن : « بعد ما سمعها » . (٢) وفي المتن : « بشئ من المياه » .

(٣) وفي المتن : « ماء الآبار ، وقال محمد : يطهر بالثالثة استحساناً وتقسيد المياه » .

(٤) وفي المتن : « والعيد ، فرداً » (٥) وفي المتن : « وقد بقي عليه شئ من التكبير » ، بدل قوله

« من قبل أن يتم » (٦) وفي المتن : « بعد فراغ الامام » .

وقنت بعد الركوع ، وذلك رأيه ، ودخل معه في التشهد
رجل [يرى] القنوت قبل الركوع ، قام الرجل يقضى بعد التسليم ^(١) فإنه
يقنت كما يرى

رجل افتتح صلاة العيد مع الإمام فإنه يكبر تكبير الإمام إلا أن يكبر ما لم يكبره
أحد من الفقهاء فيسكت ، فإن لم يسمع التكبير وكبر الناس منه كبر ما كبروا
رجل نام خلف الإمام في صلاة العيد فاستيقظ بعد ما فرغ الإمام وكبر تكبير
ابن عباس رضي الله عنهما ، والرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله عنه ، فإنه يكبر
ما كبر إمامه [كبر إمامه تكبير ابن مسعود والرجل يرى ذلك صنع في الذي يقضى
ما صنع الإمام في الثانية]

إمام يرى تكبير ابن مسعود ، سها فبدأ بالقراءة في الأولى ثم ذكر بعد ما فرغ
من فاتحة الكتاب وسورة فإنه يكبر تكبير ابن مسعود ولا يعيد القراءة ، ويصنع
في الثانية ما صنع ابن مسعود فيها ويسجد للسهو . ولو ذكر التكبير ولم يقرأ
إلا فاتحة الكتاب أو بعضها كبر وأعاد فاتحة الكتاب وسورة وسجد للسهو

إمام كبر في الأولى تكبير ابن عباس ، وذلك رأيه ؛ ثم رأى في الثانية قول ابن
مسعود أخذ فيها بقول ابن مسعود ولا سهو عليه . وكذلك لو اقتنع وهو يرى تكبير
ابن عباس فلما كبر أربعاً أو أكثر رأى قول ابن مسعود ، ترك ما بقي من تكبير
ابن عباس ولا سهو عليه . ولو اقتنع وهو يرى تكبير ابن عباس فكبر ثم رأى
قول علي رضي الله عنه مضى في القراءة ولم يعد التكبير ، ثم يأخذ في الثانية بقول علي .
ولو اقتنع وهو يرى تكبير ابن مسعود فلما كبر أربعاً قرأ فاتحة الكتاب أو بعضها
ثم رأى قول ابن عباس فإنه يكبر تكبيرتين ويعيد فاتحة الكتاب ويأخذ في الثانية
بقول ابن عباس . ولو رأى تكبير ابن عباس بعد ما قرأ في الأولى فاتحة الكتاب
وسورة كبر تكبيرتين ، ثم كبر ثالثة ويركع بالثالثة ^(٢) ولم يعد القراءة ؛
والله أعلم بالصواب

باب التكبير في أيام التشريق

كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة .

(١) وفي المنذية : بعد ما سلم الإمام . (٢) وفي المنذية : ويركع بها .

العصر من يوم النحر في دبر كل صلاة ، وهو قول أبي حنيفة . وكان على رضى الله عنه يكبر [من صلاة الفجر يوم عرفة] إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، وهو قول يعقوب ومحمد . وكان عمر رضى الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة ، فقال بعضهم إلى صلاة العصر ، وقال بعضهم : الظهر من آخر أيام التشريق . وكان ابن عباس رضى الله عنهما يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الفجر من آخر أيام التشريق . والتكبير في قول أبي حنيفة رضى الله عنه على أهل الأمصار في الصلوات بالجماعات وليس على أهل السواد و [لا] المسافرين والنساء . ومن صلى وحده - تكبير ، فإن صلى مسافراً أو امرأة مع الرجال في جماعة في مصر كبروا . وقال أبو يوسف ومحمد : التكبير على كل من صلى صلاة فريضة وحده أو في جماعة في مصر أو في غيره ؛ وقالوا ^(١) جميعاً : لا تكبير في النطوق والعیدن والوتر . ويكبر في دبر الجمعة في قولهم

رجل ذكر في أيام التشريق صلاة فائتة قبلها ، أو قوم ذكروها فصلوها جماعة فلا تكبير عليهم ؛ وكذلك لو نسوها في أيام التكبير ^(٢) فصلوها بعد أيام التكبير ^(٣) ؛ وكذلك إن نسوها في أيام التكبير فصلوها من القابل فيها ، ولو نسوها في أيام التكبير وذكروها ^(٤) فيها كبروا

إمام صلى فلم يكبر ساهياً حتى خرج من المسجد أو تكلم لم يكبر وكبر من خلفه ؛ وإن ذكره في المسجد ولم يتكلم عاد فكبر ؛ ولو أحدث بعد التسليم ^(٥) متمعداً لم يكبر ، وإن لم يتمدد أحدث كبر قبل أن يتوضأ

إمام يرى تكبير ابن مسعود رضى الله عنه ، صلى بقوم يرون تكبير على رضى الله عنه كبر من خلفه وإن لم يكبر الإمام

قوم محرمون صلى بهم محرم فلم يلب ، فعلى من خلفه أن يلبوا

رجل قرأ بحمده فلم يسجد ، فعلى من سمعها أن يسجد ؛ والله أعلم

(١) وفي المتن : « وقالوا » . (٢) وفي المتن : « التشريق » . (٣) وفي المتن : « قد ذكروها » .

(٤) وفي المتن : « وتكلم » . (٥) وفي المتن : « بعد ما سلم » .

باب الصيام والاعتكاف

رجل قال : لله على أن أعتكف شهراً ، ولم ينو شهراً بعينه ، اعتكف أى شهر شاء وتابع ؛ فإن نوى النهار خاصة لم تنفعه ^(١) نيته . ولو قال : لله على شهراً ^(٢) اعتكف بصومه . ولو قال : لله على أن أصوم شهراً بعينه فله أن يفرق . ولو قال : لله على أن أعتكف ليلة لم يكن عليه شيء ، ولو قال : يوما اعتكفه بصومه ، يدخل المسجد قبل الفجر ولا يخرج حتى تغيب الشمس إلا لغائط أو بول أو جمعة ، ولو قال : لله على أن أعتكف ليلتين اعتكفهما يوميهما : يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيبقى ^(٣) فيه إلى غروب الشمس من اليوم الثاني ؛ وكذلك لو قال : لله على أن أعتكف يومين ؛ وكذلك لو قال ثلاثين ليلة دخل فيها الليل والنهار . فإن نوى الليل خاصة لم يكن عليه شيء ؛ وإن قال ثلاثين يوما ينو النهار فهو كما نوى ، وله أن يفرق ؛ ولو قال : لله على أن أعتكف شهر رمضان اعتكفه بالليل والنهار ؛ فإن لم يكن يعتكفه قضى شهراً بصوم ؛ فإن لم يقضه حتى دخل رمضان من قابل فاعتكفه قضاء لم يجزئه . ولو أفطر رمضان ^(٤) الأول من عذر فقضاه باعتكاف متتابع أجزأه . وكذلك لو قال : لله على أن أعتكف رجب فلم يعتكفه قضاء بصوم . فإن اعتكف مكانه رمضان لم يجزئه . وإن قال : لله على أن أعتكف رجب فاعتكف شهراً قبل رجب أجزأه في قول يعقوب رضى الله عنه . وكذلك لو قال لله على أن أصوم الحنيس فصام [الأربعاء] أو قال : لله على أن أصلى ركعتين غداً فصلاهما قبل غدا ^(٥) . وقال محمد رضى الله عنه : لا يجزئه ذلك في [هذه الوجوه كلها جميعاً] . ولو قال : لله على أن أتصدق غداً بدرهم فتصدق به اليوم أجزأه . ولو قال : إذا قدم فلان فله على أن أتصدق بدرهم أو أصوم يوما أو أصلى ركعتين ففعل ذلك قبل قدمه لم يجزئه في قولها

رجل قال : لله على أن أصوم شهراً متتابعاً ولم ينو شهراً بعينه فصام شهراً وأفطر

(١) وفي الهندية : . لم تكن نيته شيئاً . (٢) كذا في الأصلين وله سقط : . إن اعتكف ، قبل قوله : شهراً . (٣) وفي الهندية : . فيبقى تلك الليلة ويومها واليلة الثانية ويومها ، مكان قوله . فيبقى ، إل قوله . من اليوم الثاني . (٤) وفي الهندية ، وشرح الثاني : . رمضان الأول . (٥) وفي الهندية : . فصلهما اليوم .

منه يوماً استقبل شهراً ؛ ولو نواه بعينه فأفطر منه يوماً قضى ذلك اليوم ؛ وإن أراد يميناً كفر يمينته ؛ وإن قال : لله على صوم يوم فأصبح يوماً لا ينوى الصوم ثم نواه عما أوجب قبل الزوال لم يحزته ويتم صيام ذلك اليوم تطوعاً ؛ فإن لم يفعل لم يكن عليه قضاءه . ولو قال : لله على أن أصوم غداً فأصبح [من الغد] لا ينوى الصوم ثم نواه قبل الزوال أجزأه ، وإن نواه تطوعاً فهو مما أوجبه ^(١) ، وإن قال : لله تعالى على صوم رجب ثم ظاهر فصام شهرين عن ظهاره ، أحدهما رجب ، أجزأه من الظهار وقضى عن رجب شهراً ؛ وإن أراد يميناً ^(٢) لم يحث ؛ ولو صام عن ظهاره شعبان ورمضان لم يحزته واستقبل شهرين متتابعين . ولو قال : لله على صوم الأبد ، فظاهر ولم يجد ما يعق فصام شهرين أجزأه ذلك
رجل وجب عليه قضاء أيام من رمضان قضاها في شهر قد أوجب صيامه ،
أجزأه ذلك وصام مكان تلك الأيام من شهر آخر ؛ والله أعلم بالصواب

كتاب الزكاة

باب زكاة الطعام

رجل له مائتا قفيز حنطة للتجارة تساوى مائتين لآمال له غيرها وحال الحول . عليها فرجعت قيمتها إلى مائة أو زادت فبلغت أربعائة من السعر . فاستهلكها ، أو هي قائمة ، فإنه يزكها في قول أبي حنيفة بخمسة أفقرة حنطة ، أو بخمسة دراهم ، وزكها في قول يعقوب ومحمد بخمسة ^(١) أفقرة أو يزكها عن قيمتها يوم يزكي . وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعد . ولو أصابها ماء فرجعت قيمتها إلى مائة أو كانت ندية فبست فبلغت قيمتها أربعائة ، فإنه يزكها بخمسة أفقرة حنطة أو يزكها عن قيمتها في الزيادة يوم حال الحول ، وفي النقصان يوم يزكي في قولهم جارية حال عليها الحول وقيمتها مائتان فأعورت فرجعت إلى مائة أو كانت عوراء فارتفع اليأس وبلغت [قيمتها] أربعائة فإنه يزكها بربع عشرها ، وزكي عن

(٢) وفي المتن : . أراد عنها .

(١) وفي المتن : . فهو على ما أوجبه ،

(٣) وفي المتن : . بخمس أفقرة

قيمتها في الزيادة يوم حال عليها الحول ، وفي النقصان يوم يركى رجل زكى عن مائتي قفين [حنطة] بأربعة أقدرة حنطة جيدة تساوى خمسة منها لم يجزئه [إلا عن مثل كيلها ، وكذلك لو أدى أربعة دراهم جراد عن مائتي نهرجة [لم يجزئه] ؛ ولو أدى عن الطعام أربعة أقدرة تمرأ وغير ذلك مما يكال [أو يوزن] وهي تساوى خمسة أقدرة حنطة أجزأه ؛ والله أعلم بالصواب

باب زكاة المال

رجل له ألف درهم حال الحول عليها فاشترى بها عبداً للتجارة قيمته تسعمائة وخمسين^(١) فأتى في يديه فلا زكاة عليه . ولو اشتراه بألف وقيمته خمسمائة فأتى ، زكى عن خمسمائة (٢) ؛ ولو اشترى بها عبداً أو طعاماً أو ثياباً أو فلو ساء لغير التجارة وهي قائمة أو هلك زكى عن الألف ؛ ولو وهب الألف بعد الحول ثم رجع فيها بقضاء أو غيره

(٣) وفي كتاب الزكاة من الأموال أنه إذا حال الحول على ألف درهم فاشترى بها جارية للتجارة فقبض فيها ما لا يتغابن الناس في مثله ولم يتعمد ذلك ، فليس عليها زكاة ما حصل في يديه ؛ وإن تعمد ذلك فعليه زكاة الألف

وفيه أن رجلاً لو كان عنده ألف درهم حال الحول فاشترى بها وباع فربح ألفاً ثم ضاع ألف فعليه زكاة ألف تامة . وكذلك إن اشترى عبداً بعد الحول يساوى ألفين فاعور فإنه يركى ألف درهم ؛ وإن حال الحول على ألف درهم فورث ألفاً أخرى غلطها فضاعت ، أو اشترى بهما عبداً فاعور فإنه يركى بخمسمائة

هشام عن أبي يوسف^(٤) في جارية حال عليها الحول وقيمتها ألف فرجعت إلى خمسمائة من السعر فركى الخمسمائة بلغت بعد ذلك ألفاً ، فإنه يركى بخمسمائة أخرى . وإن حال الحول عليها وقيمتها ألف فلم يركها حتى ذهبت عينها فصارت تساوى خمسمائة ثم زادت قيمتها حتى ساوت ألفاً - يعنى عوراء - فليس عليه إلا زكاة خمسمائة ، وإن حال الحول عليها وقيمتها ألف فاعورت فرجعت إلى خمسمائة فبقيت

(١) كذا في المتنين ، قلعه كان في الأصل : « يساوى تسعمائة وخمسين » ، فبدله بعض النساخ بقوله « قيمته » ؛ والله أعلم (٢) وفي المتن « من عدد »

فهلكت في يديه فلا زكاة عليه ، ولو اشترى بها جارية للخدمة فوجد بها عيا فردها بقضاء أو غير [قضاء] وقبض الألف فهلكت زكى عن الألف ، ولو حال الحول علي عرض عنه ^(١) للتجارة يساوى ألفا فاشترى به جارية للخدمة ولم يرك عن العرض حتى وجد بها عيا فردها بقضاء أو بخيار شرط وأخذ العرض فهلك فلا زكاة عليه ، ولو ردّها عليه ببيع بغير قضاء زكى عن العرض

رجل باع جارية للخدمة بألف خال علي الألف حول ثم ردت الجارية عليه ببيع بقضاء أو غيره وأخذ الألف فعليه زكاة الألف ، ولو باعها بعرض يساوى ألفا ونوى به التجارة خال الحول علي العرض فلم يرك حتى ردت الجارية عليه ببيع أو بقضاء وأخذ العرض فلا زكاة عليه ولا علي المشتري وعادت الجارية علي الخدمة ^(٢) ولو كان الرد بغير قضاء زكى عن العرض للسنة الماضية ، وإن نوى بالجارية لما قبلها التجارة أولم تكن له نية فهي علي التجارة ، فإن ماتت قبل أن يرك عن العرض بطل عنه الزكاة ، وإن نوى حين قبلها الخدمة زكى عن العرض ، هلكت الجارية أولم تهلك

رجل تزوج امرأة علي ألف فدفعها إليها خال الحول عليها ثم طلقها ولم يدخل بها ظانها ترّد نصف الألف وترك عن الجميع ، ولو قبلت ابن الزوج ردت الجميع وزكت عنه ، ولو كان المهر سائمة وطلقها قبل الدخول بها ردت نصفها وزكت عما بقي ولا زكاة علي الزوج فيما يسترجع ^(٣) منها حتى يحول عليها الحول عنه ، ولو كانت الإبل زادت خيراً عندها قبل الطلاق ردت نصف قيمتها يوم قبضت وزكت عن جميع المال ، فإن لم يكن لها مال غير السائمة لم يطل عنها زكاتها ، ولو قبلت ابن الزوج ولم يزد الإبل خيراً ردتّها ولا زكاة عليها ، ولو كانت زادت ردت القيمة وزكت عن الجميع ^(٤) رجل وهب له ألف خال ^(٥) عليها الحول ثم رجع الواهب فيها [فأخذها] بقضاء

كذلك سنتين ثم ذهب العور فسارت ألفا فعليه للسنة الأولى زكاة ألف والسنتين الباقية لكل سنة خمسمائة إلا ما قصتها الزكاة

(١) وفي المتن : : أخذه للتجارة . (٢) وفي المتن : : إلى الخمسة . (٣) وفي المتن : : استرجع منها . (٤) وفي المتن : : قيمتها وزكت عنها . (٥) وفي المتن : : حال .

أو غيره فلا زكاة على الموهوب له ، وكذلك إن كانت الهبة سائمة .
رجلان لكل واحد منهما عبد للتجارة قيمة أحدهما مائتان وقيمة الآخر ألف .
فمضت ستة أشهر منذ ملكا ثم تباعا بالعبدین وقبضا فمضت ستة أشهر فوجد العبد
الذى قيمته مائتان أعور فردّه الذى هو فى يديه بقضاء أو غيره ^(١) أو لم يرده ورضى به
فلا زكاة على واحد منهما ، ولو حال الحول منذ تباعا ووجد العبد الذى قيمته مائتان
أعور فلا زكاة على الذى هو فى يديه ويذكرى الآخر عن العبد الذى فى يديه ، فإن ردّه
الذى عنده الأعور عبده بقضاء أو غيره فلا زكاة عليه ويذكرى الآخر إن كان الردّ
بقضاء قيمة المردود عليه ، وإن كان بغير قضاء قيمة الذى ردّه ^(٢) ولو لم يوجد العبد
الذى قيمته مائتان أعور ووجد بالآخر عيب ينقصه ^(٣) الخمس وقد مضى ستة أشهر
منذ تباعا فردّه الذى [هو] فى يديه بقضاء أو غيره فعلى كل واحد منهما زكاة
العبد الذى أخذ منه

رجلان لكل واحد منهما عبد للتجارة تباعا بهما ولم ينويا تجارة ولا غيرها فهما
للتجارة ، ولو كانا للخدمة ^(٤) فهما للخدمة ، ولو كان ^(٥) أحدهما للخدمة والآخر للتجارة .
فكان الذى عبده الأول للتجارة ^(٦) والآخر للخدمة ، ولو كانا للخدمة ونويا التجارة .
فهما للتجارة منذ تباعا ، ولو كانا للتجارة ونويا الخدمة ^(٧) فهما للخدمة ، ولو كان
أحدهما للتجارة والآخر للخدمة فلبث كل واحد [منهما] عند صاحبه ستة أشهر ثم
تباعا بهما ونويا التجارة وقيمة كل واحد منهما ألف فمضت ستة أشهر زكى الذى عبده .
الأول للتجارة قيمة العبد الذى فى يديه ولا زكاة على الآخر حتى يحول عليهما الحول .
منذ اشترى ، فإن وجد أحدهما بعبده عيبا ينقصه مائتين فردّه بقضاء بعد ماضى ستة
أشهر فلا زكاة على الذى [كان] عبده الأول للخدمة وعلى الآخر زكاة الذى ردّه إن
كان هو الراد ، وإن كان هو المردود عليه زكى قيمة الذى ردّه عليه ، وإن كان الرد بغير .

(١) وفى المندية : « أو غير قضاء » (٢) وفى المندية : « زكى عن قيمة ما رده ، بدل قوله « فقيمة
الذى رد » (٣) وفى نسخة : « فقصه » (٤) وفى نسخة : « وإن كانا » (٥) وفى نسخة :
« وإن كان » (٦) كذا فى الأصل وفى المندية : « فكان الذى أخذه للتجارة » وفى شرح الصانئ : « فلا
كان للتجارة صار للخدمة وما كان للخدمة صار للتجارة » وكله قريب للمنى واقع أعلم (٧) وفى المندية
« ولو كانا يروما للتجارة ويروما للخدمة فهما للخدمة »

قضاء فعلى الذى كان عبده الاول للتجارة زكاة الذى رده، كان هو الراد أو المردود عليه، فإن لبث كل واحد من العبدین عند صاحبه بعد ما استرجعه مولاه ستة أشهر أخرى والرّد بقضاء فلا زكاة على الذى كان عبده فى الأصل للخدمة، وكذلك إن كان الرّد بغير قضاء ونوى حين استرجعه الخدمة^(١) على حالته الأولى فلا زكاة عليه، فإن نوى حين استرجعه التجارة أو لم يكن له نية والرّد بغير قضاء زكى عنه، والله أعلم وأحكم

باب زكاة الإبل والبقر والغنم تضم إلى المال

رجل له سائمة حال الحول عليها فزكاها ثم باعها بألف فضمها إلى ألف عنده فمضى شهر وحال الحول على الدراهم التى كانت عنده لم يزك ثمن^(٢) السائمة معها فى قول أبى حنيفة، فإذا مضى حول منذ قبض ثمن السائمة زكاه^(٣) ولو باع عبدا للخدمة قد أدى عنه صدقة رأسه^(٤) ضم ثمنه إلى الألف الأولى فزكى ثمن ذلك كله، وكذلك إن أدى عشر الطعام ثم باع ما بقى منه. وقال يعقوب ومحمد رضى الله عنهما: يضم ذلك [كله ثمن السائمة وغيرها] إلى الدراهم الأولى فيزكيها إذا حال الحول على المال الاول، وإن باع السائمة بعد التجارة فهو على ما ذكرنا من الاختلاف، فإن نوى قبل أن يحول على المال حول أن يكون العبد للخدمة فكث على هذه النية يوما أو أقل ثم باعه بألف ضمه إلى المال الاول فزكى عن ذلك كله إذا حال الحول على المال الاول فى قياس قول أبى حنيفة رضى الله عنه، وهو قول يعقوب ومحمد. ولو باع السائمة بألف لحال الحول على المال الاول فزكى عنه خاصة فى قول أبى حنيفة فمضى شهران^(٥) ثم وهب له ألف ضمها إلى أقربهما من الحول، ولو عمل بأخذ المائتين فرجح^(٦) زكى المال مع الرجح الذى رجحه فيه، وإن كان الآخر أقرب إلى الحول فى قول أبى حنيفة. وقال يعقوب ومحمد رضى الله تعالى عنهما: يضم المال بعضه إلى بعض فيزكى عنه [كله]

رجل له سائمة ودراهم ودنانير وعروض للتجارة وعليه دين، فالدين فى الدراهم

(١) وفى المندية: «الخدمة» (٢) وفى المندية: «عن السائمة» (٣) وفى المندية: «عن السائمة» (٤) وفى المندية: «زكاة قطر» (٥) وفى المندية: «فمضى شهر» (٦) وفى المندية: «من ربح» مكان «فرجحه»

والدنانير والمال الذى التجارة ، فإن استغرق ذلك [كله] وبقي منه [شيء] كان فيما بقي رجل له خمس من الإبل وثلاثون من البقر وأربعون من الغنم سائمة وعليه دين [ألف] والدين مثل صنف من هذه الاصناف السائمة ، فالدين فى الإبل والغنم . فإن كانت الإبل خمسا وعشرين فالدين فى الغنم . فإن استغرق الدين ذلك [كله] وزاد ولم يستغرق أحد الصنفين الآخرين نظر : فإن كان الدين مثل البقر كان فيها ، وإن كان يستغرق البقر وفضل ولا يستغرق الغنم مع ذلك نظر ، فإن كانت زكاة الإبل أكثر من زكاة الغنم والبقر جميعا زكى عن الإبل و كان الدين فيهما ، وإن كان زكاهما ^(١) أكثر من زكاة الإبل زكى عنهما وكان الدين فى الإبل . وإن كان عرض لغير التجارة لم يكن دينه فيه حتى لا يبقى غيره

رجل له ثمانون من الغنم حال عليها الحول فمات منها أربعون أدى ^(٢) عما بقي شاة ، وكذلك مائة وعشرون هلك منها ثمانون ، وكذلك مائة وأحد وعشرون هلكت منها ثمانون فى قياس قول أبى حنيفة ويعقوب رضى الله عنهما . ولو كانت ثمانين حال عليها حولان ثم هلكت أربعون فعليه فيما بقي شاة ، ولو هلكت منها ستون [شاة] كان فيما بقي نصف شاة ، وإن هلك منها عشرون فعليه فيما بقي شاتان . وقال ^(٣) محمد رضى الله عنه فى ثمانين حال عليها حول فهلك ^(٤) منها أربعون : نصف شاة ، فإن حال عليها حولان ثم هلكت الأربعون فى الثانية شاة ، ولو هلك ستون كان عليه نصف شاة ، ولو هلكت عشرون كان عليه شاة ونصف ، وهذا قول ^(٥) محمد وزفر رضى الله عنهما . [وقال أبو حنيفة ويعقوب رضى الله عنهما فى ثمانين حال عليها حولان ثم هلكت منها عشرون : أن عليه فيما بقي شاتين] وإن كانت له مائة وأحد وعشرون فهلك منها شاة فعليه شاتان إلا جزء من مائة

• وفى كتاب الزكاة من الأمالى أنه إذا كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها بعد الحول ستون ، أن عليه شاة

(١) وفى المتن : • وكان الدين فى البقر والغنم وإن كان زكاة البقر والغنم أكثر (٢) وفى المتن : • زكى عن (٣) هذا القول فى المتن مؤخر عن قوله وحقه عند ختم المسألة فى الصفحة الآتية قبل قوله : • وجعل دفع إلى رجل مالا ، (٤) وفى المتن : • هلك منها (٥) وفى المتن : • وفى قول محمد وزفر

وأحد وعشرين [جزءاً] من شاتين . قال : وإن كانت له أربعون بقرة خال عليها حولان ثم هلك منها خمسة فعليه في السنة الأولى سبعة أثمان مستة وفي الثانية تبع . وإن كانت إحدى وأربعين بقرة والمسألة على حالها فعليه للسنة الأولى سبعة أثمان مستة وللثانية ستة أثمان مستة وأربعة أخماس ^(١) ثمن مستة ، والثلث الباقي على هذا الحساب . وإن ^(٢) كانت خمسين بعيراً فهلك ثلاث بعد حولين فعليه في كل سنة حقة ، فإن كان هلك منها أربع فعليه للسنة الأولى حقة وللثانية خمسة وأربعون جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من حقة

رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة فاشتري ببعضه طعاماً للتجارة وبما بقي منه حمولة للطعام ولا ينوي شيئاً ، أو اشترى ببعضه رقيقاً وبما بقي طعاماً لهم وكسوة لخال الحول فعلى رب المال زكاة رأس ماله وحصته من الربح وعلي المضارب زكاة حصته من الربح ، ولو كان اشترى ذلك رب المال ولم يدفعه مضاربة لم يكن عليه في حمولة الطعام وطعام الرقيق وكسوتهم زكاة

رجل له دين على غنى أو معسر حال الحول عليه ثم وهبه للذي عليه أو تصدق به عليه ينوي من زكاة الدين ومن زكاة عين عنده لم يجزئه للفقير ^(٣) عن الدين ولا عن العين وأجزأه في المعسر عن الدين خاصة وزكى بقية ماله ، ولو وهبها ^(٤) ولم ينو شيئاً والموهوب له فقير لم يكن عليه فيما وهب زكاة ، وكذلك رجل تصدق بمائتي درهم قد حال عليها الحول عنده لا ينوي زكاة ولا غيرها

رجل عجل عشر نخله فأخرج ^(٥) بعد ذلك ثمرة عشرها مثل ما عجل لم يجزئه ، ولو عجل بعد ما أطلع النخل ولم يصبر بسراً أجزأه

رجل عجل عشر أرض يبيضاء لم يجزئه ، ولو عجل بعد ما صار بقلًا أجزأه رجل له مائة درهم عجل عنها وعماتفد ^(٦) في ستة خمسة وعشرين درهما فكسب ألفاً ثم حال الحول [عليه] لم يجزئه ما عجل ، ولو كانت الدراهم عند ما عجل عنها مائتين أجزأته الخمسة والعشرون على الألف ، ولو عجل عن الألف خمسة وعشرين

(١) كان في الأصل : ثمن مستة ، وفي المندية : ثمن مسته وهو الصواب . وقوله : « والثلث الباقي » ساقط من المندية ثابت هنا (٢) وفي المندية : « ولوه » (٣) وفي المندية : « زكاة عينه لم يجزئه » في القى . (٤) كذلك في المنديتين والمظاهر : « وهبه » (د) وفي نسخة : « وأخرج النخل بعد ذلك » (٥) وفي المندية : « يستغنيه »

[ذرهما] ثم هلكتا إلا درهما ثم كسب ^(١) تمام الألف قبل الحول أجزأه .
رجل له مائتا درهم وعشرون مثقالا ذهباً فجعل زكاة المائتين فهلكت قبل
الحول وحال ^(٢) الحول علي الذهب أجزأ ما جعل من زكاة الذهب ، فإن كانت زكاة
الذهب أكثر أذى الفضل ، ولو لم تهلك المائتان كان ما جعل عنها وعن الذهب وأدى
ما بقي ، ولو كانت له إبل وغنم فعجل عن الغنم زكاتها لم يجزئه عن الإبل ، ولو كان

وفي كتاب الزكاة من الامالى : إذا كان له على رجل دين خلال عليها الحول
فوهبه له أنه لا زكاة عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما
هشام عن أبي يوسف مثل ذلك

وفي كتاب الزكاة من الامالى : أنه إذا حرث أرضاً فلا بأس بأن يجعل زكاتها
وإن لم يكن خرج وإن لم يكن حرث فإنه لا يجزئه . قال : ولا بأس بتعجيل زكاة
التخل ^(٣) والشجر قبل أن يحمل ، وإن كانت له سائمة فعجل زكاة ما في بطونها مع
زكاة الامهات أجزأه ذلك . قال : وإذا حرث الأرض ^(٤) فليس له أن يجعل زكاة
سنتين وثلاث ، ويجوز أن يجعل عن التخل والشجر لثلاث سنين ^(٥) وأكثر ، وإن
كانت عنده مائتا درهم فضاع منها قبل الحول مائة ثم جعل ^(٦) خمسة خلال الحول وقد
أفاد تمام مائتين أجزأته الخمسة ، وإن كانت عنده ألف فعجل زكاة ألفين خلال
الحول وماله ألف فهو متطوع في الفضل ، وليس له أن يحتسب بالفضل لسنة أخرى
إلا أن يكون عند ما جعل قال : فإن لم يتم مالى في هذه السنة ألفين فالفضل عن هذه
السنة لسنة أخرى ، وإن كان عنده مائتان فعجل خمسة وقال : إن لم تستقم عن هذه
السنة فهي عن الثانية ، خلال الحول [الأول] وعنده مائة وخمسة وتسعون ثم حال
الحول [الثاني] وله مائتان فإن الخمسة لا يجزئه ، وإن كان له مائتان فعجل عشرة :
خمس عن السنة الاولى وخمس عن السنة الثانية خلال الحول الاول وعنده أربع مائة
فليس له أن يحتسب بما جعل عن السنة الثانية في السنة ^(٧) الاولى وعليه للسنة
الاولى خمسة أخرى

(١) وفي المتن : اكتسب (٢) وفي المتن : وفي التخل (٣) وفي المتن : أرضاء (٤) وفي المتن :
سنتين وثلاث (٥) وفي المتن : وقد جعل (٦) وفي المتن : من السنة (٧) وفي المتن : ثم حال

الله مائتا درهم فعجل عنها خمسة ^(١) خال الحول الثاني لم يجزئه ما عجل عن الحول الثاني وإن أدى خمسة عن مائتين بعد الحول ثم عجل عما بقى خمسة عن السنة الثانية فلم يحل الحول حتى اكتسب تمام المائتين أجزأه ما عجل ٥

باب زكاة الرقيق والحيوان وغير ذلك

رجل له جارية للتجارة تساوى مائتين ^(٢) لآمال له غيرها حال عليها الحول ثم نقصت قيمتها أو زادت من السعر زكاهما بربع عشرها أو بخمسة دراهم في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، ويذكر في قياس قول يعقوب وقول محمد رضي الله عنهما بربع عشرها أو يركى عن قيمتها يوم يركيها ، فإن استهلكها زكى عنها خمسة دراهم زادت أو نقصت في قولهم

رجل وجب عليه أربع من النعم للزكاة فأدى ثلاثاً تساوى أربعاً أجزأه ، وكذلك لو أدى ثلثي ابنة لبون أو نصف حقة عن بنت مخاض وجبت عليه ، ولو أدى خمسة نهرجة أو غلة عن مائتين جياذ أجزأت عنه في قول أبي حنيفة وقول يعقوب رضي الله عنهما . وقال محمد رضي الله عنه : يتصدق بفضل ما بينا وبين الجياذ ٥
رجل له إبريق فضة وزنه مائتان يساوى ثلاثمائة أدى عنه خمسة دراهم

٥ هشام عن محمد رضي الله عنهما أنه قال : إذا أمر رجل رجلاً أن يتصدق عنه بخمسة دراهم وليس عنده مال ونوى أن يكون من زكاة مال يستفيده ثم استفاد مائتي درهم أن الخمسة تجزئه

٥ هشام عن محمد رضي الله عنهما في ثمانين شاة بين أربعين رجلاً لرجل واحد ونصف كل شاة أنه لا زكاة عليه

هشام عن محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهم أنه قال في مائة وإحدى وعشرين شاة ضاع منها شاة بعد الحول : أن فيما بقى مائة وعشرين جزءاً من مائة وإحدى وعشرين جزءاً من شاتين ، وإن كانت ثمانين فضاع منها أحد وأربعون فعليه ثمانية وثلاثون جزءاً من أربعين جزءاً من شاة . قال : يلزمه آخر الأمرين عليه

(١) وفي المتن: وخمسة ، (٢) وفي المتن: مائتي درهم.

أجزأت عنه في قياس قول أبي حنيفة وقول يعقوب رضى الله عنهما . وقال محمد رضى الله عنه : يزكى عن فضل القيمة ، ولو أدى عنه من الذهب قيمة خمسة لم يحجزه في المذهبين عن الجميع وأدى الفضل ، ولو كان وزنه مائة وخمسين وهو يساوى مائتين أو عشرين مثقالا لم يكن فيه زكاة

رجل قال : لله على أن أهدى شاتين وسطا فأهدى شاة تساويهما لم يحجزه عنهما وأهدى أخرى ، وكذلك لو قال : [لله تعالى] علي أن أعتق عبيد وسطا فأعتق عبداً يساوى عبيد ، ولو قال : لله على أن أتصدق بشاتين [وسطا] أجزأته عنهما واحدة تساويهما ، ولو قال : لله على أن أتصدق بفقير دقل لم يحجزه عنه نصف قفيز فارسي ويحجزه نصف قفيز حنطة تساويه

رجل له مائتا درهم استقرض قبل الحول خمسة أقدرة حنطة لغير التجارة لخال الحول والحنطة عنده فلا زكاة عليه ، وكذلك رجل تزوج امرأة على وصيف وله مائتا درهم ووصيف لغير التجارة لخال على الدراهم الحول فلا زكاة عليه رجل له جارية للتجارة تساوى ألفا ولدت بعد الحول ولدا يساوى مائتين وتقصتها الولادة مائة فإنه يزكى عن ألف ، فإن مات الولد قبل أن يزكى زكى عن تسعمائة ، ولو نقصتها الولادة ثلاثمائة والولد حي زكى عن تسعمائة ، فإن مات الولد زكى عن سبعمائة

باب ما يوجب الرجل على نفسه

رجل له مائتا درهم قال : لله علي أن أتصدق منها بمائة ثم حال الحول عليها زكى عنها بخمسة وتصدق بسبعة وتسعين ونصف ، ولو قال : لله علي أن أتصدق بمائة زكى منها بخمسة وتصدق بمائة

رجل له مائتان تصدق بها بعد الحول تطوعا لم يكن عليه فيها زكاة ، وكذلك لو تصدق بمائة منها تطوعا لما تجب عليه ^(١) في المائة الباقية إلا درهمان ونصف رجل له مائتا درهم فوجب عليه قبل الحول حجة الإسلام أو حجة أوجها أو

(١) وفي المتن : « لم يكن عليه »

كفارة يمين أو هدى أو أضحية لم تبطل عنه الزكاة إذا حال الحول ، ولو وجب عليه خراج أو عشر طعام قد استهلكه أو نفقة قد فرضت عليه لذى رحم محرم أو لزوجته ثم حال الحول فلا زكاة عليه [في الحول الثاني] هـ

[رجل له مائة وأحد وعشرون شاة أتلّفها بعد الحول إلا واحدة وأربعين فعليه شاتان ، فإن لم يؤدهما حتى حال الحول الثاني فلا زكاة عليه في الحول الثاني] رجل له مائتا درهم حال الحول عليها فأتلّفها ثم أفاد مائتين آخرين فلم يؤد زكاة المال الأول حتى حال الحول علي المال الثاني فلا زكاة عليه في المال الثاني ؛ وكذلك أربعائة درهم إذا أنفقها [بعد الحول] إلا مائتين وستة فعليه عشرة فإن لم يؤدها لم يكن عليه زكاة فيما يستقبل ، وكذلك خمس من الإبل وأربعون شاة حال علي الإبل الحول فاستهلكها ولم يؤد زكاتها ثم حال علي الغنم حول فلا زكاة فيها

باب الزكاة في الاجارة

رجل له ألف لا مال له غيرها استأجر بها داراً عشر سنين ودفع الألف ولم

هـ وفي كتاب الزكاة من الأمالى أنه إذا حال الحول على مائتي درهم فوجب الزكاة فقال : لله على أن أتصدق بالمائتين ثم تصدق بها ينوى بما أوجب فقد أجرأه مما أوجب ومن الزكاة ، وإن تصدق منها بخمسة ينوى الزكاة أجرأته من الزكاة ومما أوجب ، وإن تصدق منها بخمسة ينوى بما أوجب فالقياس فيه أن يكون ثمن درهم من الزكاة واستحسن ألا يجزئه شيء منها من الزكاة ، فإن تصدق بالباقي أو ينوى مما أوجب على نفسه أجرأته من الزكاة ومما أوجب ما خلا ثمن درهم ، ولو أن رجلاً له مائتا درهم وجبت فيها الزكاة فتصدق بها كلها تطوعاً أجرأه من الزكاة ، وإن تصدق بخمسة تطوعاً لم يجزئه من الزكاة ، وإن تصدق بها كلها في مجلس واحد أو يجالس متفرقة فإن كان حين ابتداء نوى أن يتصدق بها كلها أجرأه من الزكاة وإن كان ابتداء^(١) لا يريد أن يتصدق بها كلها أو لم تكن له نية فإنه لا يجزئه من الزكاة ، وإن حال الحول علي خمس من الإبل فتصدق بها كلها لا ينوى زكاة ولا غيرها أجرأه من قبل أن زكاتها فيها

(١) كذا في الأصل ، والظاهر أن لفظ حين سقط من الأصل أي حين ابتداء

يسكنها حتى مضت السنون والدار في يدى المؤاجر فعلى المؤاجر أن يزكى السنة الأولى عن تسعائة والثانية عن ثمانمائة إلّا ما نقصتها الزكاة، ثم كذلك يبطل عنه لكل سنة زكاة مائة أخرى وزكاة السنة التى قبلها حتى ينقص المال من مائتين وليس على المستأجر للسنة الأولى والسنة الثانية زكاة، وبزكى الثالثة عن ثلاثمائة والرابعة عن أربعمائة إلّا زكاة السنة التى قبلها^(١) ثم كذلك يزكى لكل سنة عما زكى فى السنة التى قبلها وعن مائة أخرى إلّا زكاة السنة التى قبلها. ولو كان الأجر جارية قيمتها ألف كانت عنده للتجارة والمسألة على حالها فلا زكاة على المؤاجر وبزكى المستأجر كما وصفنا فى الألف، ولو كان الأجر مكيلا أو موزونا بغير عينه فهو بمنزلة الدراهم، وإن كان بعينه فهو بمنزلة الجارية، ولو استأجرها بألف أو بجارية أو بعرض قيمته ألف وقبض الدراهم ولم يدفع الأجر حتى مضت السنون فلا زكاة على المؤاجر للسنة الأولى والثانية وبزكى الثالثة عن ثلاثمائة ثم يزكى فى كل سنة عما زكى فى السنة التى قبلها وعن مائة أخرى إلّا زكاة السنة التى قبلها. وعلى المستأجر أن يزكى للسنة الأولى عن تسعائة ثم تبطل عنه فى كل سنة زكاة مائة أخرى وزكاة السنة التى قبلها، ولو قبض المستأجر الدار والمؤاجر الأجر وهو دراهم أو عروض فلا زكاة على المستأجر وبزكى المؤاجر للسنتين كلها الأجر كله ويبطل عنه^(٢) فى كل سنة زكاة السنة التى قبلها وواقه أعلم وأحكم

كتاب الإيمان

باب الإيمان فى الحنث فى الطلاق

رجل قال لامرأته : إن كنتك فأنت طالق، ولم يدخل بها وكرر هذا القول ثلاثاً طلقت واحدة وحنث فى البين وليس [الثانية] فى ملكه، فإن تزوجها بعد ذلك ثم كلها لم يحنث، ولو كان قال لها : إن حلفت بطلاقك فأنت طالق، وكرر قوله ثلاثاً

(١) وله : «ثم كذلك هذه العبارة إلى قوله : «قبلها، ساقطة من المندبة (٢) وفى المندبة «وبطلت عنه»

حلفت واحدة . فإن تزوجها وقال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وقع عليها أخرى ساعة قال ذلك . ولولم يتزوجها حتى قال لها : إن تزوجتك فدخلت الدار فأنت طالق ، ثم تزوجها وقال : إن كلمت فلانا فأنت طالق ، لم يقع عليها شيء حتى تكلم فلانا رجل له امرأتان قد دخل بإحدهما قال ^(١) لها : إن حلفت بطلاقك فأنتما طالقان وكرر قوله ثلاثاً طلقنا تطليقة ، فإن تزوج التي لم يدخل بها ثم قال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، طلقت أخرى ساعة قال . فإن عاد تزوجها ثم قال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، لم يقع بالأخرى شيء [ولو قال ذلك للدخول بها طلقت المدخول بها أخرى ولم تقع بالأخرى شيء]

رجل قال لامرأتين له وقد دخل بهما : كلما حلفت بطلاقك فأنتما طالقان ، وكرر قوله مرة أخرى طلقنا واحدة ، ولو قال : كلما حلفت [بطلاق واحدة] منك فأنتما طالقان ، ثم أعاد قوله طلقت كل واحدة اثنتين اثنتين . وكذلك لو قال [لامرأتين] : كلما حلفت بطلاق واحدة منك فكل واحدة منك طالق ، فهو بمنزلة قوله : كلما حلفت بطلاقك فأنتما طالقان . ولو قال : كلما حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق ، ثم أعاد قوله طلقنا واحدة واحدة ، وكذلك لو قال : فصاحبها طالق ، أو قال : فالأخرى طالق ، ولو قال لامرأتين له : كلما حلفت بطلاق واحدة منك فأحداكما طالق ثم أعاد قوله وقعت تطليقة يوقعها على أيتهما شاء ، وكذلك لو قال : فواحدة منك طالق . ولو قال : كلما حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق ثلاثاً ، ثم أعاد قوله طلقت إحداهما ثلاثاً يوقعها على أيتهما شاء . وكذلك رجل قال لامرأته : إذا جاء غداً ^(٢) فأحداكما طالق ثلاثاً ، ثم أعاد قوله لجاء غداً . فله أن يوقع ذلك كله على واحدة

رجل قال لامرأتين وقد دخل بإحدهما منهما : كلما حلفت بطلاق واحدة منك فأنتما طالقان وكرر قوله ثلاثاً طلقت المدخول بها ثلاثاً والأخرى اثنتين ، فإن تزوج التي لم يدخل بها فقال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، طلقت الأخرى

(١) وفي المتن : «رجل له امرأتان فإن دخل بإحدهما فقال لها والباقي سوا (٢) كذا في النسختين غداً مصحوباً في النسخين . فقل فاعل ههنا ، مخوف منى أعنى إذا جاء زيد غداً ؛ وإلا فالصواب غداً بالرفع ، والله أعلم . وليست هذه المسألة موجودة في شرح الثنائي ، والباب ساقط من المصرية

ساعة قال . ولو قال لها ، وقد دخل بهما أو لم يدخل : كلما حلفت بطلاقك فواحدة منك طالق ، ثم أعاد القول لم يقع شيء . ولو قال : كلما حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق ، أو ^(١) كلما حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق ، وقعت تطليقة يوقعها علي أيهما شاء . ولو قال : كلما حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق ، أو كلما حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق ، وقعت تطليقتان إن شاء أوقعهما علي واحدة وإن شاء [أوقعهما] عليهما ؛ ولو قال لها ، وقد دخل بواحدة منهما : كلما حلفت بطلاقك فأنتي طالقان ، وكرره قوله ثلاثاً طلقاً واحدة . فإن تزوج التي لم يدخل بها فقال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق طلقت كل واحدة تطليقتين سوى التطليقة الأولى ، والله أعلم بالصواب .

باب الحنث في الإيمان ما يقع على بعضه وما يقع على جماعته

رجل قال : امرأته طالق إن تزوج النساء ، فإيمان علي واحدة . وكذلك قوله : إن اشتريت العبيد ، أو كلت الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو شربت الشراب ، ولو قال : إن تزوجت نساء أو اشتريت عبيداً فإيمان علي ثلاثة ، وإن نوى في المسألة الأولى بنى آدم كلهم ، أو النساء كلهم ^(٢) لم يحنث أبداً [قال أبو يوسف : لم يدين في القضاء]

رجل قال : المرأة التي أتزوج طالق ثلاثاً ، فتزوج امرأة طلقت ثلاثاً . ولو قال : هذه المرأة التي أتزوج طالق ثلاثاً فتزوجها لم تطلق ، وكذلك لو قال : فلانة ابنة فلان التي أتزوجها طالق ثلاثاً . ولو قال لنسائه المرأة التي تدخل منكن الدار طالق ثلاثاً ، فدخلت إحداهن طلقت . ولو قال : فلانة التي تدخل الدار طالق ، طلقت حين تكلم . ولو قال : فلانة إن دخلت الدار طالق ، لم تطلق حتى تدخل

باب ما يقع من الإيمان بالوقت وما لا يقع

رجل قال لامرأته ^(٣) : أنت طالق ثلاثاً قبل أن أتزوجك بشهر ، فتزوجها بعد شهر .

(١) قوله : وأو متروك في التحرر ، وكذا في الرومية ، وهو ما ، وكذا في السورة التي يهد هذا موجود في الهندية فريد منها (٢) كذا في الأصل وليس قوله : وأولئك كلهم ، موجود في الهندية (٣) كذا في التختين ولعل الصواب ولامرأة أنت ، والله أعلم

لم تطلق ، ولوقال : أنت طالق ثلاثا قبل أن أتزوجك بشهر إذا تزوجتك ، فتزوجها بعد شهر طلقت ، ولتزوجها في الوجهين جميعا قبل شهر لم تطلق . ولوقال لامرأته : أنت طالق ثلاثا قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما قبل الشهر لم تطلق أبدا ، فإن مضى شهر ثم مات أحدهما طلقت في قول أبي حنيفة رضى الله عنه قبل موت الأول [بشهر وطلقت] في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما طلقت حين مات الأول . ولوقال لها : أنت طالق قبل دخول فلان هذه الدار بشهر ، فكث فلان شهرا ثم دخل طلقت حين دخل في المذهبين [جميعا] . ولوقال لها : أنت طالق [ثلاثا] قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما قبل الشهر لم تطلق بهذا القول أبدا ، ولو مضى شهر ثم قدم أحدهما لم تطلق حتى يقدم الآخر ، فإذا قدم طلقت ساعة قدم . ولوقال لها : أنت طالق ثلاثا قبل موت فلان بشهر ثم خلعها على ألف [درهم] بعد مضى خمسة عشر يوما ثم مات فلان لكامل الشهر وهي في العدة ، وقد كان دخل بها طلقت ثلاثا يوم حلف وبطل الخلع ورد الزوج ما أخذ في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وإن لم تكن في عدة لم يقع من الثلاث شيء والخلع على حاله . وقال يعقوب ومحمد رضى الله عنهما : الخلع جائز في الوجهين جميعا ، وإنما وقعت الثلاث في قولها بعد الموت ، فإن كانت في العدة وقع عليها الثلاث مع الخلع ولم يطل الخلع

رجل قال لعبده : أنت حر قبل موتى بشهر ، ثم كاتبه بعد خمسة عشر يوما فأدى الكتابة فعتق ^(١) ثم مات لتمام الشهر لم تبطل الكتابة في قولهم جميعا ، ولو أدى بعض الكتابة [وبقى بعضها] ثم مات لتمام الشهر عتق بالقول الأول ^(٢) في قول أبي حنيفة ، ورد عليه ما أخذ منه . وإن قطع رجل يد العبد في الشهر فعليه نصف قيمة العبد . وفي قول يعقوب ومحمد إذا أدى بعض الكتابة ثم مات السيد لتمام الشهر عتق بعد موت السيد من الثلث وبطل ما بقي عليه من الكتابة ، فإن لم يكن له مال غيره سعى في الأقل مما بقي عليه من الكتابة ومن ثلث القيمة ، ولا يكون العبد مدبرا ، وإن قطع رجل يد العبد [في الشهر] فعليه نصف القيمة للبرلى إن لم يكن كاتبه

(١) كان في الأصل « يعتق » وفي المندية فعتق ، وهو صواب فأصلحته (٢) لفظ « الأول »

رجل قال لامته : أنت حرة قبل موت فلان بشهر فولدت فباع السيد الأم ثم مات فلان لتقام الشهر عتق الولد في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وكذلك لو باع الولد وبقيت الأم عتقت [الأم] وكذلك لو باع نصفها عتق النصف الباقي وكانت بمنزلة عبد بين رجلين أعتقه أحدهما ، ولو كان السيد باعها ثم اشتراها ثم مات فلان لتقام الشهر لم تعتق في قياس قول أبي حنيفة . وأما في قول يعقوب فإن عتق النصف عتق الذى بقى عتقاً مستقبلاً ، وإن باع الأم وبقي الولد لم يعتق الولد [وكذلك] إن لم يبع واحداً منهما عتقت الأم ولم يعتق الولد ، وإن باع الأم وبقيت الأم^(١) وقول يعقوب أحب إلى

باب ما يحنث^(٢) في اليمين من الشرب في الخاص والعام

رجل قال : امرأته طالق إن شربت من الفرات ، فاستقى منه في إناء فشربه أو كرع في نهر^(٣) يأخذ من الفرات لم يحنث في قول أبي حنيفة رضى الله عنه حتى يكرع^(٤) الفرات . وقال يعقوب ومحمد رضى الله عنهما : إن استقى من الفرات أو استقى له في إناء فشربه حنث

رجل حلف ألا يشرب من كوز فصب ما فيه في كوز آخر فشربه لم يحنث [في قولهم] وإن حلف ألا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ من الفرات حنث في قولهم ، ولو حلف ألا يشرب من ماء فرات فشرب من دجلة أو من بحر عذبة حنث في قولهم

رجل قال لامرأة لا يملكها : إن نكحتك فعبدي حر ، ولانية له فاليمين عليّ الزوج ، ولو قال ذلك لامرأته أو لجاريته كان^(٥) على الجماع ، فإن طلق امرأته أو أعتق جاريته ثم تزوجها لم يحنث

(١) قوله : وإن باع الأم وبقيت الأم ، كذا في الأصل وهو سائط من المندية وله بحرف ، والصواب وكذلك إن باع الولد وبقيت الأم ، أو من سبيل التامع ولم يذكره الفتاوى أيضا (٢) وفي المندية : باب الحنث (٣) وفي المندية : من نهر (٤) وفي المندية : « من الفرات » (٥) وفي المندية : « نهر على الجماع »

باب الحنث في الغسل وغيره

ما يقع ^(١) على العام وعلى الخاص

رجل قال : إن اغتسلت في هذه الليلة ، وقال : نويت من جنابة أو قال : إن اغتسل [أحد] في هذه الدار الليلة فعبدي حر ، وقال : نويت اغتسال فلان لم يصدق واليمين على كل غسل [من جنابة أو غيره] وعلى اغتسال كلهم ^(٢) ولو قيل له إنك تغتسل الليلة في هذه الدار من جنابة ، فقال : إن اغتسلت الليلة في هذه الدار فعبدي حر ، فاليمين على كل اغتسال في القضاء ، فإن نوى الجنابة دين ^(٣) فيما بينه وبين الله ، ولو أجابه فقال : إن اغتسلت فعبدي حر فاليمين على الغسل من الجنابة في القضاء وغيره رجل قال : إن اغتسلت الليلة في هذه الدار غسلا أو قال : إن اغتسل الليلة في هذه الدار أحد فعبدي حر ، فاليمين على كل اغتسال منه وعلى اغتسال الناس كلهم في القضاء وعلى مانوى فيما بينه وبين الله

رجل قال : إن تزوجت فعبدي حر فقال ^(٤) نويت فلانة أو امرأة من أهل الكوفة لم يصدق في القضاء وغيره امرأة قامت لتخرج فقال لها زوجها : إن خرجت فأنت طالق ، فرجعت وقعدت ثم خرجت لم يحث في قولهم ، والله أعلم بالصواب

باب الحنث ما يكون على الحالف وعلى غيره

رجل قال : إن دخل دارى هذه أحد ، أو ضرب عبدي هذا أحد ، والدار والعبد له أول غيره ، أو قال : إن قطع هذه اليد أحد ، أو مس هذا الرأس أحد ، وأشار إلى يده ^(٥) ورأسه ، أو قال : إن لبس قميصي هذا أحد ، أو أن ألبست هذا القميص أحداً ، فاليمين في هذا كله على غير الحالف . ولو قال : إن دخل هذه الدار اليوم أحد أو ضرب هذا العبد أحد ، والدار والعبد له أو لغيره ، أو قال إن كلم غلام عبد الله بن

(١) وفي المتن : ما يقع . (٢) وفي المتن : واغتسال فلان وغيره . (٣) وفي المتن : وفي القضاء وعلى مانوى دين . (٤) وفي المتن : وقاله . (٥) وفي المتن : يريد يده . بدل قوله وأشار إلى يده . وعند الثاني . أو كلم ابني أو مس رأسي أو يدى هذه أحد أو كلم غلامى هذا أحد . الخ وهذا يؤيد . في الأصل منا ، والله أعلم

محمد أحد ، وعبد الله هو الخالف أو كلم محمد بن عبد الله أحد وعبد الله هو الخالف^(١)
فاليمين في هذه الوجوه على الخالف وغيره

رجل قال لآخر : إن دخل دارك أحد أو لبس قميصك أحد أو كلم ابنك أحد
فاليمين على الخالف وغيره والمنسوب إليه خارج من اليمين ، ولو قال : إن لبس
قميص عبد الله أحد فالمنسوب إليه داخل في اليمين أيضاً ، ولو قال : إن مس هذا
الرأس أحد ، يشير إلى رأس رجل أو مس رأس هذا الرجل أحد فالمنسوب إليه^(٢)
خارج من اليمين والخالف وغيره داخل في اليمين ، والله أعلم بالصواب

باب الحلف في الجماع وغيره

ما يقع على الخاص والعام

رجل قال لامرأته : إن جامعتك أو باضعتك أو أتيتك أو أصبت منك أو
اغسلت منك أو وطئتك ، فاليمين على الجماع في الفرج ، ولو قال لجاريته وهي بكر :
إن افترضتتك فأنت حرة ، فاقضها بأصبعه لم يبحث
رجل قال : إن وطئت فعبدي حر وقال : نويت الجماع لم يصدق في القضاء
خاصة ، فإن وطئ برجل أو جامع حنث

رجل قال : إن خرجت فعبدي حر ، ولا نية له فهو على كل خروج في سفر أو
غيره . وإن قال : نويت السفر إلى بغداد ، فاليمين فيما بينه وبين الله على كل خروج
في سفر وفي القضاء على كل خروج ، وإن قال : إن مشيت فعبدي حر وقال عنيث^(٣)
استطلاق البطن لم يدين في القضاء خاصة ، فإن مشى برجل أو استطلق بطنه حنث ،
وإن لم يكن له نية فهو على المشي بالرجل

رجل قال لآخر : تغد عني ، فقال : إن تغديت فعبدي حر ، فاليمين على ذلك
الغداء عند ذلك الرجل ، ولو قال : إن تغديت اليوم فعبدي حر فهو على كل غداء

(١) وفي الهندية : وهو ابن الخالف ، مكان « وعبد الله هو الخالف » وعند الثاني في هذه المسألة : « وإذا
قال إن كلم غلام عبد الله بن محمد هذا أحد أو قال : إن كلم غلام عبد الله بن محمد إنسان أو لبس قميص
عبد الله بن محمد أحد ، وعبد الله بن محمد هو الخالف يدخل الخالف (٢) وفي الهندية : « والمخالف »
(٣) وفي الهندية : « نويت »

فى ذلك اليوم فى القضاء ، وعلى مانواه فيما بينه وبين الله . فإن قال : (١) إن تعديت عندك فعبدى حر ، فهو على كل غداء (٢) عند الذى سأل فى القضاء ، وعلى مانوى فيما بينه وبين الله تعالى ، والله أعلم

باب الحنث فى الإذن

رجل قال : إن خرج فلان من هذه الدار إلا أن آذن له فأذن له فلم يخرج حتى تنهاه ثم خرج لم يحنث . وكذلك لو قال : إلا أن أرضى فرضى ثم كره ، ولو قال : إلا يأذن فأذن له ولم يخرج حتى تنهاه ثم خرج حنث ، وكذلك لو قال : إلا يرضأى فرضى ثم كره . وكذلك لو قال : إن بعت عبدي إلا بأمرى فأمره ثم تنهاه . ولو قال : إلا أن آمر فأمره ثم تنهاه فباعه لم يحنث ، والله أعلم

باب الحنث فى الشتيمة ونحوها

رجل قال : إن شتمتكم فى المسجد فعبدى حر ، فاليمين على كون الخائف فى المسجد ، ولو قال : إن قتلتك أو ضربتك أو شججتك أو رميتك فى المسجد [فعبدى حر] فاليمين على كون (٣) المحلوف عليه فى المسجد

رجل قال لآخر : إن قتلتك يوم الجمعة فعبدى حر ، فاليمين على الموت فى يوم الجمعة من ضرب بعد اليمين

رجل جعل يقول : امرأته طالق غدا ثم قال : إن طلقته غدا فعبدى حر فجاء غدا فطلقت لم يمتق العبد ، ولو قال : إن طلقته فعبدى حر ثم قال لها : أنت طالق غدا فجاء غدا فطلقت غدا وعق العبد

باب ما يقع من الطلاق فى التزويج فى المواقيت

رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهى طالق إن كلمت فلانا أو إذا كلمت فلانا أو متى كلمت فلانا ، فاليمين على كل امرأة يتزوجها قبل الكلام . ولو قال : إن كلمت أو إذا كلمت أو متى كلمت فلانا فكل امرأة أتزوجها فهى طالق ، فاليمين على

(١) وفى الهندية : وكذلك إن قاله (٢) وفى الهندية : فهو على ذلك النداء وعلى غيره ، وعند الثعلبى : فهو على كل غداء عنده قضاء وعلى مانواه ديانة (٣) وفى الهندية والثعلبى : المفعول به

كل امرأة يتزوجها بعد الكلام . وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها إن دخلت الدار أو إذا دخلت الدار أو متى دخلت فهي طالق

رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق كلما كتبت فلانا . وتزوج امرأة فدخل بها ثم كلم فلانا مراراً طلقت بكل مرة تطليقة ؛ فإن كلم فلانا ثم تزوج امرأة ثم كلم فلانا لم تطلق . ولو قال : كلما كتبت فلانا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق أو قال : كل امرأة أتزوجها كلما دخلت الدار فهي طالق فكلّم فلانا ثلاث مراراً ودخل الدار ثلاثاً ثم تزوج امرأة طلقت ثلاثاً ، وكذلك كل امرأة يتزوجها بعد ذلك ، فإن كلم فلانا مرة ثم تزوج امرأة طلقت ، فإن عاد فكلّم ^(١) فلانا ثم تزوج المطلقة وأخرى لم تطلق المطلقة غير الأولى وطلقت الأخرى تطليقتين معا . رجل قال لامرأته : كلما دخلت الدار فأنت طالق غداً فدخلها ^(٢) اليوم ثلاث مراراً ثم جاء غداً طلقت ثلاثاً ، وكذلك لو قال : كلما ضربت فلاناً فأمرأتى طالق إذا دخلت الدار ، فضرب فلاناً ثلاث مرات ثم دخلت [طلقت] ثلاثاً

رجل قال : كل امرأة أتزوجها [أبداً] فهي طالق إن كتبت فلاناً فتزوج واحدة قبل الكلام وأخرى بعده طلقنا . وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها إلى سنة فهي طالق إن كتبت فلاناً ، فتزوج واحدة قبل الكلام وأخرى بعده في السنة ، ولو قال : إن كتبت فلاناً فكل امرأة أتزوجها أبداً فهي طالق ، أو قال : إلى سنة ، فاليمين على كل امرأة يتزوجها بعد الكلام

رجل قال : كل امرأة أملكها فهي طالق إذا دخلت الدار فتزوج امرأة ثم

• وفي كتاب الطلاق من الإماء أنه إن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن دخلت الدار فاليمين على ما تزوج قبل الدخول . فإن نوى ما يتزوج بعد الدخول وقبل الدخول لم يكن على ما نوى وكان على ما قبل الدخول ، وإن كان قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن دخلت الدار فدخل الدار ثم تزوج امرأة ثم دخل الدار طلقت

(١) وفي المتن : • طلقت ثم تكلم • (٢) وفي المتن : • فدخلها •

دخل الدار ثم تزوج أخرى ولا نية له في يمينه فإنما يطلق من النساء من كن^(١) في ملكه يوم حلف ولا يطلق ما تزوج إلا أن يعنى ما يفيد^(٢) ، فإن عني ذلك طلق ما في ملكه ولم يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله ، ولزمه الطلاق فيما تزوج قبل الكلام^(٣) ، ولا تطلق ما تزوج بعد الدخول إلا أن ينوبها^(٤) أيضاً ، ولو قال : إذا دخلت الدار فكل امرأة أملكها فهي طالق ، فاليمين على من كن في ملكه في القضاء وعلى ما نوى فيما بينه وبين الله

رجل قال : كل جارية أملكها إذا جاء غد فهي حرة ولا نية له فاليمين على ما في ملكه يوم حلف . ولو قال كل : جارية أملكها غداً فهي حرة ، فاليمين في قول يعقوب على كل جارية يشتريها غداً إلا أن ينوى غير ذلك فيكون على ما نوى في اليمين وفي قول محمد علي كل جارية تكون في ملكه غداً يشتريها في غد أو قبل ذلك أو ملكها يوم حلف . وقالوا جميعاً إن قال : كل مملوك أملكه اليوم فهو حر عتق ما كان في ملكه وما أفاده في اليوم . وقالوا : إذا قال كل مملوك أملكه اليوم إلى ثلاثين سنة فهو حر^(٥) لم يعتق ما كان في ملكه وعتق ما يفيد في^(٦) الثلاثين سنة رجل قال لامرأته : أنت طالق اليوم وغداً ، طلقت اليوم واحدة ولم تطلق غداً إلا أن ينوى أنت يطلق غداً أخرى . ولو قال : أنت طالق اليوم وإذا جاء غد ، طلقت اليوم واحدة وغداً واحدة

باب الحنث في اليمين

يكون فيها الوقتان والوقت بعد الوقت

رجل قال لامرأته ولم يدخل بها : إذا دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت

-
- (١) وفي المصرية : ما كان في ملكه . (٢) وفي الهندية : إلا أن ينوى ما يستعمل ،
 (٣) من قوله : ولزمه ، إلى الكلام ساقط من الهندية وزاد فيها : وتطلق ما أفاد من النساء قبل
 الدخول ، (٤) كذا وفي المصرية : أن ينوبه ، ولكل وجه ، وكان في النسختين : هما ،
 بالثنية ، والصواب ما بالافراد كما هو عند المصري في التحرير فأصلناه
 (٥) وفي المصرية : وفي ملكه مملوك أو مملوك قائم لا يعتقون وإنما يعتق ما يفيد ،
 (٦) وفي التحرير : يستفيد ،

طالق ثلاثاً، فطلقها فدخلت إحداهما ثم تزوجها فدخلت الأخرى طلقت ثلاثاً. وإن قال: إذا دخلت هذه الدار فأنت طالق إذا دخلت هذه الدار، فعملت ما وصفنا لم تطلق [حتى تدخل الدارين]. ولو قال لها: والله لا أقربك أبداً إلا مرة، لم يكن مولياً، وإن طلقها فبانت ثم جامعها في غير ملكة ثم تزوجها فهو مول. وإن قال: إن قربتك مرة فوالله لا أقربك، فعمل ما وصفنا لم يكن مولياً، فإن جامعها في الملك الثاني حدث رجل قال لامرأته وأمت: والله لا أقربكما، فليس بمول حتى يقرب الأمة، فإن لم يقربها حتى طلق امرأته ولم يدخل بها فبانت فقرب أمته ثم تزوج المرأة فهو مول. وإن قال: إن قربت أمتي فوالله لا أقربك، ثم عمل ما وصفنا لم يكن مولياً رجل قال لامرأته: أنت طالق غداً أو بعد غد، طلقت بعد غد. ولو قال: إذا جاء غد أو بعد غد طلقت غداً. وكذلك لو قال: إذا قدم فلان أو فلان، طلقت بأولهما قدوماً

رجل قال: إن دخلت هذه الدار فعبدي حر أو كلت فلانا فأمرأتى طالق، فإن دخل الدار أولاً عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان، وكذلك إن كلم فلاناً [أولاً] طلقت امرأته ولم ينتظر دخول الدار. وإن قال: أنت طالق غداً، أو عبدي حر بعد غد، لم يقع شيء حتى يجيء بعد غد فيخير^(١) في العتق والطلاق

رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت هذه الدار أو هذه الدار، فأيتها دخلت طلقت. وكذلك لو قال: إن دخلت هذه الدار أو هذه الدار فأنت طالق، وكذلك لو قال: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق أو هذه الدار، ولو قال: إن دخلت هذه الدار، وإن دخلت هذه الدار فأنت طالق، لم تطلق حتى تدخلها. ولو قال [أنت طالق] إن دخلت هذه الدار وإن دخلت هذه الدار، فأيتها دخلت طلقت. ولو قال: أنت طالق إن دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار، أو قدم الدخول قتال: إن دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فأنت طالق، لم تطلق حتى تدخلها. وكذلك لو قال: أنت طالق إن دخلت هذه الدار وهذه الدار، والله أعلم

وفي كتاب الطلاق من الأما إلى أنه إن قال: عبدي حر إن قرب امرأته هذه

(١) وفي المصرية: لم تطلق المرأة ولم يمتق العبد حتى يجيء بعد غد وإذا جاء بعد غد غير. وفي الهندية: «ثم هو غير»

باب الحنث في اليمين التي تقع بالأميرين

والتي تقع بالامر الواحد

رجل قال لامرأته : إن دخلت هذه الدار فأتني طالقان ، لم يحنث حتى تدخلت جميعاً . وكذلك لو قال لها : إن دخلتاه تاتين الدارين أو لبستما ثيابكما أو [ركبتما ، دابتكما أو] إن دخلتاه هذه الدار وهذه الدار أو إن ركبتاه هذه الدابة وهذه الدابة ، [فأتتاه طالقان] ؛ فدخلت كل واحدة داراً أو لبست كل واحدة ثيابها أو ركبت دابتها ، طلقتهما . ولو قال [لها] : إن دخلتاه هذه الدار ودخلتاه هذه الدار أو قال : إن ركبتاه هذه الدابة وركبتاه هذه الدابة فأتتاه طالقان ، لم تطلقا حتى تدخل كل واحدة الدارين أو تركب الدابتين

رجل قال لامرأته : أنت طالق إن دخلت الدار وعبدى حر إن كنت فلانة ، فهما يمينان إن دخل طلق وتكلم عتي^(١) . ولو استثنى بعد قوله فالاستثناء عليهما . وكذلك لو قال بعد اليمين : إن شاء فلان فالمشيئة عليهما وإن لم يشأ فلان بطلت اليمينان . وكذلك إن لم يشأ إحداهما بطلتا ، وإن شاءهما جميعا وقعتا

رجل قال : إن دخلت [هذه] الدار فامرأتى طالق وعبدى حر ، لم يقع شيء إلا بدخول الدار ، فإن دخلها وقعا . وإن قال : إن دخلت الدار فامرأتى طالق وعلي

أو عليه المشي إلى بيت الله إن دخل هذه الدار ، أنه لا يكون مولياً . وإن فعل الأمرين [جميعاً] لزمته إحدى اليمينين والخيار إليه . وإن قال : إن قربت فلانة فعبدى حر وهو حر إن قربت فلانة ، امرأة له أخرى ، فهو مول منهما جميعاً . وإن قال : إن قربت فلانة فعبدى حر أو عبدي الآخر حر إن قربت فلانة ، امرأة له أخرى ، فهو مول من إحداهما ، وإن جامعتهما عتي العبدان والخيار إليه . وإن قال لامرأته : عبدي حر إن قربتك أبداً أو هو حر إن لم أقربك قبل أربعة أشهر ، فهو مول منها ، لأنه إن قربها حنث . وإن قال : إن كنت فلانة فعلى حجة أو على يمين إن كنت فلانا لآخر ، فكلم أحدهما لم يحنث حتى يكلمهما ثم يخير في الخجة واليمين

(١) وفي المصرية : « فإن دخل الدار طلق المرأة وإن كلم فلانة عتي العبد »

المشي إلى بيت الله وعبدى حر إن كلبت فلانا ولا نية له ، فالمشي والطلاق علي
الدخول والعق علي الكلام^(١) وإن لم يشترط في آخر اليمين الكلام فهو كله علي
دخول الدار ، وكذلك لو قال : إن دخلت الدار فامرأتى طالق وطلقت وطلقت إن
كلبت فلانا ، فإن دخل الدار وقعت التطليقتان وإن كلم [فلانا] وقعت^(٢) واحدة .
ولو قال : امرأتى طالق [اليوم] وعبدى حر غدا لم يقع شيء حتى يجيء غدا [فيقعان
في غدا] ولو قال : امرأتى طالق إن دخلت الدار وعبدى حر وعلي المشي إلى بيت الله
إن كلبت فلانا ، فالطلاق علي الدخول والعق والمشي علي الكلام^(٣) . ولو قال : امرأتى
طلقت اليوم وعبدى حر غدا فهو كما قال . ولو قال : امرأتى طالق وعبدى حر إن
شاء الله فلاستثناء عليهما ، وكذلك لو قال : إن شاء فلان فالمشيئة عليهما . ولو قال :
امرأتى طالق غدا وعبدى حر لم يقع شيء حتى يجيء غدا ثم يخبر في أحدهما . ولو قال :

• وفي كتاب الطلاق من الأماشي أنه إن قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت
طالق وفلانة طالق ، لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل الأولى الدار ، وإن قال :
أنت طالق غدا وفلانة طالق ، طلقت الأخيرة ساعة قال . وإن قال : أنت طالق
غدا وفلانة ، طلقتا جميعاً غدا

هشام عن أبي يوسف في رجل قال لامرأتين له^(٤) : إن دخلت هذه الدار
فأنت طالق ، وإن دخلت فلانة هذه الدار فهي طالق ، فهما يمينان وإن كان في آخر
الكلام إن شاء الله فلاستثناء عليهما ، وإن كان مكان إن شاء الله إن كلبت فلانا فهو
سواء ، فإن دخلتا الدار لم تطلقا حتى يكلم فلانا ، وإن كان مكان إن كلبت فلانا إن
شئت لإحداهما فالمشيئة عليهما خاصة . فإن قال : نويت المشيئة عليهما جميعاً لم يصتق
في القضاء خاصة

(١) وفي المتن : • ولو لم يقل في آخر الكلام إن كلبت فلانا فالكلام كله علي دخول الدار مكانه قوله :
• وإن لم يشترط ، الخ وفي المصرية مكانه : • فلو لم يكن قال في آخر الكلام إن كلبت فلانا كان الكلام
علي يمين واحدة ولم يقع منه شيء إلا بدخوله الدار ، فلما قال في آخر الكلام : • إن كلبت فلانا كان الذي
حلف به علي الأمر الأول إلا الذي علي الكلام منه قائم علي الكلام خاصة ، (٢) وفي المصرية
والمتن : • طلقت واحدة ، (٣) هذه المسألة ساقطة من الهندية وموجودة في المصرية
(٤) وفي المتن : • لامرأته ،

أمراًني طالق اليوم وعبدى حر وعلى المثنى إلى بيت الله غدا ، وقع الطلاق اليوم
والعتق والمثنى غدا ٥

باب ما يقع^(١) في اليمين على واحد وما يقع على الجميع

رجل قال : أى عيذى ضربته يافلان فهو حر ، قائمين على واحد . فإن ضربهم
متفرقين عتق الأول ، وإن ضربهم معاً خير المولى [فى أحدهم ولا خيار للضارب]
وكذلك لو قال : أى نسائى كلبت فهى طالق أو قال : أى نسائى شئت فطلقها . ولو قال :
أى عيذى ضربك فهو حر ، فضربه معاً أو متفرقين عتقوا . وكذلك لو قال : أى
نسائى كلبتك أو أى نسائى شئت الطلاق فهى طالق أو أى نسائى شئت الطلاق
فطلقها . ولو قال : من شئت عتقه من عيذى فاعتقه ، فأعتقهم جميعاً عتقوا إلا
واحداً فى قول أبى حنيفة والخيار إلى المولى^(٢) وعتقوا جميعاً فى قول أبى يوسف
ومحمد . ولو قال : أى عيذى شاء العتق فاعتقه^(٣) فشاؤا جميعاً فأعتقهم عتقوا
فى قولهم كلهم والله أعلم بالصواب ٥

باب الخنث^(٤) فى اليمين بعثق ما فى البطن ما يقع وما لا يقع

رجل قال لامة : كل ولد تلدينه فهو حر ، فاشتراها فولدت فى ملكه لم يعتق . ولو

٥ وفى كتاب الكفارات من الأمالى أنه إن قال لامرأته : إن دخلتما هاتين
الدارين وكلتما هذين الرجلين أو لبستا هذين الدرعين ، لم يحنث حتى تفعل كل
واحدة منهما الفعلين جميعاً . ولو قال : إن أكلت من لبن هاتين الشاتين فعيذى حر ،
فأكل من لبن إحداهما حنث . وإن قال : إن أكلتما هذين الرغيفين ، فأكل واحد
رغيفاً حنث

٥ وفى كتاب الطلاق من الأمالى أنه إذا قال لامرأة له : أمر نسائى فى يدك ،
فطلقت النساء كلهن فقد طلقت وطلقن . وكذلك إن قال : أمر امرأة من نسائى فى
يدك ، فطلقت نفسها طلقت . وإن قال لها : طلقى أى نساء شئت ، فطلقت نفسها لم تطلق .
وكذلك إن قال : إن ضربت امرأة من نسائى فهى طالق ، فضربت نفسها لم تطلق ،

(١) وفى المتن : ٥ . بما يقع . وفى المصرية : ٥ بما يحنث فى اليمين لى تقع . (٢) وفى المتن :
« إلى الأمر » . (٣) وفى المصرية : وفى قولهم جميعاً . (٤) وفى المصرية : « الخنث » .

كانت في ملكه يوم حلف عتق . ولو قال لعلام ، يملكه أولاً يملكه ، كل ولد يولد له أو قال يولد لك ^(١) وأنت في ملكي فهو حر فولد له من أمة للحالف لم تكن في ملكه يوم حلف لم يعتق ، وإن كانت في ملكه يوم حلف عتق . ولو قال : كل ولد يولد لك في ملكي فهو حر ، فولد له من أمة للحالف لم تكن في ملكه أو كانت في ملكه عتق رجل قال لأمته : إن ولدت ولداً فهو حر ، فولدت ولدين الأول منهما ميت عتق الحي في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولم يعتق في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما . ولو قال لها : إذا ولدت ولداً فهو حر وامرأت طالق ، فولدت ولدين الأول ميت طلقت المرأة بالأول في قولهم وعتق الآخر في قول أبي حنيفة وحده [وقال يعقوب ومحمد ^(٢) : طلقت بالأول ولا يعتق الولد الآخر]

باب ما يقع به العتق على غير المأمور بالعتق وما يقع عليه ^(٣)

رجل قال لعبده : اعتق أي عبيدي شئت أو أي عبيدي شئت عتقه فاعتقه أو أي عبيدي زوجته فهو حر ، فالأمر خارج من ذلك كله والمشية والتزويج على غيره امرأة قالت لزوجها : تزوج علي ، فقال : كل امرأة [لي طالق ثلاثاً ، طلقت المخاطبة . وكذلك لو قالت : إنك تريد أن تزوج علي ، فقال : كل امرأة ^(٤)] أنزوجه طالق ثلاثاً ، فطلق المخاطبة ثم تزوجه طلقت ثلاثاً . ولو قال كل امرأة أنزوجه

• هشام عن أبي يوسف رضي الله عنهما في رجل قالت له امرأته : بلغني أنك تزوجت ؟ فقال : كل امرأة لي طالق ، ينوي سواها ولم يقل سواك أنه يصدق في القضاء إذا كان جواباً

وعن أبي يوسف في رجل قالت له امرأته : طلقني ثلاثاً إن تزوجت . فقال : أنت طالق ثلاثاً ، وهو ينوي جواب كلامها أنه لا يصدق في القضاء ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يسكها

(١) قوله ، أو قال يولد لك ، ساقط من الهندية والمصرية . وكذلك سقط « وأنت في ملكي » ، من المصرية وكل هذا القول موجود في شرح التائي (٢) من الهندية وبمناه في المصرية (٣) قوله « عليه » أي على المأمور ، وهو عند التائي « المأمور » (٤) الزيادة من الهندية والمصرية

مادمت حية أو حتى تموتى ، فاليمين على غيرها . ولو قال : كل امرأة أتزوجها مادامت [فلانة] حية أو حتى تموت [فلانة] لم تطلق^(١)

باب الحنث في اليمين التي يكون فيها الاستثناء

رجل قال لامرأته : أنت طالق إلا أن يقدم فلان [أو قال] إلا أن أدخل الدار ، لم تطلق حتى ينظر أياكون القدوم والدخول أم لا ، فإن مات فلان قبل القدوم طلقت وإن مات الزوج قبل الدخول طلقت مع الموت^(٢) بلا فصل ، ولو قال : أنت طالق إن كنت فلانة إلا أن يقدم فلان أو قال إلا أن تدخل الدار ، فكلمته قبل القدوم أو الدخول طلقت ساعة كلمته . وإن دخلها أو قدم فلان قبل الكلام سقطت اليمين

رجل قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إلا أن يرى فلان غير ذلك أو يبدو لفلان غير ذلك أو يشاء فلان غير ذلك ، فقام فلان من مجلسه قبل أن يشاء أو يرى أو يبدو له غير ذلك طلقت ثلاثاً . وإن لم يعلم فلان بذلك فهو على المجلس الذي يعلمه فيه ، وذلك كله بلسانه دون قلبه . ولو قال : إلا أن أرى أنا غير ذلك [أو يبدو لي غير ذلك] فهو على الأبد . فإن مات قبل أن يرى غير ذلك طلقت ، ولو طلقها واحدة بعد هذا القول فبانت^(٣) لم يقع عليها من الثلاث شيء ، وكذلك لو ماتت وبني الزوج ولو تزوجها بعد ما بان ثم مات الزوج وقع عليها الطلاق مع موته ، فإن لم يدخل بها في النكاح الثاني لم ترث ، وإن دخل بها ورثت

رجل قال لامرأته : أنت طالق إن شاء فلان أو أحب أو هوى أو رضى ، فذلك على مجلس فلان ، ولو قال ذلك لنفسه فهو على الأبد . وكذلك لو قال : أنت طالق إن لم يشأ فلان أو لم يحب أو لم يهو [فلان أو إن] لم يرض ، فهو على المجلس . فإن قام

(١) قوله : « لم تطلق » أى المحاطة يدل عليه ما في التحرير حيث قال : « أو قال كل امرأة أتزوجها حتى تموت فلانة فهي طالق ، فاليمين على غيرها » . وفى المصرية : « لأن يمينه على غيرها » عند ختم الباب وزيادة لفظ « فلانة » من المصرية والمصري ، والله أعلم . أبو الوفا (٢) وفى الهندية : « مع موته » . (٣) زاد فى المصرية : « ولم يدخل بها »

فلان من مجلسه ولم يقل شيئاً طلقت . ولو قال ذلك لنفسه فهو على الأبد . وإن مات قبل أن يقول شيئاً طلقت مع موته ، وإن قال الزوج [قبل الموت] : لا أشاء ، لم يكن قوله شيئاً ، لأن له أن يشاء بعد ذلك . ولو قال لها : أنت طالق إن آيت طلاقك أو كرهته . فقال في مجلسه أو بعد ذلك : قد كرهته أو آيته أو لست أشاء طلاقها ، طلقت

رجل قال لامرأته : أنت طالق إن لم يشأ فلان طلاقك اليوم ، فقال فلان : لا أشاء ، لم تطلق ، وله أن يشاء في بقية يومه فإن شاء في بقية يومه بطل الطلاق . ولو قال لها : [أنت طالق] إن لم يشأ فلان ذلك ، فقال فلان : لا أشاء . طلقت ، ولم تطلق بقوله : لا أشاء ولكن بخروج المشيئة من يده ، والله أعلم

باب الحنث في اليمين التي يقع الطلاق على الأولى

ثم يقع على الأخرى

رجل قال لإحدى امرأته ^(١) أنت طالق إن دخلت هذه الدار لا بل هذه لامرأة له أخرى ^(٢) ، فاليمين على دخول الأولى ، فإن دخلت طلقها ، وكذلك قوله : أنت ^(٣) طالق إن شئت لا بل هذه ، فإنه على مشيئة الأولى فإن شامت طلاقها أو طلاق صاحبها أو طلاق نفسها وقع ماشامت . ولو قال : أنت طالق إن شاء الله تعالى لا بل هذه ، فلا استثناء عليهما ولا مشيئة للأخرى . ولو قال لامرأته : أنت طالق إن دخل فلان هذه الدار لا بل فلان ، فأيهما دخل طلقت ، وإن دخلا لم تطلق إلا بواحدة ^(٤) . وكذلك لو قال : أنت طالق إن دخلت هذه الدار لا بل فلان ، فهو على دخولها أو دخول فلان . ولو قال : أنت طالق إن دخلت هذه الدار لا بل فلانة طالق ، طلقت الأخرى الساعة ^(٥) ولا تطلق الأولى حتى تدخل ، ولو قال : أنت طالق ثلاثاً لا بل هذه طلقت ثلاثاً ثلاثاً ثلاثاً . ولو قال : أنت طالق ثلاثاً لا بل هذه طالق ، طلقت الأولى ثلاثاً والأخرى واحدة . ولو قال : إن دخلت هذه الدار

(١) وفي المتن : « قال لامرأته » (٢) وفي المتن والمصرية : « للراة الأخرى » (٣) وفي المتن والمصرية : « لو قال أنت » (٤) وفي المتن والمصرية : « إلا واحدة » (٥) وفي المتن : « ساعة قال » . وفي المصرية : « ساعة تكلم » .

لا بل هذه البار فأنت طالق ، فاليمين على دخول البار الأخيرة . ولو قال : أنت طالق لا بل هذه إذا دخلت البار ، طلقت الأولى الساعة والأخيرة إذا دخلت البار^(١) . ولو قال : أنت طالق واحدة لا بل ثلاثاً إن دخلت البار طلقت الساعة واحدة^(٢) وثلاثاً إذا دخلت . ولو قال : إن دخلت البار فأنت طالق واحدة لا بل ثلاثاً ، لم تطلق حتى تدخل ؛ فإذا دخلت طلقت ثلاثاً دخل بها أو لم يدخل بها . وكذلك لو قال : إن دخلت البار فأنت طالق واحدة لا بل اثنتين ، والله أعلم

باب الحنث الذي يستثنى فيه صنف من الأصناف

رجل قال: إن كان في هذا البيت إلا رجل فبدي حر، ولا نية له فإلّمين على بني آدم خاصة. وإن قال: نوب الرجال خاصة، لم يدين في القضاء خاصة، وإن لم يكن في البيت أحد ولا الرجل المستثنى لم يحنث. ولو قال: إن كان فيه إلا شاة فهو^(١) على بني آدم والحيوان. ولو قال: إن كان فيه إلا ثوب، فهو^(٢) على كل شيء إلا سواكن البيوت من الفأرة والحية ونحوهما. وكذلك لو قال: إن كان فيه شيء، لم يدخل فيه سواكن البيوت

رجل قال: إن كنت أملك إلا خمسين درهما فعبدي حر، فلم يملك إلا عشرة لم يبحث ولو ملك خمسين درهما وعشرة دنانير أو شيئا للتجارة أو سائمة حنث، وإن ملك عرضا لغير التجارة أو رققا أو دارا لم يبحث

وفي كتاب الطلاق من الأمامي أنه إذا قال لامرأة له : أنت طالق من وثاق وهذه معك لامرأة له أخرى ، أنت الطلاق لا يقع علي واحدة منهما . وإن قال لإحدهما : أنت طالق من وثاق وهذه طالق معك ، وقع الطلاق على الأخرى في القضاء . وكذلك لو قال لواحدة : أنت طالق من وثاق وطالق ، لزما بالثانية تطليقة في القضاء . وإن قال : إن دخلت الدار فأنت طالق وهذه طالق ، لم تطلق واحدة منهما إلا بالدخول

(١) في الهندية : ساعة قال ولا تطلق الأخيرة حتى تدخل. وفي المصرية : ساعة نطق ولا تطلق الثانية حتى تدخل النار. (٢) في الهندية : وواحدة ساعة قاله. وفي المصرية : ساعة نطق واحدة. (٣) وفي الهندية : إن في هذه إلهة فهي. (٤) وفي الهندية : وهي مكان فهو

رجل قال : كل مال لى صدقه ، فهو على الدراهم والدنانير والمتاع للتجارة والسواثم .

باب الحنث فى اليمين فى الهدم والكسر [فى الحائط] ^(١)

رجل قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إن لم أهدم هذا الحائط أوقال : إن لم أقتضه ، فاليمين على هدمه حتى لا يبق منه ما يسمى حائطاً وإن نوى هدم بعضه فهو على مانوى . وإن قال : إن لم أكسر هذا الحائط ، فهو على كسر بعضه

باب الحنث فى تقاضى الدراهم

رجل له على آخر مائة قال : عبدى حر إن أخذتها منك اليوم درهما دون درهم ، فلم يأخذ فى ذلك اليوم إلا خمسين ^(٢) لم يحنث ، وإن أخذ [منه] فى أول النهار خمسين وفى آخر النهار خمسين حنث ، فإن وجد فيها زائفاً أو نهرجاً ^(٣) أو استحق منها درهما أو وجد فيها ستوقاً أو رصاصاً فاستبدل فى ذلك اليوم فالحنث على حاله ، وإن لم يستبدل الستوق والرصاص فى ذلك اليوم لم يحنث ، وكذلك رجل حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى حقه فاستوفاه فوجد فيه زيوفاً أو نهرجة بعد ما فارقته أو استحق لم يحنث ، وإن وجد فيها رصاصاً أو ستوقاً حنث . وكذلك مكاتب أذى كتابته فتق ثم استحقته أو وجدها زيوفاً أو نهرجة فالتق على حاله ، وإن وجد المولى فيها ستوقاً أو رصاصاً لم يعتق حتى يبدله

رجل له على آخر مائة فقال له : إن قبضت ^(٤) اليوم منها درهما دون درهم . فعبدى حر ، فقبض منها فى ذلك اليوم خمسين حنث [حين قبضها] وإن لم يقبض .

* وفى كتاب الكفارات من الآمالى نحو من هذا ، وفيه أنه إن كانت له أرض عشر لم يدخل رقبته فالمال الذى يجب عليه أن يتصدق به فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : يدخل أرض العشر فى الأموال .. وأما الثمر التى تكون فى الأرض فإنها تدخل فى الأموال من مذهبن جميعاً

(١) الزيادة من المصرية والمصرية (٢) وفى المصرية : « إلا خمسة دراهم ، وفى التاني : « إلا أقل من المائة ، (٣) وفى التاني : « زيوفاً أو نهرجة ، (٤) وفى الهندية : « اقتضيت ، وفى التاني : « أخذت .

منها في ذلك اليوم شيئاً لم يحث ، فإن وزن له خمسين فدفعها إليه ثم وزن له خمسين
لغيره فدفعها إليه حث في القياس ولم يحث في الاستحسان مادام في عمل الوزن .
وإن ترك ذلك العمل قبل أن يستوفي المائة حث . وكذلك لو عدت له قبضها
خمسة خمسة لم يحث

رجل حلف ألا يلبس هذا القميص وهو عليه أو لا يساكن فلانا وهما
ساكنان فإن أخذ في نزع القميص أو النقلة فطال ذلك لم يحث ، وإن أخذ في عمل
آخر حث

باب الحث في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت

رجل قال : إن دخلت هذه الدار إن كنت فلانا أو إذا قدم فلان^(١) فبدي حر
فاليمين على دخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدمه . وكذلك لو قال : إن كنت فلانا
إن دخل علينا فالكلام بعد الدخول . ولو قال : متى كنت فلانا متى دخلت هذه
الدار ، فالكلام بعد الدخول ، وكذلك لو قدم العتق في هذه الوجوه وأخر اليمين ،
ولو قال في دار واحدة : إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار فبدي حر ، فاليمين
على دخولها مرتين في القياس^(٢) وعلي مرة في الاستحسان . وإن نوى دخلتين فهو
على ما نوى . وإن قال في دارين لم يحث إلا بدخول الأولى بعد دخول الثانية ، فإن

وفي كتاب الطلاق من الأماشي أنه قال : إن تزوجت فلانة إن تزوجت فلانة
فهى طالق لامرأة واحدة ، فالقول الأول لغو وانعقدت يمينه بالقول الآخر . فإن
قال لها : إن تزوجتك وإن تزوجتك فأنت طالق ، فإنه لا يقع الطلاق حتى يتزوجها
مرتين . وإن قال لها : أنت طالق إن تزوجتك وإن تزوجتك ، فهو على تزويج واحد .
وإن قال : أنت طالق إن تزوجتك ثم تزوجتك ، فإنها تطلق بالتزويج الأول

(١) زاد في الهندية بعد ذلك ، أو قال متى كنت فلانا أو متى دخلت هذه الدار . وأما قوله الآتي :
« ولو قال متى كنت فلانا متى دخلت هذه الدار ، فالكلام بعد الدخول » فساط من الهندية (٢) وفي
الهندية : « وهو حاث في الاستحسان في أول دخول » وفي المصرية « فانه يبنى في القياس ألا يحث حتى
يدخلها دخلتين ولكن نستحسن ونجعله حاثاً بالدخول الأول ونجعله منه رداً للكلام إلا أن يبنى دخلتين
فيكون على ما مضى »

دخل الأولى ثم دخل الثانية لم يحنث حتى يعود فيدخل الأولى وهو بمنزلة [قوله] :
إن أكلت ثم شربت فعبدي حر ، فشرب ثم أكل لم يحنث حتى يعود فيشرب . ولو
قال : إن دخلت الدار فعبدي حر إن كنت فلانا ، لم يحنث . ولو قال : إن كنت فلانا
فعبدي حر إذا قدم فلان ، فاليمين على أن يفعل الفعل الأول ثم يكون الفعل الثاني

باب الحنث في اليمين فيما يقع على مرتين

وما يقع على مرة واحدة

رجل قال : كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق ، فأيتها دخلت طلقت ، فإن
دخلت واحدة مرتين لم تطلق إلا واحدة . ولو قال : كلما دخلت امرأة لي هذه الدار
فهي طالق ، فدخلت واحدة مراراً طلقت بكل دخلة مرة إن كانت مدخولاً لها ، فإن
طلقت ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج فدخلت لم تطلق . ولو قال : كلما تزوجت امرأة
فهي طالق ، فزوج امرأة ثلاثاً فطلقت في كل تزويج ثم تزوجها بعد زوج آخر طلقت
رجل قال : كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر ،
فدخلت امرأتان طلقتا وعق عبد واحد . ولو قال : كلما دخلت امرأة لي الدار
فهي طالق ، فدخلت (١) امرأتان أو دخلت امرأة مرتين ، طلقتا وعق عبدان
رجل له جوار ولهن أولاد وله عيد فقال : كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي
حرة وابنها (٢) وعبد من عبيدي ، فدخلن عتقن وأولادهن وعبد واحد . ولو كان
العيد أزواج الإمام فقال : كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي وزوجها حران فدخلن
عتقن وأزواجهن . ولو قال : كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي وولدها وزوجها وعبد .

في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وفي قول أبي يوسف رضي الله عنه لا تطلق
حتى يتزوجها مرتين . وإن قال : إن تزوجتك ثم تزوجتك فأنت طالق ، فهو على
الاختلاف

• وفي كتاب الطلاق من الأمان أن رجلاً إن قال : كل امرأة أتزوجها فهي
طالق وفلانة لامرأة عنده أن فلانة طالق ساعة قال ذلك . وكذلك إن قال : كل

(١) وفي الهندية : « امرأة لي والمساءة بحالها فدخلت » (٢) وفي الثاني : « وولدها »

من عبيدى أحرار ، فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن وعتق بعد كل واحدة عبد رجل قال : كل دار أدخلها فعلى حجة ، فدخل دارين لم يكن عليه إلا حجة . ولو قال : فعلى بها حجة أو كلما دخلت داراً فعلى حجة أو فعلى بها حجة ، فدخل دارين فعليه حجتان . ولو قال كلما دخلت هذه الدار فعلى حجة إن ضربتك فدخلها ، ثم ضربه فعليه حجة ، وكذلك إن عاد فدخل ثم ضرب ، وكذلك ^(١) إن قال : فعلى يمين إن ضربتك ، وكذلك لو كانت يمينه بطلاق أو عتاق . ولو قال : كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أضربك أو أشهد أو أشهد بالله أو قال : [أقسم] ^(٢) أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله أو أحلف أو أحلف بالله لا أضربك ، فدخلها مراراً ثم ضربه مرة [أو] بعد كل دخلة لم يحث إلا فى يمين واحدة . ولو قال : فعلى نذراً أو نذر الله أو عهد الله أو ذمة الله أو أنا يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو أنا برى من الإسلام ، فدخلها مرتين وضربه بعد كل دخلة مرة حثت فى يمينين رجل قال : والله لا أضربك كلما دخلت هذه الدار ، فدخلها دخلتين وضربه بعد كل دخلة حثت مرة واحدة

امرأة لى تدخل الدار فهى طالق وفلانة أن فلانة طالق ساعة قال . وإن دخلت الدار وهى فى العدة طلقت أيضاً ، وذلك بمنزلة قوله : أنت ومن يدخل الدار من نسائى طوائى وقال فى موضع آخر من الكتاب ^(٣) إنه إن قال : كل امرأة أتزوجها فهى طالق وفلانة ، أن فلانة لا تطلق حتى يتزوج امرأة . وإن قال : المرأة [التي] أتزوجها فهى طالق وفلانة ، أو قال : فلانة التي أتزوجها فهى ^(٤) طالق وفلانة لامرأة عنده ، فقد طلقت فلانة التي عنده قبل أن يتزوج الأخرى . وإن قال : كل امرأة أتزوجها فهى طالق وأنت طالق لامرأة عنده ، فقد طلقت التي عنده ساعة قال . وإن قال : إن تزوجت فلانة فهى طالق فأنت طالق ، لامرأة عنده لم تطلق التي عنده حتى يتزوج فلانة . وإن قال : أنت طالق إن تزوجتك فإن ^(٥) تزوجتك لم تطلق حتى يتزوجها مرتين . وكذلك إن قال : إن تزوجتك فأنت طالق إن تزوجتك

(١) هذه المسألة إل قوله . وكذلك . ساقطة من المتن (٢) الزيادة من المصرية (٣) أى الجامع الكبير . فإن المسألة فيه لكن فى باب آخر (٤) وفى المتن : أتزوجها عندي فهى . (٥) وفى المتن : وإن .

باب اليمين في الإيلاء التي تكون يمينا واحدة

رجل قال : كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا أضربك ، فدخلها ثم ضربه لم يحنث إلا مرة . ولو قال : فعلى يمين إن ضربتك ، فدخلها ثم ضربه أو دخل إحداها مرتين ثم ضربه حنث في يمينين

رجل قال لامرأته : كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقربك ، فدخلها فهو مول . فإن جامعها حنث وبطلت اليمين ، وإن لم يجمعها حتى دخلها أيضاً فهو مول إيلاء آخر . فإذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الأولى بانت فإذا مضى أربعة أشهر أخرى من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت بواحدة أخرى . ولو قال : فعلى يمين إن قربتك ، فدخلها دخلتين فهو مول إيلاءين وإن جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان . ولو قال لها : كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا أقربك ، فدخل إحداها فهو مول ، فإن مضى يوم ثم دخل الأخرى فهو مول أيضاً . ولو قال : كلما كنت أحد هذين الرجلين ، فكلهما معاً ^(١) كان إيلاءاً واحداً ولو كلهما متفرقين في مجلسين كان إيلاءين ، وإن قربها حنث في يمين واحدة

باب ما يكون من الإيلاء من اليمينين

يقعان في موطن واحد وما يقع متفرقا

رجل قال لامرأته : إذا جاء غد فوالله لا أقربك ، ثم قال في مجلس آخر قبل بجى ، غد مثل ذلك فهو إيلاء واحد وإن قربها حنث في يمين . ولو قال في مجلس : إذا جاء غد فوالله لا أقربك إذا جاء بعد غد فوالله لا أقربك . فهو مول غداً ومول بعد غد إيلاء آخر . ولو قال : كلما دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً إن قربتك أو قال : إن قربتك كلما دخلت هذه الدار فأنت طالق ثلاثاً ، فدخلها دخلتين فهو مول بكل دخلة . وإن قربها طلقت ثلاثاً . ولو قال : كلما دخلت هذه الدار فقه علي عتق هذا العبد إن قربتك ، أو قال : هذا العبد حر إن قربتك ، فدخلها دخلتين ثم قربها لم يكن عليه إلا عتق واحد . وكذلك لو قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إن قربتك ، ثم قال لها بعد يوم : أنت طالق ثلاثاً إن قربتك ، فهو إيلاءان ، وإن قربها

(١) وفي الهندية والمصرية وجيبا ،

حنث في يمين واحدة . وكذلك لو قال : إن قربتك فته على عتق هذا العبد ، ثم قال بعد يوم مثل ذلك . ولو قال : كلما دخلت هذه الدار فإن قربتك فعلى حجة أو فعل يمين أو على نذر ، فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة فعليه يمينان أو حجتان . وكذلك قوله : كلما دخلت هذه الدار فقربتك فعلى يمين . ولو قال : كلما دخلت الدار لم أقربك والله . أو قال : والله لأقربك كلما دخلت هذه الدار ، فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة حنث في يمين واحدة . ولو قال : إن قربتك فأنت طالق كلما دخلت هذه الدار ، فليس بمول في قولهم ، وإن قربها لم تطلق حتى تدخل الدار كلما دخلت طلقت [تطليقة]

باب الحنث في اليمين ^(١)

رجل قال : عبده حر إن حلف يمين أبداً ، فقال : امرأتى طالق إن تكلمت . أو قعدت أو قت أو ذهبت ، أو حلف على ذلك بجمع أو عمرة أو عتق أو نذر أو قال لامرأته : أنت طالق إذا جاء غد أو إذا جاء رأس الشهر أو إذا أهل الهلال ، وهي من ذوات الحيض . أو قال لها : إذا حضت فأنت طالق ، فهذه كلها أيمان ، وقد حنث في يمينه الأولى ^(٢) . ولو قال لامرأته : أنت طالق إن شئت أو هويت أو أردت أو أحببت أو رضيت . أو قال لعبده : أنت حر إن شئت . أو قال : على حجة إن شئت أو عمرة ، أو قال لامرأته : إذا حضت وطهرت فأنت طالق ، أو إذا حضت حيضة أو حيضتين ، أو إذا جاء رأس الشهر ، أو إذا أهل الهلال فأنت طالق ، وهي من ذوات الشهور ، فليس شيء من هذا يميناً ^(٣)

رجل قال : والله والله لأأكلك . أو قال : والله والرحمن والعزیز والحكيم لأأكلك ، فكل واحدة منها يمين على حدة ، إلا أن يريد بذلك رد الكلام فيكون يميناً واحدة . ولو قال : والله والله ، أو والله العزیز والحكيم لم يكن إلا يميناً واحدة

باب الحنث في اليمين بالخبر والبشارة والعلم

رجل قال لآخر : إن أخبرتني أن فلانا قد قدم ، أو أن امرأتى في هذه الدار .

(١) وفي المتن : « الحلف » (٢) وفي المتن : « في اليمين الأولى » (٣) وفي المتن : « فليس

بشيء من هذا يمين »

أو أن هذا الشهر شهر رمضان، والشهر شوال^(١)، فعبدى حرّ، فاليمين على الإخبار،
حقا كان الخبر أوباطلا. ولو قال: إن أخبرتني بقدم فلان أو يمكن امرأتى في هذه
الدار، فهو على الإخبار بالحق على الخبر بالخبر أولا. ولو قال: إن أعلمتني أن فلانة
قد قدم، أو أعلمتني بقدمه، أو أن هذا الحجر ذهب، أو أن هذا الرجل امرأة،
أو أن هذا الشهر شهر رمضان، فاليمين على الإعلام بالحق الذى لا يعلمه المعلم، إلا أن
يكون أراد بذلك الخبر فيحدث^(٢) إذا أخبر، وكذلك البشارة لا تكون إلا بالحق،
وهي مثل الغم في جميع ذلك. وإن قال: إن كتبت إلى أن فلانا قد قدم [قدوما]
فعبدى حرّ، فكتب قبل قدمه فلم يصل الكتاب حتى قدم، عتق العبد. ولو قال:
إن كتبت إلى بقدمه، والمسألة على حالها، لم يعتق؛ فإن كتب إليه وقد قدم،
والكاتب لا يعلم بقدمه، عتق العبد، بلغ الكتاب إلى الخالف أو لم يبلغ،
واقه أعلم بالصواب

باب الحنث الذى يقع بالفعل وبالوقت وبغير ذلك

رجل قال لامرأته: أنت طالق في دخولك الدار، لم تطلق حتى تدخل. ولو قال:
أنت طالق في الدار، طلقت ساعة قال. ولو قال: أنت طالق في ثلاث حيض، فهي.
طالق إذا حاضت ثلاث حيض، ولا تعدد بالحيضة التي فيها إن كانت حائضا.
ولو قال: في حيضة أو في حيضتك، لم تطلق حتى تحيض وتطهر. ولو قال: في
حيضتك، طلقت مع رؤية الدم. ولو قال: في ثلاثة أيام، طلقت ساعة قال. ولو
قال: في ثلاث أكلات أو شربات [أو ضربات] لم تطلق حتى يكون ذلك منها. وكذلك
لو قال أنت طالق في مجيء ثلاثة أيام، لم تطلق حتى يدخل اليوم الثالث، فإن قال:
ذلك عند طلوع الشمس لم يعتد بذلك اليوم، وطلقت عند طلوع الفجر من اليوم
الرابع. ولو قال: أنت طالق في مضي ثلاثة أيام، وذلك عند طلوع الشمس، طلقت.
إذا استكملت ثلاثة أيام وليالين إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها، وكذلك
إن كانت يمينه بالليل واستكملت ثلاثة أيام وليالين إلى مثل تلك الساعة. وكذلك
لو قال: أنت طالق في مضي يوم. فإنها تطلق من الغد في مثل تلك الساعة. ولو قال:

(١) وفي المتن: «شعبان» (٢) وفي المتن: «فإن أراد الخبر حدث»

أنت طالق في بحى. يوم طلقت حين يطلع الفجر من الند

باب الحنث الذى يقع بالملك والشراء

رجل قال : إذا ملكت عبداً فهو حر ، أو قال إذا ملكت ماتى درهم فى صدقة ، فالبين على أن يملك عبداً تاماً^(١) أو يجتمع البرام فى ملكه إلا أن ينوى أن يملك متفرقا . ولو قال : إن اشتريت عبداً فهو حر ، فاشتري نصفه ثم باعه ثم اشتري النصف الآخر عتق النصف الباقي^(٢) . ولو قال : نويت عبداً تاماً لم يصدق فى القضاء خاصة . ولو نظر إلى عبد بعينه قال : إن ملكته فهو حر ، أو نظر إلى ماتى درهم فقال : إن ملكتها فى صدقة ، فاشتري نصف العبد ثم باعه واشتري النصف الآخر عتق النصف الآخر ، وإن ملك الماتى الدرهم درهما بعد درهم كلبا ملك فقد حنث^(٣) والله أعلم

باب الحنث [فى اليمين] فى قوله^(٤) أول عبد أملكه فهو حر

رجل قال : أول عبد أملكه فهو حر ، أو قال أول عبد أملكه واحداً فهو حر ، فلك عبدان معا ، ثم ملك عبداً لم يعتق واحد منهم إلا أن ينوى بقوله : واحداً وحده ، فيعتق الثالث . ولو ملك عبداً ونصف عبد معا عتق التام . ولو قال : أول كر [حنطة]^(٥) أملكه فهو هدى ، فلك كراً ونصفاً لم يهد شيئاً ، وكذلك كل ما يكال ويوزن ، والله أعلم

باب الحنث فى اليمين الذى يستثنى فيه الأوسط^(٦)

رجل قال : كل يملك أملكه فهو حر إلا أوسطهم ، فاشتري ستة أعبداً واحداً بعد آخر عتق الأول حين اشتراه ، والثانى حين اشتري الرابع ، والثالث حين اشتري السادس . ولو اشتري عبداً ثم عتق الأول حين اشتراه والثلاثة معا حين اشتري العبدان . ولو قال : كل عبد أشتريه فهو حر إلا أولهم ، فاشتري عشرين معاً عتقا . ولو قال : إلا آخرهم ، فاشتري عبداً ثم عتقوا

(١) وفى المندبة والمصرية : « عبداً كاملاً » (٢) وفى المندبة والثاني (٣) كذا فى الأصل وفى المصرية : فلكها درهما درهما كذا ملك درهماً أنفقه حتى يستكملها حنث (٤) وفى المصرية : « باب اليمين فى قوله » (٥) الزيادة من المصرية (٦) وفى المندبة وأوسطهم ، وفى المصرية : « أوسطهم »

باب الحنث الذى يقع بالواحد والذى يقع بالاثنتين والذى يقع بالأول فى [طلاق السنة]

رجل قال : والله لا أكلم فلانا أو فلانا وفلانا ، فاليين على أن يكلم الأول وحده أو يكلم الآخرين جميعاً . ولو قال : والله لا أكلم فلانا وفلانا ولا فلانا ^(١) ، فاليين على كلام الآخر وحده وعلى كلام الأولين جميعاً

رجل قال لامرأته ، وهى حامل : كلما ولدت ولداً فأنت طالق للسنة ، فولدت ثلاثة أولاد فى بطن واحد لم يقع بها شيء فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رضى الله عنهما حتى تطهر من نفاسها ثم تقع بها فى كل طهر تطليقة ، وهى فى قول محمد وزفر رضى الله عنهما طالق بالولد الأول تطليقة وتقضى عنها بالولد الآخر . فإن عاد فتزوجها طلقت أخرى ، فإن عاد فتزوجها لم تطلق ^(٢) ، والله أعلم

باب الحنث فى اليين الذى يقع بالواحد والذى يقع بالاثنتين

رجل قال لامرأتين له : إذا ولدتما أولداً أو إذا حضنتا حيضة فأنتما طالقان ، فاليين على ولادة إحداهما أو حيضة إحداهما . ولو قال : إذا ولدتما أو إذا حضنتا فأنتما طالقان ، فهى على ولادتهما جميعاً وحيضتهما جميعاً . ولو قال : إذا حضنتا حيضتين فأنتما طالقان ، فهو على أن تحيض كل واحدة حيضة . وكذلك لو قال : إذا ولدتما ولدين . وكذلك لو قال لهما : إذا أكلتما هذا الرغيف ، لم تطلقا حتى تأكلاه جميعاً ، فإن أكلت إحداهما أكثر من الأخرى فهو حانث

رجل قال لأربع نساء : إذا حضنت حيضة فأنتن طالق ، فقالت واحدة قد حضنت حيضة ، وصدقها الزوج [بذلك] ^(٣) طلقن جميعاً واحدة وإن كذبها طلقت هى وحدها . وإن قالت كل واحدة : قد حضنت ، طلقن صدقهن أو كذبهن . ولو قال : إذا حضنت

(١) وفى المصرية «أو فلانا» (٢) وفى المصرية «وأما من جعل نفاس بالولد الآخر وهو قول زفر» وقرئ أنه يقع عليها تطليقة بالولد الأول حين ولدت وتقضى عنها بالولد الثالث ولا يقع به طلاق ، لأن العدة انقضت به . فإن عاد فتزوجها وقمت عليها تطليقة أخرى حين تزوجها وبانت . فإن عاد فتزوجها لم يقع عليها شيء وكانت عده على تطليقة . (٣) الزيادة من المصرية

فأتى طوالتى ، قتلنى : قد حضنا ، وصدقهن طلقت كل واحدة واحدة ، وإن كنهن
أو كذب اثنتين [منهن] لم يقع شئ . وإن صدق ثلاثة طلقت المكذبة وحدها . ولو
قال لمن : كلما حضتن حيضة فأتى طوالتى ، فقالت كل واحدة : قد حضت حيضة ،
وكنهن طلقت كل واحدة واحدة . وإن صدقن ثلاثا ثلاثا ، وإن صدق
واحدة طلقت المكذبات اثنتين اثنتين والمصدقة واحدة ، وإن صدق اثنتين طلقت
المكذبتان ثلاثا ثلاثا والمصدقتان اثنتين اثنتين

رجل قال لامرأتين له : كلما ولدتما ولدا فأتيا طالقان ، فولدت إحداهما ثم
ولدت صاحبتهما ثم ولدت الأولى ولدا آخر ثم ولدت الأخرى ولدا آخر ، وبين كل
ولدين يوم ، طلقت الأولى اثنتين واقضت عدتها بولدها الثانى ، وطلقت الأخرى
ثلاثا واقضت عدتها بولدها الثانى . ولو كان بين ولدى كل واحدة ستة أشهر أو
أكثر إلى ستين طلقت الأولى تطليقتين واقضت عدتها بولدها الثانى ، وطلقت
الأخرى تطليقة واقضت عدتها بولدها الأول ، ولا يثبت نسب ولدها الثانى

باب الحنث فى اليمين التى تقع حين يتكلم

والى لا تقع حتى يكون الذى حلفه ^(١)

رجل قال لامرأته ، وهى حامل : إذا ولدت ولدا فأتى طالق اثنتين ، ثم قال
لها : إن كان الولد الذى تلدينه غلاما فأتى طالق واحدة ، فولدت غلاما طلقت
ثلاثا بعد الولادة ، وعليها ثلاث حيض . ولو قال : إذا ولدت فأتى طالق اثنتين ،
ثم قال : إن كان الولد الذى فى بطنك غلاما فأتى طالق واحدة ، فولدت غلاما
طلقت واحدة يوم قال ، واقضت العدة بالولادة

رجل قال : إن كان الذى يدخل هذه البئر اليوم رجل فعبدى حر ، فدخلها
رجل آخر النهار ، عتق بعد الدخول . ولو قال : إن كان فى هذه البئر رجل فعبدى
حر ، فعلم آخر النهار أنه كان فيها عتق العبد ساعة حلف
رجل قال لامرأته ، وقد طلقها طلاقا يملك الرجعة : إن راجعتك فأتى طالق ،

(١) وفى الهندية : حلف وفى المصرية : حلف بها .

فاليمين على الرجعة ، فإن لم يراجعها حتى بانت وتزوجها لم تطلق . ولو قال لها ، وقد طلقها طلاقاً باتناً ، أو قال لها وقد انقضت عنها : إن راجعتك فأنت طالق ، فاليمين على التزوج ، والله أعلم

باب الحنث في اليمين بالحيض والفعل

الذي يقع بعد الفعل وقبله بشهر

رجل قال لامرأته : أنت طالق قبل أن تحيض حيضة شهر ، فرأت بعد شهر الدم يوماً أو يومين ، لم تطلق حتى تراه ثلاثاً ، ثم هي طالق . فإن رأت الدم أكثر من ثلاث لم تنتظر بالطلاق طهرها ، وهي طالق بعد ثلاثة أيام

رجل قال لامرأته : أنت طالق قبل قدوم فلان وموت فلان بشهر ، فقدم فلان بعد شهر طلقت . ولو مات فلان بعد شهر لم تطلق حتى يقدم الآخر . ولو قال : إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق ، لم تطلق حتى تطهر من الحيض . ولو قال : أنت طالق إذا حضت نصف حيضة ، وأنت طالق إذا حضت نصفها الآخر ، أو قال : إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق ، [لم تطلق حتى تطهر من الحيض . ولو قال : إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق] وإذا حضت حيضة فأنت طالق ، فإنها تطلق تطليقتين معا إذا حاضت وطهرت

رجل قال في بعض النهار : والله لا أكلم فلاناً يوماً ، لم يكلمه إلى مثل تلك الساعة من الغد . ولو قال ذلك ليلاً لم يكلمه حتى تغيب الشمس من يوم تلك الليلة . ولو حلف لا يكلمه يومين لم يكلمه حتى يمضي يومان وليلتان إلى مثل [تلك] ^(١) الساعة

باب الحنث في اليمين في اللبس والدخول

رجل حلف ألا يدخل هذه الدار ، فصارت صحراء فدخلها حنث . ولو حلف ألا يدخل داراً ، فدخل هذه الصحراء ^(٢) لم يحنث . ولو حلف ألا يدخل هذه الدار ، فصارت صحراء أو بنيت مسجداً أو حماماً أو جعلت بستاناً أو بيتاً واحداً أو صارت

(١) الزيادة من المتأني (٢) كذا في الأصل ولم تذكر المسألة في المصرية ولفظها في المتأني غير هذا اللفظ

تهدراً ، فدخلها لم يحنث . وكذلك إن أعيدت بعد ذلك داراً فدخلها . ولو حلف لا يدخل هذا المسجد ، فهدم فبنى داراً ثم هدمت فبنى مسجداً فدخله ، أو حلف لا يلبس هذه الملعفة فقطعها قيصاً وخيطت ثم أعيدت ملعفة ، أو حلف لا يركب هذه السفينة فزعت وصارت خشباً ثم أعيدت سفينة فركبها ، أو حلف لا يلبس هذا الثوب الخنز فنفقض وأعيد ثوباً آخر فلبسه ، أو حلف لا يجلس على هذا البساط . فقطع وخيط خرجاً ثم نقض لجعل بساطاً يجلس عليه . لم يحنث في شيء من هذا . ولو حلفت امرأة لا تلبس هذه الملعفة ، غيظ جانبهاها ^(١) وجعل درعاً وجعل لها جيب فلبستها ، لم تحنث ، فإن فتق ونزع منه الكنان فلبستها حنث .

رجل حلف لا يجلس على هذا البساط غيظ جانباه وجعل خرجاً يجلس عليه لم يحنث ، فإن فتق وعاد بساطاً يجلس عليه حنث .

باب الحنث في اليمين في المساومة من الزيادة والنقصان .

رجل ساوم رجلاً بثوب ، فأبى البائع أن ينقصه من اثني عشر ، فقال المشتري : عبده حر إن اشتريته بـ اثني عشر ، فاشتراه بثلاثة عشر أو باثني عشر ودينار حنث ، ولو اشتراه بأحد عشر ودينار لم يحنث ، ولو حلف لا يشتريه بعشرة حتى ينقصه فاشتراه بتسعة ودينار لم يحنث ، وإن حلف لا يشتريه بعشرة إلا بأقل ، فاشتراه بتسعة ودينار لم يحنث في القياس ، وحنث في الاستحسان ، ولو حلف البائع لا يبيعه بعشرة ، أو لا يبيعه بعشرة حتى يزيد ، فباعه بعشرة ودينار أو تسعة ودينار لم يحنث ، ولو حلف لا يبيعه بعشرة إلا بزيادة أو إلا بأكثر ، فباعه بتسعة ودينار لم يحنث في الاستحسان ، وحنث في القياس ^(٢) .

رجل ساوم رجلاً بعبد ، فقال البائع : هو حر إن حططت عنك من ألف شيئاً ، ثم قال : هو لك بخمسمائة ، فلم يأخذه المشتري أو أخذه عنق العبد . ولو قال قبل ^(٣) المساومة : هذا العبد حر إن حططت عنك من ثمنه شيئاً ،

وفي كتاب الكفارات من الأماشي : أنه إن قال : لا ألبس هذا القميص ، فنقضه وخاطه ثم لبسه حنث .

(١) وفي المندية : « ساقها » (٢) وفي المصرية : « فاه حانث في القياس ، لأن الدينار صنف غير العرم . ولا يقال هذا أكثر من هذا إلا في الصنف الواحد ، ولكن استحسن ألا أحته ، لأن كلام الناس يجري على أن يباع به أكثر من عشرة دراهم . (٣) وفي المندية : « قبل البيع والمساومة » .

قباعه ، بقليل أو كثير ، أو حط عنه بعد البيع من الثمن شيئا لم يعتق ، فإن حلف على ذلك يعتق عبد آخر حط من الثمن بعد البيع شيئا ، أو وهب له بعض الثمن عتق المحلوف بعته ، فإن حط الثمن كله أو وهب كله لم يعتق المحلوف عليه ، والله أعلم

باب اليمين في الهبة والصدقة والبيع والعارية

والنكاح [والصلاة والحث في ذلك ^(١)]

رجل قال لآخر: عبده حر إن وهب لك شيئا أبدا ، فوهب له هبة ولم يقبلها حث ، وكذلك الصدقة والنحلي والعارية . ولو قال : إن بعتك شيئا ، فباعه [عبداً] فلم يقبل لم يحنث ، وإن قبله والبيع صحيح أو فاسد حث ، ولو حلف لا يشتري اليوم شيئا ، فاشتري عبداً بخمر أو بخزير ، وقبضه أو لم يقبضه ، أو اشتري عبداً من رجل لم يأمره صاحبه بالبيع حث ، ولو اشتراه بمئة أو دم أو اشتري مكاتبا أو مديراً أو أم ولد لم يحنث . ولو حلف لا يتزوج فتزوج امرأة نكاحاً فاسداً أو يغير يئنة أو يغير أمرها لم يحنث ، فإن أجازت النكاح في هذا الوجه ^(٢) حث ، ولو حلف ^(٣) لا يتزوج بالكوفة ، فتزوج بها امرأة بغير أمرها وهي بالبصرة

وفي كتاب الكفارات من الأموال نحو من هذا في الهبة . وفيه أن العبد لو كان في يدي الموهوب له فقال الموهوب له : إن وهبته لي فهو حر ، وقال الواهب : إن وهبته لك فهو حر ، ثم قال الموهوب له : هب لي . فقال : قد وهبته لك ، إنه يعتق من مال الموهوب له ، وإن لم يقل الموهوب له : هب لي حتى قال الواهب : قد وهبته لك ، فقال : قد قبلت ، أنه يعتق من مال الواهب

وفي كتاب الكفارات من الأموال أن رجلاً لو حلف بطلاق امرأته أنه لا يصلي خلف فلان الظهر ، فافتح معه ثم أحدث فتوضأ وجاء وقد سلم الإمام فبني على صلاته لم يحنث . ولو كان حلف لا يصلي بصلاة فلان ^(٤) ففعل ما وصفنا حث ، وإن حلف لا يصلي خلف فلان فافتح معه ونام حتى صلى ركعة أو ركعتين ثم تبعه وصلى معه ما بقى حث

(١) ما بين المربعين من المصرية وفي المصري : « الصلاة فقط » (٢) وفي الهندية : « هذه الوجوه ».

(٣) في المصرية : « ألا ترى لو أن رجلاً حلف ألا يتزوج بالكوفة » (٤) وفي الهندية : « خلف فلان ».

فأجازت حنث ، ولو حلف لا يصلى صلاة ، فصلاها على غير وضوء ، أو صلى ركعة ثم قطعها لم يحنث . ولتدبر الكلام تدبراً فقال : عبده حر إن كان اشتى اليوم شيئاً ، أو تزوج امرأة أو صلى صلاة وقد فعل شيئاً من ذلك على صحة أو فساد حنث . ولو حلف لا يصلى ، فصلى ركعة ثم قطعها حنث ، ولو افتتح وركع ولم يسجد حتى قطعها لم يحنث . ولو حلف لا يصوم اليوم ، فأصبح صائماً ثم أفطر لم يحنث ، ولو حلف لا يصوم ففعل ما وصفنا حنث ، ولو حلف لا يصلى الجمعة مع إمام ، فأدرك منها ركعة لم يحنث ، وإن أدرك الركعة الأولى مع الإمام حنث ، ولو افتتح الصلاة مع الإمام ونام حتى فرغ أو أحدث وذهب فتوضأ فجاء وقد فرغ الإمام حنث ، ولو قال : عبده حر إن أدرك الظلور مع الإمام ، فأدركه في التشهد ودخل معه حنث ^(١)

باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر ورؤية

الحلال والأصحى والنكاح [والطلاق] ^(٢)

رجل حلف لا يساكن فلاناً ، أو لا يجالس في هذه الدار شهر رمضان ، فإلّين على مساكنته وبجالتة ساعة من الشهر ، ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة ، فهو على صوم الشهر كله ، فإن كان بها ولم يصم لم يحنث ، ولو حلف لا يفطر بها ، فكان بها يوم الفطر فلم يأكل ولم يشرب حنث ، ولو حلف لا يرى هلال الشهر الداخل بها ، فكان بها ولم ير الهلال حنث ، وإن نوى رؤية الهلال فهو مدين في القضاء ^(٣) ولو حلف لا يضحى بها ، فكان بها ولم يضحى لم يحنث ، وإن نوى الكينونة فهو على ما نوى ، ولو حلف لا يفطر عند فلان الليلة ، فعنبت له الشمس في منزله ثم تعشى عند المحلوف عليه حنث ، ولو شرب [الماء] في منزله ثم تعشى عند المحلوف عليه لم يحنث ^(٤)

(١) زاد في الهندية هذه المسألة في آخر الباب : « وإن قال : إن لم أكن اليوم صلياً وركعتين ، يعني تلك الصلاة التي صلاها بنجر وضوء لم يعتق أيضاً ؛ والله أعلم ، والمحق أن هذه مقامها قبل قوله : « ولو تدبر الكلام تدبراً » الخ ، ولم تذكر في المصرية أيضاً (٢) الزيادة من المصرية (٣) وفي المصرية : « فأدبت في القضاء » (٤) وفي المصرية : « ولو كان شرب في منزله شربة من ماء ثم أتى المحلوف عليه فتعشى عنده لم يحنث ، لأنه لم يفطر عنده »

رجل قال لاخته من الرضاة ، أو لامرأة لا يحل له نكاحها أبداً ، وقد علم ذلك : إن تزوجتك فعبدى حر ، فتزوجها حنث . وكذلك لو قال لامرأة لا تحل له أبداً : إن طلقته فعبدى حر ، فاليمين على الطلاق باللسان وقع أو لم يقع . ولو قال لامرأة يحل له نكاحها : إن طلقته فعبدى حر ، لم يحنث حتى يتزوجها ^(١) ثم يطلقها ، والله أعلم بالصواب

باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه

رجل قال : لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ، فقدم فلان في يوم . وقد أكل فيه الخائف ، أو قدم بعد الزوال ، فلا شيء عليه . ولو قال : والله لأصومن اليوم الذي يقدم فيه فلان ، ثم كان ما وصفتنا ^(٢) حنث . ولو قال : والله لأأكلك في اليوم الذي يقدم فيه فلان ، فأكلمه في اليوم الذي قدم فيه : قبل التقدم أو بعده حنث . ولو حلف لا يكلمه في الشهر الذي قبل قدوم فلان فأكلمه ثم قدم فلان تمام الشهر بعد اليمين حنث ، وإن كفر عن يمينه بعد الكلام قبل التقدم لم يجزئه تلك الكفارة . وكذلك لو كانت يمينه بعق عبد عتي ^(٣) بعد قدوم فلان ؛ ولو قدم فلان بعد اليمين بخمسة أيام لم يحنث .
رجل حلف فكفر قبل الحنث لم يجزئه . وكذلك لو آلى ثم كفر لم يبطل الإيلاء ، والله أعلم

باب الحنث في ملك العبد والمكاتب

عبد أو مكاتب قال : كل مملوك أملكه فيما يستقبل ، أو قال : أشتريه فهو حر ، فعتق فملك عبداً لم يعتق في قول أبي حنيفة وعق في قول أبي يوسف ومحمد . ولو قال : كل مملوك أملكه أو أشتريه إذا اعتقت ، فملك بعد العتق عبداً عتي في قولهم [جميعاً]

(١) وفي المصرية : « تزويجا صحيحا » . (٢) وفي الرومية : « وصفها » . (٣) وفي المندية : « قبل قدوم فلان » .

رجل قال لامرأة حرة : إذا ملكتك فأنت حرة ، فارتدت وسيت فاشتراها لم تعتق في قول أبي حنيفة ، وعقت في قول أبي يوسف ومحمد . ولو قال لها : إن ارتدت وسيت فاشتريتك أو ملكتك فأنت حرة ، فكان ما وصفتنا عقت في قولهم رجل قال لامته : إن اشتريتك فأنت حرة إذا مت . فاشتراها فهي مدبرة ، فإن أعتقها وارتدت وسيت فاشتراها لم تكن مدبرة . وإن مات لم تعتق . ولو قال لامته : (١) إذا جاء يوم الاضحى فأنت حرة ، فصجل عتقها فارتدت ثم سبت وملكها قبل الاضحى لم تعتق . وكذلك لو قال لامرأته (٢) أنت طالق إذا جاء يوم الاضحى ، [فطلعتها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج قبل الاضحى ثم جاء يوم الاضحى وهي في ملكه أنها] لم تطلق

رجل اشترى أمة قد ولدت منه مع ابنة لها من غيره فله أن يبيع الابنة ولا يبيع الأم ، فإن ولدت في ملكه ابنة أخرى لم يبعها ؛ فإن أعتقهن فارتدتن فسين واشترى منهن علي ما كن عليه في قول أبي يوسف ، وقال محمد : له أن يبيع الابنتين ولا يبيع الأم (٣) .

ه هشام عن محمد رضى الله عنهما : في رجل لاعن امرأته بولد ثم ارتدت ولحقت بالدار ومعه الولد ثم سبى فاشتراها الزوج ، قال : أما الولد فهو حر مسلم . لاسيل عليه ، وأما المرأة فهي بمنزلة أم الولد لا يخرجها من ملكه وليس له أن يقرها . في كتاب الكفارات من الأمالى (٤) نحو من هذا . وفيه أن حرياً لو قال : كل مملوك لى حر إن كلمت فلانا ، فأسلم وخرج إلى دار الإسلام ثم كلم فلانا لم يعتقوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما . وإن قال : كل مملوك أشعري فهو حر ، فأسلم وخرج إلى دار الإسلام واشترى عبداً أنه لا يعتق في قول أبي حنيفة ويعتق في قول أبي يوسف

(١) وفي المصرية : لا ترى أن رجلاً لو قال لامته . (٢) وفي المصرية : مكان قوله : « وأما أنا فأرى أن الأم قد رجعت إلى أن كانت أم ولد ، كما كانت ، وأما الابنتان جميعاً فله أن يبيعهما ويصنع بهما ما شاء ؛ لأنهن حين سبين نصرن (كذا) أما ، وكأه لم يملكهن قط ، وكان الابنتان ولدتا في غير ملكه فاشتراها وأمهات فلان يبيعهما وليس له أن يبيع أمهما (٤) هذه الزيادة عليها هنا بعد ختم الباب كافي المختدة ، وليس فيها قوله « نحو من هذا » . وهي في الرومية في هذا الباب .

باب ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة

رجل قال : إن صمت أبدا فعبدى حر ، فصام يوما حنت . ولو قال : الأبد أو الدهر لم يحنت . وإن صام الدهر حتى مات عتق عبده من الثلث . ولو قال : إن كلبتك أو [ضربتك أو كاتبتك أو] ^(١) ساكتك أو اشتريت منك أو بعثك أو شاركتك الأبد أو الدهر ، أو قال لامرأته : إن قربتك أبدا أو الأبد فعبدى حر ، ففعل ذلك ساعة حنت . وإن قال : إن لم أساكنك أو أسالك أو أجالسك أو أضربك شهرا فعبدى حر ، فاليمين على ترك ذلك حتى يمضى شهر منذ حلف ، فإن فعله ساعة من الشهر لم يحنت . ولو قال : إن لم أصم شهرا أو إن تركت صوم شهر فعبدى حر ، فاليمين على صوم شهر متفرق أو متتابع . ولو قال : إن تركت الصوم شهرا ، فصام يوما قبل مضى شهر منذ حلف لم يحنت . ولو قال : إن صمت دهرا أو زمانا أو الزمان أو الحين أو حيننا ، فهو على صوم ستة أشهر متتابع أو متفرق ، وإن لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحنت . ولو قال : إن كلبتك دهرا أو زمانا أو الزمان ، فكلمه ساعة قبل مضى ستة أشهر منذ حلف حنت . ولو قال : إن كلبتك الأزمنة أو الدهور أو الجع أو الأيام أو الشهور أو السنين ، فهو في قول أبي حنيفة رضى الله عنه على عشرة أزمنة وعشرة من كل صنف ، وفي قول أبي يوسف ومحمد رضى الله تعالى عنهما في قوله : الأزمنة والدهور والسنون والجع على الأبد ، وفي الأيام على سبعة ، وفي الشهور على اثني عشر . ولو قال : إن كلبتك أياما أو شهورا أو سنينا ^(٢) أو دهورا أو جمعا فهو على ثلاثة من هذا كله في قولهم ، وإذا حلف لا يكلمه الجع ، فله أن يكلمه في غير الجع . وكذلك لو قال : علي صوم الجع ، لم يكن عليه ما بيننا . ولو قال : لله علي طعام مساكين أو المساكين ، فهو على عشرة مساكين . ولو قال : لله علي طعام مسكين ، فعليه نصف صاع . ولو قال : لله علي صوم فهو على يوم . ولو قال : لله علي عتق ، فهو على رقبة

(١) الزيادة من المصرية (٢) كذا في الأصل وكذا في الهندية والمصرية بالالف ، والصواب بغير الف

باب ما يفعله الرجل لصاحبه أو غيره

رجل قال لآخر : إن بعث لك ثوبا فبعدي حر ، فذبح المحلوف عليه ثوبا إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى الخائف ليبيعه ، فدفعه المأمور إليه وقال : بعه للمحلوف عليه ، فباعه ، حنث . ولو قال : بعه لي ، فباعه لم يحنث . ولو قال : إن بعث ثوباك ، حنث في الوجهين جميعا . وكذلك لو قال : إن خطت لك قميصا ، أو صنعت لك حليا ، أو اشتريت لك جارية ، أو استأجرت لك غلاما ، فهو كما وصفت ^(١) لك في الثوب في الوجهين . ولو قال : إن ضربت لك عبدا أو ضربت عبدك فأمر أني طالق ، فأمر رجل الخائف أن يضرب عبد المحلوف عليه فضربه حنث . وكذلك لو قال له : إن مسستك ثوبا ، أو دخلت لك دارا ، أو أكلت لك طعاما ، أو شربت لك شرابا ، فهو بمنزلة ضرب العبد . ولو أمر المحلوف عليه الخائف بضرب عبد لا يملكه ، فضربه لم يحنث . وإن أمره في قوله : إن بعثك ثوبا ، ببيع ثوب لغيره ^(٢) فباعه له حنث

باب الاستثناء من الإيمان التي تقع على

الواحد وعلى الجماعة

رجل قال لعبديه : إن ضربتكما إلا يوما [واحدا] ^(٣) أو إلا في يوم واحد [أو إلا في يوم أو إلا يوما واحدا] ^(٤) أضربكما فيه ، فله أن يضربهما [في] أي يوم شاء يوما واحدا ، فإن ضربهما في يومين متفرقين حنث [حين] ^(٥) تغرب الشمس من اليوم الذي طرب فيه الأخير ؛ فإن لم تغرب الشمس من ذلك اليوم حتى عاد فضرب الأول لم يحنث ، وإن ضربهما بعد ذلك في يوم أو يومين أو ضرب الذي ضربه أخيرا حنث ساعة يضرب ، ولو لم يضرب بعد ذلك إلا الأول وحده لم يحنث . ولو قال : إن ضربتكما إلا في يوم أضربكما فيه أو إلا يوم أضربكما ، فله أن يضربهما جميعا في كل يوم ، فإن ضربهما متفرقين في يومين ^(٦) حنث حين تغرب الشمس من ذلك اليوم الذي ضرب فيه الآخر ، فإن عاد وضرب الأول في ذلك اليوم لم يحنث ،

(١) وفي المتن : « على ما وصفت » (٢) وفي المتن : « أن يبيع ثوبا لغيره » (٣) الزيادة من المصرية (٤) الزيادة من المتن والمصرية (٥) وفي الرواية « حتى » (٦) كان في الأصل : « في يوم » والصواب يومين ، والله أعلم

وإن ضربهما بعد ذلك في يوم واحد لم يحث ، وكذلك إن ضرب الذى ضرب به أولاً ، وإن ضرب الذى ضرب به أخيراً حث في يومين حتى ^(١) تغرب الشمس من ذلك اليوم ، فإن عاد في ذلك اليوم فضرب الذى ضرب به [أولاً] لم يحث . وجل قال لامرأته : والله لا أقربك إلا يوم أقربك فيه ، لم يكن موليا بهذه البين . أبداً ، فإن جامعهما متفرقين في يومين حث حين تغرب الشمس من اليوم الذى جامع فيه الأخيرة . ولو قال : والله لا أقربك إلا يوماً واحداً أو إلا في يوم [واحد] أو إلا يوماً واحداً أقربك فيه ، لم يكن موليا حتى يقربهما في يوم ، فإذا مضى ذلك اليوم صار موليا منهما ، ولو قربهما في يومين متفرقين حث وسقطت البين ، وكذلك إن قربهما في يوم ثم قربهما في يوم آخر ، ولو قربهما في يوم ثم قرب إحداهما في يوم آخر فهو مول من التى لم يقربها في اليوم الآخر ، وسقط الإيلاء عن الأخرى ، ولو قرب إحداهما في يوم ثم قربهما في يوم فهو مول من التى لم يقربها في المرة الأولى إذا غابت الشمس من اليوم الذى قربهما فيه ، فإن قرب التى قربها في اليوم الأول بعد ذلك لم يحث ، وإن قرب الأخرى حث وسقط الإيلاء عنهما . وجل قال لامرأته : والله لا أقربك إلا يوم الخنيس ، فليس بمول حتى يمضى يوم الخنيس ثم هو مول . ولو قال : إلا يوم خيس ، لم يكن موليا بهذه البين أبداً ، والله أعلم .

باب اليمين التى تقع على الواحد وعلى الجماعة

رجل قال لعبيده : أيكم حمل هذه الخشبة فهو حر ، والخشبة يقدر على حملها رجل . فحملوها معاً لم يعق واحد منهم ، وإن حملها واحد بعد واحد ، عتق من حمل ، ^(٢) وإن كانت الخشبة لا يحملها إلا رجلان فحملوها معاً عتقوا . رجل قال : إن لبست قميصين أو ثديتين برغيفين أو نمت على فراشين ، فاليمين على أن يجمع لبس القميصين أحدهما فوق الآخر ، وينام على الفراشين معاً ، ويتغدى بالرغيفين في يوم ، فإن فرق لم يحث ، ولو حلف على رغيفين أو فراشين أو قميصين بأعيانهما ففارق أو جمع حث ، ولو قال إن أكلت رغيفين أو اشتريت عبتين أو كلت رجلين ، ففعل ذلك معاً أو متفرقا حث . ولو قال لرجلين : إن ملكتما أو اشتريتما :

(١) كذا في الأصل ، والناسخين (٢) وفي المصرية : حملها .

عبداً فعبدى حر ، فلكا عبداً بينهما أو ملك أحدهما عبداً فباعه من الآخر حث

باب الاستثناء في اليمين

التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره

رجل قال : إن أكلت اليوم إلا رغيفاً أو غير ذلك ^(١) أو تغديت إلا برغيفه فعبدى حر ، فأكل رغيفاً ثم أكل فاكهة أو تمرأ أو خيضاً أو أرزاً حث ، وإن أكل رغيفاً بجهن أو سمك أو سمك أو لحم أو بشيء من الأدام لم يحث في قول أبي يوسف رضى الله عنه . وقال محمد رضى الله عنه ^(٢) : إذا أكل بالخبز ما يقدر على أكله وحده حث . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إن أكل شيئاً من الأدام وحده حث ، وإن نوى الخبز خاصة في جميع ذلك لم يدين في القضاء خاصة . ولو قال : إن أكلت أكلة من رغيف ، أو قيل له إنك تأكل في اليوم رغيفين أو ثلاثة فقال : إن أكلت اليوم إلا رغيفاً فعبدى حر ، فهذا على الخبز خاصة

رجل قال : إن تغديت فعبدى حر ، فاليمين في مثل الكوفة والبصرة على الخبز ، فإن أكل أرزاً أو تمرأ أو لحماً بغير خبز حتى شبع أو شرب سوفاً لم يحث ، وإن كان من أهل البادية وغداؤهم اللبن فشرب منه شربة حث

باب اليمين في الذي يحلف ألا يجلس على شيء

فيجلس عليه وفوقه غيره

رجل حلف ألا يجلس على هذا الفراش ، أو على هذا البساط أو على هذه الطنفسة ، أو على هذه البواري ، ففرش فوق هذه الأشياء فراشاً يجلس عليه لم يحث . وكذلك لو حلف ألا يجلس على بساط أبداً ففرش فوقه لم يحث . وكذلك لو حلف لا ينام على هذا الدكان فبنى فوقه دكاناً ، أو على هذا السرير فوضع فوقه سريراً ، أو على هذا السطح فبنى فوقه عليه ^(٣) فنام عليها ، أو لا يجلس على هذه الأرض فبسط عليها فجلس على البساط ، لم يحث في شيء من هذا . ولو حلف : لا ينام على هذا

(١) وفي المتن : « غير رغيف » . (٢) وفي المصرية : « وأما أنا فأرى أنه يحث إذا أكل

الخبز » . (٣) وفي المتن : « علوا » .

الفراش ، فجعل عليه محشاً^(١) ، أولانيام على هذا الدكان فقرش عليه ، أولانيام على هذا السطح فقرش فوقه . أولانيام على هذا السرير فقرش فوقه فنام عليه ، حنث^(٢)

باب من الإيمان التي يقع فيها خيار^(٣)

على واحد مرتين أو ثلاث مرات

رجل له ثلاثة أعبد فقال : سالم حر ، أو سالم وبزيع حران ، أو سالم وبزيع ومبارك أحرار ، خير ؛ فإن أوقع العتق بسالم^(٤) عتق وحده ، وإن أوقع بزيع^(٥) عتق سالم معه ، وإن أوقع بمبارك عتقوا ، وإن لم يبين حتى مات عتق سالم ونصف بزيع وثلاث مبارك . وإن لم يسكن له مال غيرهم ، وكان القول في المرض ، عتقوا من الثلاث على ما وصفنا . ولو قال سالم حر ، أو بزيع وسالم حران ، أو مبارك وسالم حران ، خير . فإن أوقع العتق بسالم عتق وحده ، وإن أوقع بأحد الباقيين عتق سالم معه ، فإن لم يبين حتى مات عتق سالم وثلاث كل واحد من الآخرين . وكذلك لو قال : سالم حر ، أو بزيع وسالم ، أو مبارك وسالم . ولو قال : سالم حر ، أو بزيع وسالم . أو سالم ومبارك ، عتقوا . ولو كان له عبدان فقال : سالم حر ، أو سالم وبزيع حران ، ثم مات ولم يبين ، عتق سالم ونصف بزيع . ولو قال : سالم حر ، أو سالم وبزيع ، عتقا . ولو قال لثلاثة : سالم حر ، وسالم وبزيع ومبارك^(٦) عتقوا ، والموت ، والحياة في هذين الوجهين سواء . فإن كان القول في الصحة عتقوا من جميع المال ، وإن كان في المرض فمن الثلاث . ولو قال لعبديه وأحدهما سالم : أحديكما حر ، أو سالم ، ثم مات ولم يبين عتق ثلاثة أرباع سالم وربع الآخر . ولو قال : سالم حر ، أو بزيع أو سالم ، عتق نصف كل واحد

(١) المحشأ : كساء غليظ يشتمل به . جمه عائش^(٢) زاد في المنية . قال : أبو يوسف

في الاملا : إذا حلف لا يجلس على هذا الفرش فنام على فراشين الأسفل منهما المحلوف ألا ينام

عليه فانه يحنث . (٣) وفي المصرية : « باب من الإيمان في العتق الذي يقع فيه الخيار »

(٤) وفي المصرية : « على سالم وكذا على بزيع وعلى مبارك » إل آخر الباب (٥) هو في المصرية

بالمسحمة والصواب بالهمة (٦) وفي المصرية : « وكذلك لو كانوا ثلاثة : سالم وبزيع ومبارك ،

فقال : سالم حر أو سالم وبزيع أو سالم وبزيع ومبارك عتقوا ، لأنه إما أوقع أو على سالم في ذلك كله

وعتق بزيع ومبارك . ولم يحنث فيهما . وهذا في الحياة والموت سواء .

باب الاستثناء^(١) الذي يبدأ به قبل اليمين

واليمين التي تنقض إحداهما صاحبها

رجل قال لامرأته : إن دخلت الدار أنت طالق^(٢) طلقت ساعة قال ، فإن نوى أن يطلق بالدخول لم يصدق في القضاء خاصة . ولو قال : إن دخلت الدار وأنت طالق ، أو قال : أنت طالق وإن دخلت الدار ، طلقت ساعة قال ، ولم يدين في القضاء وغيره

رجل قال : عبده حر إن كان فلان دخل هذه الدار ، ثم قال : امرأتي طالق إن لم يكن دخل ، طلقت امرأته وعق عبده *

عبد بين رجلين قال أحدهما : إن كنت دخلت هذه الدار فأنت حر ، وقال الآخر : إن لم تكن دخلتها فأنت حر ، عتق وسعى في نصف قيمته لها ، موسرين كانا أو معسرين ، في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وكذلك قول أبي يوسف رضي الله عنه إذا كانا معسرين ، وإن كانا موسرين عتق في قوله ولم يسع في شيء . وقال محمد رضي الله عنه : إن كانا معسرين عتق وسعى في قيمته بينهما ، وإن كانا موسرين لم يسع في شيء . وإن قال أحدهما لصاحبه : أنت الحائث وقد اخترت ضمانك ، لم يتغير الأمر بهذا في قول أبي حنيفة

عبد بين رجلين قال أحدهما : إن كنت دخلت هذه الدار فعبدي سالم حر ، وقال الآخر : إن لم تكن دخلتها فعبدي بزيع حر ، لم يعتق واحد منهما ؛ وإن اشتراها رجل صفقة أو صفقتين أجبر على عتق أحدهما ، ولو قايض الحالفان بهما عتقا وضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة عبده ، ولو اشترى أحدهما عبد صاحبه ولم يشر الآخر عتق^(٣) المشتري

(٥) وفي كتاب الكفارات من الأموال أن رجلا لو حلف بالطلاق أنه لم يدخل هذه الدار ، ثم حلف بعتق عبد أنه قد دخلها أن اليمين الأولى تلزمه ولا تلزمه الثانية ، وهو قول أبي يوسف الآخر ، وقوله الأول مثل قول محمد

(١) وفي نسخة «اليمين في الاستثناء» (٢) كان في الأصل هنا زيادة : «أو قال إن دخلت الدار أنت طالق» والظاهر أنه مكرر وليست الزيادة في المصرية ، لذا أخرجتها (٣) أي الذي اشتراه أحدهما ٥ - الجامع الكبير

عبد وأمة بين رجلين قال أحدهما : إن كان فلان دخل هذه الدار فالعبد حر ، وقال الآخر : إن لم يكن دخلها فالأمة حرة ، عتق العبد والأمة وسعيا لهما في قيمتهما ، موسرين كانا أو معسرين ، في قياس قول أبي حنيفة ، وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد إذا كانا معسرين . وإن كانا موسرين سعى العبد للحالف بعتقه في نصف قيمته وسعت الأمة في نصف قيمتها للحالف بعتقها

عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه : إن كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر . وقال الآخر : إن لم أكن اشتريت فهو حر ، عتق في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وسعى في قيمته لهما ، موسرين كانا أو معسرين ، وكذلك قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما إذا كانا معسرين ، فإن كانا موسرين سعى للمدعى البيع خاصة في نصف قيمته ، وهذا بعد ما سأل القاضى البائع البيئته ، فإن صح البيع عتق العبد على المشتري ، وكذلك إن لم يكن له بيئته ونكل المشتري ، فإن حلف عمل بما ^(١) وصفنا . ولو قال البائع : إن كنت بعتك نصيبى من هذا العبد فهو حر ، وقال المشتري : إن لم أكن اشتريته فهو حر ، فالعبد في عتقه وسعائه على الاختلاف الذى وصفنا ^(٢) [إلا في خصلة إن كانا موسرين سعى في قول أبي يوسف ومحمد للمشتري خاصة] في نصف قيمته . ولو ادعى كل الثراء فقال : كل واحد هو حر إن لم أكن اشتريت نصيبك . وقال : كل واحد أيضا هو حر إن كنت بعتك نصيبى ، عتق وسعى لهما في القيمة في المذهبين جميعا

باب اليمين فى الذى يعتق أحد عبديه إلى أجل

رجل قال لعبده : إذا جاء غد فأحديك حر ، فاختار قبل غد إيقاع العتق على أحدهما بعينه فاختاره باطل ، فإن مات أحدهما قبل غد أو وهبه أو باعه أو أعتقه أو باع نصفه عتق الآخر ، ولو باع أحدهما ثم اشتراه أو باع نصف أحدهما وثلك الآخر أو باع أحدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر ثم اشتراه أو باعهما جميعا معا ثم اشتراهما ثم جاء غد خير في أحدهما

(١) هذه رواية هشام ، وفي رواية أبي سليمان أنه إن كانا معسرين سعى للمتكري لشراء في نصف قيمته ، ولإسماية لمدهي البيع في حال . هامش المتنية وكذلك في نوادر ابن سماعه ، وكذلك هو في هامش المصري (٢) أى في رواية هشام - هامش المتنية

رجل له أربعة أعبد أيضان وأسودان فقال : الأيضان حران ، والأسودان فسات أحد الأيضين أوباعه عتي الأسودان^(١)

باب من الإيمان في الإيلاء على إحداهما دون الأخرى

رجل قال لامرأته : والله لأقرب إحداكما . فهو مول من إحداهما ، ولا خيار له في أن يجعل الإيلاء على إحداهما [فإن ماتت إحداهما] أو طلقها ولم يدخل بها فالإيلاء على الباقية ، فإن لم تمت واحدة منهما حتى مضت أربعة أشهر بانت إحداهما والخيار إليه ، فإن لم يختر إلقاء الطلاق على إحداهما حتى مضت أربعة أشهر أخرى باتتا جميعا ، فإن تزوجهما معا فهو مول من إحداهما ، فإذا مضت أربعة أشهر بانت إحداهما وخير فيها ، وإن تزوج إحداهما قبل الأخرى فإذا مضت أربعة أشهر منذ تزوج الأولى طلقت هي ، فإذا مضت أربعة أشهر أخرى منذ بانت الأولى طلقت الأخرى ، ولو لم تن واحدة منهما حتى ماتت التي تزوجها أولا طلقت الأخرى إذا مضت أربعة أشهر منذ تزوجها .

وفي كتاب الطلاق من الأموال^(٢) : أنه إن قال لامرأته : والله لا أقرب إحداكما ، أنه مول من إحداهما ، فإذا مضت أربعة أشهر بانت إحداهما والخيار إليه ، فإن اختار واحدة زال الإيلاء عن الأخرى ، فإن جامع التي لم تن حث في يمينه ، وإن تزوج التي بانت ولم يكن قرب الأخرى فهو مول من التي تزوجها وفيه في موضع آخر أنه إن قال لأربع نسوة : والله لأقرب إحداكن ، فهو مول من إحداهن ، فإذا مضت أربعة أشهر طلقت واحدة والخيار إليه ، فإن أوقع الطلاق بواحدة ثم تزوجها من ساعته ، فإذا مضت أربعة أشهر خير أيضا ، فإن أوقع بالتي تزوجها طلقت أيضا . فإن تزوجها من ساعته ، فإذا مضت أربعة أشهر خير أيضا فإن أوقع بها أيضا طلقت وزال الإيلاء عن البواقي

(١) وفي الثاني : « ألا ترى أنه لو قال : هذا الأسودان حران أو هذا الأيضان إذا جاء غد فباع أحد الأيضين أو مات ثم جاء غد فباع الأيسدين للعتي ، ولو مات أحد الأسودين أيضا ثم جاء غد فبعت له خيار العتتين لاستوائهما » (٢) كانت هذه الرواية في أثناء الباب الآن بعد المسألة الأولى فقلنا إلى هذا الباب لأنها تتعلق به

باب اليمين في الإيلاء في الرجل تكون عنده

امراتان حرة وأمة فيولى من إحداهما

رجل قال لحرة وأمة تحته : والله لا أقرب إحداكما ، فهو مول من إحداهما ، فإذا مضى شهران بانت الأمة ، فإن لم يمض شهران حتى عتقت ، فإذا مضى أربعة أشهر منذ حلف بانت إحداهما ، ويخير الزوج فيها ، ولولم تعتق الأمة وبانت بعد شهرين ، فإذا مضت أربعة أشهر منذ بانت الأمة بانت الحرة ، فإن لم تمض أربعة أشهر منذ بانت الأمة بانت الحرة الأولى ، ولولم تبين واحدة منهما بعد اليمين حتى اشترى الزوج الأمة وأعتقها ثم تزوجها فهو مول من إحداهما ، فإذا مضت أربعة أشهر منذ حلف بانت الحرة الأولى ، وإن لم تمض أربعة أشهر [منذ حلف] ^(١) حتى ماتت الحرة الأولى بانت الأخرى إذا مضت أربعة أشهر منذ تزوجها التزوج الثاني . ولو لم تمت الحرة الأولى ولكن طلقها تطليقة بائنة ، فإن مضت أربعة أشهر منذ حلف والمطلقة في العدة طلقت الأخرى بالإيلاء ، فإذا مضت أربعة أشهر منذ بانت المطلقة بالإيلاء طلقت المعتقة

رجل قال لامرأته وأمة : والله لا أقرب إحداكما ، لم يكن موليا ، وإن قرب إحداهما حنت . ولو قال : والله لا أقرب واحدة منكما ، فهو ^(٢) مول من امرأته ، فإن أعتق الأمة ثم تزوجها لم يكن موليا [منها]

رجل قال لامرأته ، وإحداهما أمة : إن قربت إحداكما فالأخرى على كظهر أمي ، بانت الأمة بعد شهرين وسقط الإيلاء عن الأخرى . وكذلك لو قال لحررتين بانت إحداهما بعد أربعة أشهر وبطل الإيلاء ، فإن لم يختار إيقاع الطلاق على إحداهما حتى مضت أربعة أشهر أخرى لم يقع شيء آخر . ولو قال : إن قربت إحداكما فهي على كظهر أمي ، فهو كما وصفنا في قوله : والله لا أقرب إحداكما

رجل قال لامرأته : كلما جاء يوم فأحداكما طالق ، وقد دخل بهما ، فإذا طلع الفجر طلقت إحداهما والزوج مخير ، فإن اختار إيقاع الطلاق على إحداهما ثم جاء

(١) الزيادة من الحصري (٢) كان في الرومية : وهو ، والصواب فهو كما في الهندية

يوم آخر فهو [أيضا] مخير

رجل قال : إن تسريت ^(١) جارية فهي حرة ، فاشترى جارية وتدراها لم تعتق ، واليمين على ما كان في ملكه . ولو قال : إن اشتريت جارية فتسريتها فهي حرة ، ففعل عتقت . والتسرى في قول أبي حنيفة رضى الله عنه أن يحصنها ويوثنها ويمنعها من الخروج ، طلب ولدها أو لم يطلب . وقال أبو يوسف : لا يكون تسريا حتى يطلب مع ذلك ولدها ، فإن طلب ولدها ولم يوثنها أو ولدت له ولم يمنعها من الخروج في حوائجها ^(٢) لم يكن تسريا

رجل قال لامرأته ، وإحداهما أمة : إن قربت إحدا كما فالأخرى طالق ، فهو مول من إحداهما ، فإذا مضى شهران بانت الأمة واستقبل الإيلاء على الحرية ، وإن مضت أربعة أشهر منذ بانت الأمة والأمة في العدة طلقت الحرية ، وإن انقضت عدة الأمة قبل ذلك سقط الإيلاء عن الحرية ، ولو كانتا حرتين بانت إحداهما بعد مضى أربعة أشهر والزوج مخير ، فإن لم يختار حتى مضت أربعة أشهر أخرى باتت ولو قال لحره وأمة إن قربت إحدا كما فإحدا كما طالق ، بانت الأمة بعد شهرين ، فإذا مضى أربعة أشهر بانت الحرية ، انقضت عدة الأمة أو لم تنقض . وكذلك لو قال لهما : إن قربت إحدا كما فإحدا كما علي كظهر أمي . ولو قال : إن قربت واحدة منك فالأخرى طالق طلقت الأمة بعد شهرين ، فإن مضى شهران آخران ، والأمة في العدة ، طلقت الحرية . وإن انقضت عدة الأمة قبل ذلك لم يقع على الحرية شيء ، ولو كانتا حرتين باتتا بعد مضى أربعة أشهر ، ولو كانت حرة وأمة فقال : إن قربت واحدة منك فواحدة منك طالق ، بانت الأمة بعد [مضى] شهرين ، فإذا مضى شهران آخران بانت الحرية ، كانت الأمة في العدة أو لم تكن . ولو قال : إن قربت واحدة منك فالأخرى علي كظهر أمي ، بانت الأمة بعد مضى شهرين وسقط

(١) وفي كتاب الكفارات من الأموال أن قول أبي يوسف مثل قول
أبي حنيفة رضى الله عنهما إلا في خصلة إذا طلب ولدها ولم يوثنها فقد تسراها

(١) كان في الأصل : اشترى ، وهو غلط والصواب تسريت كما في التاني وزاد : تسري جارية
في ملكه عتقت ولو اشترى جارية ، (٢) وفي المتن : في حوائجها ،

الإيلاء عن الحرة ، ولو كانتا حرتين باتتا جميعا إذا مضت أربعة أشهر . ولو قال لحره وأمة : إن قريت واحدة منكيا فواحدة منكيا على كظهار أُمى ، بانت الأمة بعد شهرين وبانت الحرة بعد شهرين آخرين ، انقضت عدة الأمة أو لم تنقض ، وأيهما قرب قبل أن تبين حنث وبطل الإيلاء عنهما ، فإن حلف بظهار فهو مظاهر من التي حلف بظهارها ، وإن حلف بطلاق طلقت التي حلف بطلاقها . وإن قال : فأحدا كما علم على كظهار أُمى ، أو فأحدا كما طالق ، أوقع ذلك على إحداهما ، والله تعالى أعلم .

باب الحنث في اليمين

ما يكون استثناء على جميع الكلام [أوبعضه] ^(١)

رجل قال لامرأته : أنت طالق يا زانية إن دخلت الدار ، فلا حد عليه ولا لعان ، وإن دخلت الدار طلقت . ولو قال : يا زانية ابنة الزانية إن شاء الله ، لم يكن حد ولا لعان

رجل قال : إن كلمت إنسانا فامرأتي طالق يا فلان ، لم يكن قوله يا فلان كلاما يحنث به . ولو استثنى بعد ذلك كله جاز . ولو قال لامرأته : يا زانية أنت طالق إن دخلت الدار ، فهو قاذف . وكذلك لو قال : يا زانية أنت طالق إن شاء الله . ولو قال : يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله تعالى ، فلا استثناء على الثلاث ، وهي طالق واحدة . ولو قال : أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله ، لم تطلق شيئا .

• وفي كتاب الطلاق من الأما إلى أنه إن قال لامرأته : أنت طالق يا زانية ثلاثا ، ولم يدخل بها أنها تطلق ^(٢) ثلاثا ، ولا حد على الزوج ولا لعان ، وقال أبو يوسف رضى الله عنه : طلقت واحدة ويحد الزوج من قبل أن القذف فصل بين [الطلاق وبين] ثلاث . وإن قال لها : أنت طالق يا طالق ثلاثا ، طلقت واحدة في قولها جميعا . وإن قال لها : أنت طالق يا زانية إن دخلت الدار ، طلقت ولم يكن على الزوج حد ولا لعان في قول أبي يوسف

(١) الزيادة من الثاني (٢) وفي المتنبة « طالق »

باب الشهادة في الإيمان

وجلان شهدا على آخر أنه قال لعبده : إن دخلت الدار فأنت حر ، وشهد آخر أن أنه دخل فقضى بعته ثم رجعا فالضمان على شاهدي اليمين . ولو شهدا أنه أمر فلانا أن يجعل عبده حرا غداً إن دخل الدار ، وشهد آخر أن المأمور فعل ذلك ، وشهد آخر أن بدخول العبد فقضى بعته ثم رجعا فالضمان على اللذين شهدا علي فعل المأمور ، ولو شهدا أن فلانا جعل طلاق امرأته في يد فلان يوم الجمعة كله ، وشهد آخر أن فلانا طلقها فقضى بالطلاق ولم يكن دخل بها فقضى لها بنصف الصداق ثم رجعا فالضمان علي اللذين شهدا علي طلاق المأمور ، ولو شهد اثنان أن الزوج جعلها طالقاً إن تكلم فلان ، وشهد آخر أن فلانا تكلم ثم رجعا ضمن شاهدا اليمين

باب اليمين في طلاق السنة

رجل قال لامرأته وهي حائض : أنت طالق تطليقة للسنة ، أو أنت طالق أعدل [الطلاق] أو أحسن [الطلاق] أو أجل الطلاق ، لم يقع عليها حتى تطهر . ولو قال : أنت طالق تطليقة سنة أو عدلة أو حسنة أو جميلة ، طلقت ساعة قال . ولو قال : أنت طالق ^(١) سنة أو عدلة أو بائنة في دخولك الدار ، لم تطلق حتى تدخل . ولو قال : أنت طالق حسنة في دخولك الدار أو حسنة جميلة في قبائك ^(٢)

• وفي كتاب الطلاق من الأمالى أنه إذا قال لها : أنت طالق تطليقة سنة أو أنت طالق الدين أو طلاق الإسلام أو طلاق الحق أو طلاق القرآن أو طلاق الكتاب ، أو أنت طالق بالسنة أو في السنة أو مع السنة أو تطليقة سنة أو عدلية أو عدلة ، فإن الطلاق يقع للسنة . وإن قال : أنت طالق طلاق القضاة أو طلاق الفقهاء ، أو طلاقاً حسناً أو مستقبياً أو قياً أو أحق الطلاق أو طلاقاً جميلاً أو طلاقاً الحسن ، فإنه يقع لغير السنة

(١) زاد الحصري هنا صورة فقال : • ولو قال : أنت طالق تطليقة واحدة في دخولك الدار أو سنة أو عدلة أو بائنة • (٢) وفي المنية : • في ثنائك ، وفي الثاني : • في ثنائك ،

أو قوية في بطشك أو معتدلة في قيامك أو شديدة في ضربك ، طلقت ساعة قال .
ولو قال : أنت طالق تطليقة حسنة في دخولك الدار أو تطليقة معتدلة في قيامك ،
لم تطلق في جميع ذلك حتى تفعل ، والله أعلم

باب الحنث في اليمين ما يقع فيه على جميع ما حلف وما يقع على بعضه في النخلة والشاة

رجل قال : إن أكلت من هذه النخلة أو من هذا الكرم شيئا فبعدي حر ،
فأكل من تمر النخلة أو جمارها أو طلعها أو بسرهما أو دبسها أو من عنب الكرم
أو زيبه أو عصيره حنث ، ولو أكل من نبيذ جعل من عنب الكرم أو من تمر
النخل أو أكل من ناطف جعل من تمر النخل لم يحنث . ولو حلف ألا يأكل
من هذه الرطبة أو من هذا العنب أو من هذا اللبن ، فأكل من زيب العنب أو
من عصيره أو من الرطب أو دبسه أو شيراز اللبن أو سمته لم يحنث ، ولو حلف
ألا يأكل من هذه الشاة شيئا فاليمين على أكل لحمها

باب الحنث في اليمين التي تقع على الخاص والعام في الأكل ونحوه

رجل قال : عبده حر إن أكل لحم دجاج فأكل لحم ديك ، أو حلف لا يأكل
لحم جزور فأكل لحم بعير ذكراً أو أنثى ، أو لا يأكل لحم بقر أو بقرة فأكل
لحم ثور ، أو لا يأكل لحم شاة فأكل لحم أنثى أو ذكر ، أو حلف لا يملك عشرين بقرة
فملك عشرين بعضها ذكور وبعضها إناث ، أو حلف لا يركب فرساً فركب فرساً
عربياً ذكراً أو أنثى ، أو حلف لا يركب برذونا فركب برذونة ، أو حلف لا يركب
من الخيل شيئا فركب برذونا أو برذونة أو فرساً ذكراً أو أنثى ، أو [حلف]
لا يركب حمراً فركب أنثى أو ذكراً ، أو لا يركب بغلاً فركب ذكراً أو أنثى ،
أو حلف لا يملك عشرين بغلاً فملكها ذكوراً أو إناثاً ، حنث في جميع ذلك . ولو حلف
لا يأكل لحم دجاجة فأكل لحم ديك ، أو لا يأكل لحم ديك فأكل لحم دجاجة ،
أو لا يأكل لحم ناقة فأكل لحم جمل [أو لا يأكل لحم جمل فأكل لحم ناقة]

أو لا يأكل لحم ثور فأكل لحم بقرة ، أو لا يأكل لحم كبش فأكل لحم نعجة ،
أو لا يأكل لحم بقر فأكل لحم جاموس ، [أو لا يأكل لحم بختي فأكل لحم جل عربي]
أو لا يركب فرساً فركب برذوناً أو برذونة ، أو لا يركب حمارة فركب حماراً [ذكر أ]
لم يبحث في شيء من هذه الوجوه
رجل أمر رجلاً [يشتري بقرة ، فاشترى ثوراً أو يشتري بعيراً فاشترى ناقة
لزم الأمر ^(١)]

باب الحنث في اليمين التي تكون على الحياة دون الموت والموت دون الحياة ^(٢)

رجل قال : عبده حر إن ضرب فلاناً أو دخل عليه بيتاً أو كلبه أو جامع فلانة
أو قلبها أو باشرها ، فهذا كله على الحياة دون الموت . ولو قال : إن غسل فلاناً
أو وضاه أو حمله أو مسه أو غسل رأسه ، فهذا على الحياة والموت

باب اليمين فيما تصدق فيه المرأة على الحيض وما لا تصدق

رجل قال لامرأته : إذا حضت فأنت طالق ، فقالت بعد عشرة : قد
حضت وقد طهرت وأنا حائض ، لم تصدق . ولو قال : إذا حضت فأنت طالق ،
فقالت بعد خمسة أيام : قد حضت منذ خمسة أيام وأنا حائض ، فالقول ^(٣) قولها .
ولو قالت : قد حضت وطهرت ، لم تصدق *

* وفي كتاب الطلاق من الأمل أن رجلاً لو قال لامرأته : إن كنت حضت
في رجب وهي في شعبان أنت طالق ، فقالت : قد كنت حضت في رجب ، فإنها
لا تصدق ، أو قال لها : إن كنت حضت فيما مضى ، ولم يوقت ، فقالت : قد حضت
فيما مضى ، فالقول قولها

(١) وفي نسخة المتأخر بعد هذا الباب : « باب اليمين تقع على جميع ما حلف أو بعهده ، وقدم قبل ذلك
في نسخة هذه (٢) وفي الحصري : « وما تقع على الحياة والموت » (٣) وفي المتن : « كان أقول
قولها ،

باب اليمين التي تكون الاستثناء فيها على جميع

ما استثنى أو على بعضه

رجل قال : والله لا أكلم أحداً إلا فلاناً أو فلاناً فلا استثناء عليهما ، وله أن يكلمهما جميعاً . وكذلك لو قال : إلا رجلاً كوفياً أو رجلاً بصرياً ، أو قال : لا أكلم من عبيد فلان إلا فلاناً ، أو قال : إلا أحد رجلين كوفياً أو بصرياً ، أو إلا واحداً من رجلين كوفياً أو بصرياً ، أو لا آكل طعاماً إلا لحماً أو خبزاً أو لا أقرب من نسائي إلا فلانة أو فلانة ، فالإيلاء يقع على غيرهما . وكذلك لو قال : برئت إلى^(١) فلان من كل شيء لي قبله إلا دراهم أو دنائير ، أو إلا مافي هذا الصك ، أو إلا أحد مالين دراهم أو دنائير ، فلا استثناء في هذا كله عليهما . ولو قال : والله لا أكلم أحداً إلا أحد هذين الرجلين ، فلا استثناء علي أحدهما . وكذلك لو قال : إلا واحداً من هذين الرجلين أو إلا رجلاً واحداً من أهل الكوفة . وكذلك لو قال : قد برئت إلى فلان من كل شيء لي قبله إلا أحد هذين الصككين فليس له أن يدعي إلا أحدهما

رجل قال : والله لا أتزوج أبداً إلا كوفية ، أو لا أركب دابة إلا بغلاً ، أو لا أكلم أحداً إلا رجلاً من أهل الكوفة ، فلا استثناء علي نساء الكوفة ، وعلي أهلها ، والبغال كلها

باب من الأيمان في الطلاق

رجل له امرأة لم يدخل بها قال : كل امرأة لي وكل امرأة أتزوجها إلى ثلاثين سنة فهي طالق إن دخلت الدار ، فتزوج امرأة ثم طلقها والتي كانت عنده ثم تزوجها في الثلاثين سنة^(٢) ثم دخل الدار ، طلق التي كانت عنده تطليقتين بدخول الدار ، وبانت بثلاث ، وطلقت الأخرى واحدة بدخول الدار . ولو لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلق التي كانت عنده واحدة بدخول الدار ولم تطلق الأخرى . ولو قال : كل امرأة لي فكلما تزوجت امرأة إلى ثلاثين سنة فهي طالق إن دخلت الدار ، فطلق التي تزوجها والتي كانت عنده ثم تزوجها

(١) وفي المتن : قال برئته إليه (٢) وفي المتن : ثلاثين سنة .

في الثلاثين السنة ثم دخل الدار، طلقت كل واحدة تطليقتين بدخول الدار . ولودخل الدار ثم تزوجها طلقت كل واحدة تطليقة بدخول الدار رجل قال : كلما تزوجت امرأة فهي طالق إن دخلت الدار ، فتزوج امرأة مرتين وبانت في كل تزويج بنير طلاق ثم تزوجها فدخلت الدار وقع عليها ثلاث تطليقات معاً . ولو قال : كلما تزوجت المرأة ^(١) فدخلت الدار فهي طالق ، فتزوج امرأة مرتين وبانت في كل تزويج بنير طلاق ^(٢) ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت تطليقة ، فإن دخلتها بعد التزويج الثالث فعادت ودخلت وهي في العدة طلقت أخرى وكذلك إن عادت فدخلت الدار

رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن دخلت الدار ، فتزوج امرأة مرتين وبانت في كل مرة بنير طلاق ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت تطليقة . وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها فتدخل ^(٣) الدار فهي طالق

باب من الأيمان التي يقع فيها الأمران جميعاً

رجل قال لآخر : إن ابتدأتك بكلام أبداً ، أو إن كلمتك قبل أن تكلمني فعبدي حر ، فسلم كل واحد علي صاحبه معاً لم يحنث الحالف ، فإن كله بعد ذلك لم يحنث أيضاً . وكذلك قوله : إن ابتدأتك بتزويج ، فتزوجها ^(٤) معاً ثم تزوج الحالف أخرى لم يحنث . ولو قال : إن كلمتك إلا أن [تكلمني أو حتى] تكلمني ثم سلباً معاً حنث الحالف *

رجل قال : أول امرأة أتزوجها فهي طالق ، فأقر بعد اليين بتزويج امرأة

• وفي كتاب الكفارات من الأمال ^(٥) أن رجلاً لو قال لآخر : إن ابتدأتك بمنطق فعبدي حر ، فتكلم معاً أنه لا يحنث : وكذلك إن قال : لا أدخل هذه الدار حتى يدخلها ، فدخلها معاً فإنه لا يحنث . وكذلك إن كلمتك حتى تكلمني [وكذلك إن حلف لا يأت كل حتى يأت كل فلان فأكلا معاً أو لا يحرم بيج حتى يحرم بعمره قفرن ، أو لا يصلي حتى يصلي فلان ، فافتحا معاً لا يحنث]

(١) وفي الثاني : « امرأة » (٢) يعني أركبت فبانت منه كما في شرح الثاني (٣) وفي المتن : « فدخلت » (٤) وفي الثاني : « فتزوجها مع غيرها معاً ، وفي المتن : « فتزوجها معاً » (٥) كانت هذه الزيادة في أثناء الباب السابق ، ولعلها بهذا الباب قتلها فيه

فادعت أنها أولى ، فقال : قد تزوجت فلانة قبلك ، وصدقته أو كذبتة فلانة ، لم يصدق الزوج في القضاء علي التي أقر بنكاحها وطلقتها جميعاً . ولو قال : تزوجتها وفلانة في عقد ، فالقول قوله فلا تطلق واحدة منهما
رجل قال : امرأتى طالق ، وله امرأة فقال : لى [امرأة] أخرى وإياها طلقت ، لم يصدق وطلقت المعروفة

رجل قال : إن كانت فلانة أول امرأة أتزوجها فهى طالق ، فتزوجها وقال : قد تزوجت قبلها أخرى ، فالقول قوله . ولو قال لامرأتين : أول امرأة منكما أتزوجها فهى طالق ، أو قال : إن تزوجت إحداكما قبل صاحبها فهى طالق ، فتزوج إحداهما ثم قال : قد تزوجت الأخرى قبلها ، لم يصدق إلا ببينة . ولو قال : إن تزوجتهما في عقد ، فالقول قوله ، ولا تطلق واحدة منهما . ولو قال : إن تزوجت عمرة قبل زينب فهى طالق ، فتزوج عمرة وقال : قد تزوجت زينب قبلها ، فالقول قوله

رجل له امرأة تسمى زينب فقال : أول امرأة أتزوجها فهى طالق ، أو قال : طلقت أول امرأة قد تزوجتها ، أو كانت لى امرأة اشهدوا أنها طالق ، أو قال : قد كنت طلقت امرأتى أو قد كنت طلقت إحدى نسائى ، أو كنت طلقت امرأة لى يقال لها زينب ، أو قد كنت طلقت زينب ، ثم قال فى هذا كله : لى امرأة وهى التي طلقت ، لم يصدق وطلقت المعروفة معها ^(١) . ولو قال : قد كنت طلقت أول امرأة تزوجتها أو كانت لى امرأة فطلقتها ، أو قد كنت طلقت امرأة لى يقال لها زينب ، فهو فى هذا كله مصدق ، ولا تطلق المعروفة . وكذلك لو كان له عبد فقال : قد كنت اشتريت عبداً فأعتقته فهو مصدق أنه غير المعروف

باب من الإيمان فيما يوجب الرجل على نفسه

رجل قال : إن كان فى يدى دراهم إلا ثلاثة أو سوى ثلاثة فما فى يدى صدقة ، وفى يده خمسة دراهم لم يجب عليه أن يتصدق بشيء . ولو قال : إن كان فى يدى من الدراهم إلا ثلاثة أو قال : إن كان فى يدى دراهم أكثر من ثلاثة فهى صدقة ، وفى يده خمسة أو أكثر - تصدق بها

(١) كذا فى الرواية وليس قوله ، معها ، فى المتن والتتابع ؛ ولعل القوط هو المراد

رجل قال : إن بعث عبداً ثمنه ^(١) صدقة ، فباعه بألف أو بشيء من الكيل أو الوزن بغير عينه فعليه أن يتصدق به . وإن قتل العبد في يدى البائع أو مات قبل القبض وقد قبض الثمن رده على المشتري وتصدق بمثله ، وإن لم يكن قبض الثمن [حتى مات العبد] لم يتصدق بشيء . وإن كان عرضاً أو شيئاً من الكيل والوزن بعينه ، فقبضه أو لم يقبضه حتى مات العبد ، لم يتصدق بشيء . وإن قال : إن بعث عبدى بهذه الألف وهذا الكر الحنطة فهما صدقة ، فباعه بهما فعليه أن يتصدق بالكر ولا يتصدق بالألف

امرأة قالت : إن تزوجت فهرى صدقة ، فزوجت على ألف أو شيء من الكيل والوزن بغير عينه ثم ارتدت [ولم يدخل بها] أو قبلت ابن الزوج بشهوة ، أو طلقها الزوج وقد قبضت المهر فردته على الزوج أوردت نصفه في الطلاق ، تصدقت بمثل جميع المهر إلا في الردة فإنها لا تتصدق به . وإن تزوجها على عرض أو مكيل أو موزون بعينه ، فقبضته فإنها لا تتصدق بشيء من جميع ذلك إلا في الطلاق فإنها تتصدق بما

• وفي كتاب الكفارات من الأمالى أنه إذا قال : مالى دراهم إلا ألف ، وله ألف درهم ودرهم أنه يحنث في القضاء ، فإن قال : إلا هذه الألف لم يحنث حتى يكون له ألف وثلاثة

وفي كتاب الكفارات من الأمالى أنه إذا قال : إن بعث عبدى ثمنه فى المساكين ، فباعه على أن أحدهما بالخيار ثم ^(٢) تم البيع أن على البائع أن يتصدق بالثمن فى قول أبى يوسف . قال ابن سماعة : وسمعت محمداً قال : لا شيء على البائع لأنه حنث ^(٣) حين عقد البيع ولم يملك الثمن فسقطت العين إذا كان الخيار للمشتري وفى كتاب الكفارات من الأمالى أنه إن باع العبد بعرض وقابضاً ثم رد عليه بعيب بقضاء ، أنه يرد العرض ولا شيء على البائع . وإن كان الرد بغير قضاء تصدق بقيمة العرض فى قول أبى يوسف . قال ابن سماعة : وقال محمد : إن رد عليه بقضاء فعليه أن يتصدق بأقل القيمتين

(١) وفى المنية : بقيته ، (٢) وفى المنية : وتم لم يبع ، (٣) وفى المنية : وحيد .

يحصل لها . ولو لم تكن قبضت لم تصدق بشيء إلا في الطلاق فإنها إذا قبضت نصف المهر تصدقت به . ولو كان المهر عرضا بعينه أو بغير عينه أو شيئا من الكيل والوزن [بعينه] قبضت أو لم تقبض ، لم تصدق بشيء إلا في الطلاق فإنها تصدق بما يحصل لها من المهر

رجل قال : إن كنت ضربت هذين السوطين إلا في هذه الدار فأمرأتى طالق ، فغضب أحدهما في الدار والآخر خارجا لم يحث . ولو قال : إن لم أكن ضربت هذين السوطين في دار فلان والمسألة على حالها حث .

باب من الإيلاء في الغاية

رجل قال لامرأته : والله لا أقربك حتى أعتق عبدي ، أو حتى أطلق امرأتى ، فهو مول في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وليس بمول في قول أبي يوسف رضي الله عنه . ولو قال : والله لا أقربك حتى أقتل عبدي ، أو أرضيه ، أو قال لها وهي أمة لغيره : والله لا أقربك حتى أشتريك ، لم يكن موليا في قولهم . ولو قال لها : والله لا أقربك حتى أقتلك أو حتى تقتلني ، أو قال : حتى أقتل ، أو قال حتى تقتلني ^(١) أو قال : حتى أملكك أو أملك شقفا منك ، وهي أمة فهو مول في قياس قولهم . ولو قال : حتى يأذن لي فلان ، فمات فلان قبل أن يأذن : أو قال حتى أقتل فلانا ، فمات فلان سقطت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . وهو مول في قول أبي يوسف منذ مات فلان . ولو قال : حتى أقتلك أو أقتل فلانا فليس بمول في قولهم ، فإن مات فلان فهو مول في قولهم منذ مات . ولو قال : حتى يموت أو يموت فلان ، فمات فلان سقطت اليمين

رجل قال : إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز أو في هذا الكوز اليوم فأمرأتى طالق ، فأهراق أحدهما فإن لم يشرب ما في الكوز الباقي ^(٢) حث في قولهم ، ولو كان أحد الكوزين لأماء فيه فيمينه في قياس قول أبي حنيفة وقول محمد رضي

• وفي كتاب الكفارات من الآمال نحو من هذا في ضرب السوطين . وفيه أنه لو قال : إن كانت هذه الجملة إلا حنطة فعبده حر ، فإذا هي حنطة وتمر أنه يحث

(١) كذا في الأصل ، والصواب : حتى تقتل ، والله أعلم (٢) وفي المتن : «الكوز الثاني»

الله عنهما علي الكوز الذي فيه الماء . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : يمينه عليهما ، فإن لم يشرب ما في هذا الكوز الذي فيه الماء حنث رجل قال لامرأته في رجب : والله لأقربك حتى أصوم شعبان . فليس بمول في قياس قولهم ، فإن طلع الفجر من أول يوم من شعبان ففعل شيئا لا يستطيع معه الصوم سقطت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، فإن جامعها بعد ذلك لم يحنث ، وهو مول في قول أبي يوسف من الساعة التي صنع فيها ما لا يستطيع الصوم معه ، ولولم يصنع شيئا حتى زالت الشمس من أول يوم من شعبان سقطت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد ، وإن قربها بعد ذلك لم يحنث ، وإن قربها بعد الزوال حنث ، وهو مول منها في قول أبي يوسف حين تزول الشمس . ولو قال لها في أول يوم من رجب : والله لأقربك حتى أصوم المحرم فهو مول في قولهم ، والله تعالى أعلم

باب من الإيلاء والنفى باللسان والجماع

مريض قال لامرأته : والله لأقربك ، فقيؤه الرضا بلسانه أن يقول : قد فئت إليك أوراجتك . فإن لم يقل ذلك بانث بعد أربعة أشهر ، فإن صح بعد ما بانث ثم مرض فتزوجها فهو مول وفيؤه الجماع

محرم آلى من امرأته [و] بينه وبين الحج أربعة أشهر فقيؤه الجماع رجل قال لامرأته : إن تزوجتك فوالله لأقربك ، فتزوجها في مرضه ، أو قال لامرأته : إذ دخلت الدار فوالله لأقربك ، [فدخلتها فهو مول ، وفيؤه الرضا بلسانه . ولو قال : والله لأقربك فدخلتها في مرضه فهو مول] فبانث بالإيلاء ثم مرض فتزوجها لم يكن قيؤه [إلا بالجماع]

مريض قال لامرأته : والله لأقربك ، ثم قال بعد عشرة أيام مثل ذلك فبانث من الإيلاء الأول ثم صح من المرض فقيؤه في الإيلاء الثاني بالجماع ، وإن لم يقدر عليه [فقيؤه عن الإيلاء الثاني باللسان] ^(١) [إلا حراما] ^(٢) ولو فاء بلسانه من الإيلاءين في مرضه ثم مضى وقت الإيلاء الأول لم تن ، فإن صح قبل مضى الإيلاء الثاني فلم ين . إليها بالجماع بانث ، فإن تزوجها بعد ذلك فهو مول من الإيلاء الثاني وقد بطل

(١) الزيادة من الحميرى (٢) كذا في الأصل وبهاض الثاني . ولو كان حراء مكانه

الإيلاء الأول ، فإن قربها فعليه كفارتان . ولو قال في مرضه : والله لأقربك أبداً ، فبانت بالإيلاء وهو مريض قضاء إليها بعد ما بانت بلسانه قضؤه باطل ؛ لأنها ليست له بامرأة ، فإن تزوجها بعد ذلك فهو مول

رجل قال لامرأته : إن قربتك فعبداى هذان حران ، فباع أحدهما بعد شهرين ثم اشترى الذى باعه بعد شهر آخر وباع الآخر فهو مول منذ اشترى الذى باعه أولاً ، ولا يكون مولياً منذ حلف ، والله أعلم بالصواب

باب من الإيلاء في الوقت الذى لا يدري أ يكون أم لا

رجل قال لامرأته : أنت طالق [ثلاثاً] قبل أن أقربك بشهر ، فليس بمول حتى يمضى شهر ثم هو مول . وكذلك لو قال ذلك لامرأتين له فهز مول منهما بعد شهر ، فإن قرب إحداهما سقط الإيلاء عنهما ولم يحنث ، وإن قرب الباقية ^(١) طلقاً ثلاثاً ، ولو قرب إحداهما قبل شهر أو قربهما جميعاً قبل شهر سقط اليمين . ولو قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقربك ، طلقت حين قال . ولو قال : قيل ^(٢) أن أقربك فهو مول : وإن قربها طلقت ثلاثاً بعد ما يقربها في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه وقرئنا

باب من الطلاق الذى يقع فيه الخيار يوقعه على

أى امرأته شاء وما يبطل فيه الخيار

رجل قال لامرأته وقد دخل بها : أنتما طالقان ، ثم قال إحداكما طالق ثلاثاً ، أو قال فلانة طالق ثلاثاً أو فلانة ، فلم يقع الطلاق ^(٣) على واحدة حتى انقضت عدة إحداهما وقع الثلاث بالأخرى . وإن انقضت عدتهما معا فليس له أن يختار إيقاع الثلاث على واحدة . وقال بعض قهاتنا ^(٤) له ذلك ، فإن تزوجها معا لم يجز نكاح

(١) وفي المتن : « قرب لثانيه » (٢) وفي المتن : « قيل » (٣) وفي المتن : « الثلاث »

(٤) قال جمال الدين الحصري في التحرير ، لم يبين من قال هذا . وانتقلوا في هذا القائل ، وكان الشيخ الامام محمد بن الفضل يقول : أراد به زهر . وقال بعض مشايخنا : أراد به عاتق القاضى : وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة . وطاعة مشايخنا يقولون : أراد القاسم بن من ، وهو من أولاد عبيد الله ابن مسعود رضى الله عنه وكبار أصحاب أبي حنيفة ، وعين المتن للقاسم ولم يذكر الخلاف ، والله أعلم

واحدة منها ، وإن تزوج إحداها جاز ، وليس له أن يتزوج الأخرى إلا بعد زوج ولولم يتزوج واحدة منها حتى تزوجت إحداها زوجها ودخل بها وطلقها ثم تزوجها الزوج معا جاز النكاح ، وكذلك إن تزوج إحداها . وقال بعض فقهاءنا : إذا تزوج إحداها ودخل بها أوقعت ^(١) الطلاق على الباقية ، ولو انقضت عدتها معا ثم ماتت إحداها جاز أن يتزوج الباقية في قولنا ، ولا يجوز في القول الآخر .

باب الرجل يحلف بالعق في إمامته

ثم يموت قبل أن يبين وقد وطئ بعضهن رجل له أربع من الإمامة فقال في صحته : كلما جامعت واحدة منكن فواحدة منكن حرة ، لجامع اثنتين ثم مات ولم يبين عتق تلك التي جامع أخيراً وخمسة أنساع البواقي ، ولو جامع ثلاثاً عتق من التي جامع أولاً ومن التي لم يجامعها سبعة أثمان كل واحدة ، ومن التي جامع أخيراً النصف ، ومن التي جامع في المرة الثانية ثلاثة أرباع . ولو قال : كلما جامعت واحدة منكن فواحدة منكن سواها حرة ، لجامع اثنتين عتق من التي لم يجامعها ثلاثة أرباع كل واحدة ونصف التي جمعت أولاً والأخرى أمة ، ولو جامع ثلاثاً عتق جميعاً إلا التي جمعت آخر مرة فإنها أمة ، ولو جامعهن عتق وعليه مهر الأخيرة .

باب الطلاق الذي يقع بقوله : آخر امرأة أتزوجها

رجل قال : آخر امرأة أتزوجها فهي طالق ، فتزوج امرأتين إحداها قبل الأخرى فطلق الأولى ثم تزوجها ^(٢) طلق التي تزوجها مرة [أو كذلك لو نظر إلى عشر نسوة فقال : آخر امرأة أتزوجها منكن طالق ، فتزوج اثنتين إحداها بعد الأخرى ثم طلق الأولى فتزوجها ثم مات طلق التي تزوجها مرة] . ولو نظر إلى امرأتين فقال : آخر امرأة أتزوجها منكما طالق ، فتزوج إحداها بعد الأخرى طلق التي تزوجها أخيراً حين تزوجها ، فإن طلق الأولى ثم تزوجها لم تطلق ،

(١) كذا في الأصل والمندبة والظاهر أنه أوقعه . أو : وقعت الطلاق ، أنت الفعل بسبب الجمعية .

وأنه أعلم (٢) كذا في الأصل والظاهر أن قوله : ثم مات ، سقط منا من الأصل ، وأنه أعلم .

ولو قال في جميع ذلك : آخر تزويج أتزوجه فالتى أتزوجها طالق ، ثم عمل ما وصفنا : طلقت التى تزوجها مرتين

رجل قال : آخر امرأة أتزوجها طالق ، فزوج امرأة مرتين ثم مات لم تطلق ^(١) .
رجل تزوج امرأة وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج الأولى ثم قال : آخر امرأة تزوجتها ^(٢) ففى طالق ، طلقت التى تزوجها مرة . ولو قال : آخر تزويج تزوجه فالتى تزوجتها طالق ، طلقت التى تزوجها مرتين

رجل قال لعبيده : آخركم تزوجا حر ، فزوج عبد ثم عبد ثم تزوج الأول . وذلك كله بأمر المولى ، ثم مات المولى ، لم يعتق واحد منهما . ولو قال : آخركم تزوجا اليوم ، والمسألة على حالها ، عتق الذى تزوج مرة . ولو كان له عبدان فقال : آخر كما تزوجا حر ، فزوج أحدهما بعد الآخر ، عتق الثانى ساعة تزوج . ولو قال : آخر تزويج يكون من أحدكما اليوم فصاحبه حر ، فزوج عبد ثم عبد ثم تزوج الأول ، عتق الذى تزوج مرتين إذا غابت الشمس من ذلك اليوم *

باب من الإيمان التى يوجب بها الرجل عليه الصدقة

رجل قال : كلما كنت فلانا يوما فقه على أن أتصدق بدرم ؛ كلما كنته يومين . فقه على أن أتصدق بدرمين ؛ كلما كنته ثلاثة أيام فقه على ثلاثة دراهم ^(١) ؛ كلما كنته أربعة أيام فقه على أربعة دراهم ^(٢) ؛ كلما كنته خمسة أيام فقه على خمسة دراهم . فكلمه فى اليوم الرابع والخامس فعليه ثلاثون درهما . ولو قال : كل يوم . أكلم فيه فلانا فقه على درم ؛ كل يومين أكلم فيهما فلانا فقه على درهما ، حتى قال : على هذا خمسة أيام ^(٣) ثم كله اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهما . وإن قال : كلما كنتك يوما فقه على درم ؛ كلما كنتك يومين فقه على درهما حتى قال : على هذا خمسة أيام ، ثم سكت فعليه عشرون درهما . ولو قال : كل يوم

* وفى كتاب الكفارات من الأمالى نحو من هذا واقع أعلم بالصواب

(١) وفى المندية : . طلقت . (٢) وفى المندية : . أتزوجها . والصواب : . تزوجتها . لانه فرض المسألة فى صيغة المعنى (٣) وفى المندية : . أن أتصدق بثلاثة دراهم . (٤) وفى المندية : . على أنه أتصدق بأربعة دراهم . (٥) وفى الثانى : . خمسة أيام بخمسة دراهم .

أكلك فيه فقه على درهم : كل يومين أكلك فيها فقه على درهمان ، حتى قال : على هذا خمسة أيام ، ثم سكت : فعليه عشرة دراهم . فإن كله في اليوم الثاني أيضا فعليه ستة أخرى ، فإن كله في اليوم الثالث فعليه ثلاثة أخرى ، فإن كله في اليوم الرابع فعليه أربعة أخرى ، فإن كله في اليوم الخامس [أيضا] فعليه سبعة أخرى رجل قال لآخر : والله لا أكلك يوما ولا يومين ، فكلمه في اليوم الأول أو الثاني ^(١) حنث ، وإن كله في اليوم الثالث لم يحنث . ولو قال : والله لا أكلك يوما ويومين ، ^(٢) فكلمه في اليوم الثالث حنث .

باب من الطلاق الذي يجوز الزوج أولا يجوز

امرأة قالت لزوجها : قد طلقت نفسي أو أبنتها أو حرمتها ، فقال الزوج : قد أجزت ذلك فهو جائز وقع بهافي قولها : طلقت نفسي تطليقة تملك الرجعة وفي قولها أبنت وحرمت تطليقة بائنة إلا أن ينوى الزوج ثلاثا . وإن لم ينو الزوج في قولها حرمت طلاقا فهو هول . ولو قالت : قد اخترت نفسي ، فقال : قد أجزت ذلك ، ^(٣) ينوى الطلاق ، لم يقع شيء . ولو قالت : [جعلت أمري يدي وقد اخترت نفسي ، فأجاز فالأمر يدها في مجلسها . ولو قالت : [قد جعلت أمري يدي فاخترت نفسي فأجاز ، أو قالت : قد جعلت أمس أمري يدي فاخترت نفسي ، فقال الزوج : قد أجزت ذلك الساعة ، ينوى الطلاق فالأمر يدها في مجلسها ، ولا يقع الطلاق . ولو قالت : كنت أمس [جعلت ^(٤)] أمري يدي اليوم كله فاخترت نفسي ، وقال

• يقول في كتاب الكفارات من الآمال بين قوله : « يوما ويومين » وقوله « يوما ولا يومين » . وقال : « هو علي ثلاثة أيام » .

(١) في المندية : « والثاني » . (٢) وفي المندية : « أو يومين » . (٣) وفي المندية : « اخترت » . وعند المتأني : « ولو قالت : اخترت نفسي » . وأجاز الزوج ونوى لا يقع شيء كما لو قال الزوج اخترت نفسي ونوى الطلاق لا يقع ، (٤) كان في الأصل « فله » ، وفي المندية والمتأني والمصري « جعلت » وهو الصواب

الزوج : قد أجزت ذلك الساعة ، لم يقع الطلاق ، وليس الأمر بيدها أيضاً ، وكذلك الخيار .

رجل قال لامرأته : إن لم أضربك فأنت طالق ، يعنى ساعة حلف ، فهو كما نرى وإن نوى ما بينه وبين الليل فاليمين على الأبد ونيتة باطلة ^(١)

باب ما يجعل الرجل ^(٢) أمر امرأته فيه إلى غيرها ^(٣) بالوقت

رجل قال : أمر امرأتى بيد فلان شهرًا فالأمر بيده شهرًا منذ قال ، وإن مضى شهر منذ قال قبل أن يعلم فلان بالأمر بطل الأمر . ولو قال : إذا مضى هذا الشهر فأمرها بيد فلان ، فإذا مضى شهر فأمرها بيده في المجلس الذى يعلم فيه . بالأمر ، فإن لم يعلم بعد مضى الشهر ^(٤) شهرًا آخر أو أكثر فالأمر بيده في المجلس الذى يعلم فيه . ولو قال : أمر امرأتى بيد فلان وفلان إذا مضى شهر ، فمضى شهر ثم علم أحدهما قدام من مجلسه قبل أن يطلقها بطل الأمر ، فإن طلقها في المجلس الذى علم فيه فالطلاق موقوف حتى يعلم الآخر ، فإذا علم به فإن طلقها في المجلس الذى علم فيه وقع الطلاق ، وإن قام من مجلسه قبل أن يطلقها بطل الطلاق ، والله أعلم بالصواب

باب من الأيمان التى يقع فيها التخيير

وما لا يقع فيه التخيير

رجل قال : والله لأدخل هذه الدار أولاً أدخل هذه الدار ، فأيتها دخلت حدث ، ولو قال : والله لأدخلن هذه الدار أو لأدخلن هذه الدار ^(٥) فأيتها دخلت بر

(هـ) وفي كتاب الطلاق من الأمانى أنه إن قال لامرأته : أنت طالق ، أو والله لأدخلن هذه الدار اليوم ، فإن دخلت الدار في اليوم قد بر ، وإن لم تدخل الدار في اليوم قد حدث ، ويخير في أن يلزم نفسه الكفارة أو تطلق المرأة ، وإن قال في ذلك اليوم : قد اخترت الطلاق ، طلقت امرأته وبطلت اليمين . وإن قال : قد ألزمت نفسي اليمين ، لزمت اليمين وبطل الطلاق .

(١) في الأصل والمندية : « ما طلع » وفي التتابي : « باطلة » (٢) وفي المندية : « الزوج » (٣) وفي التتابي : « ما طلع » (٤) وفي المندية : « بعد مضى الشهر » (٥) زاد التتابي « اليوم » بعد الدار في التتابين

ولو قال : والله لا أدخل هذه الدار أبداً ، أو لادخلن هذه الدار الأخرى اليوم ، فدخل الأولى حث ، وإن لم يدخلها ولا الأخرى حتى مضى اليوم حث ، وإن دخل في ذلك اليوم الأخرى بوسقطت يمينه . ولو قال : والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الأخرى ، فإن دخل الأولى قبل دخوله الثانية حث ، وإن دخل الثانية أولاً سقط اليمين ^(١) . ولو قال : والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار ^(٢) فإن دخل إحدى الآخرين سقطت يمينه وبر ، وإن دخل الأولى قبل دخوله إحدى الآخرين حث

كتاب النكاح

باب أمر المولى عبده بالنكاح

عبد تزوج بغير إذن مولاه ثم أذن له مولاه في التزويج فأجاز ذلك النكاح جاز [ذلك] في قول أبي يوسف ومحمد استحساناً

رجل أمر عبده أن يتزوج على رقبته ، فتزوج مدبرة أو أمة أو أم ولد على رقبته [بإذن المولى] فهو جائز ، وصار لمولى المرأة . وإن تزوج حرة أو مكاتباً فالنكاح باطل ، فإن دخل بها بيع في الأقل من قيمته ومن مهر مثلها إلا أن يفديه المولى . ولو كان العبد مكاتباً أو مدبراً فالنكاح جائز في جميع ذلك ، والمهر قيمته ديناً في رقبته . ولو قال المولى لعبده : تزوج ، ولم يقل علي رقبتيك ، فتزوج علي رقبته فالنكاح جائز في جميع ذلك إن كانت قيمة رقبته مثل مهر التي تزوج أو أكثر بما يتغابن الناس فيه . وإن كانت أقل فالنكاح باطل ، فإن دخل بها فعليه مهر مثلها إذا عتق .

• هشام عن محمد في عبد تزوج حرة على ألف درهم بأمر المولى فلم يدخل بها حتى صالحها المولى على أن يجعل العبد لها بمهرها أن المرأة بالخيار ، إن شاءت

(١) وفي الحديث : سقطت يمينه . (٢) وفي الحديث : لفظ هذه ، ساقط من المرامض الثلاثة

عبد تزوج حرة أو مكاتبه على رقبته فبلغ مولى العبد فأجاز فالتكاح باطل ، فإن دخل بها قبل الإجازة اتبعته المرأة بالأقل من قيمته ومن مهر مثلها إذا عتق . وإن كان الدخول بعد الإجازة يباع لها في ذلك إلا أن يفديه المولى . ولو تزوج أمة أو أتم ولد أو مدبرة ، فالتكاح جائز وهو لمولى المرأة

أمة تحت حر خلعها مولاهما منه برقبتهما فخلع واقع وبانت بغير جمل وهي لمولاهما علي حالها . ولو كان زوجها مكاتباً أو عبداً أو مدبراً جاز الخلع وصارت لسيد العبد والمدر والمكاتب . ولو كان الزوج حراً فطلقها علي رقبتهما برضا المولى وقع تطليقة يملك الرجعة بغير جعل

أمتان تحت حر خلعهما سيدهما برقة إحداهما بعينها ، فخلع واقع علي التي لم يخلعها عليها ويقسم رقة التي خلعها عليها علي مهرهما ، فإصاب مهر التي لم يخلعها علي رقبتهما فهو للزوج من الأخرى والخلع في الأخرى باطل . ولو خلع كل واحدة برقة الأخرى معاً ، وقع الخلع بهما بغير جعل طلاقاً باتناً . ولو طلق كل واحدة علي رقة الأخرى وقع الطلاق بهما بغير جعل وملك الرجعة

امرأة لها ابنا عم تزوجت أحدهما فدخل بها ثم اختلعت منه بمهرها في مرضها ثم ماتت في العدة ولا مال لها غير المهر ، قسم المهر بين ابني العم نصفين ، ولا يكون للزوج من المهر بالخلع شيء . ولو طلقها علي المهر تطليقة ، والمسألة علي حالها ^(١) ، ورث زوجها النصف وما بقي قيمته وبين الآخر نصفين

باب من نكاح العبد والخلع في ذلك والدين

عبد مأذون له ، عليه ألف ، أذن له مولاه أن يتزوج علي رقبته فتزوج أمة لرجل فهو جائز ، ولا يسلم رقبته لمولى الأمة ، وياع فيضرب الغرماء يدينهم ، ومولى الأمة بقيمته

عبد مأذون له عليه دين قتل رجلاً عبداً قتل به ، فإن صالحهم المولى من الدم أخضت العبد وأعطي مولاه ألف درهم ، وإن شامت ردت العبد ولا شيء لها ، وإن لم يصالحها لكنته باعها العبد بمهرها فلا خيار لها وعليها ألف درهم للمولى

(١) وفي المتن : والمسألة بحالها .

علي رقبته ، وقد علم بالدين أو لم يعلم ، فالغرماء أحق به ويباع لهم . فإن بقي من
الثمن شيء بعد دينهم فهو لأولياء الدم ولا ضمان على المولى في شيء من ذلك . وإن
أبرأ الغرماء العبد سلم لأولياء الدم ، فإن كان قد بيع قيمته ^(١) لأولياء الدم
أمة تحت عبد خلعتها مولاهما علي عبد في يديه فهو جائز ، وإن استحق العبد
كانت قيمته في رقة الأمة تباع فيها إن لم يفدها المولى ، فإن كان على الأمة دين قبل
الخلع يبع لأصحاب الدين ، فإن بقي من ثمنها بعد الدين شيء كان لمولى الزوج ،
فإن لم يف ذلك بقيمة العبد المستحق ضمنّت الأمة تمام القيمة إذا عتقت . ولو ضمن
مولى الأمة الدرك في العبد ^(٢) يبع الأمة في دينها ، وضمن مولاهما قيمة العبد
المستحق لمولى العبد ، ولا ضمان على الأمة وإن عتقت بعد ذلك . ولو خلعتها علي
رقبتها ولا دين عليها سلبت لمولى الزوج ، فإن كان عليها دين يبع [في الدين] فإن
بقي من ثمنها شيء أخذه مولى الزوج وأتبع الأمة بما بقي من قيمتها إذا عتقت ،
وإن كان المولى ضمن الدرك فيها كان الضمان عليه دونها ، فإن أبرأها الغرماء سلبت
لمولى الزوج أو ثمنها إن كانت قد يبع ، وإن قصص الثمن عن قيمتها وقد ضمن المولى
الدرك ضمن تمام القيمة ، [وإن لم يكن ضمن ضمنته الأمة إذا عتقت . ولو زاد
الثمن على القيمة] فهو كله لمولى الزوج

عبدان ^(٣) مأذون لهما في التجارة عليهما دين قفا أحدهما عين صاحبه دفع بجنايته
أو فدى ، فإن فداء المولى أو الغرماء فهم متطوعون ، وإن دفعوه تبعه دينه وبدئ
يدينه قبل دين المفقوء عينه ، فإن يبع للغرماء وبقي من ثمنه شيء فهو لغرماء المفقوء
عينه ، ويبيع المفقوء عينه في دينه خاصة ، فإن بقي من ثمنه شيء وكان دين الفاق
أكثر من ثمنه لم يكن لغرماء الفاق من ذلك شيء . ولو قفا أحدهما عين ^(٤) الآخر
فقداه مولاه فداء بقيمته وأخذ المفقوء عيناه فكان له ويبيع الفاق في دينه .

❦ وفي كتاب الجنائيات من الأمانات أن العبد الجاني إذا دفع وأخذ الاعمى فإن

(١) كذا في الأصلين والمصواب « قيمته » (٢) وفي المتن : « من العبد » (٣) وفي التحرير
هنا باب آخر وهو باب جنابة العبد وعليه دين وعبدان مأذون لهما أن يخ أول مسألة الباب ، وكذلك هو في
الكتاب باب مستقل إلا أنه مؤخر عن باب التكاثر والخلع (٤) كذا في الأصل والمصباح « عين الآخر »
يند عليه قوله بعد « المفقوء عينه » والله أعلم

وكذلك إن فداء الغرماء . وإن دفعوه بالمفقوء عيناه وأخذوا المفقوء بيع كل واحد في دينه . فإن بيع الفائق بألفين ودينه ألف استوفى غرماؤه دينهم وبيع المفقوء ، فإن بيع بمائة أخذ الغرماء ورجعوا بما بقي من دينهم في الألف الباقية من ثمن الفائق في قول أبي يوسف . وقال محمد رضي الله عنهما : يقوم المفقوء صحبة ويقوم أعمى فإن نقصه العمى تسعة أعشار القيمة جعل لغرمائه تسعة أعشار ما بقي من ثمن الفائق ويسلم العشر للمولى الذي أخذ الفائق .

عبد قتل رجلا خطأ ثم قُتِلَ عيني أمة قيمتها ألف ، فإن فداء مولاه فداء بديهة الحر وقيمة الأمة وأخذ الأمة في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : إن شاء فعل هذا وإن شاء أعطى مولاه ما نقصها العمى به وإن دفعه بالجنايتين قسم أولياء الحر ومولى الأمة على أحد عشر سهما ، لمولى الأمة سهم ويأخذ مولى العبد الأمة فيسلم له في قول أبي يوسف . وقال محمد رضي الله عنهما : يدفعها إلى أولياء المقتول

عبد قتل رجلا خطأ ثم قطعت جارية يده ودفعت باليد واختار مولى العبد الدفع ، دفع الجارية معه

باب من النكاح والخلع

رجل قال لرجل : اخلع امرأتك علي هذا العبد أو هذه الألف أو هذه الدار ففعل ، فالتقرب إلى المرأة . وإن قبلت سلت للزوج ما خلعت عليه ، وإن استحق شيء من ذلك ضمنته . ولو قال : اخلعها على عيني هذا أو دارى هذه أو أبنى هذه ، ففعل وقع الخلع وتسلم الأمة للزوج ما خلعت عليها ، فإن استحق شيء من ذلك ضمنته امرأة قالت لزوجها : اخلعني على دار فلان ، ففعل وقع الخلع وملت لزوجها الدار أو قيمتها . ولو قال الزوج لصاحب العبد وامراته حاضرة : قد خلعت امرأتى بعبدك . أو قال رجل للزوج : اخلعها على عبد فلان هذا أو داره هذه أو على ألف فلان هذه ، أو قال : اخلع امرأتك على ألف على أن فلانا ضامن لها ، ففعل

دين الجاني في رقبته وفي ماله الذي كان في يديه وقد صار الأعمى من مال الجاني ودين الأعمى في رقة الجاني وفي مال الأعمى

فالتقبول إلى صاحب العبد والدار والآلف والضمين . ولو قالت المرأة : اخلني على ألف على أن فلانا لها ضامن ، ففعل وقع الخلع . فإن ضمن فلان المال أخذ الزوج أيهما شاء ، وإن لم يضمنه فلان أدته المرأة
امرأة وكلت رجلا بأن يخلعها من زوجها بألف ففعل وقع الخلع والمال عليها . ولا شيء على الوكيل . وإن قال الوكيل : اخلعها علي ألف [درهم] من مالي أو قال : بألني أو بألف علي أني لها ضامن ، ففعل فالمال على الوكيل ويرجع به عليها
رجل أمر رجلا أن يزوجه فزوجه امرأة علي عبد للوكيل أو عرض فهو جائز فإن لم يقبضه حتى هلك فلا ضمان علي الوكيل ويرجع بقيمته على الزوج . ولو تزوجه الوكيل بألف من ماله أو ألفه هذه ، فالمال علي الزوج . ولو تزوجه الوكيل بألف على أنه ضامن لها أخذت المرأة أيهما شئت بالآلف وأيها أذاها لم يرجع على صاحبه . وإذا خاطب الرجل رجلا في دم عمد له فصالحه من ذلك على شيء فهو بمنزلة الخلع في القبول وغيره

باب في تزويج المكاتبه وفي الملاءنة بعد نفى الولد

امرأة جاءت بولد فنفاه الزوج فلاعن القاضي بينهما وألزمه أمه وانقضت عتبتها فتزوجت زوجا آخر ثم أكذب الأول نفسه ^(١) ، فإن جاءت عند الثاني بولد فنفاه لاعن ^(٢) القاضي بينهما ، فإن كانت جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ ادعى الأول ابنه لزم الولد الثاني الزوج ولم يستطع نفيه ، وإن جاءت به لأكثر من ذلك ألحق بأمته رجل تزوج مكاتبه يأذن سيدها على جارية بعينها فلم تقبضها حتى زوجتها من الزوج علي مائة فهو جائز ، فإن لم تقبضها حتى طلقهما ثلاثا ولم يدخل بهما فللمكاتبه نصف الأمة وربع مهرها . وكذلك لو طلق الأمة ثم طلق المكاتبه . ولو طلق المكاتبه ثم الأمة فسد نكاح الأمة وبطل مهرها وكانت بين الزوج والمكاتبه نصفين . ولو كانت قد قبضتها ثم زوجتها منه على مائة فطلقها معاً أو واحدة بعد الأخرى ولم يدخل بهما فللزوج نصف قيمة الأمة . ولو لم تقبضها حتى زوجتها منه

(١) وفي الهندية : ثم ادعى الأول الولد الذي فناه لزمه وضرب الحد . مكان قوله : ثم أكذب الأول نفسه .
(٢) وفي الهندية : ولاعن .

ودخل بها ثم طلقهما ثلاثاً معاً أو واحدة بعد أخرى ولم يدخل بالمكاتبه فالزوج بالخيار : إن شاء أخذ نصف الجارية وبطل عنه نصف مهرها ، وإن شاء أخذ نصف قيمتها يوم وطئها وسلبها ونصف مهرها للمكاتبه . ولو قبضتها ثم زوجها منه فلم يدخل بهما حتى طلقهما معاً أو واحدة بعد أخرى فالجارية ونصف مهرها للمرأة وعليها نصف قيمتها يوم قبضتها . ولو لم يقبضها (١) حتى زوجها منه ثم قبضتها ثم طلقهما معاً أو طلق الأمة قبل المكاتبه ، فللزوج نصف الأمة وبطل عنه ثلاثة أرباع مهرها . وإن طلق المكاتبه فالأمة زوجته على حالها حتى يقضى للزوج بنصفها أو تدفعها المرأة إليه . فإن لم يقض له حتى طلق الجارية جاز طلاقه ويقضى له بنصفها ويطلق عنه ثلاثة أرباع مهرها . ولو لم يطلقها حتى قضى له بنصفها بطل عنه مهرها وكانت الأمة بينهما نصفين . ولو تزوجها قبل أن يقبضها المكاتبه فولدت أولاداً ثم طلق المكاتبه قبل أن يدخل بها فالأمة والولد للمرأة ومهرها بينهما نصفين ، وعلي المرأة نصف قيمتها يوم جامعها الزوج . وكذلك لو قبضتها بعد الوطء فولدت في يديه . وكذلك لو وطئها في يدى المكاتبه فولدت منه إلا في خصلة يرجع الزوج عليها بنصف قيمتها يوم قبضتها

رجل تزوج مكاتبه على جارية ودفعها إليها ثم طلق المكاتبه ولم يدخل بها فلم يقض له بنصف الجارية حتى تزوجها بإذن المكاتبه فالنكاح باطل . ولو تزوجها ثم طلق المكاتبه لم يفسد النكاح

رجل اشترى جارية بغلام فزوجها من البائع ثم قبضها ولم يدفع العبد حتى مات . فالنكاح على حاله حتى يردها ، وإن كان النكاح بعد ما قبض الجارية وبعد موت الغلام فهو باطل . وكذلك رجل باع جارية من رجل يبعأ فاسداً وقبضها المشتري ثم زوجها من البائع فالنكاح باطل ، فإن زوجها من ابن البائع جاز ، فإن لم يفسخ البيع حتى مات الوالد فورثها الولد فالنكاح على حاله حتى ترد عليه . ونو كان الولد لم يزوجه حتى مات الوالد ثم تزوجه فالنكاح باطل
مكاتبه تزوجه أبو مولاها ثم مات المولى لم يفسد النكاح . ولو طلقها تطليقة

(١) كان في الأصل : «قبضه» بتذكير الضمير وكذا في اللفظ الآتي والصواب ما في الهندية والضمير للجارية ويمكن تأويل تذكيره بإرجاعه إلى المهر

بأنه ثم تزوجها بعد موت الأب لم يجر
مكاتب اشترى امرأة مولاه لم يفسد النكاح ، فان طلقها بعد ما اشتراها
المكاتب ثم زوجها المكاتب منه لم يجر

باب من النكاح فيما ينقص من الصداق وما يزيد

رجل تزوج امرأة على ثوب قيمته عشرة دراهم فلم يقبضه حتى رجعت قيمته
إلى ثمانية من السعر فليس لها غيره . ولو تزوجها على ثوب قيمته ثمانية فلم يقبضه حتى
بلغت قيمته عشرة ، أخذته ودرهمين . ولو تزوجها على ثوب قيمته مائة فنقص في يدي
الزوج من غير فصل أحد فرجعت قيمته إلى خمسة ، فإن شامت أخذته وإن شامت
أخذت قيمته يوم تزوجها . ولو تزوجها على ثوب قيمته عشرة فقبضته وقيمته عشرون
ثم طلقها ولم يدخل بها ، والثوب مستهلك ، ردت عشرة ؛ ولو قبضته وقد رجعت
قيمته إلى خمسة من سعر أو عيب فرضيت به ، ردت نصف قيمته يوم قبضت ^(١)

رجل تزوج امرأة على عبد بعينه فمات في يدي الزوج فاختلفا في قيمته فالقول
قول الزوج . وكذلك لو تزوجها على ثوب خبز بعينه فاختلفا في ذرعه ، أو على
لبريق فضة فضاع ، أو طوق ذهب أو حلئ مصوغ فاختلفا في الوزن أو الجودة ، أو على
نقرة فضة بعينها أو صبرة بعينها فضاعت واختلفا في الجودة ، فالقول في هذا كله قول
الزوج ، ولو قال : تزوجتني على عبدك الأبيض وقيمته ألفان ، وقال : تزوجتك على
عبدى الأسود وقيمته ألف ، أو تزوجتها على نقرة بعينها أو صبرة فاختلفا في الكيل
والوزن ، أو قالت هي : تزوجتني على مائة مثقال فضة [بيضاء وقال الزوج : تزوجتك
على مائة مثقال فضة] سوداء ، فالقول في هذا كله قولها إلى مهر مثلها . والقول قول
الزوج فيما زاد . ولو تزوجها على صبرة فضاعت ، واختلفا في كيلها وجودتها ، فالقول
قولها في الكيل إلى مهر مثلها ، والقول قول الزوج في الجودة

(١) زاد في الهندية بعد ذلك سأله ومي منه : إذا قالت : تزوجتني على عبدك فلان ، وقال :
تزوجتك على جاريتي فلانة ، فاحمدا يتطافان والذي يبدأ به في البين الزوج . فان حلفا نظر في قياس قول
أبي حنيفة وعمد إلى مهر مثلها ، فان كان أكثر من قيمة العبد كان لها مهر مثلها لا بما يزيد ذلك قيمة العبد
وإن كان أقل من قيمة العبد كان لها مهر مثل إلا أن يصدقها فتأخذ الجارية ، فان طلقها قبل المخول .
كان لها المنة إلا أن تنفد أن تأخذ نصف الجارية

رجل اشترى صبرة على أنها مائة فإذا هي مائتان فليس له ^(١) إلا مائة
رجل طلق امرأته ولم يدخل بها فاختلفا في المهر، فالقول في نصف المهر قولها
إلى متعة مثلها [لأنها لو قالت: لم يسم لي مهرأ كان لها المتعة]. وقال أبو يوسف
في هذا الباب كله: القول قول الزوج إلا أن يأتي بشيء [مستنكر جداً]. وقال
محمد في جميع ذلك بقول أبي حنيفة

باب النكاح في الفرقة في المحبوب وغيره

صبي وزوجه وليه امرأة بالغة والصبي محبوب فإنه لا ينتظر بلوغه . ويخاصم
عنه أبوه ، أو جده إن لم يكن له أب ، أو وصى أب ، أو وصى جد ، أو يجعل
القاضي له خصماً إن لم يكن له أحد من ذكرنا ، فإن أتى بحجة وإلا فرق القاضي
بينهما . ولو كانت المرأة صبية زوجها أبوها ، والمسألة على حالها ^(٢) ، فطلب
والدها الفرقة لم يفرق [بينهما] حتى تبلغ الجارية

صبي وزوجه وليه صغيرة زوجها وليها وهو غير الأب فأدركت قبل الزوج
فاختارت الفرقة ، لم ينتظر بلوغ الزوج . ويخاصم عنه من ذكرنا في المسألة الأولى .
فإن أتى بحجة وإلا فرق بينهما . وكذلك امرأة تزوجت صبية بغير إذن أوليائها ،
والصبي غير كف فطلب أولياؤها الفرقة

صبي نصراني وزوجه أبوه نصرانية كبيرة فأسلت فأرادت الفرقة لم يفرق حتى
يعقل الغلام الإسلام ، فإذا عقله عرض عليه ، فإن أبي فرق بينهما
نصراني تزوج نصرانية فأسلت فوكل الزوج بخصوصتها رجلاً وغاب ، فإن
القاضي لا يقبل الوكالة [له] في ذلك

رجل تزوج امرأة وليس بكفها لها ، فوكل بالخصومة رجلاً وغاب ، فإن
القاضي يقبل الوكالة [له] ويفرق . وكذلك رجل تزوج صبية زوجها [غير الأب] ،
فإن القاضي يقبل الوكالة ويفرق . وكذلك رجل تزوج صبية زوجها [غير الأب]
فأدركت فاختارت نفسها فوكل الزوج وكيلها وغاب . وكذلك محبوب تزوج امرأة
فوكل رجلاً بخصوصتها وغاب

(١) وفي الهندية . . لله نصف ذلك . (٢) وفي الهندية : . بحالها .

معتوه لا يرجى برؤه زوجه ^(١) وليه امرأة فلم يصل إليها ، فإن القاضى يقيم عنه خصماً ويؤجله سنة ، فإن لم يصل إليها فرق بينهما . ولو كان صيهاً غير محبوب فلم يصل إليها لم يفرق بينهما ؛ لأن الصبا عذر

معتوه لا يرجى برؤه أبواه نصرانيان زوجه أبوه نصرانية فأسلبت ، فإن القاضى يقول للأب : إما أن تسلم فيكون ابنك مسلماً بإسلامك ، وإلا فرقت . وإن كان الوالدان قد ماتا جعل له خصماً ثم فرق بينهما

رجل وامرأة التنا فلم يفرق القاضى بينهما حتى صار أحدهما معتوها فإنه يفرق بينهما ، ولو زنت قبل أن يفرق أو قذفت فخذت أو قذف الرجل فخذ لم يفرق بينهما . رجل وامرأة التنا وفرق القاضى بينهما ثم صارت معتوه فتزوجها لم يجر . ولو زنت أو ضربت حداً في قذف فتزوجها جاز في قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما

رجل التعن ولم تلعن امرأته حتى صار معتوها لم يفرق بينهما ولم تؤمر باللعان . ولو التنا ثم وكل أحدهما وكلاً ثم غاب فالوكيل بمنزله

صية مسلمة ارتد أبواها لم تبين من زوجها فإن لحقها بها [بدار الحرب] بانت حين توصل بها إلى دار الحرب . ولو ماتت أمها ، مسلمة أو مرتدة ، في دار الإسلام ولحق بالصية أبوها لم تبين من زوجها ولم يقع عليها شيء . وإن ماتت صلى عليها صية نصرانية تحت مسلم تمجس أبوها ، وقد ماتت الأم نصرانية أو هي حية ، لم تبين من زوجها وهي علي دين الأم . ولو تمجس أبواها بانت ولم يكن لها مهر

صغيرة تمجس أبواها لم يجر ^(٢) لمسلم أن يتزوجها صغيرة ^(٣) ارتد أبواها فزوجها قاض أو ولى من مسلم جاز . ولو أن مسلماً زوج صية نصرانية ، زوجها إياها أبوها والابوان نصرانيان ثم إن الأب صار مجوسياً والأم نصرانية ، قد ماتت أو هي حية ، فالابنة على دين أمها ولم تبين من زوجها . ولو تمجس أبواها بانت ولا مهر لها ، لأن الفرقة جاءت من قبلها . ولو كانا مسلمين ثم ارتدا زوجها القاضى ؛ لأنها تنتقل عن حكم الإسلام حين ينتقل عنها

(١) وفي التنا : : ولو وجدت الزوج عتيقاً إن كان بالناس معتوها أجل سنة ، (٢) وفي الهندية : ولم يكن . (٣) هذه المسألة وما يندرج إليها من قوله صية سبت من دار الحرب ، ألغى سقطت من الهندية

الامران ، لأنها كانت مسلمة بإسلام أبيها وبالدار
صية سببت من دار الحرب ليس معها واحد من أبيها فهي مسلمة . وإن ماتت
صلى عليها . وكذلك المعتوه الكبيرة
امرأة بالغة صارت مشوهة وارتد أبواها ولحقا بها لم تب من زوجها ولم يقع
عليها شيء .

مسلم تزوج نصرانية صغيرة فبلغت فلم تصف ديناً فقد بانت . وكذلك مسلم
تزوج صغيرة مسلمة فبلغت ولم تصف الإسلام ، ولا مهر لواحدة منهما إن لم يكن
دخل بها [فإن دخل بها] في صغرها فلها المسمى . ولو كانتا عقلتا صفة النصرانية
والإسلام قبل البلوغ فلم تصفا ذلك ولا غيره لم تبنا ، لأنهما على دين أبيهما . وإن
وصفت المجوسية ودانت به وهي تعقل ذلك ولم تبلغ ، بانت في قول أبي حنيفة ومحمد
ولم تب في قول أبي يوسف رضى الله عنهم

باب نكاح ما يقام عليه البينة

من المرأة والزوج الذى يفرق بين المرأة وزوجها

رجل أقام شهوداً على نكاح امرأة وأقامت هي شاهدين أنه تزوج أختها قبل
دعوته النكاح وأنها امرأته ، وأنكر الزوج ذلك ، فإنه يقضى بنكاح الشاهدة
في قول أبي حنيفة . وقال يعقوب ومحمد : توقفاً للأمران ، فإن حضرت الغائبة فأقامت
بينة على دعوى الشاهدة قضى بنكاحها وفرق بين الشاهدة وزوجها . وإن أنكرت
الغائبة ما ادعت الشاهدة قبلت بينة الزوج على الشاهدة . وهذا استحسان ، والقياس
قول أبي حنيفة . وإن أقر الزوج في المسألتين [جميعاً] أن الغائبة كانت امرأته يسأل
هل كانت بينهما فرقة . فإن قال : لا ، فرق بينه وبين الشاهدة ، ولم يصدق على الغائبة .
وإن قال : قد كنت طلقها وأخبرتني أن عتباتي قد اتقضت وكذبت الشاهدة في الطلاق .
فإنه يقضى بنكاح الشاهدة ، فإن حضرت الغائبة ، وكذبت في الطلاق وقع عليها منذ
يوم أقر بالطلاق ولم يطل [نكاح] الأخرى ، فإن جاءت الغائبة بولد [لستين]
منذ أقر ^(١) بطلاقها ، وقد كان دخل بها لزمه وفرق بين الزوج وبين الشاهدة .

وفي كتاب الإقرار من الأمالى في رجل قالت له امرأته : تزوجتني منذ سنة

(١) وفي المتن : منذ يوم أقر .

رجل طلق امرأته . فقال بعد شهرين : قد أخبرتني أن عدتها قد انقضت ، وكذبت به
فله أن يتزوج أختها ، فإن تزوج وجاءت الأولى بولد يلزم الزوج وفرق بينه
وبين الأخرى

رجل ادعى نكاح امرأة وأقام شاهدين وأقامت هي بينة أنه تزوج أمها وأبنتها
قبل دعوته نكاحها ، فهذا والباب الأول سواء . وكذلك لو أقامت بينة على إقرار
الزوج بنكاح أمها . ولو أقامت بينة على إقراره بنكاح ابنتها بطل نكاح الشاهدة .
ولو أقامت بينة أنه تزوج أمها أو ابنتها وجامعها^(١) أو قبلها أو لمسها بشهوة فرق
بينه وبين الشاهدة ولم يقض بنكاح النائية

رجل تزوج امرأة ثم أقر بأن فلانا كان زوجها فطلعتها وانقضت عدتها ثم
تزوجتها فقالت هي : هو زوجي على حاله ، لم يفرق بينه وبينها ، فإن حضر الغائب
فأنكر الطلاق قضى له بها وفرق بينها وبين الآخر ، فإن كان دخل بها لم يقر بها الأول
حتى تنقضي عدتها ، وإن أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبت به
المرأة إلا في النكاح فالطلاق واقع يوم أقر به وعليها العدة من يومئذ ، ويفرق
بينها وبين الآخر . ولو صدقتهما جميعا على ما قالوا كانت امرأة الآخر . ولو أنكرت
ما أقر به الأول من النكاح والطلاق كان مثله ، ولو قال الزوج : كان لها زوج قبلى .
فقالته هي : لم يطلقني ، وقال الزوج : قد طلقك وانقضت عدتك ، فالقول قوله . فإن

وقالت له أمها : تزوجتني منذ شهر . فقال : صدقنا معا - أن نكاح الأولى^(٢) يجوز
وإن لم توقنا . وقالت إحداهما : تزوجتني وطلقتني قبل الدخول . وقالت أمها :
تزوجتني ، ولم تذكر الطلاق . فقال : صدقنا . فنكاح الابنة [وطلاقتها] جائز ، ولا يجوز
نكاح الأخرى لأنه أقر لها بأمرين : بالنكاح ، والطلاق . وإن كانت الأم هي التي
ادعت النكاح والطلاق وادعت الابنة النكاح جاز نكاح الأم وطلقت وجاز
نكاح الابنة . وإن ادعت إحداهما النكاح وأنه قد حلف بطلاق إن فعل شيئا ،
كذا وادعت الأخرى النكاح . فقال : صدقنا معا ، جاز نكاح صاحبة اليمين ، لأنه
إن فعل ذلك الشيء حنث ، وإن ادعت كل واحدة النكاح والطلاق فصدهما
لم يثبت نكاح واحدة ولها نصف المهر بينهما

(١). وفي المندية : ودخل بها . (٢) وفي المندية : فإن لنكاح الأول.

جاء رجل فادعى أنه الزوج الذى أقربه الآخر أنه كان زوجها قبله وصدقته المرأة وأنكر الزوج الثانى ذلك فالقول قوله ، ولا يمين عليه فى قياس قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، ويستحلف فى قول يعقوب رضى الله عنه وقولنا ، فإن نكل فرق بينهما وكانت امرأة الأول .

رجل تزوج امرأة على أنها عتق الأب فإن استحق رجل الأب ثم اشتراه الزوج من المستحق لم يكن لها إلا الأب ولم يكن للزوج أن يتمتع من دفعه ولا يعتق الأب^(١) حتى يعطيها الزوج أو يقضى لها به فإن أعتقه الزوج أو باعه أو كاتبه قبل أن يقضى لها به جاز وعليه قيمته . ولو قضى على الزوج بقيمة الأب حين استحق ثم اشتراه الزوج لم يكن لها إلا القيمة ، فإن أراد الزوج أن يدفع إليها الأب فأبى إلا القيمة كان لها أن تأبى

• هشام عن محمد فى رجل تزوج امرأة ، وقد كان لها زوج طلقها ، ودخل بها ، وقال الزوج الأخير : تزوجتني ولم تنقض عدتك . وقالت المرأة : قد كنت أسقطت بعد الطلاق ، فإن القول قول الزوج ويفسخ النكاح ولا مهر لها ، وإن هى بدأت فقالت قبل أن يفسخ الزوج النكاح : قد كنت أسقط بعد الطلاق . فقال الزوج : بعد ذلك : قد كنت فى العدة ، فالقول قولها ويفسخ النكاح ولها نصف مهرها . وإن قال الزوج الثانى : تزوجتني ولك زوج . وقالت هى : قد كان طلقني وانقضت عدتي ، فإن كانت قالت فى مدة تنقضى فيها عدة فالقول قولها والنكاح جائز أيهما ادعى صحة النكاح فالقول قوله . وقال فى رجل تزوج امرأة بغير أمرها فقالت : يلغني فأجزت النكاح . وقال الزوج : بل رددته ، فالقول قولها ويفسخ النكاح ولها نصف المهر . وإن كان الزوج قال : قد كنت رددت النكاح حين بلغك . فقالت هى : بل كنت أجزت ، فالقول قول الزوج ، لأنه فسخ النكاح قبل أن يجيزه هى . هشام عن محمد عن أبى يوسف فى رجل قال : تزوجت فاطمة بعد خديجة وهما أختان ، أن التزويج يقع على فاطمة . وقال محمد : أفرق بينهما وبين فاطمة وأجعل خديجة امرأته . قال محمد : وكذلك إن قالت امرأة : تزوجت أباً موسى قبل أبى حفص^(٢) فهى امرأة أبى موسى فى قول أبى يوسف ، وهى امرأة أبى حفص فى قول محمد

(١) وفى السابق : « ولا يمتنع الأب عليها » . (٢) وفى الهنكية : « بعد ما تزوجت أباً حفص » .

باب نكاح المخاطبة

رجل زوج رجلا امرأة بمحض من الشهود فبلغها فرضيا لم يجر في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وجاز في قول أبي يوسف رضي الله عنه . ولو وكلا . بذلك فخطب عنهما جاز في قولهم . ولو خاطب عن الزوج رجل وعنها (١) آخر فبلغها فأجازا جاز .

رجل زوج ابنة أخيه وهما صغيران فهو جائز ولها الخيار إذا بلغت (٢) رجل وكل رجلان أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة وخاطب عنها (٣) فبلغها فأجازت لم يجر . وكذلك رجل زوج نفسه امرأة فبلغها فأجازت ، فإن وكلت رجلا بتزوجها فزوجها من نفسه لم يجر . ولو وكلته أن يزوجه من نفسه ففعل جاز يتيمة لها ابن عم لاوولى لها أقرب منه فزوجها من نفسه فهو جائز ، وهى بالخيار إذا بلغت . ولو كانت كبيرة فقال : أريد أن أزوجه من نفسى ، فسكت فزوجها من نفسه جاز . ولو زوجها من نفسه ولم يستأمرها فبلغها فسكت لم يجر في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما

رجل زوج أمته برضاها بغير أمر الزوج وخاطب عن الزوج رجل فلم يبلغ الزوج حتى أعتقت ثم بلغه فأجاز فهو جائز والمهر لها ولا خيار لها ، فإن كانت تقضت النكاح قبل بلوغ الزوج فقد انتقض وإجازة الزوج ليس بشئ . ولو كان المولى زوجها بغير رضاها ثم أعتقها فبلغ الزوج فأجاز لم يجر إلا بإجازتها رجل زوج ابنته وهى صغيرة رجلا بغير إذنه فلم يجر الزوج [النكاح] حتى بلغت ثم أجازته فالتكاح موقوف حتى يبلغها ، فإن بلغها وسكت جاز ، وإن ردت فلها ذلك

رجل باع عبد ابنه واشترط الخيار ثلاثا فكبر ابنه في الثلاث قبل أن يبيع الاب ، فالبيع باطل إلا أن يبيعه الابن

(١) وفي المتن : وعن المرأة . (٢) تركت هذه المسألة في المتن وذكرها المصنف في التحرير : وفي المتن مكانها هذه المسألة : « رجل زوج ابنته وهما صغيران بابن ابنه وهما صغيران فهو جائز ولها الخيار إذا بلغت » (٣) وفي المتن : عنهما »

رجل زوج أمة صغيرة ثم أعتقها وهي تعقل الخيار فلا خيار لها حتى تبلغ ، فإذا بلغت فلها خيار العتق في مجلسها الذي تعلم فيه بالخيار
رجل زوج عبده وهو صغير ثم أعتقه قبل بلوغه فلا خيار له •
صغيرة تحت مجبوب أراد أبوها أن يفرق بينهما فإنه ينتظر بلوغها . ولو كانت معتوهة كان الوالد خصما

بجوسية صغيرة تعقل الإسلام أسلم زوجها عرض عليها الإسلام فإن أسلمت . وإلا فرق بينهما في الاستحسان في قولهم . وقالوا : إذا عقل الغلام [الإسلام] فأسلم فهو مسلم ، وإن مات لم يرثه أبواه إن كانا كافرين ، وإن كفر وهو يعقل الإسلام فهو مرتد ولا يقتل ويجبر على الإسلام . وقال أبو يوسف (١) : لا يكون كفره كفرا

رجل كاتب أمة له صغيرة فالكسابة جائزة فإن زوجها بغير إذن لها لم يحر ، فإن لم ترد النكاح حتى أدت فعتقت فالنكاح موقوف ، فإن أجازها المولى ولا ولى لها أقرب منه جاز ، ولها الخيار إذا بلغت . وكذلك لو زوجها بعد ما أدت فعتقت . ولو زوجها وهي مكاتبه فلم يحر حتى [عجزت] بطل النكاح . وكذلك رجل زوج أمته من رجل بغير إذن الرجل ثم باعها فأجاز المشتري النكاح لم يحر مكاتب صغير وزوجه مولاه فلم يحر حتى عجز لم يحر النكاح حتى يحيزه المولى ، فإن أجازها جاز

• هشام عن محمد في رجل زوج أمته من رجل بغير إذن ثم أعتقها فبلغ الزوج قبل النكاح قال : إن كان زوجها المولى بأمرها فالنكاح جائز ولا خيار لها والمهر لها ، وإن كان زوجها بغير أمرها فلها الخيار ، فإن قبلت النكاح فالمهر لها ، وإن ردت النكاح من قبل أن يبلغ الزوج وكان النكاح بأمرها فردها رد وإن زوج رجل ابنه بغير إذن فلم يبلغه حتى صار معتوها فأجاز الأب ذلك النكاح كان جائزا . وكذلك عم زوج ابنة أخيه ولها أب ثم مات الأب فأجاز العم ذلك النكاح جاز ، لأن الإجازة صارت إليه

(١) وفي المتن : وقال يعقوب ،

مكاتبة صغيرة زوجها مولاهما برضاها ثم أدت فتتقت فلا خيار لها حتى تبلغ ، فإذا بلغت فلها خيار العتق وليس لها خيار البلوغ . ولو لم ترض بالنكاح حتى أدت فتتقت ثم رضيت لم يجز النكاح برضاها حتى يحبسها المولى ، فإذا بلغت فلها خيار البلوغ

باب من الوكالة والنقض من الوكالة^(١)

رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة بغير إذنها فلم يبلغها حتى نقض الوكيل النكاح أو زوجها أختها فقد انتقض نكاح الأولى ؛ ولو زوجها امرأتين في عقدة إحداهما أخت الأولى ، أو أربعاً في عقدة لم ينتقض نكاح الأولى صغيرة زوجها أبوها رجلا بغير إذنه ثم نقض النكاح قبل أن يبلغ الزوج فقد انتقض

رجل زوج رجلا امرأة برضاها بغير وكالة من الزوج ثم نقض النكاح قبل أن يبلغ الزوج أو زوجها أختها لم ينتقض نكاح الأولى ، وللزوج أن يميز نكاح أيتهما شاء

رجل زوج رجلا امرأة برضاها بغير إذن الزوج ثم وكله الزوج بتزويجه فأجاز نكاح التي كانت أنكحها إياه^(٢) فهو جائز . ولو لم يميز نكاحها ولكنه نقضه بلسانه فنقضه باطل ، ولو زوجها أختها برضاها انتقض نكاح الأولى

رجل تزوج امرأة بغير إذنها ثم وكل رجلا أن يزوجه فنقض الوكيل نكاح التي تزوجها الزوج لم يجز نقضها . ولو زوجها أختها بغير رضاها كان ذلك نقضا رجلا وكل رجلا أن يزوجه فلانة بعينها فزوجها إياه^(٣) بغير إذنها ثم زوجها أختها برضاها لم ينتقض نكاح الأولى . ولو نقض نكاح الأولى بلسانه انتقض . وكذلك لو أنكحها نكاحاً ثانياً من الأمر انتقض النكاح الأول

رجل زوج رجلا امرأة بغير أمرها خاطب عن المرأة أبوها ثم [إنهما] جددا

(١) وفي الحديث : « انتقض في النكاح » (٢) كان في الأصل : « أنكحه إياه ، وفي الحديث : « أنكحه إياه بهاء وفي الثاني : « فأجازت العتد الموقوف جاز ، والصواب : « أنكحها ، فأصله (٣) وفي الحديث : « تزوجه إياه »

نكاحاً^(١) فلنقها النكاحان فأيهما أجازت جاز . ولو خاطب الاجنبي المرأة في النكاح ثم جددا فقد انتقض النكاح الاول ، فإن أجاز الزوج النكاح الآخر جاز رجل أمر رجلاً أن يزوجه امرأة على ألف فزوجها إياه^(٢) على خمسين ديناراً بإذنها أو بغير إذنها ثم زوجها ثانية بغير إذنها على ألف فهذا فسخ للاول . ولو كان الاول بألف بغير إذنها والثاني بخمسين ديناراً بغير إذنها فالنكاح الاول على حاله ، وإن كان الثاني بأمرها انتقض الاول . فإن أجاز الزوج النكاح الثاني جاز رجل وكل رجلاً أن يزوجه امرأة وكل آخر بمثل ذلك فزوج كل واحد امرأة بغير إذنها ووقع النكاحان معا وهما أختان من الرضاة فالنكاح باطل . وكذلك لو كان أحد النكاحين برضا المرأة

رجل تزوج حرة وأمة في عقدة بغير رضا الحرة فنكاح الأمة باطل
رجل وكل خمسة نفر أن يزوجه كل واحد امرأة ففعلوا ذلك معا فنكاحهن باطل .»

« هشام عن أبي يوسف في عبد تزوج بغير إذن مولاه أمة ثم تزوج حرة بغير إذن مولاه فبلغ المولى فأجاز ذلك كله ، أنه يجوز نكاح الحرة . وإن تزوج حرة بغير إذن مولاه ثم تزوج أمة بغير إذن مولاه ثم بلغ المولى فأجاز ذلك كله جاز نكاح الأمة . وإن تزوج أمة ودخل بها بغير إذن المولى ثم تزوج حرة ودخل بها ثم بلغ المولى فأجاز ، جاز نكاح الحرة . وإن تزوج حرة ودخل بها ثم تزوج أمة ودخل بها ثم بلغ المولى فأجاز ذلك كله ، جاز نكاح الأمة في قول أبي يوسف . قال يعقوب : وأما في قياس قول أبي حنيفة فإنه يجوز نكاح الحرة ويطلق نكاح الأمة ، لأن أبا حنيفة كان يقول : ليس لرجل أن يزوجه أمة في عدة حرة

محمد بن سماعة في عبد تزوج أمتين في عقدة فدخل بإحدهما ثم تزوج ثالثة فهو رد لنكاح الاولين ؛ فإن أجاز المولى نكاح الثالثة جاز ، وإن تزوج أمتين فدخل بهما ثم تزوج اثنتين فدخل بإحدهما فبلغ المولى فأجاز الاولين ، أو الآخرين^(٣) لم يجوز شيء منه

(١) وفي المتن : يجوز نكاحها . (٢) وفي المتن : « فزوجها إياه » (٣) كذا في الأصل ، ولعل لفظ نكاح سقط قبل الاولين ، والله أعلم

رجلان لم يوكلا ، زوجا رجلا أختين في عقدتين ووقعت العقدتان معا ، وقد
خطب عن كل واحدة مخاطب ، فلزوج أن يحجز أحد النكاحين برضا المرأة ، ولو
زوجاه الأختين في عقدة فهو باطل

أختان قالت كل واحدة لرجل واحد : قد تزوجتك نفسى بألف [درهم] وخرج
الكلام معا فقبل الزوج نكاح إحداهما جاز . ولو قال الرجل : قد تزوجتك كل
واحدة منك بألف ، قبلت إحداهما لم يحجز

رجل قال لخمس نسوة : قد تزوجتكن على ألف ، قبلت واحدة لم يحجز
رجل له ابنة كبيرة وأمة قال لرجل : قد تزوجتكما كل واحدة بألف ، قبل
نكاح الأمة فهو باطل ، فإن قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز

رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة وكل آخر بمثل ذلك فزوجه أحدهما امرأة
بغير إذنهما ثم تزوجه الآخر أختها انتقض النكاح في الأولى . ولو لم يزوجه الثاني
ولكن قال : قد فسخ نكاح الأولى لم يكن فسخا

رجلان زوجا رجلا امرأة على ألف بغير إذنهما وخطب عن الزوج أحدهما
وعن المرأة الآخر ثم أنكحها منه ثانية بمخمين ديناراً فبلغ المرأة فأجازت الأول
فقد بطل الثاني ، فإن أجاز الزوج الثاني لم يحجز ، وإن أجاز الأول جاز . وكذلك
إن بدأت المرأة فأجازت الثاني فقد بطل الأول . وكذلك الزوج لو كان هو الذى
بدأ فأجاز أحد النكاحين فقد بطل الآخر . ولو أجاز الزوج أحد النكاحين
وأجازت هى الآخر وخرج الكلام معاً بطلا . ولو علم أن أحدهما بدأ فأجاز ولم
يعلم من هو فإن تصادقا على أحدهما جاز ، وإن لم يعلم أى النكاحين أول فأراد (١)
أن يحجز أحدهما لم يحجز . ولو أجازت المرأة النكاحين معاً ثم أجاز الزوج أحدهما
جاز الذى أجاز الزوج وعليه المهر الذى سمي لذلك النكاح . ولو أجاز الزوج
أيضاً النكاحين معاً جاز وعليه أى المهرين شاء في قياس قول أبى يوسف وقولنا
رجل أمر رجلا أن يزوجه امرأة بعينها وكل آخر بتزويجها أيضاً منه وولدت

(١) وفي المتن : « فان أراد » .

المرأة رجلا بتزويجها من ذلك الرجل ووكلت آخر بمثل ذلك فالتقى الوطاة^(١) فأنكحها أحد وكلي المرأة على مائة دينار وخاطبه في ذلك أحد وكلي الزوج وفعل الآخر أن مثل ذلك على ألف ووقعت العقدتان معاً فالتكاح جائز ، وعلى الزوج أى المهرين شاء في قياس قول أبى يوسف وقولنا . وأما في قياس قول أبى حنيفة ، فإن كان مهر مثلها أكثر من أكثر المهرين فلها أكثرهما ، وإن كان أقل من أقلهما فلها الأقل ، وإن كان أكثر من الأقل وأقل من الأكثر فلها مهر مثلها ، وإن طلقها قبل الدخول فلها نصف الأقل ، ولو وقع أحد التكاحين قبل الآخر ولم يعلم ذلك فعليه نصف المهرين ، فإن ادعت هى أحدهما وادعى الزوج الآخر ، فإن كان مهر مثلها أكثر مما ادعت فلها ما ادعت ، وإن كان أقل مما ادعى الزوج فلها ما ادعاه ، وإن كان أقل مما ادعت وأكثر مما ادعاه الزوج فلها مهر مثلها

رجل زوج رجلا امرأة بغير إذنها وخاطب عن الرجل آخر بغير أمره على ألف ثم جئدا التكاح على مائة دينار فبلغ الزوج ، فقال : قد أجزت أحدهما أو قال : هذا أو هذا ، وقالت هى مثل ذلك وخرج الكلام منهما معاً فإنهما لم يجزا شيئا ، ولها أن يجتمعا على أحدهما . ولو قال : قد أجزتهما . وقالت : قد أجزت أحدهما أو قالت : هذا أو هذا ، فهو جائز ويعطى أى المهرين شاء في قول أبى يوسف^(٢) وقولنا . وكذلك لو بدأت فأجازتهما ثم أجاز الزوج أحدهما أو هذا أو هذا فهو جائز ويعطى أى المهرين شاء . فإن قال : قد أجزت هذا أو هذا ، وقالت : قد أجزت الذى أجازته ، فهو كذلك في قياس قول أبى يوسف وقولنا . وأما في قياس قول أبى حنيفة ، فإن كان مهر مثلها أكثر من أكثرهما فلها الأكثر وإن كان أقل من أقلهما فلها الأقل ، وإن كان أكثر من الأقل وأقل من الأكثر فلها مهر مثلها . وإن قال : قد أجزت أحدهما ثم قالت مثل قوله فهذا والأول سواء في قياس قول أبى حنيفة ، والنكاح الذى أجازته هو الذى أجازته ؛ لأن الزوج لما أجاز أحدهما بطل الآخر فلما أجازت أحدهما كان على الجائز ؛ لأن أبى حنيفة كان يقول : لو قال لعبده ولشيء^(٣) لا يقع عليه العتق مثل الحائط ونحوه : أحداً حروقه

(١) وفي المتن : « الوطاة » (٢) وفي المتن : « فى قول أبى حنيفة » والصواب : « أبى يوسف »

(٣) وفي المتن : « لو جمع الرجل بين عبد وبين شيء » وفي المتن : « إذا جمع بين حمار وعبد » وقال :

العتق^(١) وأما في قول أبي يوسف ومحمد فلم يقع^(٢) نكاح حتى يجتمعا على الذي أجازوه الزوج ، فإن قالت : قد أجزت الذي أجازوه الزوج ، ولم يكن الزوج سمى شيئاً بعينه جاز النكاح وأعطاهما أى المهرين شاء في قياس قول أبي يوسف وقولنا عبد زوجته رجل امرأتين في عقدة بغير إذنه فأذن مولاه ثم زوجته أيضا امرأتين في عقدة فلم يبلغه إلا بعد العتق فله أن يختار نكاح الأولين أو الآخرين أو واحدة من الأولين وواحدة من الآخرين . وإن اختار نكاح الأولين وواحدة من الآخرين بطل نكاح الثلاث وله أن يميز نكاح الباقية . فإن زوجته ثلاثاً^(٣) في عقدة ثم عتق لم يكن له أن يميز نكاح واحدة منهن

رجل تحته امرأة زوجته رجل بغير إذنه أربعاً في عقدة فأجاز نكاح بعضهم لم يميز . [وكذلك] لو أجاز بعد موت التي عنده . ولو زوجهن في عقد متفرقة كان له أن يميز نكاح ثلاث ، فإن أجازهن كلهن بطل نكاحهن . وكذلك لو لم يبلغه إلا بعد موت التي عنده

رجل زوج رجلاً امرأة بغير إذنه وأختها تحته فأجاز بعد موت التي تحته لم يميز ، واثقه أعلم بالصواب

باب من النكاح أيضاً بين العبد والأمة والخيار لها

رجل زوج أمته من عبده ثم اعتقهما ولم تعلم بالخيار زماناً ثم علمت ، فلها الخيار في مجلسها ، فإن اختارت نفسها بانت بغير طلاق ، وإن قامت من المجلس بطل خيارها . ولو لم تعلم به حتى ارتدا معاً ولحقا بالدار ثم رجعا مسلمين معاً ثم علمت بالخيار فهي بالخيار في مجلسها . ولو علمت^(٤) بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلسها . وكذلك أمة حرية تزوجها عبد أو حر ثم اعتقت وهي على حالها فلها الخيار في المجلس الذي تعلم فيه . وكذلك لو لم تعلم حتى خرجا إلينا مسلمين ثم علمت

أحدًا حر ، ينصرف إلى العبد عنده وعندهما يلتو . (١) وفي المصيرى ، . التتق على العبد .
(٢) كذا في الأصل والظاهر أنه « لم يميز » (٣) وفي المندية : ثلاثة . (٤) وفي المندية .
« وكذلك لو علمت »

حرية تحت حربى سنيا معاً فهما على النكاح والرجل حر والمرأة أمة ، وليس لمولاهما أن يفرق بينهما ، فإن أعتقت فلها الخيار . وكذلك أمة تزوجها رجل فأعتقها المولى فلم تعلم بالخيار حتى ارتدا ولحقا معاً ثم أسرا فأسلما معاً ، فالرجل حر والمرأة أمة وأبطل الرق خيارها . فإن أعتقت بعد ذلك فلها الخيار ^(١) . وكذلك لو كانت علت قبل الردة بالخيار فاختارت زوجها أوقامت من مجلسها فبطل الخيار ثم ارتدا معاً ولحقا فأسرا وأسلما ^(٢) فأعتقت فلها خيار العتق ه

صغيرة لها أبوان مسلمان ارتدا ولحقا فزوجها عمها فلم تبلغ حتى لحقت أمها بها ولحق الزوج فارتدوا معاً فى دار الحرب ، فالتكاح على حاله . فإن سبوا فالزوج والاب حران والجارية وأمها مملوكتان وقد بطل خيار الصغيرة ، فإن أعتقت فلها خيار العتق . ولو كان مكان الجارية غلام صغير زوجه عمه بعد ما لحق أبواه بدار الحرب ، والمسألة على حالها ، ثم أعتق الغلام بعد ما أسلبوا ^(٣) وعتقت امرأته فأدرك الغلام فلا خيار له ولامرأته الخيار

باب من النكاح أيضا

رجل تزوج امرأة على ألف ، حالة أو إلى سنة ، بقياس قول أبى حنيفة فى ذلك إن كان مهر مثلها ألفاً أو أكثر فلها ألف حالة ، وإن كان أقل من ألف فلها ألف إلى سنة . وفى قول أبى يوسف ومحمد : لها ألف إلى سنة ، فإن تزوجها على ألف حالة أو ألفين إلى سنة ، ففي قياس قول أبى حنيفة إن كان مهر مثلها ألفين أو أكثر فلها أى المهرين شامت ، وإن كان أقل من ألف فلها أى المهرين شاء الزوج . ولها فى قول أبى يوسف ومحمد أى المهرين شاء الزوج فى الوجهين جميعاً ^(٤)

ه وفى كتاب الطلاق من الامالى أن الأمة إذا أعتقت فلم تختّر حتى ارتدت هى والزوج ولحقا ثم أسرا فأعتقت المرأة فلا خيار لها [قال] وكذلك لو أن رجلا وامرأته حرين ارتدا أو لحقا ثم أسرا فأعتقت المرأة فلا خيار لها . وكذلك ملك الروم لو سبي هو وامرأته ثم أعتقت المرأة فلا خيار لها

(١) وفى المتن : « فلها خيار العتق » (٢) وفى المتن : « فأسلما » (٣) وفى المتن : « بعد ما أسلم » (٤) وفى المتن : « هنا زيادة وهى : وفى نوادر ابن سبابة عن محمد : إن تزوجها على ألف حالة أو ألفين »

باب من أجاز النكاح بزيادة الصداق

رجل تزوج أمة بغير إذن مولاهما على مائة درهم فقال المولى للزوج: قد أجزته على أن تزيدني [في الصداق] خمسين [درهما أو قال: لا أجز إلا بزيادة خمسين أو حتى يزيدني خمسين] أو قد أجزته على مائة وخمسين أو لا أجزه [إلا بمائة وخمسين أو حتى يجعل الصداق مائة وخمسين، لم يكن هذا القول من المولى إجازة. فإن أجاز بعد هذا جاز، وإن رضى الزوج بالزيادة وقع النكاح والصداق مائة وخمسين إن دخل بها أو مات عنها، وإن طلقها قبل الدخول بها فلها نصف المهر الأول في قياس قول أبي حنيفة ومحمد، ولها في قياس قول أبي يوسف الأول نصف المهر الأول ونصف الزيادة وقوله الآخر مثل قول أبي حنيفة. ولو قال: لا أجز النكاح ولكن زدني في الصداق خمسين أو قال لا أجز وأجزه [إن زدني خمسين، قد بطل النكاح، رضى الزوج [به] أو لم يرض. ولو قال المولى: قد أجزت النكاح على خمسين ديناراً^(١) فرضى الزوج جاز، ولو لم يحضر هذه المقالة منهما^(٢) شهود لم يضر ذلك. وإن دخل الزوج بها أو مات عنها، فالصداق خمسون ديناراً. وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة في قياس قول أبي حنيفة ومحمد وقول أبي يوسف^(٣) الآخر، ولها في قوله الأول نصف الخمسين الدينار. وإن زوج امرأة بالغة من رجل فأجازت النكاح على بعض ماسمين فهو بمنزلة المولى في جميع ما وصفنا

رجل تزوج أمة فأعتقت فقال زوجها: لك خمسون درهما علي أن تختارني، ففعلت فقد بطل خيارها ولا شيء لها من الخمسين. ولو قال لها: قد زدتك في صداقك

• هشام عن محمد في ولي زوج امرأة على ألف علي أن له على الزوج خمسين ديناراً. قال: الألف والدنانير كلها للمرأة، وقال في رجل تزوج امرأة على ألفين على أن ألفاً منها لله والرحم. قال: أما في القياس فهي عليه وأما في الاستحسان فإنها ترضاها عنه يعني أن المهر ألف

إلى ستة وكان مهر مثلها أكثر من ألف فلها أي المهرين شامت، فإن اختارت ألفين إلى ستة فإن شاء الزوج أعطاهما ذلك وإن شاء أعطاهما مهر مثلها حالا (١) وفي الهندية: • درهما • (٢) وفي الهندية: • معهم • (٣) وفي الهندية • وقول يعقوب •

خمسين على أن تختارني ، فعدت بطل خيارها والخسوس للولى على الزوج
رجل اشترى جارية من رجل بألف وتقابضا ثبات البائع فقال المشتري
لوارثه : قد زدتك في الثمن مائة ، جازت الزيادة وهى في ميراث الميت
رجل تزوج أمة بغير إذن المولى على مائة بغير شهود ، فقال المولى : قد أجزت
ذلك النكاح بخمسين ديناراً ، ورضى الزوج بذلك وحضر هذا القول شهود فالتكاح
باطل . ولو قال : قد جعلت ذلك النكاح نكاحاً بمائة وخمسين ديناراً وقبل الزوج
وحضر هذه المقالة شهود فهو جائز

باب من نكاح المرأتين فى عقدة

رجل زوج رجلاً بغير إذن صيتين فى عقدة بغير إذن أبوهما وخاطب عنهما
مخاطب فأرضعهما امرأة ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح إحداهما وأجاز ذلك أبوها
لم يجز . ولو أرضعت إحداهما وماتت ثم أرضعت الأخرى فأجاز نكاحها جاز .
ولو زوجه كبيرة وصغيرة فى عقدة فأرضعت الكبيرة الصغيرة ثم بلغ الزوج فأجاز
نكاح إحداهما لم يجز

رجل تزوج أمتين فى عقدة بغير إذن مولاهما فأعتق المولى إحداهما ثم بلغ المولى
فأجاز نكاح الأمة لم يجز . ولو زوج أمتين فى عقدة بإذنها وأذن مولاهما فأعتق
المولى إحداهما ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح الأمة لم يجز . ولو أجاز نكاح الحرة قبل
إيجازته نكاح الأمة أو بعده جاز . ولو أعتقهما المولى معاً ثم بلغ الزوج فأجاز
نكاح إحداهما قبل الأخرى أو معاً أو نكاح إحداهما وحدها فهو جائز ، ولو قال
المولى : فلانة حرة وفلانة ، أو أعتق إحداهما ثم سكت ثم أعتق الأخرى ثم بلغ
الزوج فأجاز نكاحهما معاً أو واحدة بعد واحدة جاز نكاح المعتقة الأولى ونكاح
الأخرى باطل . ولو كان النكاح من مولىين فى عقدتين فى جميع هذه المسائل فصارا
أختين^(١) أو حرة وأمة ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح إحداهما جاز وبطل نكاح
الأخرى . ولو كانتا أمتين لرجل واحد فى عقدتين فأعتقت إحداهما قبل الأخرى
فأجاز الزوج نكاحهما معاً جاز نكاح المعتقة الأولى خاصة . ولو بدأ فأجاز نكاح

(١) بأن كانتا صغيرتين فأرضعهما امرأة

المعتقة الأخيرة لم يحز ، وله أن يحز بعد ذلك نكاح الأولى
صغيرتان ابتناهم زوجها عهما في عقدتين من رجل بغير إذنه فأرضعتها
امراة فأجاز الزوج نكاح إحداهما لم يحز . ولو كان لكل واحدة [منهما] عم على
حدة فأجاز الزوج نكاح إحداهما جاز
رجل تزوج أمتين في عقدتين بغير أمر المولى فأعتقهما المولى واحدة بعد
واحدة ، في كلام متصل أو منقطع ، جاز نكاح المعتقة الأولى وبطل نكاح الأخرى
رجل زوج رجلا أختين في عقدتين بغير أمره فبأنه فقال : قد أجزت ^(١)
نكاح هذه وهذه ، لم يحز نكاح واحدة منهما

باب من الفرقة في المرض

أمة أعتقت ووهب لها مال فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ،
ورثها زوجها . وكذلك صغيرة أدركت وهي مريضة فاختارت نفسها في مرضها .
وكذلك امرأة ارتدت في مرضها أو قبلت ابن زوجها أو دعت له أو أباه إلى
جماعتها ففعل .

عنين أجل سنة فلم يصل إليها فغيرت وهي مريضة فاختارت نفسها ، لم يرثها
زوجها . وكذلك رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم جب
فزوجها في العدة فغيرت في مرضها فاختارت نفسها ^(٢) . وكذلك رجل قذف
امراته ولاعنها وهي مريضة ففرق بينهما ، وإن كان الزوج هو المريض فكل فرقة
جاءت من قبله وهي في العدة ورثت إلا في خصلة [وهي إن] ^(٣) كان كل طلاق
جعل الأمر فيه إليها فاختارت نفسها لم ترثه . ولو آلى منها وهو مريض ففشت
أربعة أشهر وهو مريض فبانت ثم مات وهي في العدة ، ورثت . ولو كان الإيلاء

ه هشام عن محمد عن أبي يوسف أنه قال : لا ميراث للزوج منها وليست فارة ،
وقال محمد : له الميراث

(١) وفي المنية : قد قبلت . (٢) وفي المنية : غيرت فاختارت نفسها في مرضها .
(٣) الزيادة من الحصري

في الصحة وبانت في المرض لم ترث . وكل طلاق يحلف به علي فعل تفعله مما لا بد لها منه أو هو حق لها تطلبه يحلف به في صحة أو مرض ففعلت ذلك . في مرض الزوج ورثت ^(١) في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ^(٢) . وقال محمد : إذا حلف في الصحة لم ترث . وكل طلاق يحلف علي فعل تفعله مما له أن يمنعها يحلف به ، في مرض أو صحة ، ففعلت في مرضه لم ترث . وكل طلاق يحلف به علي فعل يفعله غير الزوج ، والمرأة لها منه بد أولاً بد منه ، ففعل المحلوف ذلك في مرض الزوج ، فإن كانت اليمين في الصحة لم ترث ، وإن كانت في المرض ورثت ^(٣)

كتاب الدعوى

باب من الدعوى والبيّنات

رجل جلبت أمته فباعها فولدت عند المشتري فادعى أب البائع ولدها وكذبه المشتري وصدقه البائع فدعواه باطل . ولو صدقه المشتري وكذبه البائع كانت أم ولد للبدعي ، وولدها ابنه وهو حر ولا شيء عليه من قيمتها وقيمة الولد ، ولا يبرأ المشتري من الثمن بتصديقه أب البائع

أمة ولدت ولدين فباع المولى أحدهما فادعى أب البائع الولدين وكذبه البائع والمشتري فهي أم ولد لأب البائع ويغرم لابنه قيمتها والولدان ابنه والابن الذي في يدي الابن حر بغير قيمة والذي في يدي المشتري عبد للمشتري . ولو كان البائع باع الجارية وأحد ولدها ، والمسألة علي حالها ، فالأمة والولد الذي في يدي المشتري رقيقان له والولد الذي في يدي البائع حر وعلي أب البائع قيمته لابنه في قول أبي يوسف و [عند] محمد دعوته في هذا الوجه باطل ^(٤) . ولو صدق المشتري أبا البائع فالجارية أم ولد للبدعي والابنان ابنه والابن الذي في يدي

(١) وفي المتن : « ورثته » (٢) وفي المتن : « ويعقوب » (٣) وفي المتن : « ورثته »

(٤) وفي المتن : « في قول يعقوب ومحمد : « ودعواه » الخ وفي المتن : « وعند محمد دعوته : باطلة » وفي المحصر وفي قول محمد : « دعوته الخ »

المشتري حر بغير قيمة والذي في يدى البائع حر بالقيمة في قول أبى يوسف . وكذلك قول محمد إلا أن الولد الذى في يدى البائع حر أيضاً بغير قيمة . ولو صدقه البائع فالولدان ابنه والذي في يدى البائع حر بلا قيمة ، والأمة والولد الآخر مملوكان للمشتري .

جارية حبلت في ملك رجل وولدت فادعى جده الولد والاب حتى فدعوته باطل . وإن كان الاب نصرانياً أو مكاتباً أو معتوها أو عبداً والجدة وابن الابن حران مسلمان فدعوته جائزة ^(١) وعليه قيمة الجارية ولاعقر عليه . وإن كان الاب معتوها ولم يدع الجد حتى أفاق الاب ثم ادعاه الاب فدعوته باطل في القياس وهي جائزة في الاستحسان . ولو كان الاب مكاتباً فلم يدع الجد الولد حتى عتق الاب فادعاه ^(٢) الجد لم تجز دعوته ، فإن ادعى الجد الولد والاب مرتد فدعوته باطل في قول أبى يوسف ومحمد ، وهي موقوفة في قياس قول أبى حنيفة ، فإن أسلم الاب بطلت الدعوة ، وإن مات على رده جازت . ولو حملت الجارية بالولد والاب نصراني فولدت بعد إسلامه وادعاه الجد لم تجز دعوته [ولو كان الاب مكاتباً فعتق ثم ولدت الجارية بعد ذلك بشهر فادعاه الاب لم تجز دعوته] . ولو مات الاب فولدت الأمة بعد موته لأقل من ستة أشهر فادعاه الجد لم تجز دعوته ، فإن ولدت لستة أشهر جازت

جارية حبلت في ملك رجل فباعها ثم اشتراها أو ردت عليه ببيع ، بقضاء أو غيره ، أو بخيار شرط أو رؤية أو كان البيع فاسداً فردت عليه فولدت لأقل من ستة أشهر في يديه منذ باعها فادعى أبوه الولد فدعوته باطل ، فإن صدقه الابن فهي أم ولد له ، وعليه قيمتها والولد ولده ، ولا ينتقض البيع بين البائع والمشتري

باب من الدعوى

رجل في يديه دار أو ثوب فأقام رجل البينة أنه له ، وأقر الذى في يديه أنه لفلان الغائب وديعة أو غصباً أو إجارة أو رهناً وأقام على ذلك بينة فلا خصومة بينهما . وإن لم يقر [له] بينة فهو خصم . [وإن أقام الذى في يديه البينة أن المدعى

(١) وفي المتن : جائزة . (٢) وفي المتن : ثم ادعاه .

أقر به لفلان فقال الذى فى يديه : فلان أودعنى ، فلا خصومة بينهما . وإن أقام الذى فى يديه بيته أن فلاناً دفعه إليه فلا خصومة بينهما ، فإن قال المدعى : هو لفلان اشتريته منه وقبضته وتقدمت التثنية . وقال الذى هو فى يديه : فلان ذلك أودعنيه فلا خصومة بينهما] . ولو قال : دفعها إلى رجل ولم يسمه وشهد له شاهدان أن رجلاً دفعها إليه لا نعرفه ^(١) فهو خصم . وإن قال الشاهدان : نعرفه بوجهه ولم يسمياه لم يكن خصماً فى قياس قول أبى حنيفة . وقال محمد رضى الله عنه : هو خصم حتى ينسب الشاهدان الرجل نسباً يعرف به . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : هذا على ما يقع عند القاضى فإن اتهم قضى ^(٢) وإلا لم يقض وإن سمياه . ولو قال : أودعنيه فلان ، وقال الشهود : دفعه إليه رجل لا نعرفه ، فهو خصم . وكذلك لو قال : أودعنيه رجل لا أعرفه ، وقال الشهود : دفعها إليه فلان . ولو أقر المدعى أن رجلاً دفعها إليه ، وشهد على إقراره شهود بذلك ، لم يكن بينهما خصومة . ولو ادعى المدعى أن الذى الدار فى يديه غصبها منه أو أخذها منه أو أودعها إياه أو وصلت إليه من قبل المدعى على وجه من الوجوه ، وأقام المدعى [عليه] بيته أنها لفلان . فى يديه غصباً أو ودعية أو إجارة أو رهناً فإنه يقضى بردها على المدعى ، فإن حضر المقر له فأقام البيته أنها داره قضى له بها . وكذلك لو لم يكن الذى كانت فى يديه أقام البيته أن فلاناً دفعها إليه وأقام المدعى بيته أنها داره غصبها الذى فى يديه فدفعته إليه بمحضر المقر له فأقام بيته أنها له ردت عليه

عبد ادعى أنه لفلان وأنه أعتقه وأقام البيته وأقام فلان البيته أنه عبد فلان أودعته إياه فإنه يقضى بعتقه ، فإن حضر المقر له وأقام البيته أنه عبده لم ينتفع بذلك رجل فى يديه عبد أقام رجل بيته أنه له فأخذه ثم جاء آخر فأقام البيته أنه له أخذه من المقر له . ولو كان الأول ادعى أنه عبده وأعتقه قضى بعتقه ثم جاء آخر فأقام بيته أنه له ، لم ينتفع بذلك

(١) وفى المتن : « لا يعرفه » . (٢) كذا فى الأصلين وعند المتأخرين : « وروى عن أبى يوسف أن ذا اليد إذا كان معروفاً بالزور والاشمال قال قاضى لا يسمع منه هذا الدفع إذا وقع عنده كونه منهما فى الدفع » . وعند الحميرى فى التحرير : « إن كان معروفاً بالحيل لم تدفع الخصومة منه وإن كان صالحاً تدفع » .

رجل أقام البيئة على عبد في يدي آخر أنه له اشتراه منه بألف وتقده الثمن أو أنه عبده وهبه له الذي في يديه أو تصدق به عليه أو رهنه إياه وأنه قد قبضه في الهبة والرهن والصدقة وأقام الذي في يديه بيئة أنه وديعة لفلان فإنه يقضى به للمدعى

عبد في يدي رجل أقام البيئة أنه عبد فلان وأنه أعتقه وأقام الذي في يديه بيئة أنه وديعة لفلان ، فإن القاضى يرفقه ، ويحول بينه وبين الذي في يديه ويستوثق منه بكفيل ، فإذا حضر مولاه قال للعبد : أعد بيتك ، فإن فعل قضى بعتقه وإلا دفعه إلى مولاه في الاستحسان . وكان ينبغي في القياس أن لا يحول بينه وبين الذي في يديه إن كان في يديه وديعة أو عارية أو إجارة أو رهناً . وكذلك لو أقام العبد البيئة أنه عبد فلان أعتقه وأقام الذي في يديه ، أن آخر دفعه إليه عارية أو أجره منه أو رهنه

عبد في يدي رجل أقر أن فلاناً أودعه إياه أو أعاره أو أجره وقال العبد : كنت عبداً لفلان ذلك أو [لرجل] آخر فأعتقني ؛ لم يلتفت إلى قوله . ولو قال : أنا حر الأصل ، كان القول قوله ، فإن أقام الذي في يديه بيئة أنه [عبد] لفلان أودعه إياه قضى به عبداً لفلان وترك في يديه . ولو قال الشهود : أودعته إياه فلان ولم يشهدوا أنه له ، لم يلتفت إلى هذه الشهادة . ولو أقام الذي في يديه بيئة أنه عبد فلان أودعه إياه أو أجره أو رهنه أو أعاره ، وأقام العبد البيئة أنه حر الأصل منع الذي في يديه منه واستوثق من العبد بكفيل ، فإذا حضر المولى قيل للعبد أعد البيئة ، فإن فعل قضى بعتقه وإن لم يعد قضى به عبداً ولم يكلف المولى إعادة البيئة أنه عبده

عبد في يد رجل أقام رجل البيئة أنه اشتراه منه بألف وتقده الذي هو في يديه بيئة أنه وديعة لفلان [أودعه] أو لم يقيم بيئة على ما يدعى من الوديعة فلم يقض القاضى بشهادة شهود المشتري حتى حضر المستودع النائب ، فإن العبد يدفع إليه وقضى للمشتري عليه ولا يكلف المشتري إعادة البيئة إلا أن يقيم رب العبد بيئة أنه عبده أودعه الذي كان في يديه ، أو أنه عبده لم يرد على ذلك . فإن أقام بيئة على هذا بطلت بيئة المشتري إلا أن يعيدها ؛ فإن أعادها قبل أن يقضى بيئة المولى

قضى له بالعبد . ولو أن المدعى أقام البيئة على الذى كان العبد فى يديه فلم يركوا حتى حضر المقر له دفع [إليه] العبد وقضى عليه بيئة المدعى ، فإن أقام المقر بعد ذلك بيئة أن العبد له أو أنه كان له أودعه الذى كان فى يديه قضى بيئته ، فإن أقام المدعى بعد ذلك بيئة على مادعى ، لم يلتفت إليه . ولو أقام المشتري شاهدا على مادعى من الشراء ثم حضر الغائب ، دفع العبد إليه ، فإن أقام المشتري شاهدا آخر على رب العبد قضى له به

رجل فى يديه عبد ادعى أنه وديعة لفلان ، فأقام رجل البيئة أنه عبده فقضى له به ثم أقام الذى كان العبد فى يديه بيئة بما كان ادعى ، لم يلتفت إلى ذلك . فإن حضر رب العبد وأقام البيئة أنه عبده أودعه الذى كان فى يديه رد العبد إليه

رجل فى يديه عبد ادعاه رجلا وأقام كل واحد البيئة أنه عبده أودعه الذى فى يديه والذى فى يديه يمحذ أو لا يمحذ ولا يقر فلم يقض بشهادة الشهود حتى أقر الذى فى يديه لأحدهما بما ادعى دفع العبد إلى المقر له ، فإن عدلت البيئتان قضى له به بينهما نصفين . ولو أقام كل واحد شاهدا بدعواه ، ثم أقر الذى فى يديه لأحدهما دفع إلى المقر له . وقيل للآخر: أقر شاهدا آخر ، فإن أقام قضى له به وإن لم يقض له حتى جاء المقر له بشاهد آخر على مادعى ، قضى بينهما نصفين إلا أن يعيد المدعى شاهده الأول قبل القضاء . فإن أعاده وأقام شاهدا آخر قضى له به . فإن قال المقر له قبل أن يقضى له أو بعد ما قضى [له] : أنا أيضا أعيد شاهدى الأول لم يلتفت إليه . ولو قال المدعى : قد مات شاهدى الأول ، قيل له : مات آخر ويقضى لك بالعبد إلا أن يعيد المقر له شاهداً آخر أو شاهدين مستقبليين فيكون بينكما

عبد فى يدى رجل أقام عليه رجلا البيئة كل واحد أنه له فقضى بالعبد بينهما ثم أقام أحدهما تلك البيئة أو غيرها أنه له [لم ينتفع بذلك . ولو أقام أحدهما البيئة أنه له] فعدلت بيئته وأقام الآخر بيئة أنه له فلم يركوا أو أقام شاهداً واحداً فقضى به للذى عدلت بيئته ثم جاء آخر بيئة عادلة قضى له به . ولو كان أحدهما أقام البيئة فلم يركوا حتى أقر الذى فى يديه أنه للذى لم يقم له بيئة قضى له به وجعل خصما لصاحب البيئة ولم يكلف صاحب البيئة إعادتهم ، فإن قضى به لصاحب البيئة ثم أقام المقر له بيئة أنه عبده ودعه الذى كان فى يديه قضى له به . وكذلك لو لم يكن المقر له الأول قضى له به حتى

أقام المقر بينة على ما وصفنا قضى له بالعبد ، فإن لم يقض له به حتى أعاد المدعى شهوده بطلت بينة المقر له وقضى بالعبد للمدعى .

رجل ادعى عبداً في يدي رجل فقدمه إلى القاضي فدعى القاضي المدعى بشهوده فلما قاما من عند القاضي باع الذي العبد في يديه من رجل وتقابضا ثم أودعه المشتري البائع وغاب فلما أعاده المدعى إلى القاضي ليقم عليه البينة أقام الذي في يديه العبد بينة بما صنع ، فإن القاضي يقضى بشهود المدعى . وكذلك لو أقام الذي العبد في يديه بينة على هبة منه أو صدقة بعد ما قاما من عند القاضي . ولو علم القاضي أو أقر المدعى أو أقام الذي في يديه العبد بينة على إقرار المدعى بما كان منه لم يكن بينهما خصومة . ولو كان المدعى أقام شاهداً واحداً أو شاهدين قحماً من عند القاضي ثم رجعا وأقام المدعى عليه بينة على ما صنع من البيع والهبة والصدقة فهو خصم وقضى بالعبد للمدعى ، فإن أقام المشتري بعد ذلك بينة على الشراء لم يلتفت إلى ذلك . ولو كان القاضي لم يقض بشهادة الشهود الذين شهدوا على البائع حتى حضر المشتري فدفع إليه العبد ، [وقضى عليه بشهادة الشهود الذين شهدوا على البائع] فإن المدعى لا يكلف إعادة البينة ، فإذا زكت البينة ينقض^(١) البيع ورجع المشتري على البائع بالثمن . وكذلك لو شهد على البائع رجل واحد ثم حضر المشتري فدفع العبد إليه فأقام المدعى شاهداً آخر قضى له بالعبد وقضى للمشتري بالثمن على البائع .

رجل في يديه عبد أقام رجل البينة أنه عبده وأقام الذي في يديه البينة أنه باعه من فلان ولم يسلمه له فهو خصم للمدعى

باب من الدعوى أيضاً

دار في يدي رجل ادعى آخر أنه اشتراها منه وجحد الذي الدار في يديه فأقام للمدعى بينة أنها له ولم يشهدوا على الشراء ، فالشهادة باطل^(٢) . وكذلك لو ادعى أنه ورثها عن أبيه فأقام بينة أنها له . وكذلك لو ادعى الشراء وأقام البينة على الهبة إلا أن يقول : جعطني الشراء ثم وهبها لي ومالي على ذلك بينة فيقبل منه^(٣) . ولو ادعى

(١) قوله : « فإذا زكت البينة ، ساقط من الهندية (٢) وفي الهندية : « باطله » (٣) وفي الهندية : « فيقبل منه » .

أنها له فشهد رجل أنه ورثها وشهد آخر [أنه] ورثها عن أمه لم تجز شهادتهما . وكذلك لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو يملكها وشهد آخر أن فلانا إنسان آخر^(١) وهبها له . ولو شهد شاهدان أنها له فمضى بما له ثم أقر أنها لفلان لاحق لي فيها فهي للمقر له ولا شيء على المقر . ولو قال : هي لفلان لم تكن لي قط وصدقه المقر له ، فإن الدار ترد على المقضى له . ولو قال : هي لفلان ولم يكن لي قط . فقال المقر له : قد كانت للمقر فوهبها لي فهي للمقر له ، والمقر ضامن لقيمتها للمقضى عليه . ولو لم يقض القاضي على الذي كانت في يديه بشهادة شهود المدعى حتى قال المدعى : هي دار فلان فصدقه فلان فقد أكذب شهوده إلا أن يقول : بعثا منه أو وهبتها له بعد شهادتهم ويصل هذا القول بإقراره

دار في يدي رجل ادعى رجل أنها دار أبيه تركها ميراثا له وأقام بيته على ذلك . فمضى بها له وادعى آخر أن الدار داره اشتراها من أب المقضى له وصدقه المقضى له ، فإنها ترد على [ذلك] الذي كانت في يديه : ويقال لمدعى الشراء : أقم بيتك على الذي ردت عليه

رجل في يديه دار أقر أنها لفلان . فقال المقر له : ما كانت لي قط ولكنها لفلان . وصدقه فلان فهي للمقر له الثاني . ولو قال المقر له الأول : لم تكن لي قط وسكت ، ثم قال : هي لفلان ، لم يصدق وهي للذي لم تزل في يديه رجل أقر لرجل أن له عليه ألفا من متاع . فقال المقر له : ما كان لي عليه ألف قط من ثمن متاع ثم سكت ثم ادعى الألف أنها قرض على المقر لم يصدق ، ولو وصل الكلام ولم يسكت كان له الألف .

رجل أقام بيته أن أباه مات وهو ساكن في هذه الدار أو لابس هذا القميص . أو هذا الخاتم أو راكب هذه الدابة أو حامل هذا الثوب أو هذا المتاع أو هذا

• وفي كتاب الإقرار من الأمامي أن رجلا لو قال لرجل : قد أبرأتك مما لي عليك . فقال الذي أبرئ : بأن لك على ألف درهم ، فإنها تلزمه في القياس وأدع القياس وأبرئه ولا أجعله لإقراراً مستقبلاً وأجعله خيراً عما مضى

(١) كذا في الأصول والظاهر أنه لانان آخر . فسقط اللام من النسخة ، والله أعلم

الطير ، والنزى فى يديه هذه الأشياء يحدد ذلك ، فإنه يقضى للابن بهذه الأشياء .
ولو شهدوا أن أباه مات فى هذه الدار أو أن هذه الدار كانت لأبيه أو [أن] أباه
مات وهو قاعد على هذا الفراش أو نائم على هذا البساط أو مات وهذا الثوب على
رأسه موضوع أو هذا الطير على رأسه واقع لم يستحق بذلك شيئاً

رجل قال لآخر : كنت أمس ساكناً فى هذه الدار أو لابساً هذا القميص أو
راكباً هذه الدابة أو حاملاً هذا الثوب على عاتقك . فقال المقر له : صدقت هذه
الأشياء لى ، فإنه يأخذها . ولو قال المقر : كنت أمس جالساً فى هذه الدار أو قائماً
فيها أو نائماً على هذا البساط أو على هذه الوسادة لم يستحق المقر له بهذا القول شيئاً
رجل راكب دابة وآخر ممسك بلجامها ، فالراكب أحق بها ^(١) . وكذلك رجل
لابس قميصاً أو رداءً وآخر متعلق به . ولو كان أحدهما جالساً على بساط والآخر
متعلق به كان بينهما

رجلان قاعدان فى دار يدعيها كل واحد [منهما] لم يقض القاضى أنها
فى أيديهما بعودهما . ولو علم أن أحدهما ساكن فيها قضى بأنها له ؛ والله سبحانه أعلم

باب من الدعوى أيضاً

رجل أقام بينة على دار فى يدى رجل أنها له ورثها عن أبيه وأقام أخو الذى
فى يديه بينة أنها دار أبيه تركها ميراثاً له ولأخيه والذى فى يديه يدعيها كلها لنفسه
فإنه يقضى بثلاثة أرباعها للأجنبى وبربعها لأخ المدعى ولا يدخل الذى كانت فى
يديه مع أخيه فى الربع . وكذلك لو كان الذى فى يديه أقر بعد مسمع القاضى من
شهودها أن الدار كانت لأبيه تركها ميراثاً له ولأخيه . ولو أقر بذلك قبل أن يسمع
القاضى من شهودها أن الدار كانت لأبيه فإنه يقضى بها كلها للأجنبى . ولو ادعاهما
الأجنبى وأقام البينة أنها له والأخ غائب وادعى الذى فى يديه أنها له يقضى بها
للأجنبى ثم حضر الأخ وأقام بينة أن أباه مات وتركها ميراثاً له وللذى كانت

(١) وفى المتن الآخر أن أحدهما لو كان راكباً أو لابساً والآخر متعلق بلجامها الخ

في يديه : قضى للأخ بنصفها ^(١) ولم يدخل معه الذي كانت في يديه . وكذلك لو كان الذي كانت في يديه أقر أنها ميراث له ولأخيه بغد ماسم القاضى من بينة الأجنى قبل أن يقضى بشهادتهم . ولو أقر أنها له ولأخيه قبل أن يسمع القاضى من بينة الأجنى ثم سمع من بينته فقضى له بها ثم حضر الغائب وأقام البينة أنها ميراث له ولأخيه لم يقض له بشئ .

دار بين ثلاثة مشاعة مات أحدهم فأقام رجل البينة أنه أخو الميت لا يعطون له وارثا غيره فقضى له بنصيب الميت ^(٢) ثم ادعى آخر أنه ابن الميت وكذبه الأخ وصدقه الشريكان في الدار فليس للابن أن يدخل في نصيب الشريكين . ولو كان الشريكان وأخو الميت اقتسموها فأصاب كل رجل منزلا فإن الابن يأخذ من الشريكين ثلث كل منزل . وكذلك لو كان الميراث شيئا سوى الدار مما لا يكال ولا يوزن . ولو كان الميراث دراهم أو دنانير أو مكايلا أو موزونا فاقسمه الشريكان وأخو الميت لم يدخل الابن في نصيب الشريكين ، ولو كان الأخ دخل في نصيب الميت بغير قضاء ادعى أنه ورثه عن أخيه ولم يكن له بينة فترك في يديه ثم ادعى آخر أنه ابن الميت وصدقه الشريكان وكذبه الأخ لم يقض له بشئ مما في يدى الأخ وبأخذ ثلث ما في يدى الشريكين

رجل ترك دارا فأقام ثلاثة البينة أنهم مواله أعتقوه لا وارث له غيرهم فقضى بها لهم فمات أحدهم فأقام رجل البينة أنه أخوه لأبيه وأمه لا وارث له غيره فقضى له بنصيبه مشاعا فباعه وقبضه المشتري وأودعه رجلا وغاب فأقام رجل البينة أنه ابن الميت ووارثه لا وارث له غيره وصدقه الشريكان ، والقاضى الذى اختصا ^(٣) اليه غير الذى قضى للأخ بالميراث فإنه يقضى بنسب الابن ويجعله الوارث دون الأخ ولا يقضى في النصيب الذى باعه الأخ بشئ حتى يحضر المشتري ولا يقضى على الشريكين بشئ فإذا حضر المشتري أخذ النصيب منه ودفع إلى ابن الميت رجل ترك ثلاثة أعبد قيمتهم سواء لآمال له غيرهم وترك ابنا فأقام رجل البينة

(١) كذا في الأصل وفي نسخة الثاني . يقضى بثلاثة أرباعها للأجنى وربعها للأخ ذى اليد ولا شئ .
لدى اليه ثم شرح المسألة وأثبتها ، قال صواب هنا بربها ، والله أعلم (٢) وفي الثاني : « بثلث الدار شائعة » . (٣) وفي المتن : « الذين اختصوا » .

أنه أوصى له بعبده سالم . وقال الوارث : لم يوص لك بشيء وأوصى بعبده بزيح للأخر فإنه يقضى لصاحب البيعة بسالم ولا شيء للذي أقرله الابن ، فإن اشترى الوارث العبد الذي قضى به للوصى له بالعبد الذي أقر الوارث أنه أوصى به للأخر ، فالشراء جائز ويغرم الوارث الذي أقرله بالوصية قيمة العبد الذي باع . ولو لم يشتر الوارث العبد بالعبد ولكن اشتراه بألف أودع إليه ميراث أوهبة أو صدقة أو وصية سلم العبد للأخر الذي أقرله الوارث بالوصية . وكذلك لو كان الوارث أقر أن اليهود الذين شهدوا للوصى له شهدوا بباطل وأن العبد الذي شهدوا به وصية لهذا الرجل الآخر من الميت قضى بالعبد [الذي] أقام البيعة ثم رجع إلى الوارث يعرض ما ذكرنا ، فإنه يدفعه إلى الذي أقرله بالوصية

رجل ترك عبدا لم يترك مالا غيره فأقر الوارث أن الميت أوصى به لفلان . وأنه أجاز الوصية ، فأقام رجل البيعة أن له على الميت ألف درهم قضى له بها . وقال الوارث شهدوا بزور فبيع العبد بألف ودفعتم إلى الغريم ثم [إن] الوارث اشتراه . أودع إليه بهية أو صدقة أو ميراث أو وصية فلا سبيل للمقرله بالوصية على العبد . ولومات الغريم فورته وارث الميت الأول تلك الألف أو غيرها من العروض ، فليقرله بالوصية أن يأخذ من ميراثه الثمن الذي بيع العبد به . وكذلك لو أوصى الغريم لوارث الميت الأول بشيء من ماله ثم مات ولم يرثه ، فليقرله بالوصية أن يأخذ مما أوصى به له [من] الثمن الذي بيع به العبد . ولو لم يمت الغريم ولكن وهب للوارث ألف درهم أو تصدق بها عليه فلا سبيل للمقرله بالوصية عليها إلا أن تكون الألف الهبة أو الصدقة ثمن العبد بعينه ، فإن كان تلك فهي للمقرله بالوصية . ولو لم يبع العبد في الدين ولكن القاضى جعله للغريم بدينه ثم رجع العبد إلى الوارث بهية أو صدقة أو شراء فهو كذلك أيضا لاسبيل للمقرله عليه ، ولكنه يباع فيستوفى منه الثمن الذي أخذه من قبل أن القاضى باعه فوجب الثمن للوصى له ، فذلك لا يأخذ العبد . وإن مات الغريم فورته وارث الميت الأول ذلك العبد فإن الموصى له لا يأخذه . ولكنه يباع له في الثمن الذي أخذه به المقر له ^(١) . ولو لم يجعله القاضى للغريم بدينه ولكنه صالحه عليه من دينه ثم رجع إلى الوارث يعرض ما ذكرنا فهو للوصى له

رجل ترك ثلاثة أعبد قيمتهم سواء فشهد شهود أنه أوصى بهذا العبد لفلان وجحد الوارث ذلك وأقر أنه أوصى لهذا الآخر لرجل آخر فلم ترك البينة حتى أعتق المقر له بالوصية العبد الذي أقر له به ثم زكيت البينة . فإنه يقضى لصاحب البينة بعبده ، وعلي المقر له بالوصية قيمة العبد الذي أعتق . ولولم يعتقه حتى قضى للآخر بعبده ثم أعتقه لم يحجز عتقه ، فإن صار العبد الذي قضى به لصاحب البينة للوارث بوجه من الوجوه صار العبد الآخر للمقر له به ولم يعتق بعتق الأول

رجل له ثلاثة بنين وجارية فولدت منه ومات الولد فقتلته الجارية عمداً ، فهي حرة لاسعاية عليها ، ولأولاده أن يقتلوا به ، وإن أقر أحدهم أنه كان لها ابن مات بعد موت الأب فصدقته سعت في ثلثي قيمتها للسكرين وقسم الثلث الباقي بينها وبين المقر له . ولو كذبت الجارية سعت في ثلثي قيمتها للسكرين ولا شيء للمقر . ولو كانوا أربعة ^(١) مات أحدهم فأقر أحد الثلاثة أم الميت وهذا الغلام ابنه وجحدت هي ، فإنها تسعى للسكرين في ثلثي قيمتها وبطل حق المقر . وإن صدقته وصدقته الغلام سعت للسكرين في ثلثي قيمتها وللمقر في ربع قيمتها ويقسم ما بقى من رقبها بينها وبين الغلام على ستة ^(٢) يطل عنها سهم وتودى ما بقى إلى الغلام . ولو صدقته وأنكر الغلام أن يكون ابن الميت سعت للسكرين في ثلثي قيمتها وللمقر في ربع القيمة وما بقى يقسم بينها وبين المقر على ثمانية فيبطل عنها ثلاثة وتودى إليه خمسة ، والله أعلم

باب دعوة الرجلين الولد

جارية بين رجلين ولدت في ملكهما لستة أشهر فادعى أحدهما الجارية والآخر [الجارية و] الولد معا فولد لكل واحد منهما مثل الذي ادعاه ، فالدعوة دعوة الذي ادعى الولد ، والجارية أم ولد له والابن ابنه وعليه نصف قيمة الجارية ونصف عقرها . ولو ولدت لأقل من ستة أشهر منذ ملكاها ، فالولد ابن الذي ادعاه حر

(١) وفي الهندية . ولو كان البنون أربعة ، (٢) والمساألة تكون من اثنين وسبعين ثلثه وهو ثمانية وأربعون للابنين للسكرين والربع وذلك ثمانية عشر للابن المقر في ستة سقط عنها سهم وتسعى في خمسة للغلام

ولا ضمان على الذى ادعاه من قيمته ولا من عمر الجارية والجارية ابنة الذى ادعاهها ولا شيء عليه من قيمته ولا عمر في قياس قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، ويضمن في قول أبى يوسف ومحمد نصف قيمتها أم ولد إن كان موسراً وإن كان معسراً سعت فيه ، ولو ولدت في ملكهما لسته أشهر ابنة فكبرت الابنة وولدت ابنة فادعى أحدهما الكبرى والآخر الصغرى معا ، والجدة حية أو ماتت أو قتلت فأخذها القيمة بينهما ، فكل واحدة منهما ابنة الذى ادعاهها ويغرم الذى ادعى الكبرى لشريكه نصف قيمة الجدّة ونصف عمرها ، إن كانت حية أو ميتة ، ولا يضمن من قيمة الابنة الكبرى شيئاً . وإن كانت قتلت ^(١) فأخذها القيمة بينهما نصفين لم يضمن من قيمة الجدّة شيئاً وضمن نصف عمرها ولم يضمن من قيمة الكبرى شيئاً في قول أبى حنيفة ، ويضمن ، إن كان موسراً في قياس قول أبى يوسف وقولنا ، لشريكه نصف قيمتها أم ولد ، وإن كان معسراً سعت هي فيه ولا شيء على الذى ادعى الصغرى من قيمتها ويضمن للكبرى نصف عمرها . ولو ولدت الجارية الأولى منذ ملكها لأقل من ستة أشهر ، والمسألة بجالها ، فالدعوة دعوة الذى ادعى الصغرى وهي ابنته وأما أم ولد له ويضمن نصف قيمة الكبرى ونصف عمرها لشريكه ، فإن كانت الجدّة حية فهي أم ولد الذى ادعى ^(٢) الكبرى ويضمن نصف قيمتها لشريكه ، موسراً كان أو معسراً . ولو ولدت الجارية ولداً لأقل من ستة أشهر منذ ملكها فادعى أحدهما الولد فهو ضامن لنصف قيمة الأم يوم ادعى الولد وهي أم ولد له والولد ولده ، وشريكه بالخيار في قياس قول أبى حنيفة إن شاء ضمن نصف قيمته يوم ادعاه إن كان موسراً وإن شاء استسعى العبد وإن شاء أعتق ، وإن كان معسراً فلا ضمان عليه إن شاء أعتق وإن شاء استسعى وأيهما فعل فالولاء له . وأما في قول أبى يوسف وقولنا فهو ضامن لشريكه نصف قيمته إن كان موسراً ، وإن كان معسراً سعى الولد في ذلك والولاء للذى ادعاه في الوجهين جميعاً ، والله أعلم

(١) وفي الثاني : أى خلا كما قيد (٢) وفي المتن : « الذى ادعى »

باب من الدعوى والبيّنات في الغصب وغيره

دار في يدي رجلين أقام كل واحد منهما البيّنة أنها له وأقام الأجنبي البيّنة أنها له فلا جني نصفها ولها النصف بينهما ، فإن أقام كل واحد البيّنة أنها له وأقام الأجنبي البيّنة أنها له غصبها أحدهما فلا جني ثلاثة أرباعها وللذي لم يدع عليه الأجنبي الربع . ولو أقام أحدهما البيّنة أنها له وأقام الآخر بيّنة أنها له غصبها الأجنبي وأقام الأجنبي بيّنة أنها له غصبها منه المدعى عليه فنصفها للأجنبي ونصفها بينهما . ولو أقام الأجنبي البيّنة أنها له غصبها أحدهما بعينه وأقام الذي ادعى عليه الأجنبي البيّنة أنها له غصبها شريكه وأقام الآخر البيّنة أنها له ، فلا جني ثلاثة أرباعها ، وللذي لم يدع عليه الأجنبي ربعها بما في يدي صاحبه . ولو أقام أحدهما البيّنة أنها له غصبها شريكه وأقام الشريك البيّنة أنها له غصبها الأجنبي وأقام الأجنبي البيّنة أنها له غصبها الذي ادعى على شريكه ، فلا جني النصف الذي في يدي المدعى على الأجنبي ، وللذي ادعى على الأجنبي النصف الذي في يدي شريكه . ولو أقام كل واحد البيّنة أنها له غصبها الأجنبي وأقام الأجنبي أنها له غصبها أحدهما بعينه ، فللذي لم يدع عليه الأجنبي النصف الذي في يدي شريكه والنصف الآخرين الشريك الآخر والأجنبي نصفين . ولو أقام كل واحد بيّنة أنها له غصبها شريكه وأقام الأجنبي بيّنة أنها له اغتصابها منه فلا جني نصفها ولها النصف بينهما

باب ما يكون الرجل فيه خصما

من النسب والولاء وما لا يكون

رجل ادعى على رجل أنه أخوه لآيه وأمه أو أنه عمه أو علي امرأة أنها أخته . ولم يدع ميراثاً فلا خصومة بينهما . وإن ادعى ميراثاً فهو خصم ويقضى بنسب المدعى عليه ويكون ذلك قضاء على جميع الناس ، ولو ادعى [أنه] أبوه أو ابنه أو مولاه من عتاقه من فوق أو من أسفل أو مولاه من موالاة أو أنه مولى لآيه عتاقه أو أن أباه كان مولى لآيه ، فهو خصم ويقبل بيّنته ، ادعى ميراثاً أو لم يدع .. وكذلك امرأة ادعت على رجل أنه ابنها أو ادعت لقيطاً في يد رجل أنه أخوها امرأة ادعت على رجل أنه ابن ابنها ، ولم تدع ميراثاً ولا نفقة ، فلا خصومة

بينهما ، فإن ادعت ميراثاً أو نفقة لفرعها فهو خصم ، فإن أقامت بينة قضى بينة
وكان قضاء على جميع الناس ، والله أعلم بالصواب

باب مما يكون ^(١) الرجل فيه خصماً

ويدفع الخصومة عن نفسه

رجل أقام البينة على دابة في يدي رجل أنها له وأقام الذي في يديه البينة أنها ^(٢)
لفلان في يديه غصب أو وديعة أو ضلت من يد فلان فوجدتها أو سرقها منه وأقام
البينة أنها لفلان ولم يشهدوا على هذه الأشياء ، فالذي في يديه خصم . ولو أقام المدعى
البينة أنها له سرقت منه وأقام الذي في يديه أن فلاناً أودعها إياه ، فهو خصم
ويقضى للدعى في قول أبي حنيفة ، وليس بخصم في قول محمد

رجل أقام البينة على دار في يدي رجل أنها داره اشتراها من الذي هي في يديه
وقبضها ونقده الثمن ، وأقام الذي هي في يديه البينة أن فلاناً أودعها إياه ، فلا
خصومة بينهما ، فإن لم يشهد الشهود على قبض المشتري الدار ، فالذي في يديه خصم
ويقضى له بالشراء ويدفع إليه ، وإن ادعى المشتري الشراء وقبض الدار وصدقه
البائع وأقام البائع البينة أنها وديعة لفلان ، فلا خصومة بينهما

رجل في يديه دار فادعها آخر فأقر الذي في يديه أنها كانت للمدعى . وقال :
فلان أودعنيها وأقام بينة على الوديعة ، فليس بخصم ، فإن لم يقر بينة أخذها
المدعى . وكذلك لو بدأ فقال : أودعنيها فلان وهي لهذا المدعى ، فإن حضر المقر
له بالوديعة أخذها حتى يقيم المدعى البينة . ولو صدق المدعى الذي هي في يديه
في الوديعة لم يكن بينهما خصومة . وكذلك لو علم القاضي أنها للمدعى فصارت
في يدي الذي هي في يديه فأقام البينة أنها لآخر لم يخرجها من يديه . وكذلك لو علم
القاضي أن الغائب المقر له بالوديعة أودعها الذي في يديه . ولو علم القاضي أن
الغائب غصبها من الذي كانت له فدفعها إلى الذي هي في يديه أخذها منه
فدفعها إلى صاحبها

(١) وفي المتن : « ما يكون » ، وفي المتن : « وقال الذي في يديه إنها » .

باب مما لا يكون الرجل فيه خصما مما يرى^(١) فيه الخصومة

دار في يدي رجل أقام رجل البيئة أنه اشتراها من عبد الله بألف . وقال الذي في يديه : أودعنيها عبد الله ، حلف المدعي عليه ألبة على ما ادعى من الوديعة ، فإن حلف فلا خصومة بينهما وإن نكل فهو خصم ، وإن قال حين استحلف : لم يودعنيها ولكن اغتصبها منه فهو خصم ويقضى عليه ويكون قضاء على عبد الله . ولو أقام المدعي البيئة على الشراء من عبد الله . وقال الذي في يديه : أودعنيها عمرو وكيل عبد الله بأمره ، فالذي الدار في يديه خصم ، فإن أقام بيئة فشهدوا أن عبد الله دفعها إلى عمرو . وقالوا : لا ندرى عمرو دفعها إلى الذي في يديه أم لا ؟ فالذي في يديه خصم ، وله^(٢) أن يستحلف المدعي على أنه ما دفعها إليه عمرو ، فإن حلف فهو خصم ، وإن نكل فلا خصومة بينهما [ولو أقام الذي في يديه بيئة أن عمراً أودعها إياه ، وقالوا : لا ندرى من دفعها إلى عمرو فلا خصومة بينهما] ولا يمين على الذي الدار في يديه في شيء من ذلك

باب مما يكون خصما أو لا يكون إذا هلك في يديه

عبد مات في يدي رجل فأقام الآخر البيئة أنه عبده ، وأقام الذي كان في يديه البيئة أنه كان لفلان في يديه وديعة أو عارية أو إجارة أو غصبا ، فلي الذي كان في يديه قيمته للذي أقام البيئة ، فإن حضر الغائب فأقر بما ادعاه الذي كان في يديه رجع الذي كان في يديه بما غرم في الوديعة والإجارة ولا يرجع عليه في النصب والعارية بشيء . وإن جحد الغائب ذلك كله فأقام الذي كان في يديه البيئة على ما ادعى من الوديعة والإجارة رجع عليه بما ضمن . ولو أبق العبد وأقام المدعي البيئة أنه عبده وأقام الذي في يديه بيئة أنه لفلان في يديه وديعة أو غصب ، فعليه للمدعي القيمة ، فإن رجع العبد بعد ذلك وكان وديعة في الأصل رده الذي في يديه على صاحبه وأرجع عليه بما غرم ، وإن كان غصبا فقد صار للذي هو في يديه بالقيمة التي غرمها

(١) وفي المتن : « لا يرى » (٢) وفي المتن : « ولكن يحلف بالله »

عبد في يدي رجل ذهب عينه فأقام رجل البينة أنه عبده وأقام الذي [هو] حتى يديه [بينة] أن فلانا أودعه قبل ذهاب عينه فلا خصومة بينهما في العبد ولا في أرض عينه . ولو كانت جارية فولدت ثم ماتت فأقام المدعى بينة أنها جاريته ولدت في ملكه ، وأقام الذي [كانت] في يديه البينة أن فلانا أودعها إياه قبل الولادة فولدت عنده ، فإنه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشيء حتى يحضر الغائب

جارية في يدي رجل قتلها عبد لرجل فأقر الذي [كانت] في يديه أنها أمة لفلان الغائب ، فهو خصم لصاحب العبد ويدفع العبد إليه بجنائته أو يفديه ، فإن دفع بها ثم أقام رجل البينة أن الجارية كانت له ، وأقام الذي كانت في يديه البينة على ما ادعى من الوديعة فلا خصومة بينهما إن أراد المدعى أخذ العبد وإن [كان] أراد قيمة الجارية قضى له بها ، فإذا حضر الغائب ، فإن أقر بالوديعة أخذ العبد وارتجع عليه الذي كانت الجارية في يديه بما ضمن . وكذلك إن كانت الجارية لم تقتل ولكن قطع العبد يدها فدفع العبد باليد ، والمسألة على حالها ^(١) فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب

باب ما لا يكون الرجل فيه خصما

رجل أقام بينة على دار في يدي رجل أنها له وأقام الذي في يديه البينة أنها كانت له فوهبها لفلان أو باعها منه أو تصدق بها عليه وقبضها فلان وأنها للوهوب له في يديه ، فالذي الدار في يديه خصم ويقضى عليه ، فإن جاء الغائب فصلق الذي كانت في يديه لم ينتفع بتصديقه

رجل أقام البينة على دار أنها له ، وقال الذي في يديه : هي لفلان ، وقال المدعى : قد كانت في يد فلان [فلا أدري أ] دفعها إلى الذي هي في يديه أم لا ، فلا خصومة بينهما

(١) وفي المتن : والمسألة بحالها

باب مما لا يكون الرجل فيه خصماً

بالإقرار ^(١) بغير معاينة القبض

رجل أقام البيئة على دار أنها له وأقام الذى فى يديه شاهدين . فقالا : نشهد أن فلانا أشهدنا أن الدار التى فى يدى هذا داره ، وأنه أسكن ذا ^(٢) فيها ولم يردها إليه ، وقد علمنا أنها يومئذ كانت فى يدى الذى هى فى يديه ، أو قالوا : لانعلم فى يدى من كانت يومئذ إلا أنا نعلم أن اليوم [هى] فى يدى هذا الذى فى يديه . فلا خصومة بينهما . فإن قال المدعى : [أنا] أقیم البيئة أن الدار كانت يوم أشهدهم الغائب فى يدى . آخر ، لم تقبل هذه الشهادة . ولو قال شهود الدار فى يديه : نعلم أن الدار لم تكن فى يدى الذى أشهدنا يوم أشهدنا ولا فى يدى هذا الساكن وكانت فى يدى آخر ، فالتى فى يديه خصم ، والله أعلم

باب ما يقضى ^(٣) القاضى فيه بالبيئة والإقرار

ومالا يقضى فيه فى العبد والدابة

رجل أقام البيئة على رجل أنه فقاً عين عبد [له] ، فأنكر المدعى عليه ذلك ، والمدعى مقر أن العبد حى ، فإنه لا يقضى بشئ حتى يحضر العبد فيقيم المدعى البيئة أنه عبده وأن هذا فقاً عينه فيقضى بأرض العين . وقد قال بعض فقهاءنا ^(٤) : إنه يقضى له بأرض العين وإن لم يحضر العبد . فإذا حضر وقال : أنا حر الأصل أبطل القاضى ذلك القضاء إلا أن يعيد المدعى البيئة أن العبد عبده ، (و) لا يكون ^(٥) المدعى خصماً حتى يحضر العبد ؛ لأن القول قول العبد إذا حضر وهو أولى بالدعوى إلا أن يقيم المدعى بيئة أنه عبده ؛ لأن العين من التوابع ، ولا يصح له الأرض فى ذلك حتى يصح له العبد ؛ وإنما يحتاج إلى حضور العبد ، لأن العبد معبر عن

(١) وفى المتن : « فى الإقرار » (٢) وفى المتن : « هذا » (٣) وفى المتن : « مما يقضى وما لا يقضى » (٤) وفى المتن : « ومن فقهاءنا من قال ، وقوله : « بعض فقهاءنا » وقد فسره قبل هذا فانظر هناك (٥) من هنا ساقط من المتن إلى قوله : « ولو أقر المدعى عليه » فى الصفحة الآتية

[نفسه] ^(١) والفرس ليس بمعبر عن نفسه ، وهو بمنزلة الثوب ، وإذا أقر الجاني بالجناية للمدعى عليه ^(٢) أخذ بإقراره ، والبيئة لا تقام إلا والعبد حاضر ؛ لأنه إذا استحق العبد قيمة الجناية عليه ^(٣) . ولو أقر المدعى عليه أنه قتل عينا عبد المدعى ، قضى عليه بالآرث وإن لم يحضر العبد . ولو أن المدعى أقام البيئة أنه قتل عينا برذون له يساوي ألفاً قضى [عليه] بربع قيمة البرذون وإن لم يحضر البرذون ، فإن حضر رجل [و] ^(٤) في يديه البرذون فقال : هو برذوني ، لم يلتفت إلى قوله ، وإن أقام البيئة على ذلك ^(٥) وأن المدعى عليه قتل عينا وهو يومئذ له أخذ آرث العين إلا أن يقيم المدعى الأول البيئة أن البرذون برذونه وأن هذا المدعى عليه قتل عينا وهو له فيكون يثبت أولى من بيئة الذي في يديه البرذون ، ويقضى له بالبرذون ، ولا يؤخذ منه الارش الذي أخذه

باب الشهادات ^(٦) في الميراث

رجلان أقام كل واحد منهما البيئة على دار أنها كانت لأبيه مات وتركها ميراثا والمدعى عليه عم أحدهما فلم تترك البيتان حتى مات المدعى عليه فورثه ابن أخيه المدعى ثم زكيتا ، فإنه يقضى بها بينهما ، فإن أقام الأجنبي بعد ذلك شاهدين بما كان ادعى ، لم يسمع منه . ولو زكى شهود الأجنبي بعد موت العم ولم يترك شهود ابن الأخ فقضى بها للأجنبي ثم زكى ^(٧) شهود ابن الأخ ، فالقضاء ماض للأجنبي وبطل شهود ابن الأخ ، فإن أعادهم ابن الأخ على الأجنبي قضى بها لابن الأخ . فإن قال الأجنبي بعد ذلك : أعيد البيئة لم تقبل منه . ولو زكيت بيئة ابن الأخ ولم تترك بيئة الأجنبي فقضى بها لابن الأخ ثم زكيت بعد ذلك بيئة الأجنبي لم تقبل بيئته ، فإن أعادهم الأجنبي قضى له بها ، فإن قال ابن الأخ : فأنا أعيد ^(٨) بيئتي ، لم يلتفت إليه . ولولم

(١) زده لأنه سقط ولا توجد هذه العبارة في المندية ولا في المتاني حتى تصلح (٢) كذا في الأصل ولعل هو باب الجاني المدعى عليه بالجناية قدم لتاسخ قوله بالجناية ، ولقد أعلم (٣) كذا في الأصل والمعنى ليس بمفهوم فله سقط قوله (تكون) قبل قوله : قيمة الجناية عليه ، أو سقط قوله : واستحق قبل قيمة الجناية ، (٤) الزيادة من المتاني (٥) أى على أن البرذون ملكه وأن المدعى عليه قتل عينا ، (٦) وفي المندية والمتاني : والشهادة (٧) وفي المتاني : ثم أقام ابن الأخ بيته على الأجنبي فزكيت شهوده ثم زكيت بيئة الأجنبي يقضى بينهما نصفين (٨) وفي المندية : وأنا أعيد ،

يكن ابن الأخ أقام البينة على العم بما ادعى وأقامها الأجني ومات العم فصار
في يدى الأخ ثم أقام ابن الأخ بيته بما ادعى ، قبلت بيته ، فإن زكيت البيتان قضى بها
بينهما ، ولولم يعم ابن الأخ بعد موت العم بيته حتى قضى بها للأجني ثم أقامها على
الأجني قضى له بها . ولو كان ابن الأخ هو الذى أقام البينة على العم وأقامها الأجني .
بعد موت العم بملك بيته ابن الأخ وقضى بها للأجني . ولو أقام كل واحد منهما
على العم شاهدا واحدا ثم مات العم فصار في يدى ابن الأخ وأحضر كل واحد
منهما شاهدا آخر ، قضى بها بينهما ، فإن قال أحدهما : أعيد البينة لم يقبل منه . ولو أن
كل واحد منهما أقام شاهدين بعد موت العم قضى بها للأجني . ولو أقام كل واحد
منهما شاهدا واحدا على العم ثم أقام الأجني شاهدا آخر [بعد موت العم فقضى له بها
ثم جاء ابن الأخ بشاهد آخر] لم يلتفت إلى ذلك ، فإن أعاد شاهدين على الأجني .
قضى بها لابن الأخ . فإن أعاد الأجني بيته بعد ذلك لم يلتفت إليه

باب الرجل يقضى ببعضه عبدا ولا يقضى ببعضه

رجل ادعى رقة رجل . فقال المدعى عليه : لم أملك قط ، فالقول قوله . وإن
أقام المدعى بيته أن نصف العبد له قضى له بنصفه ولم يقض فى النصف الباقى ^(١)
برق ولا عتق . فإن قتل العبد [رجلا] خطأ فقال ولى المقتول : هو عبد ، دفع
النصف الذى قضى به للمدعى إلى الولى [لا أن يفديه مولاة بنصف الدية ، ولا
يقضى فى النصف الباقى ^(٢) بشئ] . وإن قال الولى : هو حر لم يقض له بشئ . ولولم
يجهن العبد ولكن جنى عليه دون النفس قضى للمقتضى له بنصف الجناية ووقف
قصفا . والعبد فى شهادته وحدوده وجميع أموره بمنزلة العبد

كتاب الاقرار

باب الإقرار بالشركة

كيس فى يدى رجلين . قال أحدهما : لفلان نصف هذا الكيس وأنكر

(١) وفى المتن : والثانى . (٢) وفى المتن : والثانى .

شريكة ، فإن المقر يدفع إلى فلان ثلث مافي يديه . ولو قال : لفلان نصفه ولى نصفه دفع إليه نصف مافي يديه . ولو قال أحدهما : لفلان نصفه ولى نصفه ، وقال الآخر لفلان ثلثه ولى ثلثاه وصدق فلان صاحب النصف ^(١) ، فإنه يأخذ من المقر بالثلث خمس مافي يديه فيضيفه إلى مافي يدى الآخر ^(٢) ، فيكون جميع ذلك بينهما نصفين ، ولو كذبهما أخذ من المقر بالثلث خمس مافي يديه . ومن المقر بالنصف خمس مافي يديه . ولو أقر كل واحد من الشريكين للأجنبي بالثلث وادعى لنفسه الثلثين ، فإنه يأخذ من كل واحد خمس مافي يديه ^(٣) . ولو أقر أحدهما أن للأجنبي الثلثين وله الثلث وأقر الآخر لذلك الأجنبي بالثلث وادعى [لنفسه الثلثين ، وادعى] الأجنبي الكيس كله ، فإنه يأخذ من المقر بالثلث خمس مافي يديه ، ومن المقر بالثلثين ثلاثة أخماس مافي يديه ^(٤) . ولو صدقهما [جميعاً] معاً أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أخماس مافي يديه فيضمه ^(٥) إلى مافي يدى المقر بالثلث واقتسماه ^(٦) على ثلاثة للأجنبي ثلثه كيس في يدى ثلاثة أقر أحدهم لأحد الباقيين بثلاثة أرباعه وادعى لنفسه الربع

• وفى كتاب الإقرار من الأموال أن ثلاثة نفر لو كان في أيديهم كيس فيه ثلاثة آلاف درهم ورثوها عن أبيهم فأقر أحدهم على أبيهم بدن مائة [لرجل] ، وأقر آخر لآخر بمائتى درهم ، ودفع كل واحد منهما ماأقر به ، ثم أقروا جميعاً بأخ لم ودفعوا الدين بقضاء قاض ، فإن المقر به يأخذ من كل واحد مائتى درهم ثم يأخذ من كل واحد مائتى درهم ثم يأخذ من الذى أقر بدین مائة ثلثمائة درهم ، ويأخذ من الذى لم يقر بشيء خمسة أسداس مائة درهم ، فإن كانوا دفعوا الدين بغير قضاء فإنه يأخذ من كل واحد ربع ألف ، فإن صدق المقر به بالدين كله فإنه يأخذ من كل واحد مائتين ومن المقر بمائة ثلثمائة ومن الذى لم يقر بشيء خمسة أسداس مائة ثم يرد على المقر بمائة ثلاثة أسداس مائة ونصف سدس مائة

(١) وفى الثاني : • وقال المقر بالثلث : لاشئ لك . (٢) رأى المقر بالنصف كما فى الثاني . قلت : وهو مذهب الإمام محمد : ومذهب الإمام أبى يوسف أنه يأخذ من المقر بالثلث ثلث مافي يده ويضمه إلى مافي المقر بالنصف فيقتسما نصفين كما فى الشرح (٣) قلت : وهذا أيضا مذهب محمد ومذهب أبى يوسف يأخذ من كل واحد ثلث مافي يده (٤) قلت وعند أبى يوسف رحمه الله يأخذ من كل واحد ماأقر به (٥) وفى الحديث : «فيضه» . (٦) وفى الثاني : «فيقتسما» .

وأقر الآخر للبقر له خمسة أسداسه وأدعى لنفسه السدس وأدعى المقر له الكيس كله ، فإنه يأخذ من المقر بثلاثة أرباعه خمسي مافي يديه ومن الآخر ثلاثة أخماس مافي يديه . ولو أقر أحدهم للأجنبي بثله وأدعى لنفسه الثلثين وأقر آخر لذلك الأجنبي بنصفه وأدعى لنفسه النصف وأقر الثالث لذلك الأجنبي بثليه وأدعى لنفسه الثلث ، فإن الأجنبي يأخذ من المقر بالثلث سبع مافي يديه فيجعل نصف ذلك السبع في يدى المقر بالنصف ^(١) والنصف الثاني ^(٢) في يدى المقر بالثلثين ثم يأخذ تلك ما حصل في يدى المقر بالنصف بما كان في يديه وبما ضمه إليه ، ويأخذ من الآخر خمسة أسباع ما حصل في يديه ، فيكون من مائة وستة وعشرين سهما ، للمقر بالثلث ستة وثلاثون ، وللمقر بالنصف ثلاثون ، وللمقر بالثلثين عشرون ؛ وللمقر له أربعون .

كيس في يدى رجل أقر أنه بينه وبين فلان نصفين فدفع نفسه إلى فلان بقضاء ثم أقر أنه بينه وبين الآخر نصفين ، فإنه يدفع إلى الأخير نصف مافي يديه . وإن كان الدفع إلى الأول بغير قضاء دفع إلى الأخير النصف الذى في يديه . ولو أقر أن الكيس بينه وبين الأول والآخر أثلاثا وكذبه الأول والدفع إلى الأول بقضاء ، فإنه يدفع إلى الثاني نصف ما بقى في يديه ^(٣) . وإن كان الدفع إلى الأول بغير قضاء دفع إلى الثاني تلك المال ، فإن دفعه إليه بقضاء ثم أقر لآخر أنه شريكهم بالربع وكذبوه جميعا وكذب الأخير الأولين ، فإنه يدفع إلى الثالث سدس جميع المال . وثالث سدسه ، فإن صدق الأول بالأخير وكذب بالثاني ، فإن الأخير يأخذ من المقر نصف ما بقى في يديه فيضمه إلى ما أخذ الأول فيكون [ذلك] بينهما نصفين ، في قياس قول يعقوب . وقال محمد : يأخذ الأخير من المقر ثلث ما بقى في يديه ^(٤) فيضمه إلى مافي يدى الأول فيكون بينهما نصفين . ولو كان المقر دفع الثلث إلى الثاني بغير قضاء وصدق الأول بالثالث وكذب بالثاني ^(٥) فإن الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال ^(٦) فيضمه إلى مافي يدى الأول فيقتسمانه نصفين . ولو أقر المقر

(١) في الثاني : ويضم نصفه إلى مافي يدى المقر بالنصف ، (٢) وفي المتن : « الباقى ،

(٣) وفي الثاني : « نصف مافي يديه » (٤) وفي نسخة ثلث السدس الذى في يده (٥) وفي المصرية : « بغير

قضاء القاضى والمسألة على حالها وقد صدق الأول بالثالث وكذبا جميعا بالثاني (٦) وفي الثاني : « الكيس ،

بالتالي والثالث معا وصدقه الاول في الثالث ، أخذ الثالث ربع مافي يدى المقر فيضمه إلى مافي يدى الاول فيقسمانه نصفين ، وأخذ الذى أنكره الاول من المقر ربع جميع المال ، وعلى هذا جميع هذه الوجوه فى قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد^(١)

باب من الإقرار أيضا

رجل قال [للاخر] : أخذت منك ألفا وديعة وألفا غصبا فضاعت الوديعة وهذه الألف الغصب ، وقال رب المال : ضاعت الغصب وهذه الوديعة ، فالقول قول رب المال ويغرم المقر ألفا . ولو قال المقر : أودعتى ألفا وغصبتك ألفا ، والمسألة يحالها ، فلا شيء على المقر

رجل استأجر دابتين إحداهما إلى الحيرة والأخرى إلى القادسية لحمل عليهما إلى القادسية فنفتت^(٢) بالقادسية إحداهما فقال رب الدابتين : نفقت التى أكريتك إلى الحيرة وقال المستأجر : نفقت الأخرى ، فالقول قول رب الدابتين ، ويضمن المستأجر قيمة التى نفقت

باب من الإقرار باستيفاء المال من الوارث

أو من كفيل الوارث فى المرض

رجل له على رجل ألف واحد ورثته كفيل بها أوهى على أحد ورثته والأجنبي كفيل بها ، فرض رب المال فأقر أنه استوفاهما من الأجنبي ، فأقراره باطل فى قولهم . ولو أبرأه بغير قبض فى مرضه والأجنبي هو الذى عليه الأصل ، فالبراءة باطلة . وإن كان الأجنبي هو الكفيل فالبراءة جائزة للكفيل من الثلث ، فإن لم يكن للبيت مال غير الألف أخذت الورثة الكفيل بثلث الدين والوارث بالجميع . وكذلك لو كان الكفيل أحال المريض على رجل بألف على أن أبرأه ، فالورثة بالخيار إن شاءوا أجازوا الحوالة وأخفوا الألف : إن شاءوا من الوارث وإن شاءوا من المحتال عليه ، فإن لم يرضوا بذلك ولم يكن للبيت مال غير الألف فإنهم يأخذون المحتال

(١) وفى المصرية : فى قياس قول أبى حنيفة ومحمد ، (٢) وفى الهندية : «تصيت» وكذلك فى اللغتين الآتين

عليه ^(١) بالثك والكفيل بالثلاثين والوارث بالجميع . ولو لم يكن شيء مما ذكرنا
ولكن المريض أقر بألف درهم أو بمائة دينار أو بجارية في يديه أنها وديعة أو غصب
للكفيل ، والذي أقر به قائم أو لا يدري ما فعل ، فأقراره باطل . وكذلك لو كان الأصل
على أجنبي ^(٢) فأقر ببعض ما ذكرناه .

رجل كاتب عبده في مرضه على ألف لا مال له غير العبد ^(٣) ثم أقر في مرضه
باستيفاء [مال] الكتابة ، فأقراره جائز من الثلث ويسعى المكاتب في ثلث قيمته . ولو لم
يقر قبض الكتابة وأقر بالألف في يديه أو بمائة دينار أو بجارية أنها وديعة للمكاتب
ودعها إياه بعد الكتابة ، لم يصدق إلا في قدر الثلث

باب من الإقرار في المرض لوارث أو غيره ^(٤)

رجل له على آخر مائة درهم قرضا فباعه الغريم بها [عبدا] إلى سنة وقبضه ، ثم
مرض المستقرض وعليه دين في الصحة يحيط بماله ، فخل دينه على المشتري فصار
قصاصا ثم مات ، فالغرماء أسوة للمشتري في ثمن العبد وفي ما ترك الميت من المال .
ولو كان البائع بدأ فباعه العبد بألف إلى سنة ثم استقرض من المشتري ألفا مثل
الثنى ، والمسألة بحالها ، فالمشتري أحق بالثمن من سائر الغرماء .

رجل له على رجل خمسمائة ثم إن الغريم وشريكا له أقرضا رب المال ألفا
والخمسمائة التي كانت على أحد الشريكين فصاص وليس للشريك أن يرجع على
الشريك الذي بطل عنه الدين بشيء . وكذلك إن كان الدين إلى أجل فخل بعهده
المقرض ^(٥) . ولو كان القرض من الشريكين قبل الدين ثم باع المستقرض أحده
الشريكين جارية بخمسمائة نسيئة فخل ثمن الجارية فصاص بحق الشريك ، فللشريك
أن يرجع على شريكه بنصف الخمسمائة التي بطلت عنه

رجل أودع أباه ألفا ، في مرض الأب أوفى صحته ، بمعاينة الشهود فأقر الأب في
مرضه أنه استهلكه أو مات ولا يدري ما فعلت الوديعة أو جدها الأب في مرضه

(١) وفي الهندية : ومن الخلل عليه . (٢) وفي المصرية : وكذلك في جميع ما وصفت لك لو كان
الذي عليه أصل المال الرجل الأجنبي . (٣) كاذب في الرواية غير الآلف . (٤) هذا الباب مقسم
على الباب الذي قبله في المصرية (٥) زاد في المصرية بعد ذلك : وقصاصا لم يكن للشريك على
صاحبه شيء إنما قضى ما عليه ولم يقبض .

ثم قال بعد ذلك : قد رددتها أو ضاعت مني ثم مات من مرضه ، لم يصدق الأب في ذلك والودعة دين الابن في ماله . ولو قال في مرضه : قد هلكت مني أو قال رددتها عليه خلف^(١) علي ذلك فنكل [عن اليمين] فضمنه القاضى ذلك ثم مات من مرضه ، لم يكن ذلك للابن في ماله

باب إقرار مريض باستيفاء الدين

وإبداء الجراحات^(٢)

مريض عليه دين في الصحة قطع رجل يده عمداً فصالحه على ألف أو أقر رجل أنه قتل عبد المريض خطأ أو أنه جرح المريض جرحاً خطأ أو قامت البينة أنه قطع يد المريض رجل عمداً ، فأقر المريض باستيفاء ماوجب له من هذه الأشياء أو قتل عبداً للمريض خطأ فصالح على أقل من قيمته وأقر باستيفاء ما صالحه عليه ، فالمريض مصدق في جميع ذلك

مريضة أقرت باستيفاء مهرها وقد تزوجها الزوج في مرضها أو في الصحة ثم طلقها ولم يكن دخل بها وعليها دين في الصحة ولم تدع الألف التي أقرت بقبضها من الزوج ، فالأول لغرماتها والزوج بريء من المهر ولا يضرب مع الغرماء بنصف المهر . ولو تزوجها^(٣) في مرضها ودخل بها فأقرت بالاستيفاء ثم طلقها وانقضت عفتها أو كان الطلاق بائناً ولم تنقض العدة حتى ماتت ، فأصحاب دين الصحة أولى ، فإذا استوفوا دينهم وبقي شيء أعطى الزوج الأقل مما أقرت باستيفائه وبما يصيبه بالميراث ، فإن أتى دين الصحة على جميع ما في يديها وعلى ما أقرت باستيفائه من المهر لم يصدق على الاستيفاء وأخذ من الزوج جميع المهر .

• وقال^(٤) في موضع آخر من الكتاب إن كان الثمن الذي أقر به مثل ثلث قيمة العبد

(١) خلف : ممن احتجاف أى استخلف على ذلك فنكل وفي المصرية : أو قال قد دئمتا إلى صاحبها فأراد صاحبها استحلانته على . قال فأقر بعد ذلك أنه استهلكها أو طاب صاحب الودعة يمينه بأهـ ما استهلكها فنكل عن اليمين فضمنه القاضى الودعة الخ (٢) زاد في المصرية بعده : واليورو في الصحة والمرض وعليه دين يحيط بجميع ماله . (٣) وفي الهندية والمصرية : وكذلك لو تزوجها ، (٤) هذا القول وأمثاله من تصرفات بعض الرواة والمراد من الكتاب : الجامع الكبير . هذا أى في باب آخر سوى هذا

مريض عليه دين في الصحة غصبه رجل في مرضه عبداً فمات في يدي الغاصب أو أبقى قضى له بالقيمة فأقر باستيفائها ، فإنه لا يصدق إن مات من مرضه ذلك . ولو كان الغصب في الصحة [فأبى أو مات في المرض ثم] قضى على الغاصب بالقيمة في مرض المنصوب منه فأقر باستيفائها ، فهو مصدق ، فإن ظهر العبد وقد كان أبقى لم يصدق المريض ، ويقال للغاصب : ادفع القيمة مرة أخرى أورد العبد . ولو قضى على الغاصب بالقيمة في صحة المولى ثم مرض فأقر باستيفائها فهو مصدق ظهر العبد أو لم يظهر

مريض في يديه عبد أقر أنه لرجل أو باعه وأقر بقبض الثمن وعليه الثمن وعليه دين في الصحة يحيط بماله ، لم يصدق . ولو كان البيع في الصحة والإقرار بقبض الثمن في المرض صدق . وكذلك إن لم يكن المشتري قبض العبد حتى مرض البائع . وكذلك لو كان له على رجل دين في صحته عبده به رهن وأقر في مرضه بقبض الدين صدق

مريض باع عبداً قيمته ألف بالدين ، لآمال له غيره ، وعليه دين كثير في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات من مرضه ، لم يصدق في قياس قول أبي يوسف ^(١) ويخبر المشتري في دفع الثمن مرة أخرى أو تقض البيع ، فإن اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة . وقال محمد : المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ، فإن شاء المشتري أدى ألفاً أخرى ، وإن شاء تقض البيع ويبع العبد للغرماء

مريض عليه دين في الصحة قال لرجل : بعثك هذا العبد الذي في يدك في صحتي بألف فاستوفيتها وصدقه المشتري ، لم يصدق . ويقال للمشتري : اتقد الثمن . أو انقض البيع . وكذلك لو كان العبد قد مات في يدي المشتري بعد مرض البائع . وكذلك لو كان في يدي البائع فقال المشتري : أودعتني بعد الشراء والتبض .

وهو قائم في يدي المريض جاز الإقرار وسلم العبد للمقر له ، وإن كان الثمن مستهلكا سلم للمقر له ثلثا العبد وقيل له ادفع قيمة ثلثي الثلث وسلم لك الجميع ، فإن كره ذلك بيع العبد ودفع إليه الثمن الذي أقر المريض بقبضه

(١) وفي الهندية : « يقوب » مكان « أبي يوسف » .

وكذلك لو مات في يدي البائع قبل هذه المقالة أو بعدها إلا أنه قال بعد مرض
البائع وتصادقا أن المشتري قبضه وأودعه البائع . ولو مات في يدي المشتري أو البائع
قبل مرض البائع أو المشتري ، والمسألة بحالها ، فالريض في ذلك كله مصدق •
وكذلك مريض عليه دين في الصحة قال لرجل : اشتريت مني عبداً في صحتي وتقابضنا
فهو مصدق . وكذلك لو قال لرجل : كانت جرت بيني وبينك مخالطة في صحتي
فوجب لي عليك ألف قبضتها • •

• وفي كتاب الإقرار من الأماي^(١) في مريض أقر في مرضه الذي مات فيه
أنه باع عبده هذا من فلان في صحته وقبض الثمن فإنه يصدق في البيع ولا يصتق
في قبض الثمن ، فإن كان الثمن يبلغ القيمة أمر المشتري أن يؤدي ثلثي الثمن ، وإن
كان الثمن مثل ثلثي القيمة أو أقل أمر المشتري أن يؤدي مثل ثلثي القيمة إذا ادعى
البيع ، وإن أقر في مرضه أن هذا العبد لفلان ولا مال له غيره ، فهو مصدق ، وهو
مخالف للإقرار بالبيع . وإذا أقر المريض بقبض دين كان في الصحة فهو جائز . وإن
أقر بقبض دين كان في المرض لم يصتق إلا من الثلث

وقال في موضع آخر من الكتاب^(٢) إن المريض إذا أقر بقبض دين في الصحة
أو في المرض أنه جائز . وقال في هذا الموضع : إذا قال في مرضه : بعث هذا العبد
في صحتي من فلان وقبضت الثمن ، فإن كان الثمن يبلغ ثلثي القيمة فهو مصدق ، وإن
كان لا يبلغ ثلثي القيمة قيل للمشتري أتم ثلثي القيمة ، فإن كره ذلك فإنه يباع العبد
ويرد عليه ما أقر به المريض في قبض الثمن^(٣)

• • بشر عن أبي يوسف في كتاب الإقرار في مريض وهب عبداً في مرضه
فقبضه الموهوب له ثم أقر المريض أنه رجع في الهبة واسترجع العبد وقبضه
فإنه مصدق

(١) منه الزيادة : وخبرة من قوله الآتي • • وكذلك مريض قبل زيادة بشر (٢) أي محمد في باب
آخر من الجامع (٣) زاد في المتن بعد هذا فتخرج أيضا في موضع آخر من الكتاب : • • إن كان
الثمن الذي أقر به مثل ثلثي قيمة العبد وهو قائم في يدي المريض جاز الإقرار وسلم العبد للقرض •
وإن كان الثمن مستهلكا سلم للقرض ثلثا العبد وقيل له ادفع قيمة ثلثي ذلك وسلم لك الجميع ، فإن كره
ذلك بيع العبد ودفع إليه الثمن الذي أقر المريض بقبضه •

مريض عليه دين في الصحة أقر بقبض ثمن عبد باعه في الصحة ، فهو مصدق ، فإن مات ورد المشتري العبد بقضاء فغرماء الصحة أولى بمال الميت إلا العبد فإنه إن قال المشتري للقاضي حين يرده : لا أدفعه حتى أستوفي أثنى ، فإنه يباع في ماله ، فإن كان فيه وفاء فهو أحق به ، وإن فصل من ثمنه شيء عن الثمن الأول فهو للغرماء وإن نقص لم يرجع المشتري بشيء حتى يستوفي غرماء الصحة دينهم ، فإن بقي شيء استوفى المشتري منه تمام الثمن الأول . ولو رد المشتري العبد على المريض بعينه أو رده بعد موته بغير قضاء ولم يجسد حتى يستوفي ماله ، فغرماء الصحة أحق بمال الميت إلا العبد ، فإن لم يف مال المريض بدينهم بيع العبد أيضاً فغرماء في ثمنه بما بقي لهم والمشتري بالثمن الذي أقر به المريض بقبضه

مريض عليه دين في الصحة وقد كان يباع عبداً في صحته فأقر في مرضه أنه قد كان أبرأ المشتري في صحته من الثمن لم يصدق ، [فإن مات المريض ودينه يحيط بماله غرم للمشتري كله] فإن لم يكن عليه دين صدق في الثلث . ولذلك لو قال في المرض : وهبت لهذا الرجل عبداً في صحته قيمته ألف وقبضه مني ومات في يديه وصدقه المقر له بالهبة فهو مثله . وكذلك لو قال : كان فلان غصبني عبداً في صحتي فمات في يديه فأبرأته من قيمته ، أو قال : كاتب عبدى هذا في صحتي على ألف فأداها ففتق . ولو كانت كتابته [بغير رقة] في الصحة فأقر في مرضه باستيفاء المكاتبه صدق

باب إقرار المريض باستيفاء الدين والكتابة^(١)

رجل كاتب عبداً له في صحته على ألف ، أو كان له على رجل ألف ثم مرض ولا مال له غيره وعليه دين كثير فأقر باستيفاء الكتابة أو الدين أو أقر بألف في يديه وهي مثل الدين أنها ودیعة لأحدهما أو أقر أن أحدهما أقرضه ألفاً مثل الدين ، فهو مصدق وتكون الودیعة قصاصاً بالدين وتقسم بين غرمائه وعق المكاتب . ولو أقر بألف في يديه أجوز من الدين أنها ودیعة للكاتب أو الغريم ، وهي قائمة أولاً يدري ما فعلت ، فالغريم بريء والمكاتب حرم . وإن قال الغريم أو المكاتب

(١) زاد في المصرية منه : في الصحة ونظيره دين يحيط بماله . وهذا الباب مقدم فيها على الباب الذي سرق قبل هذا

أخذ الوديعة فأعطى ما علي لم يكن له ذلك . وإن كانت الوديعة أدون من الدين أو أقر بمائة دينار في يديه أو تجارية أنها وديعة لواحد منهما في يديه ، والألف من الجارية والدنانير قائمة أو لا يدري ما فعلت ، لم يصدق ، والغرماء أحق بالوديعة ويؤخذ الغريم والمكاتب بما عليهما . ولو قال : قد أخذت من غريمي أو من مكاتبى هذه الألف النهرجة أو هذه المائة الدينار ^(١) قضاء بحق ^(٢) أو هذه الجارية قد أخذتها بيعاً بالقي ، فهو مصدق إن صدقه الغريم أو المكاتب ، وإن كذبه فالدين عليهما على حاله ، وما أقر به المريض لها فهو بين الغرماء ، وإن صدقاه وقد قبض نهرجة ، أو جارية قيمتها أقل من الدين ، فإن الدرهم ترد على الغريم أو المكاتب ويؤخذ منهما مثل الدرهم التي كانت عليهما ، وأما الجارية فإن شاء الغريم أو المكاتب دفع تمام ما عليه مع الجارية وإن شاء أخذها وأعطى ما عليه

باب الإقرار الذى يقربه للوارث ويقربه للوارث لغيره

مريض أقر بعد لوارث لآمال له غيره . فقال الوارث : ليس العبد لى ولكنه نعلان ثم مات المريض ، فالعبد للأجنبي ويضمن الوارث المقر له قيمته ، فيكون بينه وبين سائر الورثة . ولو أقر الوارث لوارث آخر فهو الوارث الآخر ويضمن الأول قيمته لسائر الورثة يرفع عنه حصته وحصته المقر له الآخر . ولو كان دين يحيط بماله سلم العبد للمقر ^(٣) ، ويضمن الأول قيمته للغرماء .

مريض وهب عبداً لأحد ورثته ، فوهبه الوارث لآخر ثم مات المريض ، فعلى الموهوب له الأول قيمته بينه وبين سائر الورثة . وإن كان الموهوب له قال : إن الواهب أقر به قبل الهبة لهذا الوارث الآخر أو كان وهبه لهذا الوارث الآخر قبل هبته وصدته المقر له فأخذ العبد ثم مات المريض ، فإن العبد يؤخذ من المقر له فيكون ميراثاً . وكذلك لو كان المقر له الآخر غير وارث وعلى الميت دين فى الصحة يحيط : الله فإنه يؤخذ منه العبد فيباع للغرماء ، فإن كان قد مات فى يدى المقر له ، فالغرماء بالخيار إن شاءوا ضمنوا الموهوب له ، وإن شاءوا المقر له قيمته ،

(١) وفى المصرية : دينار ، (٢) وفى المصرية : لحنى ، (٣) لفظ : الآخر ، بن المصرية عامة واختلفا على العبارة الباقية

فأيهما ضمنوا لم يرجع على صاحبه . وإن كان المقر له قال : العبد لى ولا أعرف شيئاً عما أقر به الموهوب له فلا شيء عليه من ضمان ولا غيره والموهوب له ضامن للقيمة . ولو أقر الميت بعبد للوارث ، وقبضه أو لم يقبضه حتى أقر أن الميت كان أقر لهذا الوارث الآخر قبله وصدقه الآخر فأخذ العبد ومات فى يديه ^(١) : فالآخر ضامن لقيمته للفرماء ، فإن لم يكن على الميت دين ضمنها للورثة ويرفع عند حصته خاصة ، وإن شامت الورثة ضمنن الوارث الأول قيمته . ولو قال الوارث الآخر : العبد لى ولم يقر لى به الميت ، سلم العبد له ويضمن الأول قيمته يرفع منه حصته وحصة الآخر . ولو أقر به المريض لأحد ورثته ، قبضه أو لم يقبضه ، ثم مات المريض فلم يقض بنقض الإقرار ^(٢) حتى أقر ببعض ما ذكرنا ، فهو بمنزلة إقراره وهبته قبل موت المريض

باب الإقرار بالمال الذى يكون قصاصاً أولاً لا يكون

رجل قال [آخر] : هذه الألف ودیعة لك ^(٣) . فقال : لیست بودیعة لى ولكن لى عليك ألف قرضاً أو [من] ثمن بیع ، فجحد الذى فى يديه الألف الدين وجحد الودیعة أيضاً وأراد المقر له أخذ الودیعة ^(٤) قصاصاً من الدين لم يكن له ذلك . و [كذلك] كل شيء أصله أمانة . ولو قال : لیست بودیعة ولكنى أقرضتكها بعینها ، وجحد المقر القرض والودیعة ، فلمقر له أن يأخذها بعینها . ولو قال : لك على ألف قرض . فقال : لیس لى عليك قرض ولكنى من بمن البيع ، فجحد المقر ثمن البيع والقرض فلیس للمقر له ^(٥) أن يأخذ الألف القرض قصاصاً بما ادعى فى قول أبى حنیفة وأبى یوسف . ولو قال : هذه الألف اخذتها منك فقال : لم تأخذها ^(٦) ولكن لى عليك ألف من ثمن بیع ، فجحد المقر الدين والأخذ فلیس له على هذه الألف سبیل ، وله أن يأخذ بألف أخرى

(١) زادت المصرية : « ثم مات الميت وعليه دين كثير أو لا دين عليه ، فان للمقر له الآخر ضامن ، الخ »
 (٢) وفى المصرية : « فلم يقض للقاضي بنقض الإقرار » (٣) وفى المصرية : « وإذا أقر الرجل للرجل فقال : هذه الألف درهم لى فى يدى لك عندى ودیعة » (٤) وفى الهندية : « فان أراد المقر له الخ . وفى المصرية : « فقال المقر له : أنا أخذ هذه الألف لى أقر بها لى ودیعة » (٥) كذلك فى الأصل وفى الهندية : « فلمقر له أن يأخذ » وفى المصرية : « فقال المقر له أنا أخذ ما أقررت لى به قصاصاً ما لدیعت فذلك له ، وهذا قول أبى حنیفة وأبى یوسف ومحمد » (٦) وفى المصرية : « هذه الألف درهم فى يدى نصيباً نصيبه (كذا) منك فقال المقر له : ما غصبى : هذه الألف

باب من الإقرار أيضا

رجل قال لآخر : لى عليك ألف . فقال : الحق أو اليقين أو الصدق أو حقا حقا أو يقيناً يقيناً أو صدقاً صدقاً أو الحق الحق أو اليقين اليقين أو الصدق الصدق ، فهو إقرار بالألف . [وكذلك لو قال : الحق اليقين أو الحق الصدق أو الحق البر أو البر الحق أو البر الصدق أو الصدق البر كان هذا كله إقراراً] . ولو قال : الحق أو الحق حق أو اليقين يقين أو الصدق صدق أو قال البر [بر] أو برأ برا أو البر البر أو البر الصلاح أو الصلاح الحق أو الحق الصلاح أو اليقين الصلاح أو الصلاح اليقين أو الصدق الصلاح أو الصلاح الصدق لم يكن شيء من هذا إقراراً

باب الإقرار فى البيع فى فساد وغير فساد

رجل له غلام وآخر له جارية فشهد كل واحد [منهما] أن صاحبه أعتق مملوكه . أو دبره أو كاتبه ثم اشترى كل واحد منهما مملوك صاحبه بمملوكه [فتقابضا أولم يتقابضا] ، فالبيع جائز ^(١) ، فإن شهدا بعتى فقد عتق كل واحد [منهما] من مال المشتري ، وإن شهدا بتدبير فكل واحد [منهما] مدبر من مال الذى اشتراه ، ولا يعتق إلا بموت ^(٢) الذى باعه ، ويضمن كل واحد من المولين لصاحبه قيمة مملوكه الذى باعه فيكون قصاصاً ، أو يترادان الفضل ، وإن كانا شهدا بكتابتيه وطلب التلامان الكتابة ، فإن القاضى يسأل التلامين البينة على الكتابة ، فإن لم يكن لهما بينة ، حلف كل واحد من الباتعين للجد الذى باعه بالله ما كاتبه ، فإن حلفا جاز البيع وفسخت الكتابة وكان كل واحد عبداً للذى اشتراه . ولو شهد كل واحد أن مملوك صاحبه لفلان وكذبه صاحبه ثم تابعا بالعبدين ، فالبيع جائز قبضا أولم يقبضا ، ويأخذ فلان الجارية والغلام ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ . رجل اشترى من آخر جارية بغلام وباع كل واحد ما اشترى ثم أقر كل واحد أن ما اشتراه من صاحبه لفلان ، فإنهما يفرمان للبقر له قيمة ما اشتراه ولا يرجع واحد منهما على صاحبه

(١) وفي هامش الهندية : « مكنا فى رواية أبى سليمان ، (٢) وفي الهندية « إلا بعد موت » .

رجل له غلام وآخر له جارية فشهد صاحب الجارية أن صاحب الغلام دبر الغلام وشهد صاحب الغلام أن الجارية التي في يدي صاحبه لفلان ، وفلان يدعيها ، وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم باع صاحب الغلام غلامه لجارية صاحبه ، فالغلام مدبر من مال الذي اشتراه ويعتق بموت البائع ، والجارية للقر له ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء . ولو شهد أحدهما على صاحبه بتدبير والآخر بكتابة ثم تباعا بالغلام والجارية ، فالشاهد بالتدبير الذي اشتراه مدبر ويعتق بموت بائه ، والشاهد بالكتابة ما اشتراه مملوك له
رجل اشترى عبداً وأقر أن البائع كاتبه قبل البيع وجحد البائع ذلك فهو عبد للذي اشتراه

باب الإقرار بالعيب الذي يرد به والذي لا يرد [به]^(١)

رجل قال لجاريته ياسارة أو يا آبة أو يا زانية أو يا مجنونة ، ثم باعها فوجدتها المشتري كما قال البائع . وقال البائع : حدث عندك ، فالقول قول البائع مع يمينه ، فإن أقام المشتري بينة على ما كان من قول البائع لم يقبل ذلك . وكذلك لو أقام بينة أنه قال قبل البيع : هذه الخبيثة أو هذه السارقة أو هذه المجنونة أو هذه الآبة فعلت كذا وكذا . ولو شهدوا أنه قال لها : هذه الزانية أو هذه السارقة أو هذه الآبة ولم يزيدوا على هذا ، فلمشتري أن يردّها بهذه الشهادة

باب الإقرار من الوارث بالعتق

رجل ترك ثلاثة أعبد قيمة كل واحد ثلاثمائة لا مال له غيرهم ، وترك ابناً لا وارث له غيره . فقال : أعتق أبي هذا في مرضه وهذا وهذا ، فإنه يسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته إلا أن يميز الابن ، فإن مات أحدهم قبل أن يؤدي شيئاً ، فإنه يسعى كل واحد من الباقيين في ثلاثة أرباع قيمته . ولو مات اثنان سعى الباقي في ستة أسباع قيمته . ولو قال : أعتق أبي هذا في مرضه وسكت . ثم قال : أعتق أبي هذا

• وفي كتاب الإقرار من الأمالى أن أبا يوسف قال : إن أقر الابن أن أباه أعتق

(١) الزيادة من المعربة

في مرضه وسكت . ثم قال : أعتق أبي هذا في مرضه ؛ فالأول حر ونصف الثاني وثالث الثالث ، فإن مات الأول [فالسعاية على الثاني والثالث على حاله ، وإن مات الأوسط لم يسع الأول] في شيء ، والثالث من رقبته ثمانية وسبعون وأربعة أسباع درهم وسعى فيما بقي . وكذلك لومات الأول والأوسط سعى به الثالث على ما وصفنا . ولومات الثالث لم يسع الأول في شيء وسعى الأوسط ^(١) في نصف قيمته ، ولومات الثاني والثالث لم يسع الأول في شيء . والله أعلم

باب إقرار الرجل أن بعض عبيده ولده

رجل له عبد ولعبده ابن ولابن عبده ابنان ولدا في بطنين ، وكلهم يولد مثله لمثل المولى . فقال المولى في صحته : أحدم ولدى ، ثم مات [المولى] ولم يبين فالعبد يسعى [في ثلاثة أرباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته . وكل واحد من الأصغرين في ربع قيمته ، فإن كان القول في المرض اقتسموا الثالث على هذا . ولو كان له عبد ولعبده ابنان ولكل واحد من الابنين ابن . فقال : أحدم ولدى ، فالعبد يسعى في أربعة أخماس قيمته وابناه في ثلاثة أرباع قيمتهما وكل واحد من الأصغرين في ثلث قيمته . ولو كان لكل واحد من الأصغرين أيضا ابن ، والمسألة بجملها ، فالعبد يسعى في ستة أسباع قيمته وابناه في خمسة أسداس قيمتهما وكل واحد من ابني الابنين في أربعة أخماس قيمته ، وكل واحد من الأسفلين في ثلاثة أثمان قيمته

باب من الإقرار في القضاء في البيع الذي يرد والذي لا يرد

رجل اشترى جارية يما فاسداً وقبضها ثم أقر أنه وهبها لفلان وقبضها [فلان] ثم أودعها إياه ثم أقام على ذلك بينة ، لم يقبل منه وردت على البائع ، فإن جاء المقر له وادعى ما أقره المشتري أخذ الجارية وأخذ البائع قيمتها من المشتري ، وإن أنكر المقر له ذلك سلمت للبائع . ولو قال المشتري : وهبتها لفلان وقبضها ثم أودعنيها ثم

ثم سكت . ثم قال : وهذا ، والابن مريض وعليه دين يحيط بماله أنهم يسعون في قيمتهم لأصحاب الدين ، وكذلك إن أقر أن العتق كان من أيه في الصحة

(١) وفي المتن : الثاني .

أعتقها أو دبرها أو كاتباها أو وطنها فولدت منه وجحد ذلك البائع ، فلا سيل للبائع عليها إلا في الكتابة فإنه يأخذها فتكون في يديه حتى يحضر الموهوب له ، فإن حضر وصديق المشتري بما قال ^(١) أخذ الجارية فكانت كما قال المشتري ، وإن حضر وادعى الهبة وأنكر الكتابة والعق وغير ذلك ، فهي أمة يأخذها من البائع . ولو أنكر الهبة أيضا فهي في الوجه الذي أقر فيه المشتري بالكتابة أمة للبائع ، وهي في الوجه الذي أقر فيه بالعق حرة موقوفة الولاء ، وهي في التدير موقوفة [العق] تعق بموت الموهوب له . وكذلك في الوجه الذي ادعى أنها ولدت من الموهوب له . ولو كان البائع لما ردت عليه المكاتبه باعها أو دبرها أو أعتقها ^(٢) ثم حضر الموهوب له وادعى الهبة وجحد الكتابة ردت عليه وبطل فعل البائع

رجل وكل رجلا يبيع جارية له ، فقال الوكيل : قد بعتهما من فلان بألف وقبضنا ؛ وقبضت الثمن ثم أودعني الجارية ، وأقام بينة على ذلك ، لم يقبل منه وأخذ الأمر الجارية . إن لم يصدق الوكيل ، فإن قدم المقر له فادعى الشراء قضى له بها

رجل أسر العدو عبداً له فاشتره مسلم بألف فأخرجه فلمولى أن يأخذه بالثمن . الذي اشتراه به المشتري ، فإن قال المشتري : وهبته لفلان وقبضه ثم أودعنيه وأقام على ذلك بينة ، لم يصدق وقضى به للمولى بالثمن ، فإن حضر المقر له بالهبة فادعاه رد عليه العبد وأخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري على المولى الأول الثمن ، وإن أنكر الغائب الهبة سلم العبد له بالثمن

عبد في يد رجل ادعى رجل أنه قتل وليا له . فقال الذي في يديه : ليس العبد . وهو ودية لفلان ، ولم يقم بينة على الوديعة ، لم يصدق ويدفعه بالجناية أو يفديه ، فإن دفعه وحضر المقر له لم يكلف ولي الجناية إعادة البيعة ، ويخير المقر له ، فإن شاء سلم العبد ، وإن شاء فداءه وأخذه ، وإن كان الذي العبد في يديه فداء فهو مقطوع في الفداء ويأخذ المقر له العبد

عبد قتل رجلا ولم يعلم مولاه حتى أقر يبيعه من فلان الغائب وأقام على ذلك بينة ، لم تقبل منه وخير في الدفع والفداء ، فإن حضر الغائب بعد الدفع أخذ العبد ورغم المولى الأول قيمته ، وإن جحد الغائب الشراء سلم العبد لولى الجناية ، وإن كان

(١) وفي المتن : « فيما قال » (٢) وفي المتن : « أو كاتباها »

المولى الأول فداء ، فهو مقطوع في الفداء . ولو قال المولى : بعته وأنا أعلم بالجناية ، فلا سيل لولى الجناية على العبد ، وعلى المولى الدية ، أنكر الغائب الشراء أو أقرب به عبد مأذون له ادعى رجل عليه ديناً يحيط [بماله و] برقبته ، وأنكر المولى والعبد ذلك ، وحجر المولى على العبد فارتفعوا إلى القاضى ، وادعى المولى أنه باع العبد من فلان الغائب أو وهبه له وقبضه ثم أودعه لإياه وأقر المدعى بذلك ، فلا خصومة بينهما ، فإن أنكر المدعى ذلك وأقام المولى يئنه ، لم تقبل يئنته وهو خصم ، فإن صح الدين بيع فيه ، فإن حضر الغائب بعد ذلك فادعى ما قال البائع وأقام على ذلك يئنه ، لم يلتفت إلى ذلك والقضاء ماض . ولو كان المدعى لم يسلم بيع العبد فى دينه وأراد الاستسعاء ، فله ذلك ، وإن استسعاء تقدم الغائب أفذه له البيع أو الهبة إن ادعى ذلك ، وإن كان قد بقى لصاحب الدين شيء أداه الغائب وإلا يبيع فيما بقى إن أراد الغريم ذلك ، وإن أراد الغريم استسعاءه فيما بقى ، كان له ذلك ولم يكن فسخا للبيع والهبة

رجل اشترى داراً وقبضها ، فأراد الشفيع أخذها ^(١) بالشفعة . فقال المشتري : بعثها من فلان الغائب أو وهبتها له قبضها ثم أودعنيها ، لم يلتفت إلى قوله وقضى بالشفعة ، فإن حضر الغائب وادعى الهبة أو البيع لم يلتفت إلى ذلك ^(٢) . ولو كان الشفيع أقر بما ادعى المشتري من بيعه وهبته لم يقض له بالشفعة حتى يقدم الغائب

باب الرجل يقر بالرق وقد أعتق عبداً

رجل لا يعرف له نسبة له ابن حر واشترى عبداً فأعتقه ثم أقر بالرق لفلان وصده فلان والمعتق يحدد فوات المعتق وترك مالا ، فماله للولى الذى أعتقه إن لم يكن له عصة ، فإن كان له [عصة] أخ أو عم ، فالميراث له ، وإن لم يكن له [إلا] ابنة ، فلها النصف وما بقى للولى ، ولو لم يمت المعتق ولكن جنى جنانية سعى فيها ، ولم يعقلها عند أحد ، وإن جنى عليه فهي كالجنانية على المملوك ، فإن أعتق المقر بالرق ثم مات المعتق الأول ، فميراثه لابن العبد المقر بالرق . ولو ^(٣) أن العبد المقر

(١) وفى المتن : أن يأخذها ، (٢) وفى المتن : إلى قوله . (٣) من هنا إلى ختم الباب ماقط من المتن

بالرق مات ثم مات بعد ذلك العبد المعتق الأول ، كان ميراثه لابن العبد المقر بالرق ؛ لأن العبد حين مات قبل أن يموت العبد المعتق الأول كان ميراث العبد المعتق لعصبة العبد ؛ لأن العبد المقر بالرق إنما يصدق على نفسه وعلى مترك ما دام حيا ، فإذا مات قبل موت العبد المعتق الأول كان الميراث لعصبة العبد المقر بالرق ولا يصدق على عصبة بعد موته ، وعلى هذا جميع هذا الباب وقياسه

باب إقرار الميت في شراء دار من أحد الورثة

ومن غريب في مرضه وللدار شفيع

رجل في يديه دار وله ثلاثة بنين . فقال في مرضه : اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بألف وقبضتها ولم أقدهما الثمن وصدقاها بذلك ، ثم مات المريض وأنكر الابنان الآخران ما أقربه المريض ، ^(١) فالإقرار باطل في ثلثي الدار ويأخذ الشفيع [الثلث] الباقي بثلاث الثمن ، فإن أخذه قسم ثلث الثمن ابن الابن والاجنبي نصفين ، فإن ترك الميت ما لا غير ذلك كان ثلث ذلك المال نصيب الابن المقر له بالبيع بينه وبين الاجنبي حتى يستوفيا تمام الألف ، فإن بقى شيء فهو لابن المقر له . وإن قال الاجنبي : بعث نصف هذه الدار من الميت والنصف الآخر لا أدري لمن كان ، فهذا والأول سواء في قياس قول أبي حنيفة . وقال محمد : للاجنبي في هذا الوجه نصف الثمن في مال الميت ويأخذ الشفيع ثلثي الدار بثلثي الثمن . ولو قال الابن المقر له للاجنبي : الأمر كما قلت ولم يكن لي في هذه الدار حق ، فإقرار المريض باطل في قياس قول أبي حنيفة ، ويأخذ الشفيع سدس الدار بسدس الثمن ، فإن أخذه رجوع الاجنبي فيما صار لابن المقر له بالبيع بخمسائة . وقال محمد : يأخذ الشفيع نصف الدار بنصف الثمن ويكون للاجنبي في مال الميت خمسمائة يبدأ بها قبل الميراث

باب إقرار المرأة بالرق وهي تحت زوج يحدد ما قالت

رجل تزوج امرأة لا يعرف نسبها فولدت أولاداً ثم أقرت بالرق لرجل وصدقها المقر له والزوج يحدد في أمة للقر [له] ، وما لاله ولا تصدق على إبطال

(١) وفي المتن : في المرض ،

النكاح . والأولاد الذين ولدتهم قبل الإفراج أحرار ، وما ولدت بعد ذلك لسته أشهر فصاعداً عبيد في قول أبي يوسف . وقال محمد : هم أحرار كلهم ، فإن أعتقها المقر له واختارت نفسها لم يجز خيارها وهي أمة الزوج . ولو آلى منها زوجها ومضى شهر ثم أقرت بالرق ، فأبلاؤها شهران . ولو مضى شهران ثم أقرت ، فأبلاؤها إيلاء حرة ، علم الزوج به أو لم يعلم . ولو طلقها زوجها تطليقة يملك الرجعة ثم أقرت قبل أن يستكمل عدة الإماء فعدتها عدة الإماء . وإن مضت حيضتان ثم أقرت ، كان عدتها عدة الأحرار . ولو آلى منها فضي شهر آخر ثم أقرت بالرق ، فأبلاء الأول إيلاء حرة والثاني إيلاء أمة . وكذلك لو آلى منها ثم قال : إذا مضى شهران فواءه لا أفر بك فضي شهران ثم أقرت بالرق ، فالأول إيلاء حرة والثاني إيلاء أمة ، فإذا مضت أربعة أشهر بانت بتطليقتين معاً ، ولو قال لها : إذا دخلت الدار أو إذا جامرأس الشهر أو إذا كلبت فلانا أو إذا صليت الظهر فأنت طالق اثنتين ، فأقرت بالرق ثم كان بعض ما ذكرنا طلقت اثنتين وملك زوجها الرجعة . وكذلك لو جعل أمرها في تطليقتين يد فلان إذا شاء فأقرت ثم طلقها فلان اثنتين . ولو قال لرجل : طلقها تطليقتين فأقرت ثم طلقها الرجل اثنتين ، أو قال لها : إذا صليت أنا الظهر أو دخلت الدار فأنت طالق اثنتين فأقرت ثم فعل ذلك الزوج طلقت اثنتين ، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

امرأة لا يعرف نسبها لها زوج أقرت أنها ابنة لجد الزوج أو بنت لأب الزوج وصديقها الأب والجد وكذبها الزوج ، فأقرارها جائز ويفرق بينهما
أختان توأم تزوج إحداهما رجل فأقرت الأخرى أنها ابنة أبي زوج الأخت وصديقها الوالد^(١) فهما جميعاً ابنتاه . ويفرق بين الزوج وبين المرأة .

• وقال في الزيادات إنها إن أقرت بالرق والزوج لا يعلم فطلقها تطليقتين أن الزوج يملك الرجعة . وقال إن قال لرجل : طلقها تطليقتين فأقرت بالرق والزوج يعلم ولم يبينه فطلقها تطليقتين فأنها تبين بهما
• وفي كتاب الإفراج من الأمالى في رجل له أمة . فقال : قد وطئتها ثم أعتقتها^(٢)

(١) وفي الهندية . ابن زوج الأخت وصديقها الولد . (٢) كذا في الأصل والمصواب : ثم أعتقها .

باب من الإقرار في المرض للمرأة بالدين

مريض له امرأتان سأله إحداهما أن يطلقها ثلاثاً ففعل ، ثم أقر لها بدين مائة درهم غير المهر ، وقد كانت استوفت المهر ثم مات المريض بعد ما انقضت عدتها . وترك أربعين درهما وترك أخاً ، فإن المقر لها بالمائة تأخذ الأربعين . ولو مات وهي في العدة أخذت من الأربعين خمسة وأخذت المرأة الأخرى خمسة وأخذ الأخ ما بقي . ولو كان الميراث ثوباً قيمته أربعون ، فقلتى لم تطلقى ثمن الثوب ويبيع ثمنه للمطلقة ، ويكون ثلاثة أرباع الثوب للأخ

مريض له أخ وامرأة فسأله امرأته أن يطلقها ثلاثاً ففعل ، ثم أقر لها بمائة درهم . وقد كانت استوفت صداقها وأوصى لرجل ثلث ماله ثم مات قبل انقضاء عدة المرأة وترك ستين درهما ، فلموصى له عشرون درهماً وللمرأة ربع ما بقي وما بقي فللأخ . ولو كان مكان الستين ثوب قيمته ستون ، فلصاحب الثلث ثلث الثوب ويبيع ربع ما بقي من الثوب للمرأة إلا أن ترضى أن تأخذه بحقتها وما بقي من الثوب فهو للأخ . ولو كان أقر مع ذلك للأجنبي بدين ومات بعد ما انقضت عدة المرأة ، فإن المرأة تحاص^(١) الغريم بدينها ، فإن بقى بعد ذلك شيء أخذ الموصى له ثلث ما بقي . وكان الباقي للأخ . ولو مات قبل انقضاء العدة بدأ بدين الأجنبي ، فإذا استوفى أخذ الموصى له ثلث ما بقي وتعطى المرأة الأقل من ربع ما بقي بعد ذلك ومن الدين الذى أقر لها به وأعطى الأخ ما بقي في قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف وقولنا

باب من الإقرار بالبيع

مر رجل أمر رجلاً أن يشتري له جارية فلان بألف فاشترها . وقال : قد اشتريتها

فتزوجها أبوه أو ابنه ، فإن القياس أن لا يصدق المولى على الوطء ، ولكنى أستحسن فأفرق بين ابنه وأبيه وبينها ، إذا كان قد قال وهي في ملكه : إنى وطئتها . فإن قال ذلك بعد ما خرجت من ملكه لم يصدق على الوطء ، ولم تحرم بقوله على أبيه وابنه

(١) وفي المغرب وتحاص الغريمان أو الغرما : أى انقسموا المال بينهما حصصاً

بألف وخمسمائة ، وقد قبض الجارية أولم يقبض ، وقال البائع : بعثتها بألف ولم يقبض الثمن وصدقه الأمر ، فالقول قول الأمر ، ولا يمين للمشتري على البائع ، وله أن يحلف الأمر على علمه ، فإن حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن ، وإن نكل حارثت الجارية للمشتري ويؤدى إلى البائع ألف درهم ، فإن رجع البائع إلى تصديقه أخذ بخمسمائة أخرى . وكذلك لو قال المشتري : اشتريتها بمائة دينار ، والمسألة بحالها ، فهو مثله إلا في خصلة إن أبى الأمر اليمين أخذ المشتري الجارية منه بغير شيء . ولو قال المشتري : لم أشتريها . وقال البائع : اشتريتها بألف وصدقه الأمر . فللبائع أن يحلف المشتري ، فإن نكل أخذه بالثمن ويرجع به المشتري على الأمر وكانت الجارية للأمر ، وإن حلف أخذ البائع الثمن من الأمر وكانت العهدة للأمر على البائع . ولو كان البائع في هذه الوجوه أقر قبض الثمن ثم قال : كان الثمن ألفاً وقال للمشتري : ألفاً وخمسمائة ، وصدق الأمر البائع ، فالقول قول المشتري ، ويستحلف الأمر ، فإن حلف لم يكن للأمر على الجارية سبيل

رجل أمر رجلاً أن يشتري له أغاه بألف ، فقال المأمور : قد اشتريته بألف وخمسمائة ، أو بمائة دينار . وقال البائع : بعته بألف وصدقه الأمر ، فالعبد حريص فأقر البائع بذلك ولا يمين للمشتري على البائع ولا على الأمر إن أراد المشتري أخذ العبد ، فإن أراد أن يضمن الأمر قيمة العبد فله أن يحلف الأمر^(١) فإن حلف لم يكن عليه سبيل ، وإن نكل ضمن قيمته للمشتري وللبائع الثمن على الأمر والعهدة عليه ، ويرفع عن الأمر في الاستحسان من القيمة التي تضمنها الثمن الذي يؤديه إلى البائع^(٢) . ولو أقر البائع قبض الثمن ثم اختلفا في الثمن كم كان ، فالقول قول المشتري والعبد له . ولو كان الأمر أمره أن يشتري أغاه ولم يسم له ثمنًا ، فاشتراه وأقر البائع قبض الثمن . فقال المشتري : اشتريته بمائة [دينار] وقال البائع : بعته بألف ، وصدقه الأمر ، فالقول قول الأمر والثمن ألف والعبد حر . ولو لم يكن البائع أقر قبض الثمن وقال : بعته بألف ، وصدقه المشتري . وقال الأمر : اشتريته بخمسين ديناراً أخذ المشتري من الأمر ما أقر به مع يمينه على دعوى المشتري وبأخذ

(١) وفي المندية : يستحلف الأمر . وفي المصرية : كان له أن يستحلفه . (٢) وفي المصرية :

« فإن أراد الأمر أن يرفع من القيمة التي يأخذها منه المشتري الثمن الذي أدى إلى البائع . »

البائع من المشتري الذى أقر به . ولو قال البائع : بعت بألف وصدقه الأمر وكذبه المشتري وحلف ، فإن الأمر يؤدى الثمن إلى البائع ولا شيء للبائع على المشتري . والله أعلم بالصواب

باب الإقرار الذى يختلف فيه المنطق وهو جائز

عبد فى يدي رجل ادعاه آخر وأقام شاهداً على إقرار الذى فى يديه أنه عبد للمدعى ، وآخر على إقراره أنه اشتراه من المدعى بألف . وقال المشهود له : قد أقر بما شهدا به ولم أبع العبد ، فإنه يأخذ العبد . ولو قال : لم يقر أنه اشتراه منى ^(١) لم يقض له به حتى يشهد آخر على إقرار الذى فى يديه أنه له . ولو شهد أحد شاهديه على إقراره أن المدعى وهبه له ، والآخر أنه تصدق به عليه ، والمدعى يقول : قد أقر بما قال ولم أهب له ولم أتصدق ، فإنه يأخذ العبد . وكذلك لو شهد أحدهما على إقراره أنه اشتراه من المدعى بألف ، والآخر أنه اشتراه منه بمائة دينار على إقراره . وكذلك لو شهد أحدهما على إقراره أنه قال : استأجرته بعشرة [درهم ^(٢)] والآخر أنه قال : اشتريته بألف . وكذلك لو شهد أحدهما أن العبد للمدعى ، والآخر على إقراره أنه قال : هو للمدعى باعني . ولو أقر الذى فى يديه عند القاضى أن العبد عبد المدعى ، وصله به ، فشهد له رجل على إقرار المدعى أنه تصدق به عليه ، والآخر على إقراره أنه وهبه له ، لم تجز الشهادة . ولو شهد أحدهما على الهبة والآخر على العمري والحلى ، جازت الشهادة . ولو شهد أحدهما على إقراره أنه باعه من الذى فى يديه وقبض الثمن ، والآخر على إقراره أنه باعه بألف وقبض الثمن ، والذى فى يديه يقول : اشتريته بألف وتقدمته [الثمن] فالشهادة جائزة . ولو شهد أحدهما أنه أقر بالبيع منه بألف وقبض الثمن وشهد الآخر أنه أقر بالبيع منه بمائة دينار وقبض الثمن والمشتري يقول : اشتريته وتقدمته الثمن ، لم تجز الشهادة حتى يشهد آخر بما شهد به أحدهما . ولو أقر الذى فى يديه أنه وصل إليه من قبل المدعى ، وشهد شاهد على إقرار المدعى بالبيع منه وقبض الثمن ، وآخر على إقراره بالهبة ، فالشهادة باطلة

(١) وفى المصرية : « ولو قال المشهود له : لم يقر بأنه اشتري منى شيئا » وفى الهندية : « اشترى منى به

(٢) الزيادة من المصرية

عبد في يدي رجل ادعاه آخر فشهد له رجل على إقرار الذي [هو] في يديه أنه للدعي والآخر على إقراره أن المدعي أودعه إياه فإنه يقضى به للدعي . وكذلك لو شهد به أحدهما على إقراره بالوديعة والآخر على النصب . وكذلك لو شهد أحدهما برهن والآخر بوديعة . ولو شهد أحدهما أن العبد للدعي والآخر على إقرار الذي في يديه أن المدعي دفعه إليه ^(١) ، كانت الشهادة باطلة . وكذلك لو شهد أحدهما على إقراره أنه للدعي والآخر على إقراره أنه قد كان في يدي المدعي ^(٢)

باب إقرار المكاتب لمولاه والأجنبي بالدين

مكاتب أقر لمولاه بألف ، وقد كان كاتبه على ألف ، وأقر لأجنبي بألف ثم مرض وفي يديه ألف فقضاه المولى من المكاتب ^(٣) ثم مات ، فالألف بين المولى والأجنبي لمولاه ثلاثا . ولو قضاه المولى من الألف الدين فالأجنبي أحق بها من المولى . وكذلك لو لم يقضها المولى ومات وتركها فهي للأجنبي . وكذلك لو ترك المكاتب ابنا فالأجنبي أحق بها . ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والكتابة ^(٤) . . . رجل كاتب عبدا له على ألف في صحة العبد وأقرض رجل المكاتب ألفا ^(٥) في صحته ثم مرض المكاتب وأقرضه المولى ألفا بمائة الشهود فسرقت من المكاتب وفي يدي المكاتب ألف أخرى فقضاه المولى ثم مات ، فالمولى أحق بها . مكاتب عليه دين لمولاه ولغيره ، فقضى مولاه منه شيئا دون الغرماء ثم عجز ، فالمولى أحق بما قبض هذا في الصحة

مكاتب له علي مولاه دين في الصحة وأقر في مرضه باستيفائه وعليه دين في الصحة ^(٦) ، لم يصدق [فيه بشئ]

مكاتب كتابته ألف أقر لرجل في مرضه بألف ثم مات وترك ألفا وتسعة مائة فالأجنبي أحق بها . ولو أقر للمولى بقرض ألف ولاجنبي بمثل ذلك أوجب بالأجنبي ،

(١) وفي الهندية : . أودعه . (٢) وفي المصرية : . وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقرنا ، زاد في آخر الباب (٣) وفي الهندية : . الكتابة . (٤) وفي المصرية : . والمكاتب . (٥) وفي المصرية : . وأقرضه رجل أجنبي ألف درهم . (٦) زادت المصرية : . ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك ، وكان على مولاه الدين على حاله يؤخذ منه فقضاه الغرماء .

ثم مات وترك ألفين بدأ بالأجنبي فاستوفى دينه واستوفى المولى الألف الأخرى من المكاتب^(١) وعق المكاتب وبطل الألف التي بقيت للمولى ، فإن ترك فضلا على ألفين أخذه المولى من الألف التي أقر بها إلا أن يكون المولى من ورثته ، فإن كان من ورثته فالإقرار له باطل . وكذلك لو كانت في يديه مائة دينار وأقر في مرضه أنها ودیعة للمولى وأقر للأجنبي بدين ألف ثم مات وترك ألفا والمائة الدينار^(٢) فإن الأجنبي يبدأ به فيوفى حقه ويوفى المولى المكاتب من المائة الدينار^(٣) ويعتق ، وما بقي من المائة فهو للمولى ، إلا أن يكون له أحد من ورثته .

مكاتب كتابته ألف وله ابنان حران فأقر المكاتب بعد مرضه لأحدهما بدين ألف وللولى بدين ألف وترك ألفين ، فالمولى أحق بالألفين يستوفى ألفا بالمكاتب^(٤) وألفا بالدين ، وإن ترك أقل من ألفين بدأ بالوارث المقر له فأعطى ألفا وما بقي للمولى ؛ لأنه مات عاجزا . وكذلك لو لم يكن له إلا الابن المقر له

مكاتب كتابته ألف أقرضه مولاه في صحته ألفا ثم مات المكاتب وترك ألفا وله أولاد أحرار ، فإنه يقضى للمولى بالألف من المكاتب ويقضى بعقته ، فإن قال المولى : أجعل الألف من القرض أو من القرض والمكاتب لم يلتفت إلى ذلك ؛ لأنه إن فعل ذلك مات عاجزا ولا يكون له^(٥) على عبده دين ، ولو ترك أكثر من ألف أخذ الفضل حتى يستوفى القرض

كتاب الشهادات

باب ما يجوز من الشهادات وما يطل منها بالبراءة

رجل قال : هذا العبد كان لفلان ، أو قال : عند قاض : هذا العبد لفلان أو كان لفلان عام الأول^(١) ثم أقام بيته أنه اشتراه [منه] ولم توقت البيته ، فهو جائز . ولو أقام بيته أنه اشتراه قبل الإقرار ، لم تقبل بيته . ولو قال : هذا العبد لفلان

(١) وفي المتن : « الكتاب » . (٢) وفي المتن : « دينار » . (٣) وفي المتن : « الكتاب » . (٤) وفي المتن : « الكتاب » . (٥) وفي المتن : « ولم يكن » . (٦) كذا في الأصل وفي المتن : « عام أول » .

اشترته منه أمس ، فوصل الكلام وأقام البيعة ، قبلت في قولهم . ولوقال عند القاضي : [هو] لفلان لاحق لي فيه ، أو كان لفلان لاحق لي [فيه] أو كان لفلان عام أول ، لم يكن لي فيه حق يومئذ ولا دعوى ولا طلب ، أو قال : كنت أقررت عام أول أنه لفلان لاحق لي فيه ، ثم أقام بيعة علي الشراء منه ، لم يقبل إلا أن توقت البيعة وقتا بعد عام الأول

رجل كتب لرجل براءة [عليك] ديونا ويوعا وأشياء ادعت سواها من رقيق وغيره ثم نظرت في دعوى فوجدتها باطلا ، فأقررت الألاحق لي قبلك ولا دعوى ولا طلب من شراء ولا غيره ثم أقام بيعة على عبد في يدي الذي أبراه أنه اشتراه منه ، لم تقبل بيعة حتى يعلم أنه [اشتراه] بعد البراءة . وكذلك لو أقام بيعة بقرض ألف درهم لم يقبل حتى يعلم أنه بعد البراءة

رجل قال : لاحق لي في يدي فلان ولا طلب من شراء عبد ولا غيره ، ثم أقام بيعة أنه اشترى منه هذا العبد ، لم يقبل حتى يعلم أنه بعد البراءة ، وكذلك لو نظر إلى عبد بعينه فقال للقاضي : كنت ادعت شراء هذا العبد بشهادة فلان وفلان ، ثم وجدت دعوى باطلا فأقررت الألاحق لي فيه ثم ادعى شراؤه وجاء بذلك الشاهدين لم يقبل حتى يشهدا على الشراء بعد الإقرار

رجل أقر أنه لاحق له في يدي فلان ثم أقام البيعة على عبد في يديه أنه غصبه منه ، لم يقبل حتى يشهدا علي غصب بعد الإقرار

رجل قال : ما في يدي من قليل وكثير من عبد أو غيره لفلان ، فادعى عبدا في يديه أنه له ملكه بعد الإقرار . وقال المدعى : كان في يدك يوم أقررت ، فالقول قول المدعى عليه إلا أن يقيم المدعى البيعة أنه كان في يديه يوم أقر

شاهدان شهدا على رجل بعق عبده فردت شهادتهما لثمة ، ثم وكل المولى أحدهما ببيعه وباعه من صاحبه ، فالبيع جائز ، والعبد حر من مال المشتري وولائه موقوف ، والمشتري بريء من الثمن في قياس قول أبي حنيفة ومحمد ، وبضمن البائع الثمن للامر وفي قول أبي يوسف : الثمن للامر على المشتري . ولولم يبعه الوكيل من صاحبه وباعه من آخر ، فالبيع جائز ويأخذ الثمن فيدفعه إلى الأمر ، فإن صدق المشتري البائع بما شهد به بعد نقد الثمن ، فالثمن للامر إن كان الوكيل دفعه إليه أو

لم يدفعه ويعتق العبد ، ويضمن الوكيل للمشتري مثل ثمن الذي قبضه منه . ولو صدقه
مثل نقد الثمن يطل الثمن عن المشتري وغرمه الأمر للبائع في قياس قول أبي حنيفة ومحمد ،
والثمن للأمر على المشتري ، وهو الذي يلى قبضه منه في قياس قول أبي يوسف

باب الشهادة التي تبطل بعد قضاء القاضى

شاهدان شهدا على رجل أنه قتل رجلا خطأ ، فحضى للولى على العاقلة بديته
وقبضها ^(١) ثم جاء المشهود بقتله حياً ، فالعاقلة بالخيار : إن شاءت ضمنّت الولى وإن
شاءت الشاهدين ، ويرجع الشاهدان على الولى بما يضمنان ، ولو شهدا بقتل عمداً
فقتله الولى ثم جاء المشهود بقتله ، فورثة المقتول بالخيار : إن شاءوا ضمنوا القاتل ،
وإن شاءوا الشاهدين ^(٢) ولا يرجع [على] أحد ^(٣) في قول أبي حنيفة ويرجع
الشاهدان بما يضمنان في قول أبي يوسف ومحمد . ولو كانت الشهادة في الخطأ
والعمد على إقرار القاتل لم يكن على الشاهدين ضمان ، والضمان على الولى في
الوجهين . وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل خطأ ثم جاء المشهود بقتله
حياً ، فلا ضمان عليهما والضمان على الولى . ولو حضر [الشاهدان] ^(٤) المشهود على
شهادتهما فقالا : لم نشهد الشاهدين ، لم يلتفت إلى ذلك . ولو قال : قد أشهدناهما
ونحن نعلم أنا كاذبان ، فلا ضمان عليهما في قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف .
وقال محمد : إن شاءت العاقلة ضمنتهما ، وإن شاءت ضمنّت الولى

رجلان شهدا على [رجل] أنه تزوج امرأة على ألف والمرأة تدعى ذلك
فحضى بالنكاح ودفع المهر ولم يدخل بها حتى علم أن الزوج أخوها من الرضاعة ،
بطل النكاح ويرد المهر ولا ضمان على الشاهدين . وكذلك لو كان الشاهدان
عبدین أو محدودین في قذف فحضى بشهادتهما ثم علم ، فلا ضمان عليهما . وكذلك
لو شهدا على رجل أنه اشترى هذا العبد من فلان بألف والمشتري يحدد فحضى بذلك

(١) وفي المصرية : « قبضها » ، (٢) وفي المصرية : « ضمنوا الشاهدين الدية » . (٣) كفنا في
الأصلين والظاهر أن « أحد » سقط قبل قوله « على أحد » ، وفي المصرية : « فإن ضمنوا القاتل لم يرجع
على الشاهدين بشئ » ، وإن ضمنوا الشاهدين ، فإن في قول أبي حنيفة في هذا أنها لا يرجعان على
القاتل بشئ . الخ وفي الغتابي : « إن شاءوا رجسوا على الأخذ ثم هو لا يرجع على أحد وإن شاءوا ضمنوا
الشاهد ثم هم يرجعون على الولى » والله أعلم (٤) الزيادة من المصرية

ودفع الثمن ثم استحق أو وجد حراً أو مدبراً ، فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن
حولا ضمان على الشاهدين . وكذلك لو شهدا على امرأة أنها اختلعت من زوجها
بألف قضى بذلك ودفعت الألف ثم أقامت بينة أنه طلقها ثلاثاً قبل شهادتهما فقد
بطل الخلع ويرد الزوج الألف ولا ضمان على الشاهدين . وكذلك لو شهدا على
رجل أن فلانا أقرضه ألف درهم عام أول ثم أقام المدعى [عليه] البينة أن المدعى
أبرأه قبل شهادتهما بيوم من كل قليل أو كثير ^(١) فإنه يقضى بالبراءة ويرجع على
المدعى عليه بالمال ^(٢) ، ولا ضمان على الشاهدين . ولو شهدا على رجل أن لفلان
عليه ألف درهم فقضى بها ثم أقام المدعى عليه بينة على البراءة قبل شهادتهما بيوم ،
فالمدعى عليه بالخيار إن شاء رجع بالألف على الشهود وإن شاء على المدعى ويرجع
الشاهدان بما يضمنان على المدعى

رجل قال امرأته طالق إن كان لفلان عليه شيء ، فشهد شاهدان أن فلانا
أقرضه قبل اليمين ألفاً فقضى بها على الخالف ، لم يبحث ، ولو شهدا أن لفلان عليه
ألف درهم فقضى بها على الخالف وقضى ^(٣) بطلاق امرأته

باب من الدين والشهادة عليه

شريكان في ألف على رجل ضمن أحدهما لصاحبه حصته ، فالضمان باطل ، فإن
أدى الشريك حصته على هذا الضمان رجع به فأخذه . ولو لم يضمن ولكن قضاء
حصته عن الغريم ، جاز القضاء ولم يرجع به على صاحبه ، فإن مات الغريم ونوى
مأخذه ، لم يرجع شريكه أيضاً بما قضى . ولو قضى الغريم أحدهما حصته أو تطوع عن
الغريم رجل بذلك ، فللشريك أن يأخذ نصف ما أخذ شريكه ، فإن سلم ذلك للشريك
لم يرجع عليه حتى ينوى ما على الغريم ، فإن نوى رجع على الشريك بنصف ما قبض

(١) وفي المصرية والمندية : « وكثير » (٢) وفي المصرية : « ويرد المدعي عليه المال على المدعي
وفي الثاني : « لكن الضمان على مدعي القرض » قلت : والمراد من المدعي عليه المدعي الأول الذي
ادعى أنه أقرضه ألفاً ومن المدعي مدعي البراءة (٣) كذا في الأصل ، وكذا في المندية والمصرية
وفي الثاني : « ثم ثبت الدين بقضاء القاضي تطلق امرأته » بنير وار وهو الصواب ، وزاد في المصرية :
« لأنهما شهدا أنه عليه حين شهدا ألف درهم فقد شهدا على ألف درهم واجبة ، فأنقض بها ثم علم
أنه لا شيء له عليه ضمانها ، ولا يشبه هذا شهادتهما على أصل القرض »

رجل ضمن لرجل عن مكاتبه مكاتبته ، فالضمان باطل ، وإن أداها على هذا الضمان رجع فأخذها . ولو قضى رجل عن مكاتب كتابته من غير ضمان ، جاز ولم يرجع بها .

رجلان لها على رجل ألف قضى الغريم أحدهما نصيبه نهرجة أو نقد بيت المال ، فلشريكه أن يقبض نصف ذلك بعينه ، فإن أراد القابض أن يعطيه مثلها أو أجود منها وأبى هو إلا نصفها ، فله نصف ذلك ، فإن قضاها الشريك القابض رجلا عليه دين أو وهبا لآخر فلا سبيل للشريك على الموهوب له والمقضى ، وبأخذ من الشريك مثل نصفها .

رجل ادعى على رجل ألفا فقضاها إياه ثم أقر المدعى أنها لم تكن عليه ، فللمدعى عليه أن يأخذها بعينها ، فإن وهبا القابض أو قضاها رجلا من دين عليه ، فلا سبيل للمدعى عليه عليها ويرجع بمثلها . ولو قبضها ^(١) أحد الشريكين في المسألة الأولى نصيبه أجود من دراهمه فسلها له شريكه ، لم يرجع عليه بشيء حتى ينوى ماعلى الغريم ، فإن نوى رجع بمثل نصف ما قبض ، فإن كان ما قبضه الشريك قائم بعينه ، فله أن يعطيه غيرها ^(٢) مثلها .

رجل اشترى عبداً بألف غلة ، فنقد أجود منها أو أدون ، ولم يقبض العبد حتى مات رجع على البائع بما أخذ ، وليس للبائع أن يعطيه مثل ما وقع عليه البيع . وإن كان الذى قبضه البائع قائماً ، فله أن يعطيه من غيرها مثلها . رجلا ن أسلسا مائة في كر من خنطة فاقضى أحدهما حصته أجود مما كان له ، فللشريك أن يأخذ نصف ما أخذه .

رجل أسلم عبداً في كر من طعام فأعطاه أجود من الشرط أو مثله ثم تقايلا ، والعبد قائم . فعلى الذى قبض الطعام أن يردّه بعينه . وكذلك لو رد المسلم إليه العبد بعيب بقضاء وقد هلك الطعام ، رد القابض مثله .

رجل اشترى عبداً بكثر من طعام وسط ، إلى أجل أو حال ، فأعطاه أجود منه أو أدون ، ثم تقايلا أو ردّه بعيب بغير قضاء وقد هلك الطعام رد كثر ما مثل الذى شرط له في عدة البيع وسلم له ^(٣) ما قبض . ولو رده بعيب ، بقضاء أو غيره ، قبل

(١) وفي المتن : « قضى » . (٢) وفي المتن : « عينها » . (٣) وفي المتن : « رد عليه » .

قبض العبد ، رجع بمثل الطعام الذى دفع ، وإن كان الطعام قائما وأراد القابض أن يعطيه مثله ، فله ذلك

رجل أسلم [رجلا] عبداً فى كركب قبض المسلم إليه العبد ثم مات فى يديه ثم تقايلا فالإقالة جائزة بقيمة العبد . وكذلك لو تقايلا والعبد حى والكركب مستهلك ، فالإقالة جائزة بكر مثله . ولو باع عبداً بكر وتقايضا فمات العبد ثم تقايلا ، لم تجز الإقالة . ولو هلك الكركب والعبد قائم جازت الإقالة بكر مثله

رجل اشترى عبداً بعشرة أثواب يهودية ووصف الطول والعرض والرقعة إلى أجل معلوم ففترقا ولم يقبض العبد ، فالبيع جائز . ولو قبض العبد ثم باعه الثياب ثم تفرقا قبل القبض ، لم يجز . ولو قبض بائع العبد الثياب ومات العبد فى يدي المشتري ثم تقايلا ، جازت الإقالة ، فإن أراد بائع العبد أن يرد ثيابا مثل الذى قبض ، لم يكن له ذلك وردتلك بعينها . ولو كانت الثياب مستهلكة والعبد قائم بعينه فتقايلا ، جازت الإقالة بقيمة الثياب

رجل ادعى على آخر خمسمائة فجحدها وشهد للبدعى رجل على إقرار المدعى عليه وشهد آخر أن المدعى عليه أقر له وللبدعى بألف ، فالشهادة باطلة . وكذلك لو قال : هذا الذى شهد للبدعى ولنفسه لم يكن لى عليه شيء ولكن أقر بهذا فالشهادة باطلة فى الوجهين فى قياس قول أبى حنيفة وقول أبى يوسف ، وهى جائزة فى قول محمد إذا قال الشاهد : لاحق لى فيه

مريض أقر لأجنبي ولوارثه بألف ثم مات . فقال الوارث والأجنبي : لم يكن للوارث عليه شيء . قط ، فالإقرار باطل فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف . وقال محمد الإقرار جائز فى حصه الأجنبي . ولو لم يكن له وارث إلا المقر له ، جاز وكانت الألف بينه وبين الأجنبي نصفين فى قول أبى يوسف ، وإن قال الوارث : لم يكن لى عليه شيء ، أخذ الأجنبي ماله كله ، وإن كان الميت إنما ترك خمسمائة أخذها الأجنبي ، فإن قال الوارث : الألف بينى وبين الأجنبي كانت الخمسمائة فى قياس قول أبى يوسف بينهما . وقال محمد : يبدأ بالأجنبي ، ادعى الوارث الدين أو لم يدع ، إلا أن يقر بشركة الوارث

رجل تزوج امرأة على كركب طعام بغير عينه ثم قضاه إياها ثم طلقها قبل الدخول .

بها فلها أن تعطيه نصف كثر مثل الذي قبضت ، كان ما قبضته قائما أو مستهلكا . ولو تزوجها على ثوب قبضته وهو قائم لم يكن لها أن تعطيه إلا نصف ذلك الثوب ، وإن كان مستهلكا فنصف قيمته ، والله أعلم

باب من الشهادة على الشهادة

رجلان قالا لرجلين : نشهد أنا سمعنا فلانا يقر لفلان بألف فاشهدا علينا بذلك ، أو قالا : نشهد أن فلانا أقر لفلان عليه ألف درهم فاشهدا أنا نشهد ^(١) بذلك أو فاشهدا علينا أنا نشهد ^(٢) عليه بذلك أو فاشهدا على ماشهدنا به أو فاشهدا علينا بما أشهدنا كما به أو فاشهدا أن شهادتنا عليه ذلك ^(٣) أو فاشهدا بشهادتنا هذه عليه ، ثم غاب الأولان فشهد الآخران بما وصفتنا ، فشهادتهما باطلة في هذا كله . ولو قالا في هذا كله : فاشهدا على شهادتنا بذلك جاز

رجلان سمعا من رجلين يقولان : نشهد أن لفلان على فلان ألفا ، لم يسمعهما أن يشهدا على شهادتهما

رجلان سمعا قاضيا يقضي لرجل على آخر بألف ، وسمعهما أن يشهدا بقضائه وإن أديا هذه الشهادة لقاض آخر أنفذها . ولو سمعا وهو يقضي بذلك في غير مصره وأشهدهما على قضائه لم ينبغ لهما أن يشهدا على قضائه . وإن شهدا وبيننا ذلك لم ينفذ شهادتهما

رجلان قالا لرجلين : نشهد أن لفلان على فلان ألفا فاشهدا على شهادتنا بذلك وسمع ذلك آخران ، لم يسمعهما أن يشهدا على ذلك ، وإن شهدا وبيننا لم يقبل ذلك منهما ، ولو سمعا قاضيا يشهد لرجلين على قضائه وسمعهما أن يشهدا به

باب من الشهادة في الجناية والدعوى

رجل قتل وله ابنان فأقام أحدهما اليانة أن صاحبه قتله وأقام الآخر اليانة أن أجنبيا قتله والقتل عمد ، فعلى المشهود عليه لأخيه نصف الدية ، وله على الأجنبي

(١) وفي الهندية : أنا نشهد . (٢) وفي الهندية : وأنتا تشهد . (٣) وفي الهندية : وبذلك .

نصف الدية في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ^(١) ومحمد رضي الله عنهما : بينة المدعى على أخيه أولى وله القود عليه والميراث له . وإن كان القتل خطأ فهو كذلك إلا في القود والدية في هذا الوجه على العاقلة . وإن أقام كل واحد على صاحبه أنه قتله عمداً أو خطأً في قياس قول أبي حنيفة يضمن كل واحد منهما لصاحبه نصف الدية في ماله إن كان عمداً ، وإن كان خطأً فعلى العاقلة والميراث بينهما . وقال أبو يوسف ومحمد : البيتان باطل ^(٢) في ذلك ، ولا دية في ذلك ولا قصاص ، والميراث بينهما . ولو كانوا ثلاثة فأقام عبد الله على زيد البينة بقتل الأب وأقام زيد على عمرو بذلك وأقام عمرو على عبد الله في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البينة ثلث الدية في ماله إن كان عمداً وعلى العاقلة إن كان خطأ والميراث بينهم ، وفي قول أبي يوسف ومحمد لكل واحد على الذي أقام عليه البينة نصف الدية والميراث بينهم . ولو أقام عبد الله على زيد وعمرو البينة وأقامهما عليه فلعبد الله عليهما نصف الدية ولهما عليه نصفها ونصف الميراث لعبد الله ونصفه لهما ، وفي قول أبي يوسف ومحمد البيتان باطل والميراث بينهم ^(٣) . ولو أقام زيد على عمرو وأقام عمرو على زيد ولم يقم واحد منهما على عبد الله يسأل عبد الله ، فإن ادعى لإحدى الشهادتين ، فعلى الذي ادعى عليه عبد الله ثلاثة أرباع الدية نصفها لعبد الله وربيعاً للآخر وللذي لم يدع عليه عبد الله على صاحبه ربع الدية ونصف الميراث لعبد الله ونصفه للآخرين ثم يكون ما في يدى عبد الله وفي يدى الذي لم يدع عبد الله عليه من الدية والميراث نصفين في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وفي قول أبي يوسف ومحمد على الذي ادعى عليه عبد الله القود إن كان عمداً ، وإن كان خطأ فعلى عاقلته الدية ، وإن لم يدع عبد الله على واحد منهما فلكل واحد من المدعين على صاحبه ربع الدية ولا شيء لعبد الله من الدية والميراث بينهم ، وفي قول أبي يوسف ومحمد الشهادة باطل والميراث بينهم . وإن قال عبد الله : قتلناه جميعاً ففي قياس قول أبي حنيفة لا شيء لعبد الله من الدية ، ولكل واحد من الآخرين على صاحبه ربع الدية ، ونصف الميراث لعبد الله ونصفه لهما ، وفي قول أبي يوسف

(١) وفي الهندية : « يعقوب » (٢) كذا في الأصول كلها هنا وكذا في الآتي وأما كما مر في كثير من المواضع (٣) وفي المصرية : « والميراث بينهم أثلثاء » . وفي الهندية : « والميراث لهم » .

ومحمد اليتان باطل^(١) والميراث بينهم . ولوترك المقتول ابنا وأخا فأقام كل واحد منهما البيعة أن الآخر قتله فبيعة الابن أولى والميراث له . ويقتل الأخ في العمد وعلي العاقلة الدية في الخطأ ، وإن كان ابنين وأخا فأقام كل واحد من الابنين علي صاحبه وادعى الأخ شهادة أحدهما وصدقهما جميعا فدعوته باطل^(٢) وإن أقام الأخ بيعة أن الابنين قتلاه فالبيعة بينة الأخ والميراث له ويقتلها في العمد ويأخذ الدية في الخطأ من عاقلتهما في قول أبي يوسف وقولنا . ولو ترك ثلاثة بنين فأقام ابنان منهم البيعة على الآخر وأقام الآخر البيعة على الأجني ، فعلى الابن المدعى عليه ثلثا الدية لأخويه في ماله ، وعلى العاقلة في الخطأ ، وله على الأجني ثلث الدية ، وفي قول أبي يوسف ومحمد بينة الأخوين أولى ويقتلان أخاهما [في العمد] ويأخذان الدية من عاقلته في الخطأ . ولو ادعى الأكبر على الأوسط وادعى الأوسط على الأصغر وادعى الأصغر على الأجني ففي قياس قول أبي حنيفة لكل واحد على الذي أقام عليه البيعة ثلث الدية ، وفي قياس قول أبي يوسف وقول محمد رضى الله عنهما للأكبر على الأوسط نصف الدية ، وللأوسط على الأصغر نصف الدية . ولا شيء للأصغر على الأجني ، والميراث بين الأكبر والأوسط نصفين

باب الشهادة على النصراني بعد موته [في الدين

للمسلم والنصراني]

نصراني مات وترك مائة درهم ، فأقام مسلم [عليه] شاهدين نصرانيين بدين مائة درهم ، وأقام مسلم ونصراني شاهدين نصرانيين عليه بدين مائة بينهما ، فللمسلم وحده ثلث المائة وثلث المائة بين المسلم والنصراني . ولو أقام النصراني بيعة من النصراني بدين مائة ، وأقام نصراني ومسلم بيعة من النصراني أو من المسلمين بمائة [بينهما] ، فالمائة بينهم أثلاثاً لكل واحد الثلث . ولو كان شهود الشريكين نصراني وشهود النصراني مسلمين ، فللنصراني وحده نصفها والنصف بين الشريكين نصفين نصراني مات وترك ابنين و [ترك] ماتى درهم فأسلم أحدهما فأقام مسلم شاهدين نصرانيين على الميت بدين مائة ؛ فإنه يأخذها من نصيب النصراني ولا يدخل

(١) وفي الهندية : باطلان ، (٢) وفي المصرية : دوما ادعاء باطل .

النصراني مع أخيه المسلم في شيء مما في يديه

باب ما يجوز في ^(١) الشهادة وما لا يجوز ^(٢)

رجلان في أيديهما مال وديعة لرجل فادعاه آخر فشهد أنه للدعي ، فهو جائز .
ولو أقام المدعي البيعة على المال فشهد المستودعان على إقرار المدعي أنه للودع ،
والمال قائم أو مستهلك ، لم تجز شهادتهما ، وإن كانا قد رداه على صاحبه ثم شهدا
على المدعي بما وصفنا ، جازت شهادتهما في قولهم

رجلان في أيديهما رهن لرجلين ادعاه مدع فشهد له المرتنان ، فالشهادة جائزة .
ولو شهد له الراهنان لم يجز حتى يفتكا الرهن ، وللدعي أن يضمهما قيمته قبل
الفكاك ؛ فإن كان الرهن جارية قيمتها ألف وهي رهن بألف فانت في يد المرتن
فادعاه مدع فشهد له المرتنان ، لم تجز شهادتهما وضمننا قيمتها للدعي

رجلان غصبا رجلا عبداً فادعاه رجل فشهد أنه له ، لم تجز . ولو شهدا بعد
رده ^(٣) على المغضوب جازت ؛ فإن مات في أيديهما وغرما القيمة ثم شهدا به للدعي
لم تجز . وكذلك القرض وكل دين فشهادتهما في ذلك باطل قضياه أو لم يقضياه [بمنزلة
الراهنين إن شهدا بالرهن ، لم تجز شهادتهما ؛ وإن كانا الراهنان جاحدين جازت
شهادتهما ؛ وإن كان الرجلان كفيلين عن الراهنين بالمال فشهد الكفيلان بالرهن
للمدعي ، لم تجز شهادتهما . ولو شهد ابنا الكفيلين ، والكفيلان يقران أو يحدان
جازت شهادتهما]

رجلان اشترى جارية يما فاسداً وقضاها وشهدا بها لمدع ^(٤) قبل قبض البيع
وقبل ردها على البائع لم تجز ، فإن شهدا بعد القبض والرد ، جازت الشهادة
رجل اشترى جارية بألف وتقابضا ثم تقايلا أو ردها يعيب بنير قضاء ثم شهد
المشتري وآخر أنها لمدع ^(٥) ، فشهادة المشتري باطل ، قبضا أو لم يقبضا البائع . ولو كان
الرد بقضاء أو خيار رؤية أو شرط أو يعيب قبل القبض ، جازت شهادة المشتري
إذا كانت بعد القبض ، قبضا البائع أو لم يقبض . ولو لم يقض القاضى بشهادة المشتري

(١) وفي المتن : «من» (٢) وفي النص : «وما لا يجوز في البراء» (٣) وفي المتن : «بعد أن رده» (٤) وفي المتن : «أنها المدعي» (٥) وفي المتن : «للمدعي»

حتى باتت في يدى المشتري ، بطلت الشهادة ، وبطل الثمن عن البائع ، وغرم المشتري قيمتها للدعى

رجل اشترى من رجل جارية بعبد وقابضا فوجد مشتري الجارية بها عيبا فقصى بردها ، فله أن يمنعها حتى يأخذ العبد . وإن شهد المشتري وآخر بعد بيعه الجارية أنها لمدع ^(١) ، لم يحز شهادة المشتري . ولو دفعها إلى البائع ثم شهد بجازت شهادته . ولو مات العبد في يدى البائع قبل تقضى البيع ثم تقضى ^(٢) فلم يدفع الجارية حتى شهد بها لمدع ^(٣) جازت شهادته

رجل مات وله على رجلين ألف فشهدا أن فلانا ابن الميت لا يعلمون له وارثا غيره وشهد آخران لآخر أنه أخ الميت لا يعلمان له وارثا غيره ، فإنه يقضى بشهادة الغريمين . ولو بدأ شهود الأخ فقضى بشهادتهم لم يحز شهادة الغريمين بعد ذلك للابن . وكذلك لو كانت الميراث عبدا غصبا في يدى رجلين فقضى لرجل أنه أخ الميت بشهادة شهود ولم يدفعها العبد إلى الأخ حتى شهد الغاصبان لرجل أنه ابن الميت فشهادتهما باطل ، فإن دفعها إلى الأخ بقضاء ثم شهدا ، جازت الشهادة . ولو كان العبد وديعة فشهد المستودعان لرجل أنه ابن الميت ، وقد قضى لآخر أنه أخ الميت ، وقد دفعها العبد إلى الأخ أو لم يدفعها . فشهادة ^(٤) المستودعين جائزة

رجل له على رجلين ألف شهدا أنه توفى وأوصى إلى فلان وقبل فلان الوصية فإن أقر فلان بذلك جازت الشهادة ، وإن أنكر فلان ذلك وادعته الورثة لم تجز شهادتهما . ولو كان الدين للشاهدين على الميت فشهدا بما ذكرنا ، جازت شهادتهما وإن ادعاه الوصى ولا يجوز على الميت ، وإن جحد الوصى الوصية لم تجز على الوصى أيضا . وكذلك الموصى لها شهدا بالوصية للوصى . وكذلك وارثان شهدا بذلك ، فهو على ما وصفنا من شهادة الغريم في قولهم

رجلان شهدا لرجل أنه أخ فلان الميت لأبيه [وأمه] وأنه لا يعلمان له وارثا غيره فقضى بذلك ثم شهدا لآخر أنه ابن الميت ، لم تجز شهادتهما للابن وغرما له ماورث الأخ . ولو كانت شهادتهما الثانية لرجل أنه أخ الميت أيضا لا يعلمان له

(١) وفي المتن : بعد منحه الجارية أنها للدعى (٢) وفي المصرية : قبل تقضى القضاى لبيع في الجارية ثم إن القضاى تقضى البيع . (٣) وفي المتن : للدعى . (٤) وفي المتن : فإن شهادة .

وارثا غيره وغير الأول . فإن الثاني يدخل مع الأول في الميراث ولا ضمان على الشاهدين . ولو شهدا للأول أنه أخ الميت [ووارثه] وشهدا للآخر أنه ابن الميت [ووارثه فإنه] يقضى بالميراث لابن ، وإن كان الأخ استهلكه رجع الابن به : إن شاء على الشاهدين للأخ ، وإن شاء على الأخ ، ويرجع الشاهدان بذلك على الأخ . ولو كانت الشهادة الثانية أيضا بأخ لم يضمن الأولان شيئا ودخل الثاني مع الأول في الميراث

رجل ترك عبدن وأمتين صغيرتين فورثهم ابن عمه فأعتق العبدن فشهدا بعد العتق أن إحدى الجاريتين ابنة الميت أقر بها في حياته وصحته ، فشهادتهما لا تجوز في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه وهي جائزة في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما فإن لم يقض القاضي بشهادتهما حتى شهدا للآخرى بمثل ذلك ، جعلهما القاضي ابنتين للميت ، فإن كان ابن العم موسرا ضمن ثلثي قيمة العبدن للابنتين ، وإن كان معسرا يوم العتق سعيًا في ذلك للابنتين ، فإن شهدا للأولى فقضى بها ^(١) ابنة للميت ثم شهدا بعد ذلك للآخرى ، [فإن كان] ابن العم موسرا فهذا والأول سواء . وكذلك إن كان معسرا فأقرت الأولى بالآخرى ، فإن لم تقر بها وابن العم معسر ، فشهادتهما باطل . وكذلك لو كانا قد سعيًا للابنة في نصف القيمة ، بقضاء أو غيره ، ثم شهدا للآخرى فشهادتهما باطل ، ولا يضمنان للآخرى شيئا لأنها أمة . ولو شهدا بذلك لحرة ، ضمنا لها سدس قيمتها ولم تكن بنت الميت بشهادتهما . ولو شهدا للأمة الأخرى ^(٢) أنها أخت الميت بعد ما قضى للأولى أنها ابنة الميت لم تجز شهادتهما . وإن شهدا بذلك قبل القضاء في الأمة الأولى بطلت الشهادة الأولى والآخرى في قولهم رجل مات فشهد قوم لرجل أنه أخ [الميت ووارثه] وقضى بذلك ، وللميت على رجل ألف فوهبها له الأخ أو أبرأه منها ثم شهد الغريم ورجل آخر لرجل أنه ابن الميت [ووارثه] لا يعلمان له وارثا غيره ، فشهادتهما جائزة وبطلت هبة الأخ وبرأته ، ويؤدى الغريم الألف إلى الابن . وكذلك لو كان الأخ وهب جارية ورثها عن الميت لرجل أو تصدق بها عليه ثم شهد الموهوب له وآخر بما وصفنا ، فإن كانت هبة علي عوض بطلت الشهادة ويأخذ المشهود له أنه ابن الميت الجارية.

(١) وفي المتن: أنها ابنة . (٢) وفي المتن: ولابنة الأخرى .

من الموهوب له أو القيمة إن كانت مستهلكة

رجل له ثلاثة بنين ودار فوات وغاب ابنان فأدعى رجل الدار وقال الحاضر قبض كل واحد منا نصيبه ثم أودعى الغائبان نصيبهما وأقر المدعى بما قال الحاضر من قبض الآخرين نصيبهما ووديعتهما إياه وأن أباهم مات والدار في يديه وأقام بيته أن الدار له ، قضى بها له ، فإن حضر الغائبان لمجدا حق المدعى ، فالقضاء ماض ، فإن ادعى ثلثي الدار من غير ميراث الأب رد عليهما وقيل للبدعي : أعد بيتك [ولإلا] فلا حق لك في الثلثين . ولو كان الثلثان في يدى غير الابن الحاضر فأقر الذى هو في يديه بمثل ما أقر به الحاضر وأقر المدعى بما وصفنا ، لم يقض في نصيب الغائبين بشئ حتى يحضرا ، فإذا حضرا كلف المدعى إعادة البيعة . ولو كانت كلها في يدى غير الوارث فأقر الذى في يديه أنها ودیعة للغائبين وأنها ميراث من الميت وصدة الحاضر وأقر المدعى أنها وصلت إلى الورثة من قبل الميت وأنها ودیعة للغائبين فليس المودع بخصم للابن الحاضر ولا للبدعى . ولو كانت الدار في يدى وارثن من الثلاث والثالث غائب فقرأ أنها بينهما وبين الغائب ميراثاً من أبيهم وأرادا القسمة لم يقسم بينهم ^(١) في قياس قول أبي حنيفة حتى يقيم البيعة أن الميت تركها ميراثاً بينهم . وإن رفع ذلك واحد من الورثة إلى القاضى لم يقسمه على حال وإن قامت له بيعة . وإن كان الذى يريد ^(٢) الوراثان قسمته غير المقار قسم وعزل نصيب الغائب ، فإن حضر وأقر أنه كان من ميراث الأب ، فالقسمة جائزة وإن أنكر أن يكون من ميراث [الأب] ردت القسمة . وإن كان الذى يطلب القسمة وارثاً واحداً لم يقسم على حال . ولو أراد القسمة ابنان والثالث غائب ونصيبه في يدى أجنبي ، لم يقسمه حتى يحضر الثالث ، وكذلك لو كانت الدار كلها أو كان عبداً أو قراً في يدى أجنبي من قبل الغائب فأراد الحاضر ان القسمة وأقاما بيعة على الميراث ، لم يقسم . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقسم العقار وغيره ، ويشهد القاضى أنه قسمه بإقرارهما وأن الغائب على حجه ، والله أعلم

باب اختلاف الشهادات

رجل له علي آخر ألف [درهم] ادعى الغريم أنه قد أوفاه فشهد له شاهد على

(١) وفي المتن : « لم » . (٢) وفي المتن : « طلب » .

إقرار رب المال بالاستيفاء ، وآخر أن صاحب الحق أبرأ الغريم ، لم تقبل . ولو شهد النى شهد بالبراءة أن صاحب الحق أقر أن الغريم برئ إليه منها جازت شهادتهما . ولو ادعى الغريم البراءة فشهد أحدهما أن صاحب الحق أبرأه والآخرا أنه وهب له المال أو تصدق به عليه أو نحله أو حمله منها بالهبة أو أحله له ، جازت الشهادة . ولو شهد أحدهما على إقراره بالاستيفاء والغريم يدعى ذلك ، والآخر على هبة أو صدقة أو تحيل ، لم تجز . فلو ادعى الغريم الهبة فشهد أحدهما بالبراءة والآخر بالهبة أو نحلى أو عطية ^(١) أو تحيل ، جازت [الشهادة] . ولو ادعى البراءة فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة ، لم تجز . ولو ادعى الاستيفاء فشهدا على البراءة ، جازت . ولو شهدا على هبة أو صدقة أو نحلى أو تحيل ، لم تجز . ولو ادعى الأداء فشهدا على التحيل جاز . ولو ادعى الهبة فشهدا بالاستيفاء ، لم تجز . وكذلك لو ادعى الصدقة أو النحلة أو العطية أو التحيل وشهدا بالاستيفاء ؛ لأن البراءة تكون بالاستيفاء . ولو ادعى البراءة أو التحيل وشهدا على إقراره بالاستيفاء ، سئل الغريم عن البراءة والتحليل أكانا بالاستيفاء أم بغيره ؟ فإن قال بالاستيفاء جاز ، وإن قال بغيره لم يجز ، وإن قال الغريم : لا أخبر لم يجز على ذلك ولم تجز الشهادة . ولو كان الغريم كفل عن رجل بأمره فادعى الاستيفاء وشهدا بالبراءة ، جازت ورجع رب المال على صاحب الأصل . ولو ادعى الكفيل الهبة فشهد ^(٢) له شاهد بها وشهد له آخر بالبراءة ، كانت شهادتهما جائزة ورجع صاحب الحق [بماله] على صاحب الأصل ؛ لأن ^(٣) إنما أجعل الهبة هاهنا براءة ؛ لأن الهبة قد تكون هبة وتكون براءة ، فإذا لم يجتمع الشاهدان على الهبة جعلناها براءة على غير وجه الهبة ، والله أعلم

باب من الشهادات في القتل

ثلاثة شهدوا بقتل عمد ^(١) قضى المولى بالقود فضربه الولي ضربة قطع يده

(١) وفي المتن : « نحلة أو صدقة » (٢) وفي المتن : « فشهد أحدهما بالبراءة ، جازت في براءة الكفيل ، والباقي سواء » (٣) قوله : « لأن ، إلى آخر الباب ساقط من المتن » (٤) وفي المتن : « على رجل أنه قتل رجلا عمدا »

ثم رجع أحدهم فالتود على حاله ، فإن قتله الولي ثم رجع آخر فلا ضمان على الولي وعلى الذي رجع قبل القتل ربع دية اليد : ثلثا ذلك في السنة الأولى ، والثلث في السنة الثانية ، وعلى الذي رجع بعد القتل نصف الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه ، وإن رجع الآخر بعد ذلك غرم نصف الدية في ثلاث سنين ، ويغرم الذي رجع أولا فضل ما بين ربع دية اليد إلى ثلثها ^(١)

ثلاثة قطعوا يد رجل [ثم قتله اثنان منهم قبل براء اليد ، فعلى الذي لم يقتل ثلث دية اليد] وعلى الذين قتلاه الدية في قولهم

ثلاثة شهدوا على رجل بقتل عمد فقضى [له] بشهادتهم قطع الولي يده ثم رجع أحدهم ثم قطع الولي رجله ثم رجع آخر درئ القتل فيما بقي ، فإن برأ من الضربتين ^(٢) فعلى الراجع الأول ربع دية اليد وعلى الثاني ربع دية اليد ونصف دية الرجل ، فإن رجع الباقي بعد ذلك غرم ثلث دية اليد ونصف دية الرجل وعلى الراجع الأول تمام ثلث دية اليد ^(٣) [ونصف دية الرجل] وعلى الثاني أيضا تمام ثلث دية اليد ، فإن لم يبرأ ومات من الجنايتين ولم يرجع الآخر من الشهادة فعلى الراجع الأول ربع دية النفس [في ماله في ثلاث سنين ، وعلى الثاني أيضا ربع دية النفس] فإن رجع الآخر أيضا فعليه ثلث دية النفس في ماله في ثلاث سنين ، وعلى الأولين تمام ثلثي دية النفس

باب من الشهادة في القتل

ثلاثة شهدوا على رجل بقتل عمد فقضى بشهادتهم قطع الولي يده ثم رجع أحدهم ، فالتضاء ماض ، فإن ضربه أخرى فقتله ثم رجع آخر ثم وجد الباقي عبداً ، فعلى الراجعين دية اليد في أموالهما في السنة الأولى ثلثا ذلك ، وفي السنة الثانية الثلث ، وعلى الولي دية المقتول في ثلاث سنين . ولو كان الولي قطع يده فرجع أحدهم فأمره القاضي بالتود بالقتل فقتله ثم رجع آخر ، بطل القصاص ، وإن برأ من الضربتين ثم وجد الباقي عبداً ، فعلى الولي دية الرجل [في ماله] في سنتين ثلثا ذلك

(١) وفي المصرية : « يرجع على الشاهد الأول الذي رجع قبل القتل بفضل ما بين ربع دية اليد إلى ثلث دية اليد » . (٢) وفي المصرية : « من الضربتين جميعاً » . (٣) وفي المصرية : « وعلى الراجع الثاني تمام ثلث دية اليد مع ما غرم من ربع دية اليد التي غرم ، وعليه أيضا نصف دية الرجل الذي كان عليه » .

في [السنة] الأولى وعلى الراجعين دية [الرجل و] اليد في أموالهما في السنة الأولى ثلثا ذلك . ولو مات من اليد والرجل فنصف دية على الولي في ثلاث سنين وعلى الراجعين نصف الدية في أموالهما في ثلاث سنين في كل سنة الثلث . ولو مات من اليد وبراً^(١) من الرجل ، فعلى الولي دية الرجل في سنتين : ثلثا ذلك في الأولى وعلى الراجعين دية النفس في أموالهما في ثلاث سنين

ثلاثة شهدوا على رجل بقتل عمد قضى بالقود فقطع الولي يده فرجع أحدهم ، فالتضاء ماض على حاله ، فإن أمره القاضي فقتله ثم وجد أحد اللذين لم يرجعا عبداً فدية النفس على المقضى له في ثلاث سنين وعلى الراجع نصف دية اليد رجل ادعى على آخر ألفاً فشهد له رجل على شهادة شاهدين على شهادة ثلاثة [أنفس] على إقرار المدعى عليه بألف وشهد آخر على شهادة أحد الشاهدين اللذين شهد الشاهد الأول على شهادتهما وشهد آخر على شهادة واحد من الثلاثة ، لم يقض بهذه الشهادة وقد تمت شهادة الواحد من الثلاثة بشهادة الرجل الواحد على شهادته وشهادة الشاهدين على شهادة الواحد الذي شهد على شهادة الثلاثة ، فإن جاء المدعى بآخر شهد له على حقه ، تمت الشهادة

باب شهادة ولد الملاعن لآبيه^(٢)

ابنا ملاعنة شهدا للذي ففاهما ، لم يجز . وكذلك شهادة أولادهما لا تجوز للذي ففاهما ، وإن تزوج أحدهما بنتاً للذي ففاهما ، فالنكاح باطل امرأة لم يدخل بها زوجها جاءت بولد ففاه ، فإنه يلاعنها ويلزم الولد أمه وعلى الزوج المهر كاملاً ، ولا يتزوج الزوج ولا أحد من ولده الولد الذي ولدته ، ولا يعطيه من زكاته ، ولا يتوارثان ، لأنهما ولدا على فراشه أم ولد لرجل لهامته ولد فولدت آخرين في بطن ففاهما ففقيه جائز ، وهما بمنزلة الأم ، فإن اعتقهما فشهدا له بشهادة لم تجز . وكذلك إن ولدا فشهد أولادهما للولي لم تجز . ولا يتوارثان بالقرابة ، ويرثهم المولى بالولاء . ولو أن رجلاً له تجارية

(١) وفي المندية : «بعد أن برأ» (٢) وفي المندية : «الملاعنة لآبيه» وفي المصرية : «الملاعن لآبيه» ورواه ابن أم الولد

جاءت بولدين فباع المولى أحدهما وأعتقه المشتري ثم إن المعتق وآخر شهدا للبائع ،
فالشهادة جائزة ، وإن ادعى البائع بعد ذلك الولد الذى فى يده ، جازت الدعوة
وانتقض البيع ورجع المشتري بالتئن وبطلت الشهادة . ويرجع المشهود عليه بما أخذ
منه ؛ فإن كانت الشهادة فى قصاص فى يد أورجل ، غرم المشهود له أرش ذلك وإن
كانت فى نفس غرم الدية فى ماله فى ثلاث سنين

ابنا ملاعنة فى بطن تزوجت أمهما رجلا فولدت منه ثم مات أحد ابني الملاعنة
فلامه السدس ، ولأخوته الثلث ، وما بقى يرده عليهم على سهامهم فى قول أبى حنيفة
رضى الله عنه وقولنا ، وولد الزنا مثله

باب الشهادة فى الحدود

رجل شهد عليه ولده أو إخوته أو بنو عمه بالزنا وهو محصن وم ورثته قضى
بالرجم ، فإن الشهود يمدون بالرجم ، ويستحب للولد والإخوة إذارموا ألا يتعمدوا
القتل ، وبنوالم فلا بأس أن يتعمدوه^(١) وكره أبو حنيفة للرجل أن يقتل والده المشترك
[وإن قاتله] إلا ألا يجد بدا ، فإن رجم الولد أباهم^(٢) فلم يصيروه ورماء الناس
فقتلوه ثم رجع أحدهم ، غرم ربع الدية فى ماله فى ثلاث سنين [يقسم ذلك]^(٣) بين
الورثة ، وورث هومعهم ، وإن كان للقتول والد أو ولد غير الشهود ، فلهم أن
يأخذوا الراجع بالحد . وكذلك لو كان له ولد ولد غير ولد الراجع ، وإن كان الشهود
حين رجموه قتلوه ثم رجع أحدهم ، فإن كذب الباقون فى الرجوع لم يكن عليه غرم
وورث منهم^(٤) ، وإن قال الباقون : قد فعل أبونا ما شهدنا به ولكن الراجع لم يره
فصل^(٥) أو قالوا : لاندري رآه أم لا ، فعلى الراجع ربع الدية ولا ميراث له ، وإن قالوا
لم ترالآب غرموا جميعاً الدية ولم يرثوا •

• وفى كتاب الشهادات من الأمالى عن أبى يوسف فى أربعة شهدوا على رجل

(١) زاد فى المصرية بعد ذلك : • فلما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى حفظة بن أبى عامر
عن قتل والده وكان مشركا . وكان أبو حنيفة يكره أن يقتل الرجل والده إذا كان الوالد مشركا والولد
مسلمًا ، وإن قاتله إلا أن يضطره إلى ذلك ولا يجد بدا من ذلك ، الخ (٢) وفى المصرية : وكان رجم
هؤلاء الأزنية أباهم (٣) الزيادة من المصرية (٤) كذا فى الأصل ولله معهم لأن المصرية
كذا ولا يجرمه من الميراث شيء (٥) وفى الهندية : ولم ير فعل أيما

أربعة شهدوا على أخيه أنه زنى بامرأة أبيهم ، ولم يدخل الأب بها ، وأهمهم حية ، وصدقهم الأب أو كذبهم ، فشهادتهم باطلة ، ويفرق بين المرأة والأب إن صدقهم بإقراره ، ولها نصف الصداق ، فإن كان الأب قد دخل بها وأهمهم ميتة وكذبهم الأب ، فالشهادة جائزة ويقام عليها الحد ، وإن صدق الأب لم تجز الشهادة ، وإن شهدوا أن الأخ^(١) استكرهها وصدقهم الأب والام حية ، جازت الشهادة على الأخ ، وإن كذبهم الأب لم تجز [وكانت امرأته على حالها ، وكذلك لو شهدوا أن الأب طلقها لم تجز] شهادتهم

أربعة شهدوا على رجل بالزنا ، وشهد آخران بالإحصان فرجم ثم وجد شاهداً بالإحصان عدين ، وأرجما عن الشهادة ولم يمت المرجوم بعد وقد أصابته جراحات فالقياس أن يقام [عليه] حد الزاني مائة ، وهو قول أبي يوسف^(٢) ومحمد ، والاستحسان أن يدرأ [عنه]^(٣) الحد ، وما بقي من الرجم . ولا يضمن الشاهدان من جراحته شيئاً ، ولا يكون أيضاً في بيت المال . ولو شهدوا بالزنا فقضى بجلبده فلم يكمل الحد أو كمل ثم شهد شاهدان بالإحصان فالقياس أن يرجم ويدرأ عنه الرجم وما بقي من الحد في الاستحسان^(٤) . وقال أبو يوسف : يرجم إلا أن يكون قد كمل حد الضرب ، فإن كل درأت [عنه] الرجم ، وهو قول محمد رضي الله عنهما

باب من الشهادات

رجل شهد عليه بنوه أنه طلق أمهم ثلاثاً والآن تدعى ذلك ، فالشهادة باطل

بالزنا فقضى بشهادتهم فمات أحدهم من قبل أن يحذ المشهود عليه ، أن أبا حنيفة قال : إن كان الحد جلدأ حدته ، وإن كان رجماً لم أحده . وقال أبو يوسف : وفي قياس قول أبي حنيفة إن كان الحد رجماً . وقال أحد الأربعة لا أرجم المشهود عليه فإننا لا نعلم عليه الحد . وقال أبو يوسف : إن مات الشهود أو ضعف أحدهم عن الرجم ، فإن الحد لا يبطل ويرجم ، وإن كان للقتول والد أو ولد سوى الشهود أخذهم بالحد

(١) وفي المنية : « الابن » . (٢) وفي المنية : « يعقوب » . (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفي المصرية : « فان القياس في هذا أن يرجم ، ولكننا نستحسن فيدرأ عنه حد الرجم ، وما بقي من الحد ، لأن أكره أن أرجمه » وقد أفت عليه حد ثم ضرب فيكون قد أقيم عليه حدان في زنا واحد ، فهذا قبيح لا يستقيم في الاستحسان ، وعلى هذا جميع هذا الوجه

في قولهم . وإن جحدت جازت الشهادة

رجلان شهدا على امرأة أبيهم أنها ارتدت ، وأهمهم ميتة ، والاب يدعى ذلك ، ولم يدخل بها ، لم تجز ، وبانت بإقرار الأب ، ولها نصف الصداق ، وإن جحد الأب ذلك ، جازت الشهادة ، وفرق بينهما ، ولا صداق لها

رجل طلق امرأته ولم يدخل بها ثم تزوجها وشهد ابنه أنه طلقها في المرة الأولى [ثلاثاً] ثم تزوجها قبل أن تزوج غيره وصدقه الأب ، لم يجز وفرق بينهما ، [ولها نصف الصداق ، وإن جحد الأب جازت وفرق بينهما ، ولها نصف] الصداق

ابنان شهدا على أبيهما أنه خلع امرأته على الصداق ، والاب يدعى ولم يدخل بها لم يجز ، وفرق بينهما ، ولها نصف الصداق ، والصداق كاملاً ^(١) إن دخل بها ، وإن جحد الوالد والمرأة ما شهدا به ، جازت ، وفرق بينهما ، وبطل الصداق جارية لرجل شهد ابنها ، وهما حران ، أن مولاهما أعتقها على ألف وهي تدعى [ذلك] ^(٢) والمولى يحدد ، لم تجز ، وإن جحد جميعاً جازت ، وأعتقت ووجب المال . ولو كان الشاهدان ابني المولى فشهدا أنه أعتقها على ألف والمولى يدعى ذلك لم تجز ، وأعتقت بغير شيء ، وإن أنكر المولى جازت وأعتقت بالألف . ولو كان مكان الجارية غلام فشهد ابنا مولاه أنه أعتقه على ألف ، والمولى ينكر ^(٣) لم تجز في قول أبي حنيفة ، وهما في قياس قول أبي يوسف ومحمد سواء

جارية ادعت أن مولاهما باعها من فلان بألف وأعتقها ، والمولى يحدد ، فشهد لها ابنا الجارية ^(٤) ، جازت وأعتقت ووجب الثمن على المشتري . ولو ادعى البائع ذلك ، لم تجز وأعتقت بإقرار المدعى ووقف ولاؤها ، والعبد بمنزلة الجارية . ولو ادعى رجل أنه اشترى هذه الجارية من المشتري الأول بمائة دينار وقبضها وأن المشتري الأول كان اشترى من البائع بألف وقبضها ، والبائع يحدد ذلك كله فشهد عليه ابنه ، جازت شهادتهما ، وقضى للبائع على الأول بألف ، وقضى للأول على الثاني بمائة دينار . ولو صدقهما البائع والأول يحدد ، لم تجز شهادة الابنين ،

(١) . وفي الحنفية : « كامل » (٢) الزينة من المصرية (٣) وفي الحنفية : « والمولى والغلام يكران » (٤) وفي الحنفية مكان قوله : « الجارية » منه العبارة « ابنا البائع جاز وعنت ، وإن كان البائع يدعى ، فالشهادة باطلة وعنت بإقرار البائع ، إل قوله : « ولاؤها » والباقي سواء

وكانت الجارية للآخر بإقرار البائع ، ولم يكن البائع على الأول ولا للأول على الآخر شيء . وكذلك لو كان الثمن الآخر ألفاً وخمسمائة . ولو كان المشتري لم يقبض الجارية من المشتري الأول والثمن دين عليه وهو دنائير فهو مثل ذلك ، وإن كان الثمن الأخير ^(١) ألفاً وخمسمائة استحسن أن يأخذها الآخر من البائع الأول ويعطيه من الثمن ألفاً ، وإن كان الثمن الآخر خمسمائة أخذها البائع الأول من المشتري الآخر استحسنًا ، والقياس أن يأخذها بغير شيء . وكذلك لو أقر البائع الأول في هذه المسألة بما ذكرنا ولم يكن عليه بينة . وكذلك لو كان البائع الأول يدعى شراء المشتري الأول ويحطه المشتري الأول والمشتري الأول [والبائع الأول] يجهلان شراء المشتري الآخر فشهد ابنا البائع الأول بما ذكرنا رجل اشترى جارية بألف وقبضها وتقد فادعى آخر شراها بألف قبل شرائه ولم يقبض ولم ينقد الثمن وكذب البائع وصدقه المشتري ، أخذ المدعى بشراء الأول الجارية فدفع الثمن إلى المشتري الآخر قضاء عما نقد ، فإن كان أحد الثمنين دنائير والآخردرام أخذها بغير شيء في قول أبي يوسف ومحمد . ولو أقر المدعى للمشتري الأول بقبض الجارية وصدقه المشتري الآخر ، لم يكن على المشتري الآخر شيء ، وإن كان الثمنان متفقين ^(٢)

شاهدان شهدا على رجل ببيع جارية بخمسمائة وقبض ثمنها ، وقيمتها مائة ، والبائع منكر والمشتري يدعى فقضى بذلك ثم رجعا ، ضمنا قيمتها مائة . وإن شهدا بالبيع فقضى به ثم شهدا بعد قبض الثمن ثم رجعا عن الشهادتين ، ضمنا الثمن شاهدان شهدا لرجل على امرأة أنه تزوجها على ألف وتقددها وهي تنكر ، ومهر مثلها خمسمائة ، فقضى بذلك ثم رجعا ، ضمنا مهر مثلها ، ولو شهدا بالنكاح على ألف فقضى به ثم شهدا بعد قبض الألف ثم رجعا عن الشهادة ، ضمنا لها ألفاً . ولو شهدا على رجل ببيع عبد بخمسمائة ، إلى أجل أو حالية ، وأنه أجره سنة ^(٣) وقيمة العبد مائة والبائع يحصد فقضى بذلك ثم رجعا ، رجع البائع على المشتري بالثمن إلى ذلك الأجل إن شاء ، وإن شاء ضمن الشاهدان القيمة ، فإن ضمنهما رجعا بالثمن على

(١) وفي المتن : « الآخر » (٢) وفي المتن : « وإن كانا متفقين » (٣) وفي المتن : « وأجره بذلك سنة بعد وقوع البيع والبائع يحصد ذلك كله » الخ

المشتري وتصدق بالفضل ، ولو شهدا بالبيع فقضى به ثم شهدا بعد أنه آجره بالثمن سنة فقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ، ضمنا الثمن في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف

رجل ادعى على آخر مالا فشهد شاهدان أنهما تحاسبا أمس فأبرأه المدعى من كل قليل وكثير فقضى به [له] ثم شهدا أن المدعى اشترى من المدعى [عليه] قبله هذا العبد الذي في يديه أول من أمس بألف وقيمته مائة فقضى به والبايع يجحد ، دفع العبد إلى المشتري ولا ثمن عليه ، فإن رجعا عن الشهادة بالبيع ، ضمنا القيمة ؛ امرأة قالت لزوجها : تزوجتني بغير شهود أو في عدة من زوج آخر ، أو تزوجتني وأنا مجوسية ، وقد كانت مجوسية فأسلمت ، وجحد الزوج مقالها ، قضى بالنكاح ولم تصدق ، ووسعها المقام معه وأن تدعه يجامعها ، وورثته وإن كانت صادقة ، وإن قالت : تزوجتني في عدة من زوج آخر وأنا بعد في عدة منه فلم تصدق وقضى بالنكاح وهي في العدة كما قالت ، لم يسعها المقام معه ، ولم تأخذ ميراثه ، وللورثة أن يمنعوها من الميراث إلا أن ترجع عن قولها قبل موت الزوج ، فإن رجعت لم تمنع الميراث . ولو ادعت أختها من الرضاة وأنكر الزوج ذلك قضى بالنكاح ولم يسعها المقام معه ، ولا ميراث لها إن لم ترجع عن ذلك حتى مات الزوج ، فإن رجعت كان لها الميراث . وكذلك لو طلقها ثلاثا أو واحدة بائة وجحد الزوج ذلك فاستحلف فخلف و [ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد] : هذا كله باب واحد لا يسعها المقام معه ولا أخذ ميراث إلا أن ترجع عن قولها فيكون لها الميراث في القضاء ولا يسعها أخذه إن كان الأمر على ما وصفت

باب الإشهاد في الحائض المائل

حائض مال على دار لرجل ، فالإشهاد إليه وإلى سكان الدار ، وإن مال على الطريق ، فأى الناس أشهد جاز . والإشهاد أن يقول : اشهدوا أنى قد تقدمت إلى هذا الرجل في هدم حائطه ، فإن وقع حائطه على أحد أو متاع أو دابة بعد الإشهاد ضمن

رجل أشهد عليه في حائط فذهب يطلب من يهدمه فوقه ، فلا ضمان عليه
رجل أشهد عليه في حائط مال على الطريق فتقدم مع خصمه إلى القاضي فسأله

أن يؤخر بهدمه أياماً فأخبره القاضى فوقع الحائط ، لم يطل عنه الضبان . وكذلك لو لم يرتقعا إلى القاضى وأخبره الذى أشهد عليه أياماً أو أبرأه من ميله لم يبرأ . ولو مال على دار رجل فاشهد عليه وسأله أن يؤخره أياماً ففعل ، بطل عنه الضبان فى تلك الأيام . ولو أبرأه من مثل الحائط بعد الإشهاد برئ

رجل وضع شيئاً فى الطريق فأخبره بذلك إنسان أياماً أو أبرأه لم ينتفع . ولو وضعه فى دار رجل بغير أمره أو حفر فيها أو بنى ، فأبرأه صاحب الدار برئ

باب الشهادة فى الوكالة^(١)

وكيل أراد أن يثبت وكالته وليس معه خصم لم يسمع منه ، فإن أحضر خصماً وادعى أن الموكل وكله بكل حق له بالكوفة وبالحصومة فيه وأقام بيته ، جاز ، وكان قضاء على كل من للوكيل قبله حتى بالكوفة . ولو حضر الموكل القاضى فوكل الوكيل وليس معه خصم ، جاز وكان وكيلاً ، فإن لم يعرف القاضى الموكل وقال : أقم البيته أنى فلان ابن فلان لم يسمع منه ، فإذا غاب الموكل وأحضر الوكيل رجلاً للوكيل عليه حتى سأل القاضى الوكيل البيته أن الموكل فلان ابن فلان ، فإن أنى بها جعله القاضى وكيلاً وخصماً لكل من للدعى قبله حتى ، وإن أرادوا فى جميع هذه الوجوه أن يسمع القاضى ويكتب كتاباً إلى قاض آخر سمع منهم ، وإن لم يكن معه خصم . والوصى بمنزلة الوكيل فى هذا الباب ، والمسلم إذا ادعى وكالة من النصرانى بكل حق له بالكوفة وبالحصومة [له] فيه وشهد له نصرانيان وأحضر غريباً مسلماً ، لم يقض له ، فإن أحضر غريباً نصرانياً قضى له بالوكالة ، وكان قضاء على جميع الغرماء المسلمين وغيرهم

مسلم ادعى أنه وصى نصرانى وأقام بيته نصارى وأحضر خصماً مسلماً [فهو] بمنزلة الوكيل الذى وصفنا فى القياس ، ويقضى بوصيته فى الاستحسان فى قول أبى يوسف ومحمد

نصرانى ادعى أن فلاناً توفى وأنه ابنه ووارثه ولم يحضر خصماً ، لم يسمع منه ، فإن أحضر غريباً للبيت مسلماً وأقام بيته من النصارى [أنه ابن الميت] لم تقبل

(١) زاد فى المصرية بد الوكالة : «والوصية ما يكون فيه خصم وما لا يكون».

في القياس وقبل في الاستحسان ، ولو علم القاضي بموت النصراني وأقام رجل من النصراني البينة^(١) أنه ابنه وجاء بغريم مسلم مقر بمال أو كانت عليه بينة من المسلمين قضى بأنه ابنه في الاستحسان

رجل ادعى أن فلانا أوصى إليه وأحضر غريما من غرمائه منكرًا لما يدعى من موت الموصى والوصية إلى هذا فشهد على الوصية ابنا الميت ، وأرجلان لهما على الميت دين ، وأرجلان قد أوصى لهما بوصية ، لم يحز ، وإن أقر الغريم بالموت والدين وأنكر الوصية ، جازت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا استحسانا . ولو شهد على موت الرجل ووصيته رجلان عليهما للميت مال ، جازت شهادتهما

باب الرجوع عن الشهادات^(٢) *

رجل له أمتان لكل واحدة [منهما]^(٣) ولد ولدته في ملك المولى^(٤) فشهد شاهدان أن المولى ادعى أحد الولدين من إحدى الأمتين ، وشهد آخران للولد الآخر بمثل ذلك فقضى بالشهادتين والمولى يجحد ثم رجع الشهود جميعا ، ضمن شهود كل واحد من الولدين للمولى قيمة الولد الذي شهدوا به وما نقص الأم من قيمتها أمة إلى قيمتها أم ولد ، فإن غرموا ذلك واستهلكه الأب ثم مات ولا وارث له غير الابنتين وجد كل واحد منهما صاحبه ، ضمن شهود كل واحد منهما للآخر نصف قيمة أم صاحبه أم ولد ، ويرجع شهود كل واحد بما أخذ منه الولد في حياته على الولد الذي شهدوا له فيما ورثه من أبيه . ولو كان الرجوع بعدموت الأب ضمن شهود كل واحد للآخر نصف

* في كتاب الشهادات من الأمامي^(٥) عن أبي يوسف في شاهدين شهدا على أمة في يدي الرجل أنها لآخر ولدت في ملكه وللجارية ولد وولدت آخر في يدي المدعى عليه قبل أن يقضى بالجارية للبدعي قضى بالجارية وولدها للبدعي ثم رجع الشاهدان فإنهما يضمنان قيمة الأم أوقية الولد إن كانا مقرين بأن الولد ولدها ، فإن جحدا ذلك في أصل الشهادة وقالوا: لانعلم [أن] الولد ولدها فأقر الذي هي في يديه أن الولد ولدها فإنهما لا يضمنان قيمة الولد ، فإن أقام المقضى عليه البينة أن الولد ولدها ، فإنه يضمن الشاهدين قيمة الولد

(١) وفي الهندية : والتابعي «الشهادة» (٢) الزيادة من المصرية (٣) وفي الهندية : «في ملكه» وفي المصرية «في ملك الرجل» (٤) هذه الزيادة في نسخة ثانية عند نخت الباب الذي قبل باب الرجوع عن الشهادة

قيمة الولد الذي شهد له ونصف قيمة أمه أمة . ولو كانت الشهادة والرجوع عنها بعد موت الأب وكان الأب ترك أختا وميراثا ضمن شهود كل واحد للآخر قيمة الولد الذي شهدوا له وقيمة أمه أمة وجميع ماورثه ، الذي شهد له ولا يضمن الشهود للأخ شيئا . ولو كانت الشهادة في حياة الأب والرجوع عنها قبل موت الأب أو بعده ، لم يضمن الشهود من الميراث شيئا . ولو شهد شاهدان أنهما سمعا المولى يقول : هذان ابناي من أمتي قضى به ثم رجعا ضمنا للمولى قيمة الولدين وما نقص الجاريتين ، فإن غرما ذلك ثم مات ، رجعا بما ضمنا في الميراث . ولو رجعا بعد الموت لم يضمننا شيئا . ولو كانت الشهادة بعد الموت وقد ترك الأب أختا ثم رجعا ، ضمنا قيمة الولدين والأمتين ، وما ورث الولدان للأخ . ولو كانت الشهادة بما وصفنا في حياة الأب والولدان صغيران فكبرا وصدق كل واحد [منهما] الشاهدين في الشهادة له وكذبه في الشهادة لصاحبه ثم رجعا في حياة الأب ، ضمنا قيمة الولدين للأب وما نقص الأمتين [في حياة الأب ، ضمنا] ، فإن مات الوالد ^(١) عتقت الأمتان والولدان ورغم الشاهدان لكل واحد من الولدين نصف قيمة أم صاحبه ويرجمان في حصة كل واحد بما أخذ الوالد منهما . ولو رجعا بعد الموت ، ضمنا لكل واحد نصف قيمة صاحبه ونصف قيمة أمه ، ولم يضمننا من الميراث شيئا . ولو شهدا بعد موت الأب ورجعا ، ضمنا لكل واحد من الولدين قيمة صاحبه وقيمة أمه وما ورث ^(٢)

باب الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق

رجلان شهدا على رجل بطلاق امرأة لم يدخل بها ، ففرق بينهما وقضى لها بنصف المهر ثم مات الزوج ثم رجعا ، غرما لورثة الرجل المهر ولا ميراث للمرأة ، ادعت الطلاق أو لم تدع ، أقرت الورثة به أو لم تقر . ولو شهدا بعد موت الرجل أنه طلقها في حياته قبل الدخول بها [قضى بذلك وقضى لها بنصف المهر ثم رجعا ، ضمنا نصف مهرها] وميراثها ، ولم يضمننا للورثة شيئا ، والله أعلم بالصواب

باب الرجوع عن الشهادة ^(٣) في الموارث

رجلان شهدا أن فلانا مات ، وأن هذا عمه لأبيه [وأمه] لا يعلون له وإراثا

(١) وفي المتن: «الأب» (٢) وفي المصرية: «جميع ماورث» لأنها استهلكا ذلك له ، وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد (٣) وفي المصرية: «الشهادات»

غيره ، ولليت وديعة عند رجل قضى بنسب المم وقضى له بالمال الوديمة ، ثم شهد آخران لآخر أنه أخ الميت لايه [وأمه] ^(١) لايعلمون له وارثا غيره ، قضى بشهادتهم وأخذ المال من المم فدفع إلى الأخ ، ثم شهد آخران لآخر أنه ابن الميت قضى بالمال له ثم رجع الشهود كلهم ، فلا ضمان على شاهدي المم والأخ ، ويضمن شاهدا الابن للأخ ما أخذ الابن . وكذلك لو حضر الشهود معا فشهدوا [له] بما وصفنا ثم رجعوا

رجلان شهدا لرجل أن فلانا أوصى له بثلث ماله ، وآخران شهدا لآخر بمثل ذلك ، وآخران شهدا لثالث بمثل ذلك ، قسم المال بينهم أثلاثا ثم رجعوا ، لم يضمنوا لابن شيئا ، وضمن شاهدا كل واحد الباقيين ثلث الثلث بينهما . وكذلك لو شهد الأولان للأول فدفع إليه الثلث ، ثم شهد الآخران للثاني فدخل مع الأول ، ثم شهد آخران للثالث فدخل معهما . ولو دفع الثلث إلى الأول بشهادة شاهديه ثم شهد آخران لآخر أن الميت أوصى له بثلث ماله ورجع عن الوصية للأول فأخذ الثلث من الأول ودفع إلى الثاني ، ثم شهد آخران لآخر أن الميت أوصى له بثلثه ورجع عن الوصية للثاني فأخذ من الثاني ودفع إلى الثالث ثم رجعوا والثلث ألف ، ضمن شاهدا الثلث للثاني الثلث ، وضمن شاهدا الثاني للأول نصف الثلث ، ولا يضمن شاهدا الأول شيئا . ولو لم يرجعوا ووجد أحد شاهدي الثاني عبدا ، فالثلث بين الأول والآخر نصفين . ولو شهد الأولان للأول فلم يقض بشهادتهم حتى شهد آخران للثاني بالوصية بالثلث والرجوع عن [الأول فلم يقض أيضا حتى شهد شهود الثالث بالوصية له والرجوع عن] الوصية للثاني فعدلوا جميعا ، قضى بالثلث للثالث ، فإن رجعوا ضمن شهود الثالث للورثة الثلث ، وقيل للثاني أحضر بيينة على الوصية وخصمك شهود الآخر ، فإن أحضر بيينة رجع على شهود الثالث بالثلث ؛ ورجع شهود الثالث على الورثة بالثلث . وكذلك الموصى له الأول إن جاء بيينة على الوصية فله أن يرجع على شاهدي الثاني بنصف الثلث

شاهدان شهدا أن فلاناً أوصى لهذا الرجل بعبده فلان قضي به ، ثم شهد آخران أنه أوصى لآخر بهذا العبد الآخر ورجع عن وصيته للأول قضي للثاني وردت

وصية الأول . ثم شهد آخران لآخر أنه أوصى له بهذا العبد الآخر ورجع عن وصيته الثاني قضى بذلك وردت وصية الثاني ثم رجعوا ولم يترك الميت مالا غير العبد الثلاثة قيمة كل واحد ألف ، ضمن شاهدا الثاني للأول نصف قيمة العبد الأول و [ضمن شاهدا] الآخر للثاني قيمة الأوسط . ولو لم يقض بشهادة الأولين حتى شهد شهود الثاني فلم يقض بشهادتهم أيضاً حتى شهد شهود الثالث ثم عدلوا فقضى للآخر بالعبد الآخر ، ثم رجعوا ضمن شهود الآخر للوارث قيمة العبد الآخر ، فإن جاء الأوسط بينة على الوصية رجع على شهود الآخر بقيمة العبد الأوسط ورجع شهود الآخر على الوارث بالقيمة ، والموصى له الأول إن جاء بينة على الوصية رجع على شهود الثاني بنصف قيمة العبد الأول

رجل أوصى لرجل بثلث ماله ودفع إليه ، فشهد شاهدان أنه كان رجع عن الوصية قضى بذلك ورجع الوارث على الموصى له ثم شهد الشاهدان لآخر أنه أوصى له بثلث ماله قضى بذلك ، ثم رجعا عن الشهادتين ، ضمنا الثلث للورثة وضمناه أيضاً للموصى له الأول ، وإن شهدا بالرجوع عن الأول فلم يقض به حتى شهدا بالوصية الثاني قضى بذلك ثم رجعا عن الشهادتين جميعاً ، ضمنا ثلثا واحدا للموصى له الأول ، وإن شهدا بالرجوع عن الأول والوصية الثاني معا ، ثم رجعا عن الوصية للآخر خاصة سئلا عن الرجوع [في الأول] ، فإن ثبتا على شهادتهما بالرجوع ، قضى عليهما بالثلث للوارث ، فإن رجعا بعد ذلك عن شهادتهما ، ضمنا ثلثا آخر للموصى له الأول ، ولو سألهما القاضي ، وقد رجعا عن الوصية لثاني عما شهدا به من الرجوع عن الوصية [الأولى] فلم يجبرا ، لم يجبرا على ذلك ، وقضى بالثلث للوارث ، فإن رجعا بعد ذلك ، ضمنا ثلثا آخر للأول . ولو لم يقض للوارث بشيء حتى رجعا عن الشهادة بالرجوع ، ضمنا ثلثاً واحداً للموصى له ، ولو رجعا عن الشهادة بالرجوع قبل رجوعهما عن وصية الثاني ، ضمنا نصف الثلث للأول ، فإن رجعا بعد ذلك عن الشهادة بالوصية الثاني ضمنا للأول تمام الثلث

رجلان شهدا أن فلانا أوصى لفلان بعبد فلان ، وشهد آخران لآخر أنه أوصى له بعبد فلان ، وقيمة كل واحد ألف وثلث المال ألف ، قضى لكل واحد بنصف عبده ، فإن رجع الشهود كلهم ، ضمن شهود كل واحد للآخر نصف قيمة عبده .

ولو كانا يخرجان من الثلث ، ضمن شهود كل واحد للورثة قيمة العبد الذى شهدا به .
ولو كان الثلث ألفاً وخمسة ، ضمن شهود كل واحد منهما خمسة للورثة ومائتين .
وخمسين للوصى له الآخر . ولو كان الثلث ألفين وقيمة أحد العبدین ألف وقيمة
الآخر ألفين ، ضمن شهود صاحب الألفين للورثة ألفاً وثلاثمائة وثلاثين
وثلاثاً ، وللوصى له الآخر ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثاً ، وضمن شهود صاحب
الألف ستائة وستة وستين وثلاثي درهم للآخر ، ولم يضمنوا للورثة شيئاً . ولو كان
شهود الثانى شهدوا للثانى بالوصية وبالرجوع عن وصية الأول والثالث مثل قيمة
أحد العبدین وقيمة العبدین ألف ألف ثم رجعوا ، لم يضمن الأولان شيئاً ،
وضمن شهود الثانى للوصى له الأول قيمة العبد الأول . ولو كان العبدان يخرجان من
من الثلث ضمن شهود الثانى للوصى له [الأول] قيمة العبد الأول وللورثة قيمة
العبد الثانى . ولو كان الثلث ألفاً وخمسة ، ضمن شهود الثانى للأول قيمة العبد
الأول وللورثة نصف قيمة العبد الآخر . ولو كان العبد الأول قيمته ألف
والثانى قيمته ألفان ^(١) ، والثلث ألفان ، ضمن شهود الثانى للأول قيمة عبده وللورثة
نصف قيمة العبد الآخر

رجل فى يديه عبد شهد شاهدان أنه للآخر فقضى به له ، ثم شهد الآخران على
المقضى له أن العبد للآخر فقضى به ثم رجعوا جميعاً ، ضمن شهود كل واحد لمن
شهد عليه قيمة العبد . ولو لم يرجعوا ووجد أحدهم مضروباً فى قذف أو عبداً رد
[العبد] على الذى شهد عليه المحدود أو القيمة

رجل فى يديه عبد شهد شاهدان أنه وهبه لآخر وقبضه ، وشهد آخران لآخر
بمثل ذلك فقضى بالعبد للوهوب لهما نصفين ثم رجعوا جميعاً ، ضمنوا للواهب قيمة
العبد بينهم ، ولم يضمنوا للوهوب له شيئاً

• وفى كتاب الوصايا من الأمالى أنه إذا أوصى بعقد عبد قيمته ألف فشهد ابنان
لبيت أن لرجل على الميت دين ألف وخمسة أن الشهادة جائزة وتبطل الوصية .
قال : وإن لم يوص بعقد العبد ومات وعليه دين ألف فشهد الوارثان أن الميت كان
أعتق العبد فى صمته ، جازت الشهادة ، وعق العبد ، وصار الولاء للوارثين

(١) وفى المصرية : • ولو كان العبد الأول يساوى ألفاً والعبد الآخر يساوى ألفين •

رجل ترك عبداً قيمته ألف وأوصى بعقته، فشهد شاهدان من الورثة أن لرجل علي الميت خمسمائة، لم تجز الشهادة، ويعتق العبد، ويسعى في الثلاثين، ويأخذ الغريم دينه من نصيب الشاهدين. ولو شهدا بدين ألف، جازت الشهادة ويبيع العبد في الدين. ولو لم يوص بعقته وأوصى به لرجل فشهد الوارثان بدين، قليل أو كثير، جازت الشهادة ويبيع في الدين، وقسم ما بقى بين الموصى له والورثة للموصى له الثلث

باب الرجوع عن الشهادة على الشاهد^(١)

شاهدان شهدا على شهادة آخرين لرجل على آخر بألف وشهد آخران على شهادة واحد عليه بألف فقضى بشهادتهم ثم رجع أحد اللذين شهدا على شهادة الشاهدين وأحد اللذين شهدا على شهادة واحد، فعليهم ثلاثة أثمان الحق ثمان على الذي شهد علي شهادة الشاهدين [وثمن على الذي شهد على شهادة واحد. ولو لم يرجع إلا أحد اللذين شهدا على شهادة الشاهدين] ضمن ربع الحق. ولو رجع معه اللذان شهدا على شهادة الواحد كان عليه ربع الحق وعليهما الربع. ولو شهد اثنان على شهادة شاهدين وآخران على شهادة آخرين ثم رجع واحد من هذين وواحد من هذين، فعليهما ثمان ونصف بينهما [نصفين] ^(٢)

ه قال محمد بن الحسن في كتاب الرجوع عن الشهادات ^(٣) في شاهدين شهدا على شهادة شاهدين وآخران شهدا على شهادة آخرين ثم رجع واحد من هذين وواحد من هذين أن على كل واحد من الراجعين ربع الحق. وفي شاهدين شهدا على شهادة أربعة وآخران شهدا على شهادة اثنين فرجعوا جميعاً، أن على كل فريق منهم النصف في قول محمد. وقال أبو يوسف: على اللذين شهدا على شهادة أربعة الثلثان وعلى شهادة اللذين شهدا على شهادة اثنين الثلث، وفي أربعة شهدوا على شهادة اثنين واثنين على شهادة اثنين فرجعوا جميعاً، أن على كل فريق منهم النصف في القولين جميعاً، ينظر محمد إلى أقل الأمرين وينظر أبو يوسف إلى عدد الشهود ^(٤) على شهادتهم

(١) وفي المصرية والعناني: «على الشهادة» (٢) الرواية من المصرية وفي الثاني نصف ثمن بينهما. وحكي أو عمرو عن أبي علي عن عيسى بن أبان أنه قال عليهما نصفين وكذا قال أبو علي سئل عن عدة هذه المسألة فقال: ذهب عن ملها. وفي الهندية: «ونصف ثمنهما» (٣) أي في كتاب الرجوع من الشهادات من المبسوط (٤) وفي الهندية: «نظر محمد إلى أقل الأمرين، ونظر يعقوب إلى عدد شهادة الشهود»

باب الرجوع عن الشهادة في المال

أربعة شهدوا على رجل بأربعمائة قضى بها ثم رجع واحد عن مائة وآخر عنها وعن مائة أخرى وآخر عنهما وعن مائة أخرى فعلى الراجعين خمسون بينهما أثلاثاً . ولو رجع الرابع عن أربعمائة ضمنوا جميعاً مائة بينهم أرباعاً ، ولا يضمن الراجع غير مائة شيئاً آخر^(١) وضمن الثلاثة الباقيون خمسين أيضاً بينهم

رجلان شهدا على شهادة آخرين على رجل بعق عبده فلم يقض بشهادتهم حتى حضر الأولان فأنكرا أن يكونا أشهداهما ، بطلت الشهادة ، فإن اشترى اللذان شهدا على شهادة الآخرين العبد ، جازو لم يعتق . وكذلك لو اشتراه المشهود على شهادتهما . وإن اشتراه واحد من الشاهدين وآخر من الشهود على شهادتهما عتق وسعى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه في قيمته بينهما نصفين ، وهو بمنزلة العبد حتى يسعى وهو في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما حر ويسعى لها في قيمته إن كان المشهود على شهادته الذي اشتراه معسراً ، وإن كان موسراً سعى للشهود على شهادته في نصف قيمته ولا يسعى للآخر في شيء . وإن اشتراه واحد من الشهود على شهادتهما وقبضه ثم اشتراه منه واحد من الشاهدين أو كلاهما عتق ولا سعاية عليه

باب الرجوع عن الشهادات في قتل العبد والجناية عليه

عبد شهد عليه رجلان أنه قتل رجلاً خطأ والمولى يباح ؛ فقضى بالجناية ولم ينجز المولى حتى شهد آخران أن المولى أعتق العبد بعد الجناية والمولى يباح فقضى بعقته وقضى على المولى بدية المقتول فقبضها الأولاء ثم رجعوا كلهم ، غرم شاهد الجناية^(٢) للمولى قيمة العبد وشاهد العتق عشرة آلاف درهم . [وكذلك لو شهد شهود الجناية فلم يقض بشهادتهم حتى شهدا على العتق فزكى الشهود معاً فقضى بشهادتهم] ولو شهد شاهدان أن المولى أعتقه أمس فقضى بعقته ثم شهد آخران أن العبد قتل رجلاً أول من أمس والمولى يعلم ذلك فقضى للأولياء بالدية ثم رجعوا جميعاً ؛ ضمن شاهد العتق ألفاً وشاهد الجناية الدية . وكذلك لو جاء الشهود معاً فشهدوا بذلك وقد زكى شهود العتق قبل شهود الجناية فقضى بعقته ثم زكى شهود الجناية ثم رجعوا . ولو شهد

(١) وفي المصرية : « ولا يضمنون شيئاً غير ذلك » . وفي الهندية : « شهود الجناية » .

شاهدان بالجناية والمولى يعلم بها أول من أمس وآخران أنه قال أمس : إن دخل عبدى هذه الدار فهو حر ، وآخران أنه دخل الدار اليوم فعدلوا وغرم المولى الدية ثم رجعوا ، فعلى شهود الجناية ألف وعلى شهود العتق عشرة آلاف ؛ ولا شيء على شهود الدخول . ولو رجع شاهدان الدخول خاصة ، لم يضمنوا شيئاً . ولو شهد رجلان أنه جعل أمر عبده هذا في العتق إلى فلان متى شاء ، وآخران أن فلاناً قد أعتقه اليوم ، وآخران بالجناية قضى بذلك ثم رجعوا جميعاً ، فعلى شهود الجناية ألف وعلى شهود العتق الدية ، وليس على الذين شهدوا أن المولى جعل أمره إلى فلان شيء . شاهدان شهدا على رجل بتزويج امرأة على ألفين ^(١) ومهر مثلها ألف وقبضت المهر ، ثم شهد آخران أن الزوج دخل بها وطلقها ثلاثاً والزوج يصحده ففرق بينهما ثم رجع الشهود كلهم ، فإن شاء الزوج ضمن الذين شهدا على الدخول والطلاق ألفين ، وإن شاء ضمن شهود النكاح ألفاً وشهود الدخول والطلاق ألفاً ، ولا يرجع شهود الدخول والطلاق على شهود النكاح بما يضمنان ، فإن ضمن الزوج شهود النكاح ألفاً ضمن أيضاً شهود الدخول والطلاق ألفين ، وكان له من ذلك ألف وأعطى شاهدى النكاح ألفاً . وكذلك لو شهد أحد الفريقين قبل صاحبه فلم يقض حتى شهد الفريق الآخر ثم زكى شهود النكاح أولاً قضى بشهادتهم ثم زكى شهود الدخول والطلاق . وكذلك لو زكوا [جميعاً] معاً قضى بشهادتهم .

• وفى كتاب الشهادات من الأمامى عن أبى يوسف فى رجلين شهدا لرجل على امرأة أنه تزوجها على ألف قضى بشهادتهما والمرأة تجحد ومهر مثلها ألفان ، ثم رجع الشاهدان أنه لا شيء عليهما لأنهما لم يتلفا لها مالاً . وفى رجلين شهدا على رجل أنه تزوج امرأة بأكثر من مهر مثلها ، وشهد آخران أنه طلقها قبل الدخول فقضى بذلك ثم رجع الشهود كلهم ، فإن الزوج يضمن شاهدى التزويج فضل نصف المهر على نصف مهر مثلها ، ويضمن شاهدى الطلاق نصف مهر مثلها ، وإن شاء الزوج ضمن شاهدى الطلاق نصف جميع المهر ، ويرجع شاهدان الطلاق على شاهدى التزويج بالفضل . وقال محمد فى كتاب الرجوع عن الشهادات ^(٢) فى رجلين شهدا على

(١) وفى الحديث : « أنه تزوج امرأة بألفين » . (٢) أى من الأمام

ولو ذكر شهود الدخول والطلاق أولاً وقضى على الزوج بصداد مثلها وهو ألفه ثم ذكر شهود النكاح فقضى عليه بألف آخر ثم رجعوا جميعاً ، لم يضمن شهود الدخول والطلاق إلا ألفاً وضمن شهود النكاح ألفاً ولا يرجع واحد على أحد . ولو ذكروا جميعاً وقضى بذلك معاً ثم رجع شهود النكاح ضمنوا ألفاً ، فإن رجع بعد ذلك شهود الدخول والطلاق ضمنوا ألفين للزوج فيسلم له ألف ويدفع ألفاً إلى شاهدي النكاح . ولو رجع شهود الدخول والطلاق أولاً وضمنوا ألفين ولم يقبضها الزوج حتى رجع شهود النكاح فلا ضمان للزوج [عليهم]

مرتدة أدعت على رجل أنه تزوجها في حال إسلامها على ألفين ودخل بها وطلقها والزوج يحدد ذلك كله ، فشهد لها شاهدان بالنكاح على ألفين وآخران على الدخول والطلاق أمس والارتداد اليوم فقضى بشهادتهم أو [قضى] بشهادة النكاح قبل شهادة الدخول ثم رجعوا . لم يضمن شهود النكاح شيئاً وضمن شهود الدخول ألفين . ولو قضى بشهود^(١) الدخول أولاً ثم رجعوا ضمن شهود الدخول مهر مثلها وشهود النكاح الفضل ولا يرجع أحد على أحد رجلان شهدا لرجل ببيع عبده من فلان بألفين والمشتري يحدد فقضى بذلك .

رجل أنه تزوج امرأة على ألف ومهر مثلها خمسمائة^(٢) وشهد آخران أنه طلقها والزوج يحدد ذلك كله فقضى بذلك كله ثم رجعوا جميعاً ، أن على شاهدي النكاح خاصة خمسمائة الفضل على مهر مثلها ، وعلى شاهدي الدخول مائتان وخمسون الفضل على نصف مهر مثلها ، وعليهما وعلى شاهدي الطلاق مائتان وخمسون الفضل على نصف مهر مثلها وعليهما وعلى شاهدي الطلاق مائتان وخمسون ، فإن كان الزوج يقر بالنكاح ويحدد أن يكون بينهما شيئاً^(٣) ومهر مثلها ألف فعلى شاهدي الدخول خاصة خمسمائة وعليهما وعلى شاهدي التسمية فضل ما بين نصف المهر والمتعة نصفين وعليهم وعلى شاهدي الطلاق المتعة أثلاثاً

(١) وفي المندية : « بشهادة الدخول » (٢) كذا هنا ، واطاهر أن الشهادة الثانية على الدخول سقط ذكرها من القسنتين كتبهما ، دل عليه قوله الآتي : « وعلى شاهدي الدخول الخ ، والله أعلم » (٣) كذا في الأصلين ولعله شيء من المهر أو أن يكون مسمى شيئاً من المهر ، والله أعلم

ولم يدر ما فعل العبد فشهد آخران أن المشتري قبض العبد فقضى البائع على المشتري بألفين ثم رجعوا جميعاً ، فإن شاء المشتري ضمن الثمن شاهدي القبض وبرئ شاهد البيع ، وإن شاء ضمن شاهدي البيع قيمة العبد ألفاً فأخذها ورجع على شاهدي القبض بألفين فيسلم له ألف منها ويرد على شاهدي البيع ألفاً . وكذلك لو قضى بالشهادتين معاً أو قضى بشهادة البيع أولاً . ولو قضى بشهادة القبض أولاً ثم شهد شهود البيع بالبيع . وإن كان قبل القبض فقضى به ثم رجعوا ضمن شهود القبض ألفاً وشهود البيع ألفاً ، ولا يرجع أحد على أحد . ولو علم أن العبد قد مات ولم يدر في يدي من مات فشهد شاهدان بالبيع بألفين فقضى [به] ، وآخران بالقبض وأنه مات في يدي المشتري فقضى [بذلك أو قضى بشهادة البيع قبل ثم رجعوا ، ضمن شهود القبض جميع الثمن ، ولا يضمن شهود البيع شيئاً . ولو قضى بشهادة القبض أولاً ثم رجعوا ضمن شهود القبض ألفاً وشهود البيع ألفاً ولا يرجع أحد على أحد شاهدان شهدا على رجل في شوال أنه أعتق عبده في رمضان وقيمة العبد يوم شهدوا ألفان وكانت قيمته في رمضان ألفاً فلم يعدلا حتى صارت قيمته ثلاثة آلاف ثم عدلا فقضى بشهادتهما ، ضمنا قيمة العبد يوم أعتقه القاضي إن رجعا

باب في الشهادة والرجوع عن ذلك

رجل شهد لرجل على آخر بدرم وشهد آخر بدرمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة والمدعي يدعي مائة ، لم يقض له عليه بشيء في قياس قول أبي حنيفة ويقضى عليه بأربعة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد إن زعم الشهود أنه كان في مجلس واحد ، وإن زعموا أنه كان في مجالس متفرقة ، قضى للمدعي بأربعة دراهم يشهادة صاحب الأربعة وصاحب الخمسة ، وبدرمين بشهادة صاحب الدرهمين والثلاث ، وبدرم بشهادة صاحب الخمسة وبشهادة صاحب الدرهم والثلاثة فيقضى له بسبعة دراهم ، فإن رجعوا ضمن الذي شهد بالخمسة درهمين وتلك والذي شهد بأربعة [درمين ، والذي شهد بثلاثة درهما وثلاثا ، والذي شهد بدرمين درهما ، والذي شهد بدرم تلك درم . ولو كانوا] شهدوا بذلك في مجلس واحد فقضى بأربعة دراهم ثم رجعوا ، ضمن الذي شهد بالخمسة والذي شهد بالأربعة الدرهم الرابع

وضمنها والشاهد الثلاثة الدرهم الثالث بينهم وضمنهم ، والذي شهد بالدرهمين الدرهم الثاني بينهم وضمنوا جميعاً الدرهم الواحد بينهم أخماساً ، وقال أبو يوسف بعد ذلك : المجلس الواحد والمجالس المتفرقة سواء ، ولا يقضى إلا بأربعة ، وهو قول محمد

كتاب الطلاق

باب من الأمر يجعل في يدي الرجل في الطلاق وغيره^(١)

رجل قال لآخر : أمر امرأتى بيد الله ويدك ، يريد الطلاق أو قال : قد جعلت أمرها بيد الله ويدك ، أو قال : قد جعلت أمر عبدى هذا في البيع بيد الله ويدك ، فطلق الرجل ، أو باع جاز ، ومثله العتق . وكذلك الخلع والإجارة ، وكل هذا على المجلس إلا البيع والإجارة فإنهما على المجلس وغيره

رجل قال لآخر : طلق امرأتى بما شاء الله وشئت من المال ، أو بع عبدى أو أعتقه بما شاء الله وشئت ، فطلق أو أعتق أو باع بما يبيعه^(٢) بما شاء من شيء ، جاز ؛ لأنه قد جعل ذلك إليه بما يتغابن وما لا يتغابن فهو جائز . وإذا قال لها : طلق نفسك ، فهو على المجلس ؛ لأن المرأة لا تكون وكيلة في نفسها وعلى نفسها فهو بمنزلة الأمر . وكذلك لو قال : بع عبدى أو كاتبه أو أعتقه أو أجره أو طلق امرأتى بما شاء الله أو بما يسر الله أو بما قضى الله أو أراد الله ، جاز يبيعه وطلاقه وعتقه وإجاريته بما رأى من المال . ولو قال : أمر امرأتى يدي ويدك أو قد جعلت أمرها يدي ويدك ، فطلقها لم يحز طلاقه إلا أنت يحجز الزوج . وكذلك العتق والبيع والشراء والإجارة . ولو قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله وشاء فلان ، لم يقع شيء . ولو قال لرجل : طلق امرأتى إن شاء الله وشئت ، أو طلقها ماشاء الله وشئت ، أو طلقها من المال بما شئت وشئت ، فطلق لم يحز طلاقه ، فإن أجاز الزوج جاز . وكذلك العتق والبيع [والشراء] والإجارة والمكاتبة

(١) زاد في المصرية بعد قوله : في يدي الرجل وفي يدي غيره فيجوز أن يصنعه هو دون غيره أو لا يجوز من التلاق والبيع وغيره . (٢) من هنا سقط من الهندية إلى قوله ، وكذلك لو قال : بع عبدى ، الخ وكذلك سقطت طال المائتين من المصرية

باب في الطلاق الذي يقع بالوقت والذي لا يقع^(١)

رجل قال لامرأته: أنت طالق تطليقة مع كل تطليقة ، أو أنت مع كل تطليقة طالق أو أنت مع كل تطليقة طالق تطليقة ، أو أنت طالق كل تطليقة ، أو أنت طالق بعد كل تطليقة ، أو أنت طالق تطليقة قبلها كل تطليقة ، أو أنت طالق تطليقة معها كل تطليقة ، طلقت ثلاثاً في هذه الوجوه ، دخل بها أو لم يدخل . وإن قال : أنت طالق تطليقة بعدما كل تطليقة [أو أنت طالق قبل كل تطليقة ، طلقت واحدة إن لم يدخل بها] وإن دخل بها فهي ثلاث . ولو قال : أنت طالق كل التطليقة ، لم تطلق إلا واحدة

رجل قال لامرأته : أنت طالق مع كل امرأة لي ، أو قال لبعده : أنت حر مع كل عبد لي ، أو أنت مع كل عبد لي حر ، طلقت نساؤه وعتقت عبيده ، وإن كانت له نية فهو [علي] ^(٢) مانوي ^(٣)

رجل قال : لفلان على درهم مع كل درهم فعليه ^(٤) درهمان . ولو نظر إلى عشرة دراهم فقال : له قبلي مع كل درهم من هذه [الدراهم درهم ، أوله قبلي درهم مع كل درهم من هذه الدراهم] كان عليه عشرون درهماً . ولو قال : له علي كل درهم من الدراهم كان عليه ثلاثة ، وفي قياس قول أبي حنيفة عشرة . ولو قال : له علي كل درهم ، لم يلزمه إلا درهم الأول ^(٥) به ، والذي قال : كل درهم ، لم يلزمه إلا درهم ؛ لأنه لا غاية له لحمل علي هذا الدرهم

رجل قال لامرأته : أنت طالق تطليقة بعد يوم الأضحي ، لم تطلق حتى يمضي يوم الأضحي . ولو قال [لها] أنت طالق تطليقة قبلها يوم الأضحي ، طلقت ساعة تكلم . ولو قال : مع يوم الأضحي ، طلقت حين يطالع الفجر من يوم الأضحي . ولو قال : معها يوم الأضحي ، طلقت ساعة قال . ولو قال : أنت طالق واحدة في دخولك الدار ، لم تطلق حتى تدخل . ولو قال : واحدة فيها دخولك الدار ، طلقت

(١) زاد في المصرية : « بالوقت وما يقع منه جيباً وما لا يقع » . (٢) الزيادة من المصرية .
(٣) زاد في المصرية : « فيما بينه وبين الله تعالى » . (٤) وفي المصرية : « كان له عليه » . (٥) من هنا إلى قوله : « رجل قال لامرأته » الخ ساقط من المندية ولعله سقط بعض العبارة من الأصل هنا وفي المصرية : « ولو قال لامرأته : أنت طالق كل تطليقة ، كانت طالقاً ثلاثة ، لأن الطلاق أحده الثلاث وكل درهم ليست له غاية فانه يلزمه درهم » .

حين تكلم . ولو قال : تطليقة تقع عليك غداً ، طلقت حين يطلع الفجر من الغد .
ولو قال : تطليقة لاتقع عليك إلا غداً ، طلقت حين تكلم . ولو قال : تطليقة تقع
عليك في دخولك الدار ، طلقت حين تدخل . ولو قال : لا يقع عليك إلا في دخولك
الدار ، طلقت ساعة تكلم ؛ لأنه أوقع الطلاق ثم أراد أن يزيله فليس له ذلك

باب في الطلاق الذي يوقعه قبل النكاح^(١)

رجل قال لامرأته : أنت طالق إذا تزوجتك قبل أن أتزوجك ، طلقت حين
تزوجها وبطل قوله قبل أن أتزوجك . وكذلك لو قال : أنت طالق قبل أن أتزوجك
إذا تزوجتك أو أنت طالق الساعة إذا تزوجتك ؛ لأن الساعة ليست بامرأته واليمين
مضاف إلى الترويج والساعة لغو . وكذلك لو قال : أنت طالق إذا تزوجتك قبل أن
تخلق . وكذلك إذا قال : أنت طالق قبل أن تخلق إذا تزوجتك ؛ لأن قبل أن تخلق
جشور وقد أضاف الطلاق إلى وقت ، ولو قال : إذا تزوجتك فأنت طالق قبل أن
أتزوجك أو إذا تزوجتك فأنت طالق قبل أن تخلق ، ثم تزوجها لم يقع شيء . وقال
أبو يوسف ومحمد : هذا والأول سواء ، ويقع الطلاق حين تزوجها . ولو قال
[لامرأته] : إذا دخلت الدار فأنت طالق قبل ذلك لم يقع حتى تدخل الدار

باب الطلاق الذي يقع منه واحد بالأوقات

وما يقع عليه منه ثلاث^(٢)

رجل قال لامرأته : أنت طالق كل يوم أو طالق اليوم وغدا وبعد غد أو طالق
أبداً أو طالق اليوم ورأس الشهر أو طالق يوماً ويوماً لا ، طلقت في هذه الوجوه
تطليقة إن لم تكن له نية وإن نوى شيئاً فهو ما نوى . ولو قال : أنت طالق كل يوم
تطليقة ، أو طالق في كل يوم أو طالق عند كل يوم أو مع كل يوم أو طالق في اليوم
أو في غد [أو في بعد غد] أو طالق كلما مضى يوم أو كلما جاء يوم ، طلقت في هذه
الوجوه ثلاثاً في كل يوم واحدة . ولو قال : أنت طالق أبداً يوماً ويوماً لا ، طلقت
ثلاثاً آخرها اليوم السادس

(١) زاد في المصرية : فيقع بعد النكاح والذي لا يقع ويجوز ذلك . (٢) وفي المصرية : بالأوقات
كلها وما يقع به ثلاث وظاهره من الأيمان .

رجل قال لآخر : والله لا أكلك كل يوم من أيام هذه الجمعة أوقال [والله] لا أكلم غلانا اليوم وغدا أو بعد غد ، فهذا على كلام واحد إن كله مرة حنث ليلا أو نهارا . ولو قال : والله لا أكلك في كل يوم من أيام هذه الجمعة أو لا أكلم غلانا في اليوم وفي غد وفي بعد غد ، لم يحنث حتى يكلمه كل يوم يلقاه ^(١) لأن يمينه على النهار . رجل قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي في كل يوم ، لم يقربها ليلا ولا نهارا كأنه قال أبدا حتى يكفر ، ولو قال : في كل يوم ، كان مظاهرا في كل يوم ، فإذا جاء الليل بطل الظهار وعاد من الند ، وإن كفر في يوم عن الظهار بطل في ذلك اليوم وعاد [إلى الظهار] من الند . ولو قال : أنت علي كظهر أمي اليوم وكما جاء يوم ، كان مظاهرا اليوم فإذا جاء الليل بطل فإذا كان الند ^(٢) كان مظاهرا لا يقربها ليلا ولا نهارا حتى يكفر فكذلك في كل يوم هو مظاهر ظاهرا مستقبلا لا يطله إلا الكفارة

باب الطلاق الذي يكون من غير الزوج فيجيزه ^(٣)

امرأة قالت : قد جعلت أمري يبدى واخترت نفسي ، أو قال لها رجل : قد جعلت أمرك يدك ، فاختارت نفسها فبلغ الزوج فأجاز ، لم يقع الطلاق والأمريدهما في المجلس الذي علمت فيه بإجازة الزوج ؛ لأن الاختيار لا يكون إلا بعد أن يجيزه . ولو قالت للزوج : قد اخترت نفسي منك ، فقال : قد أجزت ، لم يقع . ولو قال لها رجل : إذا دخلت الدار فأنت طالق ، وأجاز الزوج ثم دخلت ، طلقت . ولو دخلت قبل الإجازة لم تطلق ، وإن عادت فدخلت بعد طلقت

رجل تزوج امرأة على أنها طالق ، فالتكاح جائز والطلاق باطل . رجل قال لآخر : أكتب إلى امرأتى [كتابا] : إن خرجت من منزلك فأنت طالق ، ففعل الرجل وخرجت المرأة بعد ما كتب الرجل الكتاب قبل قراءته على الزوج ثم قرأه عليه فأجازه وبعث به إلى المرأة ، لم تطلق بالدخول الأول ، فإن دخلت بعد إجازة الكتاب ، طلقت ، فإن قال الزوج ، وقد دخلت قبل الإجازة : قد أجزت الكتاب ودخولها ، لم تطلق ؛ لأن اليمين انقضت بإجازة الزوج ، فلم يقع بالدخول شيء ؛ لأن الدخول متعلق باليمين

(١) وفي الهندية : « سباه » (٢) وفي الهندية : « جاء الند » (٣) وفي المصرية : « فيجيزه الزوج فيقع أو لا يقع »

باب في الطلاق الذي يقع بالمال والذي لا يقع^(١)

رجل قال لامرأته : اختارى [اختارى اختارى] بألف يريد الطلاق ، فقالت : قد اخترت نفسى واحدة أو بواحدة أو بالوسطى أو بالاولى أو بالاخيرة ، طلقت ثلاثا وعليها الألف في قياس قول أبى حنيفة رضى الله عنه . [وإن قالت : قد اخترت نفسى بتطليقة أو قالت : طلقت نفسى واحدة ، فهذا في قياس قول أبى حنيفة واحدة]^(٢) وكذلك في قياس قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما في قولها : اخترت نفسى كأنه قال بمرة^(٣) واحدة أو بواحدة . وأما في قولها : قد اخترت الاولى والوسطى ، فواحدة بآئنة بغير شيء ، وفي قولها : قد اخترت الاخيرة فواحدة بائن بألف . ولو قالت : قد اخترت نفسى بتطليقة أو طلقت نفسى واحدة ، فهى واحدة بآئنة بغير شيء في قياس قولهم جميعا . وإن قالت : عيت الاخيرة ، وجبت عليها الألف . ولو قال لها : اختارى واختارى واختارى بألف فاخترت نفسها [بالاولى أو بالوسطى أو بالاخيرة أو اختارت نفسها] بواحدة أو واحدة ، فهذا والاولى سواء في قياس قول أبى حنيفة ، ولا يقع عليها شيء في قول أبى يوسف وقولنا . ولو قالت : قد اخترت نفسى بتطليقة أو طلقت نفسى واحدة ، لم يقع شيء في قولهم . ولو قالت [له] : طلقنى واحدة بألف أو على ألف ، فقال : أنت طالق ثلاثا ، طلقت ثلاثا بغير شيء في قياس قول أبى حنيفة ، وهى طالق ثلاثا وعليها الألف في قول أبى يوسف وقولنا . ولو قال : أنت طالق ثلاثا بألف أو على ألف ، والمسألة بحالها لم يقع شيء حتى تقبل ثم يقع ثلاث في قياس قول أبى حنيفة . وأما في قول أبى يوسف ومحمد إن لم تقبل ، طلقت واحدة بألف ، فإن قبلت طلقت [ثلاثا] إحداهن بألف .

• وفي كتاب الطلاق من الأمانى أنه إن قالت له امرأته : طلقنى واحدة بألف ، فقال : أنت طالق ثلاثا بألف ، قد لزمها تطليقة بثلك الألف وإما تطليقتان ، فإن قبلت لزمها ذلك بغير جعل ، وإن لم تقبل لم يلزمها إلا واحدة
وفي الجزء الاول من نوادر ابن سميعة أنها إن قبلت فهى ثلاث بألف وإن

(١) وفي المصرية : • باب من الطلاق والخيار الذى يقع بالمال والذي لا يقع من طلاق السنة وغيره .

(٢) هذه الزيادة في المندية عند ختم الباب (٣) كذا في الأصل والظاهر أن قوله : • كأنه قال . زائد

رجل قال لامرأته ، ولم يدخل بها : أنت طالق ثلاثا للسنة بألف أو على ألف قبلك ، فهي طالق واحدة بثلث الألف حين قبلك ، وإن تزوجها طلقت أخرى بثلث الألف . وكذلك إن تزوجها مرة أخرى ؛ لأنها قد قبلك . ولو كان قد دخل بها ، طلقت حين قبلك واحدة بثلث الألف إن كانت طاهرا من غير جماع ، فإذا حاضت وطهرت ، فأخرى بغير شيء ، ثم في الطهر الثالث أيضا أخرى بغير شيء . ولو قبلك وهي بجماعة لم يقع حتى تحيض وتطهر ثم تقع واحدة بثلث الألف وتقع الأخيرتان في طهرين بغير شيء .

رجل قال لامرأته : طلقي نفسك ثلاثا للسنة ، فقالت : قد طلقت نفسي ثلاثا للسنة [وهي بجماعة] ، لم يقع عليها شيء . لأنه أمرها أن تطلق نفسها في وقت يقع عليها ، فلما طلقت وهي بجماعة لم يقع شيء ، وإن كانت طاهرة من غير جماع ، وقع عليها واحدة ، ولا يقع عليها شيء في الطهر الثاني حتى تجدد المرأة في كل طهر ، فإن جددت في المجلس الذي طهرت فيه وقعت أخرى ، وكذلك الطهر الثالث . ولو قال : طلقي نفسك ثلاثا للسنة بألف قبلك وطلقت نفسها ثلاثا إذا كانت طاهرا من غير جماع للسنة بألف ، وقع عليها واحدة بثلث الألف ، فإن أوقعت على نفسها في الطهر الثاني في مجلسها أخرى ، وقعت بغير شيء . وكذلك الطهر الثالث

لم تقبل لم يقع شيء . وإن أجبها الزوج فقال : أنت طالق ثلاثا ، طلقت ثلاثا بغير شيء . في قول أبي حنيفة وطلقت في قول محمد ثلاثا بثلث الألف ^(١) [وقال في الجزء الرابع من النوادر : قد وقعت واحدة بثلث الألف ، فإن قبلك وقعت التطليقتان الباقيتان بغير شيء ، وإن لم تقبل وقعت الواحدة بثلث الألف ، ثم رجع فقال : إن لم تقبل لم يقع شيء ، وإن قبلك وقعت الواحدة بثلث الألف]

هشام عن محمد في رجل قال لامرأته : أنت طالق للسنة إحداهن بألف فقالت : قد قبلك ، وقد دخل بها ، فإنه يقع بها نكتان بغير شيء في كل طهر تطليقة [و] لم يقع في الطهر الثالث التي بألف ، وإن كان لم يدخل بها طلقت واحدة ، فإن تزوجها وقع بها أخرى بغير شيء ، فإن تزوجها لم يقع شيء .

رجل أبان امرأته بتطليقة، ثم قال لها : طلقي نفسك واحدة بألف ^(١) وقعت بغير شيء.

رجل قال لآخر: طلق امرأتى بألف رطل خر أو خنزير ففعل وقبل، وقعت بغير شيء؛ لأن المسلم لا يملك الخنزير ولا الخمر فبطل الخمر عنها وطلقت بغير شيء. ولو قال له : قل لامرأتى أنت طالق ثلاثا عند كل طهر واحدة بألف، فقال [فقال] ^(٢) : قد قبلت، وقع الثلاث عند كل طهر، ووجب تلك الألف بالتطليقة الأولى

باب من طلاق المرأتين ^(٣) في المرض

مريض قال لامرأتين له [و] ^(٤) قد دخل بهما : طلقا أنفسكما ثلاثا، فطلقت إحداها نفسها وصاحبها ثلاثا ثم طلقت الأخرى نفسها وصاحبها في مجلسها، طلقنا ثلاثا، وورثت التي طلقت أخيراً ولا ترث الأولى. ولو خرج الكلام منها [جميعاً معاً] ^(٥) طلقنا ثلاثا ولم ترثا، وإن طلقنا إحداها ثلاثا معاً طلقت ولم ترث، وإن طلقت إحداها نفسها ثلاثا ثم طلقتها صاحبها ثلاثا، طلقت؛ لأن الثانية [لها] تكلمت بالطلاق طلقت ثلاثا ولم ترث، وإن طلقت إحداها صاحبها ثلاثا ثم طلقت المطلقة نفسها ثلاثا، طلقت وورثتا. ولو طلقت كل واحدة صاحبها ثلاثا، طلقنا وورثتا. ولو طلقت كل واحدة نفسها ثلاثا بعد قيامها من المجلس لم تطلقا ^(٦) وورثتا. ولو قال : طلقا أنفسكما ثلاثا إن شئتما، فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبها ثلاثا طلقنا ثلاثا وورثت التي بدأت منهما. ولو خرج الكلام معاً، طلقنا ثلاثا وورثتا، وإن طلقنا إحداها معاً أو واحدة قبل الأخرى، لم تطلق وورثتا، وإن قامت من المجلس ثم طلقت كل واحدة نفسها وصاحبها لم يقع الطلاق [وورثتا جميعاً] ^(٧) ولو قال لها : أمركا بأيديكما يريد الطلاق فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبها [باتتا] ورثت التي بدأت. وإن خرج الكلام منهما معاً وورثتا. ولو طلقت إحداها وقع الطلاق عليها، فإن كانت المطلقة بدأت بطلاق نفسها ورثت، وإن كانت صاحبها بدأت بطلاقها،

(١) زادت المصرية . دهم فقالت : قد طلقت نفسي واحدة بألف . الخ (٢) الزيادة من المصرية

(٣) وفي المصرية : « القين ترثان والقين ترث إحداها ولا ترث الأخرى من طلاق المريض،

(٤) الزيادة من المصرية (٥) الزيادة من المصرية (٦) وفي المصرية : لم تطلق واحدة منهما شيئاً ،

(٧) الزيادة من المصرية

لم ترث المطلقة؛ لأن بكلامها طلقت^(١) وإن قامت من مجلسها، لم يقع طلاق على حال؛ لأن هذا على المجلس. ولو قال لها، وقد دخل بها، طلقا أنفسكما بألف درهم فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبها بألف، طلقنا وباتنا بألف وقسم على مهرهما فأخذ من كل واحدة [منهما]^(٢) ما أصاب مهرها ولم ترثا على حال، وكذلك لو تكلمتا بذلك معا، وإن طلقنا إحداهما جاز ولزمهما حصتها من الألف ولم ترث، وإن تكلمتا بذلك معا أو إحداهما قبل الأخرى فهو سواء، وإن قامت من مجلسها، لم يقع طلاق على حال.

امرأة قالت لزوجها، وهو مريض: قد طلقت نفسي بألف، وقال الزوج: قد أجزت [ذلك] جاز ولم ترث؛ لأنه خلع رجل قال لامرأته: طلق نفسك بألف أو قد طلقتك [أو] طلقتك بألف، فلم تقبل شيئا حتى رجع عن قوله كان رجوعه باطلا، فإن قبلت وقعت عليها بألف، وكذلك لو قال لها: قد بعثك طلاقك بألف وكذلك العتق. فأما البيع والإجارة والكتابة فرجوع كل واحد مقبول ما لم يقبل صاحبه، وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا؛ لأن الإجارة والبيع والكتابة لا يخلف الإنسان فيه وهو على الأبدي ما لم يرجع صاحبه.

باب من الطلاق الذي يقع على واحدة

أو على اثنتين بمحدث أو غير حدث

رجل له ثلاث نساء لم يدخل بهن، فقال لزيب: إن طلقتك فعمرة طالق، ثم قال لعمرة: إن طلقتك فحمادة طالق، ثم قال لحمادة: إن طلقتك فزيب طالق، ثم طلق زيب طلقت هي وعمرة، وإن طلق عمرة طلقت هي وحمادة، وإن طلق حمادة ظلن جميعا. ولو قال: إحداكن طالق ثم مات ولم يبين فعمرة نصف الصداق ولا

ه. وقال في كتاب الطلاق من الأماشي أنه إن قال لثلاث نساء له فقال لإحداهن: إن طلقتك فالأخرى أو إن طلقن، ثم قال للأخرى مثل ذلك، ثم قال للثالثة مثل ذلك، ثم طلق الأولى، أنها تطلق واحدة وصاحبها واحدة واحدة؛

(١) كذا في الأصل ولله: لأنها طلقت بكلامها (٢) الرواية من المصرية (٣) وفي المندية: وقال آخر يان.

ميراث لها ، ولزنب وحادة صدق وربع بينهما ولهما نصف ميراث النساء بينهما . ولو كن أربعا ^(١) فقال لزنب : إن طلقك فعمرة طالق ثم قال لعمرة : إن طلقك فحمادة طالق ثم قال لحمادة : إن طلقك فبشيرة ^(٢) طالق ، ثم قال لبشيرة : إن طلقك فزنب طالق ، ثم طلق زنب ، طلق هي وعمرة ، وإن طلق عمرة طلق هي وحمادة معها ، وإن طلق حمادة طلق بشيرة معها ، وإن طلق بشيرة طلق هي وزنب وعمرة . ولو قال : إحدا كن طالق ، ثم مات ولم يبين كان لعمرة خمسة أثمان صدق وحمادة وبشيرة وزنب مهران وربع ينهن ، ولعمرة ثمن الميراث ، وحمادة ثلاثة أثمانه ، ولزنب ولبشيرة أربعة أثمان بينهما

كتاب المناسك

باب من الصيد يصاد في الحرم ^(٣)

حلال جرح صيدا في الحرم ^(٤) فزادت قيمته من سعر أو بدن ثم مات من الجراحة فعليه ما نقضه من الجراحة وقيمه يوم مات ^(٥) ولو نقصت قيمته من سعر ^(٦) ثم مات فعليه قيمته يوم جرحه ، وإن كان النقصان من بدن فعليه قيمته يوم جرحه يحيط عنه النقصان . ولو جرحه فكفر عنه ثم زادت قيمته من بدن أو سعر غرم الزيادة . ولو روى صيدا في الحل من الحرم فجرحه ثم زادت قيمته في الحل من

وإن طلق الوسطى طلق الوسطى والآخرى ثنتين ثنتين والأولى واحدة ، وإن طلق الآخرى طلق الآخرى ثلاثا والأولى ثنتين والوسطى ثنتين ^(٧) هذا جواب أبي يوسف .

(١) وفي الثاني : « وإن كن أربعة والراية بشيرة ، وفي المصرية : « فإذا كان للرجل أربعة نسوة ولم يدخل واحدة منهن اسم واحدة منهن زنب والآخرى بشيرة والآخرى حمدة والآخرى حمدة الخ (٢) شكل هذا القنطريق في كل النسخ إلا الهندية فإن فيها بسرة والنقط في الثاني لا في غيرها . (٣) زاد في المصرية : « أو يصيب الحرم أو يخرج الحلال من الحرم . (٤) زاد هنا في الثاني : « وقيمه عشرة ، وفي المصرية : « وقيمة الصيد يوم جرحه عشرة دراهم فزادت قيمته في زيادة بدن أو زيادة سعر حتى يساوى خمسة عشر درهما . (٥) زاد في المصرية : « بالثمة ما بلغت » (٦) زاد في المصرية : « والثاني » حتى يساوى خمسة دراهم ، والعدد في النسختين المذكورتين مذكور في الآتي أيضا في الزيادة والنقصان تركناه اختصاراً . (٧) وفي الهندية : « متى والوسطى متى »

بدن أو سعر ثم مات فعليه قيمته يوم مات . ولو جرحه ثم فداه ثم زادت قيمته لم يضم شيئا آخر

حلال أخرج ظية من الحرم ، فعليه ردها [إلى الحرم] فإن لم يفعل وزادت قيمتها من بدن أو سعر فعليه القيمة يوم مات . ولو فداها قبل الزيادة لم يكن عليه شيء . آخر . ولو أخرجها فولدت ثم ماتت وأولادها ، فداها وأولادها . ولو فداها قبل الولادة لم يكن عليه في الولد شيء . ولو أخرجها وباعها أو ذبحها أو أكلها ، جاز بيعه ولم يكن بأكليها بأس وعليه قيمتها ، ويكره هذا الفعل . فإن لم يفداها حتى زادت عند المشتري أو ولدت ثم ماتت وأولادها ، فداهم . ولو فداهم قبل الزيادة والولادة لم يكن عليه في الزيادة والولد فدا .

محرم جرح صيدا في الحل ثم حل فزاد في بدنه أو سعره ثم مات فعليه ما نقصه . وقيمه يوم مات

محرم صاد صيدا ثم حل وهو في يديه فزاد ثم مات ، غرم قيمته يوم مات ، وإن فداه قبل الزيادة لم يكن عليه في الزيادة شيء . ولو كان محرما على حاله فمات في يديه ، غرم قيمته مستقبلة ، فإن كانت زائدة غرمها زائدة رجل أوجب بدنة فقلدها ، فريضة أو تطوعا ، ثم باعها جاز وعليها مثلهما . فإن لم يوجب حتى زادت في بدن أو سعر أو ولدت ، فعليه مثلها زائدة ومثل ولدها . ولو أوجب مثلها قبل الزيادة وقبل الولادة لم يكن عليه في الزيادة والولد شيء .

باب الصيد الذي يجنى عليه الرجلان^(١)

حلال جرح صيدا في الحرم جرحا لم يستهلكه ثم جرحه حلال آخر جرحا مثل ذلك الجرح فمات منهما ، فعلى الأول ما نقصه جرحه صحيحا وعلى الثاني ما نقصه جرحه وبه الجرح ، وما بقى من قيمته فعليهما نصفين^(٢) فإن زادت قيمته بعد الجنائتين ، فالزيادة عليهما نصفين . ولو كانت الزيادة بين الجنائين فعلى الأول ما نقصه جرحه الأول من قيمته وعلى الثاني ما نقصه جرحه يوم جرحه ، وما بقى من قيمته يوم مات فعليهما

(١) زادت المصرية : في الحرم والأحرام ومما حلالان . (٢) وفي الهندية : نصفان . وكذا في اللفظ الآتي

حلال قطع يد صيد أو رجله في الحرم ثم قطع آخر يده الأخرى فمات من ذلك كله ، فعلى الأول قيمته يوم جرحه وعلى الثاني ماقصه جرحه ونصف قيمته وبه الجنائتان . ولوزادت قيمته بين الجنائتين ، فعلى الأول ماقصته جنايته وقيمته زائدة [وبه] الجناية الأولى وعلى الثاني ماقصته جنايته من قيمته زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنائتان .

حلال جرح صيدا في الحرم جرحا لم يستهلك ثم قطع آخر يده فمات من ذلك كله فعلى الأول ماقصه جرحه ونصف قيمته وبه الجنائتان ، وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الأول . فإن زادت قيمته بين الجنائتين فعلى الأول ماقصته جنايته يوم جنى ونصف قيمته يوم مات وبه الجنائتان ، وعلى الثاني ماقصته جنايته يوم جنى وقيمته زائدة يوم مات ، وكذلك لو كانت الزيادة بعد الجنائتين

حلال قطع يد صيد في الحرم ثم قتله آخر ، فعلى الأول قيمته صحيحا ، وعلى الثاني قيمته وبه الجناية الأولى

محرم جرح صيدا ولم يستهلك ثم جرحه محرم آخر مثل ذلك الجرح ، فعلى كل واحد قيمته وبه جناية صاحبه

محرمان قتلا صيدا فعلى كل واحد جزاؤه

حلالان قتلا صيدا بضربة لجزاء واحد بينهما ، فإن قتلاه بضربتين ، فعلى كل واحد ماقصه ضربه وعليهما ما بقي من قيمته

محرم قطع يد صيد ثم قطع محرم آخر رجله ثم مات من ذلك كله ، فعلى الأول قيمته صحيحا ، وعلى الثاني قيمته وبه الجناية الأولى . ولو كانت الجناية الأولى لم تستهلك فعلى كل واحد قيمته [و] به جناية صاحبه ، فإن جرح قارن صيدا جرحا لم يستهلك ثم جرحه جارح مثل ذلك الجرح فمات من ذلك كله ، فعلى الأول قيمتان [و] به الجرح الثاني ، وعلى الثاني قيمته [و] به الجرح الأول . ولو كانا قارنين فعلى كل واحد قيمتان وبه جناية صاحبه . وكل جزاء وجب على محرم . فإن شاء ذبح ، وإن شاء تصدق أو صام . وما وجب على الحلال لم يجزئه الصوم . وأجزأه الذبح والصدقة

باب المحرم يجرح الصيد ثم يضيف إحراماً إلى إحرام أو يحل ثم يحرم

محرم بعمره جرح صيدا جرحاً لم يستهلكه، ثم أضاف إليها حجة، ثم جرحه أيضاً فمات من ذلك كله، فعليه قيمته صحيحاً للعمرة، وقيمته للحج وبه الجرح الأول. ولو حل من العمرة ثم أحرم بالحج، فعليه قيمته للعمرة وبه الجرح الثاني وقيمته للحج وبه الجرح الأول. ولو حل من العمرة ثم قرن كان [عليه]^(١) قيمته للعمرة وبه الجرح الثاني وقيمتان للقران وبه الجرح الأول. ولو كلن الجرح الأول استهلكه غرم للعمرة قيمته صحيحاً والقران قيمتين وبه الجرح الأول. وكذلك لو كان الجرح الثاني أيضاً استهلكه

محرم وحلال قتلا صيدا بضربة فعلي المحرم الجزاء كاملاً، وعلى الحلال نصف الجزاء. ولو قتلاه بضربتين وقتنا معاً فعلي كل واحد ما نقصته ضربته من قيمته صحيحاً. وعلى الحلال نصف قيمته مضروباً ضربتين، وعلى المحرم قيمته مضروباً ضربتين. ولو بدأ الحلال ثم تقى المحرم، فعلي الحلال ما نقصته جنايته صحيحاً، وعلى المحرم قيمته وبه الجرح الأول، وعلى الحلال نصف ما بقى من قيمته وبه الجنائتان. ولو كانت الجراحة الأولى استهلكتها فعلي الحلال قيمته كاملاً

محرم وقارن وحلال قتلوا صيدا بضربة، فعلي القارن جزاءان، وعلى المفرد جزاء، وعلى الحلال ثلث الجزاء، وإن بدأ الحلال ثم المفرد ثم القارن فمات من ذلك كله، فعلي الحلال ما نقصته جنايته من قيمته صحيحاً وثلث قيمته وبه الجنائتان الأخريان^(٢)، وعلى المفرد قيمته وبه الجراحتان الأوليان، وعلى القارن جزاءان وبه الجراحتان الأوليين. ولو كانت الجراحة الأولى والثانية استهلكاه كل واحدة، فعلي الحلال قيمته صحيحاً، وعلى المفرد قيمته وبه الجناية الأولى، وعلى القارن قيمته وبه الجنائتان الأوليان

مفرد بعمره جرح صيداً ثم جرحه حلالاً ثم أضاف المفرد إليها حجة ثم جرح الصيد جرحاً آخر فمات من ذلك كله، فعلي المحرم قيمته به الجرح الأوسط للعمرة، وقيمة أخرى للحج وبه الجرحان الأولان، وعلى الحلال ما نقصته جنايته مجروحاً

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفي المصرية: والجراحتان الأخريان.

بالجراحة الأولى ونصف قيمته مجروحاً وبه ثلاث جراحات ، ولو جرحه المفرد بالعمرة ثم حل ، ثم جرحه حلال في الحرم ، ثم قرن الذي حل ، ثم جرحه جرحاً آخر فمات من ذلك كله ، فعلى المفرد بالعمرة قيمته وبه الجرحان الآخريان^(١) وقيمتان وبه الجراحتان الأوليان وعلى الحلال ما نقصه الجرح الثاني مجروح الجرح الأول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث . ولو كانت الجراحات كل واحد منها تستهلك ، فعلى المحرم قيمته صحيحاً للعمرة الأولى وقيمتان وبه الجنايتان الأوليان ، وعلى الحلال ما نقصته الجناية الثانية وبه الجناية الأولى ونصف قيمته وبه الجنايات الثلاث

محرم صاد صيداً قتلته حلال في يده في الحرم ، غرم كل واحد منهما جزاءه ورجع المحرم على الحلال بالقيمة ، وكذلك لو صاده حلال في الحرم قتلته محرم في يده ، وكذلك لو صاده حلال في الحرم قتلته حلال في الحرم في يديه . ولو صاده حلال في الحرم قتلته نصراني أو صبي أو بهيمة في يديه فعلى الحلال جزاؤه ؛ ورجع على الصبي والنصراني بقيمته

حلال دل محرماً على صيد في الحرم أو حلالاً مثله أو نصرانياً أو صدياً قتلته ، لم يكن على الدال جزاء . ولو كان الدال محرماً وجب عليه الفداء . وهذا كله^(٢) على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا

كتاب القضاء

باب ما ينبغي للقاضي أن يضعه

على يدي عدل إذا قضى به

رجلان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ، وقد دخل بها ، وهي تدعى شهادتهما أو تكذيبهم^(٣) أو تقول : لا أدرى ، لم تخرج من منزلها ، وجعل معها امرأة سالحة تمنع الزوج من الدخول عليها ، فإن زكيت البيعة فرق بينهما وإلا ردت على الزوج ، فإن أبطأت المسألة عن الشهود وسألت أن يفرض لها نفقة ، أو كانت لها نفقة

(١) وفي المتن : « الجراحتان الآخريان » . (٢) وفي المصرية : « وعلى هذا جميع هذا الوجه بقياسه في الخ » . (٣) وفي المتن : « شهادتهم أو تكذيبهم » .

معلومة لكل شهر فرضها لها القاضى فطلبها ، لم تعط ذلك وفرض لها نفقة العدة لايزاد عليها ، فإذا انقضت العدة لم تعط شيئاً آخر فإن عدلت اليته سلم لها ما أخذت وإن ردت الشهادة رجع الزوج بما أخذت من النفقة . ولو فرق القاضى بينهما بالشهادة فكثرت زماناً^(١) ثم وجد الشهود عييداً فردت على زوجها فطالبته بالنفقة لما مضى ، وكان قد فرض لها قبل الفرقة نفقة في كل شهر ، لم يكن لها لما مضى نفقة امرأة فرض لها على زوجها نفقة فهرب بها رجل وكانت كارهة^(٢) ثم ردها لم يكن لها نفقة لما مضى ، وكذلك امرأة حبست في دين عليها ، وكذلك امرأة خرجت إلى الحج . ولو خرج الزوج معها كان لها نفقة

[صية تحت رجل ليس عليه النفقة حتى تطيق الجماع

امرأة لم يدخل بها الزوج منعت نفسها حتى قبض الصداق ، فلها النفقة

رجل حبس ومنع من امرأته فلها النفقة [وكل يتونة جاءت من قبل الزوج ، بمعصية أو غيرها ، أو جاءت من قبل المرأة من غير معصية ، فلها السكنى والنفقة في العدة ، وكل يتونة جاءت^(٣) من قبل المرأة بمعصية فلا نفقة لها

شاهدان شهدا على رجل بطلاق امرأة [له] لم يدخل بها ؛ فطلبت النفقة حتى يسأل الشهود فليس لها

امرأة دخل بها زوجها فرضت مرضاً يمنع من الجماع ، فلها النفقة وكذلك الرقاه

باب من النفقة أيضاً

امرأة ارتدت ، ثم أسلمت أو لم تسلم ، فلا نفقة لها ، ولها السكنى . وكذلك لو قبلت ابن الزوج

أمة تحت رجل قد دخل بها وبوأها فأعتقت فأختارت نفسها ، فلها النفقة بجوسيان أسلم الزوج وأبى هي ، فرق بينهما ولا نفقة لها ، ولو كانت هي المسلمة كان لها النفقة

(١) وفي الهندية : « أياما » ، (٢) وفي الهندية والتاني : « وهي كارهة » ، (٣) وفي الهندية : « فرقة جاءت » ، وفي المصرية : « منع جاء » .

صية زوجها عنها ودخل الزوج بها فأدركت فاختارت نفسها ، فلها النفقة . وكذلك إن كان الزوج هو الصبي فدخل بها [ثم كبر] فاختار القربة . وكذلك الزوج يزوج المرأة وهو غير كفو فيدخل بها ثم يفرق بينهما . امرأة طلقها زوجها ثلاثاً أو واحدة بائنة فلم تطلب النفقة حتى انقضت العدة ، لم تكن لها بعد ذلك نفقة ، فإن طالبت بالنفقة في العدة فمضى لها ثم قبلت في العدة . ابن الزوج أو لمسته ، لم تبطل نفقتها . ولو ارتدت بطل نفقتها ، فإن عادت عادت النفقة عليها ، وإن ارتدت ولحقث ثم سبت فأعتقت أو لم تعتق أو أسلمت ورجعت فلا نفقة لها .

مطلقة ثلاثاً أو واحدة بائناً ^(١) خرجت من بيت الزوج في العدة ، فلا نفقة لها حرب تحت ذمية فطلقها [ثلاثاً] فلها نفقة العدة . حريان دخلا بأمان ولها ابن مسلم فلا نفقة لها عليه . مسلم له أب ذى فعلية له النفقة استحصانا .

امرأة خاصمت زوجها في النفقة ، فرض لها في كل شهر ما يكفيها ومن الكسوة ما يصلحها في الشتاء والصيف ، ويفرض لها بخادم واحد لا يراد على ذلك ، ولو صالحت على نفقة لا تكفيها ثم رافعته بلغ بها الكفاية . ولو كفل لها رجل بالنفقة في كل شهر لم يكن عليه إلا الشهر الواحد ، فإن وقت وقتاً وقال : أنا ضامن لنفقتك ما عشت ، فهو عليه كما قال ، وإذا كساها [زوجها] فبطلت بخرق الكسوة أو استهلكته لم يكن عليه أن يكسوها حتى يمضي وقت الكسوة ، وإن بقيت الثياب ولم تحرقها فلا كسوة لها حتى تحرق ؛ فإن لم تلبس تلك الثياب ولبست غيرها فلبس عليه شيء حتى تحرق تلك أو يمضي الوقت الذي يحرق فيه مثله ، ولو فرض لها النفقة ولم تأخذها وأنفقت من مالها ، أخذت لما مضى ، فإن لم تأخذها لما مضى حتى ماتت أو مات بطل ذلك ، بمنزلة ذى مات أو أسلم وعليه خراج . ولو فرض لذي وحرم نفقة فأنفق من ماله لم يرجع بما مضى .

رجل تحت أمة قد برأها وأخرجها المولى للخدمة بطلت النفقة ، فإن طلقها بعد ما أخرجت لم يكن لها نفقة ولا سكنى ، فإن طلقها قبل الإخراج فلمولى أن يعيدها ويأخذ نفقتها .

رجل تحته مكتابة، فلها النفقة برأها أو لم يوتها، فإن ولدت منه فنفقة الولد عليها^(١)

باب الجارية والغلام تقام عليهما البينة

رجل في يديه أمة شهد شاهدان أنها حرة، فادعت ذلك أو أنكرت؛ وضعت علي يدي امرأة ثقة، فإن زكيت البينة رجع عليها المولى بالنفقة
رجل أبي أن ينفق على أمته فأجبره القاضي علي النفقة أو كانت تأكل من بيت المولى بغير إذنه ثم قامت بينة أنها حرة، رجع المولى عليها بذلك، فإن كان المولى أذن في ذلك بغير إجبار لم يرجع بشيء
امرأة فرض لها نفقة أو أخذت من مال الزوج شيئاً فأنفقت ثم علم أن أختها من الرضاغة، رجع عليها به

أمة في يدي رجل ادعاه آخر وأقام بينة وضعت علي يدي امرأة ثقة وأجبر الذي كانت في يديه علي نفقتها، فإن زكيت البينة أو لم ترك، لم يرجع الذي أنفق علي المدعي بشيء في قياس قول أبي حنيفة. وأما في قولنا فإن عدلت البينة يبعث في النفقة إلا أن يفديها [المولى] المدعي، فإن باعها أو فداها، رجع علي الذي كانت في يديه بالأقل من قيمتها ومن النفقة. وكذلك أمة فرض لها نفقة أو أكلت شيئاً من ملك المولى بغير أمره ثم استحققت

عبد في يدي رجل ادعاه آخر وأقام بينة لم يؤخذ من يديه وأخذ منه كفيلاً بنفسه وبالعبد وكيلاً بالخصومة، فإن كان الذي في يديه فاسقاً مخوفاً عليه قرأ القاضي أن يضمه علي يدي عدل ويأمره بالعمل والنفقة [علي نفسه] فلا [بأس بأن يضمه علي يدي عدل و]^(٢) يأمره بذلك، فإن كان مريضاً أو صغيراً أجبر الذي كان في يديه علي النفقة، وكانت الحال فيه كالحال في الأمة

(١) هذا الباب الذي ختم ليس بوجود في المصرية وفيها بعض مسائله إجمالاً في ضمن الأصول مندرجة في الباب الماضي. وقرئ بين مسائل هذا الباب ومسائل الباب الذي قبله بلفظ باب فقط وفيها بعد هذا: باب ما ينفق من قضاء القاضي وما لا ينفق وهو ساقط من الأصول ومن الثاني (٢) الزيادة من المصرية وبعضها في المتن

باب [الشيء] (١) من الرقيق والبهائم يدعى

دابة أو ثوب أو غير ذلك في يد رجل ادعاه آخر وأقام بينة لم يرضع علي يدي عدل وضمن الذي هو في يديه وأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء وكيفا في الخصومة ولا يجبر الذي في يديه على النفقة فإن لم يكن له كفيل لزمه المدعى (٢) فإن كان الذي في يديه مخروفا عليه وأبى أن يعطيه كفيلا ولم يعطه المدعى ، قيل للمدعى : إن شئت وضعتنا على يدي عدل وكانت النفقة عليك ، فإن زكيت البينة أو لم تزك ، لم يرجع بشيء ، فإن رضى وضع على يدي عدل ، وإن لم يرض لم يوضع ولزمه

كتاب الضمان

باب ما يكون الرجل فيه خصما وما لا يكون (٣)

رجل قال لآخر : هب لفلان ألف درهم من مالك على أنى ضامن لها [فهو جائر] وهي دين له على الأمر ، فإن ادعى المأمور أنه قد فعل وأنكر الأمر فأقام المأمور بينة على ذلك والموهور له غائب ، قبلت بينته ، وقضى على الأمر بالمال . وكذلك الصدقة . وكذلك لو قال : لفلان على ألف درهم فأقضها عني فأدعى أنه قد قضها وجحد الأمر أن يكون قد أمره ، أو قال : قد أمرتك ولم تقضها فأقام المأمور بينة على ذلك الأمر والقضاء والمقضى غائب ، قبلت بينته وقضى على الأمر بالمال ويكون ذلك قضاء على الغائب بالقبض . ولو لم يقم بينة وصدقه الأمر بما ادعى من القضاء والأمر وقال : لا أدفع المال فإنى أخاف أن يجحد المقضى القضاء أمر الأمر بدفع المال ، فإن قدم الغائب ، فجحد القضاء ولم تكن للمأمور بينة ، رجع الأمر على المأمور بما أعطاه

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفي المصرية : وقيل للمدعي : الزمه القيل والهار والزم ما ادعت عليه حتى يعطيك كفيلا أو تزكو البينة . (٣) زاد في المصرية بعده : فيه خصما من الديون وغير ذلك من غلبة وقضاء والصدقة والشراء . قلت : ولفظ الكتاب والباب ساقط هنا من الأصل مذكور بعد في غير موضعه وزيد في الهندية ، وكذلك هو موجود في التتاني . ولفظ الكتاب خاصة ساقط من المصرية

رجل في يديه عبد قال لآخر: هذا العبد لفلان فاشتره لي بألف ، فأقده فقال
المأمور بعد ذلك . فقد فعلت وأقام بيته ، قضى على الأمر بالثمن وكان العبد له
وكان هذا قضاء على رب العبد . ولولم يقر بيته وصدقه الأمر أخذ منه الثمن ، فإن
حضر الغائب وأنكر البيع أخذ العبد ورجع الأمر على المأمور بما أعطاه

رجل في يديه عبد قال : هو لفلان ، فأقام رجل البيته أن فلاناً ذلك باعه العبد
بألف وقده [الثمن] لم يكن للبشترى على العبد سبيل حتى يحضر البائع ، ولو
صدقه الذي العبد في يديه بما ادعى ^(١) لم يأمره القاضي بدفع العبد إليه حتى
يحضر الغائب . ولو قال الذي في يديه : ليس العبد لفلان ، وأقام المشتري بيته على
ما ادعى ، فالذي في يديه خصم ويقضى للبشترى بالعبد ويكون قضاء على
الغائب البائع

باب ما يكون الرجل فيه خصماً وما لا يكون

من [الكفالة] والحوالة [وغير ذلك] ^(٢)

رجل ادعى على آخر أنه ضمن له عن فلان ألفاً له عليه بأمره وجحد الكفيل
ذلك فأقام المدعى بيته ، قضى على الكفيل بذلك وكان قضاء على الغائب ، فإن قدم
الغائب قبل دفع الكفيل المال أخذ أيهما شاء . وإن كان الكفيل قد أذاه رجع به
على المكفول عنه ، ولو لم يقر بيته أن الكفالة كانت بأمر الغائب قضى على الكفيل
بالمال ولم يقض على الغائب بشيء

رجل ادعى على آخر أنه كفيل له عن فلان بكل ماله قبله بأمره وأقام بيته على
ذلك وعلى أن له على الغائب ألف درهم كانت له قبل الكفالة ، قضى بها على الكفيل
وعلى الذي عليه الأصل ويرجع بها على الكفيل . وكذلك لو لم يشهد الشهود أن
الكفالة كانت بأمر المكفول عنه إلا في خصلة لا يرجع الكفيل عليه بما يؤدي
والحوالة [والكفالة] على أن صاحب الأصل يرى بهذه المذلة

رجل ادعى على آخر عند قاض أنه قال له : اضمن لفلان ماله على من المال

(١) وفي المتن : ثم ادعى له ، (٢) الزيدان من المعربة

وأنه ضمن ذلك ^(١) وأدى إلى فلان ألفاً كانت له على الأمر فأقام على ذلك بينة ، قضى على المدعى عليه بالمال ، وكان ذلك [قضاء] على النائب بالقض . وكذلك لو كان المكفول عنه مقرأ أنه أمره بالضمان وجحد القضاء فأقام الكفيل بينة على القضاء ، والحوالة مثل ذلك

باب الرجل يقول للرجل : ما بايعت فلانا

أو أقرضته فهو على ^(٢)

رجل قال لآخر : اضمن لفلان عني ما قضى له به علي أو ما وجب له علي أو فالزمني ، وغاب المكفول عنه فأقام المكفول له بينة أن له على النائب ألفاً ، فليس الكفيل بمخصم حتى يحضر النائب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا . وكذلك لو قال الكفيل : قد علمت أن له على النائب ألفاً ولكني لا أؤدى ^(٣) حتى يلزم النائب ، لم يجبر على الأداء . ولو أقام المكفول [له] بينة أن قاضي الكوفة قد قضى له بعد الكفالة على النائب بألف كانت له عليه من الكفالة . قضى على الكفيل بالمال وكان قضاء على النائب ، ولو كانت الكفالة بغير أمر المكفول عنه ، كان كذلك إلا أن الكفيل لا يرجع بما يؤدى

رجل قال لآخر : اضمن لفلان ثمن ما بايعني أو اضمن له ما أقرضني أو أداتني ، ففعل وغاب المكفول عنه فأقام المكفول له البينة أنه باع فلانا عبداً يسمى كذا بألف ودفعه إليه أو أنه أقرضه ألفاً ، قضى على الكفيل بالمال وكان قضاء على النائب ، وكذلك لو كانت الكفالة بغير أمره إلا أن الكفيل لا يرجع بالمال . ولو غاب المكفول له وأقام الكفيل بينة أن المكفول له أدان المكفول عنه ألفاً وأنه قضاها عنه وكانت الكفالة بأمره والمكفول عنه يجهل الدين والقضاء أو يقر بالدين ويجهل القضاء ، قضى للكفيل بالمال ^(٤) وعلى النائب بقضه . وكل من ادعى قبله حق ^(٥) لا يثبت إلا بقضاء على النائب ، قضى عليه وعلى النائب

(١) وفي المتن : « وأنه قبل ذلك » (٢) زاد في المصرية بعد ذلك : « أو ما ذاب أو قضى به على فلان فهو على أومالهما فهو على » (٣) وفي المصرية : « أؤديه إليه » (٤) وفي المتن : « بالدين » (٥) وفي المصرية : « من ادعى عليه حقا »

رجل ادعى على آخر أنه قذفه بأمر المدعى عليه بالقذف وادعى أن المقذوف عبد لفلان فأقام المقذوف بيته أن فلاناً أعتقه ، قضى بعقه وحد القاذف [وكذلك رجل قال لآخر : يا ابن الزانية ، فادعى القاذف أن أمه أمة لفلان وأقام] المقذوف بيته أن أمه فلانة بنت فلان القرشية وقد ماتت ، حد القاذف

رجل مات وترك ميراثاً وأقام رجل البيته أنه ابن عم الميت لا يعلمون له وارثاً غيره ، قضى بالنسب والميراث وإن لم يحضر الآباء كلهم ولا وكلائهم ، وكذلك رجل مات فأقام رجل البيته أن أباه وأمه كانوا عموكين له فأعتقهما فولد هذا الولد بعد عتقهما وأنه وارثه لا يعلمون له وارثاً غيره ، قضى بولائه ودفع الميراث إليه عبد مأذون له عليه دين قال رجل لصاحب المال : أنا ضامن لمالك عليه إن أعتقه مولاه ، فأقام صاحب الدين البيته أن المولى أعتقه وأن له عليه من الدين كذا ، والمولى والعبد غائبان ، قضى بعق العبد وقضى على الكفيل بالمال ^(١)

باب من الشفعة التي تكون أحق من الهبة

رجل في يديه دار يدعى أنه اشتراها من فلان وقنده [الثنى] والدار تعرف بفلان وادعى فلان أنه وهبها للذعى فأراد الرجوع فيها ، فالقول قول الواهب ، فإن لم يقض للواهب بالرجوع حتى حضر شفيع فهو أحق بها من الواهب ، فإن سلم الشفعة للواهب أن يرجع فيها . ولو قضى بالرجوع ثم حضر الشفيع ، نقض الرجوع وردت [على] الشفيع ودفع الثمن إلى الموهوب له . ولو سلم الشفعة سلمت للواهب ، ولو كان المدعى ادعى أنه اشتراها من الواهب وقنده على أن البائع بالخيار ^(٢) وادعى الواهب الهبة وحضر شفيع ، أخذها وبطل الخيار

باب ما تكون فيه شفعة وما لا تكون من الميراث وغيره ^(٣)

مأذون له عليه دين ، فلا سبيل لمولاه على شيء مما في يديه ، فإن كانت في يديه دار قيمتها ألف وعليه دين ألف فباعها القاضى للغرماء والمولى شفيعها ، أخذها

(١) وفي الثاني بعد ختم الباب : « الأبرار المتفرقة » ، (٢) وفي المصرية : « وكذلك لو كان الموهوب له أن أنه اشتراها من الواهب بألف درهم وقنده الثمن على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام ،

(٣) زاد في المصرية : « وما يكون ليد الرجل »

بالشفعة ، فإن كان الغرماء شفعا أيضا أخذوها معه ، ولو ولي القاضى بيع الدار رجلا فباعها ، لم يكن له شفعة

رجل ترك دارا قيمتها ألفان وعليه دين ألف وأوصى بثلك ماله لرجل فرأى القاضى بيع الدار كلها والوارث والموصى له شفيعان ، أخذاهما بالشفعة . ولو لم يكن عليه دين وكان فى الورثة صغير فرأى القاضى بيعها ، فليس للموصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغير إن كبر فطلبها

مضارب اشترى بمال المضاربة دارا فباعها ورب المال شفيعها ، فلا شفعة له رجل رهن دارا وسلط المرتن على بيعها فباعه والراهن شفيعها ، فلا شفعة له

باب من العتق والتدبير^(١)

رجل قال فى صحته لعبد له ولمدبره قيمة كل واحد ثلاثمائة ولا مال له غيرها : أحكما مدبر والآخر حر ، عتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث . ولو قال : أحكما حر والآخر مدبر ثم مات ولم يبين ، عتق نصفهما من جميع المال ونصفهما من الثلث وسعى كل واحد فى ثلث قيمته [وهو قول محمد]^(٢) وقال أبو يوسف : هذا [والأول] سواء : يعتق العبد من الجميع والمدبر من الثلث . ولو قال : أحكما حر والآخر المدبر ، عتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث فى القولين

[رجل قال لمدبرين : أحكما حر فخرج أحدهما ودخل عبد]^(٣) فقال : أحكما مدبر ، فالعبد على حاله والمدبر الذى خرج حر والذى على حاله مدبر [ولو قال لعبدين له : أحكما حر فخرج أحدهما ودخل آخر فقال : أحكما حر ، عتق من الأول نصفه ومن الأوسط ثلاثة أرباعه ومن الآخر نصفه فى قول أبي حنيفة ويعقوب . وكذلك قول محمد إلا فى الأخير فإنه يعتق ربه . ولو قال للمدبرين له وعبد : أحكم مدبر وأحد الباقيين حر ثم مات ولم يبين وقيمتهم سواء ، عتق من العبد نصفه من جميع المال وسعى فى نصفه ، ومن كل واحد من المدبرين ربه من جميع المال ، وثلاثة أرباعه من الثلث . ولو قال : أحكم حر وأحد الباقيين مدبر ، عتق من كل واحد الثلث من

(١) زادت المصرية : الذى يقع بعد العتق فى أحدم دون التدبير والذى لا يقع عليهما جميعا .

(٢) الزيادة من المصرية (٣) وفى المصرية : ودخل عليه عبد له ليس بمدبر ،

جميع المال ، وسعى العبد في ثلثي قيمته ، وعتق ثلثا كل واحد منهما [من الثلث ، وسعى كل واحد منهما في ثلث] قيمته . ولوقال : أحكم حرأنت يافلان مدبر لأحد المدبرين ، عتق من المدبر الآخر ومن العبد من كل واحد النصف من جميع المال ، وسعى العبد في نصف قيمته ، وعتق ما بقى من المدبر الذى عتق نصفه ، والمدبر الآخر من الثلث يقسم الثلث بينهما على ثلاثة للذى لم يعتق منه شئ سهمان . ولو قال لعبدين أسودين وعبد أبيض : أحكم حر ثم قال : أحد الاسودين عبد ثم مات ولم يبين ، عتق من كل واحد منهم الثلث ^(١) . ولوقال لأحد الاسودين بعينه : أنت عبد ، [عتق] من الأبيض والأسود الباقي ^(٢) من كل واحد النصف . ولوقال للمدبرين وعبد : أحكم مدبر والباقيان حران ثم مات ولم يبين ، عتق العبد [كله] ^(٣) ونصف كل واحد من المدبرين من جميع المال وعتق ما بقى من المدبرين من الثلث . ولوقال : أحكم حر والآخران مدبران ، عتق ثلث كل واحد منهم من جميع المال وما بقى منهم من الثلث . ولوقال : أحكم حر والآخران مدبران ^(٤) ، عتق العبد من جميع المال ، والمدبران من الثلث . ولوقال لعبدين ومدبر : أحكم مدبر والباقيان حران ، عتق العبدان من جميع المال والمدبر من الثلث . ولوقال : أحكم حر والباقيان مدبران ، عتق ثلث كل واحد من جميع المال ، وما بقى منهم من الثلث . وكذلك ^(٥) لو كانوا عبيدا كلهم . ولو كانوا عبيدا فقال : أحكم مدبر والباقيان حران عتق ثلثا كل واحد من جميع المال ، وما بقى بينهم من الثلث ، ولوقال لعبدين له ومدبر : اثنان منكم حران أو مدبران ثم مات ولم يبين ، ولا مال له غيرهم ، عتق من كل واحد ثلثه من جميع المال ويقسم ثلث [جميع] المال بينهم على سبعة : للمدبر أربعة أسباع الثلث ^(٦) وللعبدين ثلاثة أسباع ^(٧) بينهما ، فيسعى في سبعي قيمته ، وكل واحد من العبدين في ثلاثة أسباع قيمته وثلثي سبع قيمته ، وإن مات المدبر ولم يسع في شئ سعى كل واحد من العبدين في ثمانية وعشرين سهما من أحد وخمسين من رقبته ^(٨) .

(١) زاد في المصرية : وسعى في ثلثي قيمته ، ولا يعتق العبدان الاسودان من حقهما شيئا لقوله لما : أحكم عبيد . (٢) وفي الهندية : والثاني . (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفي المصرية : والمدبران . (٥) هذا المسألة ساقطة من الهندية إلى قوله : « ولو قال لعبدين ، الخ موجودة في المصرية (٦) وفي المصرية ذلك ما بقى . (٧) وفي المصرية : ثلاثة أسباع ثلث ما بقى من قيمتهم . (٨) وفي المصرية : في ثمانية وعشرين جزءاً من أحد وخمسين جزءاً من قيمته .

ولومات أحد العبدین من بعد موت المدبر سعى الباقي في ثمانية وعشرين من ستة وأربعين ونصف . ولومات العبدان والمدبر حتى سعى في ثمانية وعشرين من [أربعة وخمسين . ولومات عبد وبق الآخر والمدبر ، سعى المدبر في ثلاثة وعشرين من ثمانية وخمسين ونصف وسعى العبد في ثلاثة وثلاثين من ثمانية وخمسين ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا

باب من الوصايا التي يوصي بها بنصيب

بعض الورثة [أو يمثل نصيبه] ^(١)

رجل ترك ابنتين وعما وأوصى بنصيب ابنة فالوصية باطلة أجزت أو لم تجز . ولو قال يمثل نصيب ابنة فللموصى له الربع . ولو قال بنصيب ابن ، فإن أجازت الورثة فللموصى له نصف المال وإلا فالثلث . ولو قال يمثل نصيب ابن ، فللموصى له الثلث . ولو قال بنصيب ابنة لو كانت فللموصى له تسعا المال . ولو ترك ^(٢) ابنة وعما وأوصى بنصيب ابن فأجازت الورثة ، فللموصى له الثلثان وإلا فالثلث . ولو ترك ابنتين وأوصى بثلث نصيب رابع لو كان ، فللموصى له الخمس . ولو قال بنصيب رابع لو كان له فله الربع

رجل أوصى إلى مكاتبه أو عبد قد أعقق بعضه أو أم ولد ، جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا . ولا يجوز إلى مدبره ومدبرته

رجل أوصى بثلث ماله لرجل ثم قال : قد أوصيت بثلث مالى لفلان لآخر ^(٣) [ثم قال مثل ذلك للآخر] فأجازت الورثة فالمال بينهم أثلاثا . وكذلك لو أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بربعه أو سدسه فأجازت الورثة ، أخذ كل واحد ما أوصى له به . وكذلك لو أوصى لرجل بمائة ولآخر بمائة . ولو أوصى بعبد لفلان وبذلك العبد لآخر ، فهو بينهما نصفين ، ولو أوصى لرجل بخمسين وأوصى له بمائة فله مائة

باب ما يوجب الرجل على نفسه فيلزمه أولا يلزمه

رجل عليه رقبة من ظهار وأخرى من قتل فأعقق عنها رقبة لم يجزئه [عن]

(١) الزيادة من المصرية (٢) هذه المسائل إلى غتم الباب لم تذكر في المصرية (٣) وفي المتن : لفلان آخر .

واحد منهما في قول أبي حنيفة ومحمد . ولو أعتق رقبة عن ظهارين أجزأه [عن]
أحدهما استحسانا

رجل كبر ينوى الظهر والتطوع أجزأه من الظهر في قول أبي يوسف . وقال
محمد : لا يكون داخلا في واحدة منهما

رجل دخل في الظهر ثم كبر للتطوع ، فقد أفسد الظهر ودخل في التطوع .
وكذلك لو كبر للتطوع ثم دخل في الظهر

رجل عليه ظهر وعصر من يومين ، لا يدري أيهما قبل ، أو يدري فكبر لهما
جميعا ، لم يكن داخلا في واحدة منهما

رجل عليه قضاء يوم من شهر رمضان فأصبح في يوم ينوى الصوم عن القضاء
وينوى به أيضا تطوعا ، أجزأه من القضاء في قول أبي يوسف وهو تطوع في قول

محمد . ولو صام يوما ينويه عن قضاياه وعن كفارة يمين ، كان تطوعا في قول محمد .
ولو أصبح صائما [عن] يومين من قضاء شهر رمضان أو عن ظهارين أجزأه من أحدهما .

وكذلك إن صام ثلاثة أيام عن كفارة يمينين أجزأه [عن أحدهما] ^(١) استحسانا
ولو تصدق بصدقة يريد بها الزكاة والتطوع ، كانت من الزكاة في قول أبي يوسف وهي

[تطوع في قول محمد . وكذلك لو نواه من زكاة وظهار فهي] تطوع في قول محمد .
ولو كان أهل بحجة ينوى بها حجة الإسلام والتطوع ، فهي من حجة الإسلام في

قولين ، ولو أحرم بحجة لا ينوى شيئا كانت من حجة الإسلام . وإن أحرم بحجة
تطوعا ، لم يكن من حجة الإسلام

رجل قال لعبد : إذا اشتريتك فأنت حر تطوعا ، ثم قال : إذا اشتريتك فأنت
حر عن ظهاري ، فاشتراه ، لزم أبا يوسف أن يقول : هو عن الظهار ، وقال محمد :

لا يجرئه عن الظهار

رجل ظن أن عليه يوما من رمضان فأصبح يوما ينوى قضاءه ثم علم أنه ليس
عليه ، مضى على صومه استحسانا في قول أبي حنيفة وإن أفطر فلا قضاء عليه . وكذلك

رجل ظن أن عليه ركعتين أو جهما فدخل فيهما ثم تبين له أنه قد كان قضاهما . ولو
أحرم بحجة يظن أن عليه حجة الإسلام ثم تبين له أنها ليست عليه ، مضى فيها ولزمته

وهي تطوع . وكذلك لو تصدق علي مسكين من زكاة يرى أنها عليه ثم [علم أنها] ^(١) لم تكن عليه ، مضت الصدقة وكانت تطوعا . ولو أحرمت بحجة ينوي حجة قد كان أوجبها أو تطوعا ، فهي تطوع في قول محمد وهي الواجب في قول أبي يوسف والله أعلم

باب من غصب الحر والصبي والعبد ^(٢)

عبد محجور عليه غصب من رجل ألف درهم فأودعها عبدا مثله فهلكت في يديه ، ضمن رب المال أيهما شاء بيع في دينه أو فداءه ^(٣) مولاه ، فإن اختار ضمان أحدهما لم يبيع الآخر نوى ماعنى الذى اختار ضمانه أو لم ينو . فإن ضمن الناصب الأول لم يرجع مولاه على العبد الآخر حتى يعتق ، فإن رجع عليه بعد العتق رجع هو علي الأول إذا عتق ، وإن ضمن رب المال المستودع رجع مولاه في رقة العبد الأول ويرجع مولى [العبد] ^(٤) الأول على العبد الآخر إذا عتق ، فإن رجع عليه بعد العتق رجع هو علي الأول إذا أعتق . ولو لم يدفع العبد الأول المال يسهه إلى الآخر [ولكن أمره بقبضه دفعة فهلك في يديه فضمن رب المال العبد الآخر] لم يرجع مولاه علي الأول بشئ حتى يعتق . وإن ضمن رب المال الأول رجع مولاه في رقة الآخر ، فإن رجع عليه رجع مولاه علي العبد الأول إذا أعتق ، فإن عتق الآخر لم يرجع الأول عليه

عبد محجور عليه دفع سكيناً إلى عبد مثله فمقره أو قتله ، فله مولاه أن يضمن الأول . عبد ^(٥) محجور عليه اغتصب من مولاه ألفاً فأودعها عبداً مثله فهلكت في يديه ضمن مولى الأول العبد الآخر ، فإن ضمنه فله مولاه أن يرجع بذلك في رقة العبد

• وفي كتاب العارية والوديعة من الأصل أن عبداً محجوراً عليه لو غصب رجلاً دابة فأعارها عبداً محجوراً عليه فهلك في يدى الثاني أن المنصوب منها بالخيار [ضمن] أى العبدين شاء فباع ويغدى ، فإن ضمن الأول رجع مولاه في رقة الآخر وإن ضمن الآخر لم يرجع مولاه في رقة الآخر

(١) الزيادة من المصرية . (٢) زاد في المصرية . بمقتضاها وما يضمنان من ذلك وما لا يضمنان ،

(٣) وفي المتن : • يباع في دينه أو يفديه ، (٤) الزيادة من المصرية . (٥) هذه المسألة إلى قوله : • عبد محجور عليه اغتصب ، ساقطة من المتن

الاول ، فإن فعل رجع بذلك مولى الاول على العبد الآخر إذا عتق ، فإن رجع عليه بعد العتق رجع هو على الاول إذا عتق

عبد محجور عليه اغتصب من رجل ألفاً ثم أودعها حراً فهلك في يديه فضمن رب المال العبد ، رجع مولاة بذلك على الحر ويرجع به الحر على العبد إذا عتق ، وإن ضمن رب المال الحر لم يرجع به على العبد حتى يعتق . وكذلك [لو اغتصب الألف من مولاة ، أخذ المولى الحر ويرجع الحر على العبد إذا عتق . وكذلك] لو لم يدفع العبد المال إلى الحر يده ولكن أمره بقبضه [فقبضه] فهلك في يديه . ولودفعه إلى الحر يده وديعة فاستهلك الحر فضمنه رب المال لم يرجع به على العبد ، عتق . أولم يعتق ، فإن ضمن رب المال [العبد] رجع مولاة على الحر بذلك . ولو كان الحر غصب الألف فأودعها العبد فهلك في يديه فضمن رب المال الحر ، لم يرجع على العبد بشيء ، عتق أولم يعتق ، وإن ضمن العبد رجع مولاة على الحر بذلك . وكذلك لو لم يدفع الحر المال إلى العبد يده ولكن أمره بالقبض . ولو استهلك العبد فضمن رب المال الحر ، رجع به الحر على العبد إذا عتق ، وإن ضمن العبد لم يرجع مولاة على الحر

حر أودع عبداً سيفاً فوقع على رجله ففقرها ، ضمن الحر ، وإن فعل العبد ذلك بنفسه ، لم يضمن الحر

عبد محجور عليه غصب رجلاً ألفاً فأودعها عبداً مثله وأودعها الثاني عبداً مثله فهلك في يديه ، فضمن رب المال الاول ، رجع مولاة على أي العبدين شاء ، فإن رجع على الثاني لم يرجع مولاة على الآخر بشيء حتى يعتق ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق الثاني رجع عليه العبد الآخر بما ضمن . وإن ضمن مولى الاول الآخر رجع مولاة في رقة الثاني . فإن فعل لم يرجع به مولى الثاني على الآخر حتى يعتق ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق الثاني رجع عليه العبد الآخر . وإن اختار صاحب الأصل ضمان الأوسط ، لم يرجع مولاة على أحد حتى يعتق الآخر ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق الأوسط رجع عليه الآخر بما ضمن [ولا ضمان للأوسط على الاول] . وإن ضمن رب المال [الآخر] رجع مولاة في رقة الأوسط ، فإن فعل رجع مولى الأوسط على العبد الآخر إذا عتق ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق

الأوسط رجع عليه الآخر . ولو كان الآخر استهلك المال فضمنه رب المال ، لم يرجع مولاه على آخر ^(١) [بشيء وإن عتق . وإن ضمن الأوسط رجع مولاه في رقة الآخر ؛ ولا سبيل له على الأوسط ، ثم لا سبيل للآخر ولا لمولاه على أحد بعد ذلك] وإن ضمن رب المال الأول ، رجع مولاه على أي العبدین شاء . فإن رجع به على الآخر ، لم يرجع مولاه على الأوسط ، وإن رجع به على الأوسط رجع مولاه في رقة الآخر . ولو كان العبد الأوسط لم يدفع المال يده إلى الآخر ولكن أمره بالقبض فقبضه فهلك في يديه فضمنه رب المال لم يرجع مولاه على آخر حتى يعتق الأوسط ، وإن ضمن رب المال الأوسط رجع مولاه في رقة الآخر فإن فعل ثم عتق الأوسط رجع عليه مولى الآخر ، فإن عتق بعد ذلك الآخر لم يرجع عليه العبد الثاني ولا ضمان على العبد الأول لأحد ، وإن اختار صاحب المال [ضمان] الأول رجع مولاه على أي العبدین شاء ، فإن رجع على الأوسط رجع مولاه في رقة الآخر ، فإن فعل ثم عتق الأوسط رجع عليه مولى الآخر . وإن ضمن مولى الأول الآخر ، رجع مولاه على الأوسط بعد العتق . ولو كان الآخر استهلك المال ، كان هذا والأول سواء إلا في خصلة إن ضمن صاحب المال الأول فرجع مولاه على الآخر ^(٢) لم يرجع مولى الآخر على الأوسط وإن عتق حر أودع عبداً محجوراً عليه ألفاً وأودعها العبد عبداً مثله فهلك في يديه ، فلا سبيل للحر على واحد منهما قبل العتق ، فإن عتق الأول رجع عليه ولم يرجع هو على الثاني وإن عتق . وإن عتق الآخر أولاً فضمنه الحر لم يرجع هو على الأول حتى يعتق . وهذا قول محمد . وأما في قياس قول أبي حنيفة فلا ضمان لرب المال على الثاني عتق أو لم يعتق ، ويضمن الأول إذا عتق . ولو كان العبد الأول أودع المال حراً فهلك في يديه لم يكن لرب المال ضمان على الحر في قول أبي حنيفة ولا على العبد قبل العتق . وقال محمد : إن شاء ضمن الحر ورجع به الحر على العبد إذا عتق ، وإن شاء ضمن العبد إذا عتق ، فإن ضمنه لم يرجع هو على الحر رجل أودع عبده ألفاً فأودعه عبداً مثله أوحراً ، فلا ضمان له على واحد منهما

(١) وفي المتن : « على أحد » وفي المصرية : « على أحد من العبدین » (٢) وفي المصرية : « إلا في خصلة واحدة » ما لحق العبد الآخر من ضمان لم يرجع به مولاه على العبد الثاني إذا عتق ، وفي المتن : « ما لحق العبد الآخر من ضمان لم يرجع ، الخ »

في قياس قول أبي حنيفة . وقال محمد : للولى أن يضمّن الذى أخذه من العبد ، وإن كان حراً رجع به على العبد إذا عتق ، وإن كان عبداً رجع به مولاه في رقبة المودع أو يفتيه مولاه بما أخذه

حر أودع عبداً محجوراً عليه ألفاً فأودع العبد عبداً مثله فاستهلكه ، فلا سبيل لرب المال على الأول ويضمّن الآخر ، فإن ضمّنه لم يرجع مولاه على الأول . ولو لم يدفع الأول المال يده إلى الثانى ولكن أمره بقبضه قبضه وضاع في يده ^(١) فليس لرب المال على الأول ضمان ويضمّن الآخر ، فإن ضمّنه لم يرجع مولاه على الأول ^(٢) حتى يعتق . ولو أودع العبد الثانى المال عبداً مثله فهلك في يديه فلا ضمان لرب المال على الأول حتى يعتق ويضمّن أى الباقيين شاء ، فإن ضمن الأوسط لم يرجع مولاه على الآخر بشئ حتى يعتق ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق الأوسط رجع عليه الآخر بما ضمن ، وإن ضمن رب المال الآخر رجع مولاه في رقبة الأوسط ، فإن عتق الآخر رجع عليه مولى الأوسط ، فإن فعل ثم عتق الأوسط رجع عليه الآخر . وأما في قياس قول أبي حنيفة فلا ضمان لرب المال على الأول حتى يعتق ولا على الآخر ، عتق أو لم يعتق . ويضمّن الأوسط فإن فعل لم يرجع مولاه على أحد حتى يعتق الآخر ثم يرجع عليه على ما وصفت . والصبي المحجور عليه الذى يعقل الشراء والبيع ، والمجنون ، والمعتوه بمنزلة العبد إلا في خصلة [واحدة] في كل موضع لا يرجع فيه على العبد إلا بعد العتق فليس على الصبي والمعتوه ضمان على حال

باب من عقل الجنايات ^(٣)

رجل قتل خطأ فعصى للقتل سنتين ثم ارتفعوا إلى القاضى حكوا ^(٤) على عاقلة القاتل بالدية في ثلاث سنين من يوم القضاء ، فإن كانت العاقلة أهل ديوان لم أعطية ، فإلية في أعطائهم : الثلث في أول عطاء ، وإن لم يكن بين القضاء بالدية وبين

(١) وفي الهندية : « فهلك في يديه » . (٢) وفي المصرية : « على واحد حتى يعتق العبد الآخر » . (٣) هنا الباب والذى يليه من خصوصيات هذه النسخة وهما ليسا بموجودين في نسخة قنسخ فأريد فهما بين القوسين من الألفاظ فعل ما اعتدته القواعد العربية (٤) كذا في الأصل وظاهر أن الصواب : حكم ، أى القاضى

اول العطاء الأشهر فالتك الثاني في العطاء الآخر ، وإن تأخر عن السنة أو تعجل فالتك الثالث في العطاء الثالث ، فإن عجلت لهم ثلاثة أعطية أخذت الدية كلها منها ويقضى بالدية عليهم حتى يصيب الرجل أربعة دراهم أكثر ما يصيبه ، فإن قل عددهم ضم إليهم أقرب القبائل إليهم في النسب من أهل الديوان ، وإن خرج لهم عطيات لشيء ماض ، لم تكن الدية فيها وكانت [في] الأعطية المستقبلة ، ولو كانوا أهل رزق في كل شهر ، قضى بالدية في أرزاقهم في كل سنة التث في كل [سنة أ] شهر سدس الدية ، وإن كان رزقهم في كل ستة أشهر آخر من أرزاقهم ففي كل ستة أشهر سدس الدية ، فإن خرجت لهم أرزاق لأشهر ماضية قبل القضاء بالدية ، لم تكن الدية في ذلك . وإن خرج رزق شهر من الشهور بعد القضاء بالدية يوم قد كان بقى من ذلك الشهر أو يومين أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر ؛ لأن الرزق إنما يجب لهم بآخر الشهر . وإن كانت لهم رزق في كل شهر وأعطية في كل سنة ، كانت الدية في الأعطية . وأهل البادية وأهل اليمن الذين لا ديوان لهم ، فالدية على عواقلهم في أموالهم على الأقرب فالاول . ومن أقر بقتل خطأ فالدية في ماله في ثلاث سنين . وكذلك العمد الذي لا قصاص فيه ، والعمد الذي يخالفه الخطأ . ولا يعقل أهل مصر عن مصر ، ويعقل عن أهل السواد أهل مصر ؛ ومن كان بالبصرة وديوانه بالكوفة ، يعقل عنه أهل الكوفة . ولو أن آخرين لأحدهما ديوان بالبصرة وديوان الآخر بالكوفة ، لم يعقل أحدهما عن الآخر .

أهل راية بعضهم من العرب وبعضهم لا ولاء له ، فإنه يعقل بعضهم عن بعض . ومن لا ديوان له ، فإنهم يتعاقلون على النسب وإن تفرقت المنازل . ومن جنى من أهل مصر وليس في عطاء وأهل البادية أقرب إليه عقل عنه أهل ديوان مصر . ألا ترى أن صاحب العطاء لا يعقل عنه أهل البادية وإن كان نازلاً فيهم ، وأهل الذمة الذين لهم عواقل معروفة فدية قتيل الخطأ فيهم على عواقلهم في ثلاث سنين ؛ ومن لم يكن له عاقلة ، فالدية في ماله . ولا يعقل مسلم عن كافر ، والكفار يتعاقلون وإن تفرق المال .

رجل من أهل الكوفة عطاؤه بها قتل رجلاً خطأ ثم حول ديوانه إلى البصرة قبل القضاء ، فالدية على عاقلة من أهل البصرة . ولو كانت الدية قد قضى بها على

عاقلته بالكوفة ولم يقتل عنهم ، ويؤخذ من القاتل ما أصابه من الدية في حصته .
وإن كان بالبصرة

كوفي ليس له عطاء قتل رجلاً خطأ ثم اتخذ البصرة داراً ، فالدية على عاقلته بالبصرة
رجل من أهل البادية قتل قتيلاً خطأ ثم قدم مصرأ فسكنها أو ألحق بالديوان ،
فالدية على عاقلته من أهل مصر والديوان

قوم من أهل البادية قضى عليهم بالدية فلم يؤدوها أو أدوا السنة أو السنتين
ثم جعلوا في العطاء ، صارت الدية في أعطائهم . وهذا كله قياس قول أبي حنيفة
وقول محمد

باب الولاء المستقل

ابن ملائكة قتل رجلاً خطأ قضى على عاقلة أمه ثم ادعاه الأب ، رجعت عاقلة
الأم على عاقلة الأب بما أدت في قول أبي حنيفة . وقال محمد : ترجع عاقلة الأم
على عاقلة الأب بالدية في ثلاث سنين من يوم قضى بالرجوع . ولو أدت عاقلة الأم
من الدية الثلث ثم ادعى الأب الولد ، يقضى على عاقلة الأب بالدية في ثلاث سنين
الثلث لعاقلة الأم والثلاثان لأولياء المقتول . وكذلك مكاتب لعمدان تحته حرة
مولاة لبنى تميم مات وترك وله فلم يؤد الكتابة حتى قتل ابنه قتيلاً خطأ قضى على
عاقلة الأم ثم أدى ماعلي المكاتب ، رجعت عاقلة الأم على عاقلة الأب بما أدت
في ثلاث سنين

رجل أمر صلياً بقتل رجل ففعل ، قضى على عاقلة الصبي بالدية ولعاقلة الصبي
على عاقلة الأمر ، فكلماً أخذ الأولياء من عاقلة الصبي شيئاً أخذت عاقلة الصبي مثل
ذلك من عاقلة الأمر ، فإن لم يخاصم عاقلة الصبي عاقلة الأمر حتى أدوا قضى لعاقلة
الصبي على عاقلة الأمر بالدية في ثلاث سنين . ولو أقر الأمر أنه أمر الصبي ولم يعلم
إلا بقوله ، قضى لعاقلة الصبي في مال الأمر بالدية في ثلاث سنين من يوم القضاء

غلام أمه حرة مولاة لبنى تميم وأبوه عبد لعمدان ، فعاقلته عاقلة أمه ، فإن جنى
ولم يقض بالجناية حتى أعتق الأب يحول ولاؤه إلى موالى أبيه ، والعاقلة عاقلة الأب
ولا تتحول الجناية إلى عاقلة الأب . وكذلك لو حفر براً قبل عتق الأب فسقط

ففيها رجل بعد العتق و[هو] الخصم في ذلك حتى ثبت الدية في عاقلة أم الجاني إن كان قد بلغ ، وأبوه إن كان صغيراً

حربي أسلم ووالى رجلاً ثم جنى جنابة فعقلها عاقلة الذي والاه ، لم يقدر على تحويل الولاء إلى غيرهم ، فإن أسر أبوه فاشتراه رجل فأعتقه حول ولاؤه إلى مولى الأب ، ولا ترجع عاقلة الذي والاه على عاقلة الأب بشيء . ولو كان جنى جنابة فلم يقض بها أو حفر بئراً ثم تحول ولاؤه إلى موالى أبيه ثم قضى بالجنابة أو وقع في البئر فمات ، فهو على عاقلة الذي والاه والخصم فيه الجاني . ومن أسلم ولم يوال أحدًا حتى قتل رجلاً خطأ فلم يقض بذلك حتى والى رجلاً من بني تميم ثم جنى جنابة أخرى ، قضى بالجنابيتين على بيت المال وولاؤه للسلبين . ولو رمى بسهم أو حجر ووالى رجلاً ثم وقت الرمية برجل قتلته ، فهو كذلك . ولو حفر بئراً في طريق ثم والى رجلاً ثم سقط رجل في البئر فمات ، فالدية عليه في ماله في ثلاث سنين وولاؤه للذي والاه . وكذلك لو والى رجلاً بعد الإسلام ثم جنى جنابة أو رمى ثم انتقل بولائه فولائه للأول لم ينتقل عنه . ولو حفر بئراً ثم انتقل بولائه ثم سقط فيها رجل ، فالدية في ماله وانتقل ولاؤه إلى الآخر

مولاة لبني تميم جنت جنابة أو حفرت بئراً فلم يقض بذلك حتى ارتدت ولحقت . فسيت فاشترها رجل من همدان فأعتقها ؛ ثم وقع في البئر رجل ومات قضى بجنابة ^(١) البئر والجنابة لم يقض بها علي بن تميم والخصم في ذلك المرأة حتى تثبت على بني تميم

رجل قتل رجلاً خطأ فصالحه من الدية على عشرين ألفاً وألني دينار أو ماتى بعير أو ثلاثة آلاف شاة أو ثلثمائة بقرة لم يجز ورد إلى الديوان . ولو قضى عليه بألف دينار فصالح على عشرين ألفاً ؛ جاز في قول أبي حنيفة ، وكذلك لو صالح على مائتي بعير بأعينها

رجل قضى عليه بالدية في ماله بإقراره بقتل خطأ ثم أصاب ولي الجنابة من شهد له وأراد أن يحول الدية إلى العاقلة ، لم يكن له ذلك

(١) كذا في الأصل وله . قبل أن يقضى بجنابة البئر أو الجنابة ، الخ ، والله أعلم

رجل جنى جناية قحضى على عاقلته من أهل الديوان ثم الحق في ديوانهم قوم
آخرون ، أدخلوا في العقل معهم
رجل جنى جناية وهو وقومه من أهل الإيل فلم يقض بالجناية حتى صاروا أهل
عطاء عطاؤهم الدنانير ، قضى عليهم بالدنانير . ولو قضى عليهم بالإيل ثم تحولوا إلى
العطاء لم تحول الدية

كتاب البيوع

باب العيوب في البيع*

رجل اشترى عبدا وقبضه فادعى عيا ليس بظاهر : مثل الإباق ، والسرقة ،
والجنون ، والبول في الفراش ، فأقر البائع أن العيب بالعبد الساعة أو ادعى أنه باعه
وسله وليس العيب به ولم يكن للشترى بينة أن العيب كان بالعبد ، حلف البائع
البتة : لقد باعه وسله ، وماسرق ، وما بال في الفراش ، ولا أبق قبل ذلك منذ بلغ
[مبلغ]^(١) الرجال ، وما جن قبل ذلك قط . وإن قال البائع : بعته وسلته وليس العيب
به ولا هو به في هذه الساعة ، لم يكن على البائع يمين في قول أبي حنيفة حتى يقيم
المشترى بينة أن العبد أبق عنده أو سرق أو جن ، فإن لم يكن [له] بينة استحلف

* في كتاب البيوع من الامالى : أنه إن اشترى جارية فادعى أنها حامل ، فإنه ينظر
إليها النساء ، فإن قلن : هي حبل ، فالمشترى بالخيار : إن شاء أخذها وإن شاء تركها ،
وإن كان قد قبضها ثم ادعى ونظر إليها النساء فقلن : هي حبل ، حلف البائع . وإن
اشترى عبدا فادعى إباقا ، فإن كان للشترى بينة أنه أبق عند البائع فله أن يرده ، وإن
لم يكن [له] على ذلك بينة وكانت له بينة [علي] أنه أبق عند المشتري ، فإنه يحلف البائع
وإن اشترى جارين ظهر لأحدهما عيب وعلم بذلك قبض التي بها العيب ، فهذا
رضا وقد لزمته ، وإن ظهر العيب بهما جميعا قبض لإحدهما فله أن يردهما
جميعا أو يأخذهما

علي عليه ما به هذا العيب في هذه الساعة في قول أبي يوسف ومحمد ، فإن حلف لم يكن [عليه] شيء . وإن نكل استحلف البينة ^(١) على ما قد وصفنا في أول المسألة فإن حلف لم يكن عليه شيء .

رجل اشترى أمة فادعى أن لها زوجا . وقال البائع : قد كان لها عندى زوج فطلقها طلاقا باتنا قبل البيع أو مات ، فالقول قول البائع ولا يمين [عليه] . ولو قال : كان زوجها فلانا فطلقها طلاقا باتنا ، فهو كذلك حتى يحضر الزوج ، فإن صدق البائع في الطلاق فهو مثله أيضا ، وإن كذبه ردها المشتري بالعيب . ولو قال : كان لها زوج [يوم] بتمسكها فلم يقبض حتى طلقها أو مات أو قال : قبضتها ولما زوج فطلقها أو مات عنها ، فلبشترى أن يردّها إلا أن تقوم البائع بينة على ما ادعى من الطلاق والموت . ولو كان لها زوج معروف في يدى المشتري فادعى أنه الزوج الذى كان عند البائع ، وقال البائع : الزوج الذى كان [عندى] غيره وقد طلقها طلاقا باتنا أو مات ، فالقول قول البائع

رجل اشترى عبدا وقبضه فادعى أنه باعه العبد وهو أيضا إحدى العينين فصدقه البائع وقال : ذهب الياض قبل الموت ، فالقول قول المشتري ويرجع بنصف الثمن . ولو قال : صدقت ، كانت عينه البني يضاء فارتفع الياض قبل الموت وابيضت اليسرى ، وقال المشتري : كانت الياض باليسرى ، فالقول قول البائع . ولو قال المشتري : مات وعيناه يضاء وان ياضا كان عند البائع وأقر البائع أن الياض كان بالبني فارتفع وابيضت اليسرى ، رجع المشتري بنصف الثمن . ولو كان العبد قائما وعينه اليسرى يضاء وادعى المشتري أنه باعه والياض بها ، وقال البائع : بتمسك والبني يضاء ، فالقول قول البائع . ولو كان المشتري دبر العبد وهو لا يعلم بالعيب ثم أتى منه فادعى أنه باعه وهو أيضا إحدى العينين ، فقال البائع : صدقت ، وقد ذهب الياض وابيضت الأخرى ، سئل المشتري عن الياض بأى العينين هو ، فإن قال : هو بالبني ، وقال البائع : كان بها فارتفع ، رجع المشتري بنصف الثمن ، وإن قال المشتري : هو باليسرى ، وقال البائع : كانت بالبني ، لم يرجع بشيء ، وإن قال المشتري : هو بالعينين جميعاً ، وقال البائع : كان بإحدهما فذهب وحدث بالأخرى رجع بنصف

الثن مع يمينه بالله ما يعلله ذهب، وإن رجع العبد وهو صحيح إحدى العينين فقال البائع: هي التي كان بها البياض، فالقول قوله مع يمينه [البته] ورجع على المشتري بما أعطاه رجل اشترى أمة وادعى أن لها زوجاً غائباً وأقام البينة على التكاح، وعرفه الشهود الزوج أولم يعرفوا، لم تقبل بينته حتى يحضر الزوج. ولو أقام بينة على إقرار البائع بذلك، جازت الشهادة وردت الامة مع يمين المشتري ما يعلم [أن:] الزوج طلقها باتناً ولا مات عنها

باب القبض في البيوع وغيرها والزيادة فيها

رجل اشترى إناء فضة وهو غصب في يديه للبائع بمائة دينار وقده الثمن، جاز، فإن ضاع من قبل أن يصل المشتري إليه ضاع من مال المشتري. ولو كان المشتري جارية فأراد البائع منه [إياها] ^(١) حتى يعطيه الثمن، لم يكن له ذلك. ولو كانت الجارية وديعة فاشتراها ولم يصل إليها حتى ماتت، ماتت من مال البائع. ووصوله إليها أن يرجع إليها فيقبضها بيده أو يكون منها بحيث يقدر على أخذها [منه]، ولو أراد البائع أخذها منه حتى يقده الثمن، كان له ذلك. ولو أتى البائع منزل المشتري فأخذها بنير عليه وجلسها حتى يأخذ الثمن، فله ذلك. وإن ماتت في يدي البائع، وقد قبض الثمن أولم يقبض، ماتت من مال البائع ويرد الثمن. ولو لم يأخذها البائع من منزل المشتري ولم يثمه المشتري عن أخذها فرجع المشتري فقبضها فأراد البائع أخذها بعد ذلك حتى يأخذ الثمن، لم يكن له ذلك. وإن ماتت [ماتت] ^(٢) من مال المشتري. وكذلك رجل أودع رجلاً شيئاً فباعه من المستودع والشيء حاضر فأراد البائع أخذه حتى يأخذ الثمن، لم يكن له ذلك وذلك قبض المشتري. ولو رهنه شيئاً ثم باعه منه ولم يحضر الرهن لمات قبل أن يقبضه الرهن مات بالدين وبطل البيع. وكل شيء كان مضموناً بنفسه فاشتره الضامن فهلك قبل تحديد القبض، فهو من ماله. وكل شيء كان مضموناً بنيره هلك بالضامن الأول والقبض البيع

رجل اشترى إبريق فضة فقبضه ولم يقده الثمن حتى اهرق ثم اشتراه منه ثانية وقبضه

الثنى ، جاز البيع والمشتري قابض . ولو اشترى عبداً وقبضه وقبضه الثمن ثم تقايلا ولم يقبض البائع العبد حتى باعه ثانية من المشتري ، جاز ، ولا يجوز بيعه من غير المشتري حتى يسترجع العبد . فإن مات العبد بعد البيع الثانى قبل قبض المشتري ، انتقض البيع الثانى والإقالة ومات بالثنى الأول . ولو اشترى جارية بغلام وتقايبا ثم تقايلا ثم اشترى أحدهما من صاحبه ما أقاله فيه بألف جاز [والمشتري قابض لما اشتراه . وإن ماتا جميعاً أو أحدهما قبل صاحبه مات بالثنى الآخر ، لأن الذى اشتراه] لو مات في يديه قبل الشراء الثانى مات بقيمته . ولو مات الغلام قبل الإقالة ثم تقايلا جازت الإقالة بقيمة الميت ، فإن اشترى الذى الجارية في يديه ، الجارية ، فالبيع جائز . فإن مات قبل أن يحدد قبضا ، مات بالأمر الأول وبطلت الإقالة والبيع الثانى . وكذلك لو كان العبد ملك بعد الإقالة وقبل البيع الثانى ، وإذا كان للمشتري خيار في عبد اشتراه فتناقضا البيع ثم اشتراه ثانية ثم مات مات بالثنى الأول . ولو كان الخيار للبائع مات بالثنى الثانى . وخيار الرؤية والرد بعيب بقضاء أو غير قضاء ، بمنزلة الخيار إذا كان للمشتري

رجل أقال رجلا في إبريق فضة قد كان اشتراه منه بمائة دينار فافترقا ولم يتقابضا ، بطلت الإقالة ، وكذلك لو كان اشتراه إبريق ذهب ، فإن تقايلا [ولم يتقابضا] ولم يفرقا حتى تبايعا يما مستقبلا جاز ، فإن لم يتقابضا حتى افترقا ، بطل البيع الثانى والإقالة

رجل اشترى إبريق فضة بمائة دينار ، لم يحز له أن يبيعه من البائع ولا من غيره حتى يقبض . ولو قبض الإبريق ثم زاد البائع في الثمن عشرة دنانير وقبضها البائع قبل أن يفرقا^(١) جاز . ولو لم يزد شيئا ولكن جدد البيع في الإبريق بخمسين دينارا بعد ما كانا فترقا ، جاز البيع الثانى إن جدد المشتري للإبريق قبضا قبل التفريق وكذلك الإقالة

رجل أرسل غلامه في حاجة ثم باعه من ابن له صغير جاز ، فإن لم يرجع الغلام حتى مات ، مات من مال الأب ؛ فإن مات بعد الرجوع إليه مات من مال الصغير ؛ فإن لم يرجع حتى كبر الابن قبضه الأب له ثم مات ، مات من مال الأب ولم يحز

(١) وفي المتن : . أن يفرقا .

قبض الأب . ولو كان الأب اشترى له العبد من غيره ثم كبر [الابن] قبضه ، جاز قبضه له . ولو كان الأب وهب الغلام الذى أرسله فى حاجة الابن فلم يرجع حتى مات الولد فالعبد للابن ؛ لأن البيع مضمون والهبة غير مضمونة . ولو باع منه عبداً آتياً لم يحز بيعه . ولو وهب له عبداً آتياً جاز رجل أودع رجلاً شيئاً ثم وهبه له وليس الشئ بمحضرتهاما جازت الهبة وهو قابض لها ؛ لأنها ودیعة ^(١) فى يديه

باب الزيادة فى البيع والإقالة فى ذلك

رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه فباعه من آخر وقبضه فراد المشتري الآخر يائمه فى الثمن شيئاً ، جازت الزيادة . فإن رده عليه بعيب بقضاء القاضى ، رجع بالثمن والزيادة ورده البائع الثانى على البائع الاول إن كان العيب عنده . وكذلك إن كانت الزيادة التى زادها عرضاً ^(٢) من العروض ، فإن كان عرضاً فهلك العرض قبل أن يقبضه البائع الثانى انتقض البيع فى حصة العرض ورجع حصته إلى البائع ، فإن وجد المشتري الآخر بما صار له من العبد عيباً فرده على البائع الثانى [بقضاء ، رده الثانى على الاول إن كان العيب عنده . ولو لم يزد المشتري البائع الثانى فى الثمن ولكن جدد يبيعاً ثانياً ثم رده بعيب لم يكن للبائع الثانى أن يرده على الاول بذلك العيب ، كان يحدث مثله أو لا يحدث . وكذلك إن أقاله من بعض العرض ثم رد الباقي عليه بعيب [لم يكن] للبائع الثانى أن يرده على الاول

رجل اشترى جارية فأعتقها أو دبرها أو كاتبها أو ولدت منه أو باعها أو وهبها أو تصدق بها ثم زاد البائع فى الثمن ، لم تحز الزيادة . ولو لم يحدث المشتري عتقاً ولا غيره ولكن قطع رجل يدها ثم زاد البائع ، جازت الزيادة . وكذلك لو رهنها ^(٣) أو أجرها

نصراني باع نصرانياً خمرأً وقابضاً ثم أسلمها فراد المشتري البائع فى الثمن لم يحز . وكذلك مسلم باع مسلماً ^(٤) عسيراً فصار خمرأً فزاده . وكذلك لو كانت شاة فانت ثم زاده . ولو حط البائع عن الثمن شيئاً فى جميع ما وصفنا جاز ، والله أعلم بالصواب

(١) وفى المصرية : « ولا يحتاج فى هذا إلى قبض الموهوب له لأنه ودیعة فى يديه » (٢) وفى الهندية : « غير العروض » (٣) وفى الهندية : « وهبها » (٤) وفى الهندية : « من مسلم »

باب الغصب الذي يلزم به القبض^(١) وما لا يلزم

رجل غصب عبداً فأمر رجلاً أن يشتريه له من المغضوب منه فالتقوا جميعاً فاشتراه المأمور للغاصب وليس العبد بحضورهم جاز ، فإن هلك قبل أن يحدد الغاصب قبضاً هلك من مال الغاصب وأدى المشتري الثمن ورجع به على الغاصب . ولو كان الأجنبي أمر الغاصب أن يشتريه له ففعل ولم يقبضه الأجنبي ولا جدد الغاصب قبضاً حتى هلك ، هلك من مال الأجنبي

رجل رهن عبداً رجلاً ثم وهبه له وقبله فبات العبد قبل أن يحدد قبضاً ، مات بالهبة ورجع المرحوم بدينه

رجل اشترى عبداً بألف وتقابضاً ثم تقايلاً ثم وهب العبد للمشتري جاز ، ولا يكون تقضاً للإقالة ورجع المشتري بالثمن

رجل اشترى عبداً فلم يقبضه حتى وهبه للبائع وقبله ، فالهبة تنقض للبيع رجل اشترى عبداً وهو بالخيار وتقابضاً ثم تناقضاً فوهبه للمشتري جاز ، فإن مات قبل أن يحدد قبضاً مات بالهبة ورجع على البائع بالثمن ، وخيار الرؤية مثل ذلك رجل استودع رجلاً عبداً وأبق منه ثم وهبه له وقبله فهو للمستودع ، وإن لم يحدد قبضاً . ولو وهبه رب العبد لتيتم في حجر المستودع وقبله له المستودع جازت الهبة رجل اغتصب من رجل عبداً والعبد وديعة في يد المغضوب عليه^(٢) وادعى الغاصب رقة العبد فوهبه رب العبد للمستودع قبله ، لم يكن العبد للمستودع حتى يقبضه من الغاصب

رجل غصب عبداً من رجل وادعى رقبته فوهبه رب العبد لابن له صغير ، لم تجز هبته

باب ما لا يقدر على رده بالعيب

من غير حدث كان من المشتري

مسلم اشترى عسيراً فصار خيراً ثم وجد به عيباً رجع بحصته ، فإن قال البائع : آخذ الخمر وأرد^(٣) الثمن ، لم يكن له ذلك ، فإن لم يرجع بالعيب حتى صار الخمر خلا ،

(١) دامت المجرية وفي البيع والهبّة وما لا يلزم فيه المغضوب من ذلك وما كان . (٢) كذا في الأصل والظاهر أنه منه . (٣) وفي المتن : « فان أراد البائع أخذ الخمر ورد الثمن »

رجع بنقصان العيب والبائع أن يأخذه ويرد الثمن
نصراني اشترى من نصراني خيراً ثم أسلما ثم وجد بالخمر عياً رجح بنقصانه
وليس للبائع أن يأخذ الخمر ويرد الثمن ، فإن لم يرجع بالعيب حتى صار خلا ، فللبائع
أن يأخذه ويرد الثمن . ولو زاد المشتري البائع في الثمن بعد ما صارت الخمر خلا
في المسألتين جميعاً ، جازت الزيادة

رجل اشترى عشرين بألف قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر خمسمائة وتقابضاً
فزادت [قيمة الذي] قيمته خمسمائة حتى بلغت ألفاً ثم زاده المشتري في الثمن مائة
درهم قسمت الزيادة على قيمة العشرين يوم وقع البيع . فإن وجد بالذي زادت قيمته
عياً ، رده بثلث الثمن وثلث الزيادة . ولو لم يزد في الثمن شيئاً ولم يزد قيمة العبد
حتى مات أحدهما ثم زاده في الثمن خمسمائة فالزيادة في الحى وبطلت في الميت ، فإن
مات الذي قيمته ألف بطلت ثلثا الزيادة . وكذلك لو زاده بعد ما أعتق أحدهما أو
باعه أو دبره أو كاتب أمة فولدت له أو باعها أو أعتقها

رجل اشترى شاة وذبحها ثم زاد البائع في الثمن درهما جاز ولو ماتت ثم زاده لم يجره
رجل اشترى غزلاً [بدرهم] ونسجه ثم زاده في الثمن ، لم تجز الزيادة . ولو اشترى
ثوباً غلطه قيماً ثم زاده جازت الزيادة . وكذلك لو اشترى حديداً فجعله سيفاً .
ولو زاده في حنطة بعد ما طحها ، لم تجز الزيادة

باب من العيوب^(١) في الغصب في ضمان القيمة

[عما يجب فيه الملك]^(٢)

رجلان غصبا من رجل ، أحدهما عبداً والآخر جارية فتبايعا بالعبد والجارية
وتقابضا فأجاز المولى ذلك لم يجر . ولو غصبا النلام من رجل والجارية من غيره
فتبايعا وأجاز المولى الجارية ، ويرجع مولى الجارية على الغاصب منه بقيمتها . وكذلك
مولى العبد يرجع على الذي غصبه بقيمة العبد

* وفي كتاب البيوع من الأماي أنه إن اشترى شاة وذبحها ثم زاده في الثمن
شيئاً لم تجز الزيادة

(١) وفي المصرية والثاني : • البيوع ، (٢) الزيادة من المصرية

رجل غصبه رجل مائة دينار وآخر ألف درهم فبايعا الغاصبان بما غصبا وتقابضا وتفرقا فأجاز صاحب المال ذلك جاز، والدنانير لغاصب الدرهم والدراهم لغاصب الدنانير ، ويرجع صاحب المال على كل واحد بمثل الذى غصبه . ولو لم يفرق الغاصبان بعد البيع حتى حضر رب المال فأخذ الدنانير والدراهم ، رجع كل واحد من الغاصبين على صاحبه بمثل الذى باعه . والفلس بمنزلة الدرهم والدنانير رجل غصب من رجل جارية وغصب آخر مائة دينار من المنصوب فاشتري غاصب الدنانير الجارية من غاصبها بالدنانير وتقابضا وأجاز صاحب الجارية والدنانير البيع وقد هلكت الدنانير في يدي البائع للجارية قبل الإجازة أو بعدها ، جاز البيع ويرجع مولى الجارية على غاصب الدنانير بمثلها ولا يرجع على غاصب الجارية بشئ . ولو لم يتقدم مشتري الجارية الدنانير التي غصبها حتى أجاز صاحب الجارية البيع ثم تقدمها فهلكت في يدي البائع : فإن شاء رب الدنانير رجع بمثلها على المشتري للجارية وإن شاء على البائع ، فإن ضمن المشتري لم يرجع المشتري على البائع ، وإن ضمن البائع رجع بمثلها على المشتري فكانت له [لاحق لمولى الجارية] ^(١)

باب من الاختلاف في المراجعة ورأس المال

رجلان اشترى كل واحد ثوبا بعشرة فأمر أحدهما صاحبه أن يبيع ثوبه مع ثوبه فباعهما المأمور بربع عشرة دراهم فقال للبشري ^(٢) يقومان على بعشرين وقيمة ثوب الأمر عشرون وقيمة ثوب المأمور عشرة فوجد المشتري بثوب الأمر عيا فأراد رده بثلي الثمن وقال اشتريتهما صفقة بعشرين وقال البائع ثمن كل واحد النصف ، فالقول قول المشتري مع يمينه ما يعلم الثمن كان نصفين ، فإن حلف رده بثلي الثمن ورجع المأمور على الأمر بنصف الثمن . وإن أقاما البينة فالبينة بيته أيضاً . ولو وجد بثوب المأمور عيا رده بثلي الثمن ويبقى في يدي البائع خمسة [دراهم] ^(٣) يكون ديناً للبشري عليه وإن أقر أخذاها ^(٤) وإن أقاما البينة [فالبينة] بيته البائع ، ويقال للبشري : قد أقر لك بخمسة عشر فإن شئت نغذيها وإلا فذع ، وإن كان المشتري هو الذى ادعى أن شراء كل واحد عشرة ^(٥) وادعى البائع أنه اشتراهما صفقة بعشرين ^(٦)

(١) الزيادة من المصرية (٢) كان في الأصل المشتري والصواب للبشري (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفي المصرية : «أخذها» (٥) وفي المصرية : «بعشرة» (٦) زاد في المصرية بدقوله

فانقول قول البائع ، فإن وجد العيب بثوب المأمور رده بثلك الثمن ، وإن وجدته بالآخر فبثلي الثمن ، وإن أقاما البينة والذي وجد به العيب ثوب المأمور ، فالبينة بينة المشتري ، وإن كان الآخر رده على البائع وقيل له قد أقر لك بثلي الثمن فخذ أو دع

باب من الاستحقاق في البيع الذي [رجع

بالثمن والذي] لا يرجع

رجل اشترى ثوبا وتقابضا فخطاه قيصاً فاستحق رجل القميص ، لم يرجع المشتري على البائع بالثمن . وكذلك لو اشترى حنطة فخطها فاستحق دقيقاً رجل غصب ثوبا فخطاه قيصاً فاستحق رجل القميص ، رجع المنصوب بقيمة الثوب على الغاصب . وكذلك لو غصب حنطة فخطها واستحق دقيقاً ، رجع المنصوب بحنطة مثلها . وكذلك لو غصب لحماً فشواه فاستحق الشوى ، فلمنصوب منه أن يرجع بقيمة اللحم

رجل اشترى شاة فذبحها [وسلخها]^(١) فأقام رجل البينة أن الجلد والرأس واللحم والاطراف له فأخذها ، فلمشتري أن يرجع على البائع بالثمن . ولو غصبها فذبحها فأقام رجل البينة على ما وصفنا ، لم يكن للمنصوب أن يرجع على الغاصب بشيء . رجل اشترى ثوبا فخطه ولم يخطه فاستحقه رجل^(٢) مشويا ، لم يكن للمشتري أن يرجع بالثمن . ولو أقام المستحق البينة أن اللحم كان له قبل أن يشويه أو كان الثوب له قبل أن يخطه أو الحنطة^(٣) قبل الطحن فضمن المستحق المشتري ذلك ، رجع

بعشرين وبنته بربع عشرة دراهم على عشرين وقد اتفقا على أن الشراء كان من المشتري الآخر على أن البائع قال له : هذان الثوبان يقومان بعشرين فأنا أيهما بربع عشرة دراهم . فانقول في هذا الوجه الخ (١) الزيادة من المصرية (٢) كنا في الأصل وكذا في الهندية وسقط بعض اللفاظ منها فاذيد نحو هذه العبارة ومقطعا أو اشترى لحماً فشواه فاستحقه رجل . بدقوله رجل استقام المعنى . وفي المصرية في هذا المقام ما قلناه لك وهو : ولو أن رجلاً اشترى من رجل ثوبا وقطعه قيصاً ولم يخطه فجاء رجل فأقام البينة أن هذا المقطع له فأخذها رجع المشتري على البائع بالثمن . ثم ذكر مسألة الغصب : غصب الثوب واللحم عطفاً على المسألة المذكورة ثم ذكر فقال : ولو أن رجلاً اشترى من رجل لحماً فشواه فجاء رجل فأقام البينة أن هذا اللحم المشوى له فأخذ من المشتري لم يكن للمشتري على البائع من الثمن قليل ولا كثير . ذكر المسألتين من غير إجمال كما هو دأب المصرية (٣) علم من ذكر الحنطة أن مسألة الحنطة أيضاً كانت على الصدر من قوله : أو اشترى حنطة فخطها فاستحقها رجل مطحونة ، فسقط ، والله أعلم

المشتري على البائع بالثمن . وكذلك لو كان غصباً فأقام المستحق البيعة على هذا ،
لم يرجع المنصوب عليه بشئ .

رجل اشترى شاة فدبحها واستحق رجل اللحم وآخر الجلد وآخر الرأس وآخر
الاطراف ، لم يرجع المشتري على البائع بالثمن . وكذلك لو اشترى ثوباً فقطعه قيصاً
ولم يخطئه فاستحق رجل الكمين والآخر البدن والآخر اللبنة والدخايرص ، وهذا
على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا

رجل ذبح شاة وسلخها فأقام رجل البيعة أن الرأس له وآخر أن الرجل له
وآخر أن الجلد له وأقام الذي في يديه البيعة أن الشاة له ذبحها وسلخها ، فبيعة الذي
الشاة في يديه أولى ، وإن أقام الرجل البيعة أن الرأس والجلد واللحم والاطراف له
وأقام الذي في يديه البيعة أن الشاة له ذبحها وسلخها ، فالبيعة بيعة المدعى [في قولهم] .
باب من نقض البيع الذي يكون من الوصي بعد الموت ^(١)

رجل اشترى عبداً بألف ولم يتقد الثمن ولا مال له إلا الألف وعليه دين ألف .
سوى ثمن العبد وأوصى إلى رجل ثم مات ، فوجد الوصي بالعبد عيباً فردّه على البائع
بغير قضاء قبله ثم حضر الغريم الآخر [فليس له أن ينقض ما صنع الوصي ويرجع
الوصي على بائع العبد بنصف الثمن فيدفعه إلى الغريم الآخر ، وكذلك الإقالة . ولو
خاصم الوصي البائع إلى القاضي في العيب لم يردّه القاضي عليه ولكن يبيعه ويقسم
الثمن بين البائع والغريم الآخر . وإن لم يعلم القاضي بدين الآخر فردّه على البائع ثم
حضر الغريم الآخر . فالبايع الذي رد العبد إليه إن شاء أعطى الغريم نصف الثمن ،
وإن شاء نقض الرد فبيع لها . ولو مات العبد في يدى البائع وقيمته أقل من الثمن
أو أكثر بما يتغابن الناس فيه ثم حضر الغريم ، أخذ نصف الثمن من البائع ، فإن قال
البائع : أغرم نصف قيمته لم يكن له ذلك . وكذلك لو أعتقه البائع أو دبره أو حدث
به عيب عنده أو كانت أمة فولدت منه

رجل اشترى عبداً بألف وقبضه ولم يتقد الثمن ثم مرض وعليه دين ألف
لآخر فوجد بالعبد عيباً فردّه على البائع قبله بغير قضاء أو أقاله وقيمة العبد مثل .
هشام عن محمد في رجل اغتصب لها فاستهلكه أن عليه ، في قول أبي حنيفة ، قيمته

(١) زاد في المصرية : وعلى الميت دين أو يكون من الميت في مرضه ،

الثلث أو أقل ثم برئ من مرضه [فرده على البائع] جاز ماصنع، وإن مات من ذلك المرض، جازت الاقالة والد وغرم البائع نصف الثمن للفرم الآخر ولا خيار له في ذلك. ولو خاصم المريض البائع إلى القاضى والقاضى يعلم دين الآخر أو لا يعلم رد العبد على البائع، فإن رده ثم مات المريض فالبايع بالخيار: إن شاء أعطى الفرمة نصف الثمن، وإن شاء نقض الرد لهما. وإن كانت قيمة العبد أكثر من الثمن فقد حاباه المريض فلا يجوز، وإن كانت قيمته ألفاً وخمسة فليس للبائع أن يختار إمساك العبد ولكن ينقض الرد فيباع لهما

باب من الاستحقاق في البيع

رجل اشترى إبريق فضة بدينارين فقبضه وتقد ديناراً ثم تفرقا في البيع في نصفه فإن غاب البائع فاستحق رجل نصف الإبريق فأخذه من المشتري فإذا حضر البائع رد المشتري ربع الإبريق وارتجع بنصف دينار. وكذلك لو اشترى عبداً صفقة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه بمائة إلى العطاء وقبض العبد وغاب البائع فاستحق نصف العبد.

رجل أودع رجلاً نصف عبد وباع منه النصف الآخر وغاب البائع فادعى رجل نصف العبد وأقام المشتري بينة على الشراء والوديعة، لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع. ولو اشترى نصف عبد وأودعه رجل آخر النصف الآخر وغاب البائع فادعى رجل نصف العبد وأقام بينة. قضى له بربع العبد وهو نصف ما اشتراه المشتري ولا يقضى في الباقي بشئ. [حتى يحضر الذي أودعه، فإن حضر أخذ نصف العبد وكان خصماً للمستحق] ^(١) ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن. ولو اشترى نصف عبد يعباً فأسداً من رجل وقبضه ثم اشترى منه النصف الآخر يعباً صحيحاً ثم استحق رجل نصف العبد قضى له بنصف العبد وهو النصف الذي صح البيع فيه. ولو كان اليعان صحيحين، قضى له بالنصف الآخر. ولو كان أحدهما صحيحاً والآخر بميتة أو دم لم يكن بين المستحق والمشتري خصومة حتى يحضر البائع

باب البيع بما يزيد بين الكيلين*

رجل اشترى كرطعام وقبضه فوله آخر فكاله عليه فزاد قفيزاً ، ومثله لا يزيد بين الكيلين ، استوفى المشتري الآخر كراً ورد المشتري الأول القفيز على بائعه ، وإن كان مثله يزيد فهو للمشتري الأول . ولو نقص الطعام أخذه المشتري الثاني بحصته من الثمن ، والمرابحة بمنزلة التولية . ولو باع المشتري الأول قفيزاً من الكر ثم ولي رجلاً ما بقى من الطعام على أنه كر بالثمن الذي اشتراه وكاله فوجده كراً ، فإن الثمن يقسم على أحد وأربعين سهماً ، فما أصاب أربعين أخذ المشتري الثاني به الكر ، ولا خيار له في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . ولو كان المشتري الأول باعه بربع عشرة دراهم [الثمن الأول] ^(١) وهو مائة ، والمسألة بحالها . فإن شاء المشتري الآخر أخذ الكر الذي اكتال بمائة درهم وعشرة ، ولا ترك . وقال أبو يوسف : يقسم المائة والعشرة على أحد وأربعين فما أصاب سهماً بطل من الثمن وأخذ بما بقى ولا خيار له

مسألة أملاها محمد ^(٢) أخيراً : رجل باع جارية وتقاضا ثم أقر البائع أنها للفلان أمره ببيعها . وقال المقر له : بعثتها بمائة دينار قبضتها وبعثها ولم يعلم أن الجارية كانت للمقر له وكذبها المشتري حلف البائع على دعوى المقر له والجارية للمشتري والبائع ضامن لقيمتها ، وإن كانت معروفة أنها للمقر له فلا ضمان على المقر ، فإن شاء المقر له أخذ الثمن ، وإلا وقف في يدي البائع . ولو أن البائع لم يبع ولكن كاتبها ولم يعلم أنها للمقر له فالكاتب جائزة ، فإذا أدت عتقت وعلى الذي كاتبها القيمة للمقر له ، وإن كان الذي هي في يديه أعتقها أو دبرها أو ولدت منه ولم يعلم أنها للمقر له ، فعلى الذي كانت في يديه القيمة للمقر له ، وإن لم يعلم أنها للمقر له فلا

* هشام عن محمد في رجل اشترى طعاماً مكانه ^(٣) فوله آخر قال فعليه أن يكيله عليه ، فإن قال : أبيعك جزأفاً بما يقوم عليك ، فإن هذا مجازة وليس عليه أن يكيل ، فإن وجد الطعام ناقصاً فإن شاء أخذه بجميع الثمن ، وإن شاء تركه

(١) الإفادة من المصرية (٢) وفي المصرية : مسألة أملاها محمد آخره فوضع في كتاب البيوع

(٣) كذا في الأصل ، ولله فكاله فوله ، الخ

سبيل على الذى كانت فى يديه ، فإن كان أعتقها فهي حرة ، وإن دبرها فهي مدبرة ، وأيهما مات عتقت . وإن ولدت فهي أم ولد ، فإذا مات الذى [وطئها عتقت ، ولا تعتق بموت الآخر . ولو كانت وديعة فى يدى الذى كانت] فى يديه فقال : أمرتني ببيعها فبعتها من فلان بألف ومائت فى يديه . وقال المقر له : كانت وديعة فى يدك فاشتريتها بمائة دينار ، وعلم أنها كانت للقر له أو لم يعلم ، فهو سواء ^(١) وعلى الذى كانت فى يديه القيمة

باب الشهادات فى البيع بين اثنين ^(٢)

رجل فى يديه عبد أقام رجل البينة أنه باعه من الذى فى يديه بألف وأقام آخر البينة أنه باعه منه بمائة دينار ، فعليه لكل واحد الثمن الذى ادعى . وكذلك لو أقام كل واحد البينة أن العبد عبده أو أنه عبده ولد فى ملكه وباعه من الذى فى يديه بما سمينا . وكذلك إن أقام كل واحد البينة على إقرار المشتري بالشراء منه ، فإن وجد المشتري بالعبد عياً رده على أيهما شاء ولا يردعه عليهما جميعاً ، فإن لم يردعه حتى حدث به عيب عنده رجع بالنقصان على أيهما شاء إلا أن يشاء الذى رجع عليه أن يأخذ العبد ويرد الثمن ، فإن أخذ النقصان من أحدهما فله أن يأخذ من الآخر أيضاً النقصان إلا أن يشاء الآخر أن يأخذه ويرد الثمن . ولو مات العبد ثم رأى به أصعباً زائدة [رجع] على كل واحد منهما بنقصان ذلك . وكذلك لو لم يمت وقطع رجل يده فأخذ أرشها ثم رأى به عياً ، وإن باعه بعد قطع اليد وعليه بالعيب فكذلك أيضاً

رجل فى يديه عبد أقام رجل البينة أنه باعه منه يوم الخميس بألف وأقام آخر البينة أنه باعه يوم الجمعة ، فعليه الثمان ولا يستطيع رده ببيع على البائع الأول أبداً ولا يرجع عليه بنقصان ، وله أن يردعه على الآخر . وإن رأى به عياً وحدث به عيب عنده رجع به على الثاني

عبد فى يدى رجلين أقام أحدهما البينة أنه باعه من هذه المرأة بألف ، وأقام الآخر بينة أنه باعه منها بمائة دينار ، فهي بالخيار : إن شامت أخذته وأدت إلى كل

(١) وفى المتن : فهو بمنزلة سواء . (٢) وفى المصرية : الاثنين على الواحد .

واحد نصف الثمن الذى ادعى وإن شاء تركت . ولو أقاما بينة على قبضها العبد أيضاً غرمت الثمنين ولزمها ^(١) . ولو كان العبد فى يدي أحدهما فأقاما بينة على الملك والبيع ولم يبقا على القبض ، فالعبد للذى ليس فى يديه يدفعه إلى المرأة ^(٢) ويأخذ [منها] ^(٣) ثمن الذى ادعى . ولو أقاما بينة على القبض أيضاً ^(٤) فالعبد لها وعليها الثمنان جميعاً

باب شراء الظرف بما فيه موازنة

[أو شراء الشيئين مما يكال ويوزن مكالبة أو موازنة] ^(٥)

رجل اشترى زق زيت بما فيه على أن فيه مائة رطل بظرفه بمائة درهم فوجده تسعين رطلا الظرف من ذلك عشرين ، قسم الثمن على ثمانين رطلا زيتاً وعلى قيمة الظرف ، فما أصاب الظرف لزم المشتري ، وما أصاب الزيت حط عنه ثمنه وهو فى ذلك كله بالخيار : إن شاء أخذ وإن شاء ترك . وإن وجده مائة الظرف من ذلك أربعون [فإن كان] ^(٦) لا يبلغ وزن الظرف هذا [القدر عادة بين التجار] ^(٧) فإن شاء أخذه بالثمن كله ، وإن شاء ترك . وإن وجده مائة وخمسين ، الظرف مائة فالحال فاسد ، فإن وجده مائة وعشرين ، الظرف من ذلك عشرون لزمه الظرف ، وثمانون رطلا من الزيت بالثمن كله . وإن اشترى زيتاً فى ظرف وسماً فى ظرف بغير ظرف على أنهما مائة رطل فوجد السمن أربعين والزيت ستين ، قسم السمن على خمسين رطلا زيتاً وخمسين سماً ، فما أصاب السمن حط عنه ثمن عشرة أرطال ، وما أصاب الزيت أداه وأخذ خمسين رطلا ، وللمشتري الخيار فى ذلك . وكذلك إن وجد الزيت خمسين والسمن ثلاثين فهو على ما وصفت لك . وكذلك الكيل كله . وكذلك لو كانت ثلاثة أشياء : حنطة وشعيراً وسمسماً ، كان من كل واحد الثلث ؛ فإن نقص أحدهما قسم الثمن على ما وصفنا

(١) وفى المصرية : « لزم العبد المرأة وغرمت جميع الثمنين » . (٢) وفى المصرية : « فإن العبد عبد البائع الذى لم يكن العبد فى يديه ف يأخذ العبد يدفعه إلى المرأة » . (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفى المصرية : « على الملك والبيع والقبض » . (٥) الزيادة من المصرية (٦) الزيادة من التناي (٧) الزيادة من التناي

باب من الغصب ^(١) في ضمان القيمة

رجل غصب رجلاً جارية قيمتها ألف فغصبها منه آخر ، فللغاصب الأول أن يضمن الآخر قيمتها فإذا ضمنه وقبضها برئ الآخر ، فإن كان الثاني غصبها وقيمتها ألفان قبضها الأول فهلك في يديه ، لم يكن لمولاهما أن يضمن الأول إلا قيمة الجارية يوم غصبها ، فإن ظهرت الجارية والقيمة في يدى الأول ، فإن شاء المولى أخذها ، وإن شاء أخذ القيمة التي قبضها الأول من الآخر ، وإن شاء ضمن الأول قيمتها يوم غصبها ، فإن أخذ الجارية ورجع الآخر على الأول بما أخذ منه ، وإن كان الذى أخذ قد هلك في يديه ضمنه مثله ولا يرجع به الأول على المولى ، وإن أخذ المولى القيمة التي أخذها الأول من الثاني سلم الجارية ^(٢) للثاني ، وإن ضمن المولى الأول قيمتها يوم غصبها سلم للأول ما أخذ من الثاني ويتصدق بالفضل وإن لم يعلم أن الغاصب الأول ضمن الآخر إلا بقوله ، لم يصدق ^(٣) وكان للمولى أن يضمن الآخر فإن اختار ضمان الأول برئ الآخر . ولو أقر الأول أنه قبض الجارية بعينها من الآخر لم يصدق على المولى وصدق على نفسه . ولو أن الأول لم يكن غاصباً ولكن المولى استودعه الجارية فغصبها منه رجل فأبقت فضمنه قيمتها ثم ظهرت ، فإن شاء المولى أخذ القيمة التي أخذها المستودع ، وإن شاء أخذ الجارية وإن أخذها رجع الغاصب على المستودع [بما أتاه ، وإن كانت قد هلكت في يديه ضمنه المولى مثله ورجع المستودع] به على المولى ، وإن أقر المستودع بقبض القيمة ولم يعلم إلا بقوله برئ الغاصب ، فإن ظهرت الجارية فاختار أخذها رجع الغاصب بالقيمة على المستودع ولم يرجع المستودع به على المولى . ولا يطأ الغاصب الجارية في هذه الوجوه ولا يبيعها ولا يعتقها حتى يختار المولى أخذها أو القيمة ، فإن فعل شيئاً من ذلك قبل الاختيار ، فللمولى أن يبطل ذلك ، فإن حاضت في يديه قبل الاختيار ، لم يعتد بها واستبرأها بحبضة ، فإن ولدت منه استحضنت أن أثبت منه النسب وأجعله رقيقاً حتى يختار المولى القيمة

(١) زاد في المصرية بعده بمذلة البيع في ضمانه الخ (٢) وفي الهندية والمصرية سلمت الجارية

(٣) زاد في المصرية على ذلك.

باب البيع الذى يكون فيه الشرط الذى يكون القول

[فيه] قول المشتري أو البائع

رجل اشترى عبداً علي أنه خباز أو كاتب . فقال : لم أجده علي الشرط ، وقاله البائع : دفعته إليك كما شرطت [لك] ففنى ، وينبى في مثل تلك المدة ، فalcول قوله المشتري ويرده . وكذلك لو قال البائع : هو الساعة كاتب أو خباز فقال العبد : أنا كاتب ولا أكتب أو خباز ولا أخبز ، وقال المشتري : ليس بخباز ، فإن خبز الغلام خبزاً يسمى به خبازاً أو كتب كتابة يسمى بها كاتباً ، لزم المشتري [البيع] وإن لم يسم بذلك خبازاً ولا كاتباً رده ، ولو لم يقبضه المشتري حتى قال : ليس علي الشرط لم يجبر علي القبض حتى يعلم أنه علي الشرط . ولو اشترى جارية علي أنها بكر فقال : لم أجدها بكرأ وقال البائع : كانت بكرأ فذهبت عندها عندك ، فalcوله قول البائع ، وإن لم يقبضها حتى اختلفا نظر إليها النساء فإن قلن : ليست بكرأ لومت المشتري مع يمين البائع ألبة إنها بكر ، وإن قلن هى بكر لومته بلا يمين علي البائع . وإن لم يكن بحضرة القاضى من يثق به من النساء ، لومت المشتري ولا يمين علي البائع

باب من اختلاف البيع والتمن في البيع

رجل اشترى غلاماً وجارية وقبضهما ولم ينقد [التمن] فقال المشتري : اشتريتهما صفقة بمائة دينار وقيمة العبد ألف وقيمة الجارية خمسمائة ، فalcبد بثلثي الثمن ، وقاله البائع : بعتك [صفقة] كل واحد بخمسين دينارأ ، فلا خصومة بينهما ويؤمر بدفع

• وفي كتاب البيوع من الأمالى أنه إن اشترى جارية فلم يقبضها حتى ادعى أنها حبلية ؛ فانه ينظر إليها النساء ؛ فإن قلن هى حبلية ، فالمشتري بالخيار في أخذها وفي تركها ، وإن كان قبضها ثم ادعى حبلها ، فقالت النساء : هى حبلية ، حلف البائع : لقد بعتها وما بها هذا . وفيه أنه إن اشترى جارتين فظهر باحداهما عيب قبض الحسية ، لومته ؛ وإن قبض الأخرى أخذها أو تركها ، وإن ظهر بهما جميعاً عيب قبض إحداهما لم يلزمه وله أن يأخذها أو يدعها

الثمن ، فإن وجد بالعبد عيا رده بخمسين ديناراً وتحالفاً على الجارية وتراداً ، فإن نكل البائع أخذ منه المشتري ثلث الخمسين الدينار ^(١) الباقية ، وإن نكل المشتري سلمت الخمسون الدينار ^(٢) للبائع . ولو ماتت الجارية ووجد بالعبد عيا رده وحلف على ما ادعى البائع من ثمن الجارية ، فإن حلف رجع على البائع بثلث الثمن ، وإن نكل فبخمسين ديناراً . ولو استحق العبد كان بمنزلة وجود العيب به

باب اليمين في البيعين المتفرقين [في شيء واحد] ^(٣)

رجل باع نصف عبد بخمسين ديناراً ثم باع النصف الآخر بمائة دينار ثم وجده المشتري أعور فقال البائع : حدث عندك بعد البيعين ، سئل المشتري البيعة فإن لم يكن له بيعة وقال : أردت النصف الآخر أو أقف النصف الأول حتى أنظر فيه [فإن ذلك له و] ^(٤) يستحلف البائع بالله لقد باعه هذا النصف الآخر ولا عيب به ، فإن حلف لزم المشتري البيع الآخر وله أن يستحلفه بعد ذلك على النصف الأول ، فإن حلف لزمه أيضاً ، وإن نكل ردّ النصف الأول . ولو لم يحلف وأقر أن العيب كان بالعبد ، رده كله . ولو خاصمه في البيعين جميعاً ، حلف يميناً واحدة لقد باعه النصف الأول وقبضه وباعه النصف الآخر وقبضه ومابه [هذا] ^(٥) العيب ، فإن حلف في أحدهما ونكل عن الآخر ، لزمه ما نكل عنه خاصة

رجلان باعا من رجل عبداً صفقة أو صفقتين فمات أحدهما وورثه الآخر ثم طعن المشتري بيمين ^(٦) ، فعلى الوارث اليمين في نصيبه على البتات ، وفي نصيب صاحبه على العلم لقد قبضه المشتري ومابه العيب ، وللمشتري أن يخاصم في أحد البيعين دون الآخر ، وليس للبائع أن يقول : رده كله أو خذه ، فإن حلفه في أحدهما كان له أن يستحلفه في الآخر . وكذلك [في] قول أبي يوسف إذا كان البيع صفقتين وإذا كان صفقة استحلفه في نصيبه خاصة وانتظم ذلك البيعين في قوله

متفاوضان باعا عبداً فغاب أحدهما وطعن المشتري بيمين ^(٧) فللمشتري أن

(١) وفي المتنبة والمصرية : «ديناراً» (٢) وفي المتنبة : «ديناراً» (٣) الزيادة من المصرية

(٤) الزيادة من المصرية (٥) الزيادة من المصرية (٦) وفي المصرية : طعن بيمين في العبد

(٧) وفي المصرية : «يمين في العبد»

يستحلف الحاضر يمينا واحدة في نصيبه على البتات ونصيب صاحبه على العلم ، [فإن حلف] وحضر الآخر فله أن يستحلفه أيضا ، فإن نكل رده عليهما وأخذ بالثمن أيهما شاء ، وإن حلف على بعض ونكل في بعض رد عليه الذي نكل وأخذ بثلث الذي يرد أيهما شاء ، وهو ^(١) قول محمد . وقال أبو يوسف : يستحلف كل واحد على نصيبه وينتظم ذلك الأمرين

باب من البيوع في القرض والديون

رجل أقرض كرا من طعام ثم باع من المستقرض الكرا الذي عليه جاز ، فإن افترقا قبل قبض الثمن بطل البيع ، وإن قبض الثمن قبل الافتراق ثم وجد المستقرض بالكرا القرض عيبا ، لم يرده ورجع بحصة العيب . وكذلك لو كان المستقرض استهلك الكرا القرض ، قبل البيع أو بعده . وكذلك كل ما يكال أو يعد أو يوزن إلا الدرهم والدنانير والفلس . ولو باعه الكرا الذي عليه بكر وسط وقبض المقرض الكرا جاز ، وإن لم يقبض حتى تفرقا لم يحز . فإن قبضه قبل التفريق ثم وجد المستقرض [بالكرا القرض عيبا لم يرده ولم يرجع بنقصان العيب . ولو اشترى المستقرض] الكرا القرض بعينه لم يحز ، ولو باعه من المقرض جاز

رجل أقرض رجلا مائة درهم على أنها جياذ فاشتراها المستقرض منه بعشرة دنانير وقبض المقرض الدنانير فوجدها المشتري بنهرجة أو زيوفا ، وقد تفرقا أو لم يتفرقا ؛ فالبيع جائز ولا شيء على المقرض ؛ وإن وجدها ستوة ولم يتفرقا ، رجع عليه المستقرض بمائة جياذ ، ولو تفرقا فسد البيع ورجع المستقرض بدنانيره ورد الستوة رجل اشترى عشرة دراهم بدينار وتقابضا ثم استهلك الدراهم ثم علم أنها بنهرجة أو زيوف ^(٢) فالبيع جائز

رجل له على رجل عشرة جياذ فقضاها زيوفا وهي قائمة ، ردها ، وإن استهلكها ثم علم أنها زيوف لم يرجع بشيء ، وهذا قياس قول أبي حنيفة وقول محمد . وقال أبو يوسف : يرد مثل ما أخذ إن استهلكه ورجع بدراهمه

(١) وفي المصرية : « فهذا قول محمد ، وفي الحنفية : « في قول محمد . (٢) وفي الحنفية : « ثم قال إنها ستوة أو زيوف ، وفي المصرية : « فوجدها زيوفا أو بنهرجة »

رجل ادعى على آخر شيئاً مما يكال أو يوزن [فباعه] منه وقبض الثمن ثم تصادقا أنه لم يكن عليه شيء ، بطل البيع . ولو ادعى دراهم أو دنانير أو فلوساً فباعها منه وقبض الثمن ولم ينفردا حتى تصادقا أنه لم يكن عليه شيء ، لم يبطل البيع وكان ^١ علي المدعى مثل ما ادعى ، فإن تصادقا بعد الفقرة بطل البيع إلا في الفلوس فإنه يكون علي المدعى مثل ما ادعى من الفلوس

باب البيوع من الاختلاف في البيع ^(١)

رجلان أقام كل واحد البيعة في دار أنها له باعها من الآخر ، والدار في يدي آخر يدعيها ويحصد ما قالها ، فالدار بين المدعين نصفين ولا شيء لواحد منهما على صاحبه في قول أبي يوسف . وقال محمد : هي بينهما ولكل واحد منهما على صاحبه نصف الثمن الذي ادعى ؛ لأنني أجعل الدار بينهما نصفين وأجز البيع في النصفين فأجعل ما قضيت لكل واحد منهما [من الدار] ^(٢) بنصف الثمن الذي في الدار بنصف الثمن الذي ادعى أنه باع الدار به

باب بيع الإمام المغنم

إمام باع المغنم أو باعها أمينه وخمسها وقسم الخمس بين الفقراء فوجد المشتري تجارية عيباً . فإن شاء الإمام جعل الأمين خصماً ، وإن شاء غيره ، فإن ثبت المشتري أن العيب كان بها يوم اشتراها ردها ، فإن لم يكن [له بيعة] فلا يمين على الخصم ولا على الأمين ولا على الإمام . فإن أقر الخصم بالعيب ، عزل عن الخصومة وجعل غيره خصماً في قياس قول أبي حنيفة ومحمد ^(١) . وإن ردت التجارة بالعيب بيعة وبيعت فاستوفى المشتري الثمن ، فإن قصص عن الثمن الأول أكل من بيت المال ، وإن زاد والتجارة من الخمس قسم الفضل بين الفقراء ، وإن كانت من غنيمة الجند جعل في بيت المال . ولو استحققت أو وجدت جرة أعطى الثمن من بيت المال

إمام قسم رقيقاً فاستحققت تجارية وقعت في سهم رجل ، عوض من بيت المال

(١) وفي المصرية : « باب من البيوع في اختلاف البيع » . (٢) الزيادة من المصرية وكان في الأصل « سبهما » مكان « منهما » . (٣) وفي المصرية : « أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد »

باب بيع أحد العبدین ولم یبین^(١) أيهما باع

رجل قال لآخر : قد بعتك أحد هذين العبدین قبيل ، فاليك فاسد ، فإن قبضهما وماتا في يديه معاً ضمن نصف قيمة كل واحد [منهما] ، وإن مات أحدهما قبل الآخر ضمن قيمة الأول ، وإن مات واحد ضمن قيمته ، وإن أعتقهما معاً ، جاز عتقه في أحدهما وضمن قيمته والخيار إليه . ولو أعتقهما واحداً قبل الآخر ، ضمن قيمة الأول . وكذلك لو لم يعتق إلا أحدهما . ولو قال : أحدهما حر لم يقع عتق ، وكذلك لو قال البائع هذا أو قالا جميعاً . ولو قالا معاً أو أحدهما قبل الآخر هما حران ، عتقا والخيار إلى المشتري وإلى ورثته إن كان البائع والمشتري قد ماتا . ولو قبض المشتري أحدهما ومات في يده فعليه قيمته ، وعتقه في الذي لم يقبض باطل . ولو قبضهما واحداً بعد الآخر ، كان بمنزلة قبضه معاً ، وكذلك هذا في البيع الصحيح لو اشترى أحدهما على أن يأخذ أيهما شاء بألف فقبض أحدهما قبل الآخر فهلك في يديه الذي قبض أولاً وجب عليه الثمن . ورد الآخر . ولو أن المشتري في البيع الفاسد قبضهما فأعتق البائع أحدهما بعينه ثم نقض البيع ، عتق الذي أعتقه . فإن أعتقهما جميعاً ثم نقض عتق أحدهما والخيار إلى البائع . ولو أعتق البائع أحدهما بعينه فأعتق المشتري الذي أعتق البائع ، جاز عتقه وبطل عتق البائع ، وكذلك لو مات الذي أعتقه البائع في يدى المشتري . ولو اشترى أحدهما على أن يأخذ أيهما شاء بألف وقبضهما فأعتق البائع أحدهما فعتقه موقوف . فإن اختار [المشتري] أخذ الآخر أو اختار ردهما ، عتق الذي أعتقه البائع . وكذلك لو لم يقبضهما المشتري حتى كان ما وصفتنا . ولو لم يقبضهما في البيع الفاسد حتى أعتق البائع أحدهما بعينه أو بغير عينه أو أعتقهما [جميعاً] ، جاز عتقه . ولو قبض أحدهما فأعتق البائع الذي قبضه فعتقه موقوف ، فإن نقض البيع عتق ؛ وإن أعتقه المشتري أو مات في يديه ، بطل عتق البائع

باب العيوب في البيوع

رجل اشترى جارية فباعها من آخر فظعن بعيب . فقال المشتري الأول : حدث

(١) وفي المصرية : وإذا لم يبين

عندك ، وأقام الآخر بيته فردها بقضاء ، فلأول أن يردّها على البائع بذلك العيب
في قول أبي يوسف . وقال محمد : لا يردّها .

رجل اشترى عبداً وبرئ إلى البائع من كل عيب فلم يقبضه حتى اعور ، لزم
المشتري في قول أبي يوسف . وقال محمد : إن شاء أخذه ، وإن شاء تركه ، ولولم يعور
حتى قبضه المشتري ثم طعن [المشتري] بعيب . فقال : حدث قبل القبض . وقال
البائع : كان به يوم البيع ، فالقول قول البائع مع يمينه . فإن أقام المشتري بيته رده
رجل اشترى عبداً وقبضه فساوم به آخر . وقال المشتري : ليس به عيب فلم
يتفق بينهما بيع ثم وجد بالعبد عيباً يحدث مثله وأقام البيعة أنه كان [به] عند البائع
وقال البائع : قد أقررت في سومك أن لا عيب به ، رده [عليه] ولم يبطل قوله ذلك
الرد . ولو قال للذي ساوم : لا عور به ولا شلل به ثم كان ما وصفنا ، لم يرد على
بائعه بالشلل أو العور . و [لو] قال للذي ساومه : ليس به إصبع زائدة أو عيب يعلم
أنه لا يحدث مثله في تلك المدة التي قبض فيها العبد ثم وجد ذلك العيب رده ولم
يبطل قوله ذلك الرد ، والله أعلم بالصواب

باب جناية العبد في البيع في الخيار ^(١)

والقتيل يوجد في الدار

رجل باع عبداً على أنه بالخيار قتل العبد رجلاً خطأ فسلم البيع وهو يعلم بالجناية
أو لا يعلم ، فالبيع جائز ، وليس بمختار الجناية ^(٢) ، فإن كان المشتري قبضه قبل
الجناية دفعه بها أو فدها ، وإن كان لم يقبضه واختار قبضه فكذلك ، وإن اختار

• وفي كتاب البيوع من الآمال أنه إن اشترى عبداً على أنه برئ من كل عيب
فلم يقبضه حتى حدث به عيب أن له أن يدهه ^(٣) وليس يدخل ما يحدث في البراءة .
ولو اشترط في البراءة ما يحدث ، فسد البيع ؛ وكذلك إن اشترى عبداً وأبرأ
البائع من الإباق ثم أقر البائع أنه لم يكن أبقي قبل البيع وأنه قد أبقي منذ وقع
البيع ، فله المشتري أن يردّه

(١) زاد في المصرية بعد قوله : في الخيار من المشتري والبائع . (٢) وفي الهندية : الجناية .
وفي المصرية : ولا يكون هذا اختياراً من البائع للعبد من الجناية . (٣) وفي الهندية : وأن يردّه .

تقص البيع دفع البائع العبد أو فداءه . ولو كان الخيار للمشتري أو لم يكن فيه خيار ولم يقبض المشتري حتى جنى ، فإن شاء أخذه فدفعه أو فداءه ، وإن تقص البيع دفع البائع [العبد] ^(١) أو فداءه ولا يكون المشتري بنقصه مختار الدية ^(٢) ولو قبضه المشتري وهو بالخيار لجنى جناية في يديه لم يقدر على رده إلا أن يفديه من الجناية فيرده

رجل اشترى داراً وأحدهما بالخيار أو لا خيار فيها فوجد فيها قتيل ، فالدية على عاقلة الذى همى في يديه في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا لم يكن خيار فعلى عاقلة المشتري ، وإذا كان خيار فعلى عاقلة الذى يصير له : في يدى المشتري كانت أو في يدى البائع

رجل اشترى عبداً فلم يقبضه حتى قتل قتيلين خطأ فعلم المشتري بأحدهما ورضيه بذلك ثم علم بالآخر ، فإن شاء رضى ودفع الثمن ودفع العبد بهما أو فداءه بديتين . وإن تقص البيع بقضاء ، فالدفع أو الفداء إلى البائع ، وإن رده بغير قضاء فالمشتري بالخيار وعليه ديتان . ولو كان المشتري لم يقبض العبد حتى علم بالجناية الأخرى فنقص البيع بقضاء أو غيره ، فهو سواء ، والدفع والفداء إلى البائع . وإن قبض المشتري العبد قبل أن يعلم بالجناية الأخرى ففداء من الأول ثم علم بالأخرى ، فإن شاء تقص البيع ودفع نصف العبد بالجناية الأخرى أو فداءه ، وإن دفع العبد بالجناية التى رضى بها [بقضاء] أو غيره ، فقد لزمه البيع ويرد عليه نصف العبد فيدفعه بالجناية الأخرى أو يفديه . ولو كان العبد جنى جناية نالته خطأ في يدى المشتري ثم علم ، فإن فداءه من الجناية الآخرة [رده على البائع بدفعه بالأول أو فداءه] ورجع على البائع بنقصان العيب الأول . فإن قال البائع : آخذته بجنائته الآخرة وأردت [الثمن ، لم يجبر] المشتري على ذلك ، فإن فعله بغير إيجاب فهو مختار للجنايتين وعليه ديتان ، ولو لم يحضر البائع وحضر أصحاب الجنايتين دفعه المشتري أو فداءه ، فأى ذلك فعل لم يرجع على البائع بشيء . وكذلك لو لم يقتل العبد في يدى المشتري ولكن حدث به عيب عنده ، ولو لم يجن العبد في يدى البائع وقبضه

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفي المصرية : . وكذلك لو لم يكن للمشتري خيار ولا البائع ، والمسألة على حالها ، كان على ما وصفت لك ولا يكون يرد المشتري على البائع ونقصه البيع اختياراً للجناية.

المشتري لخي في يديه ثم وجد به أصعباً زائدة ، فإن فداءه من الجناية ردّه باليب وإن دفعه لم يرجع بشيء

باب من البيع بشيء من الكيل والدرهم

رجل اشترى أرضاً فيها نخل بكر دقل ، فأثمر في يدي البائع كرام مثل التمر فأكله البائع ، قسم الثمن^(١) على الأرض والنخل فيبطل عن المشتري حصة الثمن^(٢) ولو لم يأكله البائع وقضاه المشتري إياه من الكر الثمن قبل أن يقبضه ، لم يكن ذلك قضاء^(٣) فإن أكله البائع بعد القضاء فهو على ما وصفت لك قبل قبض المشتري ، ولو قبض المشتري الأرض والنخل والتمر فقصى البائع الكر الذي قبض من الثمن ، جاز وتصدق المشتري بفضل الكر الذي قبض على حصته من الكر التمر^(٤)

رجل اشترى نخلة بثمرها فجزها البائع وذلك ينقص النخل أو التمر ، فإن شاء المشتري أخذ ذلك وبطل عنه حصة النقصان ، وإن شاء ترك ، وإن لم ينقصها ذلك قبضهما بلا خيار ، ولو قبض المشتري فجزز [هاو] ذلك لا ينقص ثم وجد بأحدهما عيباً ردهما جميعاً وليس له أن يرده الميب وحده . وإن كان الجزاء ينقص أحدهما وقد وجد بأحدهما عيباً ارتجع بحصته^(٥) وإن اشترى شاة عليها صوف فجزها ، فهو بمنزلة النخلة والتمر في جميع ذلك . ولو اشترى شاة حاملة فولدت فقبضها ثم وجد بأحدهما عيباً رده بحصته . وإن ولدت في يدي المشتري ثم وجد بالشاة عيباً ارتجع بالنقصان ولم يردها ، وكذلك اللبن في الضرع . وإن كانت النخلة أثمرت وخرج صوف الشاة بعد وقوع البيع ، كان بمنزلة اللبن والولد

رجل اشترى جارية قيمتها ألفان بألف فقطع رجل يدها قبل قبض المشتري ، فالمشتري إن شاء أخذها واتبع الجاني ، وإن شاء تركها . فإن اختار أخذها فتوى بما على الجاني توى من مال المشتري في قول أبي يوسف . وقال محمد : إن توى رجع على البائع بنصف الثمن ، فإن لم يتو ما على الجاني وقبضه وهو درهم . تصدق

(١) وفي المندية : قسم التمر . (٢) وفي المندية : حصة التمر ، وكذا في القطنين بعده ومن الكر الثمن ، و قبض من الثمن . (٣) وفي المندية : فهاصا . (٤) وفي المصربة : من ثمن الكر . (٥) زاد في المصربة بعده : إلا أنت بفداء البائع أن يأخذ النخلة والتمر بما قص عند المشتري .

بما زاد على نصف الثمن لانه ربح ما لم يقبض في قول أبي يوسف ، وإن كان قبض من الجاني دنائير لم يتصدق بشيء وقبضه لما على الجاني قبضه أو بغير قبضه سواء . ولو اشترى من الجاني بما وجب عليه شيئاً من الكيل والوزن بعينه أو عرضاً وقيمته أكثر مما وجب عليه ، لم يتصدق بشيء ، وكذلك لو صالح عليه ، وكذلك لو قضى عليه بنصف القيمة دنائير فاشترى بتلك الدنائير شيئاً ، ولو قضى له بنصف القيمة دراهم واصطلاحاً عليهما بينهما ثم اشترى بتلك الدراهم ما وصفنا ، فذلك بمنزلة قبضه للدراهم ويتصدق بفضل نصف القيمة على نصف الثمن . وكذلك لو صالحه من تلك الدراهم على شيء ، فهو بمنزلة الشراء . وإن قبض بعض ما وجب له وبقي بعض ، لم يتصدق بشيء حتى يقبض مثل ما أعطى . ولو قضى له بنصف القيمة دراهم أو دنائير فاصطلاحاً عليهما فاشترى بها كر حنطة موصوفة بغير عينها أو صالحه على ذلك لم يجز ، وإن قبضه قبل الافتراق . ولو لم يقبض له بنصف القيمة ولا اصطلاحاً عليه حتى صالحه الجاني على كر بغير عينه وقبضه قبل الافتراق جاز ولم يتصدق بشيء . وإن افتراقاً قبل القبض بطل الصلح ، ولو باعه بذلك كراً وسطاً ، وسمى أجلاً أو لم يسم ، فهو فاسد ، وهذا كله على قياس قول أبي يوسف . وأما في قياس قول من قال إن المال إن توى توى من مال البائع فلا يجوز أن يشتري به شيئاً ولا يقبض إلا الدراهم والدنائير . وقال محمد : هذا أحسن القولين ^(١) والله أعلم

باب اختلاف البيئات في البيع

دار في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه اشتراها منه بألف وأقام الذي في يديه بيعة أنه اشتراها من المدعى بألف ، فهي للذي في يديه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف والبيتان باطل ، وفي قول محمد هي للدعي والآلاف بالآلاف قصاص . ولو أقاما البيعة على قبض الدار أيضاً فهي للذي في يديه في قولهم ، والبيتان باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : الآلاف بالآلاف قصاص والبيعان جائزان وهي للذي في يديه . ولو أقام المدعى بيعة أنه اشتراها بخمسمائة وأقام الذي في يديه بيعة

(١) وفي المصرية : « وهذا أحسن القولين عند محمد »

أنه اشتراها من المدعى بألف ولم يقم بينة على القبض فهي للذى [هى] فى يديه فى قول محمد وعليه الألف ، فإن أقاما مع ذلك بينة على قبض الدار فهي للذى فى يديه فى قول محمد ، وقد اشتراها بأكثر مما باعها ، وإن أقام المدعى بينة أنه اشتراها بألف وقبضها وأقام الذى فى يديه أنه اشتراها بخمسمائة من المدعى وقبضها ، فهي للذى هى فى يديه بشراء فاسد ، وتدفع إلى المدعى فى قول محمد ، ويؤخذ منه ألف . ولو أقام الذى [هى] فى يديه بينة أنه باعها من المدعى بألف وأقام المدعى بينة أنه باعها من الذى هى فى يديه بألف ، فهي للمدعى فى قول محمد والألف بالألف قصاص . ولو أقاما بينة على القبض أيضاً فهي للذى فى يديه والألف بالألف قصاص فى قول محمد ، وفى قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف البيتان باطل فى هذه المسائل كلها ، والدار للذى [هى] فى يديه ولا شيء لواحد منهما على صاحبه . دار فى يدى رجل أقام البينة أنه اشتراها من فلان بألف وأقام فلان البينة أنه اشتراها من امرأة بألف وأقامت المرأة بينة أنها اشترتها من المدعى عليها ^(١) بألف فهي للذى فى يديه وعليه الثمن للمدعى على المرأة ، وللرأة على الذى ادعت عليه ألف فى قول محمد ، وفى قياس قول أبى حنيفة وقول أبى يوسف رضى الله عنهما : البينة بينة الذى [هى] فى يديه وعليه الثمن للذى ادعى الشراء منه والبيتان الآخران باطل . ولو كانت الدار فى يدى المدعى على المرأة ، والمسألة بحالها ، فالبينة بينة المدعى على الذى فى يديه وبأخذها بالثمن الذى ادعى وبطلت البيتان الآخرتان فى قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف رضى الله عنهما . وقال محمد : المشتري من المرأة هو المشتري الأول فعليه للرأة ألف وقد استوت دعوى المرأة والأجنبي [على] الذى فى يديه فهما بالخيار : إن شاء أخذ كل واحد نصف الدار بنصف الثمن الذى يدعيه أو يترك . ولو كانت فى يدى المرأة ، والمسألة بحالها ، فهي لها فى قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف واليوسف كلها باطل . وقال محمد : هى للمدعى على المرأة والألف بالألف قصاص بينهما وبين المرأة ولا شيء للأجنبي . ولو كانت فى يدى الأجنبي وأقاموا البينة على القبض أيضاً فهي للذى [هى] فى يديه بالثمن الذى يدعيه يدفعه إلى المدعى على المرأة ، والبيتان الآخران باطل

(١) وفى المصرية : « الذى ادعى عليها الشراء » .

في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : الشراء كله جائز والمرأة أولهم شراء ثم اشتراها منها المدعى عليها ثم اشتراها منه الذي هي في يديه ، فإن كان الثمن كله دراهم تقاص المرأة والمدعى عليها ، وإن اختلفت الأثمان أخذ كل واحد منهما من صاحبه الثمن الذي شهد به شهود صاحبه . ولو كانت في يد المدعى على المرأة قضى للمدعى ^(١) على الذي في يديه بالثمن الذي ادعى في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ويطل ماسوى ذلك . وقال محمد : هي في قولنا على ما وصفت لك . ولو كانت في يد المرأة ، والمسألة بجعلها ، ففي قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف : هي للأجنبي وعليه للمدعى على المرأة الثمن الذي شهد به شهوده ، وللرأة على المدعى عليها الثمن الذي شهد به شهودها . وقال محمد : هي للرأة ، أجعلها باعت من المدعى عليها ثم اشترته والأجنبي من المدعى عليها ، فشرأوها أولى لأن الدار في يديها والثمن بينهما وبين المدعى عليها قصاص إن كان واحداً ، وإن اختلفا أخذ كل واحد من صاحبه الثمن الذي ادعى أنه اشترى الدار به

رجل في يديه عبد أقام مكاتب البينة أنه عبده باعه من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة بينة أنه عبدها باعتته من المكاتب بعشرة أكرار حنطة وأقام الذي في يديه [البينة] أنه اشتراه من المكاتب بوصيف ولم يشهدوا على القبض ، فهي للذي في يديه بالوصيف وبطل ماسوى ذلك في قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف . وقال محمد : هو للذي في يديه بالوصيف ويبيع المرأة من المكاتب جائز ولها عليه الحنطة . ولو كان في يد المكاتب أخذه منه الحر بالوصيف ويطل ماسوى [ذلك] في قولها . وفي قول محمد على ما وصفتنا : إذا كان في يد الحر . ولو كان في يد المرأة فهو لها والبيتان باطل في قولها . وفي قول محمد : هو للمكاتب وعليه الحنطة للرأة وله عليها ألف ويطل شراء الحر من المكاتب . ولو أقاموا مع هذا البينة على القبض والعبد في يد الحر ، فهو له بالوصيف في قولها وبطل ماسوى ذلك ، وفي قول محمد : الیوع جائزة كلها ، وأبدئ يبيع المكاتب من المرأة ثم اشتراه المكاتب منها ثم باعه من الحر ، وكذلك لو كان في يد

(١) وفي المتن : فهي للمدعى .

المكاتب، والمسألة بحالها . ولو كان في يدى المرأة فى قولها بينة المرأة على المكاتب وبينه الحر على المكاتب جائزة وبطل بينة المكاتب على المرأة . وقال محمد : الیوع كلها تامة وهى للحر ويأخذ بعضهم من بعض الثمن ، ولو لم يتم الحر بينة على الشراء ولكنه أقام أنه باعه من المكاتب بمائة دينار ولم يقيموا على القبض [بينه] والعبد فى يدى الحر ، فالينة بينة الحر وبطل ما سواه فى المذهبين . وكذلك لو كان فى يدى المكاتب ، فالينة بينة الحر فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف . وقال محمد : العبد للمكاتب نصفه من قبل الحر ونصفه من قبل المرأة ولكل واحد على المكاتب نصف الثمن الذى ادعى ثم يقضى ببيع المكاتب من المرأة ويدفع إليها العبد بالثمن الذى ادعاه المكاتب . ولو كان فى يدى المرأة فهو للحر يأخذه فيدفعه إلى المكاتب ويأخذ الثمن فى المذهبين جميعاً . ولو أقاموا بينة على القبض أيضاً وهو فى يدى الحر أو يدى المكاتب فهو سواء والينة بينة الحر فى قولها . وقال محمد فى الوجهين جميعاً : العبد للمكاتب وعليه ثمنه للحر وثمنه للمرأة وله على المرأة الثمن ، وكذلك لو كان فى يدى المرأة فهو لها وللحر على المكاتب الثمن الذى ادعاه وبطل ما سواه فى قولها . وقال محمد : الیوع كلها تامة والعبد للمكاتب ويقض بعضهم الثمن من بعض

عبد فى يدى رجل ادعى مكاتب أنه [عبد] اشتراه من هذه المرأة بألف وادعت هى على المكاتب مثل ذلك وأقاما البينة ، فالعبد للذى فى يده وبطل البيتان فى قياس قولها . وقال محمد : العبد بين المكاتب والمرأة نصفين ولكل واحد على صاحبه نصف الثمن الذى شهدت به شهود صاحبه . ولو أقام البينة على القبض أيضاً كان مثله فى قولها . وقال محمد : [العبد] بين المرأة والمكاتب نصفين وعلى كل واحد منهما جميع الثمن لصاحبه . ولو أقام كل واحد من المرأة والمكاتب بينة أنه باع العبد من صاحبه ولم يقميا على القبض أو أقاما على القبض فهو سواء ، وهو للذى [هو] فى يده وبطل ما سواه ^(١) فى قولها . وقال محمد : إذا لم يقميا بينة على القبض ، فالعبد بين المرأة والمكاتب نصفين وكل واحد بالخيار فى النصف الذى صار لصاحبه ، إن شاء أخذه بنصف الثمن الذى ادعى عليه ، وإن شاء تركه . وإذا أقام بينة على

القبض ، فالعبد بينهما ولكل واحد منهما على صاحبه الثمن الذى ادعاه ، ولو أقام أحدهما بينة أنه باعه من صاحبه بألف وأقام الآخر أنه باعه من صاحبه بخمسمائة ، وأقاما بينة على القبض أو لم يبقيا [فهى] فى قولها على ما وصفنا . وقال محمد : إن أقاما بينة على القبض فإنما نجعل العبد للذى ادعى عليه البيع بالألف ونجمله باع من صاحبه بخمسمائة ثم اشتراه بالألف ، بخمسمائة من الثمن بخمسمائة قصاص ويؤدى خمسمائة إلى صاحبه ، وإن لم يبقيا بينة على قبض العبد ، فالعبد بينهما وكل واحد فى نصيب صاحبه بالخيار : إن شاء أخذه وإن شاء تركه

دار فى يدي رجل أقام [آخر] البينة أنها داره باعها من مكاتب بألف وأقام المكاتب بينة أنها داره باعها من هذه المرأة بألف ، وأقامت المرأة بينة أنها دارها باعها من الحر بألف ، ولم يقيموا بينة على القبض أو أقاموا . فهى للذى فى يديه فى قولها . وقال محمد : يبدأ ببيع المرأة ثم يبيع الرجل من المكاتب ويطل بيع المكاتب إذا لم يقيموا بينة على القبض ، ولو أقاموا بينة على القبض جازت البيوع وهى للذى فى يديه ولكل واحد منهم على صاحبه الثمن . ولو أقام الذى فى يديه بينة أنه اشتراها من المكاتب بألف وأقام المكاتب أنه اشتراها من المرأة بألف وأقامت المرأة أنها اشترتها من الحر بألف فهى للذى [هى] فى يديه فى قولها . وقال محمد نجيذ شراء الذى فى يديه من المكاتب ونجيذ شراء المرأة من الرجل وبطل شراء المكاتب . ولو أقاموا بينة على القبض فهو مثله فى قولها . وقال محمد : الشراء كله جائز وهى للذى [هى] فى يديه ولكل واحد على صاحبه الثمن

أمة فى يدي رجل أقام الذى فى يديه البينة أنه اشتراها من آخر بخمسمائة وأقام الآخر البينة أنه اشتراها من الذى هى فى يديه بألف وأقاما بينة على القبض ، ففى قولها هى للذى فى يديه واليبتان باطل . وقال محمد : هى للمدعى والثمان قصاص . ويدفع المدعى الفضل ، وإن أقام رجل ^(١) البينة مع ما ذكرنا أنه اشتراها من الذى هى فى يديه فهى للأجنبى بالثمن الذى شرى ^(٢) فى قولها . وقال محمد : نجعل شراء الذى هى فى يديه قبل ، فيكون عليه خمسمائة للذى ادعى شراءها منه ونجيذ شراء

(١) وفى الهندية : « المدعى » (٢) وفى المصرية : « ياتنن الذى شهدت به شهوده واليبتان

الأخريان باطل »

الأجنبي والمدعى الآخر من الذي في يديه وعلى كل واحد نصف الثمن وما بالخيار .
وكل ما ذكرنا من القبض في هذا الباب فإنما عيننا قبض الدار والعبد والأمة ^(١)

باب ما يؤمر به الرجل أن يقضى عنه دينه ^(٢)

رجل أمر رجلا أن يقضى عنه ألفا عليه لرجل ، فقال : قد فعلت وقد صدقه
الآخر وكذبه صاحب المال ، فإن الأمور لا يرجع به [على الأمر] . ولو وجد الأمر
والمقضى القضاء ، فإن الأمور لا يرجع به . ولو وجد الأمر والمقضى القضاء فأقام
المأمور بيته على القضاء ، برئ الأمر من الدين ورجع عليه المأمور . والكفيل
بمنزلة المأمور في جميع ذلك . ولو قال الأمر للمأمور : ادفع إلى رب المال ألفا
يقضها من دينه على أني ضامن لما تدفع إليه لمجد رب المال القضاء وادعاه المأمور
وصدقه الأمر ، رجع المأمور على الأمر بها ورجع رب المال على الغريم بدينه .
ولو صدق الأمر رب المال وأقام المأمور بيته على القضاء ، رجع بها على الأمر
ورجع رب المال بدينه أيضاً . ولو قال الأمر للمأمور : ادفع إليه ألفاً قضاء عني
على أني ضامن ، لم يرجع المأمور بها على الأمر ، ولو صدقه الأمر حتى يبرأ
الأمر من الدين

رجل قال : لفلان على ألف قبضه بها عبدك . فقال : قد فعلت ، وقبضه وصدقه
الأمر ، وقال رب المال : باعني ومات في يديه ، فالقول قوله ويرجع بالمال ولا
يرجع المأمور على الأمر بشيء ^(٣) ولو أقام البائع بيته على القبض برئ الأمر من الدين
ورجع البائع على الأمر ، ولو أمره أن يصلحه على عبده . فقال : قد فعلت وقبض
وقال رب المال : لم أقبض المال وصدقه الغريم فأقام المأمور بيته على القبض ،
برئ الغريم ورجع المأمور عليه بقيمة عبده

رجل في يديه ألف درهم وديعة فاستأذن صاحبها أن يقضها في دين عليه فأذن له

(١) زاد بعد هذا في الهندية منه العبارة : « قال أبرعازم : الأجنبي أقام البيته على القبض أيضاً
قال محمد في أول الباب إن قوله إذا أقام للمدعي إنما شراؤها بألف على المدعي عليه وأدفع الدار إلى
المدعي وأبطل شراء المدعي عليه وأبطل الذي في يديه على شراء » (٢) هذا الباب لم يوجد في المصرية
والثاني ما ، بل هو مؤخر عن باين بعده ومكانه في المصرية : « باب الشهادات في البيوع بين الاثنين على
الراحد ، وهو ساقط من الأصولين والثاني (٣) وفي الهندية : « ولا يرجع الأمر على المأمور بشيء »

فقال : قد قضيتها رب المال في ديني وحلف رب المال ما اقتضاني ، رجع بماله ورجع صاحب الوديعة أيضاً بألفه ، وكذلك لو كانت الوديعة عبداً فاستأذن صاحبه في أن يصالح رب المال عليه فأذن له ، فقال : قد فعلت وحلف صاحب المال ما قبض شيئاً ، رجع بماله فأخذه ورجع صاحب العبد على المصالح في قيمته .^(١) ولو استأذنه في يعه من رب المال بدينه فأذن له ، فقال رب المال : قد اشتريته ولم أقبضه وحلف على ذلك وادعى الغريم أنه قد قبضه ، رجع رب المال بالمال ولم يرجع صاحب العبد بشيء ، فإن صدق الغريم رب المال وكذبها صاحب العبد وأقام بينة على القبض رجع صاحب العبد بالثمن على البائع ورجع عليه أيضاً رب المال بدينه . ولو استأذن رب العبد في أن يرهنه منه بدينه فأذن له فقال : قد رهنته وقبضه ومات في يديه فبطل دينه وصدقه صاحب العبد وكذبه رب المال ، فالتقول قول رب المال ، فإذا حلف رجع بدينه ولم يرجع صاحب العبد بشيء . ولو قال الغريم : مات [العبد] ولم أرهته وصدقه رب المال فكذبه رب العبد وأقام بينة على الرهن والموت ، رجع على الغريم بقيمة العبد ورجع رب المال بدينه

باب ما يكون إجارة في البيع وما لا يكون^(٢)

وما يبيع قبل القبض

رجل اشترى عبداً ولم يقبضه حتى أعاره أو أجره من البائع ، لم يجوز ، فإن عمل في العارية أو في الإجارة فعطب ، عطب من مال البائع ، وإن سلم من العمل لم يكن على البائع الأجرة^(٣) . ولو قال المشتري للبائع : مر العبد يعمل لك ، فأمره فعطب بالعمل فهو من مال المشتري وعليه الثمن

رجل غصب عبداً فاستأجره من مولاه ، برئ من الضمان حين وقعت لإجارة كان العبد بحضرتها أو لم يكن . ولو أعاره من الناصب فعطب بعمل الناصب أو بعد ما فرغ من العمل فقد برئ من الضمان وهو على الناصب مالم يستعمله . ولو أمره المصوب منه ببيعه فباعه جاز ، وإن لم يقبضه المشتري حتى مات مات بالنصب

(١) وفي المتن : « في قيمة عبده » ، (٢) وفي المصرية : « وما لا يكون في إجارة وما يجوز فيه إجارته » ولا يقع قبل القبض وما لا يجوز وطريقته . (٣) وفي الثاني : « وإن سلم لأجر عليه » .

وإن وجد المشتري به عيأ فلم يقبضه واختار تركه فهو في ضمان الغاصب رجل رهن عبداً ثم أجره من المرتن ، جاز ، فإن كان حاضراً حيث يكون المرتن قابضاً ، فقد بطل الرهن وهو على الإجارة ، وإن لم يكن بالحضرة فهو على الراهن حتى يقبضه . ولو استعاره المرتن فغلب من العمل فلا ضمان على المرتن ، وإن مات قبل العمل أو بعده مات بالرهن

باب من يبيع أهل النعمة والمسلمين^(١) *

نصراني اشترى [لنصراني] من نصراني خيراً فلم يقبضها حتى أسلم البائع والمشتري ، بطل البيع ، وإن أسلم الأمر لم يبطل في قياس قول أبي حنيفة وبطل في قياس قول أبي يوسف وقول محمد

مسلم اشترى لمسلم صيداً فلم يقبضه حتى أحرم المشتري أو البائع ، بطل البيع ، وإن أحرم الأمر بطل في قياس قول أبي يوسف ومحمد ولم يبطل في قول أبي حنيفة ويأخذ المشتري الصيد ، فإن حل الأمر قبل أخذ المشتري الصيد أخذه وسلم له ، وإن قبضه الأمر وهو محرم أرسله ، وإن مات في يديه قبل الإحلال أو بعده فعليه الجزاء ، وإن مات في يد المشتري قبل [قبض] الأمر ، لم يكن على الأمر جزاء^(٢) والله أعلم^(٣)

في كتاب البيوع من الأموال^(٤) أن نصرانياً إن اشترى من نصراني خيراً علي أن أحدهما بالخيار أيهما كان وقبض المشتري الخمر ثم أسلم الذي له الخيار أن البيع قد انتقض . وفيه أيضاً في موضع آخر والتاجران واحد^(٥) أنه إذا أسلم الذي له الخيار أيهما كان ، فقد وجب له البيع . وفيه أن الخيار كان للبائع فأسلم المشتري لم يكن له أن يلزمه البيع . وفيه في موضع آخر أن البائع على خياره وله أن يلزمه^(٦)

(١) زاد في المصرية بعده : ما يحرم يمه بعد ما يجوز للنصراني ، (٢) وفي الرومية : الجزاء ، وفي المصرية : جزاء ، (٣) هنا في المصرية والثاني بإبان لم يوجد في الأصلين أحدهما : باب الرجل يكون بينهما الجارية فيقع عليها كل واحد منهما ويصير كل واحد منهما أم وله لأحدهما ، والثاني وباب عما يأمر الرجل أن يقضى به عند دينه من ماله فيلزمه ذلك حتى يرجع به عليه صاحبه ومالا يلزمه ، وهو الذي مر قبل ذلك (٤) هذه الزيادة في الهندية عند ختم الباب (٥) كذا في الأصلين (٦) وفي الهندية : ولم يلزمه ،

باب من العيوب التي يرجع فيها بالعيب والتي لا يرجع

رجل اشترى عبداً وتقابضاً ثم شهدا أن البائع أعتقه قبل البيع أو دبره أو كانت أمة فولدت منه وأنكر البائع ذلك وحلف ، عتق العبد ووقف ولاؤه وقضى . إن كانت أمة أنها أم ولد ، فإذا مات البائع عتقت ، وكذلك المدبر يعتق بعد موت البائع ، وإن وجد المشتري بما اشترى عيباً كان عند البائع رجوع بنقصانه ، وكذلك لو ادعى أنه حر الأصل ثم وجد به عيباً . ولو ادعى أنه باعه وهو عبد لفلان فأخذ المقر له فوجد به المشتري عيباً ، لم يرجع بالنقصان ، وإن أنكر المقر له ما أقر به ثم وجد بالعبد عيباً ، رده بالعيب . وكذلك لو كان الإقرار منه بعد ما رأى العبد . ولو وجد به عيباً وحدث به عيب عنده فأخذ نقصان العيب ثم أقر بالعبد لرجل فأخذه المقر له ، لم يرجع البائع على المشتري بما أخذه منه . ولو قال المشتري : باعني وهو لفلان فأعتقه فلان قبل أن اشتراه وصدقه فلان ثم وجد عيباً ، لم يرجع بالنقصان . ولو لم يقر المقر له بالعتق أخذ العبد ولم يرجع المشتري على البائع إن وجد عيباً . ولو كذبه فلان في جميع ما ادعى عتق بإقرار المشتري ، فإن وجد عيباً رجع بحصته ، فإن أقر فلان بعد ذلك بما ادعى المشتري كان العبد مولى له ويرجع البائع على المشتري بما أخذه منه . ولو قال المشتري : اشتريته وهو لفلان فأعتقه [فلان] بعد شرائي ، وكذبه فلان أو صدقه ، ثم وجد عيباً لم يرجع به . ولو قال المشتري : بعث العبد من فلان بعد ما اشتريته وأعتقه وكذبه المدعي عليه ، فقد عتق العبد وولاؤه موقوف ، فإن وجد عيباً بعد ذلك لم يرجع على البائع بشئ . ولو ادعى أنه باعه من فلان ولم يذكر عتقاً وحلف فلان على دعواه ثم وجد به عيباً ، رده على البائع

رجل اشترى عبداً وتقابضاً ^(١) ثم أقر أنه مدبر لفلان أو كانت أمة فادعى أنها أم ولد لفلان فاشترهما وهما كذلك أو كان ذلك بعد الشراء وكذبه المقر له أو صدقه ثم وجد به عيباً ، لم يرجع بنقصانه على البائع ^(٢) ، واثق أعلم

(١) وفي المصرية : البيوع الذي وكذا الذي ، الآتي (٢) وفي المصرية : ولو أن رجلاً اشترى من رجل عبداً بألف درهم وقبضه وهما اثنين ثم أفرأخ ، (٣) ذات المصرية بعد ذلك مائة ولو

باب بيع الشئئين اللذين كأنهما شئ واحد

رجل اشترى مصراعى باب أو خفين أو نعلين قبض أحدهما بغير أمر البائع وهلك الآخر فى يدى البائع ، فإن شاء أخذ الذى فى يديه بحصته ، وإن شاء تركه . ولو استهلك المشتري الذى قبضه أو أحدث به عيباً ثم هلك الذى فى يدى البائع ، هلك من مال المشتري وعليه الثمن كله . ولو كان البائع منعه الذى فى يديه بعد استهلاك الذى قبضه ثم ضاع الذى فى يدى البائع ، ضاع بحصته من الثمن . ولو أمره المشتري أن يحدث فى أحدهما عيباً وهما فى يدى البائع فأحدثه فهذا قبض من المشتري وليس للبائع أن ينتمه واحداً منهما بقبض الثمن ، فإن منعه فهلك فى يديه ، فهو ضامن لقيمته ، ولو أذن له البائع فى قبض أحدهما كان إذناً فى قبضهما ، وإن رأى المشتري أحدهما فرضيه ثم رأى الآخر فلم يرضه ، فهو بالخيار فيهما . وإن أحدث فى أحدهما عيباً لم يكن له أن يرد واحداً منهما بخيار رؤية ولا عيب . ولو استهلك رجل أحدهما ولم يشترهما كان لصاحبهما أن يسلم له الباقي ويأخذ قيمتهما منه

باب الشراء الذى يدفع فيه بعض الثمن

ويرد آخر ^(١) بعض ما اشترى

رجل اشترى عشرة أثواب يهودية كل ثوب بعشرة صفقة فنقده عشرة وقال : هى ثمن ثوب بعينه ، وقال البائع : هى من ثمن الجميع ، فالقول قول المشتري وليس له أن قبض شيئاً منها حتى ينقد ثمن الجميع ، وكذلك لو أبرأ البائع من ثمن أحدها فأراد أن يأخذ الذى برئ من ثمنه لم يكن له ذلك ، وكذلك لو أخرعه ثمن أحدها أو أخره بالثمن كله إلا درهما واحداً ، وكذلك لو اشترى فى الأصل على أن ثمن ثوب منها حال وثمان الباقي إلى أجل ، وكذلك لو باعه تسعة بتسعين درهما ديناً

أن رجلاً اشترى من رجل عبداً بألف درهم وهما بينا ثم أقر المشتري أن العبد كان سبباً لهذا الرجل فأعتقه قبل الشراء فأنكر المقر له ذلك . ثم وجد المشتري بالعبد عيا فرجع بتقصان العيب على البائع ثم إن المقر له صدق المقرى بما قال بعد ما رجع بتقصان العيب ، فإن العبد يكون مولى للمقر له ولا يظل حقه إنكاره الأول ويرجع البائع على المقرى بما أخذ منه من نقصان العيب ، لأن المقر له حين صدق المقرى بما قال فلا يثبت ملكه للمقر له (كذا) ولا يؤخر يوم أقر به قبل أن يرجع بالتقصان والبايع أن يأخذ من المقرى ما أخذ منه (١) وفى المصرية : أحدهما

للشترى على البائع وثوباً بعشرة والبيع صفقة لم يكن له أن يقبضها حتى يؤدى العشرة . وكذلك لو اشترى ثوبين أحدهما بعشرة والآخر بدينار فنقد ثمن أحدهما رجلان اشترى عبداً بألف فناب أحدهما ونقد الباقي حصته من الثمن ، فليس له أن يأخذ نصيبه حتى يوفى الثمن كله في قولهم ، فإن أوفاه الثمن كله فله أن يقبضه ، وليس بمتطوع فيما أدى عن صاحبه في قول أبي حنيفة ومحمد . فإن مات العبد في يديه ، مات من مالها ورجع على شريكه بالذى نقد عنه . ولو حضر شريكه والعبد جى ، فلذى نقده أن [يدفعه أو] يمنعه حتى يأخذ ما نقد عنه . فإن مات في يديه بعد منعه ، لم يرجع على شريكه مما نقد عنه . وقال أبو يوسف : إذا نقد الحاضر الجميع لم يكن له أن يقبض من العبد إلا نصيبه وهو متطوع فيما أدى عن صاحبه . ولو أبرأ البائع أحد الشريكين من حصته أو آخره ، لم يكن للذى أبرأه أن يأخذ حصته حتى ينقد صاحبه . ولو اشترى كل واحد منهما فى الأصل نصفه بمخمساته صفقة ، فلكل واحد أن يأخذ نصيبه إذا نقد حصته من الثمن . وإن أبرأ أحدهما أو آخره ، فله أن يقبض نصيبه . وكذلك رجلان اشترى عبيدين من رجلين أحدهما لأحدهما بعينه بمائة دينار والآخر للآخر بالألف صفقة واحدة ، فلكل واحد أن يقبض عبده إذا أدى ثمنه ، وكذلك لو كان ثمن كل واحد منهما دراهم على حدة . ولو اشترى العبدان [بألف] ومائة دينار صفقة ولم يبين ثمن كل واحد ، فليس لواحد منهما أن يقبض حتى يؤدى الثمن كله

رجلان باعا من رجلين عبيدين أو عبداً بألف فنقد أحدهما ، لم يقبض ما اشترى منه حتى ينقد الآخر . ولو باع كل واحد حصته على حدة ، كان له أن يقبض حصته الذى ينقده (١)

رجلان باعا من رجلين عبيدين بألف وكل واحد من العبدان لأحدهما على حدة فنقد المشترى أحدهما نصيبه حتى ينقد الآخر . ولو قد أحدهما البائعين جميعاً حصته من الثمن لم يكن له أن يقبض حصته أيضاً . ولو سعى كل واحد من المشترين [ثمن] الذى اشتراه ، كان له أن يقبض حصته إذا نقد ثمنه رجل قال لآخر : قد بعتك هذه العشرة الاتواب كل ثوب بعشرة قبل البيع

في أحدهما فليس له ذلك . وكذلك لو قال لرجلين : قد بعتكما هذا العبد بألف قبل أحدهما . ولو قال : قد بعتكما بألف حصتك بخمسمائة وحصته هذا بخمسمائة قبل أحدهما ، وقع البيع في نصيبه

رجلان قالوا لرجل : قد بعتك هذا العبد بألف ، فقال : قد قبلت نصيب فلان ، فليس له ذلك . ولو بين البائعان ثمن حصه كل واحد قبل نصيب أحدهما ، جاز . ولو اشترى داراً من رجلين صفقة وسعى ثمن حصه كل واحد ، فلتشقيع أن يأخذ إحدى الحصتين . وإن اشترى الحصتين جملة بألف ، فليس لتشقيع أن يأخذ [حصه] ^(١) أحدهما دون الآخر

باب البيع الذي يقع معا

رجل باع عبداً لرجل بغير أمره [من رجل وباعه آخر من آخر قبله فأجازهما] فالمشترى بالخيار : إن شأما أخذه بينهما نصفين بنصف الثمن ، وإن شأما تركا . وكذلك لو كان الذي ولي البيع منهما رجلاً واحداً ، وكذلك لو كان المولى وكل رجلاً ببيعه [ثم وكل آخر ببيعه] فباعه كل واحد من رجل معا

رجل باع أمة لرجل [بألف درهم] وزوجها آخر من آخر على ألف فأجازهما المولى ، فالبيع جائز والنكاح باطل . ولو كان يعباً وعتقاً أو كتابة وبيعاً ، جاز العتق والكتابة وبطل البيع . ولو كانت هبة وبيعاً فالهبة في النصف جائزة والمشترى في النصف بالخيار . فإن اختار المشتري ترك النصف لم يكن للوهوب على ذلك النصف سبيل . ولو كانت داراً فاجتمع فيها هبة وبيع ، جاز البيع وبطلت الهبة . ولو كانت هبة وصدقة في دار فأجازها بطل ذلك كله في قياس قول أبي حنيفة . رضي الله عنه وجزا في قياس [قول] أبي يوسف ومحمد ، وكذلك الهبة والصدقة . ولو كان رهناً هبة أو صدقة ، جازت الهبة والصدقة وبطل الرهن . ولو كان ذلك في دار لم يجز شيء منه . ولو كانت لإجارة وبيعاً بطلت الإجارة وجزا البيع ، وكذلك الهبة والإجارة . ولو كانت لإجارة ورهناً جازت الإجارة

باب البيع الفاسد والعق في ذلك

رجل باع عبداً بألف درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار شهراً فقبضه المشتري بأمره وأعتقه في الشهر ، لم يجز عتقه . فإن أعتقه بعد الشهر جاز وعليه قيمته
رجل غصب رجلاً عبداً فباعه من الغاصب يعباً فاسداً فأعتقه الغاصب ، جاز عتقه وعليه القيمة

رجل في يديه عبد وديعة فاشترى من المولى يعباً فاسداً والعبد حاضر فأعتقه ، جاز عتقه وعليه القيمة ، فإن لم يكن حاضراً لم يجز عتقه

رجل اشترى عبداً يعباً فاسداً أو استأجره إجارة فاسدة ونقد الثمن أو الأجر أو أقرض رجلاً ألفاً وارثن منه رهناً فاسداً فله أن يمنع ما اشترى وما استأجر وما ارثن حتى يقبض ما نقد ، وإن مات البائع أو المؤاجر أو الرهن ، فالذي في يديه العبد أحق به من سائر الغرماء يباع في دينه . ولو اشترى العبد يعباً فاسداً أو استأجره إجارة فاسدة أو استرهنه رهناً فاسداً والثمن والأجر وما استرهن به العبد دين على رب العبد قبل ذلك ، فله أن يسترجع العبد قبل أن ينقد [من] الذي عليه ، وإن مات فالعبد أسوة دين الغرماء . ولو كان الرهن مدبراً أو أم ولد ، كان له أن يسترجعه قبل نقد الدرام في الوجهين جميعاً ؛ لأنه ليس برهن . ولو كانت الإجارة صحيحة في الوجهين جميعاً ثم مات المؤاجر ، فالمستأجر أحق به حتى يستوفي حقه . وإن مات العبد في يدى المستأجر ، وقد منعه المستأجر أو قبل منه ، لم يكن عليه ضمان ورجع في مال المؤاجر بدينه

باب الاختلاف في الخيار في البيع^(١)

رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاختلفا بعد الثالث^(٢) فقال أحدهما : مات العبد في الثالث ، وقال الآخر : أبق بعد الثالث ، فالقول قول الذي يدعى الإباق والبيئة بيته . ولو تصادقا أن العبد مات فقال أحدهما : مات في الثالث ،

(١) زاد في المصرية بعده : وفي موت العبد قبل معنى الخيار بعد ذلك . (٢) وفي الهندية : وبعد ثلاث ، وفي المصرية رفضت الثلاثة الأيام فقال أحدهما ، الخ

وقال الآخر : مات بعد الثلاث ، فالقول قول الذى يدعى الموت فى الثلاث واليئة
 بيئة الآخر . ولو تصادقا على موته بعد الثلاث وأقام أحدهما اليئة أن البائع نقض
 البيع فى الثلاث وأقام الآخر بيئة أنه أجاز فى الثلاث [فاليئة بيئة المدعى للقبض .
 وإن تصادقا على الموت فى الثلاث] وأقام أحدهما بيئة على النقض قبل الموت وأقام
 الآخر على الإجازة ، فاليئة بيئة مدعى الإجازة . وإن ادعى أحدهما أن الثلاث
 مضت والعبد حى ثم مات وأن البائع أجاز البيع فى الثلاث وادعى الآخر أنه مات
 فى الثلاث وأن البائع [قبض البيع قبل موته ، فالقول قول الذى يدعى النقض
 واليئة بيئة الآخر . ولو ادعى [أحدهما أن العبد مات بعد الثلاث وأن البائع
 نقض البيع فى الثلاث وادعى^(١) الآخر أنه مات فى الثلاث وأن البائع] أجاز البيع
 قبل موته ، فالقول قول مدعى النقض واليئة بيئة الآخر . وكذلك إذا كان الخيار
 لهما واجتمعا على موته وأنت [المشتري قبض العبد فادعى أحدهما أنه مات بعد
 الثلاث]^(٢) ادعى الآخر أنه مات فى الثلاث وأنها جميعاً أجازا البيع قبل الموت .
 ولو ادعى الآخر أنه مات بعد الثلاث وأنها قضا ، فالقول قول مدعى النقض
 واليئة بيئة الآخر . ولو كان العبد قائماً فى يدى المشتري بعد الثلاث وأحدهما
 بالخيار فأقام أحدهما بيئة على النقض والآخر على الإجازة ، فاليئة بيئة مدعى
 النقض . وإن أقاما اليئة على ما وصفنا فى الثلاث ، فاليئة بيئة الذى لا خيار له .
 وإن كان الخيار لهما جميعاً فأقام أحدهما اليئة بعد الثلاث على النقض وأقام الآخر
 على الإجازة فاليئة بيئة مدعى النقض . وإن اختلفا فى الثلاث ، فاليئة بيئة مدعى
 الإجازة والقول قول الآخر . وجميع هذه المسائل إذا لم يعلم أى الأمرين كان قبل
 فهو على ما وصفنا ، وإذا كان علم الأول أخذه ، ولو كان الخيار للبائع فقبضه المشتري
 وقيمته ألف فصارت ألفين فى يديه فأقام البائع بيئة بعد الثلاث أن المشتري قتله خطأ
 فى الثلاث بعد ما صارت قيمته ألفين وأقام المشتري بيئة أن البائع قتله بعد مضى
 الثلاث ، فاليئة بيئة البائع وله على عاقلة المشتري قيمة العبد فى ثلاث سنين ، وليس
 له أن يضم المشتري قيمته . وإن أقام المشتري بيئة أن البائع قتله فى الثلاث وأقام
 البائع اليئة أن المشتري قتله بعد الثلاث ، فاليئة بيئة البائع وعلى المشتري الثمن .

(١) هذه الزيادة التى فى وسط الزيادة الهندية أدخلت من المصرية (٢) الزيادة من المصرية

ولو أقام المشتري بينة أن أجنبياً قتله بعد الثلاث وأقام البائع البينة أن ذلك الأجنبي أو غيره قتله في الثلاث خطأ ، فالبينة بينة البائع . ولو أقام البائع البينة أن أجنبياً قتله بعد الثلاث وأقام المشتري بينة أن ذلك الأجنبي قتله في الثلاث ، فالبينة بينة البائع وعلى المشتري الثمن ولا شيء على القاتل للبائع . ولو أقام البائع بينة أن أجنبياً غصبه من المشتري في الثلاث وقيمته ألفان ومات في يديه في الثلاث وأقام المشتري بينة أن ذلك الأجنبي غصبه وقيمته ألفان ومات في يديه بعد الثلاث ، فالبينة بينة المشتري . ولو كان البائع أقام بينة أنه مات في يدي الغاصب بعد الثلاث وأقام المشتري البينة أنه مات في الثلاث ، فالبينة بينة البائع ، وعلى المشتري الثمن ، وله على الغاصب القيمة ، والقول قول مدعي الموت والقتل في الثلاث في جميع هذه المسائل

باب بيع الكيل يزيد أو ينقص^(١)

رجل اشترى حنطة على أنها قفيز بدرهم فلم يقبضها ولم يكل عليه^(٢) حتى أصابها ماء فصارت قفيزاً وربعاً وتصادقوا^(٣) أن الزيادة من الماء ، فإن شاء أخذ منه قفيزاً بدرهم ، وإن شاء تركها . ولو كالهـا بحضرة المشتري فلم يدفعها إليه حتى كان ما وصفتها فإنه يأخذها بزيادتها بما سمي إن شاء . وإن شاء تركها

رجل اشترى طعاماً على أنه قفيز فوجده يزيد بثلث أو ربع أو ينقص ذلك وهو شيء يكون بين الكيلين أخذ في الزيادة قفيزاً منه بما سمي وأخذ في النقصان بحصته ولا خيار له . ولو كاله بعد ما وقع البيع فلم يدفعه إلى المشتري حتى أعيد كيله فزاد أو نقص ، لزمه بجميع الثمن

رجل اشترى قفيزاً من كرفكاله وعزله ولم يدفعه إليه حتى أصاب الطعام كله ماء ، القفيز وغيره فزاد كل قفيز ربعاً ، فإن شاء أخذ قفيزاً من أى الطعام شاء البائع بما سمي ، وإن شاء ترك . ولو كان الطعام ندياً نجف القفيز وما بقي من الطعام [ونقص]^(٤) فلي البائع أن يتم له قفيزاً ولا خيار لواحد منهما

رجل اشترى قفيز حنطة [بقفيز حنطة] بأعيانها وكال كل واحد الطعام بحضرة الآخر فكان قفيزاً فلم يتقابضا حتى أصاب أحدهما ماء فزاد ربعاً فالذي لم يصب

(١) زاد في المصرية بعد «قل أن يكاله» (٢) وفي المصرية : «لم يتقابضا ولم يكابلا» (٣) وفي المصرية : «وما تصادقا» (٤) الزيادة من المصرية

طعامه الماء بالخيار : إن شاء أخذ القفيز والرّبع بطعامه ، وإن شاء ترك . ولو لم يكونا كالا بعد البيع حتى كان ما وصفنا ، فالذي لم يصب طعامه الماء بالخيار : إن شاء أخذ قفيزاً من الندى بقفيزه اليابس ، وإن شاء تركه في قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف . وقال محمد : بطل البيع

رجل باع قفيزاً من حنطة بقفيز من كر فكال صاحب الكر قفيزاً وعزله ولم يدفعه إليه حتى أصاب الذي عزله وما بقي من الطعام ماء ، فهو على ما وصفنا من الاختلاف . وإن ابتل الذي عزله خاصة أخذ من اليابس قفيزاً بقفيز في القولين رجل اشترى قفيز رطب بقفيز رطب ، وأحدهما أكثر نقصانا من الآخر إذا جف فهو جائز^(١) وإن تكايلا ولم يتقابضا حتى صار تمراً وأحدهما أنقص من الآخر فهما بالخيار : إن شاء سلما البيع ، وإن شاءا تقضاء . ولو صار أحدهما تمراً والآخر كما هو فبائع الرطب بالخيار إن شاء أخذ التمر بنقصانه ، وإن شاء ترك . وإن لم يتكايلا بعد البيع حتى صار أحدهما تمراً بطل البيع في قياس^(٢) قول أبي يوسف ومحمد رجل اشترى قفيزاً من رطب كثير^(٣) ب درهم قلم يقبض حتى صار تمراً كان له أن يأخذ قفيزاً تاماً بما سمي إن شاء

رجل باع قفيز حنطة بقفيز حنطة رطبة ، فالبيع باطل إلا أن يعلم أنهما إذا يبسا كانا سواء . وكذلك حنطة خرجت من سبلها بحنطة مثلها . وكذلك تمر أصابه ماء أو زبيب فاتفخ بتمر أو زبيب مثله في قول محمد . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : هذا كله جائز

رجل اشترى كر حنطة فولاهما رجلاً فزاد قفيزاً وعلم أن ذلك غلط ، ردت الزيادة على الأول . وإن كان شيء يكون بين الكيلين ، فهو للبائع الثاني في قول أبي يوسف ومحمد . ولو نقص الكر شيئاً يكون بين الكيلين أخذه المشتري الثاني بحصته ولا شيء للبائع الثاني على البائع الأول . والمراوحة بمنزلة التولية . ولو ولي

(١) وفي المصرية : « تكايلا وتقابضا ، فهو جائز ، كان كما إذا جفا صاراً تمراً كان أحدهما أكثر نقصانا من الآخر لم يفسد ذلك البيع بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وإن تكايلا الخ
(٢) كذا في الأصل ، وفي المندية : وفي قول أبي يوسف ومحمد ، وكذلك هو في المصرية وهو الصواب
(٣) الكثير : التمر يدخر في القوامر لفتته

الكر^(١) رجلاً فزاد قفيزاً فاحتبس القفيز وسلم له كراً ، فإنه يبيع القفيز الزائد مربحة وتولية على جزء من أحد وأربعين من الثمن ، وإن باعه على ذلك ثم وجد مشترى الكر به عيأً فرده [عليه] فإنه يبيعه مربحة أو تولية على أربعين [جزءاً] من أحد وأربعين [جزءاً من الثمن]^(٢) فإن لم يبعه حتى رد عليه القفيز ، باع كل واحد على ما وصفتنا ، فإن خلطهما استقبل الأمر فيهما . وهذا قياس قول أبي يوسف ومحمد . ولو اشترى كراً فأصابه ماء فأفسده وصار كيلاً خمسين قفيزاً فباعه مربحة على أنه كره ولم يبين ، جاز البيع للبشرى منه أربعون قفيزاً ويبيع العشرة الأقفزة الباقية مربحة أو تولية على خمس الثمن . ولو اشترى كراً فباعه تولية فلم يقبضه المشتري حتى أصابه ماء فزاد عشرة أقفزة ، فالمشتري بالخيار : إن شاء أخذ منه أربعين قفيزاً بما سمى ، وإن شاء ترك ، ويبيع البائع العشرة الأقفزة على خمس الثمن . ولو كاله المشتري فكان أربعين قفيزاً فلم يدفعه إليه حتى كان ما وصفتنا ، فهو كله للمشتري إن شاء وكذلك إن كاله وهو أربعون فلم يقبضه حتى يبس فنقص فهو لازم له بالثمن كله . ولو ولاه من الكر قفيزاً فعزله ولم يقبضه حتى أصاب الطعام كله ماء فزاد ، فليس للمشتري إلا قفيز وله الخيار ، وإن لم يصب الماء إلا الممزول ، أخذ من اليايس قفيزاً ولا خيار له

رجل اشترى طعاماً على أنه كره فكاله وتقابضا [ثم تقابلاً] فنقص الكر أو زاد ما يكون بين الكيلين ، فهو للبائع بزيادته ونقصانه . وإن أصابه ماء فزاد أو كان رطباً فببس فهو مثل ذلك ، ولا يحيط عنه في النقصان شيئاً إلا أن الماء إن كان أفسده ولم يعلم البائع بذلك فله الخيار ، وكذلك لو رد على البائع بعيب بقضاء أو غيره

باب البيع في الزيادة في الولد وغيره^(٣)

رجل اشترى جارية قيمتها ألف [بألف] قبضها بغير أمر البائع فولدت ولداً يساوي مائة ثم بلغت قيمته ألفاً ، فللبائع أن يأخذها حتى ينقد الثمن . فإن لم يأخذها حتى تقده الثمن فقد سلم له القبض ، فإن وجد بالجارية عيأً لم يردّها ورجع

(١) وفي المصرية : « وإذا اشترى الرجل من الرجل كره حصة يكون أربعين قفيزاً بمائة درهم وكاله وتقابضا ثم إن المشتري ولاه رجلاً بما اشتراه به وكاله الآخر فوجده كراً وقبضه » الخ (٢) الزيادة من المصرية (٣) وفي المصرية : « وغيره وما يقسم عليه من الثمن »

بالتقصان من جميع الثمن ولا حصة للولد في الثمن ، وليس للبائع أن يأخذها ويرد الثمن . ولو وجد العيب بالولد لم يرجع بشئ . ولو لم يتقده فأخذها البائع وقيمتها ألف ثم تقده الثمن فأخذها قيمة الولد ألفان وقيمة الأم ألف ثم وجد بالأم عيباً ردها بثلك الثمن . وإن وجد بالولد ، فيثلثي الثمن . ولو ماتت الأم في يدى البائع بعد ما أخذها من المشتري أخذ الولد بحصته إن شاء ، فإن اختار تركه لم يكن عليه من نقصان الولادة شئ . وإن كان الولد هو المبتع أخذ الأم بجميع الثمن إن شاء ، وإن اختار الأم وماتت في يدى البائع بطل الثمن كله ولم يكن عليه من حصة الولادة شئ . ولو كانت الجارية ولدت في يدى المشتري لما قبضها ولداً قيمته خمسون ونقصتها الولادة مائة فأخذها البائع ومات الولد في يديه ، فإن شاء المشتري أخذ الأم بجميع الثمن ، وإن شاء تركها . فإن اختار تركها ، فعليه نصف عشر الثمن ، وإن كانت الأم [هى] الميتة أخذ الولد وأدى جزئين من أحد وعشرين من الثمن إن شاء وإن اختار تركه وأدى جزءاً واحداً . ولو ماتا في يدى البائع ، فعلى المشتري نصف عشر الثمن ، ولو لم يموتا وقبضهما فوجد بالولد عيباً رده بجزء من أحد وعشرين . وإن وجد [بالأم ، تسعة عشر جزءاً من أحد وعشرين جزءاً من الثمن . وإن وجد^(١) بهما ردهما بعشرين من أحد وعشرين . ولو لم يقبضهما المشتري حتى صارت قيمة الولد خمسمائة بعد ما أخذها البائع منه ثم قبضهما فوجد بالأم عيباً ، ردها بتسعة عشر من ثلاثين . وإن وجد بالولد رده بثلك الثمن . وسواء إن كان العيب بالولد يوم ولد في يدى المشتري أو حدث به بعد ذلك في يدى المشتري أو بعد ما قبضهما البائع منه ، وإن وجد العيب بهما ردهما بتسعة وعشرين من ثلاثين .

• وفى كتاب اليروع من الامالى فى الرجل يقضب الجارية أو يشتريها شراً فأسدأ فقلد في يديه ولداً ، فإن صاحبها يأخذها وولدها ، فإن لم يكن فى ولدها ولاء بنقصان الولادة أخذ تمام نقصان الولادة ، فإن زاد الولد في يدى صاحب الجارية بعد ما أخذ الجارية وولدها حتى صار فيه ولاء بالنقصان ، رجع الغاصب والمشتري عليه بما كان أعطاه من تمام نقصان الولادة

رجل اشترى عبداً وقضه بغير أمر البائع فاعور عنده ثم أخذه منه البائع [حتى يعطيه الثمن^(١)] فوجد المشتري به عيباً كان بالعبد يوم وقع البيع ، فإن شاء أخذه بالثمن [كله ، وإن شاء قبض البيع وأعطى البائع نصف [الثمن] . ولو كانت أمة وقبضها فوطئها^(٢) ولم ينقصها الوطء . ثم أخذها البائع فوجد المشتري بها عيباً كان بها يوم وقع البيع ، فله أن يدعها ولا شيء عليه^(٣) ولو ولدت عند المشتري من غيره فأخذها البائع فأت ولدها ، فإن شاء أخذ الأم بجميع الثمن ، وإن شاء تركها . ولو لم يمت وقبضها فوجد بالأم عيباً حدث بها في يدى المشتري قبل أن يأخذها البائع ، لم يكن له أن يردها بذلك العيب . ولو وجد بالولد عيباً حدث به في يدى المشتري قبل أن يأخذها البائع^(٤) رده بذلك العيب وقسم الثمن علي قيمتها يوم وقع البيع . وقيمة الولد يوم قبضها^(٥)

رجل اشترى جارية [بألف درهم حالة^(٦)] وقبضها بغير أمر البائع فولدت . في يديه ولداً قيمته مائة فصارت القيمة ألفاً فأخذ البائع الأم وقيمة الولد يوم أخذها ألف فبلغت ألفين ثم قدسه المشتري قبض الأم فوجد بها عيباً ردها وقسم الثمن على قيمتها يوم وقع البيع وقيمة الولد يوم أخذ البائع الأم فبردها بنصف الثمن ، فإن رد الأم بذلك ثم وجد بالولد أصعباً [زائدة] ينقصه خمسمائة . لحصة الأم من الثمن الثلثان . وأما الولد فلا يرده بعيب أبداً ولا يرجع بنقصان . ولو كان البائع قبضها فتقد المشتري وقبضها وقيمة الولد ألفان يوم قبض وقيمتها يوم قبضها البائع ألف ثم وجد بالأم عيباً ردها بثلاث الثمن ، وإن وجد بعد ذلك بالولد أصعباً زائدة كانت حصة الأم من الثمن كما كانت ورد الولد إن شاء بثلاثي الثمن . رجل اشترى جارتين بمائتين قيمتهما ألف ألف وقبضها فوجد إحداهما عيباً ردها بنصف الثمن ، وإن وجد بالأخرى عيباً وقد باعها أو رضى بعيبها ، كانت حصة أتي ردها النصف كما كان

رجل اشترى جارية قيمتها ألف بألف قبضها بغير أمر البائع فولدت في يديه ولداً قيمته مائة ثم صارت قيمته ألفاً فأخذ البائع الولد ولم يجد الأم فصارت

(١) الزيادة من المصرة (٢) وفي المصرة : وأريت لو كانت جارية فقضها المشتري وهي ثيب فوطئها الخ

(٣) وفي المصرة : لم يكن له أن يردها بعيبها ولا يكون عليه من الوطء قليل ولا كثير . أريت ، الخ

(٤) وفي المصرة : وقبل أن قبض منه البائع . (٥) وفي المصرة : يوم قبضه المشتري ،

(٦) الزيادة من المصرة

[قيمته] في يدى البائع ألفين ثم تقدمه المشتري فأخذه فوجد به عيباً ، رده بثلثي الثمن . فإن رضيه بعيه ثم وجد بالأم عيباً لم يرد مالاً حدث فيها من الولادة وارتجع بنقصان العيب من ثلث الثمن ، وللبائع أن يأخذها بعيها ويرد الثمن ، والله أعلم بالصواب

باب اختلاف البائع والمشتري في هلاك ما اشترى^(١)

رجل اشترى جارية ولم يتقدم الثمن حتى ماتت فأقام البائع بينة أن المشتري قبضها وماتت في يديه وأقام المشتري بينة أنها ماتت في يدى البائع قبل قبضه ، فالبينة بينة البائع والقول قول المشتري . وكذلك لو أقام البائع البينة أن المشتري قتلها في يدى البائع وأقام المشتري بمثل ذلك . وإن قالت بينة المشتري : قتلها البائع بعد البيع يوم وقالت بينة البائع : قتلها المشتري بعد البيع يومين ، فالبينة بينة المشتري . وكذلك لو وقتنا في الموت كانت البينة بينة صاحب الوقت الأول . ولو تصادقا علي قبض المشتري من البائع بأمره أو بغير أمره وأقام المشتري بينة أن البائع قتلها [بعد قبضه فأقام البائع بينة أن المشتري قتلها] فالبينة بينة المشتري . فإن كان القبض بغير أمر البائع فقد بطل الثمن عن المشتري وإن كان بأمره فعل المشتري الثمن وله القيمة على البائع . ولو اشترى جارية فولدت قبل القبض فقتلت الولد أو قتلها الولد فهو بالخيار في الباقي : إن شاء أخذه بجميع الثمن ، [وإن شاء ترك]^(٢) فإن اختار أخذه فوجد به عيباً رده بالثمن ، وكذلك لو اشترى عشرين صفقة قتل أحدهما صاحبه

باب اختلاف البائع والمشتري^(٣)

رجل أقام البينة أنه اشترى طيلسان آخر وقيسه بنضيه وأقام الآخر البينة أنه اشترى خفيه ذلك وقلنسوته بقميصه ، قضى بنصف الخفين بالطيلسان وبنصف القميص بالقلنسوة ونصف الخفين بنصف القميص . فإن [وجد] مشتري الطيلسان به عيباً ، رده بنصف الخفين ، فإن وجده بالقميص رده بالقلنسوة ونصف الخفين . وإن وجد مشتري القلنسوة بها عيباً ردها بنصف القميص ، وإن وجده بالخفين ردها بالطيلسان ونصف القميص

(١) زاد في المصرية : قبل القبض وبينه ، (٢) ما بين المربعين من المصرية (٣) زاد في المصرية

بعد قوله « والمشتري » . وكل واحد منهما يدعي غير ما يدعي صاحبه ،

باب الزيادة في البيع من غير المشتري

رجل ساوم رجلا بدار فقال رجل للبائع : بعها منه بألف على أني ضامن لك .
 خمسمائة سوى الألف ورضي بذلك وباعها من المشتري بألف ، جاز البيع بألف
 وبطل الضمان في قولهم . ولو قال الكفيل : بعه بألف على أني ضامن لك خمسمائة
 من الثمن سوى الألف ، جاز والكفيل ضامن ، فإن قد المشتري الألف لم يكن
 للبائع أن يمنعه الدار لقبض الخمسة المائة ^(١) . وإن باع المشتري الدار باعها مرا بحة
 على ألف ، وكذلك الشفع يأخذها بألف . ولو كانت الكفالة بأمر المشتري ،
 فللبائع أن يمنحها بعد قبض الألف حتى يقبض الخمسمائة وليس له أن يطلب
 المشتري بها . وإن أداها الكفيل رجع بها على الأمر ، وإن أدى المشتري الجميع ،
 لم يرجع عليه الكفيل بشيء . ويبيع مشتري الدار إن باعها مرا بحة على ألف وخمسمائة ،
 وبذلك يأخذها الشفع . وإن ردها المشتري بعيب ، بقضاء أو غيره أو بإقالة ،
 فعلي البائع للمشتري ألف والكفيل خمسمائة وليس للمشتري أن يقبض الخمسمائة من
 البائع ، وإن كان قد أداها إلى الكفيل ، ويأخذها الكفيل فيدفعها إليه
 رجل اشترى داراً بألف ، وقبضها ولم يقبضها . حتى زاد البائع أجنبي في الثمن
 خمسمائة بأمر المشتري ، فالزيادة على المشتري ولا يؤخذ بها الأجنبي . وإن زاد
 بغير أمر المشتري ولم يضمن الزيادة ، فالزيادة موقوفة . فإن رضي المشتري بها
 لزمته وإلا بطلت . وإن كان الأجنبي زاده الخمسمائة على أنه ضمنها أو قال : أزيدك
 من مالي ، فهي لازمة له . فإن كانت بأمر المشتري رجع بها عليه ولا يأخذ البائع
 المشتري بها . وإن كانت بغير أمره فهي على الذي زاد ولا يرجع بها . فإن قبضها
 البائع ثم رد المشتري الدار ، بقضاء أو غيره أو بإقالة ، رجع المشتري بألف والأجنبي
 بخمسمائة ويبيع المشتري الدار مرا بحة على ألف إن كانت الزيادة بغير أمره ، وإن
 كانت بأمره فألف وخمسمائة ، وإن كانت الزيادة قبل قبض الدار وهي بأمر
 المشتري ، فللبائع أن يمنحها بعد قبض الألف حتى يأخذ الخمسمائة ، وإن كانت
 بغير أمره لم يكن له ذلك ، فإن أخذها شفع قبل قبض المشتري أخذها بألف ويرد
 الزيادة على الكفيل ، كانت بأمر المشتري أو بغير أمره

(١) وفي الفندية والمصرية والثاني : : الخمسمائة .

رجل اشترى غلاما بجمارية فوجد به عيباً فصالحه أجنبي على مائة درهم يزيد بها ، لم يلحقه إلا أن يضمنها ولحقت بائع الغلام إن كانت بأمره ، وإن لم تكن بأمره فهي موقوفة ، فإن أجازها كانت عليه [دون] المصالح ، وإن لم يجزها بطل الصلح

باب القصاص في السلم ما يشتري من الذي أسلم

رجل أسلم مائة في كرحنطة ثم باع من المسلم إليه كرا بمائتين إلى أجل ودفعه إليه ثم اقتضاه (١) من الكر أسلم لم يجز ، فإن طحن الكر الذي اقتضاه ، فعليه مثله للسلم إليه ، فإن قضى عليه بذلك لجعله قصاصاً من السلم لم يجز ، فإن لم يجعله قصاصاً ودفعه إلى المسلم ثم اقتضاه من المسلم جاز . ولو لم يطحن رب السلم الكر الذي باعه من المسلم [إليه] لما اقتضاه ولكن أصابه عيب عنده ، فالمسلم إليه بالخيار : إن شاء أخذه بعينه ولم يرجع بشيء ، وإن شاء ضمنه بمثله ، وإن اختار ضمان مثله وتضمن له بذلك لجعله قصاصاً من المسلم (٢) لم يجز ، فإن قبضه ثم قضاه جاز . وإن اختار المسلم إليه أخذ الكر بعينه فلم يقبضه حتى يجعله قصاصاً من المسلم جاز وإن كره ذلك أحدهما لم يكن قصاصاً ، ولو لم يجعله قصاصاً وقبضه ثم اغتصب منه رب السلم ورضى به ، فهو قصاص . ولو طحن رب السلم الكر الذي اقتضاه بعد ما دخله العيب ورضياً بأن يجعله قصاصاً وبه العيب ، لم يكن قصاصاً . ولو اغتصب رجل من المسلم إليه الكر الذي اشتراه من رب السلم فأحال المسلم إليه رب السلم على الغاصب به وهو قائم في يدي الغاصب بعينه ، فالحوالة باطلة ، وكذلك لو كان وديعة في يديه ، فإن دخله عيب عند الأجنبي فرضى رب السلم بالحوالة جاز ، فإن ضاع في يدي الأجنبي وهو وديعة بطلت الحوالة . فإن كان غصباً فالحوالة على حالها ، ولو استهلك الغاصب الكر قبل أن يدخله عيب ثم احتال رب السلم على الغاصب بالكر ، جازت الحوالة . فإذا قبضه فهو قصاص ، ولو كانت الحوالة قبل الاستهلاك لم تجز

(١) وفي المصرية : ما يفترى ، (٢) وفي الهندية : ماقتضاه ، وفي المصرية : قضى ،

(٣) وفي المصرية : من الكر . قلت : المراد من المسلم فيه وهو الكر

باب العيب في البيع ما يكون عيبا وما لا يكون

رجل قال لآخر : عبي هذا آبق فاشتريه مني ، فليس له أن يرده بالإباق ، فإن باعه المشتري من آخر فأراد رده بالإباق وجد المشتري أن يكون باعه آبقا فأقام المشتري الآخر بينة على مقالة البائع الأول : قد بتك هذا العبد بألف على أنه آبق^(١) لم يستحق بذلك شيئا . ولو قال البائع الأول للمشتري الأول : قد بتك هذا العبد بألف على أنه آبق أو على أني برى . من إباطه فقال : قد اشتريته ، فللمشتري الآخر أن يرده على المشتري الأول إذا أقام البينة على مقالة البائع الأول في عقدة البيع . ولو كان البائع الأول قال : قد بتك على أني برى من الإباق ، فاشترى المشتري [الأول] على ذلك فأقام المشتري الآخر بينة على هذه المقالة ، لم يستحق بذلك شيئا ، والله أعلم

باب من البيع في العيب وغيره ما يكون إقالة وما لا يكون

رجل اشترى غلاما فباعه من آخر فجحد المشتري الآخر الشراء فعزم المشتري الأول على متاركة^(٢) ثم وجد بالعبد عيبا فله أن يرده على البائع . وكذلك لو صدق المشتري الآخر المشتري الأول على الشراء ثم جمعا على أنه كان تلجنة أو أن الثمن كان إلى العطاء أو أنه كان للمشتري خيار أو أنه لم يكن رأى العبد فنقض المبيع ، فللأول أن يرده بالعيب على البائع . ولو تصادقا أنه لم يكن خيار ثم جعل أحدهما لصاحبه خيارا فنقض صاحب الخيار خياره ، لم يكن للأول أن يرده على البائع بعيب ، وكذلك لو رده المشتري الآخر على الأول بعيب بغير قضاء فليس له أن يرده . فإن كان بقضاء فله أن يرده . ولو أقر المشتري [الآخر] فله أن يرده . ولو أقر المشتري الأول والآخر بالبيع عند قاض ثم جحدا ذلك قالا : لم تقر عندك بهذا كان جحودهما مناقضة ، ولم يرده الأول على البائع بعيب أبدا . ولو أراد الآخر إمساك العبد بعد جحودهما بالبيع ، لم يكن له ذلك

رجل اشترى عبدا فأراد رده بعيب فأقام البائع بينة على إقراره أنه باع العبد فليس له أن يرده . ولو أقام البينة أنه باعه من فلان ، وفلان حاضر يجحد الشراء ويجحده

(١) وفي المصرية : من قوله : إن عبي هذا آبق فاشتريه مني ، (٢) وفي المصرية : على ترك الخصومة ، وفي الهندية : على تناوله .

المشتري الأول أيضاً ، فجعودهما بمنزلة الإقالة ، ولا يردده الأول بالعيب على [البائع الأول] . وكذلك لو كان المشتري الآخر غائباً فأقام البائع الأول [بيئة] على إقرار المشتري الأول بالبائع ، فليس للمشتري الأول أن يردده بالعيب على البائع

رجل اشترى داراً وقبضها وسلم الشفع الشفعة [ثم باعها المشتري من آخر وقباضاً فسلم الشفع الشفعة] أيضاً ثم أقر المشتري الأول والآخر أنه لم يكن بينهما بيع وأنهما لم يقرأ [بالبيع] فللشفع أن يأخذها بالشفعة [ولو أقر أن البيع كان تلجئة ، لم يكن له أن يأخذ بالشفعة ، وكان للمشتري الأول أن يردده بالعيب على البائع الأول ، وكذلك ما وصفت لك] ^(١) في هذه المقالة . وكل شيء كان للمشتري الأول أن يردده فيه بالعيب على البائع الأول فليس للشفع فيه شفعة ، وكل شيء لم يكن له أن يردده على البائع الأول ، فللشفع فيه شفعة ، لأنه بمنزلة الإقالة

باب من البيع الفاسد الذي ينقض ^(٢)

رجل اشترى جارية بيعاً فاسداً فأراد البائع أخذها وأقام المشتري [بيئة] أنه باعها من فلان الغائب أو أقر أنه باعها من فلان ، لم يسمع القاضي من بيته وقال البائع : إن شئت فصدقه وخذ القيمة ، وإن شئت فخذ الجارية . وإن أخذها ثم حضر المقر له بالشراء فادعها ، ردت عليه الجارية وأخذ البائع الأول القيمة من المشتري الأول . وإن قال المشتري الأول : بعثا وخرجت من ملكي ولم يبين من باعها أخذ البائع الجارية وقول المشتري باطل . وكذلك لو قال المشتري : هي لغيري أو هي لفلان ، أخذها البائع حتى يحضر المقر له ، فإن حضر فادعها [ردت] عليه وأخذ البائع القيمة

باب البيوع التي يختلف فيها بالثمن ^(٣)

رجل اشترى عشرين صفقة أو صفتين أحدهما بعينه بألف نسيت والآخر بألف تقدماً فرد أحدهما بعيب فقال المشتري : رددت الذي بالتقد ، وقال البائع : رددت الآخر ، فالقول قول البائع ؛ لأن ^(٤) المشتري لما قبض العبدتين وأدى

(١) ما بين المربعين من المصرية (٢) وفي المصرية : الذي يتقاضى والذي لا يتقاضى . (٣) زاد في المنية بقوله : «الثن من البائع والمشتري» وفي المصرية «في الثمن أيضاً» (٤) قوله «لأن» إلى قوله : «وكذلك لو تصادقا» ساقط من المنية والمصرية أيضاً . وترى في العبارة تحريضا أو سقوطا في مواضع منها

الألف النقد قد أخذ البائع ألفاً هو له ، فلما قال المشتري : قد وجب لي عليك أيها البائع أن ترد علي الألف الذي قبضت ، لأنني قد رددت عليك العبد ، وقال البائع : لا يجب لك علي ، فالقول قول البائع ؛ لأنه المدعى عليه ، لأن المشتري إذا لومه ثمن العبد الذي بقي في يديه وقد قال في آخر المسألة إن العبد الذي بقي في يدي المشتري لو كان حياً تحالفا وترادا ، فلما مات في يد المشتري ثم اختلفا في الثمن ، كان القول قول المشتري ، وكذلك لو تصادقا أن أحدهما كان حبشياً والآخر هندياً^(١) فمات الذي رد في يدي البائع ومات الآخر في يدي المشتري واختلفا في المردود ، فالقول قول البائع . ولو اشترى أحدهما بمائة دينار والآخر بألف درهم ثم رد أحدهما وماتا جميعاً ثم اختلفا في المردود ، فالقول قول المشتري مع يمينه . ولو كانا قائمين تحالفا على الذي في يدي المشتري وترادا ورجع المشتري بالثمنين . وسواء إن كان البيع صفقة أو صفقتين بعد أن يكون لكل واحد ثمن على حدة . ولو اشترهما بثمان واحد بمائة دينار صفقة فمات أحدهما في يدي المشتري ووجد بالآخر عبداً ، فالقول قول البائع في قيمة المالك والبيعة بيته ، لأنه^(٢) يقيم البيعة على البراءة ، والمدعى عليه إذا أقام البيعة على البراءة قبل منه ؛ لأن المشتري يدعى عليه والبائع يقول : قد برئت منه بموت الذي كان في يدك . ولو قال البائع : كان ثمنهما واحداً ألفي درهم . وقال المشتري : ثمن المالك خمسمائة وثمان المردود ألف وخمسمائة ، [فالقول قول المشتري مع يمينه ، وإذا تصادقا بأن الثمن واحد واختلفا في القيمة التي يقسم عليها الثمن] فالقول قول البائع^(٣) لأن البائع قبض ثمن العبدين بحق فلما رد أحدهما بغير وادعى المشتري فضلاً في ثمن المردود كان القول قول البائع

(١) وفي المصرية والمندية : « هندياً » (٢) من هنا إلى قوله : « ولو قال البائع ، سقط من المندية والمصرية (٣) كذا في الأصل . وفي المصرية والمندية : « فالقول قول المشتري في الثمن مع يمينه ، زادت المصرية بعده : « وأخذ المشتري من البائع ألفاً وخمسمائة درهم ؛ لأنه ادعى البائع أن ثمنهما كان واحداً وأراد قسمة الثمن على القسامين وقال المشتري كان لكل عبد ثمن على حدة ، فالقول قول المشتري في ذلك مع يمينه ، وليس قوله : « لأن البائع » الخ بموجود فيها - وفي المصرية قبل هذه المسألة مسألة تعاقب التي هنا في الثمن وهي : « وإذا تصادقا بأن الثمن واحد واختلفا في القيمة التي يقسم عليها الثمن ، فالقول قول البائع في قيمة المالك في يدي المشتري مع يمينه » . فلعل آخر الأول وأول الثانية سقط هنا من الثمن فزبت العبارة في الثمن من المصرية مع ترك الترتيب بين المربعين ، والله أعلم

باب البيوع التي يقع فيها الاختلاف في الثمن

بين البائع والمشتري [في العروض والديون]^(١)

رجل اشترى جارية فسات في يديه فاختلعا ، فقال المشتري : اشتريتها بألف درهم وبهذا الوصيف ، وقال البائع : بعثا بألفين ، قسمت الجارية على الألف وعلى قيمة الوصيف . فإن كانت قيمة الوصيف خمسمائة ، فالقول قول المشتري في ثلثي الجارية ويحلف البائع ما باعها بألف [وبالوصيف] ويحلف المشتري ما اشترى بألفين . فإن حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية . وكذلك لو قال المشتري : اشتريتها بمائة دينار وبهذا الوصيف ، وكذلك لو ادعى أنه اشترها بألف وثى من العروض [أو بشيء] من الكيل والوزن بعينه . ولو قال البائع : بعثك الجارية بألف وبالوصيف ، وقال المشتري : اشتريتها بألفين ، فالقول قول المشتري مع يمينه . ولو قال المشتري : اشتريتها بألف ومائة دينار ، وقال البائع : بعثا بألفين ، فالقول قول المشتري . وكذلك لو ادعى المشتري أنه اشترها بمائة درهم وشيء من الكيل والوزن بغير عينه ، فالقول قول المشتري . وهذا قياس قول أبي يوسف وقياس قول أبي حنيفة . وقال محمد في هذا كله : يتحالفان ويراد أن قيمة الجارية

باب البيوع التي يختلف فيما يجب للبائع

على المشتري وللمشتري عليه

رجل اشترى عبداً فلم يقبضه حتى وجده أعور فادعى البائع أن المشتري قهأ عينه قبل الشراء ، فإن عليه نصف القيمة للفقهاء والثلث للمشتري . ولو ادعى المشتري أن البائع قهأها بعد البيع ، حلف كل واحد [منهما] على دعوى صاحبه ، وبدأ بالبائع . فإن خلفا كان المشتري بالخيار في أخذه [الألف] وفي تركه . فإن أقاما البينة ، فالبينة بينة المشتري . ولو تصادقا أن الفقهاء من البائع ، وقال البائع : قهأتها قبل البيع وقال المشتري : قهأتها بعد البيع ، فالقول قول المشتري والبيئة بينة البائع

رجل له عبدان مقتول وحى قال لرجل : إني اشتريتهما منك بألف قتلت هذا العبد بعد الشراء ، وقال البائع : بعثك الحى بألف وقتلت الآخر ، فعلى المشتري قيمة المقتول فى ثلاث سنين ، ويتحالفان فى الحى ويترادان ، فإن أقاما البيعة ، فالبيعة بينة المشتري

رجل اشترى عبداً ولم يقبضه حتى قفا [رجل] عينه ، فقال المشتري : قفاها بعد الشراء ، وقال البائع : قفاها قبل الشراء ، فالقول قول المشتري والبيعة بينته ، فإن قال الفائق : قفاها قبل الشراء ، لم يلتفت إلى قوله . وكذلك لو قال المشتري : قفا عينه فلان بعد الشراء وقال البائع : قفاها آخر قبل الشراء

رجل أسلم إلى رجل فى حنطة واشترط أحدهما الخيار ، فالسلم فاسد ، فإن أبطل صاحب الخيار خياره والدرهم ثمن الحنطة قائمة فى يدي المسلم إليه ، صح السلم ، فإن كانت مستهلكة قبل أن يطل صاحب الخيار خياره ، لم يحز السلم

باب من القبض فى البيع بالعيب

رجل اشترى ثوباً بعشرة فلم يقبض حتى أحدث فيه عيباً^(١) ، فهو قبض ، فإن ضاع فى يدي البائع ولم يمنعه ، لزم المشتري الثمن ، وإن منعه ثم ضاع لم يكن على المشتري إلا حصة نقصان فى قولهم . وسواء إن كان الثوب حين أحدث فيه المشتري فى يدي البائع أو فى حجره أو على عاتقه أو كان دابة فكان يمسكها . ولو كان قبضاً والبائع لابس أو دابة وهو راكبها أو غاتماً فهو لابس^(٢) فأحدث فيه المشتري ثم هلك ، هلك من مال البائع ، منعه بعد الحدث أو لم يمنعه . وإن كان داراً وهو ساكنها فهدم المشتري حائطاً منها ولم يمنعه البائع بعد ذلك حتى غرقت فعليه الثمن كله فى قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وليس عليه فى قياس قول أبي يوسف وقول محمد رضى الله عنهما^(٣) إلا حصة الهدم

باب من الشراء فى البيوع^(٤) فى القبض بغير أمر البائع

رجل اشترى جارية بألف قبضها بغير أمر البائع وباعها بمائة دينار وتقابضا

(١) وفى الهندية . به ، (٢) وفى الهندية والمصرية : . فكان البائع لابس ، (٣) وفى المصرية :

« وهو قول محمد » (٤) وفى المصرية « والبيوع »

وغاب المشتري الأول ، فللبائع أن يأخذها من المشتري الآخر إن أقر أن الأمر كما وصفه البائع الأول ، وإن قال : لا أدري صدق أو كذب ، لم يكن بينهما خصومة حتى يمضي الأول . فإن حضر وأقام البائع الأول بينة ردت عليه إلا أن ينقده المشتري الثمن [فإن لم ينقده حتى ردها القاضى على البائع الأول ، فقد بطل البيع بين المشتري الأول والآخر . ولو كانت الجارية ماتت في يدي الآخر ، فللبائع الأول أن يضمته قيمتها تكون في يديه حتى ينقده المشتري الثمن] فإن أخذ منه القيمة فهلك في يديه ، بطل البيعان جميعاً ورجع المشتري الآخر على المشتري الأول بما أعطاه . ولو لم تهلك القيمة في يدي البائع الأول حتى تقده المشتري الأول الثمن ، لم يكن للمشتري الآخر على القيمة سبيل وسلت للمشتري الأول وتصدق بما زاد على الثمن ورجع المشتري الآخر على المشتري الأول بالثمن الذى أعطاه ^(١)

باب من البيوع بين اثنين ^(٢)

رجل له أرض وآخر فيها نخل فأمر صاحب النخل أن يبيع ذلك كله فباعه بألف وقيمة النخل خمسمائة وقيمة الأرض مثله ، فالثمن بينهما نصفين ، فإن لم يقبض المشتري الأرض حتى غرق النخل أو احترق ، أخذ المشتري الأرض بجميع الثمن أو تركها . فإن اختار أخذها ، فالثمن كله لصاحب الأرض ، وإن ذهب نصف النخل وبقي نصفه واختار المشتري أخذ ذلك بالثمن كله ، فلصاحب الأرض ثلثا الثمن ^(٣) . ولو لم يقبض المشتري الأرض والنخل حتى أثمر النخل ثمرة تساوى خمسمائة ، فلصاحب الأرض ثلث الثمن [ولصاحب النخل ثلثاه . ولو قال البائع حين باع الأرض والنخل : بعتك كل واحد بخمسمائة] فإن أصاب النخل آفة فذهب ذلك أخذ المشتري الأرض بشمها وهو خمسمائة إن شاء ، فإن أخذها فبالخمسمائة كلها لصاحب الأرض . ولو أثمر النخل ثمرة تساوى خمسمائة فأخذ المشتري

(١) زاد في المصرية والمتنبي بعده : « باب اختلاف البائع والمشتري في الثمن ، وهو ساقط من المندية »
 (٢) زاد في المصرية بعده : « يكون الثمن فيه بينهما فإذا هلك أحدهما كان للآخر ومالا يكون للآخر »
 (٣) كذا في الأصل « ثلثا الثمن » ولا يستقيم . وفي المتن « ق ثلاثة أرباع الألف لصاحب الأرض »
 والرابع لصاحب النخل . قال : « وحكى من أبى عازم أن له ثلث الثمن ، إلخ أى لصاحب النخل فيكون إذن بهذا الاعتبار لصاحب الأرض ثلث الثمن . وفي المصرية : « أخذ صاحب النخل حصة ما بقى من الثمن وهو ربع الثمن ، وكان ما بقى من النخل وهو ربع الثمن لصاحب الأرض »

ذلك كله فتمن الأرض خمسمائة وثمن النخل والتمر خمسمائة . ولو باع صاحب الأرض أرضه وصاحب النخل النخل من رجل واحد بألف درهم كان هذا والرجل الواحد إذا باعهما جميعاً سواء . ولو باع كل واحد منهما الذى له الخمسمائة صفقة واحدة كان هذا والواحد إذا باعهما صفقة واحدة كل واحدة بخمسمائة سواء .

باب من القبض ^(١) فى البيع والتقابل فى ذلك

رجل اشترى عبداً بكر حنطة بعينه وتقابضاً فمات العبد ثم تقايلاً ، جازت الإقالة ورجع صاحب العبد بقيمته . ولو اشتراه بكر حنطة بغير بعينه لم تجز الإقالة بعد موت العبد . ولو اشتراه بنقرة فضة ثم تقايلاً بعد موت العبد ، جازت الإقالة .
 رجل أسلم عبداً فى طعام وقبض الطعام ثم تقايلاً بعد موت العبد ، جازت الإقالة بقيمة العبد . فإن اشترى عبداً بحارية وتقابضاً ثم تقايلاً ثم هلك أحد العوضين غرم الذى [هلك] فى يديه قيمته ولم تبطل الإقالة ، فإن هلك جميعاً انتقض . ولو اشترى عبداً بألف وتقابضاً ثم تقايلاً فهلك العبد ، بطلت الإقالة . ولو اشتراه بنقرة فضة بعينها فمات العبد بعد الإقالة ، لم تبطل وأخذ الذى فى يديه النقرة قيمة العبد دراهم أو دنائير ، فإن أخذ دراهم تصدق بالفضل على النقرة

كتاب الرهن

باب البيع من الرهن ^(٢)

رجل رهن رجلاً عبداً وقبضه المرتن فباعه الراهن ، فالبيع باطل إلا أن يميزه المرتن ، فإن لم يميزه ولم ينقصه حتى باعه المرتن من آخر وأجاز المرتن البيع الثانى جاز ، والمرتن يأخذ الثمن حتى يستوفى حقه . ولو باعه الراهن من رجل ثم رهنه بآخر أو أجره منه أو وجهه له فأجاز المرتن الرهن أو الإجارة أو الهبة ، لم يميز شئ منه ، وجاز البيع ، ويأخذ الثمن الراهن ، ويرجع ^(٣) المرتن بدينه

(١) وفى المصرية « القبض » (٢) وفى الهندية والمصرية : « باب من الرهن » وفى التاتى : « باب البيع

فى الرهن » (٣) وفى الهندية : « يرجع » .

باب الرهن في الولد والجناية عليه

رجل رهن رجلا جارية بألف قيمتها ألف فولدت ولداً قيمته خمسمائة قتلها عبد [قيمتها ألف] فدفع به ثم ذهبت عنه افكك الرهن بأربعة أسباع الدين . ولو ولدت الجارية ولداً قيمته ألف قتلته الأم جارية قيمتها مائة فدفع بها فالرهن على حاله . فإن ولدت المدفوعة ولداً يساوى ألفاً ثم اعورت الأم ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءاً ، ولو لم تعور الأم حتى قتلهم جميعاً عبد فدفع بهم ثم اعور قسم الدين على ستة وعشرين فما أصاب خمسة أسهم أداه الرهن وهو حصة ما دفع بالولد الاول من العبد وما أصاب أحداً وعشرين قسم على سبعة أسهم وعشر سهم فما أصاب خمسة أسهم أداه الرهن أيضاً وهو حصة الولد وما أصاب سبعة عشر أسهم وهو حصة ما دفع بالأم الاول بطل نصفه وأدى نصفه

رجل رهن رجلا جارية قيمتها ألف بألف فقطعت جارية يدها وقيمتها خمسمائة فدفع باليد ثم ولدت كل واحدة ولداً يساوى خمسمائة قتلهم جميعاً عبد فدفع [بهم] فذهبت عنه افكك بسبعة وعشرين من خمسة وأربعين من الدين . ولو رهنه جارية يضاه إحدى العينين قيمتها ألف بألف فايضت عنها الصحيحة فرجعت قيمتها إلى مائتين بطل أربعة أخماس الدين ، فإن ارتفع اليأس عن الأخرى لم يعد شيء مما بطل من الدين . فإن ضرب رجل هذه العين فعادت يضاه غرم ما نقصها وهو ثمانمائة وافكك الرهن الجارية والأرض بخمسة أنساع جميع الدين ، فإن كان الذي ضرب العين عبداً قيمته ألف فدفع بذلك افكك الرهن بثلاثة أخماس الدين . ولو رهنه جارية يضاه إحدى العينين قيمتها ألف بألف فذهب اليأس وبلغت القيمة^(١) ألفين ثم ايضت التي كانت صحيحة فرجعت القيمة إلى ألف ، فإن أبى يوسف ومحمداً قالوا ينظر إلى ما كان ينقصها هذا اليأس لو كانت العين البيضاء على حالها ، فإن كان ذلك ينقصها أربعة أخماس القيمة بطل أربعة أخماس الدين . ولو رهنه جارية قيمتها ألف بألف فولدت ولداً يساوى ألفاً ثم قتلته الأم جارية قيمتها مائة فدفع بها فولدت المدفوعة بها ولداً قيمته ألف ثم قتلهم جميعاً جارية قيمتها ألف فدفع بهم فولدت ولداً يساوى ألفاً ثم ماتت الأم قسم الدين على إحدى وثلاثين

فما أصاب عشرة فهو حصة الولد الأول من الولد الحى يؤديه الراهن وما أصاب
سهمين وعشراً بطل عن الراهن نصفه وأدى النصف ، والله أعلم

باب الرهن بين الشركاء^(١)

رجل له على رجل ألف وعلى آخر مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة فرهنه بذلك.
عبداً بينهما قيمته ألفان فأتى في يديه رجوع على صاحب الدينارين بعشرين وعلى
صاحب الدرهم بمائتي درهم ويرجع الذى كان عليه الدينارين على الآخر بأربعمائة درهم
ويرجع عليه الآخر بأربعين ديناراً ، ولا يكون ذلك قصاصاً . ولورهنه كل واحد
فصيه بحصته دون حصة صاحبه كان الرهن باطلاً

رجل له على رجل ألف وعلى آخر ألف وخمسمائة وعلى آخر خمسمائة فرهنه بجميع
ذلك عبداً بينهم قيمته ألفان فأتى في يديه ، رجوع على الذى كان عليه ألف وخمسمائة
بخمسمائة ، وعلى الذى كان عليه ألف بثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث ، وعلى الذى
كان عليه خمسمائة بمائة وستين وستين^(٢) فيتقاص الغرماء بينهم ويرجع الذى
كان عليه خمسمائة على الذى كان عليه ألف وخمسمائة بمائتين واثنين وعشرين درهماً
وتسمى درهم ، ويرجع أيضاً على الذى كان عليه ألف بمائة وأحد عشر وتسع ويرجع
الذى كان عليه ألف على الذى كان عليه ألف وخمسمائة بمائة وأحد عشر وتسع

رجل له على رجل خمسون ديناراً قيمتها خمسمائة [درهم] وعلى آخر خمسمائة
فرهنه بذلك عبداً بينهما قيمته ألف فأتى ، بطل الدين ويرجع صاحب الدينارين
على صاحب الدرهم بخمسة وعشرين ديناراً ويرجع صاحب الدرهم عليه بمائتين
وخمسين درهماً

رجل رهن رجلاً عبداً كل نصف بخمسمائة ، قال رهن باطل فى قول أبى يوسف .
وقولنا وقياس قول أبى حنيفة ، والله أعلم بالصواب

باب من الرهن الذى يبطل^(٣)

رجل ادعى على آخر ألفاً فجحده فصالحه على خمسمائة وأعطاه بذلك رهناً قيمته
خمسمائة فضاغ فى يديه ثم تصادقا أنه لم يكن عليه شيء ، فعلى المرتهن خمسمائة

(١) زاد فى المصرية : الذى يرجع بعضهم على بعض . (٢) وفى الهندية والمصرية : ثلثي درهم .

(٣) وفى المصرية زاد بعده «فلان يكون خصماً»

رجل في يديه ألف وديعة زعم أنها ضاعت [في يديه] أو أنه قد دفعها إلى صاحبها
ويجد رب المال ذلك فاصطلحا على خمسمائة ورهنه بذلك رهنا ثم تصادقا أن
الوديعة هلكت أو أن صاحبها قبضها فلا ضمان على المرتهن في قياس قول أبي يوسف
وقال محمد : يضمن خمسمائة

رجل اشترى عبداً بألف وقبضه وأعطاه بالثمن رهنا يساوي ألفا فهلك في يديه
ثم وجد العبد حراً أو استحق ضمن المرتهن الرهن

رجل استأجر نائمة أو مغنية ورهنها بالاجر رهنا فضاع في يديها ، فلا ضمان عليها
رجل دفع إلى رجل ألفاً وديعة أو مضاربة فادعى رب المال أنه استهلكه ^(١)
ولم يكن به المضارب والمودع ولم يصدقه حتى صالحه على خمسمائة ورهنه بها رهنا ^(٢)
فضاع في يديه ثم تصادقا أن المال هلك ضمن المرتهن خمسمائة

مسلم اشترى من مسلم خيراً أو خنزيراً ورهنه بالثمن رهنا فهلك في يديه فلا ضمان
عليه . ولو اشترى منه خلا ورهنه بالثمن [رهنا] فضاع في يديه ثم علم أن الخل كان
خيراً ، ضمن المرتهن الرهن . وكذلك لو اشترى شاة مذبوحة فوجدت ميتة

رجل قتل عبداً لرجل وأعطاه بقيمته رهنا فضاع ثم علم أنه كان حراً ، ضمن
المرتهن الأقل من قيمته وقيمة الرهن ، وكذلك لو استهلك شاة مذبوحة ثم علم أنها
ميتة . ولولم يكن العبد حراً ولا الشاة ميتة ولكن استحقهما رجل فأخذ من المستهلك
القيمة وقد ضاع الرهن في يد المرتهن رجع الراهن بالأقل من قيمة الرهن وقيمة
الذي استهلكه . وهذا كله قياس قول أبي حنيفة ^(٣) وأبي يوسف وقولنا

باب الرهن الذي يضمن المرتهن فيه قيمته أو جميع الدين ^(٤)

رجل رهن رجلاً عبداً قيمته ألف فرجعت قيمته من السعر فأعتقه الراهن وهو
معسر ، يسمى للمرتحن في قيمته يوم أعتقه ورجع بها على المولى ورجع المرتحن على
المولى بما بقى من دينه . ولولم ترجع قيمته حتى قتله بعد [آخر] قيمته مائة فدفع به
فهو رهن بجميع الدين ، فإن أعتقه الراهن وهو معسر سعى في قيمته ورجع بها على
المولى ورجع المرتحن بتسعمائة على الراهن

(١) وفي المصرية ، استهلك المال . (٢) زاد في المصرية . يساوي خمسمائة . (٣) وفي المصرية
وهذا كله قول أبي حنيفة ، الخ (٤) زاد في المصرية . والاتفاق على العبد بالدين في ذلك .

رجل رهن رجلا أمة قيمتها ألف بألفين فبلغت القيمة ألفين من بدن أو سعر ، فإنه يشتكها بجميع الدين . فإن هلكت هلكت بألف وإن أعتقها المولى وهو معسر سعت في ألف . ولولم تزد قيمتها ولكنها ولدت ولدا يساوي ألفا فأعتقهما المولى سعيا في ذلك . ولولم تلد وقتلها عبد قيمته ألفان فدفعها فأعتقه المولى سعى في ألف ولو رهن عبدأ قيمته ألف بألفين فزادت قيمته وبلغت ألفين ثم دبره سعى في جميع الدين ، فإن أعتقه بعد ذلك فالسعاية على حالها . ولولم تزد قيمته حتى دبره سعى في ألفين ، فإن أعتقه بعد التدبير لم يسع في أكثر من ألف ، فإن زادت قيمته بعد التدبير فبلغت ألفين ثم أعتقه سعى في الدين . ولولم تزد قيمته حتى سعى ثم أعتقه سعى في قيمته ؛ لأنها مثل ما بقى من الدين

عبد أقر عليه مولا به باستهلاك ألف وقيمة العبد ألف والعبد ينكر ثم قصت قيمته من السعر فرجعت إلى مائة فأعتقه المولى فأراد صاحب المال ابتياع العبد [سعى] له في مائة . ولو أقر عليه وقيمتها مائة ثم بلغت [قيمتها] ألفا فأعتقه سعى في ألف . ولو أقر عليه باستهلاك ألف فقتله عبد قيمته ألف فدفع به فأعتقه المولى سعى في الألف

باب من البيع في الرهن^(١) وغيره بوكالة القاضي

رجل استعار جارية ليرهنها بألف فرهنها ومات المستعير ولم يدع مالا لم تبع الجارية ، وكانت رهننا حتى يشتكها المعير ، فإن قال صاحبها : أبيعها وأوفيه الثمن وأبى المرتهن بيعها حتى يستوفى الدين نظر ، فإن كان في الرهن وفاء أو فضل بيع فأوفى المرتهن دينه ورد الفضل على المعير وما أخذ منه من ثمن الجارية فهو في مال الميت ، فإن ظهر له مال رجع فيه ، وإن لم يكن في الرهن وفاء لم تبع ، وإن لم يمت الراهن ومات المعير والراهن موسرأخذ منه الدين وردت الجارية على ورة المعير ، فإن كان الراهن معسرا كانت رهننا على حالها ، فإن كان للمعير غرماء فأرادوا وأرادت ورثته بيع الجارية وفيها وفاء أو فضل يمت ورد الفضل على الغرماء والورثة . وإن

(١) وفي المعرية : د فطارية الرهن إذا مات المعير أو المستعير والبيع والرهن وغيره من البيع والرهن وغيره بوكالة القاضي وغيرهما .

لم يكن وفاء لم تبع إلا أن يشاء المرتن ، فإن كان فيها وفاء فأراد الغرماء بيعها وأبى الورثة ذلك أو أرادوا ذلك وأبى الغرماء لم تبع حتى يجمعوا ^(١) فإن مات المغير والمستعير ، فهو بمنزلة موت المغير وحده في جميع ما وصفناه .

باب من الرهن والجناية عليه

رجل قطع يد جارية لرجل قيمتها ألف فرجعت قيمة الجارية إلى خمسمائة فرهنها المولى بخمسمائة فماتت من القطع في يدى المرتن ، فهي بما فيه ويرجع المولى علي القاطع بنصف القيمة حالا . ولولم تمت حتى ولدت ولدا قيمته خمسمائة ثم ماتت ، فولدها بنصف الخمسمائة ويرجع المولى علي القاطع بسبعمائة وخمسين ويدفع من ذلك مائتين وخمسين إلى المرتن فتكون رهنا [في يديه] مع الولد ، فإن هلك المائتان والخمسون هلكت بغير شيء . وبقي الولد رهنا بمائتين وخمسين فإن هلك الولد بعد ذلك أيضا غرم المرتن المائتين والخمسين للراهن وردها الراهن علي الجاني ، وكذلك إن لم يهلك المائتان والخمسون حتى هلك الولد ثم هلكت

كتاب الشركة

باب الشركة بين الرجلين

رجل له ألف [درهم] وآخر مائة دينار وقيمتها ألف وخمسمائة فاشتركا بذلك شركة [عنان] على أن الربح والوضيعة بينهما نصفين علي رؤس أموالهما جاز ، فإن لم يشتريا شيئا حتى هلك أحد المالين هلك من مال صاحبه وانتقضت الشركة ، فإن لم يهلك واحد من المالين حتى اشترى صاحب الألف بها جارية وقبضها ثم هلكت الدنانير ، هلكت من مال صاحبا والجارية بينهما علي الشركة ، وأنها باع جاز ، وهقسمان الثمن علي خمسة لصاحب الألف خمسة ويرجع صاحب الألف علي صاحب

• وفي كتاب الجنائيات من الأمالى أن رجلا لو جرح عبدا لرجل ثم رهنه المولى بألف وقيمته ألف ثم مات من الجراحة ، فعلى الجاني جميع القيمة يأخذ الراهن من ذلك أرش الجراحة يأخذ المرتن من ذلك قيمة العبد مجروحا فيكون في يديه رهنا مكان العبد

(١) وفي المندية : • يجمعوا ،

الدنانير بستائة^(١) وكذلك لو هلكت الجارية في يدي صاحب الدنانير وقد اشتراها بالمائة الدينار وهلك الدرام ، فالجارية على الشركة ويرجع صاحب الدنانير على صاحب الدرام بأربعين دينارا . ولو اشترى صاحب الدرام بها جارية وصاحب الدنانير بها عبداً فهلكا هلكا من مالها ويرجع صاحب الدرام على صاحب الدنانير بستائة وصاحب الدنانير على صاحب الدرام بأربعين ديناراً . ولو اشترى بالمالين صفقة غلاماً فهلك لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء . وإن اشترى بالمالين غلاماً وجارية صفقة : الغلام بالدنانير والجارية بألف فهو بمنزلة شرائهما في صفقتين . ولو كانت قيمة الدنانير [ألفاً] فاشترى بذلك شركة مفوضة جاز ، وإن كانت قيمتها أقل من ألف أو أكثر لم يحز المفوضة . وإن كانت قيمتها ألفاً فمفوضاً فلم يشترى شيئاً حتى زادت قيمتها أو نقصت انتقضت الشركة . ولو اشترى بالآلاف جارية ثم زادت قيمة الدنانير انتقضت الشركة والجارية بينهما نصفين . ويرجع صاحب الدرام على صاحب الدنانير بنصف ثمن الجارية . ولو اشترى الجارية بالدنانير ثم زادت قيمة الدنانير فالشركة منتقضة في القياس ؛ لأن الجارية صارت بينهما نصفين والدرام لصاحبها . ولكن استحسن فأجعل المفوضة على حالها وما اشترى بالدرام أيضاً فهو بينهما ، فإن زادت قيمة الدنانير أو نقصت بعد ذلك ، فالمفوضة على حالها ، فإذا اقتسما [أخذ صاحب الدنانير دنانيره وصاحب الدرام دراهمه وما بقي فهو بينهما فإن لم يف مافي أيديهما بمالهما اقتسما] مافي أيديهما نصفين ويرجع صاحب الدنانير على صاحب الدرام بنصف الدنانير ويرجع صاحب الدرام على صاحب الدنانير بنصف الدرام . ولو كانا اشترى بالمالين صفقة واحدة اقتسما مافي أيديهما نصفين ولم يرجع واحد^(٢) على صاحبه . ولو كانت قيمة الدنانير ألفاً وخمسة فاشترى شركة عنان ثم رجعت قيمتها إلى ألف فاشترى بها جارية وهلك الدرام ، هلكت من مال صاحبها والجارية بينهما نصفين . ولو نقصت قيمة الدنانير بعد ما اشترى بها الجارية فرجعت إلى ألف فالجارية بينهما على خمسة : خمساها لصاحب الدرام . ولو اشترى في الأصل والدنانير قيمتها [ألفاً] وخمسة أن الربح بينهما

(١) وفي المصرية : ثلاثة أخماس ذلك لصاحب الدنانير وخمسة لصاحب الدرام ويرجع صاحب الدرام على صاحب الدنانير بثلاثة أخماس الثمن وذلك ستائة درهم . (٢) وفي الهندية : لكل واحد منهما

نصفين والوضيعة على المال فاشترى بالدنانير جارية وبالدراهم غلاما فباعا ذلك بألفين اقتسماها على خمسة لصاحب الدراهم خمساها ورجع صاحب الدراهم على صاحب الدنانير بأربعمائة ورجع صاحب الدنانير على صاحب الدراهم بخمسين دينارا. وحكى^(١) عن عيسى بن أبان أنه سأل محمدا عن هذه المسألة فقال: جوابها غلط وهو جواب مسألة أخرى ألحق بهذه المسألة والجواب في هذه المسألة أن يرجع صاحب الدراهم بستمئة و[يرجع] صاحب الدنانير بأربعين دينارا، ولو اشترى في الأصل غلاما وجارية صفقة [واحدة] بالمالين فباعهما بألفين اقتسماها على خمسة وخمساها لصاحب الدراهم ولم يرجع واحد منهما على صاحبه. ولو باعاهما بثلاثة آلاف أخذ صاحب الدنانير من ذلك مائة دينار وصاحب الألف^(٢) ألفا وما بقي فهو بينهما. ولو اشترى بالدنانير جارية وقيمتها ألف وبالدراهم غلاما ثم بلغت قيمة الدنانير ألفا وخمسمئة ثم باعاهما بثلاثة آلاف اقتسماها نصفين حصة الدراهم ألف وخمسمئة يستوفى منها صاحب الدراهم خمسمئة نصف رأس ماله، وقد كان له على صاحب الدنانير خمسمئة فيستوفى أيضا قصاصا ويبقى [من] حصة الدراهم خمسمئة فهو بينهما نصفين ويستوفى صاحب الدنانير من الألف والخمسمئة نصف رأس ماله خمسين دينارا قيمتها سبعمائة وخمسون ورجع على شريكه بخمسين دينارا وتكون السبعمائة والخمسون الباقية من حصة الدنانير لصاحب الدراهم فلا يرجع في حصة الدنانير وإنما ينظر إلى قيمة الدنانير في الشركة يوم تقع الشركة وفي القسمة يوم يقتسمون. ولو اشترى بالمالين غلاما وجارية صفقة ثم بلغت قيمة الدنانير ألفا وخمسمئة فباعهما بثلاثة آلاف فلصاحب الدراهم من ذلك ألف ولصاحب الدنانير مائة دينار يستوفى بها ألفا وخمسمئة ولا يرجع في حصة الدنانير ويبقى من حصة الدراهم خمسمئة ربح فهو بينهما نصفين ولا يرجع أحد [منهما] على أحد. ولو اشترى بالمالين عبدا وقيمة الدنانير ألف فالعبد بينهما، فإن أعتقه أحدهما ضمن لشريكه نصف قيمته إن كان موسرا وإن لم يعتق ووهب نصيبه لابنه وهو صغير في عياله أو تصدق به على رجل وقبضه فهو جائز في نصيبه ونصيبه النصف لا يتحول زادت قيمة

(١) قوله: وحكى عن عيسى، الخ: هذه الرواية من بعض رواة الكتاب (٢) وفي الهندية: وصاحب الدراهم،

الدنانير أوقعت . ولوباغا العبد وقد قصت قيمة الدنانير فرجعت إلى ثمانمائة ،
 فلصاحب الدرام ألف ولصاحب الدنانير ثمانمائة وبقي مائتان فهو بينهما نصفين (١)
 رجل دفع إلى آخر مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة على أن يشتري بها وبألف
 من عنده ويبيع فما رزق الله من شيء فهو بينهما نصفين ، جاز . وإن ملك أحد المالين
 قبل الشراء هلك من مال صاحبه ، وإن لم يشتري بالدنانير حتى رجعت قيمتها إلى
 ألف فاشتري بها وبألف من ماله جارية فباعها بربح ألف فلصاحب الدرام من
 الربح خمسمائة بربح الدرام والخمسمائة الأخرى بربح الدنانير لصاحب الدرام سدسها
 وما بقى فلصاحب الدنانير . ولو كان المضارب اشتري بالدرام شيئا فلم يربح فيه واشتري
 بالدنانير فربح خمسمائة فله سدس ما ربح في الدنانير . ولوربح فيما اشتري بالدرام
 ولم يربح فيما اشتري بالدنانير ، كان ما ربح له خاصة ولا ربح لصاحب الدنانير .
 ولو اشترى بالمالين جميعا عبدا وقيمة الدنانير يوم اشتري ثمانمائة وقيمتها يوم دفعها
 إليه ألف وخمسمائة ، فالعبد بينهما خمسة أتساعه للمضارب ، فإن باعه بربح ألف
 استوفى كل واحد برأس ماله ، وللمضارب خمسة أتساع الربح خاصة وبقي أربعة
 أتساع الربح حصة الدنانير للمضارب سدسه ولرب المال ما بقى . ولو لم يبع العبد
 حتى زادت قيمة الدنانير فصارت ألفين ثم بيع بثلاثة آلاف فللمضارب خمسة أتساع
 الثمن ويأخذ صاحب الدنانير رأس ماله مائة دينار وقيمتها ألف وما بقى [من الربح] ؛
 فللمضارب سدسه ولصاحب الدنانير ما بقى . ولو دفع إليه الدنانير وقيمتها ألف على أن
 يعمل بها وبألف من ماله فما رزق الله سبحانه وتعالى من شيء فهو بينهما نصفين
 جاز . فإن لم يشتري بها حتى زادت قيمة الدنانير فبلغت ألفا وخمسمائة ثم اشتري
 بالمالين جارية فهي بينهما لصاحب الدرام خمسها ، فإن باعها المضارب بربح
 ألف استوفى كل واحد رأس ماله وبقي ألف درهم بربح لصاحب الدرام خمسها .
 ولو دفع إليه مائة دينار وقيمتها ألف على أن يعمل بها وبألف وخمسمائة من ماله ،
 فما رزق الله من شيء فهو بينهما نصفين فاشتري المضارب بالمالين غلاما فباعه بربح
 ألف فاستوفى كل واحد [منهما] رأس ماله وما بقى من الربح فللمضارب ثلاثة أخماسه
 وأصل المضاربة كانت فاسدة ، فإن لم يشتري المضارب العبد حتى بلغت قيمة

(١) وفي المصرية: « باب المضاربة والشركة فيها من عند العامل بالمال » .

الدنانير ألفا وخمسمائة ثم اشترى العبد بالمالين قباعه بربح ألف أخذ كل واحد رأس ماله والربح بينهما نصفين^(١). ولو لم يبعه مرابحة وباعه بثلاثة آلاف مساومة أو بأكثر من ذلك ، فالثن بينهما نصفين ، وكذلك لو نقصت قيمة الدنانير بعد شراء العبد فرجعت إلى ألف ثم بيع العبد مساومة كان الثمن بينهما نصفين . ولو بيع مرابحة بربح ألف استوفى كل واحد برأس ماله واقتسما الربح على خمسة لصاحب الدراهم ثلاثة أخماسه ، والله أعلم

باب شركة الرجائين تكون بينهما الجارية^(٢)

والشركة في جناية المكاتب

رجل اشترى جارية فولدت واستحقها رجلان بينة قضى لهما بها وبقرها وقيمة الولد يوم يختصمون^(٣) فإن قبضا الجارية وغاب أحدهما قبض الشاهد حصته من العقر وقيمة الولد ثم حضر الغائب^(٤) أخذ من شريكه نصف ما أخذ ويرجعان على المشتري بما عليه ، وإن شاء الغائب رجوع على المشتري بنصف قيمة الولد ونصف العقر . فإن اختار ذلك لم يرجع على شريكه حتى يتوى ما على المشتري . والتوى أن يموت ولا يترك مالا في قولهم^(٥) ولو أقام المستحقان البينة على الجارية فقضى لهما ولم يقبضاهما ولم يقبض [لهما]^(٦) بالعقر وقيمة الولد حتى غاب أحدهما أخذ الشاهد نصف الجارية ونصف العقر ونصف قيمة الولد ، فإذا حضر الغائب أخذ شريكه نصف ما أخذ^(٧) من الجارية والعقر ، ولا شركة فيما أخذ من قيمة الولد ، ويتبع المشتري بنصف قيمة الولد ، وإن شاء اتبع المشتري بما وجب له كله من الجارية والعقر والولد . ولو ماتت الجارية ثم استحقاها فقضى لهما بها ولم يقوم^(٨) حتى غاب أحدهما قضى للحاضر بنصف القيمة إن شاء على البائع ، وإن شاء على المشتري ، وإن اختار ضمان المشتري رجوع المشتري على البائع بنصف الثمن ، وإن اختار ضمان

(١) وفي المندية دوما بقي من الربح بينهما والصواب فهو بينهما . (٢) زاد في المصرية بعد قوله : الجارية . أو الدانوفيرم من ذلك رجل والشركة الخ (٣) وفي المصرية : « يوم يختصمان بينهما نصفين » . (٤) وفي المصرية : « ثم إن الغائب حضر فهو بالخيار إن شاء أخذه الخ وفي المندية : « إذا حضر الغائب أخذه » . (٥) وفي المصرية : « في قول أبي حنيفة » (٦) الزيادة المصرية (٧) وفي المصرية : « فإن للشريك الآخر الذي حضر أن يأخذ نصف الخ » (٨) وفي المصرية : « فلم يقومها » وفي المندية « فما قضى لهما بها » .

البائع سلم للبائع بنصف الثمن وبأخذ الحاضر المشتري^(١) بنصف العقر ونصف قيمة الولد، فإن قضى له بذلك ولم يقبضه حتى حضر الغائب قضى له أيضا بنصف العقر ونصف قيمة الولد. وكل شيء أخذاه من [العقر] اشتركا فيه ولا يشتركان في قيمة الولد، ويخير الغائب في نصف قيمة الجارية كماخير الشاهد، وإن اختارا جميعا ضمان المشتري أو البائع اشتركا فيما يقبضان، وإن اختار أحدهما البائع والآخر المشتري لم يشتركا في قيمة الولد

رجل اشترى دارا فبناها فاستحق رجل نصفها، أمر المشتري بنقض البناء، فإن لم ينقضه حتى استحق آخر نصفها نقض البناء وأخذ المشتري إن شاء وإن شاء سلبه للبائع وارتجع عليه بقيمته مبنيا. وإن كان اشتراهما من رجلين فحضر أحدهما فله أن يسلم نصف البناء منقوضا ويرجع عليه بنصف قيمته مبنيا، فإذا حضر الآخر رجع عليه بمثل ذلك. ولو اشتراهما رجلان من رجل فتقابضا ثم غاب أحدهما فللشاهد أن يسلم نصف النقص للبائع وبأخذ نصف قيمته مبنيا، فإن قضى بذلك فلم يقبضه حتى حضر الآخر قضى له بمثل ذلك ولم يشتركا فيما يأخذان من البائع

مكاتب قتل رجلا خطأ وله وليان فتأب أحدهما قضى لهما بالقيمة ولم يلتفت إلى غيبة الغائب، وقبض الحاضر نصفها، فإن حضر الآخر، فإن شاء أخذ نصف القيمة من المكاتب وإن شاء شارك شريكه فيما قبض ويتبعان الجاني فيما بقي. ولو كان الحاضر قضى له بنصف القيمة فقبضها ولم يقض للآخر بشيء، فلا سيل للغائب على ما قبضه الحاضر ويتبع الجاني بنصف القيمة. وإن لم يحضر الغائب حتى عجز، دفعه مولاه بنصف الجناية أو فداه بنصف البدية

مكاتب قتل رجلين فقضى لولي كل واحد بنصف القيمة معا أو متفرقين لم يشتركا فيما يقبضان

عبد قتل رجلا وله وليان فتأب أحدهما قضى بالدم كله ويخير المولى، فإن اختار الدفع أو الفداء فهو اختيار في جميع العبد فاقبض الحاضر من العبد أو الفداء شركة الآخر^(٢)

مدبر قتل رجلا فقضى لأحد الوليين بنصف القيمة، فإن الآخر يشركه^(٣) إن شاء

(١) وفي المصرية: «وكان للستق في الوجهين جميعا أن يرجع على المشتري، الخ (٢) وفي الهندية: «شاركه الآخر» (٣) وفي الهندية: «يشركه»

وإن شاء تبع المولى ، وكذلك إن قتل رجلين لكل واحد ولى
عبد قتل رجلا عمداً فصالح المولى أحد وإليه على ألف لم يشتركه الآخر ،
بولوصالحهما معا على ألف اشتركا فيما يقبضان

رجل اشترى عبداً ، وكفل عنه بالثمن رجل بأمره ، فأدى الكفيل الثمن وغاب
قبل أن يقبضه من المكفول عنه ثم استحق العبد أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً
أو أم ولد فليس للمشتري أن يرجع على البائع بما أخذه من الكفيل حتى يحضر
الكفيل . فإذا حضر ، فإن شاء رجع به على المشتري ، وإن شاء على البائع . فإن
اختار الرجوع على المشتري رجع المشتري على البائع . وإن لم يكن أداه بعد إلى
الكفيل . ولو تفقه الكفيل الثمن وغاب ولم يقبض المشتري العبد حتى مات ، ارتجع
المشتري على البائع بما أخذه من الكفيل ، ولو كان الكفيل حاضراً لم يكن له على
البائع سبيل ويرجع على المشتري ، وكذلك لو رد المشتري العبد على البائع قبل
القبض أو بعده بعب أو بخيار رؤية أو شرط ، وكذلك لو أمر المشتري رجلاً أن
ينقد عنه الثمن فنقده ، فهو بمنزلة الكفيل في جميع ما وصفنا ، ولو كانت الكفالة بغير
أمر المشتري لم يرجع المشتري على البائع في جميع ما ذكرنا بالثمن إلا في خصلة : إن قبض
العبد [و] رده بعب بغير قضاء أو بإقالة ، فإن المشتري يرجع بالثمن على البائع في هذا
الوجه ، ولو كان الكفيل صالح البائع على خمسين ديناراً وباعه [بها خمسين ديناراً]
والكفالة بأمر المشتري والعبد قائم في يدى المشتري ، فللكفيل أن يرتجع بالدرهم
على المشتري ، وإن استحق العبد والكفيل غائب ، لم يرجع المشتري على البائع . فإذا
حضر الكفيل اتبع البائع بالدنانير ولا سبيل له على المشتري . وإن مات العبد في
يدى البائع قبل القبض وقد باع الكفيل البائع بالثمن خمسين ديناراً رجع المشتري
على البائع بالألف ، حضر الكفيل أو غاب . ولو كان الكفيل صالح على خمسين ديناراً
من الثمن ، فالبائع بالخيار : إن شاء رد الدنانير ، وإن شاء الدرام . فإن اختار رد
الدنانير فالذى يلي قبضها الكفيل ولا شيء للكفيل على المشتري ، وإن اختار
الدرام أخذ [ها] منه المشتري ، حضر الكفيل أو غاب ، ويرجع الكفيل على
المشتري بالدرام ، ولا سبيل له على البائع . ولو أمر رجلاً أن ينقد عنه الثمن كان
بمنزلة الكفيل ، ولو كانت الكفالة بغير أمر المشتري لم يرجع المشتري على البائع

[بالدراهم] ويرجع عليه الكفيل بالدراهم إن باعه الدنانير ، وإن صالحه من الثمن عليها فالحيار إلى البائع : إن شاء رد الدنانير ، وإن شاء الدراهم . ولو كان الذي أعطى البائع الدنانير لم يكفل له بها ولا أمره المشتري فباع البائع خمسين ديناراً بماله على المشتري ، فالبيع باطل ، مات العبد أو لم يمت ، ويرجع بدنانيره . وإن كان صالحه على خمسين ديناراً على أن يكون الثمن الذي على المشتري له ، فهو بمنزلة البيع ، ولو صالحه على الدنانير ولم يشترط شيئاً جاز الصلح وبرئ المشتري ، فإن مات العبد قبل القبض . فالبائع بالحيار : إن شاء رد الدنانير على الذي قبضها منه ، وإن شاء أعطاه الدراهم . ولو كفل البائع بأمر المشتري بالثمن وأداها نهرجة وتجاوز بها عنه البائع ، رجع على المشتري بالحيار ، فإن لم يرجع بها حتى استحق العبد فلا سبيل للمشتري على البائع . وبأخذ الكفيل أيهما شاء [بألف] نهرجة ليس له إلا ذاك ، فإن أخذها من المشتري رجع بها على البائع . ولو نقد الكفيل أجود من ثمن العبد رجع على المشتري بمثل ثمن العبد ، فإن استحق العبد رجع الكفيل على البائع بما أعطاه ، وإن شاء رجع على المشتري بمثل الثمن ؛ فإن رجع على المشتري بمثل الثمن رجع المشتري على البائع بمثل ما أخذ من الكفيل ، وإن مات العبد قبل القبض وقد نقد الكفيل نهرجة ، لم يرجع الكفيل على البائع بما أداه منه ^(١) ويرجع على المشتري بألف نهرجة ويرجع المشتري بمثلها على البائع . ولو نقد الكفيل أجود من الثمن لم يرجع على البائع ويرجع على المشتري بمثل الثمن ويرجع المشتري على البائع بما أخذ من الكفيل . ولو أمر رجلاً أن ينقد عنه الثمن فنقد أدون من الثمن ومات العبد قبل القبض ، لم يرجع المشتري إلا بمثل ما نقد . وإن نقد أجود من الثمن رجع بمثل الثمن ولا سبيل له على البائع . وكذلك لو استحق الغلام إلا أن له الحيار : إن شاء رجع على الأمر و[إن شاء رجع] ^(٢) على البائع رجل أجرة داراً وأمر المستأجر بدفع عشرة دراهم إلى رجل قرضاً من قبل المؤجر فدفعها إليه ثم انتقصت الإجارة فلا سبيل للمستأجر على المستقرض ويرجع على المؤجر ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . وإن كان المستأجر نقده أدون من الأجر ، رجع بمثل ما نقد ، وإن نقد أجود لم يرجع إلا بمثل الأجر ويرجع

(١) وفي المتن: بما أخذه منه . (٢) كان في الرواية : . ولا على .

المواجر في الوجهين على المستقرض بمثل ما قبض

باب من المفاوضة

متفاوضان أمر أحدهما رجلا بشراء عبد ولم يدفع إليه الثمن فاشتراه المأمور بعد ما تناقضا وفاوض كل واحد منهما رجلا ، والمأمور يعلم بالمفاوضة أو لا يعلم ، لزوم العبد الأمر وليس لشريكه الأول ولا الثاني فيه شيء ، يأخذ الوكيل الأمر وشريكه الثاني أيهما شاء ولا يأخذ شريكه الأول بالثمن ، فإذا أدى الشريك الثاني ثمن العبد من ماله رجع به على الأمر ، وإن أداه من المفاوضة رجع عليه بنصفه متفاوضان أمر أحدهما رجلا بشراء عبد فاشتراه أخذ البائع بالثمن أي المتفاوضين شاء ، ولكل واحد من المتفاوضين أن يرجع ثمن العبد على الآخر قبل أن يؤديه ، ولو دفع أحدهما كرحلة إلى رجل وأمره أن يشتري به عبداً واشترى المأمور له ^(١) عبداً بكر وسط بغير عينه مثل كر الأمر جاز ، فإن لم يشتريه حتى تناقضا وفاوض كل واحد آخر والوكيل يعلم ثم اشتراه ، فهو مثل الوجه الأول وهو للأمر خاصة ، وإن لم يعلم بالمناقضة فالعبد بين الشريكين [الأولين] فإن هلك الكر قبل أن ينقذه رجع على الأمر وشريكه الآخر ولا يرجع على الشريك الأول ، فإن رجع على الأول أو على شريكه الآخر فأداه من المفاوضة رجع الذي لم يأمره على الأمر بحصته ، وإن أداه الذي لم يأمره من ماله خاصة رجع به كله على شريكه وللأمر وشريكه أن يرجعا بنصف ذلك على المفاوض الأول وشريكه . فإن أداه المفاوض الأول الذي لم يأمره من ماله خاصة ، لم يرجع على أحد . وإن أداه هو وشريكه من مال المفاوضة ، رجع شريكه عليه بنصف ذلك ، وإن أداه شريكه من ماله خاصة رجع عليه بذلك كله

باب رجوع أحد الشريكين على صاحبه بحصته ^(٢)

رجل عليه ألف أمر رجلين أن يؤديا عنه قعلا فقبض أحدهما من الأمر خمسمائة ، لم يشركه الآخر [لا أن يكونا أديا الألف من مال مختلط بينهما وهو

(١) وفي المتن : « فاشتراه الوكيل » . (٢) زاد في المصرية بعده : « مما قبض » .

قولنا ، وكذلك إن ضمنا عن الغريم بأمره فأدياه . فإن باعه بما ضمنا عبداً بينهما قبض أحدهما شيئاً شركه صاحبه ، فإن باعه كل واحد عبداً له خاصة لم يشتركا فيما قبضا . وقال أبو يوسف : إذا كفلا فأدياه من مال بينهما [أو من مال] متفرق لم يشتركا فيما يقبضان . قال محمد : وهذا عندي أحسن من القول الأول فرجعت إليه رجل أمر رجلين أن يشتريا له جارية فاشترياها من مال بينهما أو من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الأمر في قولها .
رجلان باعا عبداً بينهما اشتركا فيما يقبضان . ولو سمي كل واحد لنصيبه ثمنا ، لم يشتركا ، ولو كان لأحدهما عبد وللآخر أمة باعاهما بألف اشتركا فيما يقبضان ، ولو سمي لكل واحد ثمنا لم يشتركا ، ولو أجرا داراً بينهما قبض أحدهما [شيئاً] شركه الآخر فيه .

رجلان شهدا لعبد على مولاه أنه كاتبه على ألفين نسيت إلى سنة قضى بذلك . وقيمة العبد ألف ثم رجعا في مجلس [أو مجلسين] ضمنا للولي قيمته حالا إن شاء المولى ذلك ، وإن شاء تنبع المكاتب بألفين لسنة إلى سنة . فإن اختار اتباع الشاهدين لم يتبع المكاتب بعد ذلك ^(١) ورجع الشاهدان على المكاتب بألفين إلى سنة وتصدق بالفضل ، ولا يشتركان فيما يقبضان ، ولا يعتق العبد إلا بأداء المال كله ، ولهما أن يأخذا المكاتب بعد المحل بالمال قبل أن يؤديا إلى المولى القيمة ، فإن عجز المكاتب بعد قبض المولى منهما القيمة وقد أدى المكاتب بعض المكاتبية إلى الشاهدين أو أحدهما ، فالعبد للولي ويرد على الشاهدين القيمة ويأخذ منهما ما أخذا من المكاتب . ولو شهدا على رجل أنه اشترى العبد بألفين إلى سنة وقيمته ألف فهو بمنزلة المكاتبية في جميع ما وصفنا . فإن أخذ المولى القيمة وأخذ الشاهدان من المشتري الثمن ثم وجد بالعبد عيباً فرده بقضاء ، فالعبد للبائع ويرد القيمة ويرد الشاهدان الثمن على المشتري ، وإن قبله بغير قضاء سلبت القيمة للبائع وسلم الثمن للشاهدين وغرم البائع الثمن للمشتري .

• بشرع أبي يوسف في كتاب الشهادات في رجلين شهدا على رجل أنه كاتب عبداً له على مال مسمى والمولى يحدد قضى بالكتابة ثم رجع الشاهدان أنه

رجلان غصبا عبداً قيمته ألف فبلغت ألفين فنصبه آخر ضمن المولى : إن شاء الأولين ألفاً ، وإن شاء [ضمن] الآخر ألفين ، فإن ضمن الأولين رجعا على الآخر بألفين وتصدقا بالفضل ويشتركان فيما يقبضان من الآخر
رجلان غصبا عبداً فباعاه^(١) فضمتهما المولى القيمة جازيهما واشتركا فيما يقبضان من الثمن ، وكذلك إن لقي المولى أحدهما فضمته نصف القيمة فلم يقبض هو من المشتري نصف الثمن حتى لقي المولى الآخر فضمته نصف القيمة فقد جاز البيع ويشتركان فيما يقبضان . ولو ضمن المولى أحدهما نصف القيمة وقبض هو نصف الثمن من المشتري ثم ضمن المولى الآخر نصف القيمة لم يشرك صاحبه فيما قبض من الثمن ويقبض نصف الثمن من المشتري ، فإن وجد الذى قبض نصف الثمن أولاً ما قبضه ستوة أو رصاصة وردها وله الخيار : إن شاء اتبع شريكه بنصف ما قبض ثم يتبعان المشتري بنصف الثمن ، وإن شاء اتبع المشتري بنصف الثمن . ولو وجد ما اقتضاه نهرجة أو زيوفا فردها على المشتري ، لم يكن له على ما قبض صاحبه سيل . ولو كان الذى وجد دراهمه ستوة أو رصاصة هو القابض الآخر فردها على المشتري لم يشرك الأول فيما قبضه
عبد بين رجلين باعه أحدهما جاز البيع فى نصيبه . فإن لم يقبض الثمن حتى

لا ضمان عليهما حتى ينظر ما يصنع المكاتب ، فإن عجز لم يضمنا ، وإن أدى فعتق فإن كانت الكتابة مثل قيمته يوم قضى بمكاتبته ، فلا ضمان عليهما أيضاً ، وإن كانت القيمة أقل ضمنا الفضل . وفى رجلين شهدا على رجل أنه دبر عبده فقضى بذلك ثم رجعا ، أنهما يضمنا ما بين قيمته مدبراً إلى قيمته غير مدبر ، فإذا مات المولى وخرج من الثلث ضمن الشاهدان تمام القيمة وإن لم يخرج من الثلث سعى فى الثلثين [و] ضمن الشاهدان الثلث الذى وقع عن العبد ، وكذلك أم الولد . وقال فى المكاتب بعد ذلك : إن شاء المولى ضمن الشاهدين وبأخذ الشاهدان الكتابة^(٢) قال : وإن كان المولى ادعى الكتابة وجعلها العبد والكتابة أفضل من القيمة فلا شيء على الشاهدين للعبد

(١) زاد فى المصرية : بالفحرم وقبضه منهما فك فى يديه ثم إن المولى لقي التامسين فضمتهما ، الخ
(٢) وفى المتن : المكاتب .

أجاز صاحبه البيع اشتركا فيما يقبضان ، وكذلك إن قبض البائع نصيبه من الثمن قبل الإجازة فهو بمنزلة قبضه بعد الإجازة ، فإن ضاع ما قبض قبل الإجازة ثم كانت الإجازة هلك من مالهما جميعاً

عبد بين رجلين غصب رجل نصيب أحدهما فباعه الناصب والمولى الآخر من رجل ، جاز البيع في نصيب المولى ، فإن لم يقبض ثمنه حتى أجاز المولى الآخر بيع الناصب اشتركا فيما يقبضان . وإن قبض المولى الأول نصف الثمن قبل أن يجيزه المصوب ثم أجاز له يشتركا فيما قبض صاحبه . وإن هلك ، هلك من مال القابض

رجلان باعا عبداً واشترطا الخيار ثلاثاً فأجاز أحدهما قبل صاحبه فإنهما يشتركان فيما يقبضان ، فإن قبض الذي أجاز أولاً نصف الثمن ثم أجاز صاحبه ، لم يشترك صاحبه فيما قبض ، والله أعلم

كتاب الوصايا

باب ما يكون [الرجل] ^(١) خصماً ^(٢) وما لا يكون خصماً

رجل أقام البيئة على وارث أن الميت أوصى له بثلاث ماله قضى له بالثلاث وقبضه وهو ألف وغاب الوارث فأقام آخر البيئة أن الميت أوصى له بثلاث ماله ، فالوصى له الأول خصم ويقضى عليه للآخر بنصف ما قبض . فإن قضى عليه [بنصف ماله] ^(٣) ولم يكن عنده شيء وحضر الوارث ، لم يكلف الموصى له الآخر إعادة البيئة وقضى له على الوارث بخمس ما في يديه ، ويرجعان على الموصى له الأول بنصف ما أخذ . فإن خرج من ذلك شيء اقتسماه على خمسة للموصى له الآخر خمسة وكذلك لو كان الموصى له الأول غائباً فالوارث خصم ، فإن قضى عليه فهو قضاء على الموصى له [الأول] ، ولو قضى للأول بالوصية فلم يقبضها حتى غاب الوارث ثم أقام الموصى له [الآخر البيئة على وصيته عند القاضي الذي قضى للأول فهذا والأول

(١) ما بين المربعين من المصرية (٢) زاد في المصرية : من صاحب الوصية والتبرع والورثة .

(٣) وفي المصرية : فإن قضى له بذلك .

سواء . وإن أقامها عند قاض آخر ، لم يكن الموصى له الأول خصماً [للاخر] . ولو كان الموصى له الأول هو الغائب والوارث حاضراً فهو خصم للموصى له الآخر والقضاء عليه قضاء على الموصى له الأول . ولو قبض الأول الثلث فأقام الآخر البيئة على وصيته فجحد الأول أن يكون الميت أوصى له بشيء وأن يكون أخذ من ماله شيئاً فاختصما إلى غير ذلك القاضى ، فهو خصم للاخر وقضى عليه وعلى الورثة . ولو ادعى الأول أن المال ودیعة فى يده أو غصب للميت ، لم يكن خصماً للاخر حتى يحضر الوارث

رجل مات وترك مالا فأقام رجل البيئة أن له على الميت ألف درهم فقضى له على الوارث وغاب الوارث فحضر غريم آخر ، فليس الغريم الأول له بخضم . ولو كان الوارث هو الحاضر قضى بالدين ، فإن كان الدين فى يدى الوارث قد توى ثم حضر الغريم الأول أخذ منه الآخر نصف ما قبض واتبعوا الوارث بما بقى لهما ، ولو لم يكن الأول غريماً ، وكان موصى له بالثلث قبضه وغاب الوارث فأقام رجل البيئة أن له على الميت ألف درهم فليس الموصى له [بخضم] ، وكذلك لو كان الأول غريماً والثانى موصى له لم يكن الغريم [خصماً] . ولو كان الحاضر هو الوارث فى ذلك كله قضى عليه وكان قضاء على الغائب الموصى له . ولو أقام الأول البيئة أن الميت أوصى له بجارية بعينها قبضها وغاب الوارث فأقام آخر البيئة أنه أوصى بتلك الجارية له ورجع عن الوصية للأول قضى له بها ، وإن لم يشهدوا على الرجوع فنصفها وذلك قضاء على الوارث . ولو كان الوارث هو الحاضر لم يكن خصماً للموصى له الآخر خاصمه إلى القاضى الأول أو إلى غيره . ولو قضى للأول بالجارية فلم يقبضها حتى حضر الآخر فخاصم الوارث إلى القاضى الذى قضى للأول لم يكن الوارث خصماً ، وإن خاصمه إلى قاض غيره ، فهو خصم والقضاء عليه قضاء على الأول . فإن كانت البيئة شهدت بالرجوع أيضاً لم يقض بالرجوع وقضى بالوصية ووقف الرجوع حتى يحضر الأول . فإن أعاد البيئة على الرجوع أخذ الجارية [من] الأول ^(١) ولا

(١) قوله : « الأول » ماقط من الهندية وهو لا يستقيم إلا إذا قدر « من » قبله فزده بين المربعين ليستقيم المعنى . وكذلك يستقيم إذا سقط « الأول » كما هو فى الهندية أو بدل « بالآخر » و « أمة أعلم » . ولم توجد تلك العبارة بلفظها فى المصرية والفتاوى

فقصتها . ولو كانت وصية الأول تلك المال فقبضه ثم غاب الوارث وحضر آخر فأقام البيّنة أنه أوصى له بالثلك ورجع عن الوصية للأول أخذ الثلك منه ودفع إلى الآخر . ولو كان الوارث هو الحاضر لم يكن خصما في الرجوع وقبلت الشهادة على الوصية ووقف الرجوع . ولو كانت وصية الأول عبدا فقبضه وغاب الوارث فأقام آخر البيّنة أن الميت أوصى له بمائة درهم لم يكن الأول خصما . ولو كان الوارث هو الحاضر قضى عليه وعلى الأول

رجل له على آخر ألف أو له في يديه غضب أو وديعة فأقام رجل البيّنة أن صاحب المال توفي وأوصى له بالآلف والذي قبله المال ^(١) مقر بالمال ويقول : لا أدري مات صاحب المال أم لا ، فليس يخصم للدعي ، وكذلك لو ادعى دينا . ولو كان الذي قبله المال جاحداً للمال أو ادعى هبة من صاحب المال أو أن رب المال لم يمت فهو خصم للدعي إن ادعى وصية ويقضى له بثلث الآلف ، فإن أقام شاهدين أن الميت ترك ألفين سوى الآلف وقبضها ابنه فلان لا يعلمون له وارثا غيره قضى للموصى له بالآلف كله ، وكان قضاء على الوارث . وإن حضر الابن بعد ذلك فقال : لم أقبض شيئا ، كان القضاء ماضيا عليه . ولو ادعى المدعي دينا لم يكن [الذي] قبله المال خصما حتى يحضر وارث أو وصى . فإن أقام المدعي بيّنة أنهم لا يعلمون أن للميت وارثا وأنه أسلم ولم يرأل أحداً ، جعل القاضي له وصيا يخاصم عنه ويقضى للدعي بالدين فكذلك في هذا الوجه . ولو قال الذي قبله المال : لا أدري فلانا مات أو لم يمت وهو مقر بالمال وأقام المدعي البيّنة أن الميت أوصى له بالمال وأنهم لا يعلمون له وارثا [غيره] والذي في يديه مقر بالمال ، فهو خصم ويقضى للموصى له بالآلف كله ، ولو لم يدع المدعي أنه أوصى له بالمال وادعى أنه أوصى إليه في كل قليل وكثير فأقام على ذلك [بيّنة] فالذي في يديه خصم ، أقر بذلك أو جحد ، ويدفع المال إلى الوصي . فإن جاء المشهود بموته حيا وقد هلك المال في يد الوصي ، فلا ضمان على الشاهدين ، فإن كان خصبا فصاحبه بالخيار : إن شاء أخذه من الوصي ، وإن شاء أخذه من الغاصب ، ولا يرجع الوصي به على الغاصب ، ويرجع به الغاصب على الوصي . وإن كان المال وديعة ، فلا ضمان على المستودع والوصي ضامن .

(١) وفي المتن : « يده المال » وكذا في الصور التي بعد ذلك

وإن كان المال ديناً ، فلا ضمان لرب المال على الوصى ، والغريم ضامن ويرجع به على الوصى . وإن كان ما قبضه ^(١) الوصى قائماً في يديه ، فإن شاء صاحب المال أجاز قبض الوصى وبرئ الغريم ، فإن أجازته ثم لم يقبضه من الوصى حتى ضاع لم يكن على الغريم ولا على الوصى شيء . ولو لم يأت الرجل حياً ولكن جاء وارثه أو وجد الشاهدان عبيدين والمال غصب أو ودیعة [أو دين] فلا ضمان على الذى كان في يديه ولا على الشاهدين ويضمن الوصى . ولو لم يدع المدعى أنه وصى ولكن أقام البينة أن صاحب المال توفى وأنه أخوه [ووارثه] لا يعلمون [له] وارثاً غيره ، قضى له بالمال ، أقر الذى في يديه المال أو جحد . فإن جاء صاحب المال حياً والمال غصب : فإن شاء ضمن الشاهدين ، وإن شاء الذى كان في يديه ، وإن شاء الآخر ، فإن ضمن الشاهدين رجعا على الآخر ، وإن ضمن الغاصب رجع إن شاء على الشاهدين ، وإن شاء على الآخر ، وإن ضمن الآخر لم يرجع على أحد . وإن كان المال ودیعة فلا ضمان على المستودع ويضمن الشاهدين إن شاء وإن شاء الآخر ، وإن كان المال ديناً ، فلا ضمان لصاحب المال على الآخر ولا على الشاهدين ويضمن الغريم ويرجع الغريم بذلك إن شاء على الآخر ، وإن شاء على الشاهدين ، فإن رجع على الشاهدين رجعا على الآخر . ولو لم يأت حياً ، ولكن أقام رجل البينة أنه ابن الميت ، فلا ضمان على الذى كان المال في يديه في جميع ذلك ويضمن الابن إن شاء الشاهدين ، وإن شاء الآخر ، فإن ضمن الشاهدين رجعا على الآخر . ولو أقام البينة أنه أخو الميت ، لم يكن على الشاهدين ولا على الذى كان المال في يديه ضمان ، ويضمن الآخر القابض نصف ما قبض . ولو ادعى رجل أن صاحب المال توفى ولم يترك وارثاً وأوصى له بألف وصدقه الذى قبله المال تأنى القاضى في ذلك ، فإن جاء مدع أو وارث ولا قضى به للبدنى ، فإن قبضه وهلك في يديه ثم جاء صاحب المال والمال دين ، رجع به على الغريم ورجع الغريم على المدعى ، وإن كان المال غصباً فصاحبه بالخيار يضمن أيهما شاء ، فإن ضمن الغاصب رجع به على القابض . وإن كان المال ودیعة ، فلا ضمان على المستودع في قياس قوله أبى يوسف . وقال محمد : هو بمنزلة النصب ، وإن كان الذى كان المال في يديه

وصيا فوصل إليه المال من قبل صاحب المال مات وأوصى إليه فلا ضمان عليه في القولين وإنما الضمان على القابض . ولو لم ينجح صاحب المال حيا ولكن حضر وارث فأقام بيته أنه أخو الميت ووجد الرصية ، فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شيء من الوجوه ، والضمان على القابض . ولو كان الذي المال في يديه أقر أن صاحب المال مات وأن هذا أخوه لا يدري هو وارث [أم لا] ، لم يدفع [إليه] المال حتى يقول هو ^(١) وارثه ، فإن قال ذلك تأتى القاضى في ذلك ثم دفع إليه المال ، فإن [قضى بالمال ثم جاء] ^(٢) صاحب المال حيا أو جاء رجل فأقام البيعة أنه ابنه ووارثه ، فهو بمنزلة ما وصفنا في الموصى له . ولو أقر الذي في يديه [المال] أنه ابنه ووارثه ، فهو بمنزلة ما وصفنا في الموصى له . ولو أقر الذي في يديه المال لرجل أنه ابنه وأن له ابنا آخر غائبا وقال الرجل : ليس له ابن غيرى تأتى القاضى ، فإن حضر الوارث وإلا دفع المال كله إليه بكفيل ثقة . فإن جاء وارث غيره ، لم يضمن الذي كان المال قبله والضمان على القابض للمال وكفيله ، وكذلك جميع ما وصفنا من إقرار الذي قبله المال بالوصية والميراث ، فإن القاضى إذا دفع المال إلى المقر له أخذ منه كفيلا ثقة . ولو ادعى [رجل] أن له على صاحب المال ألف درهم وأنه مات ، وصدقه الذي قبله المال ، لم يلتفت إلى ذلك حتى يحضر وارث . فإن أقر الغريم والمدعى أنه لا وارث للميت ، تأتى القاضى في ذلك ثم جعل للميت وصيا يقبض المال من الذي قبله ثم يقال للبدعى : أقم البيعة على حقلك ، فإن أقامها قضى له ، فإن جاء صاحب المال حيا رد القاضى ذلك القضاء في ذلك المال ، فإن كان مستهلكا وكان أصله ديناً فلصاحب المال أن يضمن الذي كان المال قبله . وإن كان أصله غصبا : فإن شاء ضمنه ، وإن شاء ضمن القابض . فإن كان أصله وديعة ، فالضمان على القابض في قول أبى يوسف . وقال محمد : الوديعة عندى بمنزلة النصب ، وإن كان المال وصل إلى الذي في يديه [من] قبل أبيه أوصى به إليه ، فلا ضمان عليه والضمان على القابض ، وإن لم ينجح صاحب المال حيا وحضر وارثه فجحد الدين ، فالقضاء ماض عليه . ولو

(١) وفي الهندية : وهذا . (٢) ما بين المربعين من المصرية وكان في الأصل : • فإن كان صاحب المال ، الخ

أدعى رجل أن صاحب المال أوصى إليه فصدقه الذى فى يديه المال ، لم يصدق فى شيء من ذلك ، ولم يدفع إليه المال إلا فى وجه واحد : إذا كان المال ديناً دفعه إليه وكان ذلك قضاء على الغريم خاصة ، ولا يؤخذ منه بذلك كفيل . فإن حضر الوارث أو جاء صاحب المال حياً فلم يتقد ذلك ، رجع على الغريم ورجع الغريم على الوصى . وإن كان المال قد هلك فى يدى الوصى والذى حضر هو الوارث ، فلا ضمان للغريم على الوصى . وإن جاء الرجل حياً ضمن الغريم ورجع به على الوصى رجع محمد عن هذا ^(١) وقال لا يقبض الوصى ديناً ولا غيره . و[لو] أن الذى قبله المال قال للقاضى : هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثاً ، تأنى القاضى فى ذلك وأخذ منه كفيلاً بنفسه ، فإن حضر وارث أو موصى له وإلا أخذ المال لجعله فى بيت المال ، فإن قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حياً وكان المال ديناً ضمن الغريم وعوض الغريم من بيت المال ، وإن كان غصباً فصاحبه بالخيار : إن شاء ضمن الذى كان فى يديه وإن شاء أخذ مثله من بيت المال . فإن أخذه من الغاصب رجع فى بيت المال ، وإن كان وديعه فلا ضمان على المستودع فى قياس قول أبى يوسف . وقال محمد : هو عندى بمنزلة الغصب ، وإن كان الذى فى يده المال وصياً فى المال ، فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال : فإن لم يأت صاحب المال حياً وجاء ابنته ، فلا ضمان على الذى كان المال قبله فى شيء من ذلك ، ويعوض الابن من بيت المال . ولو أقر الذى كان المال فى يديه أن صاحب المال مات وأن لهذا الرجل عليه ألفاً سأله القاضى أترك وارثاً ، فإن قال : نعم ، لم يجعل بينهما خصومة وإن قال : لا ، تأنى القاضى فى ذلك ، فإن لم ينجح وارث جعل للبيت وصياً ، فإن ثبت الدين دفعه إلى الغريم وإلا جعله فى بيت المال

باب من الوصايا أيضاً

رجل ترك ثلاثة أعبد قيمة كل واحد [منهم] ثلثائة فادعى أحدهم عند القاضى أن الميت أعتقه [فى مرضه] فاستحلف الوارث على عله فنكل ، قضى بعتقه . فإن ادعى آخر مثل ذلك عند القاضى ونكل الوارث قضى بعتقه وسعى فى قيمته ، وكذلك

(١) . مكنا هو فى الأصول وهو من تصرف رواة الكتاب

لو ادعى الثالث مثل ذلك عند القاضى ونكل الوارث . ولو كان العبد الأول خاصم الوارث إلى رجل حكما بينهما فنكل الوارث قضى بعقده . [فإن ادعى آخر مثل ذلك ، وخاصمه إلى حكم رضى به فنكل الوارث حكم بعقده] ولا سعاية عليه : وكذلك لو خاصمه الثالث فنكل عن العيين . ولو كان الأول حاكمه إلى حكم رضى به فنكل الوارث حكم بعقده ثم خاصمه آخر إلى القاضى فنكل الوارث ، قضى بعقده ولا سعاية عليه ، وكذلك لو خاصمه الثالث . ولو خاصمه الأول إلى القاضى فنكل فأعقده القاضى ثم خاصمه [آخر] إلى حكم رضى به فنكل قضى بعقده وسعى في قيمته ، وكذلك إن ادعى الثالث مثل ذلك لخاصم إلى حكم فنكل قضى بعقده وسعى في قيمته ، فإن رفع ذلك إلى القاضى بعد ذلك أمضاه .

رجل ترك عبدین يخرجان من الثلث وترك وارثين وأوصى لرجل بأحدهما بغير عيئه أعطاه الوارثان أيهما شاء فإن قال أحدهما قد جعلت له هذا بوصيته وقال الآخر قد جعلت له هذا الآخر بوصيته لم يلتفت إلى ذلك وأجبرا أن يجمعا على واحد [فإن لم يجمعا على واحد] حتى أعتق الموصى له العبدین جميعاً أعطاه الوارثان أحدهما وعتق الذى يعطياه ^(١) وولاؤه له . ولو أعتق أحدهما بعينه ثم أعطاه الوارثان ذلك لم يعتق .

• بشر عن أبى يوسف فى رجل قال : قد أوصيت لأحد بنى فلان ولم يسمه بعينه ، فإن الورثة يعطون الوصية أيهم شاءوا . فإن اختلفوا أخذ بقول الأكثر منهم . فإن استوا أخذ بقول الأول ، وإن كانوا صغاراً وقف حتى يدرك بعضهم فيعطى . أيهم شاء ، وإن أنفذ القاضى ذلك فهو جائز ، وإن أمر الوصى أن يعطى أيهم شاء جاز وقال فى موضع آخر من الكتاب فى رجل قال : قد أوصيت بهذا الثوب لأحد هذين الرجلين ، فالحيار إلى الورثة . فإن اختلفوا فأول متكلم منهم ، وإن تكلموا معاً أعيد عليهم الحيار ، فإن كانوا صغاراً فالحيار إلى الوصى ، فإن كانا وصيين فاختلفا فهو على الأول ، وإن لم يكن وصى فألى الحاكم ، وإن أوصى لرجلين بوصيتين ثم قال : قد رجعت عن إحدى الوصيتين ولم يبين ، فالحيار إلى الورثة يعطون أيهما شاءوا ، فإن كانوا صغاراً ، فألى الوصى ، فإن لم يكن وصى فألى الحاكم .

(١) كذا فى الأصلين والمصواب : وأعطياه أو يعطياه أو الذى أجما أن يعطياه . فقط : وأجما أن .

ولو كان الميت أوصى بعق أحدهما فقال أحد الوارثين : قد اخترت أن يكون المعق هذا ، وقال الآخر : اخترت عق الآخر ، قهولها باطل ويجهل أن يجمعا على عق واحد . ولو أعتق أحد الوارثين أحد العبدین عن الميت ثم أعتق الآخر العبد الآخر عن الميت ، فالآخر عن الميت والأول عن الوارث^(١) ويضمن لشريكه نصف قيمته إن كان موسراً ، وإن كان معسراً سعى العبد في نصف قيمته . ولو أعتق كل واحد من الوارثين أحد العبدین عن الميت معاً أجبراً أن يجمعا على واحد ، فإذا أجمعا عليه صار الآخر حراً عن الذي أعتقه وضمن لشريكه إن كان موسراً وإن كان معسراً سعى العبد . ولو أجمعا أن يكون أحدهما هو المعق عن الميت فلم يمتقاه حتى أجمعا على الآخر لم يكن لهما ذلك ، فإن أعتق أحدهما الأول الذي أجمعا عليه عتق عن الميت ، وكذلك لو أجمعا على أحدهما فاعتقه الوصى عن الميت . ولو أعتق الوصى أحدهما قبل اجتماعهما عليه ثم أجمعا على الذي أعتقه الوصى لم يعتق بعق الوصى حتى يعتقه الوصى أو أحدهما عتقا مستقبلاً .

رجل أوصى بعق عبد له يخرج من ثلثه وترك وارثاً وأوصى إلى رجل والعبد أخو الوارث لأمه أو أخو الوصى ، لم يعتق العبد بالقرابة حتى يعتقوه ، فإن أعتقه الوصى أو الوارث عن الميت جاز ، فإن قال له الوصى : إن دخلت الدار فأنت حر أو أنت حر غداً فدخل [الدار] أو جاء غد ، لم يعتق . ولو كان الوارث هو الذي قال فدخل الدار أو جاء غد ، عتق عن الميت . ولو قال له الوارث : أنت حر بعد موتى ، لم يكن مدبراً . فإن مات عتق العبد عن الميت الأول . ولو كان الورثة اثنين أو ثلاثة فقال أحدهم : هذا ، كان هذا والوارث الواحد سواء .

رجل زوج ابنته من عبده بزواها ثم أوصى بعبده لرجل ثم مات [و] ورثه ابنته وعمه^(٢) والعبد يخرج من الثلث لم يفسد النكاح ، وإن كان العبد ذا رحم محرم من الوصى له لم يعتق حتى يقبله ، وكذلك لو كان ذا رحم محرم من العم

على هذا التقدير ، والله أعلم . وفي المصرية : فإن الوارثين قال لهما : أعطيا أى العبدین شيئاً ، فإن أجمعا على أن أعطياه أحدهما عتق وولاه له ،

(١) كان في الأصل : « عن الميت » في الثاني أيضاً وفي المصرية : « عن الوارث » فوضعت في الثاني وفي الثاني : « عن معتقه » وما معنى (٢) وفي المصرية : « وليس له من الورثة إلا ابنته وعمه » وكان في الأصلين : « ورثته » رواه واحدة والمواليد يروون فوطيت

لم يعتق ، فإن لم يقبله الموصى له عتق من قبل المم وفسد النكاح ، وإن مات الموصى له فوته بمنزلة القبول ويعتق العبد من قبله ، ولو لم يكن لليت مال غيره ولا قرابة بين المم وبين العبد ولا بينه وبين الموصى له فسد النكاح ، قبل الموصى له العبد أو لم يقبل ، ولو لم يدع مالا غيره ولم يوص به لأحد وأوصى بعتقه ، لم يفسد النكاح وسعى في ثلثي قيمته للابنة والمم . ولو لم يعتق العبد حتى قتله رجل كانت قيمته بين الابنة والمم وبطلت الوصية ولم يفسد النكاح

رجل زوج ابنته مكاتبه ثم مات فورثه عمه وابنته ثم مات المكاتب عاجزاً أو قتل ولم يكن في قيمته وفاء مات عبداً وفسد النكاح وعلى المرأة ثلاث حيض . إن كان دخل بها .

رجل زوج ابنته عبده على ألف وأوصى بعتق العبد ثم مات فورثه عمه وابنته . ولم تأخذ الابنة من المهر شيئاً فلها أن تبطل الوصية ويبيع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح ، فإن فُشل من قيمته عن المهر شيء اقتسمه المم والابنة . ولو لم يكن للابنة علي العبد من المهر شيء وكان علي الميت دين مثل قيمة العبد ، بيع للغرماء .

• في كتاب الوصايا من الأصل (١) أن رجلاً إن أوصى أن يعتق ما في بطن أمته بعد موته بشهر فأعتق بعض الورثة الأم ، فهي حرة على المعتق (٢) وما في بطنها حر عن الميت ويضمن لشركائه أنصباهم من قيمة الأمة . وإن دبرها أحد الورثة قبل أن تلد ، فتدبره جائز وقد بطلت وصية الميت

بشر عن أبي يوسف في كتاب الوصايا في رجل أوصى له بأخيه لايه وأمه فلم يقبل الوصية ولم يردّها حتى مات ، فقد عتق الأخ من الأب والأم ولزمته الوصية قبل موته بلا فصل ، فإن كان له إخوة لأب لم يرثوه وورثه الأخ من الأب والأم ، وإن كان الموصى له قد حلف ألا يقبل وصيته أبداً لم يحنث ، لأن الوصية لزمته بغير قبوله ، وإن حلف الموصى له بعد موت الموصى وهو يعلم بالوصية فقال : لا أقبل وصيته أبداً و [قال] لا أقبل هذه الوصية ، فقد رد الوصية ، وإن لم يعلم بالوصية يوم حلف فليس برد استحساناً

(١) أي مبسوط الامام محمد (٢) وفي المتن : • من العتق •

فإن فضل شيء فهو للعم والابنة ولا يفسد النكاح ، وإن كان الدين أقل من القيمة فسد النكاح ، فإن بيع العبد وكان الدين مثل قيمته فوجد المشتري به عيباً فرده وأخذ الثمن بيع مرة أخرى ولم يفسد النكاح ، فإن أبرأ الغرماء الميت من الدين بعد ما رد العبد عتق ولم يفسد النكاح . ولو لم يكن على الميت دين وقد أوصى بعتق العبد فجنى العبد جناية دفع بها أو قدى ، فإن فدى أعتق من الميت ولا يفسد النكاح في الوجهين . ولو أوصى به لرجل وليس له مال غيره ثم مات وعلي العبد دين يحيط برقبته ، فسد النكاح ؛ لأنها لو أعتقته جاز عتقها ، ولو كان على الميت دين وعلي العبد دين يحيط كل واحد برقبة العبد لم يفسد النكاح ، وإن لم يحيط كل واحد برقبة العبد ومما جميعا يحيطان ، فسد النكاح

رجل ترك ثلاثة أعبد قيمتهم سواء لا مال له غيرهم ، فقال الوارث لأحدهم : لم يعتقك الميت ، ثم قال : بلى قد أعتقك ، وقال الثاني والثالث مثل ذلك ، عتقوا جميعا ولم يسعوا في شيء [في الاستحسان] . ولو قال لهم جميعا : لم يعتقكم ، ثم قال : قد أعتقكم ، عتقوا في القياس ولم يسعوا في شيء . وسعوا في الاستحسان ^(١) في ثلثي قيمتهم ، وكذلك لو قال : أعتقكم الميت ثم قال : لم يعتق أحداً منكم . ولو قال : أعتقكم ثم قال : لم يعتق هذا سعى الذي أنكر عتقه في ثلثي قيمته ، وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته ، وإن قال بعد ذلك : لم يعتق هذا الآخر ، عتق الذي لم ينكر عتقه ولم يسع في شيء وسعى الذي أنكر عتقه [في المرة الثانية في نصف قيمته وسعى الذي أنكر عتقه] أولاً في ثلثي قيمته . وإن قال بعد ذلك للآخر : لم يعتق هذا ، لم يطل ذلك شيئاً من حقه ولم ينتفع الأولان بإنكاره عتق الآخر . ولو قال بعد ما أقر بعتقهم في كلام متصل : لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا ، عتقوا وسعوا في ثلثي قيمتهم ، ولو لم يقر بشيء من ذلك حتى قال لأحدهم : لم يعتقك الميت ثم قال : قد أعتقكم جميعا ، عتقوا وسعى الذي أنكر عتقه في ثلثي قيمته والباقيان في نصف قيمتهما . ولو قال لأحدهم : لم يعتقك الميت ثم قال لآخر مثل ذلك ثم قال لآخر مثل ذلك ثم قال : قد أعتقكم ، عتقوا وسعوا في ثلثي قيمتهم . ولو أنكر عتق واحد

(١) وفي المصرية : « ولكن استحسن أن أعتهم ويسمى كل واحد منهم في ثلثي قيمته ولا أجمل . إنكاره شيئاً إذا أنكر ذلك منهم قبل العتق أو بعد العتق .

بعد واحد ثم قال لأحدهم : أعتقك ثم قال لآخر مثل ذلك ، عتق الأول ونصف الثاني وثالث الثالث ، وكذلك لو أقر بعتهم قبل الإنكار واحداً بعد واحد ثم أنكر عتقهم جميعاً . ولو أقر بعتهم واحداً بعد واحد ثم أنكر عتق أحدهم ثم قطع الكلام ثم أنكر عتق الآخر ثم أنكر عتق الثالث ، عتق المقر بعتقه الأول ، فإن كان الذى بدأ بإنكار عتقه هو الثاني لم يزد على نصف رقبته . فإن تى بإنكار الثالث عتق نصفه ، وإن تى بإنكار عتق المقر به الأول وثالث الإنكار عتق المقر بعتقه أخيراً ، عتق^(١) الثالث كله ، وإن بدأ بإنكار عتق الثالث ثم بالاول لم يزد الثالث على ثلث قيمته ولا الثاني على نصف قيمته ، وإن بدأ بإنكار الثالث ثم تى بالاول ثم ثلث بالثاني ، عتق الثاني كله وثالث الثالث ، وإن بدأ بإنكار عتق الأول وتى بالثاني وثالث الثالث ، عتقوا ولم يسعوا فى شئ .

باب الوصية للموالى^(٢)

رجل أوصى بثلثه لمواليه وله موالى أعتقهم وموالى أعتقوه ، فالوصية تبطل فى قول أبى يوسف وقولنا . ولو كان من العرب وله موالى أعتقهم ولمواليه أولاد ذكور وإناث ولمواليه موالى أعتقهم ، فالثلث لمواليه الذين أعتقهم ولأولادهم الرجال والنساء ولموالياته اللاتي أعتقهن . وإن كان مواليه قد ماتوا ، فهو لأولادهم . فإن لم يكن لهم أولاد فلبوالى مواليه ، فإن كان قد بقى من موالى نفسه أو من أولادهم اثنان فصاعداً فالثلث لهم ، فإن لم يبق إلا واحد ، فله نصف الثلث ويرد الباقي إلى الورثة ولا يكون لموالى مواليه شئ . ولو كان لابنه موالى أعتقهم ومات الابن فورث ولادة الأب فأوصى الأب بثلث ماله لمواليه ، لم يكن لموالى ابنه شئ ، فإن كان للبيته موالى لنفسه فهو لهم دون موالى ابنه ، وإن لم يكن له غير موالى ابنه ، فلا شئ لهم ، ولو لم يكن للبيت إلا موالى موالاة ، فالثلث لهم . فإن كان معهم موالى عتاقة أو أولادهم ، فالثلث لموالى العتاقة وموالى مواليم دون موالى الموالاة استحساناً ، وفى

(١) وفى المصرية : وذلك بالإنكار لثالث عتق لثالث كله . (٢) وفى المصرية : من الوصايا بثلث ماله عند موته لمواليه .

القياس م مثل موالى العتاقة *

رجل أوصى بثلث ماله لموالى بنى فلان لفنخذ يحصون ، وفيهم موال وموالى موال وموالى موالاة ، فالتك لموالى العتاقة وموالى موالهم ، فإن لم يكن إلا موالى موالاة فهو لهم

رجل أوصى بثلث ماله لمواليه ، لم يدخل فيه مدبروه ولا أمهات أولاده ، فإن أعتق عبيداً بعد الوصية ، دخلوا فيه . وكذلك إن قال لعبد : إن لم أضربك فأنت [حر] ^(١) فأت قبل الضرب

باب من الوصية ^(٢) لبنى فلان

رجل أوصى بثلث ماله لفقراء بنى فلان ، فإن لم يحص ققراؤهم ^(٣) ، فالوصية جائزة ، فإن أعطى الثلث فقيراً واحداً منهم ، جاز في قول أبى يوسف . وقال محمد : لا يجوز أن يعطى إلا اثنين فصاعداً . وإن كان لهم موالى عتاقة وموالى موالاة وموالى موال ، وحلفاؤهم ققراء ، دخلوا في الثلث . وينبئ أن يقسم الثلث بين من قدر عليه منهم ^(٤) بالسوية ، فإن أعطى بعضهم دون بعض أجزاء ^(٥) ،

* بشر عن أبى يوسف في الوصايا أنه إذا أوصى لمواليه وهو من العرب وله موالى عتاقة وموال [قد] أسلموا على يديه ووالوه ، فهم شركاء في الوصية . وإن كان له موال بينه وبين آخر أعتقا [م] جميعاً ، لم تدخل في الوصية . وإن كانت جارية بين مولى له وبين مولى رجل آخر فجاءت بولد فادعياء ، فإن هذا الولد يدخل في الوصية ولا يدخل موالى مواليه في الوصية لهم جميعاً . وإن أوصى رجل لموالى فلان وفلان ولكل واحد منهما موالى على حدة ، فالوصية لهم جميعاً ، وإن كان مولى واحد بينهما فهو في الوصية ^(٦) . والقياس في هذا أن الوصية لكل مولى

- (١) الزيادة من المصرية (٢) وفي المصرية : الوصايا الرجل يوصى عند موته بثلث ماله .
- (٣) وفي المصرية : « وبنو فلان أولئك قبيلة لا تحصى ولا تحصى ققراؤهم ، فالوصية جائزة . وكان قوله : « فإن لم يحص ققراؤهم ، مؤخراً في الأصل عن قوله : « فالوصية جائزة ، وأظن تأخيرها من غلط بعض النساخ والمصواب تقديمه يدل عليه ما في المصرية والمندية
- (٤) وفي المصرية : « من ققراؤهم جميعاً ، وكان في الأصل «متتمة» وله «متتمة» فصنف . وفي المندية : «منهم» فوضعت في المتن (٥) وفي المصرية زاد بعد قوله : « أجواء ذلك ولم يضمن الوصى شيئاً ، : يلقتا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مولى القوم من أنفسهم وحليفهم منهم ، وكذلك هذا عندنا (٦) كذا في الأصلين وله « وإن كان المولى واحداً بينهما فالوصية له ، والله أعلم

وإن أوصى لفقراء بنى فلان وهم بنو أب وليسوا بقبيلة ولا نخذ لم يدخل الموالى منهم . ولو أوصى ليتامى أو لارامل بنى فلان ، فالوصية [جائزة] ، أحصوا أولم يحصوا . واليتيم كل من مات أبوه ولم يبلغ الحنك ^(١) غنياً كان أو فقيراً ، والارامل [من النساء] كل امرأة فقيرة بلغت مبلغ النساء كان لها زوج فمات عنها أو فارقها ، دخل بها أو لم يدخل . فإن كان اليتامى يحصون ، فالوصية بينهم بالسوية : الغنى والفقير فيه سواء . وإن لم يحصوا فهو للفقراء خاصة يقسم بين من قدر عليه من قتراتهم ، وإن أعطى واحداً منهم جاز في قول أبى يوسف . وقال محمد : لا يجوز أن يعطى إلا اثنين فصاعداً . وإن كن الارامل يحصين ، فالتك يبنهن بالسوية . وإن لم يحصين فهو على ما وصفت في الأيتام إذا لم يحصوا . ولو أوصى بثك ماله لأيا بنى فلان أو لكل ثيب من بنى فلان أو لأبكار بنى فلان فلم يحصين ، فالوصية باطلة . وإن كن يحصين سوى يبنهن . والأيم كل امرأة ، قد بلغت أو لم تبلغ ، ولا زوج لها وقد جمعت بشكاح أو لجور أو نكاح فاسد ، غنية كانت أو فقيرة . والثيب مثلها إلا في خصلة إن كان لها زوج أو لم يكن فهي ثيب . والبكر كل امرأة لم تجمع بشكاح ولا غيره ، غنية كانت أو فقيرة ، كان لها زوج أو لم يكن ، فإن كانت العذرة ذهبت من حيضة أو وثبة أو أذهبها الوضوء فهي بكر

باب في الوصية ^(٢) بالخدمة والغلة والسكنى والثرية

رجل ترك عبداً لا مال له غيره وأوصى لرجل بخدمته سنة ولآخر سنتين ، فإن لم ^(٣) تجز الورثة قسمت الخدمة على تسعة يخدم الورثة ستة أيام وللوصى ^(٤) له بالسنتين يومين والموصى له بسنة يوماً حتى يمضى تسع سنين . ولو خرج العبد من الثلث أو أجازت الورثة قسمت على ثلاثة : للوصى له بستين يومين ^(٥) وللآخر يوم . ولو أوصى لرجل بخدمته سنة سبعين ومائة ولآخر بخدمة تلك السنة

هو بينهما ولا يكون لمولى أحدهما خاصة ، ولكنى استحسنت ذلك . وإن قاله لمولى فلان ولموالى فلان ، لم يدخل المولى [الذى] هو بينهما في الوصية

(١) وكذا في المصرية . وفي الهندية : « الملم » (٢) وفي المصرية : « من الوصية »

(٣) وفي الهندية : « فلم » (٤) كذا في الأصول وقطاهر : « والموصى » (٥) كذا في الأصول والفتاوى : « برمان »

وسنة إحدى وسبعين ومائة ولم تجز الورثة ، قسمت الخدمة في سنة سبعين ومائة على ستة : للورثة أربعة ولكل واحد من الموصى لها يوماً ؛ ويقسم في سنة إحدى وسبعين ومائة على ثلاثة : للورثة يومين وللوصى له بسنة إحدى [وسبعين ومائة] يوماً ^(١) ، وإن خرج العبد من الثلث قسمت الخدمة في سنة سبعين بين الموصى لها نصفين وخدم العبد في سنة إحدى [وسبعين ومائة] الموصى له بسنة إحدى [وسبعين ومائة] ^(٢) فإن تشاحا ^(٣) في جميع هذه المسائل في الخدمة بمن يبدأ العبد أقرح بينهم وبدى بمن أصابته القرعة وثى بالثاني . وإن رأى القاضي ألا يقرع ويبدأ بواحد فعله . ولو ترك داراً وأوصى لرجل بسكنائها سنة ولآخر بسكنائها سنتين ولم تجز الورثة ، أخذت الورثة ثلثي الدار وسكن الموصى له بسنة سدس الدار والموصى له بالسنتين سدس الدار . فإذا مضت سنة بطلت وصية صاحب السنة وسلم للموصى له بالسنتين ثلث الدار سنة ، وكذلك لو أوصى بغلة عبده على ما رصفنا استغل الورثة ثلثي العبد وكل واحد من الموصى له سدس العبد حتى يمضي سنة ثم يستغل صاحب السنتين ثلث العبد سنة أخرى ، وكذلك إن أوصى بشجرة نخلة فالثمرة في السنة الأولى ثلثها للورثة وثلثها بين الموصى لها وفي السنة الثانية ثلثها للورثة وثلثها للموصى له بالسنتين . وإن كان العبد والدار والثمرة تخرج من الثلث أو أجازت الورثة ، فالثمرة والغلة والسكنى في السنة الأولى بين الموصى لها نصفين وفي السنة

وفي كتاب الوصايا من الأماشي أنه إذا أوصى بسكنى دار لرجل ولا مال له غيرها ، فإن الموصى له يسكن تلك الدار والورثة الثلثين . وليس للورثة أن يبيعوا الثلثين في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف : لهم ذلك . وقال أبو حنيفة : إن كانت الوصية بثلثها فله ثلث الغلة وليس للورثة أن يقاسموه . قال : لأنني أخاف إذا قسمت ألا تغل الدار . وقال أبو يوسف : لهم أن يقاسموه فيعزل له الثلث ، فإن أغلعت فهو له وإلا فلا شيء له .

وفي كتاب الوصايا من الأصل ^(٤) أنه إذا أوصى بثلث غلة بستانه [لرجل] فللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشتري شريك صاحب الغلة

(١) وفي المصرية : لصاحب وصية خدمة سنتين سهم وسهمان للورثة فيخدم الورثة يومين والموصى له يوماً . (٢) نوابذتان من المصرية . (٣) وفي المصرية : فإن تشاحرا . (٤) أى كتاب الأصل للأمام محمد بن الحسن

الثانية كلها لصاحب الستين والوصية في ستة بعينها وفي ستة بغير عينها في هذا سواء .
وجل أوصى بثلث ماله لرجل ثم قال : قد أشركت فلانا معه في الثلث أو أدخلته
معه ، فالثلث بينهما نصفين ، وكذلك إن قال : أدخلت فلانا معه ، ثم قال : أدخلت
فلانا معهما ثم قال : ابدؤا بأصحاب الوصايا الأول فالأول لانهطوا الثاني حتى
يستكمل الأول وصيته ولا الثالث حتى يستكمل الثاني وصيته ، قسم الثلث بينهم
أثلاثا ، أجازت الورثة أو لم تجز

باب في الوصايا التي يرجع في بعضها

رجل قال : قد أوصيت بثلث مالى لفلان ولفلان ولفلان : لفلان منهم مائة ،
ولفلان خمسون ثم مات ، والثلث مائة . فهي بين صاحب المائة والحسين أثلاثا :
ثلثاها لصاحب المائة ، وثلثاها لصاحب الحسين ، ولا شيء للآخر . ولو كان الثلث
ثلاثمائة كانت المائة والحسون الباقية [للذى] لم يسم له شيئا . ولو قال : ثلث مالى
لفلان ولفلان : لفلان مائة ولفلان خمسون ، والثلث ثلاثمائة ، فلصاحب المائة
مائة ، ولصاحب الحسين خمسون ، والمائة والحسون الباقية بينهما نصفين . ولو قال :
ثلث مالى لعبد الله وزيد وعمرو : لعمره منه مائة ، والثلث مائة ، فهي كلها لعمره ،
وإن كان مائة وخمسين فلعمره مائة وما بقى فيين زيد وعبد الله نصفين . ولو أوصى
بثلث [ماله] لفلان ثم قال : الثلث الذى أوصيت به لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان
أو قد أوصيت بنصفه لفلان ، فالثلث بينهما نصفين . ولو قال : وقد أوصيت بنصفه
لفلان ، فالثلث بينهما أثلاثا : للآخر ثلث الثلث .

« بشر عن أبي يوسف في رجل قال : قد أوصيت لفلان بمائة درهم من سدس
مالى فكان سدس المال أقل من مائة درهم فإنه يعطى المائة إن كانت ثلث المال
أو أقل . وقال في موضع آخر من الكتاب ما يخالف هذا ، فقال في رجل أوصى
لرجل من سدس ماله بسهم لرجل وآخر سهمين وآخر ما بقى من السدس ، وترك
ابنتين وأبوين وامرأة قال : يقسم سدس المال بين الموصى له بسهم والموصى له
بسهمين على ثلاثة أسهم . وقال في موضع آخر ما يخالف هذا ، فقال : إن أوصى
لرجل من سدس ماله بسهم وآخر بسهمين وآخر بثلاثة أسهم قال : يقسم الثلث
بينهم على ستة أسهم

باب الوصايا^(١) بالنفقة

رجل أوصى بثلث ماله لرجل وأوصى أن ينفق على فلان ماعاش في كل شهر خمسة دراهم وأجازت الورثة ، فلبوصى له بالثلث سدس المال وتوقف خمسة أسداسه على الموصى له بالنفقة فينفق عليه كل شهر خمسة في قول أبي حنيفة . وإن مات الموصى له بالنفقة ولم يستكمل خمسة أسداسه أكل للبوصى له بالثلث تمام ثلث جميع المال وما بقى فللورثة ، وإن لم تجز الورثة فللبوصى [له] بالثلث سدس المال ويوقف سدسه على الآخر . فإن مات وقد بقي مما وقف عليه شيء فهو للبوصى له بالثلث . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا أجازت الورثة فللبوصى له بالثلث ربع المال ويوقف ثلاثة أرباع المال على الآخر ، وإن لم تجز الورثة فلصاحب الثلث ربع الثلث ويوقف ثلاثة أرباع الثلث على الآخر . ولو أوصى لرجل بثلثه وأوصى لآخر أن ينفق عليه من ثلثه خمسة دراهم كل شهر فأجازت الورثة ، فلصاحب الثلث ثلث المال ويوقف على الموصى له بالنفقة ثلث المال ، فإن مات قبل أن يستكمله فما بقى فللورثة ، فإن لم تجز الورثة فللبوصى له بالثلث سدس المال ويوقف على الآخر سدسه ، فإن مات وقد بقي من السدس شيء فهو لصاحب الثلث في قولهم جميعا ، ولو أوصى لرجل بثلثه وأوصى لفلان وقلان بعشره ينفق عليهما من ثلثه كل شهر ماعاشا . أو قال : ينفق على كل واحد منهما من العشرة خمسة دراهم في كل شهر فلم تجز الورثة ، فللبوصى له بالثلث سدس المال ويوقف سدسه على الآخرين^(٢) ، فإن مات أحدهما وقف جميع ما بقى من السدس على الآخر ، فإن ماتا جميعا فما بقى فلصاحب الثلث في قياس قول أبي حنيفة ، وكذلك قول أبي يوسف ومحمد إلا أنه يوقف على صاحبي النفقة ثلاثة أرباع الثلث . ولو أوصى لرجل بثلث ماله وأوصى أن ينفق على فلان خمسة دراهم كل شهر ماعاش وأن ينفق على آخر في كل شهر خمسة دراهم^(٣) فلم تجز الورثة ، فللبوصى له بالثلث ثلث الثلث ويوقف على كل واحد من الآخرين ثلث الثلث ، فإن مات أحدهما وبقي مما وقف عليه شيء فنصف ما بقى لصاحب

(١) وفي المصرية : من الوصايا بالنفقة . (٢) زاد في المصرية : فينفق عليهما كل شهر عشرة دراهم ماعاشا . (٣) زاد في المصرية : بعده ماعاش.

الثلث ونصفه يوقف على الآخر . وإن مات الآخر بعد ذلك وقد بقي شيء دفع إلى صاحب الثلث ^(١) وكذلك قول أبي يوسف ومحمد إلا أنهما يجعلان لصاحب الثلث سبع الثلث ، وقالا : إن مات أحد صاحبي النفقة وبقي مما وقف عليه شيء ، فلصاحب الثلث ربع ما بقي ويوقف ثلاثة أرباع ما بقي على الآخر . ولو أوصى أن ينفق على فلان خمسة كل شهر ما عاش وأن ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر ما عاشا على كل واحد خمسة دراهم وأجازت الورثة ، وقف نصف المال على صاحبي العشرة بينهما ونصفه على صاحب الخمسة وحده . فإن مات صاحب الخمسة وقف ما بقي على صاحبي العشرة . فإن مات أحد صاحبي العشرة ولم يمت صاحب الخمسة ، وقف ما بقي من نصيبه على شريكه في العشرة ، وإن لم تجز الورثة عمل بالثلث ما وصفتنا في المال في قولهم جميعا . ولو أوصى لثلاثة أنفس فأفرد كل واحد بالوصية وقال : ينفق عليه في كل شهر خمسة فأجازت الورثة ، وقف المال عليهم أثلاثا وإن لم تجز وقف الثلث عليهم أثلاثا . وإن مات أحدهم وقف ما بقي من نصيبه على الآخرين . ولو أوصى أن ينفق من ثلثه على فلان في كل شهر أربعة ، وأن ينفق من ثلثه على فلان وفلان [في كل شهر] عشرة دراهم فأجازت الورثة ، وقف ثلث المال على صاحب الأربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة بينهما . فإن مات صاحب الأربعة قبل أن يستكمل ثلثه فابقي فللورثة ، وإن مات أحد صاحبي العشرة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه . فإن مات الآخر بعد ذلك فابقي فللورثة ، وإن لم تجز الورثة وقف نصف الثلث على صاحب الأربعة ونصفه على صاحبي العشرة . ولو قال : قد أوصيت بثلثي لفلان ، يوقف وينفق عليه في كل شهر أربعة ، وقد أوصيت بثلثي لفلان وفلان ، يوقف عليهما وينفق على فلان في كل شهر خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة فأجازت الورثة ، أخذ صاحب الأربعة ثلث المال فعمل به ما بدا له وأخذ صاحبا العشرة ثلث المال فعمل به ما بدا لهما . ومن مات منهم فنصيبه لورثته ، وإن لم تجز الورثة فلصاحب الأربعة نصف الثلث وللآخرين نصفه بينهما نصفين

(١) زادت المصرية بعد ذلك : « فأنهم استكمل ما وقف له لم يرجع على أحد من أصحاب الوصايا بشيء »

باب الوصايا التي تكون رجوعاً

[والتي لا تكون رجوعاً] ^(١)

وجعل أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال : اشهدوا أني لم أوصِ لفلان بشيء أو قال : كل وصية أوصيت بها لفلان فهي حرام عليه أو فهي ربا ، لم يكن هذا رجوعاً . ولو قال : كل وصية أوصيت بها له فهي باطل ، فهذا رجوع . ولو قال : كل وصية أوصيت بها لفلان فهي لفلان وارثي ، فهو رجوع ؛ وهي للوارث إن أجازتها الورثة ، وإن لم يجزوها فهي ميراث . ولو قال : الوصية التي أوصيت بها لفلان فهي لعمرى ثم مات عمرو قبل الموصى ، فالوصية ميراث . ولو كان عمرو قد مات قبل أن يقول الموصى ^(٢) فهي [لفلان] على حالها . ولو قال : كل وصية أوصيت بها لفلان فهي لعقب عمرو ، وعمرو حي ، ثم مات عمرو قبل الموصى وله عقب ، فهي لعقبه . فإن مات الموصى قبل عمرو ، فالوصية لفلان على حالها . وإن مات عمرو ثم مات عقبه قبل الموصى ، فالوصية ميراث .

وفي كتاب الوصايا من « الأصل » أنه إذا قال : لم أوصِ لفلان بشيء ، وقد كان أوصى له ، فهذا رجوع

وفي نوادر ابن سماعة أنه إذا قال : لم أوصِ له فليس برجوع . وإن قال : لأوصى له فهو رجوع . وكذلك ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف في نوادر أبي يوسف

وفي كتاب الوصايا من الأموال أنه إذا أوصى بالثلث لإنسان ثم قال : الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان ، فهو إبطال للوصية الأولى . فإن لم يقبل الآخر أو مات قبل الموصى ، فالوصية تامة للأول على حالها . وكذلك إن كان الموصى له الآخر وارثاً ، فالوصية للأول

(١) ما بين الربيعين من المصرية (٢) زاد في المصرية هذا القول : « فالوصية لفلان نافذة على حالها ، الخ

باب الوصية ^(١) وعلى الميت دين وله عبد

رجل أوصى لرجل بعبد يساوى ألفا وله على الناس عشرة آلاف وليس له مال غير العبد ثم مات وعليه دين ألفا درهم، بيع العبد في دين الغرماء . فإن بيع بألف وخمسمائة ودفعت إلى الغرماء ثم خرجت العشرة آلاف أخذ الغرماء منها ما بقى لهم وأخذ الموصى له منها ألفا وخمسمائة ثمن العبد . ولو كان العبد يبيع بتسعمائة وخمسين وقيمته ألف أخذ الموصى له تسعمائة وخمسين

باب الوصية التي تقع لأقل مما سمي

رجل قال : قد أوصيت لبنى عمر بن حماد ^(٢) وهم سبعة ، فإذا هم خمسة ، فالثالث كله لهم . ولو أوصى بثلاث ماله لبنى فلان ولم يكن لفلان إلا ابن واحد ، فله نصف الثلث . ولو قال : لابنى فلان عمر وحماد ^(٣) فلم يكن إلا عمر ، فالثالث كله له . ولو قال : قد أوصيت بثلاث مالى لبنى فلان وهم ثلاثة فإذا هم خمسة ، فالثالث لثلاثة منهم والخيار إلى الورثة . ولو قال : قد أوصيت بثلاث مالى لبنى فلان وهم خمسة ولفلان ابن فلان بثلاث مالى فإذا بنو فلان ثلاثة ، فلهم ثلاثة أرباع الثلث ولفلان الربع . ولو قال : قد أوصيت لبنى فلان وهم ثلاثة : فلان وفلان وفلان ، ولفلان بنون غيرهم ، فهو لمن سمي . ولو قال : قد أوصيت بثلاث مالى لبنى فلان ، وهم ثلاثة ولفلان بن فلان ، فإذا بنو فلان خمسة ، فلفلان ربع الثلث وثلاثة أرباعه لثلاثة من بنى فلان والخيار إلى الورثة *

* وفي كتاب الوصايا من الأمالى أن أبا يوسف قال : إذا قال : قد أوصيت برقيق لفلان وهم ثلاثة فإذا رقيقه خمسة ، أو قال : قد أوصيت لفلان بثلاث مالى وهو ألف درهم والثلاث أكثر من ألف ، أن للبوصى له الرقيق كلهم وثلث جميع المال وهذا غلط في الحساب . وإن قال : قد أوصيت بثلاث مالى لولد فلان وهم هؤلاء الثلاثة فكان لفلان [ولد] غيرهم ، فالثلاث لهؤلاء الثلاثة . وإن قال : قد أوصيت بثلاث

(١) زاد في المصرية بعد ذلك : ويوصى بها الرجل وعليه دين وله عبد فيباع لأصحاب الدين في دينهم *

(٢) وفي المصرية : عمرو بن حماد ، وفي الثاني : لبنى حماد ، (٣) وفي المصرية : خالد ،

باب الوصايا التي يوقت فيها الموصى^(١) فيجعل أو يكون إلى أجلها

رجل قال : ثلث مالى لفلان ينفق عليه كل سنة مائة ، فالثلث لفلان يصنع به ما بدا له . ولو قال : قد أوصيت أن يعطى فلان كل سنة من ثلثي كذا عمل على ما قال ، فإن مات الموصى له ولم يستكمل ، فما بين لورثة الموصى . ولو قال : قد أوصيت بثلثي في الحج ، يحج كل سنة منه حجة بماتى درهم ، أو قال : يحج من ثلثي في كل سنة حجة بماتين أو قال : قد أوصيت أن يتصدق من ثلثي في كل سنة بمائة أو يشتري من ثلثي في كل سنة نسمة ، فجعل ذلك في سنة

باب ما يصدق فيه الوصى^(٢) وما لا يصدق

وصى في يديه مال لصغير قال بعد ما كبر الصغير : أنفقته عليه ، فهو مصدق . في نفقة مثله في تلك المدة . وكذلك لو قال : ترك أبوك رقيقاً فأنفقت عليهم كذا أو اشتريت لك رقيقاً بألف فأنفقت عليهم كذا ، أو قال : أبقى عبدك فأعطيت في جملة أربعين درهماً ، فهو مصدق في هذا كله في قول أبي يوسف ، وكذلك في قول

مالى لولد فلان وهم ثلاثة فكانوا خمسة ، فالثلث لهم جميعاً والذي بعينه مخالف للذى [ليس] بعينه . وإن قال : قد أوصيت بثلث مالى لولد فلان وهم ثلاث جوار فإذا هم ثلاثة غلبان ، فلا شيء لهم . وإن قال : لبني فلان وهم شبان فإذا هم شبوخ ، فلهم الثلث إذا كان الخلاف في الحلية . وإن قال : ثلث مالى لبني فلان وهم هؤلاء الثلاثة ، فإذا هم هؤلاء وغيرهم ، فالثلث للذين أشار إليهم

• وفي كتاب الوصايا من الأمالى أن وصياً لو قال للوارث : دفعت إليك ثلثي المال وإلى موصى له بالثلث الثلث ؛ فإنه يصدق على الوارث فيما يراه الوصى ولا يصدق فيما يضمن الابن للموصى له ولا يصدق على الموصى له في شيء ويضمن الوصى للموصى له ثلث الثلثين

(١) وفي المصرية : يوقت الموصى فيجعل أن يكون إلى أجلها ، (٢) وفي المصرية زاد بعد قوله • الوصى إذا قال أنفقته من مال اليتيم •

محمد إلا في جعل الآتي ، فإنه قال : لا يصدق إلا بيته . ولو قال الوصى : مات أبوك منذ عشر سنين فأديت في خراج أرضك في كل سنة كذا ، وقال الوارث لم يمت أبي إلا منذ سنتين ، فالقول قول الوصى في قول أبي يوسف . وقال محمد : القول قول الوارث . ولو اختصما وفي الأرض ماء قد غلب عليها لاتصلح للزرع فقال الصغير : مات أبي منذ عشر سنين ولم تزل الأرض كذلك ولم يجب على خراج . وقال الوصى : [قد] أديت في خراجها عشر سنين كذا وكذا ، قبل قوله في قول أبي يوسف ولم يقبل في قول محمد . ولو اختصما ، والأرض تصلح للزرع ، فالقول قول الوصى في القولين جميعاً . ولو قال : اشتريت من فلان هذا العبد الذي في يديه ودفعت إليه الثمن ، وقال فلان : العبد لي ، ولم يكن من هذا شيء ، لم يصدق عليه الوصى . والوصى مصدق فيما تلف من مال الابن مع يمينه . ولو قال الوصى : استهلك فلان مالا قضيته عنك أو قال : لك أخ زمن قضى عليك بنفقتك كل شهر خمسة دراهم فأديتها عشر سنين ، لم يصدق الوصى في ذلك في القولين . ولو قال الوصى في جميع ذلك : أديت من مالي لأرتجع به عليك ، لم يصدق في شيء من هذا في قول أبي حنيفة [وأبي يوسف] ومحمد إلا بيته

باب الرجل يوصى أن يبيع عنه [حجة] (١)

رجل قدم بلاًداً في تجارة فأوصى بحجة ثم مات ، حج عنه من بلده الذي منزله به . ولو قدم يريد الحج فأوصى بحجة حج عنه من حيث أوصى استحساناً .

• هشام عن محمد عن أبي حنيفة [في نوادره] أنه قال : إذا خرج يريد الحج من خراسان فأت بالكوفة وأوصى أن يبيع عنه ، فإنه يبيع عنه من وطنه . وقال محمد : قال أبو يوسف : يبيع عنه من حيث مات ، وهو قول محمد ، قال : وإن كان من الكوفة قدم إلى ولم يوطنها فأوصى بحجة ، فإنه يبيع عنه من الكوفة . قال هشام : سمعت أبا يوسف يقول في رجل أوصى بالري وهو من أهل مكة أن يبيع عنه فإنه يبيع عنه من مكة وإن أوصى أن يقرن عنه فإنه يقرن عنه من الري

ولو أوصى رجل أن يحج عنه فأحج عنه رجل فأت بالكوفة، حج عنه من حيث مات الذي حج عن الميت استحساناً؛ والقياس من منزل الوصى. ولو قال الوصى للذى حج عن الميت: إن مرضت مرضاً خفت فيه الموت فأحج رجلاً بما بقي من النفقة ففعل، فهو جائز في الاستحسان وليس بجائز في القياس ويستقبل الحج عن الميت ويضمن [الوصى] النفقة من حيث أحج المأمور رجل أوصى [بحجة وثلثة] ^(١) لم يبلغ من حيث أوصى، حج عنه من حيث بلغ. فإن حج عنه من الرتبة ^(٢) حج المأمور ورجع بفضل نفقة، كانت الحجة تبلغ بها من التعلية ^(٣) ضمن الوصى النفقة وحج عن الميت من التعلية. وإن رجع الذى حج بفضل زاد أو كسوة أو دراهم يسيرة يبقى مثلها من النفقة، أجزأت الحجة عن الميت ورد مامعه على الورثة رجل أوصى لنسمة ^(٤) قليل له: الثلث لا يبلغ نسمة، فقال: أعيئوا به في الرقاب، أعطى المكاتبين ^(٥). وإن أوصى بحجة قليل له: لا يبلغ الثلث حجة، فقال: أعيئوا به في الحج، فالوصية تبطل في القياس. وفي الاستحسان يعان به أهل الحاجة في الحج ولا يعان به غنى

باب الوصايا في إجازة الوارث وصية الميت ^(٦)

رجل ترك ثلاثة آلاف وأوصى بألفين منها لرجل وترك ابناً فأجاز وصية أبيه في مرضه ثم مات ولأمال له غير ما ورث، فللوصى له الألف بلا إجازة وثلث الألفين الباقية. فإن أوصى الوارث مع الإجازة بثلث ماله لآخر فللذى أوصى له الميت الأول ألف بلا إجازة ويخاص هو والذى أوصى له الابن في ثلث الألفين فيقسمانه نصفين. ولو كانت وصية الوارث عتقاً في المرض فهو أولى من إجازته وصية أبيه، وكذلك لو كان مع الإجازة لإقرار بالدين. ولو أجاز الوصية في الصحة

(١) ما بين المربعين من المصرية (٢) الرتبة (يفتح أوله وثانيه) وذال معجمة مفتوحة (أيضاً): من قرى المدينة على ثلاثة أميال قرية من ذات عرق على طريق الحجاز إذا دخلت من قبله تريد مكة - معجم البلدان (٣) قال في معجم البلدان: ثعلبية منسوب بفتح أوله: من، نازل طريق مكة من الكوفة بعد الفوق وقبل الخزيمية وهي ثلثا الطريق الخ (٤) وفي المصرية: «أوصى أن يثلثه نسمة» (٥) وفي المصرية: يعطى المكاتبون (٦) وفي المصرية: «وصية أبيه في مرضه»

ثم أقر بالدين على أبيه بدئ بالإجازة ، فإن بقي شيء فهو لأصحاب الدين ، وإن لم يبق ما بقي بالدين ضمن تمام الدين . وإن ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى صاحب الإجازة الإجازة فقال : صدقنا ، فالدين أولى ولا يضمن للبوصى له شيئاً . ولو أجاز الوصية في المرض وأقر بدين على أبيه في المرض ثم بدين على نفسه بدئ بدين أبيه ثم بدين نفسه . فإن بقي شيء كانت الإجازة من ثلثه وإن بدأ بالإجازة في المرض . ثم بدين على نفسه ثم بدين على أبيه ، يحاص أصحاب دينه ودين أبيه والإجازة من ثلث ما يبق ^(١) [له]

رجل له عبد لآمال له غيره أعتقه في مرضه ثم مات فورثه ابنه وللأبن عبد آخر قيمته مثل قيمة عبد أبيه لآمال له غيره فأجاز وصية أبيه وأعتق عبد نفسه في مرضه . عتق ثلث العبد الأول بلا إجازة واقتسم العبدان ثلث ما بقي بعد ذلك على خمسة لعبد الابن ثلاثة أسهم

رجل له ألفان أوصى لرجل بألف ولآخر بألف ثم مات فأجاز ابنه لإحدى الوصيتين قبل الأخرى في مرضه ثم مات ولا مال له غير ما ورث ، فثلث الألفين بين الموصى لهما نصفين بلا إجازة وثلث ما بقي بينهما أيضاً نصفين . ولو ترك الأول ألفاً وأوصى لرجل بألف ولآخر بألف فأجاز الابن في صحته لأحدهما قبل الآخر فثلث الألف بينهما نصفين وما بقي فللذى أجاز له أولاً ولو أجاز لهما معاً كانت الألف بينهما نصفين

رجل له ألف أوصى بها لرجل ثم مات فورثه وارث له ألف أخرى فأوصى بها وبالألف الأولى لرجل ثم مات فورثه رجل فأجاز الوصيتين في مرضه ثم مات ولا مال له غير ما ورث ، فللموصى له الأول ثلث الألف الأولى بلا إجازة وللموصى له الآخر تسع الألف الأولى وثلث الألف الأخرى ويضرب الأول في ثلث ما بقي بأربعة أتساع الألف الأولى وثلث الألف الأخرى في قياس قول أبي يوسف ومحمد ، ويضرب الأول في قياس قول أبي حنيفة بتسعى ألف والثاني بثلاثة أتساع ألف وثلث تسع ألف

باب الوصايا التي يجب للموصى له فيها

قيمة العبد، أو لا يجب

رجل أوصى لآخر بعد يخرج من الثلث فقطع رجل يد العبد بعد موت الموصى قبل أن يقبل الموصى له الوصية ثم قبلها بعد موت التلام من القطع أو قبل موته ، فللموصى على عاقلة القاتل القيمة . وكذلك إن لم يكن للموصى مال غير العبد فأجازت الورثة ، فإن لم تجز ثلثا القيمة للورثة وثلثا للموصى له . ولو كان القطع قبل موت الموصى والعبد يخرج من الثلث فأت من القطع بعد موت الموصى قبل أن يقبل الموصى له الوصية فأرشد اليد للورثة وما بقي من قيمة التلام فللموصى له ، فإن لم يقبل الوصية فالأرشد كله للورثة . وكذلك إن لم يكن للموصى مال غير العبد فأجازت الورثة ، فإن لم تجز فأرشد اليد وثلث قيمة العبد أقطع للورثة وثلثا قيمته أقطع للموصى له . وإن قبل الوصية قبل موت التلام والعبد يخرج من الثلث ، فأرشد اليد للورثة ولا شيء على القاتل من قيمة النفس . فإن لم يكن له مال غير العبد ولم تجز الورثة ، فالورثة أرشد اليد وثلث قيمة النفس في مال القاطع إن كان عبداً . وإن كان خطأ فثلث أرشد اليد ، وثلث قيمة النفس على عاقلة القاتل ، وثلثا أرشد اليد في ماله ، ولا شيء للموصى له في الوجهين جميعاً

باب عتق الوصى^(١) وأمين القاضى

رجل أوصى أن يعتق عنه نسمة بثلث ماله وترك تسعمائة درهم فاشتري الوصى نسمة بثلاثمائة فأعتقها ثم لحق الميت دين ستمائة أخذها الغريم والعبد حر عن الوصى وبغرم ثلاثمائة مائتين للورثة ومائة يشتري بها نسمة فيعتقها عن الميت . وكذلك لو كان الوصى وصياً من قبل القاضى جعله وصياً للميت . ولو لم يكن للميت وصى فاشتري القاضى أو أميته نسمة بثلث المال فأعتقها عن الميت ثم لحق الميت ما قلنا ، لم يعتق العبد بعق القاضى ويبيع فيستوفي الورثة ثلثي الثمن ، ويشتري بثلثه نسمة فيعتق عن الميت

(١) وفي المتن والمصرية : « بيع الوصى »

باب الوصايا التي يكون بعضها رجوعاً^(١) وبعضها غير رجوع

رجل قال : قد أوصيت بهذه الألف لفلان وفلان : لفلان منها مائة ، والثلاث ألف ، فللذي سمي له مائة [مائة] وللآخر تسعمائة . فإن ضاع خمسمائة اقتسما الخمسمائة الباقية على عشرة للذي سمي له عشرها . وكذلك لو قال : لفلان منها مائة ولفلان ما بقي . ولو قال : لفلان منها مائة وسكت عن الباقي وأوصى مع ذلك لرجل بألف ولم يهلك من المال شيء ، فلصاحب الألف خمسمائة والخمسمائة الباقية بين الآخرين على عشرة عشرها لصاحب المائة . ولو قال : قد أوصيت لفلان وفلان بألف : لفلان منها مائة ولفلان ما بقي وسكت عن الباقي ثم مات ضرباً في الثلث بألف فما أصابهما اقتسما على عشرة لصاحب المائة العشر . ولو قال : لفلان من هذه الألف مائة ولفلان ما بقي ثم هلك منها خمسمائة أخذ صاحب المائة عما بقي مائة وأخذ الآخر ما بقي . ولو أوصى مع ذلك بالألف لآخر ولم يهلك شيء من الألف وهي تلك ماله ، فلا شيء لصاحب ما بقي ويقسم الألف بين الموصى له بها والموصى له بالمائة على أحد عشر لصاحب المائة منها سهم . ولو قال : تلك مالى لفلان وفلان : لفلان منه مائة وما بقي لفلان ، أو سكت عما بقي والثلث يوم أوصى ألف فضاع نصف المال فرجع الثلث إلى خمسمائة ، فلصاحب المائة مائة وللآخر ما بقي . وكذلك لو قال : لفلان من ثلثي مائة وما بقي لفلان . ولو قال : قد أوصيت بثلث مالى لفلان وفلان لفلان منه مائة وأوصى لآخر بثلث ماله ، والثلث ألف ، فلصاحب الثلث نصف الثلث ونصف الثلث بين الآخرين على عشرة

• وفي كتاب الوصايا من الأماشي أنه إذا قال لرجل : قد أوصيت لك بهذا العبد على أن ترد نصفه على فلان ، فالثالث بينهما نصفين ، وإن قال : علي أن ترد نصفه على فلان وأرثي ، فإنه يرد النصف على جميع الورثة ، وإن قال : قد أوصيت لفلان بالثلث علي أنه إذا مات وبقي منه شيء رد على فلان ، رجل أجنبي ، فالثالث للأول والشرط الثاني باطل لا يرجع إلى الثاني منه شيء.

(١) وفي المصرية : بعضها رجوعاً عن الشهادة الوصية وبعضها غير رجوع ويكون بعضها ما بقي من المال يوم تقع القسمة وبعضها يوم أمر صاحبه.

لصاحب المائة العشر . ولو قال : قد أوصيت من ثلث مالى لفلان بمائة ولفلان بما بقى وأوصى بثلث ماله لآخر ، وثلث ألف ، فلا شيء لصاحب ما بقى وثلث من صاحب المائة والموصى له بالثلث على أحد عشر لصاحب المائة منها سهم رجل له ثلاثة آلاف درهم كل ألف فى كيس فقال : قد أوصيت لفلان بما بقى من هذه الألف ثم مات ، فلفلان ذلك الألف كله . و [لو] ^(١) أوصى مع ذلك بألف أخرى لآخر ثم مات لم يكن للذى أوصى له بما بقى منه شيء من الكيس وللذى أوصى له بالآلاف الألف

رجل قال : قد أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف : لفلان منها ستمائة ولفلان سبعمائة ، والآلاف يخرج من الثلث ، فهى بينهما على ثلاثة عشر . ولو قال : لفلان منها سبعمائة وسكت عن الثانى ، فلفلان سبعمائة كما قال وما بقى لفلان . ولو قال : قد أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف : لفلان منها ألف ، والآلاف ثلث ماله ، فهى كلها للذى سعى له . ولو قال : لفلان منها ألف ولفلان منها ألف فهى بينهما نصفين . ولو قال : قد أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف . لفلان منها ألف ولفلان من الألف الذى أوصيت بها لفلان ألف ، فالآلاف للآخر وهو رجوع عن الأول . وكذلك لو قال : قد أوصيت لفلان وفلان بثلث مالى : لفلان من ذلك ألف ولفلان من تلك الألف [ألف] فهو كله للآخر وهو رجوع عن الأول

باب ما يجوز لليتيم أن يفعله بإذن الوصى ^(٢)

وصى أذن لصى يعقل الشراء والبيع فى التجارة فاشتري من الوصى أو باع منه أو أقر له بدين أو وديعة لم يجوز شيء من ذلك . وكذلك وصى أذن لليتيم فى التجارة فاشتري أحد الصبيان من صاحبه أو باع أو أقر له بشئ ^(٣) على نفسه أو على أبيه ، لم يجوز شيء من ذلك فى قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقولنا . ولو باع الوصى من اليتيم شيئاً أو اشتري [منه] نظر فى ذلك فى قول أبى حنيفة ، فإن كان خيراً للصغير ^(٤) جاز ، وإن كان شراً لم يجوز

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفى المصرية وإذا أذن له وصيه فى التجارة . (٣) وفى الهندية . بدين . (٤) وفى الهندية : العصى .

صغيران لكل واحد وصى أذن له في التجارة فاشترى أحدهما من الآخر أو باع أو أقر له بدين علي نفسه أو علي أبيه أو أقر له بوديعة ، جاز

كتاب المكاتب

باب من المكاتب والوصية في ذلك

رجل كاتب أمة واستثنى مافي بطنها ، فالمكاتبه فاسدة . فإن أدت قبل الولادة أو بعدها ، عتقت وعتق الولد وسعت في تمام القيمة إن كان فيها فضل . ولو كانت الجارية لرجل وما في بطنها لآخر أوصى لها رجل بذلك فكاتبها صاحب الرقة واستثنى ما في بطنها ، فالمكاتبه فاسدة . ولولم يشترط مافي بطنها جازت المكاتبه إن أجازها صاحب الولد .

رجل تزوج امرأة على جارية حامل واستثنى مافي البطن ، جاز التزويج عليها وعلى مافي البطن أيضاً والاستثناء باطل . وكذلك الخلع والصلح من دم العمد والهبة . وكذلك لو استثنى خدمة الجارية في جميع ذلك . ولو أوصى لرجل بجارية واستثنى ما في بطنها ، كان كما أوصى [بجارية واستثنى مافي بطنها] روى ذلك أبو يوسف عن أبي حنيفة . ولو أوصى بجارية إلا خدمتها أو إلا غلتها ، فالجارية والغلة والخدمة للوصى له . ولو أوصى لرجل بجارية ولآخر بما في بطنها فكاتبها صاحب الجارية فولدت ثم ماتت وتركت وفاه بكتابتها ، فأدبت المكاتبه مما تركت أو لم تؤد حتى هلك المال فأجاز صاحب الولد المكاتبه بعد الموت ، فالإجازة باطل في الوجهين والولد عبده . ولو لم تمت حتى ولدت ولدا في بطن آخر ثم ماتت ولم تترك ^(١) وفاه سعى ولدها الثاني فيما عليها ، فإن أجاز صاحب الولد الأول

وفي كتاب الجنائيات من الامالي أنه إن أعنت مافي بطن أمته ثم وهبها أو كاتبها أو تزوج عليها أو كانت لامرأة فاختلعت بها وبين ذلك ، فهو جائز والولد حر لا يدخل في شيء من ذلك . وإن باعها لم يحز ذلك . قال : وإن وهب جارية حاملا أو تزوج عليها أو خلعت امرأة عليها واستثنى مافي بطنها كان الاستثناء باطلا

(١) وفي الهندية : . ولم تكن تركت ،

لم تجز المكاتبه في الولد الاول

رجل كاتب أمة رجل وهى حامل فولدت ثم ماتت فأجاز المولى المكاتبه لم تجز رجل أوصى لرجل بحارية وزوجها ولآخر بما فى بطنها فكاتب الموصى له بها وبالزوج الجارية والزوج مكاتبه واحدة وكفل كل واحد عن صاحبه فمات الزوج وترك ديناً ثم ولدت الجارية فأجاز صاحب الولد المكاتبه فإجازته جائزة . فإن خرج دين الزوج أدى منه المكاتبه ومابقى فهو ميراث لورثته ترث منه امرأته وبحاسب بما أدى عنها الزوج ، ولا يرث الابن ؛ لانه مات والابن عبد . ولو كان صاحب الولد أجاز المكاتبه قبل موت الزوج ورث الابن من أبيه

باب [من] المكاتبه

عبد كاتب عن نفسه وعن عبد لمولاه غائب ، فالمكاتبه جائزة ولا يلزم الغائب من المال شيء . ويأخذ الحاضر بجميع الكتابة ، أجازها الغائب أو لم يجزها . ولو قال الغائب : قد قضت الكتابة ، ورضى المولى بما قال ، لم يلتفت إلى قوله ، فإن وهب المولى المكاتبه للحاضر عتقا ولا يرجع الحاضر على الغائب بشيء . ولو وهبها للغائب لم تجز الهبة والمكاتبه على حالها ، وإن أعتق المولى الغائب عتق وأخذ الحاضر بحصته من المكاتبه على النجوم . ولو كان المعتق هو الحاضر أخذ الغائب بحصته من المكاتبه حالا ، فإن لم يؤدها رد رقيقا فى قول أبي يوسف وقولنا . وكذلك رجل كاتب [عبداً له] ^(١) على نفسه وعلى ابن له صغير ، فهو بهذه المنزلة فى جميع ما وصفنا إلا فى خصلة استحسّن أبو يوسف [ومحمد] ^(٢) إذا مات الأب وبقي الابن أن يسعى الابن فى المكاتبه على النجوم . وكذلك إن أعتق الأب سعى الابن فى حصته على النجوم . ولو مات ، فى المسألة الأولى . العبد الغائب وله أولاد أحرار من حرة فأدى الحى المكاتبه ، عتق الحى والميت وجر المولى ولاء الميت . وكذلك لو كان الذى مات هو الذى ولى الكتابة وترك أولاداً أحراراً من حرة فأدى الحى المكاتبه حر كاتب عن عبد لرجل غائب فالمكاتبه موقوفة ، فإن أجازها العبد جازت ، وإن أدى الحر الكتابة قبل أن يبلغ العبد عتق ، فإن كان الذى أدى المال لم يكن ذكر فى المكاتبه أنه ضامن لها لم يرجع بالمال ، وإن كان أداه على ضمان رجوع

(١) الزيادة من المصرية (٢) الزيادة من المصرية

بماله فأخذه ومضى العتق، ولم يرجع المولى على العبد بشيء. ولو أدى الحر بعض المكاتبه ثم أراد أن يرجع بما أدى فله ذلك، فإن لم يرجع حتى بلغ العبد فأجاز الكتابة، فإن كان أذاه على غير ضمان لم يرجع به، وإن أذاه على ضمان رجح به وكانت المكاتبه على العبد. وكذلك الرجل الحر يكاتب على ابن له صغير، فالمكاتبه موقوفة حتى يعقل الغلام المكاتبه. فإذا عقلها فإن أجازها جازت، وإن لم يكن بالغاً رجل أدى عن مكاتب مكاتبته بضمان عنه، عتق العبد ورجع الكفيل إن كانت الكفالة بإذن العبد: إن شاء على العبد، وإن شاء على المولى. فإن رجح على المولى رجح بها على العبد، وإن كان [قد] أذاها على غير ضمان^(١) سلم للمولى ما أخذ منه ولم يرجع بشيء. وإن أدى بعض الكتابة ثم عجز المكاتب لم يكن له أن يرجع في شيء مما أذاه. وكذلك إن كان المكاتب هو الذى أدى بعض الكتابة من دين استدانه ثم عجز، لم يرجع على المولى بما أدى ويبيع في الدين. وقال أبو حنيفة [في عبد]^(٢) بين رجلين كاتبه أحدهما على نصيبه خاصة فأذن شريكه [له في ذلك وفي قبض المكاتبه] على ألف^(٣) فاكاتب العبد خمسمائة فنصفها للبكاتب ونصفها للذى لم يكاتب. فإن أذاها المكاتب كلها إلى الذى كاتبه لم يرجع الذى لم يكاتب على الذى كاتبه بشيء. وكذلك إن عجز العبد والمال في يدى الذى كاتبه أو قد استهلكه لم يرجع شريكه عليه بشيء. ولو كان المولى الذى كاتبه قبض من العبد خمسمائة ثم ناه الآخر الذى لم يكاتب عن القبض فقبض بعد ذلك خمسمائة رجح عليه الذى لم يكاتب بنصف الخمسمائة الأخيرة

عبد بين رجلين مرض أحدهما فأذن المريض للآخر أن يكاتب نصيبه وأن يقبض الكتابة فكاتب الصحيح نصيبه على ألفين فأذاها العبد عتق وسعى لورثة المريض في نصف قيمته ولا ترجع الورثة على الذى كاتبه بشيء مما قبض من العبد. ولو كان العبد اكاتب المال قبل أن يأذن المريض لشريكه في المكاتبه، كان نصف ما قبض المولى الذى كاتبه للذى لم يكاتب، ويكون ذلك النصف الذى صار للشريك الذى كاتبه من ثلث مال الميت، فإن زاد النصف على الثلث رد الفضل.

(١) وفي الهندية «بغير ضمان» (٢) وفي المصرية «لأن عبدا» (٣) كان في الرومية «بأذن شريكه على ألف» والمخطون فيها السقوط فزيد في الهندية وفي المصرية «وأذن له صاحبه في ذلك وفي قبض المكاتبه» وفي الهندية لفظ «الكتابة»

على الورثة ويرجع على المكاتب بمثل ما أداه من ذلك المال . ولو أذن المريض لشريكه في الكتابة والقبض فكاتبه ولم يقبض حتى مات المريض فأرادت الورثة أن يردوا الكتابة فليس لهم ذلك . فإن أخذ شيئاً من المكاتب بعد موت المريض فلورثة نصف ذلك . وهذا كله على قياس قول أبي حنيفة ^(١) وقال أبو يوسف ومحمد : إذا أذن أحد الشريكين لصاحبه أن يكاتب نصيبه ففعل فهو مكاتب كله رجل قال لعبد في مرضه : إذا أدبت إلى ألفاً فأنت حر ، وقيمته ألف ولا مال له غيره فأداها من مال اكتسبه بعد هذا القول ، عتق ولا شيء عليه . [و] إن مات مولا وقد استهلك المال أو هو قائم . ولو أداها إليه من ألف اكتسبها قبل هذا القول عتق وعليه ألف ^(٢)

كتاب الشفعة

باب في تسليم الشفعة

رجل اشترى داراً لغيره فقال الشفيع للشترى : قد سلبت شفعتها لك أو قد سلبتها لك ، أو قال ذلك للبائع والدار في يديه ، فهذا تسليم . ولو قال ذلك للبائع بعد ما سلم الدار للمشترى ، فهو أيضاً تسليم استحساناً ^(١) . وكذلك لو قبضها المشتري فدخلها إلى الأمر فسلم الشفعة للشترى ، وإذا قبض الأمر الدار والشفيع على شفعتها لم يكن له أن يطالب بها الأمر . ولو قال أجنبي للشفيع : سلم شفعة هذه الدار للأمر فقال : قد سلبتها لك أو وهبتها لك أو أعرضت عنها لك ، فهو تسليم استحساناً ذلك ^(٢) . ولو قال الشفيع مبتدئاً للأجنبي : قد سلبت شفعة هذه الدار أو وهبتها لك أو بعثتها منك ، لم يكن ذلك تسليمًا . ولو صالحه أجنبي من شفعتها على دراهم ، كان تسليمًا ولم يكن له من المال شيء . ولو قال الذي صالحه : أصالحك على أن

(١) وفي المصرية : « رجل هذا جميع هذا الوجه وقياسه في قول أبي حنيفة ، وفي المندية « وهذا كله في قياس » الخ (٢) وفي المصرية : « ذكرت بطريق الاستفهاد فقال : ألا ترى أن رجلاً لو قال لعبد في مرضه ولا مال له غيره وقيمته ألف درهم : إن أدبت إلى ألفاً الخ ، وقال في آخرها : وهكذا الوجه الأول ، ذكرهما في أثناء مسألة : « ولأن عبدأين رجلين لأمالهما غير مرض أحدهما الخ . استفهاداً بها (٣) وفي المصرية : « استحسان ذلك وأدع القياس فيه (٤) وفي المصرية : « استحسنت أن أجعل هذا من تسليم منه للأمر ، لأن الكلام إنما يقع في هذا الموضع على أنه سلم للأمر

تكون الشفعة لى ، كان الصلح باطلا وهو على شفعته . ولو قال الشفع للبايع : قد سلمت لك بيعك ، أو للمشتري : قد سلمت لك شرائك ، فهو تسليم . وكذلك لو قال للمشتري : قد سلمتها لك خاصة دون غيرك ، فهو تسليم للأمر . ولو قال : قد سلمتها لك إن كنت اشتريتها لنفسك ، لم يكن تسليما إن اشترأها لغيره . ولو قال لأجنبي : قد سلمت لك شراء هذه الدار لم يكن تسليما

مسألة في الشفعة (١)

رجل اشترى داراً وقبضها وقال للشفيع : بعها من فلان ، لم يصدق . وإن أقام البينة لم يسمع منهم (٢) . وكذلك لو قال : وهبتها لفلان وقبضها ثم أودعها ، فإن حضر الموهوب له فأقام بينة على الهبة لم يسمع منه وكان القضاء بالشفعة نقضاً للهبة . ولو أقر الشفع أن الأمر كما قال المشتري لم يقض بالشفعة حتى يحضر الموهوب له

باب من الشفعة أيضا

رجل ادعى شفعة في دار وقال للذى هى فى يديه : اشتريتها من فلان وصدق البائع وقال الذى فى يديه : ورتتها عن أبى ، فأقام الشفع البينة أنها كانت لأبى البائع مات وتركها ميراثاً للبائع ، فإنه يقال للذى [هى] فى يديه : إن شئت فصدق الشفع وخذ منه الثمن وتكون الهبة عليك ، فإن أبى ذلك أخذ الشفع الدار ودفع الثمن إلى البائع ورد البائع الثمن على المشتري والهبة على البائع . وكذلك لو قال الذى هى فى يديه : وهبتها لى فلان ، وقال الشفع : اشتريتها من فلان بألف وصدق البائع الشفع ، واقه أعلم بالصواب

باب من الشفعة أيضا

دار لها شفيعان أحدهما غائب فأخذ الحاضر كلها فلم يقبضها حتى رأى بها عيباً فردّها ، بقضاء أو غير قضاء ، ثم قدم الغائب فليس له إلا نصف الدار . ولو كان الحاضر لم يقض له بالدار حتى رأى بها عيباً فتركها ثم حضر الغائب فله أن يأخذها كلها ليس له غير ذلك ، وإن كان الحاضر قبض الدار كلها ثم ردّها من عيب بقضاء

(١) زادت المصرية : بعده « أملاها محمد بن الحسن » . (٢) فى المصرية : « من يته » .

فليس للغائب إلا نصفها ، فإن ردها بغير قضاء : فإن شاء أخذ نصفها بالبيع الأول وإن شاء كلها بالنقص

دار بين رجلين [باع] أحدهما نصيبه من رجل وقبضه فأخذ الشريك بالشفعة فلم يقبض حتى حدث بالدار عيب فردها بذلك فأراد جار للدار أخذها بالشفعة فليس له ذلك . ولولم يقبض للشريك بنصف الدار حتى حدث بها عيب ~~فتركها~~ الشفيع لذلك ، فللجار أن يأخذها بالشفعة

باب من الشفعة في تسليم ^(١) بعض الشفعة

دار لها ثلاثة شفعاء ^(٢) أخذها أحدهم ثم حضر آخر فصالح الذي أخذها على ثلثها وسلم له ثلثها ثم حضر الثالث ، قسمت الدار على ثمانية عشر : للذي سلم الثلثين أربعة من ثمانية عشر والباقي بين الأول والثالث نصفين . فإن حضر شفيع ^(٣) رابع قسمت على ثمانية عشر : للذي سلم الثلثين سدس الدار والباقي بين الباقيين أثلاثا ^(٤) فإن كان الرابع لم يلق إلا الذي سلم الثلثين أخذ منه نصف ما في يديه ، فإن لقا بعد ذلك أحد الآخرين قسم ما في أيديهم ^(٥) على أحد عشر : للذي سلم الثلثين سهمان وثلاث سهم وما بقي بين الآخرين نصفين

دار لها ثلاثة شفعاء اشتراها اثنان بينهما علي أن يأخذ أحدهما سدسها فهو جائز وكيس لواحد منهما علي صاحبه شفعة ، فإن حضر الثالث قسمت علي ثمانية عشر : للذي اشترى سدسها سهمان والباقي بين الآخرين نصفين ، وإن لم يلق إلا الذي اشترى السدس أخذ منه نصف ما في يديه ثم يرجعان [علي الآخر] حتى يقسم علي ثمانية عشر علي ما وصفتنا

رجل اشترى دارا ولها شفيعان فصالح أحدهما المشتري علي نصف الدار ثم حضر الآخر فانه يأخذ ما في يدي المشتري كله ويأخذ نصف ما في يدي الشفيع الآخر رجل اشترى دارا وهو وآخران شفعاء لها ^(٦) فصالحه أحد الآخرين علي

(١) وفي المصرية : إذا سلم بعض الشفعاء بعض حقه أو دخل للشفيع في بعض البيع فكان تسليما ، (٢) كان في الهندية : بأربعة شفعاء ، والصراب ثلاثة ، كافي الأصل والمصرية والعتابي (٣) وفي المصرية : فإن كان لها شفيع رابع قدم وقد أخذوا الدار علي ما وصفت لك ثم أراد أن يأخذ بالشفعة قسمي الدار علي الخ (٤) وفي المصرية : ولثلاثة الباقيين ما بقي بينهم علي ثلاثة أسهم ، (٥) وفي الهندية : ما بقي في ، (٦) وفي الهندية : د شفعاء ،

ثلاثها فهو بمنزلة المسألة الاولى ويكون الثالث الذى صار للمصالح بين الشفعاء كلهم
والثلاثان بينهم كلهم غير الذى صالح^(١)

باب من الشفعة أيضا

رجل اشترى دارا على إن ضمن الشفع الثمن على المشتري أو ضمن البرك
للمشتري أو اشترط البائع الخيار للشفيع فأمضى البيع ، فهذا كله تسليم للشفعة .
ولو اشترط المشتري خيار الشفع فأمضى الشفع البيع لم تبطل شفيعته . وقال أبو حنيفة
رضي الله عنه : إذا وكل البائع الشفع يبيع دار فباعها بطلت شفيعته ، وإن كان
المشتري وكله بشرائها لم تبطل شفيعته

باب من الشفعة التي يكون للمشتري فيها ما لا يكون

للشفيع وللشفيع مالا يكون للمشتري

رجل اشترى دارا قد رآها فأخذها الشفع من البائع أو من المشتري بعد
ما قبضها ولم يكن رآها فله أن يردها بخيار الرؤية . وكذلك لو اشترى المشتري
على أن يبرأ البائع من عيوبها ، فللشفيع أن يردها من عيب إن وجد بها
شفيع أخذ الدار فبناها ثم استحقرها رجل لم يكن مغرورا في البناء ، وكذلك
رجل اشترى جارية أمرها العدو فأخذها المولى منه بالقيمة فوطئها فولدت له فأقام
رجل البيت أنها كانت مدبرة له قبل الأسر فليس المولى بمغرور في الولد لم يرجع
عليه إلا بالثمن^(٢) وحده ولا يرجع عليه بقيمة الولد ولا غيره ؛ من قبل أنه لم يغره
ويعوض الذي وقعت في سهمه قيمتها من بيت المال

باب من الشفعة أيضا

رجل اشترى دارا [خضر الشفع فأراد أخذها بالشفعة]^(٣) فادعى المشتري أن
البائع خبأها والبائع غائب أو حاضر فصدق المشتري ، فالقول قول المشتري [ولا

(١) كذا في الأصلين وفي المصرية : « ويكون الثالث الذى سلم هذا الشفع بين الشفعاء جميعا بالسوية
غير المصالح ، ويكون الثلاثان بين الشفعاء جميعا وبين الشفع الذى سلم بالسوية . وعلى هذا جميع هذا الوجه
وقياسه في قول أبي حنيفة وقولنا . (٢) وفي المصرية : « ردت عليه وضمن الذى وطئها فولدت منه
المستحق مهرها وقيمة ولما يرجع على الذى وقعت في سهمه بالقيمة التي أعطاه ولم يرجع عليه بمهرها
ولا بقيمة ولما » الخ (٣) الرواية من المصرية

يصدق الشفع [١١] إذا كان البيع بإقرار المشتري والبايع ولم يكن الشفع بينة على صحة البيع. ولو ادعى البائع الخيار وأنكره المشتري، فالقول قول المشتري وأخذها الشفع، وكذلك رجل أمر رجلا ببيع عبده فقال المأمور: شرطت للمشتري خيارا وكذبه الآخر فالقول قول المأمور.

رجل اشترى دارا واشترط الخيار لنفسه فأخذها الشفع فلا خيار للشفع
رجل اشترى دارا بعبد ولم يتقابضا حتى وجد بائع الدار العبد أعور أو كان صحيحا فاعور فرضى بأخذ العبد أو اختار تركه، فللشفع أن يأخذها بقيمة العبد صحيحا. وكذلك إن كان المشتري قد قبض الدار ورضى البائع بعبور العبد أخذها الشفع من المشتري بقيمة صحيحا، وكذلك رجل اشترى دارا بألف جياذ فتقد زيوفا أو نهرجة فإن الشفع يأخذها بالجياذ.

باب من الشفعة وقسمتها [بين الشفعاء]

دار لها ثلاثة شفعاء حضر اثنان فأخذها ثم حضر الثالث فلقى أحدهما أخذ نصف ما في يديه، فإن قبض ذلك ثم غاب فللذى أخذ منه الربع أن يرجع على الآخر فيأخذ منه ربع ما في يديه فإن أخذ ذلك منه ثم غاب أو حضر الذى أخذ الربع أخذ من الحاضر نصف ثمن جميع الدار، فإن حضر الآخر بعد ذلك تراجعوا حتى يصير فى يدى كل واحد الثلث.

دار لها ثلاثة شفعاء اشتراها اثنان وغاب أحدهما وحضر الثالث أخذ نصف ما في يدى الحاضر، فإن أخذ ذلك، بقضاء أو غيره، ثم حضر الذى في يده النصف فسلم له الذى أخذ الربع فتسليمه جائز على نفسه ويرجع الذى أخذ منه الربع على الذى في يديه النصف بربع ما في يديه. وكذلك لو كان الذى سلم للذى في يديه النصف الذى أخذ منه الربع فللذى أخذ الربع أن يرجع على الذى في يديه النصف بربع ما في يديه. ولو حضر الشفع الثالث والمشتريان حاضران أخذ ثلث ما في يدى كل واحد، فإن سلم لاحدهما أخذ من الآخر ثلث [ما في يديه ويرجع الذى أخذ منه ثلث ما في يديه على الآخر بنصف ما أخذ منه] ولو اشترى الدار غير الشفعين لحضر الشفعاء الثلاثة فسلم أحدهم شفعته فى نصف الدار أو سلم لاحد الشفعين دون الآخر فهو تسليم فى الجميع.

رجل اشترى نصف دار فأخذها الجار بالشفعة وقاسم البائع ثم حضر شريك في الطريق ، فإنه يأخذ ماصار للشفيع بالقسمة ليس له غير ذلك
رجل اشترى داراً ولها ثلاثة شفعاء فأخذها اثنان واقسماها ، بقضاء أو غيره ،
ثم حضر الثالث ، فله أن ينقض القسمة ويأخذ ثلثها غير مقسوم ، ثم تعاد القسمة بينهم . ولو غاب أحد اللذين اقسما ثم حضر الثالث أخذ ربع ماصار للحاضر حتى يقدم الآخر ، فإذا قدم نقضت القسمة ورد نصف المنزل الذي صار للحاضر على الغائب ونصف الذي صار للغائب على الحاضر ويقضى للذي لم يقاسمهما من المنزل [الذي] أخذ منه الربع بتمام الثلث ويقضى له بثلث المنزل الآخر ثم يستقبلون القسمة ويأخذ كل واحد حقه على حدة

باب من المحابة في الشفعة للوارث والتولية

والمراбحة والخط في ذلك

رجل باع داراً بثلاثة آلاف دينار ، وذلك قيمتها ، وتقابضا ، وأحد ورثة البائع شفعيها ، فأخذها ثم مرض البائع لخط عن المشتري ألفا ، فالخط باطل . فإن لم يعلم الشفعيع بالشراء حتى مرض البائع لخط ألفا ، فالخط موقوف . فإن أخذها الوارث بالشفعة بطل الخط ، وإن سلم الشفعة سلم الخط للمشتري . ولو لم يكن الوارث شفعيا ولكن أخذها من المشتري تولية أو مراбحة ، فالخط جائز . ويحط المشتري عن الوارث ما حط عنه ، وحصة الربح إن كان البيع مراбحة ، وكذلك لو كان البيع والخط في المرض

مريض باع داراً قيمتها ثلاثة آلاف بألف وأحد ورثة البائع شفعيها ، فلاشفعة له : أجازت الورثة أو لم تجز ، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا . وكذلك إن كان المريض باعها بمثل قيمتها في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا لم يكن في البيع محابة أخذها الوارث بالشفعة

رجل باع داراً من وارث بمثل قيمتها أو حاباه ، وأجنبي شفعيها ، لم تجز البيع في الوجهين إلا أن يجيزه الورثة ؛ فإن أجازت أخذها الشفعيع . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا لم يكن فيه محابة فهو جائز ، أجازت الورثة أو لم تجز ، وبأخذها الشفعيع بالشفعة

رجل باع داراً بمائة درهم وكر حنطة بعينها فأخذها الشفيع بذلك ثم حط البائع المائة عن المشتري ، فهو جائز ويحطها المشتري عن الشفيع . فإن وجد البائع بالكر عيا ، رده وأخذ مثله ؛ وللمشتري أن يعطيه غير الكر الذي قبض من الشفيع . ولو وجد الشفيع بالدار عيا فردها على المشتري ، فللمشتري أن يعطيه غير الكر الذي قبضه منه . ولو كان المشتري باع الدار تولية لحط عنه البائع المائة . فإن المشتري يحطها عن المشتري الآخر ، فإن وجد البائع الأول بالكر عيا رده وأخذ من المشتري قيمة الدار

باب ما تبطل به الشفعة وما لا تبطل

دار لها شفيعان قال المشتري لأحدهما : اشترت الدار لك بأمرك ، وصدقه الشفيع لم يبطل ذلك شفعته . وكذلك إن أقر الشفيع بعد ذلك أنه لم يأمر المشتري . بذلك فهو على شفعته . و [لو] قال المشتري لأحدهما : هذه دارك ما ملكتها أنا ولا البائع قط ، أو قال له : كنت اشتريتها قبلي ، أو قال : كان البائع ومها لك فصدقه بذلك الشفيع ، بطلت شفعة المقر له ولم يصدق على الشفيع الآخر وأخذها الآخر بالشفعة .

باب ما لا يكون ^(١) الرجل فيه خصما

من إقامة البيعة على الشفعة

دار في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه اشتراها من آخر وأنه شفيعها ، قضى للشفيع بالشفعة . ولو أقر الذي [هي] في يديه أنه اشتراها من فلان وأن المدعى شفيعها ، سلمها للشفيع . فإن حضر البائع بعد ذلك ولم يصدق المشتري أخذ داره . ولو كانت الدار في يدي غير المشتري فأقام الشفيع البيعة أن المشتري اشتراها من فلان وأقام الذي في يديه البيعة أن رجلا آخر أودعها إياه لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب

رجل اشترى داراً فوهبها لآخر وغاب المشتري ، فالموهوب له خصم للشفيع في قول أبي يوسف ، ويقضى له بها وتبطل الهبة ويستوثق من الثمن . وكذلك إن باعها المشتري ويأخذها الشفيع : إن شاء بالبيع الأول ، وإن شاء بالبيع الآخر .

(١) وفي المصنف . . ما يكون .

وقال محمد^(١) : ليس بين الموهوب له والمتصدق عليه خصومة حتى يحضر المشتري . وكذلك في البيع : إن أراد الشفيع أخذها بالبيع الأول ، وإن أراد أخذها بالبيع الثاني ، فالمشتري الآخر خصم وهو تسليم للشفعة من الشفيع في البيع الأول . ولو كان الذي الدار في يديه يدعى أنها وديعة أو غصب أو إجارة أو عارية من قبل المشتري ، فلا خصومة بين الشفيع وبينه . وإن قال الذي هي في يديه : لم تكن الدار للذي ذكرت أنه باعها فهو خصم في قياس قول أبي يوسف . وقال محمد : ليس بخصم

باب بيع الشفيع بعض داره

شفيع باع من داره التي يطلب الشفعة بها نصفها أو ثلثها غير مقسوم لم يبطل ذلك شفيعته . وكذلك إن باع بعضها مقسوما مما يلي جانب الدار المبيعة ، فإن باع ما يلي المبيعة ولم يبق من داره ما يلازم^(٢) الدار المبيعة بطلت شفيعته دار بيعت ، ورجلان شفيعاها ، بدار هي بينهما طريقهما وطريق الدار المبيعة واحد ، فاقسم الشفيعان دارهما فصار الطريق الذي بينهما وبين الدار المبيعة لأحدهما ، فالذي صار الطريق له أحق بالشفعة . فإن سلم الذي صار الطريق له الشفعة أخذها الآخر بالجوار ولم تبطل القسمة شفيعته

باب شفعة المضارب^(٣)

مضارب في يديه ألفان من المضاربة ، اشترى بإحدهما دارا ثم اشترى بالأخرى دارا هو شفيعها بدار المضاربة وبدار له خاصة ورب المال شفيعا بدار له ، فرب المال ثلثا بالشفعة وللمضارب ثلثها خاصة وثلثها على المضاربة . ولو كان شفيع آخر فله ثلث الدار ، وثلثاها بين المضارب و[بين] رب المال ، والمضاربة^(٤) أثلاثا

باب من الشفعة في الصلح^(٥)

رجل اشترى جارية بألف دينار فصالح من عيب بها على جحود منه أو لإقرار

(١) وفي المصرية : وقال محمد : أما أنا فليست أرى بين الموهوب له والمتصدق عليه وبين الشفيع خصومة حتى يحضر المشتري ، لأنهم إنما يدعون حقهم قبل المشتري فلا أدري لعل له حجة ، وكذلك البيع عندئذ إذا أراد الشفيع ، الخ (٢) وفي الهندية : يلازم ، (٣) وفي المصرية : باب الشفعة في الشراء من مال المضاربة ، (٤) لفظ المضاربة ، ساقط من الهندية (٥) زاد في المصرية بعده : من العيب .

بالعيب على دار ، فللشفيع الشفعة ، فإن أراد المشتري بيع الجارية والدار مراحمة لم يبع واحدة منهما مراحمة على حدة ويبيعهما جميعا على ألف دينار . فإن لم يبيعهما حتى وجد بالدار عيبا فردها على البائع بقضاء فأراد الشفع أخذها لم يكن له ذلك ويعود المشتري على حجة في العيب . فإن أراد المشتري ، بعد ما رد الدار ، بيع الجارية مراحمة على ألف دينار فله ذلك . وإن رد المشتري الدار بغير قضاء أو أقال البائع الصلح فيها ، فللشفيع أن يأخذها من المشتري بحصة العيب وللشفيع أن يبيعهما مراحمة على ما أخذها ولا يبيع المشتري الجارية مراحمة على ما يبق من الثمن ، فإن أصاب المشتري بالجارية عيبا وقد أخذ الشفع الدار ردها على البائع وأخذ الثمن لإحصة العيب ؛ وكذلك إن استحت . ولو لم يكن الشفع قبض الدار من المشتري حتى ردها المشتري على البائع بعيب ، بغير قضاء أو إقالة ، فللشفيع أن يأخذها من البائع بحصة العيب ويعود المشتري على حجة وله أن يبيع الجارية مراحمة على ألف دينار رجل اشترى داراً بمائة دينار وتقابضا ثم وجد بها عيبا ينقصها العشر فصالح من العيب على جارية ثم حضر شفيع الدار ، أخذها بتسعين دينارا . فإن أخذها ثم استحت الجارية أو ردها بخيار كان له في الصلح أو بخيار رؤية أو بعيب بقضاء بيته قامت أو بإيابه يمين ، فالشفيع بالخيار : إن شاء أعطى المشتري عشرة دنانير أخرى ، وإن شاء رد الدار . فإن ردها قبلها المشتري بغير قضاء فلا سيل له على بائع الدار في هذا العيب ولا في غيره . وإن قلها بقضاء عاد على حجة . وإن رد المشتري الجارية بعيب بإقرار البائع وجد الشفع أن يكون العيب عند البائع وحلف على عله فلا شيء على الشفع . وإن نكل عن اليمين ، على عله ، لزمته عشرة دنانير ، وإن ردها المشتري بغير قضاء فلا شيء على الشفع . وإن وجد الشفع بالدار عيبا غير العيب الأول فردها على المشتري بقضاء فالمشتري على حجة في العيبين جميعا رجل اشترى عبداً فصالح من عيب به على ثوب وقبضه فباع العبد ووجد بالثوب عيبا فرد ، بقضاء أو غيره ، أو استحق الثوب فلا شيء على البائع . فإن وجد المشتري للعبد به عيبا فرد على المشتري الأول بقضاء ، فالمشتري الأول على حجة في عيب العبد ^(١) . وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ^(٢)

(١) وفي الهندية : « عيوب العبد » ، وفي المصرية : « جميع عيوب العبد » . (٢) وفي المصرية زاد بعد هذا الباب : « باب إقرار الميت بالشراء في دار من أحد الورثة ومن غريب ولها شفيع ،

كتاب الوكالة

باب من الوكالة

وكيل دفع إليه دراهم ليشتري بها جارية فاشتراها ثم وجدت الدراهم زيوفاً أو نهرجة أو ستوقاً أو رصاصاً فلم يقبضها البائع وضاعت في يدي الوكيل ، رجع الوكيل بألف جياذ ويدفعها إلى البائع . ولو قبض البائع الدراهم فوجدتها زيوفاً أو نهرجة فردها على الوكيل فضاعت في يديه ، ضاعت من مال الوكيل . ولو وجدها متهورة أو رصاصاً فردها على الوكيل فضاعت في يديه ، ضاعت من مال الأمر . ورجع الوكيل على الأمر بألف فدفعها إلى البائع . وكذلك رجل عنده ألف . ودبعة أذن له رب المال أن يقضى بها ديناً [كان] عليه فقضاه فوجدتها القابض . زيوفاً أو نهرجة فردها على المستودع فضاعت في يديه ، فالمستودع ضامن

رجل وكل رجلاً ببيع جارية ودفعها إليه فقال : قد بعته من فلان وقبضت . الثمن فدفعته إليك أو ضاع . نى ، فالقول قوله والجارية للبشرى ، فإن وجد المشتري بها عيباً ردّها وأخذ الثمن من المأمور ولم يرجع المأمور على الأمر وبيع القاضي الجارية فيوفي المأمور ما أدى إلى الأمر ؛ فإن فضل من الثمن شيء فهو للأمر . ولو صدق الأمر المأمور في بيعه الجارية وقبض الثمن وقال : لم تدفعه إلى ، ثم وجد المشتري بها عيباً فردّها رجع على المأمور بالثمن ورجع المأمور على الأمر والجارية للأمر . ولو لم يدفع الأمر الجارية إلى الوكيل فأمره ببيعها فقال : قد بعته وقبضت الثمن فضاع . لم يصدق علي قبض الثمن ويقال للبشرى : إن شئت . فانتد ألفاً أخرى واقبض الجارية ، وإن شئت فانتقض البيع . فإن اختار الثمن فدفعه وقبض الجارية رجع على الوكيل بالثمن

جارية بين رجلين وكل أحدهما صاحبه ببيعها فباعها بألف فأقر الذي لم يبيع . أن البائع قد قبض الثمن وأنكر البائع ذلك فقد برئ المشتري من حصة المقر ويدفع نصف الثمن إلى البائع فيسلم له ويحلف البائع لشريكه ما قبض الثمن . ولو كان البائع أقر أن شريكه قبض الثمن وأنكر شريكه ذلك برئ المشتري من نصف الثمن وبأخذ البائع نصف الثمن فيكون بينه وبين شريكه ويستحلفه شريكه لقد قبض شريكه .

ما ادعى ، فإن نكل لزمه ما بقى من حق شريكه ، وإن حلف برئ رجل أمر رجلا ببيع عبد له [بمائة] فباعه وأقر أن الأمر قد قبض الثمن ، برئ المشتري من الثمن ويستحلف الوكيل للأمر على ما قال ، فإن نكل لزمه الثمن لأنه استهلكه

باب ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز بالوكالة

رجل له على آخر ألف فوكله أن يرئ نفسه أو يحللها ففعل فقد برئ . وكذلك لو سأله الغريم أن يرثه فقال : ذلك إليك ، فأبرأ نفسه أو حلها أو وهب ذلك لنفسه ، جاز ما صنع . وكذلك لو وكل رب المال بذلك غير الغريم ففعل جاز ، وهو قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف وقولنا ، وكان أبو حنيفة ^(١) يقول : لو أوصى إلى رجل في ثلث يضعها ^(٢) حيث شاء ، وإن أحب كان له أن يجعله لنفسه [عبد قال لمولاه : أعتقني أو امرأة قالت لزوجها : طلقني ، قال : ذلك إليك فأعتق نفسه أو طلقت نفسها جاز ذلك ، وإن قاما من المجلس قبل أن يفعل ذلك بطل ^(٣)]

رجل أمر عبده أن يكتب نفسه ففعل فإنه لا يجوز رجل له على رجل ألف ورجل بها كفيل فأمر رب المال أحدهما أن يرئ صاحبه فأبرأه جاز . وكذلك عبد عليه دين أمر رب المال المولى أن يرثه . وكذلك رجل وكل رجلا أن يهب جارية له لعبد للوكيل أو أمره أن يهبها لنفسه ففعل جاز رجل في يديه طعام ودعة قال لصاحبه : حللني منه ، فقال : ذلك إليك فأكل منه المستودع ، لم يضمن ولم يملكه المستودع بهذا ، وهو بمنزلة قوله : قد أذنت لك في أكله

باب الوكالة في البيوع : ما يضمن وما لا يضمن

رجل وكل رجلا ببيع عبد له بألف وقيمته خمسمائة وألف فباعه بألف إلى العطاء وسله إلى المشتري ومات في يديه أو أعقبه ، فلا ضمان على الوكيل والمشتري ضامن

(١) وفي المصرية : لا ترى أن أباحنيفة كان يقول : لو أن رجلا أوصى إلى رجل . الخ (٢) وفي الهندية : يجعله . وفي المصرية : يجعله حيث شاء ويضمنه حيث أحب فكذلك هذا الوجه الأول (٣) وبمعنى هذه العبارة في المصرية

القيمة والذي يلي قبضه الوكيل . وكذلك لو باعه بألف على أن اختيار للبائع فسات في يدي المشتري . ولو باعه بخمسمائة إلى العطاء وقبضه المشتري ومات في يديه فالآمر بالخيار : إن شاء أخذ القيمة من الوكيل ، وإن شاء من المشتري ، فإن أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري

رجل أمر رجلا بشراء عبد بألف فاشتراه بألف إلى العطاء فسات في يديه ، فعليه القيمة ويرجع بها على الأمر . وإن كانت أكثر من ألف ولو لم يمت ولكن الأمر أعتقه جاز عتقه . ولو اشتراه الوكيل بألف وعشرة إلى العطاء فسات في يديه فعليه القيمة ولا يرجع على الأمر بشئ . ولو أعتقه الأمر لم يجز عتقه . ولو أمره ببيع عبد له إلى أول عطاء فباعه إلى العطاء الثاني وقبضه المشتري فسات فلا أمر أن يضمن القيمة أيهما شاء فإن ضمنها البائع رجع بها على المشتري . ولو لم يمت وأعتقه المشتري لم يجز عتقه . ولو باعه إلى أجل مجهول دون العطاء الأول فسات في يديه لم يضمن الوكيل شيئا والمشتري ضامن للقيمة . وكذلك لو لم يمت وأعتقه المشتري ، وإن أمره بشراء عبد إلى العطاء فاشتراه إلى أجل مجهول دون العطاء فهو مشتري لنفسه رجل أمر رجلا ببيع عبد له بألف فباعه بألف ومائة رطل نخر بغير عينها فسات في يدي المشتري ، فلا ضمان على البائع ، والمشتري ضامن للقيمة يقبضها منه البائع . ولو باعه بألف ومائة رطل من نخر بعينها فسات في يديه فالآمر بالخيار في قول (١) أبي حنيفة : إن شاء ضمن المشتري القيمة ، وإن شاء قسم العبد على ألف وعلى قيمة النخر فما أصاب الألف ضمنه المشتري وما أصاب قيمة النخر ضمن أيهما شاء . وقال أبو يوسف ومحمد : له أن يضمن البائع أيضا جميع القيمة : لأنه إنما باع بعض العبد فلم يجز ذلك على الأمر . ولو باعه بألف ومائة أودم فلا ضمان على البائع . ولو أمره ببيع عبد له بخنزير ، بعينه أو بغير عينه ، ففعل ومات في يدي المشتري فلا ضمان على البائع والمشتري ضامن للقيمة

رجل أمر رجلا ببيع كرحطة بمائة دينار (٢) فباعه بها ومائة رطل نخر بعينها فهلك الطعام في يدي المشتري قسم الطعام على المائة وعلى النخر فما أصاب المائة فلا ضمان على البائع في قولهم ويضمن المشتري ، وما أصاب النخر ضمن أيهما شاء . فإن ضمن البائع رجع به على المشتري

(١) وفي المعربة : في قياس قول . (٢) وفي المتن : درهم .

مسلم أمر مسلماً ببيع عبد له بمائة رطل خمر فباعه بخنزير أو أمره بخنزير فباعه بخمر وقبضه المشتري فأعتقه فعتقه باطل ، فإن مات في يديه ضمن الأمر أيهما شاء . ولو أمره أن يخلع امرأته على خمر فخلعها على خنزير لم يقع الطلاق . وكذلك العتق والنكاح والكتابة والصلح من دم العمد

رجل أمر رجلاً أن يبيع عبده من نفسه بألف فباعه نفسه بألف إلى العطاء أو إلى الحصاد أو الدياس جاز ، والألف على العبد إلى ذلك الأجل والمولى يلى قبض ذلك

[عبد أمر رجلاً أن يشتري له نفسه من موله بألف إلى العطاء ففعل] فإن كان بين للمولى أنه يشتريه لنفسه فهو حر حين وقعت عقدة البيع والمشتري ضامن للقيمة يرجع بها على العبد ، وإن كان لم يبين للمولى لم يعتق العبد وهو عبد للمشتري على بيع فاسد . ولو كان المشتري اشتراه بألفين إلى العطاء أو بألف ولم يسم أجلاً وبين البائع أنه يشتريه لنفسه أو لم يبين ، لم يعتق العبد وهو عبد للمشتري على بيع فاسد مذهب قال لرجل : اشترى نفسي من مولاى بألف ، فاشتراه من المولى وبين له عتق المذهب والألف على العبد ولا شيء على المشتري . وإن اشتراه إلى العطاء [بألف] فالألف على العبد إلى العطاء

رجل أمر عبداً أن يشتري له نفسه من موله فاشتري العبد نفسه ولم يبين ، عتق والولاء للمولى . وإن بين فالعبد للأمر والتمن في رقبة العبد يرجع به على الأمر . فإن وجد الأمر بالعبد عتقاً قد علم العبد أنه به لم يرد به . وإن كان في موضع لم يعلم العبد به رده به والذي يلي الخصومة في نفسه العبد . ولو أراد البائع أن يمنع العبد حتى يأخذ الثمن لم يكن له ذلك ؛ لأن العبد قابض لنفسه . ولو كان العبد اشتري نفسه للأمر بألف إلى العطاء ثم مات فقيمته على الأمر بالغة ما بلغت . وإن لم يمت حتى استعمله البائع ^(١) فهو تقض للبيع ويموت من مال البائع . ولو اشتري نفسه للأمر بألف وعشرة إلى العطاء أو إلى أجل معروف فهو حر حين وقع عقدة البيع وعليه المال إلى أجله

(١) وفي المصنف هنا بعض زيادة وتغيير وهذه عبارة : « في بعض أحواله أو أرسله في بعض حوائجه فهذا تقض منه البيع . فإن مات العبد من ذلك مات من مال البائع وبرى الأمر من قيمته » .

باب [من الوكالة] ^(١) ما يكون فيه خصما وما لا يكون

رجل وكل رجلين يقبض دين له وغاب فتاب أحد الوكيلين وأقام الآخر بيته على الغريم بوكالته ووكالة صاحبه ، قضى بوكالتهما . فإن قدم النائب لم يكلف إعادة البيعة . وكذلك لو جحد الغريم المال فأقام الحاضر بيعة قضى بالمال ولم يكلف النائب إعادة البيعة . ولو أقام الحاضر بيعة بوكالته ووكالة النائب وأبى الموكل أجاز ما صنع كل واحد منهما وأجاز قبض كل واحد منهما ، قضى بوكالة الحاضر وأمر الغريم بدفع المال إليه . فإن حضر النائب لم يكن له أن يقبض المال ولا يخاصم فيه حتى يعيد البيعة على الوكالة وصيان أقام الحاضر منهما بيعة بوصيته ووصية النائب ، قضى بالوصية لهما جميعا . فإن حضر النائب وجحد الوصية جعل القاضي مكانه وصيا آخر ، وإن رأى أن يجعل الحاضر وحده وصيا فعل

باب الوكالة بالبيع الذي يؤمر ^(٢) الوكيل

أن يزيد من عنده

رجل أمر آخر بشراء جارية بألف ودفع إليه وأمره أن يزيد من عنده ما يرى ^(٣) إلى خمسمائة فقال الوكيل : اشتريتها بألف وخمسمائة ، وقال الأمر : اشتريتها بألف حلف كل واحد [منهما] ^(٤) على دعوى صاحبه ويبدأ بالمشتري فيحلف البتة ويحلف الأمر على عله ، فإن حلفا فالجارية بينهما أثلاثا : ثلثاها للأمر بالآلف والوكيل ثلثها

باب الوكالة في البيع يقر الوكيل فيه على الأمر ^(٥)

وكيل باع عبداً بألف وأقر أن الموكل قبض الثمن أو اغتصب من المشتري ألفا بعد البيع ، برئ المشتري من الثمن وحلف الوكيل على ما قال ، فإن نكل ضمن الثمن . ولو أقر الوكيل أن الأمر استقرض ألفا من المشتري قبل البيع أو اغتصبه

(١) الإيادة من المصرية (٢) وفي المصرية : د في البيع بأمر ، (٣) وفي الهندية : د ما بداله .

(٤) الإيادة من المصرية (٥) وفي المصرية زاد بد قوله : د على الأمر ويبرأ المشتري فيه من الثمن باعراو البائع والأمر ،

حته أو أن الأمر جرح المشتري جرحاً أرشه ألف حال أو كان المشتري امرأة فأقر
أن الأمر تزوجها^(١) على ألف أو أن الأمر استأجر المشتري يعمل له بألف فعمل له
أو أن الأمر اشترى من المشتري دنانير بألف وقبضها أو أقر [له] الوكيل نفسه
أنه اشترى من المشتري بالثمن دنانير وقبضها ، برئ المشتري في جميع ذلك من الثمن
وضمن البائع الثمن للأمر في قياس قول أبي حنيفة وهو قول محمد . وأما في قول
أبي يوسف فكل شيء لا يلحق البائع فيه ضمان لو أقر به علي نفسه فهو مثل قياس
قول أبي حنيفة ، وكل شيء لحقه فيه ضمان في قياس قول أبي حنيفة فأقرار البائع
فيه باطل والثمن على المشتري على حاله

باب من الوكالة في الشراء

رجل [أمر رجلاً أن يشتري له]^(٢) جارية بألف [فاشتراها له ولم يقبضها
من البائع ولم يتقده الثمن]^(٣) وقبض الثمن من الأمر فاستهلكه وهو معسر ، فللبائع
أن يمنع الجارية حتى يقبض الثمن وليس له أن يأخذ الأمر بالثمن . وإن تقده الأمر
الثمن أخذ الجارية ورجع الأمر على المشتري بما أخذ منه . وإن لم يتقده الأمر الثمن
بيعت الجارية ودفع الثمن إلى البائع ، فإن فضل شيء كان للأمر ، وإن نقص أخذ
المشتري بالتقصان ورجع الأمر على المشتري بما كان قبض منه . وهذا قول
أبي يوسف ومحمد . وفي قول أبي حنيفة : لا تباع الجارية إذا كانت البائع والأمر
حاضرين إلا برضاها . ولو قد الوكيل البائع الثمن وقبض الجارية فوجد بها عيباً
والأمر غائب فله أن يردّها . فإن ادعى البائع رضا الأمر ، لم يصدق ولم يستحلف
المشتري في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . فإن ردها بالعيب ثم حضر الأمر
وادعى الرضا ، ردت على الأمر . وإن كان المشتري قد قبض الثمن من البائع فضاع
في يديه ضاع من مال المشتري ويغرم الثمن للأمر ويدفعه الأمر إلى البائع . فإن
وجد الأمر بها عيباً آخر كان هو الخصم في ذلك دون المشتري . ولو كان الوكيل
بعد ما ردها بالعيب أقر برضا الأمر فإن شاء البائع ردها عليه ، وإن شاء لم يردّها .
فإن ردها ثم قدم الأمر فأنكر الرضا ، فالجارية للمشتري وعليه الثمن للأمر .

(١) وفي المصرية : « فأقر البائع بأن الأمر تزوجها » الخ وفي الهندية : « فأقرت أن الأمر تزوجها ،
وليس بصواب (٢) الزيادة من المصرية (٣) الزيادة من المصرية

ولو لم يردّها البائع عليه ثم جاء الأمر وادعى الرضا قضى له بها والنزى إلى أخذها المشتري . وكذلك إن وجد المشتري بها عيباً آخر فهو الخصم وكيّل اشترى جارية وقد الثمن من مال الأمر وقبضها فانت في يديه ثم استحققت . فالمستحق إن شاء ضمن القيمة المشتري ، وإن شاء البائع ؛ ولا سبيل له على الأمر . وكذلك لو كانت الوكالة في شراء جارية بعينها ، فإن ضمن المستحق المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع ولا يرجع بالقيمة على الأمر . وإن ضمن المستحق البائع تم البيع بين البائع والمشتري وسلم الثمن للبائع . ولو لم تمت الجارية ولكنها أبطت فضمن المستحق المشتري ثم ظهرت كانت للمشتري ، ويرجع بالثمن على البائع . ولو كان الذي ولي الشراء إنما هو الأمر ووكّل رجلاً بقبضها [بقبضها] ومات في يديه ثم استحققت فالمستحق يضمن أيهم شاء . فإن ضمن البائع سلم البيع ، وإن ضمن الوكيل رجع على المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن

باب الوكالة والوصية في البيع ما يصدق فيه [الوكيل و] الوصى وأمين القاضى [بقبض الثمن] ^(١) وما لا يصدق

رجل باع عبداً ووكّل رجلاً بقبض الثمن فقال الوكيل : قد قبضته ودفعتك إليك ، أو قال : ضاع وجد الموكّل ، فالوكيل مصدق . فإن وجد المشتري به عيباً فأراد رده ، لم يكن له أن يرجع على البائع بالثمن ولا على الوكيل . فإن رده باعه القاضى وأوفى المشتري الثمن . فإن فضل شيء فهو للبائع ، وإن نقص لم يكن عليه ولا على الوكيل شيء .

وصى باع عبداً وزعم أنه قبض الثمن فأنتفقه على الورثة أو ضاع فهو مصدق ، فإن وجد المشتري به عيباً رده عليه وأخذ بالثمن ولا يرجع به على الورثة ولا في مال الميت ويبيع القاضى العبد فيوفى الوصى ما غرم . فإن فضل شيء فهو للورثة رجل مات وترك عبداً وترك ابناً كبيراً ولم يوص إلى أحد وعليه دين لرجل فبعت القاضى أمينة ليباع العبد ويدفع ثمنه إلى الغريم ، فذكر أنه باعه من فلان وقبض الثمن فدفعه إلى الغريم فجحد الغريم ذلك كله أو أقر بالبيع وجد قبض

(١) الزبادتان من المصرية

الثمن أو أقر أن الأمين قبض الثمن ولم يدفعه إليه ، فالأمين مصدق في جميع ذلك . فإن أقام غريم آخرينة على دين لم يرجع على الأول بشئ . ولولم يكن غريم آخر ولكن وجد المشتري بالبعد عيا ، فالتصم فيه الغريم . فإن كان الغريم أقر بيع الأمين وقبضه الثمن وأنكر أن يكون دفعه إليه الأمين ضمن الثمن للمشتري وبيع العبد فأوفى الغريم ما غرم للمشتري . فإن كان فيه فضل دفع إلى الغريم قضاء من دينه الأول . وإن نقص ثمنه عما غرم لم يرجع على أحد . وإن خرج للبيت مال استوفى الغريم دينه الأول ولم يرجع بما أدى إلى المشتري . فإن كانت الغريم أنكر أن يكون الأمين باع أو أقر بالبيع وأنكر قبض الأمين الثمن [ووجد المشتري بالبعد عيا] (١) جعل القاضي للمشتري خصما يخاصمه في العيب ثم يبيع العبد فيوفى المشتري الثمن ، فإن فضل من الثمن الآخر شيء أعطاه الغريم ، وإن نقص لم يكن على أحد شيء . فإن خرج للبيت دين ضرب الغريم فيه بدينه كله ، فإن بقي شيء مما خرج لم يكن للمشتري أن يأخذ ما بقى له من الثمن . وكذلك لو استحق العبد وقد جحد الغريم أن يكون الأمين [قد] قبض الثمن لم يكن عليه شيء . وإن كان قد أقر قبض الأمين الثمن ضمن الغريم الثمن . وكذلك لو أمر القاضي أمينة ببيع عبد لصغير من الورثة ثم كبر الوارث فأنكر أو أقر فالأمر فيه كما قلنا في الغريم . ولو كانت القاضي ولي البيع فأشهد شاهدين وهو قاض أنه باع العبد من فلان و[قد] قبض الثمن فدفعه إلى الغريم والغريم ينكر ذلك ثم عزل القاضي أومات فحضر غريم آخر وأقام البينة على دين ألف واختصموا إلى قاض وحضر الشاهدان وشهدا بمقالة القاضي ، فإنه يقضى بدين الغريم الآخر ويدخل مع الغريم الأول فيما قبض . ولولم يكن غريم آخر ولكن المشتري وجد بالبعد عيا فرده ، قضى على الغريم بالثمن ثم يبيع العبد فيوفى الغريم الثمن الذي غرم ، فإن فضل شيء فهو للوارث ، وإن كان فيه نقصان لم يرجع على الوارث ، فإن خرج للبيت مال رجوع فيه بالنقصان . وكذلك لو أقر القاضي بما وصفنا على وارث ، فهو بمنزلة إقراره على الغريم [في] ذلك

باب ضمان الوكيل (٢)

وكيل باع عبداً وضمن الثمن عن المشتري أو احتال الأمر على الوكيل بالثمن ،

(١) الرواية من المصرية : زاد في المصرية بعده : د في البيع وبهذه الثمن ينهر ضمان ،

(٢)

فهو باطل . ولو صالح الوكيل الأمر، من الثمن الذى على المشتري على عبد للوكيل أوقضى الوكيل الثمن عن المشتري برئ المشتري والوكيل متطوع . ولو باع العبد^(١) بماله على المشتري أو صالحه عليه أوفضاه الثمن على أن يكون الثمن الذى على المشتري للوكيل ، فالبيع والقضاء والصلح باطل ، وله أن يرجع على الأمر بما أعطاه . ولو أحال الوكيل الأمر بالثمن على المشتري ، لم يكن حوالة وكانت وكالة ، وإن دفع المشتري الثمن بعد ذلك إلى الوكيل برئ^(٢)

وكيل نهاء^(٣) عن دفع السلعة بعد البيع حتى يقبض الثمن فدفعها [قبل أن]^(٤) يقبض الثمن لم يضمن فى قولنا^(٥) ويضمن فى قول أبي يوسف ويرد السلعة فى قول أبي يوسف إن كانت قائمة فى يدى الوكيل حتى يقبض الثمن . ولونهى الأمر الوكيل أن يوجب البيع حتى يصير الثمن فى يديه فأوجب البيع قبل قبض الثمن ، فالبيع باطل . وكذلك لو أمره بالبيع بالتقديف بعه بالنسيئة . ولو أمره ببيع عبده ولم يدفعه إليه فباعه بين يدي الأمر ، لم يكن له أن يسلمه حتى يقبض الثمن . ولو باعه نسيئة شهراً ، والعبد فى يدي الأمر ، جاز يعه وأمر الأمر بتسليمه . ولو دفع الأمر العبد إليه وأمره ببيعه ونهاه عن تسليمه^(٦) بعد البيع حتى يقبض الثمن فباعه ولم يسلمه حتى أخذ الأمر العبد من المأمور ومنعه من تسليمه حتى يقبض الثمن فله ذلك . وكذلك رجل عنده عبد وديعة أمره صاحبه بالبيع فباعه ولم يسلمه حتى أخذه الأمر من بيت المأمور فله أن يمنعه حتى يقبض الثمن . ولو كان البائع قد سلمه قبل أن يأخذه الأمر ، وقد نهاء الأمر عن التسليم حتى يقبض الثمن أو لم ينه ، فقد سلم

(١) وفى المصرية : « ولو كان الوكيل باع الجارية من الأمر ، (٢) زاد فى المصرية بعد قوله : برئ . » وكذلك إن دفعه إلى الأمر برئ . ليس للمشتري أن يمنع من دفعه إلى الأمر ولا إلى البائع . فان نهى البائع المشتري بعد ذلك أن يدفع الثمن إلى الأمر كان له أن يمنع من دفعه إليه . وإن دفعه إليه برئ . : لأن البائع لم يكن عليه للأمر دين أحاله به على المشتري فتكون حوالة جائزة ، وإنما أحال الأمر على المشتري بماله هو للأمر على المشتري ، والذي ولى البيع فيه البائع المجل (كذا) قائماً هذا بمنزلة الوكيل أيما قبض الثمن برئ المشتري بقبضه إياه ، (٣) كذا فى الأصلين والظاهر أن لفظ « الأمر » سقط من الأصلين بعد قوله : « نهاء » وعبارة المصرية هكذا : « وإذا أمر الرجل الرجل ببيع عبده ولم يدفعه إليه وأمره ألا يدفع العبد بعد وقوع البيع ، الفخ (٤) الزيادة من المصرية . (٥) ذكر التتاي قول الامام مع قول محمد . وأما الأصول الثلاثة فلم يذكر فيها قول الامام أصلاً . (٦) وفى الهندية : « عن أن يسلمه . » وفى المصرية : « ونهاء أن يدفعه . »

القبض للمشتري . ولو أراد المأمور أن يدفعه إلى المشتري قبل القبض ومنعه الأمر ، فليس للأمر ذلك في قولنا . فإن لم يسلمه حتى أخذه الأمر من بيت المأمور ثم أخذه المأمور من بيت الأمر وأراد تسليمه فللأمر أن يمنعه رجل في يديه متاع وديعة اشتراه من صاحبه فنهاه البائع عن قبضه حتى يعطيه الثمن فتيه باطل في قولنا

رجل وكل رجلا يبيع عبد والعبد في يدي الأمر فباعه الوكيل وقبضه من منزل الأمر ليدفعه إلى المشتري فمات في يديه فلا ضمان عليه . فإن لم يمت وسلّمه للمشتري ^(١) قبل قبض الثمن ، فللأمر أن يأخذه من المشتري حتى يحضر المال ، فإذا أحضره أمر الأمر بدفعه ^(٢) إلى البائع ليدفعه إلى المشتري فيأخذ الثمن . ولو مات في يدي المشتري قبل أن يأخذه الأمر عنه ^(٣) لم يكن على البائع ضمان . ولو أمره الأمر ببيع العبد ونهاه عن قبضه فقبضه قبل البيع ثم باعه ولم يسلمه حتى مات ، انتقض وضمن البائع القيمة . ولو لم يمت حتى سلّمه إلى المشتري فمات في يديه ، لم يضمن البائع وأخذ الثمن من المشتري فدفعه إلى الأمر في قولنا ، ويضمن البائع الثمن في قول أبي يوسف ويرجع به على المشتري . ولو لم يمت في يدي المشتري حتى أخذه الأمر منه ثم أخذه البائع من منزل الأمر بغير أمره ^(٤) فهلك في يديه ، فلا ضمان عليه

وكيل [وكل] في بيع عبد [و] نهي عن قبض الثمن ^(٥) إلا بينة أو إلا بحضرة فلان ^(٦) أو نهي عن قبض الثمن رأسا ، فالنهي باطل . ولو نهي عن البيع إلا بحضرة شاهدين أو بحضرة فلان فباعه بغير حضرته ، لم يجز البيع رجل باع عبداً ووكلا رجلا قبض الثمن ونهاه عن قبضه إلا بحضرة شهود فقبضه بغير بينة فضاع في يديه ، فالثمن على المشتري على حاله

(١) في المتن «ولمعه إلى المشتري» وفي المصرية : « وإذا أخذ العبد ليدفعه إلى المشتري »

(٢) وفي المصرية : « أنت يدفع العبد » وفي المتن : « قبل أن يتقد الثمن »

(٣) وفي المتن : « بغير علمه » (٤) وفي المصرية : « وإذا أمر الرجل الرجل ببيع عبده له وادعه إليه ونهاه أن يقبض الثمن إلا بينة » الخ (٥) وفي المصرية : « إلا يحضر من فلان » . وفي المتن : « إلا أن يحضره فلان »

باب الرجل يأمر الرجل بشراء عبد فيجد به عيباً^(١)

فيأمره برده فيرضاه المشتري

وكيل اشترى^(٢) جارية ودفعها إلى الأمر فوجد الأمر بها عيباً فليس للوكيل أن يردها إلا بأمر الأمر . ولو لم يقبض الأمر حتى وجدها عيباً فأمر الوكيل بردها فرضبها المشتري بعيبها وأبرأ البائع ، فالأمر بالخيار : إن شاء أخذها ولا شيء له غيرها ، وإن شاء أخذ الثمن من المشتري وكانت الجارية للمشتري . فإن لم يجز الأمر^(٣) أخذها ولا إلزامها المشتري حتى ماتت [الجارية في يدى المشتري فإنها تموت]^(٤) من مال الأمر ، ورجع الأمر على المشتري بحصة العيب . ولو لم تمت ولكن اعورت لزمت الأمر ورجع على المشتري بحصة العيب . ولو لم تعور واختار الأمر إلزامها المشتري فالزمها إياه وقبض الثمن ثم وجد المشتري بها عيباً آخر ، لم يرجع بذلك العيب على البائع ، ولكن القاضى يرد ما لزم المشتري من ذلك حتى تعود على الحالة الأولى فيردها الوكيل على البائع للأمر . ولو كان العيب الآخر الذى وجده الوكيل عيباً حدث فى يدى الوكيل بعد ما أبرأ البائع من العيب الأول أو قبل أن يبرئه إلا أن ذلك قبل أن يلزمها الأمر لإياه رد الوكيل العبد على الأمر وارجع عليه بالثمن وارجع الأمر [عليه] بحصة العيب الذى أبرأ البائع منه .

باب ما يكون وكالة فى الطلاق وما لا يكون

: رجل قال لآخر : قد جعلت أمراًأتى بيدك فطلقها أو قال : طلقها فقد جعلت أمراً بيدك ، فالأمر على المجلس ، فإن طلقها فهي تطليقة بائنة إلا أن ينوى الزوج ثلاثاً . ولو قال : طلقها فقد جعلت ذلك إليك ، أو قال : قد جعلت طلاقها إليك ، فطلقها فهو على المجلس . فإن طلقها فهي تطليقة يملك الرجعة . ولو قال : طلقها فأبناها أو أبناها فطلقها فهو على المجلس وغيره ، فإن طلق فهي بائنة . ولو قال :

(١) وفى المصرية : « أن يشتري له العبد فيجد به العيب » . (٢) وفى المصرية : « وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري له جارية ، الخ » . (٣) وفى المصرية : « فان رضى المشتري بالعيب وأبرأ منه البائع فلم يجز الأمر أخذ الجارية ، الخ » . (٤) الزيادة من المصرية ولعل لفظ : « ماتت » ، الثانى فقط سقط من الأصلين ، الهندية والرومية ، والله أعلم . وفى الثنائى : « فان لم يجتر شيئاً حتى هلكت فى يد المأمور فانها هلكت ، الخ » .

طلقها وقد جعلت أمرها يديك ، أو قال : أمرها يديك وطلقها ، أو قال : قد جعلت
حلاقها إليك [فطلق] في المجلس ، طلقت تطليقين ، فإن قام عن المجلس ثم طلقها
طلقت واحدة يملك الرجعة

كتاب الحوالة والكفالة

باب من الحوالة والكفالة

امراة لها على رجل مائة درهم وللرجل على آخر مائة درهم فأحال غريم المرأة
للرأة على غريمه بالمائة ، فالحوالة جائزة وبرئ غريم المرأة ، فإن وهبت المرأة
دينها للمحتال عليه برئ هو والمحيل وسلمت المائة للمحتال عليه . ولو لم تنهها له
ولكنها أبرأته منها برئ المحتال عليه والمحتال من دينها ورجع المحيل بدينه على
المحتال . ولو احتالت (١) المرأة على الرجل بالمائة من غير أن تكون المائة للمحيل
على المحتال عليه فوهبتها للمحتال عليه ، رجع المحتال عليه على المحيل بالمائة . ولو
أبرأته لم يرجع المحتال عليه على المحيل بشيء في قولهم . ولو كانت المرأة لم تبرئ
المحتال عليه ولكنها أخرته سنة والمائة دين للمحيل على المحتال عليه ، لم يرجع المحيل
على المحتال عليه بشيء ، وإن أبرأته بعد التأخير رجع المحيل بالمائة على المحتال عليه
حالا . و [لو] لم تبرئه بعد التأخير ولكن المحيل قضاها المائة عن المحتال عليه ، لم
يكن متطوعا ورجع على المحتال عليه بالدين حالا . وإن قضاها المحيل نهبرجة رجع
على المحتال عليه بالجواد . ولو صالحت المرأة المحتال عليه على خمسين درهما رجع
المحيل على المحتال عليه بالخمسين الباقية حالا . ولو صالحه على مائة نهبرجة لم يرجع
المحيل بشيء . ولو أخرته بالمائة سنة ثم مات المحيل وعليه دين سوى دين المرأة
، وليس له مال إلا المائة التي أحالها بها ، قسمت المائة بينها وبين سائر الغرماء ، فما
أصاب الغرماء أخذوه حالا وما أصابها قال الأجل . وكذلك لو لم تكن حوالة
ولكن المحتال عليه كفل لها بالمائة عن غريمها

(١) منه المسألة في المصرية استنبادية قال : ه ألا ترى أن أبا حنيفة وأبا يوسف كانا يقولان :
لو أن المرأة أحالت على المحتال عليه بنهر دين كان للمحيل عليه ، فوهبت المرأة المال للمحتال عليه أو
قبضت منه أنه يرجع على المحيل . الخ

رجل [له] علي رجل مائة نهريجة أحاله على رجل بمائة جياذ هي للمحيل عليه .
تكون الجياذ للمحتال بالمائة النهريجة والمحتال عليه غائب فبلغه الحوالة فأجازها .
فالحوالة باطل ^(١) فإن كان المحتال عليه حاضراً قبل الحوالة جاز ، فإن فارق المحيل
المحتال قبل أن يقبض المحتال المائة بطلت الحوالة وعادت النهريجة على المحيل . فإن
أداها المحتال عليه إلى المحتال بعد ما انقضت الحوالة برئ منها ورجع المحيل على
المحتال بالجياذ وأعطاه النهريجة . فإن لم تكن المائة للمحيل على المحتال عليه ، رجع
المحتال عليه على المحيل بمائة جياذ

رجل له على رجل مائة أحاله بها على رجل للمحيل عليه مائة حالة إلى سنة .
فالحوالة جائزة . فإن أبرأ المحتال المحتال عليه ، فله محيل أن يرجع على المحتال عليه
بالمائة حالا

رجل كفل عن رجل بمائة فأحال الكفيل الطالب بالمائة على رجل آخر
برئ الكفيل والذي عليه الأصل . فإن تويت المائة على المحتال عليه بموته معسراً
عاد المال على الكفيل وعلى الذي عليه الأصل . ولو كان الكفيل أحال الطالب
بمائة على أن أبرأه منها ، فللطالب أن يأخذ الذي عليه الأصل والمحتال عليه ^(٢) .
فإن مات المحتال عليه معسراً ، فللطالب أن يأخذ الكفيل أيضاً . وكذلك لو قال
رجل للطالب متطوعاً : احتل على هذا المال ففعل ، فالحوالة عن ^(٣) الكفيل والذي
عليه الأصل [و] برئاً جميعاً . ولو قال : احتل على علي أن تبرئ الكفيل كانت الحوالة
خاصة عن الكفيل ^(٤) ولم يبرأ الذي عليه الأصل . وكذلك قال أبو يوسف
ومحمد في رجل كفل عن آخر بألف فصالح الكفيل صاحب المال على خمسمائة .
فالكفيل والذي عليه الأصل بريئان من الألف ويرجع الكفيل بالخمسمائة
على المكفول عنه . ولو صالحه على خمسمائة علي إن أبرأه برئ الكفيل من
المال ورجع رب المال على الذي عليه الأصل بخمسمائة . وكذلك لو صالح
أجنبي الطالب على خمسمائة متطوعاً برئ الذي عليه الأصل وكفيله . ولو صالحه
على خمسمائة علي إن أبرأ الكفيل فله أن يأخذ صاحب المال بخمسمائة

(١) كذا في الأصلين وفي المصرية : باطله . (٢) زاد في المصرية بعده : يأخذ أيهما شاء .
ولم يكن له أن يأخذ الكفيل حتى يموت المحتال عليه ولا يدع مالا فيعود المال عليه هل ما كان . الخ
(٣) وفي المصرية : علي . (٤) وفي الهندية والمصرية : على الكفيل ، والصواب : عن ، كما في الأصل

رجل له على آخر ألف نهريّة أحاله الغريم بها على رجل للمحيل عليه ألف جياذ على أن يصير الجياذ للمحتال عليه بما يؤدى من النهريّة ، فالحوالة باطلة ^(١) فإن أعطى المحتال عليه المحتال على هذه الحوالة ألفا نهريّة رجع بها على المحيل ورجع المحيل عليه بالجياذ . ولو صالح المحيل المحتال عليه قبل [قبول] الحوالة على ألف نهريّة على أن يحيل عليه بها صاحب النهريّة فأحاله ، فهو جائز ويرى المحتال عليه من الجياذ فصارت عليه ألف نهريّة [للمحتال] ، فإن مات المحيل ^(٢) وعليه دين سوى دين المحتال أخذ المحتال عليه ألفا نهريّة [فقسم بين المحتال وماتر الغرماء . ولو قال المحيل للمحتال عليه : قد أحلت المحتال عليك بالنهريّة لتعطيه إياه من دراهم ^(٣) الجياذ أو لتعطيه الجياذ التى عليك وتراضوا ، كانت الحوالة باطلة ^(٤) ويرجع المحتال بالنهريّة على المحيل ويرجع المحيل على المحتال [عليه] بالجياذ . ولو كانت الجياذ عند المحتال عليه وديعة أو غصبا وهى قائمة فأحال المودع صاحب النهريّة على المستودع أو على الناصب بالآلاف الجياذ ليقبضها فيكون له بالنهريّة ، فالحوالة جائزة إن قبضه المحتال قبل أن يفارق المحيل ، فإن افترقا قبل القبض بطلت الحوالة ، ولو لم يفترقا وفارقه المستودع [لم] تنتقض الحوالة ^(٥) . وكذلك لو قال المحيل للمستودع : قد أحلتك عليك بدراهم النهريّة لتعطيه بها دراهم الجياذ ^(٦) . ولو كانت الجياذ على المحتال طبعه دبنا فصالحه المحيل على ألف نهريّة على أن يحيل عليه بها صاحب النهريّة إلى سنة ففعل فهو جائز

رجل عليه ألف جياذ وله على آخر ألف نهريّة فأحال الذى عليه الجياذ صاحب الجياذ على الذى عليه النهريّة على أن يعطيه النهريّة التى عليه من الجياذ ، فهو جائز . فإن مات المحتال عليه معسرا رجعت الدراهم على المحيل نهريّة . وكذلك لو صالح المحيل المحتال من الجياذ على ألف نهريّة على أن يحيله بها على غريم المحيل حالا أو إلى سنة فهو جائز

(١) وفى المصرية : باطل ، (٢) كان فى أصل : « مات المحتال » وفى المصرية : « المحيل ، فصصناه منها (٣) وفى الهندية : « الدراهم ، وفى المصرية كما فى الأصل (٤) وفى المصرية : « باطل ، (٥) وفى المصرية : « ولو كان المحتال عليه فارق ولم يفارق المحيل المحتال حتى رجع المحتال عليه فأعطى المحتال الدراهم الجياذ ، فالحوالة جائزة . (٦) وعبرة المصرية فى هذه المسألة هكذا : « وكذلك لو قال المحيل للمحتال : قد أحلتك عليه بدراهمك للنهريّة على أن يعطيك بها دراهمى الجياذ التى عنده ، كان هذا جائزا . وهذا الوجه الأول سواء فى جميع ما وصفت لك »

رجل عليه ألف [درهم] وله على آخر مائة دينار فأحال الذي عليه الدراهم^(١) غريمه علي الذي عليه الدراهم بدراهمه على أن يعطيه بها الدراهم التي عليه من الدراهم أو على أن يعطيه الدراهم من الدراهم التي عليه ، فالحوالة باطلة^(٢) لأنه صرف بين ولو كانت وديعة أو غصبا ، وهي قائمة ولم يفرقا حتى قبضها المحتال ، جازت الحوالة ، فإن افترقا بطلت

رجل أحال علي رجل بألف علي أن يعطيه إياه من ثمن داره هذه أو من ثمن عبده ، فالحوالة جائزة ولا يجبر المحتال عليه على بيع [داره ولا على عبده]^(٣) ولا على إعطاء المحتال ماله حتى يبيع داره أو عبده . فإن باع أجبر على دفع المال . ولو كانت الحوالة على أن يعطيه إياه من ثمن دار المحيل كانت الحوالة باطلة ، فإن كان المحيل أمره بالحوالة والبيع ، لم يجبر المحتال عليه على البيع ، ولكنه إن باع ذلك أعطى المحتال حقه من ثمن ما باع ، فإن نقص الثمن عن حق المحتال ، لم يضمن شيئا

باب الكفالة بالصرف

رجل اشترى عشرة دراهم بدینار ودفع الدينار وكفل له بالعشرة رجل ، بأمر بائع العشرة أو بغير أمره ، فالكفالة جائزة . فإن لم يقبض العشرة حتى افترقا ليعلن^(٤) بطلت الكفالة ورجع بائع الدينار^(٥) بالدينار ، فإن لم يفرقا حتى أبرأهما من العشرة ، فالكفيل برئ ، قبل البراءة أو لم يقبل . ولا يبرأ الذي عليه الاصل حتى يقبل ، فإذا قبل انتقض البيع وارتجع بائع الدينار بالدينار . ولو أحال الذي عليه العشرة بائع الدينار علي رجل على أن أبرأه منها فالحوالة جائزة ، فإن لم يفرقا^(٦) حتى أبرأ بائع الدينار المحتال عليه برئ وانتقض البيع ، قبل المحتال عليه والمحيل البراءة أو لم يقبلا . وكذلك لو لم يبرئ المحتال عليه ولكن

(١) وفي المصرية : فأحال صاحب الدراهم غريمه الذي عليه الدراهم ، الخ (٢) وفي المصرية : باطل ، (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفي الهندية : بالبائمان ، (٥) وفي الهندية والمصرية : الدراهم ، بالجمع في هذا الحرف وكذا الحروف التي بعده وكذلك في المصرية الحرف الذي في أول الجواب (٦) وفي الهندية : لم يفرقا ، وفي المصرية بعد قوله جائزة : فإن أعطى قبل أن يفرق ليعلن ذلك جائز ، وإن لم يعطه حتى افترقا انتقض البيع ويرى المحتال عليه من الحوالة ، فإن لم يفرقا حتى أبرأ المحتال عليه من العشرة ، فالبراءة جائزة وقد انتقض البيع ، قبل ذلك المحتال عليه والمحيل أو لم يقبلا : لأن المحيل حين أحاله فقد يرى فلا يقول له في هذا ولا رد . وأما المحتال عليه ، الخ

فارق بائع العشرة من قبل أن يقبض العشرة من المحتال عليه فقد انتقضت الحوالة والبيع ويرتجع بالدينار . ولو احتال بائع الدينار على رجل بالعشرة بغير أمر الذي عليه العشرة ثم أبرأ المحتال عليه منها برئ المحتال عليه ، فإن رضى الذي عليه الأصل انتقض البيع ، وإن لم يرض دفع العشرة وتم البيع رجل له على رجل ألف [درهم] جياذ قال : أعطنى منها أو اقضى بها أو أعط غريمى هذا بها ^(١) ألفا نهرجة ففعل ، برئ من الجياذ رجل اشترى من رجل ألف درهم نهرجة بألف جياذ على أن يحيل عليه بالنهرجة غرماء البائع ^(٢) الجياذ أو على أن يضمها الغريم له ، فالبيع باطل

باب من البراءة عن الكفالة ^(٣) بالنفس

والشهادة فى ذلك فى المرض

رجل مريض ^(٤) وابنه كفيل له بنفس غريم له فأبرأ الابن من الكفالة أو كان الكفيل أجنبيا وعلى المريض دين يحيط بماله ثم مات من مرضه ، فالبراءة جائزة . وإن كفّل الابن بالغريم ^(٥) على أنه إن لم يوف به يوم كذا موضع كذا فعليه ما على الغريم ، وهو ألف ، فلم يوف به حتى مرض الأب فأبرأه من الكفالة بالنفس والمال ، فقد برئ من الكفالة بالنفس ولكنه إن لم يوف به [حتى مرض الأب] فى اليوم الذى شرط ^(٦) ، فعليه المال

رجل قال لآخر : إن مات فلان ولم يوف حقه ، وهو ألف ، فهو على ثلث المكفول له قبل القبض ثم مات المكفول به قبل الأداء ، فالكفيل ضامن . فإن أبرأ المكفول له الكفيل وهو وارث لم تجز البراءة . وكذلك إن كان غير وارث وعلى المكفول له دين يحيط بماله

(١) كان فى الأصل : « بهذا ، وفى المصرية » أعط غريمى هذا حتى بها ألف درهم ، الخ وهو الصواب
(٢) وفى الهندية « غريما لبائع » وفى المصرية : « غريمى هذا » (٣) وفى المصرية « ياب البراءة من الكفالة ، الخ » (٤) وفى الهندية « مرض » وفى المصرية : « ولو أن رجلا حضره الموت »
(٥) وفى المصرية : « ولو أن رجلا كفّل له أحد ورثته بنفس رجل على أن يوفى به يوم كذا وكذا فى المسجد الأعظم ، الخ » (٦) وفى المصرية : « ولكنه إن لم يوف به فى المسجد الأعظم فى اليوم الذى شرط عليه » وفى الهندية « شرطه »

ثلاثة لم علي رجل ثلاثة آلاف لكل واحد ألف على حدة فشهد اثنان الثالث.
على رجل أنه كفيل بنفس^(١) الغريم جازت الشهادة ؛ ولو كانوا شركاء
في المال لم تجز^(٢)

كتاب الصلح^(٣)

باب الصلح والغرور في ذلك

رجل ادعى على آخر ألف درهم فصالحه من غير إقرار على جارية قبضها
ووطئها فولدت له فاستحقت الجارية وأخذ منه قيمة الولد فليس بمغرور في الولد
[وهو علي دعواه في الألف . فإن أقام بعد ذلك على الألف بينة فحضى له بها فهو
مغرور في الولد ويرجع] بقيته على المدعى عليه

رجل صالح من دم عمد من غير إقرار على جارية فولدت منه فاستحقت وأخذ
منه قيمة الولد ، فليس بمغرور في الولد ويعود على دعواه . فإن أقام البينة على الدم
أو نكل المدعى عليه [عن اليمين] ارتجع بقيمة الجارية وبما غرم من قيمة الولد ،
وإن كان الصلح على إقرار فهو مغرور في الولد

رجل ادعى جارية في يدي رجل فصالحه المدعى عليه منها على جارية أخرى ،
فليس واحد منهما بمغرور في ولد الجارية التي صارت له ، فإن ولدت كل واحدة
من صاحبها ثم استحقت التي صارت للبدعي فأخذ منه قيمة [الجارية و] الولد عاد
على دعواه ، فإن بينها بينة^(٤) رجع بقيمة الجارية التي أقام البينة .^(٥) ولم يأخذها ؛
لأنها قد ولدت من المدعى عليه ، ويرجع أيضاً بما غرم من قيمة الولد
رجل صالح من دار ادعاها في يدي رجل على شيء فلا شفعة فيها
رجل ادعى جارية في يدي رجل فسلها للبدعي من غير إقرار على أن يأخذ

(١) وفي المندية والمصرية : « كفيل له » ، (٢) وفي المصرية : « كانت شهادتهم باطلا » ،

(٣) لفظ الكتاب ساقط من المصرية (٤) كذا في الأصل ولعل العوَاب : « فإن بينها بينة »
وفي المصرية : « فإن أقام البينة » . وفي الثاني : « إلا إذا أقام المدعى البينة على المدعى عليه أو حلف
تسلك فثبت يرجع » ، (٥) كذا في الأصل وفي المصرية : « التي في يدي المدعى عليه » وهو العوَاب
أو سقط لفظ عليها بعد البينة - والله أعلم

من المدعى جارية أخرى فكل واحد منهما مغرور في ولد الجارية التي صارت له
إن استحققت وقد ولدت منه

رجل صالح من دار على دار من غير لإقرار وبني كل واحد داره ثم استحققت
التي أخذها المدعى عاد على دعواه . فإن بينها ^(١) رجع المدعى بقيمة البناء ويسلم
البناء للمدعى عليه ورجع أيضاً بقيمة الدار التي أقام عليها البيت ولا يأخذها في قول
أبي حنيفة رضي الله عنه ، لأن المدعى عليه قد بناها ؛ ويأخذها في قول أبي يوسف
ومحمد ، وينقض المدعى عليه بناءه . وإن استحققت التي في يد المدعى
عليه ولم تستحق الأخرى ^(٢) رجع المدعى عليه على المدعى بقيمة الدار التي أخذها
منه في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه ويأخذها ^(٣) في قول أبي يوسف
ومحمد الدار التي دفعها إلى المدعى وينقض المدعى بناءه

رجل اشترى أمة فأعتقها ثم زوجها رجلاً ولم يعلم ^(١) أنها حرة ولا أمة
فولدت منه ثم استحققت ، فعلى الزوج البستحق عقرها بقيمة ولدها ولا يرجع
بذلك على أحد ، فإن وطئها المشتري فولدت منه ثم أعتقها وتزوجها فولدت منه
آخر ثم استحققت فعليه قيمة الولدين وعقر واحد ويرجع بقيمة الولد الأول ، والله
أعلم بالصواب

باب الصلح في الساحة التي لا يدرى والبيع في ذلك له

رجلان اختلفا في ساحة فادعاهما كل واحد فسلها أحدهما للآخر على أن
أخذ عبداً واستحق العبد أو وجد حراً وقد بنى الآخر الساحة ^(١) ، عاد الذي
استحق العبد منه على دعواه ، فإن سأل أن ينقض بناء الساحة وتعود كما كانت

(١) كذا في الأصل ولعله . . . فإن ثبته ، وفي المصرية . . . فإن أقام البيت على الدار الباقية فاستحق
رجوع الخ (٢) وفي الهندية : . . . ولم يستحق التي في يد المدعى (٣) كذا في الأصل والصواب
حذف الضمير وفي المصرية : . . . وأما في قول أبي يوسف . . . قولنا فإن المدعى ينقض بناءه ورد الدار
على المدعى عليه ، (٤) وفي الهندية : . . . ولم يعلم . . . وفي المصرية : . . . فلم يجزه ، (٥) وفي المصرية :
على أن أعطاه عبداً ونقض المصالح العبد وبني الآخر الساحة داراً ثم استحق العبد من يد المصالح
أو وجد حراً فإن الصلح ينقض ويعود المصالحان على دعواهما ، فإن قال الذي قبض العبد للقاضي :
انقض بناء الذي صالحتي وامنه من السكنى حتى يعود الأمر على حاله ، فإن القاضي لا يقبل ذلك ،
الخ - وفي الهندية : . . . فإن شاء ، مقام . . . فإن سأل

يُمنع الآخر من السكنى لم يكن له ذلك ، ويقال له : ثبت دعواك . وكذلك لو بنى أحدهما الساحة وسكنها من غير صلح ولم يعلم صاحبه لم يكن لصاحبه أن يمنعه حتى يثبت دعواه ، فإن اختلفا في الساحة ثم اشتراها أحدهما من الآخر بعد فوجد حراً أو استحق وقد بنى الآخر الساحة أجبر على نقض البناء والخروج من الساحة ولم يمنع الآخر منها ولم يقض له بها ، وإن اختلف في الساحة ثلاثة يدعيها كل واحد فصالح أحدهم أحد الآخرين على عبد وعلى أن يسلم^(١) له الساحة وأبى الآخر أن يسلمها ، فالصلح منتقض ويرد العبد على صاحبه إن أراد ذلك . وإن اشتراها أحدهم من أحد الآخرين بعد فلم يسلمها الآخر نقض الشراء إن طلب المشتري ذلك ويظل دعوى المشتري في الساحة ويكون الآخران على الدعوى . وإن اختلف فيها رجلان فصالح أحدهما الآخر على عبد أو اشتراها منه بعد ثم جاء آخر يدعيها لم يقض بها للدعي ولا للذي سلها له صاحبه ويرد العبد على الذي أخذ منه إن طلب ذلك ، فإن رد عليه ثم أقام البائع بينة أن الساحة له فقضى بها له وأراد المشتري أخذها بالعبد ، لم يكن له ذلك . ولو لم يخاصم المشتري في الساحة أحد حتى بناها ثم حضر مدع لم ينقض الصلح والبيع حتى يستحقها المدعي

كتاب الإجارة^(٢)

باب من الإجارة

رجل دفع إلى رجل كر حنطة ليحملها له بنصفها إلى بغداد فهلك الطعام في نصف الطريق أو بعد ما بلغ بغداد ، فلا ضمان على المستأجر وله أجر مثله إن كان بلغ بغداد لا يجاوز به نصف الكر . وإن بلغ نصف الطريق فأجر مثله لا يجاوز به ربع الكر ، فإن كانت الإجارة على أن يحمل نصف الكر بنصف الكر ودفع إليه الكر فضاع في الطريق أو بعد ما بلغ ، ضمن المستأجر نصف كر مثل ذلك الطعام ولا أجر له . وكذلك لو هلك الطعام في يديه قبل أن يحمله رجل اشترى نصف كر يعباً فاسداً أو صحيحاً وخلا صاحب الكر بينه وبين الكر ثم استأجره صاحب الكر على أن يحمل له بنصف الكر إلى بغداد بأجر

(١) وفي المصرية : « على عبد دفعه إليه على أن يسلم » الخ (٢) لفظ الكتاب ساقط من المصرية

معلوم فحمله ، فلا أجر له ؛ لأنه ^(١) شريك فيه

باب من الإجارة أيضاً

رجل استأجر لرجل داراً بأمره سنة بمائة درهم فقد أو نسيئة سنة وقبض الوكيل الدار ففنع منه الأمر حتى يأخذ الأجر فليس له ذلك ؛ لأن الأجر يجب بالسكنى ، فإن منعه حتى مضت السنة فالأجر على المستأجر يرجع به على الأمر في القياس . وكذلك لو قبضها الأمر من الوكيل ثم عدا عليها الوكيل ففنع الأمر منها حتى مضت السنة ، وإن انهدمت الدار من سكنى الوكيل فلا ضمان عليه وعليه الأجر ويرجع به على الأمر ^(٢) . ولو غصب الدار أجنبي من الوكيل أو من الأمر فمنعهما منها حتى انقضت السنة فلا أجر عليهما . وإن استأجر الوكيل الدار على أن يجعل الأجر للسنة ففعل ، فله أن يمنع الأمر منها حتى يأخذ الأجر . وإن منعه حتى مضت السنة لم يرجع الوكيل على الأمر بالأجر ^(٣) . ولو لم يطلب الأمر الدار حتى مضت السنة ، رجع الوكيل على الأمر بالأجر . وإن مضى نصف السنة ثم حضر الأمر يطلبها ففنع الوكيل حتى مضت السنة ، رجع الوكيل على الأمر بنصف الأجر

باب من الإجارة والاختلاف فيها بين اثنين

رجلان تكاريا دابة يركبانها ^(١) من الرى إلى الكوفة وقد اذكرا فقال أحدهما بالكوفة : اكريناها إلى مكة ذاهباً وجائياً ، وقال الآخر : اكريناها إلى الكوفة ذاهباً وجائياً ، ولا بينة بينهما فإن للقاضي أن يقضى للقر له بالدابة ولا يقضى فيها بإجارة ويمنع كل واحد منهما أن يذهب بها إلى الموضع الذى ذكر . فإن أجمعا على شيء تركهما وما أجمعا عليه ^(٢) ، فإن أراد أن يأمرهما ^(٣) التقاضى بالنفقة عليهما أو بيعهما ، لم يعرض للقاضى لشيء من ذلك ، فإن أقام كل واحد البينة على الدعوى وقضاها للقاضى في أيديهما ولم يأمر واحداً منهما بركوبها إلى الموضع الذى ادعاه

(١) وفي المصرية : لأنه حل شيئاً هو فيه شريك . (٢) زاد في المصرية وفي القياس .

(٣) وفي الهندية ديشى من الأجر . (٤) وفي الهندية : اكرتيا فركبهما . (٥) وفي الهندية : .

اجتمعا ، في الحرفين (٦) وفي الثاني : قال طلباً من القاضى أن يأمرهما الخ

ويأمرهما بالنفقة عليهما إن رجا قدوم صاحبها . فإن لم يرج ذلك أمرهما بالبيع . ووقف ثمنها في أيديهما ويعطيها من الثمن ما أتقيا عليها بأمر القاضى ، فإن أقام البينة على أنهما أوفيا الكراء وأرادا أخذ ما بقي لهما من الكراء لم يعرض القاضى في ذلك ^(١) . فإن أقاما البينة على موت صاحبها أعطاهما من الثمن ما بقي لهما من الكراء وأخذ ما فضل في أيديهما فوضعه على يدى ثقة . وإن أحب القاضى في جميع هذه المسائل ألا يعرض لشيء من ذلك وسعه ذلك ولكنه إن عمل بما وصفنا فهو أفضل . ولو أكثرنا الدابة إلى الكوفة ذاهباً وجائياً فأراد أحدهما المقام بالكوفة وارتفعنا ^(٢) [إلى] القاضى وتبادقا ولم يبقيا البينة ، لم يعرض القاضى لشيء من ذلك . فإن أقاما بينة وتصادقا ورأى القاضى أن يكرها كلها في الرجوع من الذى يرجع ^(٣) . فعلى . وإن رأى أن يكرى نصفها من أجنبي فعلى ، وإن أحب ^(٤) لم يعرض في شيء من ذلك

باب من الإجارة والشراء الذى يتصدق صاحبها بالفضل .

رجل اشترى طلعاً في نخل ^(٥) أو بسرأ وخلا البائع بينه وبينه ^(٦) فتركه في النخل حتى بلغ بغير إذن صاحبه ، فعليه أن يتصدق بما زاد فيه بعد الشراء . ولو تركه بإذن البائع ، لم يتصدق بشيء . ولو استأجر النخل شهراً بأجر معلوم ليترك ^(٧) فيه الطلع ، فلا إجارة فاسدة ويرجع بالأجرة إن كان نقد وما زاد في الطلع فهو

• في كتاب البيوع من الأمالى أنه إذا اشترى فاكهة في شجر لم تبلغ على أن تقطع فتركها بغير إذن البائع فزادت ، فالزيادة له ويتصدق بالفضل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . قال أبو يوسف وكذلك التفصيل والرطبة ، قال : وكذلك قال أبو حنيفة في التفصيل والرطبة ثم رجع فقال : فضلة التفصيل والرطبة للبائع

(١) وفي المصرية : لا يمتنع لهما بذلك ، وفي مقام آخر لا يعرض لذلك ، وفي آخر لم يعرض لهما في شيء من ذلك ، فاعلم . شيء من سقطا هنا من الأصل بعد . وفي المصرية : . ودعا أمرهما إلى الخ (٣) وفي المصرية : الذى يريد الرجعة . (٤) وفي الهندية : . إن أحب ألا يعرض في شيء من ذلك فعلى . وفي المصرية : . لم يعرض لشيء من هذا . (٥) وفي المصرية : طلع نخل أو بسر أخضر ، - وفي الهندية : بلحا في طلع ، (٦) وفي الهندية : . وبين المشتري ، (٧) وفي المصرية : على أن يترك للطلع فيه حتى يبلغ ،

طيب له . ولو اشترى بسرأ بعد ما انتهى^(١) تركه بغير إذن البائع حتى أرطب فالزيادة تطيب له . وإن اشترى قصيلاً واستأجر الأرض من البائع أشهراً معلومة جازت الإجارة وعليه الأجر ويطيب له الفضل . ولو استأجرها إلى بلوغ الزرع كانت الإجارة فاسدة وعليه مثل أجر الأرض ويطيب له من الزرع قدر الثمن وما غرم من الأجر ويتصدق بالفضل . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل مال^(٢) أخذ من صاحبه على ملك فاسد بطيئة نفس فريج فيه الذي أخذه طاب له الربح رجل اشترى ألف درهم بمائة دينار إلى سنة [قبض] فريج فيها طاب له الربح في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . وإن غصب ألفاً لم يطب الربح له ، وإن استقرض ألفاً على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم فريج في ذلك طاب له الربح

كتاب المضاربة^(٣)

باب المضاربة التي يزيد فيها المضارب

في الثمن من عنده

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها جارية تساوي ألفين ثم زاد البائع في الثمن مائة درهم من عنده ، فالزيادة لازمة له في ماله ويبيع الجارية إن باعها مرابحة على ألف . وإن باعها مرابحة أو مساومة بألفين استوفى رب المال ألفاً^(٤) وكان ما بقي بينهما نصفين ولا حصة لزيادة المضارب في الجارية

باب زكاة المضاربة

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها جارية تساوي ألفين أو عشرة أكرار حنطة تساوي ألفين أو مائة شاة قيمتها ألفان ولا مال له ولا لرب المال غير ذلك الحال الحول عليها ، فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباعها وعلى المضارب [زكاة]^(٥)

(١) وفي المصرية : « بعد ما احمر أو اصفر وانتهى حظه » . (٢) وفي المصرية : « في كل مال من دنانير أو دراهم أخذه رجل من صاحبه » . الخ (٣) لفظ الكتاب ساقط من المصرية (٤) وفي المصرية : « استوفى رب المال رأس ماله ألف درهم » . (٥) الزيادة من المصري وفي المصرية : ٢٢ - الجامع الكبير

الرابع . وإن اشترى بألف جاريتين قيمة كل واحدة ألف أو خمسة أكرار حنطة قيمتها ألف أو عشرة أكرار شعير قيمتها ألف أو إبلا أو بقراً يساوى كل صنف ألفاً ثم حال الحول ، فلا زكاة على المضارب ؛ وعلي رب المال زكاة ثلاثة أرباع ذلك . وإن كانت الجاريتان لغير التجارة لم يكن علي واحد منهما صدقة الفطر ، وإن اشترى بالآلف جارية قيمتها ألفان فضى من الحول ستة أشهر فرجعت قيمتها إلى ألف ثم بلغت ألفين فضى تمام الحول فلا زكاة على المضارب . وإن كانت القيمة ألفين فرجعت إلى ألف ومائة ثم بلغت ألفين فضى تمام الحول زكى المضارب . أيضاً الرابع . وإن اشترى بألف جارية قيمتها ألفان فباعها بعد الحول بألفين وقبض من اثنين ألفاً وتوى مائتي ، فالألف الذى قبضه رأس المال ويذكره رب المال (١) ولا زكاة على المضارب ، فإن خرج من الألف شيء (٢) فله مضارب نصفه ولرب المال نصفه ويذكران ذلك في قول أبي يوسف وقولنا ولا زكاة فيما خرج في قول أبي حنيفة رضى الله عنه حتى يبلغ ثمانين درهما ، وإن عمل المضارب بالآلف حتى بلغت ألفين فحال الحول زكى رب المال ثلاثة أرباعه وزكى المضارب ربعه . وكذلك لو عمل بالآلف حتى بلغت مائتي دينار قيمتها ألفان ، وإن عمل بالآلف فصارت ألف درهم ومائة دينار قيمتها ألف ، فلا زكاة على المضارب ويذكر رب المال

باب من مكاتب المضارب (٣)

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها عبداً قيمته ألفان فكاتبه على ألفين فرب المال أن ينقض الكتابة ، فإن لم ينقضها حتى أدى فقد عتق ويأخذ رب المال ثلاثة أرباع الألفين والمضارب ربعها ويضمن المضارب ، إن كان موسراً ، ثلاثة أثمان قيمة العبد ، وإن كان معسراً سعى العبد فيه . وإن لم يؤد المكاتب شيئاً حتى مات وترك ألفين فقد مات عاجزاً ولرب المال مما ترك ألف رأس ماله وما بقى فيهنما

« زكاة ربع قيمة الجارية ، قلت وفرض المسألة في الجارية تقط وفي الثاني : « زكاة ربعها على المضارب . (١) وفي المصرية : « قلدى قبضه هو رأس المال وعلى رب المال زكاته ، وفي الهندية : « فالألف الذى قبضها رأس المال ويذكرها ، وفي الثاني : « فعلى رب المال زكاة الألف المقبوض ، لأنه رأس المال ، (٢) وفي الهندية : « من الدين شيء . (٣) وفي المصرية : « من زكاة مكاتبه ، الخ وليس في الباب ذكر مسائل الإكافة فله من سهو النسخ

فصنفين . وكذلك لو كان المكاتب ترك أكثر من ألفين إلى سبعة آلاف فهو كما وصفنا ، فإن ترك ثمانية آلاف مات حراً وبأخذ المضارب من ذلك ألفين ويغرم لرب المال ألفاً وخمسمائة وتكون الستة الآلاف الباقية^(١) بين المضارب ورب المال نصفين . وإن ترك تسعة آلاف أو أكثر أخذ المضارب من ربع ماترك ألفين وغرم لرب المال ألفاً وخمسمائة ويكون ثلاثة أرباع ما ترك بينه وبين رب المال نصفين ويرجع المضارب بما غرم فيما يفضل من ربع المال على ألفين في قياس قول أبي حنيفة ولا يرجع في قول أبي يوسف ومحمد بشيء مما غرم ، ويكون ما بقى من الربع لورثة المكاتب . فإن لم يكن له وارث فهو للمضارب : لأن ولاء المكاتب له . وإن اشترى المضارب بألف عبداً قيمته ألف فكتبه على ألفين ثم زادت قيمته حتى بلغت ألفين ثم أدى الكتابة فما أدى فهو على المضاربة ولا يعتق بالأداء . وكذلك لو مات وترك ألفين مات عبداً وما تركه فهو على المضاربة . وإن اشترى بألف عبداً قيمته ألفان فكتبه على ألفين ثم رجعت قيمته إلى ألف وأدى الألفين فقد عتق ويكون مما أدى ألف وخمسمائة على المضاربة وتكون خمسمائة للمضارب ويضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمة العبد يوم أدى وربع قيمته يوم كوتب وذلك ألف ومائتان وخمسون ؛ فيضم ذلك إلى الألف والخمسمائة فيصير هذا كله من المضاربة ، وذلك كله ألفان وسبعمائة وخمسون ؛ فيأخذ رب المال من الألفين ألف درهم رأس ماله وثمانمائة وخمسة وسبعين من حصة الربح ، وبأخذ المضارب ما بقى من الألفين ويحسب عليه ما بقى له [من الألفين] مما استهلك من العبد . وإن مات المكاتب وقيمه ألف وترك ألفين أو أكثر إلى سبعة آلاف مات عبداً وما ترك فهو على المضاربة . وإن ترك ثمانية آلاف وأخذ المضارب منها ألفين وعتق العبد وعلى المضارب ثلاثة أرباع قيمة المكاتب يوم مات وربع قيمته يوم كوتب ، وذلك كله ألف ومائتان وخمسون فيضم إلى ثلاثة أرباع ماترك المكاتب فيستوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقى فهو بينه وبين المضارب نصفين . وإن مات المكاتب وقد زادت قيمته وبلغت ثلاثة آلاف وترك ثمانية آلاف فهو كما وصفنا إلا أن على المضارب ثلاثة أرباع قيمته يوم مات وربع قيمته يوم كاتبه ،

(١) وفي المصرية : . . وتبقى من كسب المكاتب ثلاثة أرباع وذلك ستة آلاف درهم بين المضارب ، الخ

وذلك كله ألفان وسبعائة وخمسون فيعمل كما وصفنا ^(١)

باب من السلم في الرطب

رجل أسلم في قفيز رطب فأخذ مكان الرطب قفيز تمر أو أسلم في تمر فأخذ مكانه رطباً فهو جائز في قول أبي حنيفة ولا يجوز ذلك في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما إذا أخذه قضاء من حقه أو قضاء بحقه . وإن صالحه من قفيز تمر على قفيز رطب أو قال : خذ قفيز رطب على أن تبرئني بما لك ^(٢) قبلي ، فهو جائز إذا كان الرطب أقل قيمة من التمر فينظر إلى الرطب إذا جف كم ينقص . فإن لم يعلم نظر إلى ما يستبقى من ذلك ، فإن نقص ربع قفيز فقد حط رب السلم ربع السلم فينظر إلى ثلاثة أرباع الرطب . فإن كانت قيمته مثل قيمة القفيز الرطب أو أكثر فالصلح جائز ، وإن كان الرطب أكثر قيمة ^(٣) بطل الصلح ؛ لأنه أخذ فضل جودة الرطب مما حط ^(٤) من الثمن ، وإن أسلم في قفيز حنطة فأخذ مكانها قفيز حنطة منقوعة ^(٥) أو مغلوة أو مطبوخة لم يجز في قولهم ، لأنهما صنفان . وكذلك إن أسلم في قفيز بسر أحمر فأخذ مكانه قفيز بسر مطبوخ أو أسلم في قفيز حنطة فأخذ مكانها قفيز حنطة منقوعة ، كان بمنزلة ما وصفنا من الرطب

رجل غصب من آخر حنطة فقلها أو طحها ^(٦) فلا سبيل لصاحبها عليها ولم يأخذ مثلها ^(٧)

باب من الدراهم التي خلطها صفر

دراهم ثلثاها صفروثلثا فضة ولا يمكن تخليصها فلا بأس ببيع هذه الدراهم بمثل وزنها أو بأكثر من وزنها من الجياد . وإن بيعت بأقل من وزنها فإن كانت فضة الجياد أقل مما في هذه الدراهم من الفضة أو مثلها لم يجز وإن كانت أكثر جاز . وإن

(١) وفي الهنكية : « بما وصفنا » ، (٢) وفي المصرية : « بما كان لك » ، (٣) وفي المصرية « وإن كانت قيمة الرطب أكثر » ، (٤) وفي المصرية « لما حط » ، وفي الهنكية « مما حط » ، (٥) كذا في الأصل ولم يذكر لفظ منقوعة في المصرية وكذا « مطبوخة » ، وفي الهنكية « مطحونة » ، مكان « مطبوخة » ، (٦) كان في الأصل « طحها » والصواب ما في الهنكية والمصرية « طحها » وصرح في المصرية فقال : « لم يكن لصاحبها على الهاتين سبيل » (٧) كذا في الأصل ولم يذكر قوله : « ولم يأخذ الخ في المصرية وفي الثاني » ينقطع حق المالك إلى مثل »

لم يعلم فالبيع فاسد . وإن كانت الدراهم نصفها صفر ونصفها فضة والفضة هي الغالبة فلا بأس ببيع هذه الدراهم مثل وزنها من الجياد ، ولا يجوز أن يباع بأكثر من وزنها . وإن لم يكن أحدهما غالبا علي الآخر فلا بأس أن يباع بفضة جيدة بأكثر منها ، ولا بأس أن يباع أيضا بفضة أقل من وزنها إذا علم أن الفضة الجيدة أكثر مما في هذه الدراهم من الفضة ، وإن كانت هذه الدراهم ثلثاها أو أكثر فضة لم يبع إلا مثلا بمثل . وإن استقرض رجل من الدراهم التي ثلثاها صفر عددا وهي جائزة^(١) بينهم بغير وزن فلا بأس ، وإن لم تجز بينهم إلا وزنا لم يستقرضها إلا وزنا وأما التي نصفها صفر والتي ثلثاها فضة فلا يجوز القرض فيها إلا وزنا علي كل حال . وإن اشترى رجل شيئا بدراهم مسماة عدداً من التي ثلثاها صفر بغير عينها وهي بينهم وزنا فلا خير في ذلك ، وإن اشترى بها عينها عدداً فلا بأس . وإن لم يسم عددا ولا غيره فاشترى شيئا بكذا درهما منها بعينها وهي عندهم وزنا فعليه منها ماسي وزنا . وأما التي نصفها صفر فلا يجوز التبايع بها إلا وزنا إلا أن يشتري بها بعينها بغير وزن ، وأما التي ثلثاها فضة فهي بمنزلة الزيوف والنهرجة ولا يتبايع بها إلا وزنا إلا أن يشتري بها بعينها . وإن اشترى رجل ثوبا بدراهم بعينها من التي ثلثاها صفر وهي عندهم وزنا أو عددا فلم ينقدها حتى ضاعت لم ينقض البيع ويعطيه مثلها . وكذلك التي نصفها صفر في هذا الوجه . ولا بأس ببيع شيء من هذه الدراهم بالأخرى يبدأ بيد ولا خير فيه نسيئة . وما كان منها الصفر هو الغالب فهو بمنزلة الفلوس ، وما كان نصفين فهو بمنزلة الصفر والفضة التي قد ميز كل واحد من صاحبه . والدراهم الستوة التي صفرها غالب بمنزلة الدراهم التي ذكرنا أن ثلثها صفر . والستوة التي فضتها غالب بمنزلة الزيوف والنهرجة^(٢)

(١) وفي المصري : «جارية» ، وفي التناخي : «يجوز استقراضها عدداً إذا كان تعامل الناس فيه بالعدد»
(٢) زاد في المصرية بعده : «لا يجوز أن يباع إلا بمثل وزنه من الفضة الجيدة» ، وهو قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعمد . وقد قال العلماء من الصرامة وغيرهم : إن الفضة والصفر إذا خلطتا لم تميز الفضة من الصفر حتى يمتزج الصفر فيذهب وتبقى الفضة ، لأنها لا تميزان وقد اختلفا إلا يذهب أحدهما الصفر أسرعهما ذهاباً ، فإذا كان هذا هكذا وكانت الفضة هي الغالبة فهي فضة كلها مثل السود أو الأحمر أو المشدوشة إذا خلطت بفضة ولم يخرج منها شيء وصار ما يخرج منها خبث الفضة فصار هذا وما وصفت لك قبله سواء

باب الضمان

رجل استعار شيئا أو غصبه فعليه أن يرده على صاحبه في الموضع الذي أخذه ، فإن أخذ صاحبه منه كفيلا يحمله إلى ذلك الموضع فالكفالة جائزة ، ويؤخذ الكفيل به ويرجع بذلك الكفيل على المكفول عنه . وإن أخذ منه وكيلا ولم يأخذ كفيلا لم يكن على الوكيل حمله إلى ذلك الموضع ويدفعه الوكيل إليه حيث يجده ^(١)

باب من الصلح في الكفالة ^(٢)

رجل له على رجل قفيز تمر فأخذ منه بذلك كفيلا فصالحه الكفيل على قفيز رطب على إن أبرأه أو أبرأ الذي عليه الاصل فإنه ينظر كم ينقص الرطب إذا جف . فإن لم يعلم نظر إلى القفيز من ذلك فإن كان ينقص ربع قفيز نظر إلى ثلاثة أرباع قيمة القفيز التمر فإن كان مثل قيمة القفيز الرطب أو أكثر من ذلك فهو جائز ويرجع الكفيل بثلاثة أرباع قفيز تمر . وإن كانت قيمة القفيز الرطب أكثر فالصلح باطل ويرجع الكفيل على الطالب بالرطب . وإن صالحه الكفيل على الرطب على أن أبرأه خاصة فالصلح باطل على كل حال كانت قيمة الرطب أكثر من قيمة ثلاثة أرباع التمر أو أقل . وإن أمر الذي عليه التمر رجلا أن يقضيه عنه فصالح المأمور الطالب على قفيز رطب فالأمر في ذلك كما وصفنا من أمر الكفيل في أول الباب إلا أنه إن صح الصلح رجع المأمور بقفيز رطب فإن لم يوجد فبقيته

باب من المال الذي يكون قرضا والذي لا يكون

رجل قال لآخر : ادفع إلى فلان أوقال : أعط فلانا ألف درهم على أني ضامن لها ففعل ، فالألف قرض للمأمور على الأمر وليس للمأمور أن يأخذها من القابض وللأمر أن يأخذها بعينها من القابض . فإن هلك في يد القابض فلا شيء للأمر ولا للمأمور عليه . ولو قال : ادفع إليّ ألف درهم على أني ضامن لك عنه هذه الألف ، أو قال القابض : أعطني ألفا على أن فلانا لها ضامن فقال فلان : نعم ، أو

(١) وفي المتن : « حسب وعده » (٢) وفي المصرية : « من الصلح والكفالة من الوكيل والودن على أقل منه »

تقال الأمر؛ أعط فلانا ألف درهم على أنى ضامن لها فقال فلان: نعم، فأعطى ألفاً على أن فلانا لها ضامن، فالألف في هذه الوجوه قرض للأمور على القابض والأمر ضامن لها عنه يأخذ الطالب أيهما شاء. وكذلك لو قال الأمر: أقرض فلانا ألفاً على أنى ضامن لها ففعل

رجل قال لخليط له: ادفع إلى فلان أو أعط فلانا ألفاً، فالألف للأمور على الأمر. ولو قال: أقرض فلانا ألفاً، فهو على فلان ولا شيء على الأمر رجل قال لآخر: هب لفلان ألفاً وتصدق عليه بألف على أنى ضامن لها ففعل فالألف للأمور على الأمر والأمر هو الواجب للألف وله أن يرجع فيها. وكذلك لو قال رجل لآخر: هب لي ألف درهم على أن فلان ضمن لها فقال فلان: نعم. ولو قال رجل لآخر: هب لفلان غنى ألف درهم أو تصدق بها عليه غنى ففعل فلا شيء على الأمر وللأمر أن يرجع في الهبة وليس للأمور أن يرجع فيها وإن رجع الواجب في الهبة سلبت له. وإن قال: اقض فلانا غنى أو أعطه غنى ألفاً، فهي للأمور على الأمر

باب ما يكون الرجل ^(١) فيه خصماً عن عبده وما لا يكون

رجل ادعى علي رجل أنه جنى علي عبده فلان أو تزوج أمته فلانة والعبد أو الامة غائب ^(٢) فصدقه المدعى عليه فقلولى أن يأخذ الأرض والمهر منه. ولو كان

العبد وديعة أو غصباً في يدى رجل أو دين عليه لم يجبر علي دفعه إلى المولى عبد عليه دين جنى عليه رجل فإن المولى يلي قبض الأرض ودفعه إلى الغرماء. وكذلك مهر الامة. وإن أقر رجل في ألف في يديه أن عبد فلان غصبها من فلان مولاه فدفعها إليه لم يجبر على ردها ^(٣) علي المولى حتى يحضر العبد. وكذلك إن أقر رجل أن فلانا أمر عبده ببيع أمة له فباعها منه بألف ولم يقبض الثمن لم يجبر على دفع الثمن إلى المولى، وإن قال: غصبت من عبد فلان ألفاً فاستهلكتها أو أقرضني ألفاً فقلولى أن يأخذ بذلك، فإن قدم الغائب فأنكر أن يكون عبده فإن المقر يضمن له ألفاً أخرى ولا يرجع على المقر له بما أعطاه. ولو كان الإقرار بجنابة أو مهر،

(١) وفي المصرية: ما يكون المولى، النخ (٢) وفي المصرية: والمجارية غائبة،

(٣) وفي الهندية: ودفعها،

والمسألة بجملها ، رجع المقر على المقر له بما أعطاه . ولو قال المقر في جميع هذه المسائل : ما أدري الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بينة المولى أن الغائب عبد له ولا يقضى له على المقر بشيء حتى يحضر العبد ولا يستحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستحلف في الجناية والمهر باق له قبلك ما يدعى من الجناية والمهر . ولا يستحلف من المال في شيء إلا أن يدعى المدعى أن العبد أخذ ألفا له فأقرضه هذا ، أو أنه أخذ ألفا مني فأغصبه هذا منه فاستهلكه ، فإن ادعى هذا وقال المدعى عليه : قد أقرضني فلان أو قد غصبت من فلان ألفا فاستهلكته وما أدري هو عبد هذا أم ليس فإنه يستحلف ما له قبلك هذا الذي يدعى . وإن قال رجل لآخر : هذه الألف التي في يدي لك ؛ لأنني اغتصبتها من عبدك ومال عبدك لك أو لأن عبدك أودعها ، وقال المولى : الألف لي ولم تنصبه من عبدى ، فإنه يأخذها إلا أن يقيم المقر البينة على الغصب والوديعة ، فإن لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فأنكر أن يكون عبدا للمقر له ولم تكن للبولى بينة ضمن المقر للعبد ألفا إن كان أقر بالغصب ، وإن كان أقر بالوديعة لم يضمن شيئا في قول أبي يوسف : رضى الله عنه . وقال محمد رضى الله عنه : يضمن في الوجهين جميعا ، وإن كان الذي في يديه المال قال : هذه الألف أودعها عبدك أو غصبتها منه وهو لك ؛ لأن مال عبدك لك ، فإن المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله ما يعلم أن فلانا أودعه أو أنه غصبها من فلان . فإن قدم الغائب وأنكر أن يكون عبداً لفلان فإنه يأخذ الألف من المولى ويقال للبولى أقم البينة بحق إن كان لك ولا يضمن المقر شيئا ، وإن قال المقر : هذه الألف لعبدك فلان في يدي غصبا أو وديعة وقال المولى : فلان عبدى وهذه الألف لي لم يأخذها منه ولم يكن [له] ^(١) عليه سبيل إلا أن يقيم البينة أن المال له . وإذا ادعى رجل قبل رجل مهر أمته أو جناية على عبد له أو وديعة لعبد . في يديه أو غصبا أو غير ذلك وادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعى عليه قضى بدفع ذلك إليه ، فإن قال المدعى عليه : علي العبد دين ^(٢) لم يلتفت إلى ذلك . وكذلك إن لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك وأقام المولى على ذلك بينة

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفي الهندية : « على عبده دين » . وفي المصرية : « على العبد دين يحيط بماله »

رجل قال لآخر: غصني عبدك هذه الالف التي في يديك فأودعها إياك ، فقال : صدقت ولا أردما عليك لأنى أخاف أن يمحذ العبد أن يكون عبدى ، لم يقبل ذلك منه وأجبر على دفع الالف إليه . فإن حضر العبد فمحذ أن يكون عبداً للقر قضى له القاضى بالالف التي قبضها المقر له . فإن كانت مستهلكة فللعبد أن يرجع بمثلها على الذى كانت فى الأصل فى يديه ^(١) ، فإن قال المقر : هذه الالف أودعتها عبدى ^(٢) ولا أدرى هى لك أو ليس هى لك ^(٣) فأقام المدعى البينة أنه له قضى له به ، فإن حضر العبد فمحذ أن يكون عبداً للقر رد المال عليه ويقال للمدعى أعد بيتك عليه . وإن قال المقر : هذا المال لك أودعته فلان وليس فلان عبداً لى . فقال المدعى : هو عبدك وأقام البينة لم يكن بينهما خصومة ، فإن أقام البينة أن فلانا المودع كان عبداً له وأنه قد مات قبلت بيته وقضى له بالمال

رجل وهب لعبد رجل جارية ثم أراد الرجوع فيها والمولى غائب فله ذلك إن كان مأذوناً له ، وإن كان محجوراً عليه لم يكن خصماً حتى يحضر المولى ، وإن قال العبد : أنا محجور على . وقال الواهب : أنت مأذون لك ، فالقول قول الواهب مع يمينه على عله ، فإن كان للعبد بيته لم تقبل إلا على إقرار الواهب أن العبد محجور عليه . وإن كان العبد هو الغائب والمولى حاضر والمهبة فى يدى العبد لم يكن المولى خصماً وإن كانت فى يدى المولى فهو خصم ، فإن رجع فيها الواهب أخذها . وإن قال المولى : دفعت الجارية إلى عبدى وما أدرى وهبتها له أم لا ، فأقام بيته على المهبة فالمولى خصم ، فإن قضى له بها فزادت فى يديه ثم حضر الموهوب له فأنكر أن يكون عبداً للذى كانت فى يديه أخذها وليس للواهب أن يرجع فيها ، فإن كانت ماتت فى يدى الواهب ، فإن شاء الموهوب له ضمن الواهب قيمتها ولا يرجع واحد منهما على الآخر بما يضمن . وإن قال المولى : أودعتها فلان وأنت وهبتها له وليس بعبد لى فأقام المدعى بيته أن فلانا عبده لم تقبل ، ويستحلف بالله ما فلان عبده ، فإن حلف فلا خصومة بينهما وإن ، نكل فهو بمنزلة الإقرار أن فلانا عبده . وإن أقام المدعى بيته على إقرار المولى أن فلانا عبده قبلت بيته ، وإن أقام المدعى

(١) كذا فى الأصل وفى المصرية : . الذى كان فى يديه ، (٢) وفى المتن : . عبدك فلان .

(٣) وفى المصرية : . ولا أدرى لك هو أم ليس لك .

بيته أن فلانا عبده وأنه قد مات قبلت بيته وله أن يرجع في الهبة . وإن أقام البيته أنه عبده باعه من فلان بألف وقضه فلان لم قبل بيته ^(١) فإن أقام البيته على إقرار المولى بذلك لم قبل بيته ؛ لأنه قد يبيعه لغيره ^(٢)

كتاب الجنائيات ^(٣)

باب من الجنائيات

رجل جنى عليه مدبر مخاصم المولى في الجناية فقال المجنى عليه : قد كانت قيمته يوم جنى ألفين وقال المولى كانت خمسمائة ، فعلى كل واحد اليمين على دعوى صاحبه ثم على المولى قيمته يوم يختصمان في قول أبي يوسف الأول . وقال محمد : القول قول المولى في قيمته يوم جنى ولا يمين على المجنى عليه ، وهو قول أبي يوسف الآخر مدبر قتل رجلا خطأ فدفع المولى القيمة بغير قضاء ثم قتل آخر خطأ فإن ولى الآخر بالخيار : إن شاء تبع الأول بنصف قيمته ، وإن شاء أخذ ذلك من المولى في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . فإن أخذ ذلك من أحدهما بقضاء ثم قتل المدبر آخر خطأ فويله بالخيار في سدس القيمة : إن شاء أخذه من المولى وإن شاء من ولى الجناية الأولى وبأخذ أيضاً سدس القيمة من ولى الجناية الثانية ولا خيار له في ذلك . فإن أخذ هذا الثلث بغير قضاء ثم قتل المدبر آخر خطأ ^(٤) فإن ولىه يأخذ نصف سدس قيمته من ولى الجناية الثانية ولا خيار له فيه ؛ وهو بالخيار في نصف سدس القيمة : إن شاء أخذه من المولى ؛ وإن شاء من ولى الجناية الأولى

-
- (١) زاد هنا في المصرية صورة وهي : « ولو لم يتم البيعة على البيع ولكنه أقام البيعة على إقرار الذى في يده الهبة أن القائب عبده قالت القاضى بحمله خصماً ويقضى الواجب بالرجوع فيها .
 (٢) وفي المصرية : « لأنه قد يبيع عبد غيره ولكنه يقف (كذا) الأمر حتى يحضر القائب .
 (٣) لفظ الكتاب ساقط من المصرية (٤) وفي المصرية في هذه الصورة هكذا : « فإن ولى القتل بالخيار : إن شاء ضمن المولى نصف سدس القيمة ، وإن شاء ضمن ذلك ولى الجناية الأولى ورجع ولى الجناية الآخرة فيأخذ من ولى الجناية الثانية نصف سدس قيمته ولا خيار له فيه . وهو بالخيار : إن شاء أخذ من ولى الجناية الثانية ربع سدس قيمة المدبر وإن شاء أخذه من ولى الجناية الثالثة وهو بالخيار أيضاً : إن شاء أخذ ولى الجناية الثالثة برقع سدس القيمة ، وإن شاء اتبع الذى كان دفع إليه سدس القيمة الذى كان له الخيار فيه على المولى وعلى ولى الجناية الأولى حتى يصير في يده ربع قيمته .

. وهو بالخيار في ربع سدس القيمة : إن شاء أخذه من ولى الجناية الثانية أو من ولى الجناية الثالثة ، وهو بالخيار أيضاً في ربع سدس القيمة : إن شاء أخذه من ولى الجناية الثالثة ، وإن شاء أخذه من الذى دفع سدس القيمة إلى ولى الجناية الثالثة إن كان المولى فالمولى ؛ وإن كان ولى الجناية الأولى فهو . وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : الدفع بقضاء وغيره سواء ؛ ولا ضمان على الدافع .

مدبر حفر بئراً فمات فيها رجل فدفع مولاها القيمة وهى ألف ثم مات ولى الجناية وترك ألفاً وعليه دين ألفين ^(١) لرجلين فوقع فى البئر آخر فمات فإن الألف التى تركها ولى الجناية الأولى تقسم بين الغرماء وبين ولى الجناية الثانية على خمسة أسهم : للغرماء من ذلك أربعة أسهم ، فإن اقتسموا ذلك بقضاء ثم وقع آخر فى البئر فمات فإن وليه يأخذ نصف ما أخذه ولى الجناية الثانية ويتبعان الغرماء فيأخذان تمام ربع الألف بينهما ^(٢) فإن لم يلق ولى الجناية الأخيرة صاحبه ولقى أحد الغريمين وله على الميت ألف أخذ منه ربع ما قبض من مال الميت ، فإن لى هذا الغريم الغريم الآخر اقتسما مافى أيديهما [من مال الميت نصفين ، فإن التقت صاحبا الجناية الثالثة اقتسما مافى أيديهما] نصفين ، فإن التقوا جميعاً بعد ذلك قسم مافى أيديهم على أربعة ^(٣) لصاحبى الجناية الربع وللغريمين ثلاثة أرباع

مدبر قيمته ألف حفر بئراً فمات فيها رجل فأعطاه المولى خمسمائة بغير قضاء ووهب ولى الجناية للمولى ما قبض وما بقى ثم مات فى البئر آخر فولى بالخيار فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه : إن شاء رجع بنصف القيمة على المولى ، وإن شاء رجع على المولى بربعها وعلى ولى الجناية الأولى بالربع ، فإن رجع على المولى بنصف القيمة رجع المولى بربعها على ولى الجناية الأولى ، وإن كان المولى دفع

(١) وفى المصرية : « أتى درهم » (٢) وفى المصرية : « تمام ربع القيمة إلى الخمس الذى فى أيديهما لأن دينهما ستانة وستة وحشون دهما وثلاثا درهم ودين الغرماء ألفا درهم فيقسمون القيمة على ذلك فيكون لها ربع القيمة ولصاحب الدين ثلاثة أرباع القيمة » (٣) وفى المصرية : « على ثمانية أسهم لصاحبى الجناية : لكل واحد منهما ثمن ، والغريمين ليكل واحد منهما ثلاثة أثمان ، وفى الثاني : « فإن اجتمعوا بعد ذلك قسم مافى أيديهم وذلك ألف أرباعاً : ربعه لولى الجناية وثلاثة أرباعه للغريمين »

الخمسة إلى الأول بقضاء فلا خيار للثاني ويتبع المولى بربع القيمة وولى الجناية الأول بربعها

مدبر جنى جناية فدفع المولى القيمة بغير قضاء ثم كاتب المدبر لجنى جناية أخرى قضى على المكاتب بالقيمة فلم يدفعها حتى جنى أخرى ثم مات وترك مائة فالسائة لولى الجناية الثانية ويتبع ولى الجناية الأخيرة بنصف القيمة إن شاء المولى وإن شاء ولى الجناية الأولى ، فإن رجع على المولى رجع المولى بذلك على ولى الجناية الأولى ، وهذا قول أبي حنيفة

مدبرة ولدت ولداً ثم جنت جناية تآتى على قيمتها ، وقيمتها ثلاثمائة . وكذلك قيمة الجناية ^(١) ثم مات المولى ولم يدع [مالاً] ^(٢) غيرهما فإنهما يسعيان لولى الجناية فى قيمة المدبرة فأيهما أدى ذلك رجع بسدس ذلك على صاحبه ويسعى صاحبه مع ذلك للورثة فى ثلث قيمته

عبد بين رجلين قتل رجلاً خطأ فدبره أحدهما وهو موسر ولم يعلم بالجناية ثم جنى جناية أخرى فشريكه فى قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه بالخيار فى الضمان وفى السعاية وفى تركه على حاله بينهما وفى أن يدبر نصيبه ، فإن اختار الضمان ضمن نصف القيمة غير مدبر ودفع ذلك إلى ولى الجناية الأولى ويأخذ ولى الجناية الأولى من الذى دبر أيضاً نصف القيمة غير مدبر ويضمن الذى دبر لولى الجناية الثانية قيمته كلها مدبراً ، وإن اختار الشريك السعاية استساعه فى نصف قيمته ويكون ذلك لولى الجنائين بينهما ويأخذ ولى الجناية الأولى من الذى دبر نصف قيمته غير مدبر ويأخذ منه ولى الجناية الثانية نصف قيمته [مدبراً ، وإن دبر الشريك نصيبه أو تركه على حاله بينهما ضمن نصف قيمته] بين صاحبي الجنائين عبد شجه رجل موصحة ثم دبره سيده ثم شجه أخرى ثم كاتبه السيد ثم شجه أخرى فأدى فمقت ثم شجه أخرى فمات من ذلك كله فعلى الجنائين ^(٣) نصف عشر قيمته عبداً صحيحاً وما نقصته الشجة الأولى إلى أن كاتبه السيد ولا شيء عليه فيما حدث من تلك الشجة بعد الكتابة من ذلك وعليه نصف عشر قيمته مدبراً

(١) كان فى الأمل : وكذلك قيمتها ، وفى المنتدبة : قيمة الجناية ، وهو هوأواب ، وفى

المصرية به : « قيمة الولد ثلاثمائة درهم » ، (٢) الوليدة من المصرية والمصري (٣) فى المصرية : « فإن على القاتل »

مشجوجا الشجة ^(١) الأولى وما قصته الشجة الثانية إلى أن كاتبه وبطل عنه ماحدث من الشجة الثانية ^(٢) بعد ذلك وعليه نصف عشر قيمته مكاتباً مدبراً مشجوجا شجتين ^(٣) وما نقصته الشجة الثالثة إلى أن أدى فعتق ، وعلي عاقلة الجاني لورثة المكاتب تلك قيمته مشجوجا أربع شجاج وعلي العاقلة أيضاً تلك ديته

عبد شج رجلا موضحة فدبره مولاه وهو يعلم بالجناية ثم شجه أخرى ثم كاتبه وهو يعلم ثم شجه أخرى فأدى فعتق ثم شجه أخرى ثم شجه رجل أيضاً ^(٤) موضحة أخرى فبات من ذلك كله ، فعلى عاقلة الرجل الأجنبي نصف الدية وعلي المولى ثمن الدية بالشجة الأولى وعليه ^(٥) الأقل من قيمته مدبراً ومن ثمن الدية بالشجة الثانية وعلي العبد الأقل من قيمته ومن ثمن الدية ^(٦) وعلي عاقلة المكاتب ثمن الدية . ولو كان المولى لم يدبره ، والمسألة بحالها ، كان على عاقلة الأجنبي نصف الدية وعلي المولى سدس الدية بالشجتين الأولين ^(٧) وعلي المكاتب الأقل من قيمته ومن سدس الدية وعلي عاقلة المكاتب ^(٨) سدس الدية

رجل له عبد أمر رجلا أن يضربه سوطاً فضربه سوطين ثم ضربه المولى سوطاً ثم ضربه أجنبي سوطاً فبات من ذلك كله ، فعلى عاقلة المأمور أرش السوط الثاني مضروباً سوطاً وسدس قيمته مضروباً أربعة أسواط وعلي عاقلة الأجنبي أرش السوط الرابع مضروباً ثلاثة أسواط وتلك قيمته مضروباً أربعة أسواط ، وإن ضربه المأمور ثلاثة أسواط ، والمسألة بحالها ، فهو كذلك إلا أن على عاقلة المأمور أرش السوط الثالث أيضاً وعلي الأجنبي أرش السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وتلك قيمته مضروباً خمسة أسواط

رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطاً فضربه سوطاً وشجه موضحة أوقف يده فبات من ذلك كله فقد بطل نصف الجناية في النفس ويلزم الجاني النصف

(١) وفي الهندية : ، بالصفة ، (٢) وفي المصرية : ، ماحدث بعد المكاتبه ، (٣) وفي الهندية : ، بشجتين ، (٤) وفي المصرية : ، ثم إن رجلاً أجنبياً شج ذلك الرجل أيضاً ، الخ (٥) وفي المصرية : ، وعلى المولى أيضاً الأقل ، الخ (٦) كذا في الأصل والمصرية وفي الهندية زاد بعده : ، بالصفة الثانية ، وفي المحصوى : ، الثالثة ، (٧) زاد في المصرية : ، لأنهما كاتبا في حال واحدة . (٨) وفي المصرية : ، وعلي عاقلة المكاتب بالصفة الرابعة سدس الدية ، لأن شجاج العبد الأربع جناية واحدة من العبد فيما بينه وبين الأجنبي وصارت في ثلاثة أحوال للشجتين الأولين في حال واحدة فكأنها جناية واحدة ،

عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه اضربه سوطاً فإن زدت فهو حر فضربه المأمور ثلاثة أسواط فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله وعلى المعتق إن كان موسراً لشريكه نصف قيمته مضروباً سوطين وعلى الضارب أرش السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلته يستوفى أولياء العبد ويأخذ المعتق من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد ، وإن كان المعتق معسراً فلا ضمان عليه وعلى الضارب ما وصفنا إلا أن أرش السوط الثالث ونصف قيمة العبد مضروباً ثلاثة أسواط يكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوطين ، فإن بقي شيء فهو لورثة العبد ، وإن لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتق ونصفه لأقرب الناس إليه ^(١) من العصابة . وهذا قياس قول أبي حنيفة

عبد بين رجلين أمر أحدهما صاحبه أن يضربه سوطاً فضربه سوطين ^(٢) ثم أعتقه الضارب ثم ضربه سوطاً آخر فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله وعليه أيضاً ، إن كان موسراً ، لشريكه نصف قيمته مضروباً سوطين وعليه أرش السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط في ماله ، ويجمع ذلك كله فيستوفى منه المعتق نصف القيمة التي أدى إلى الشريك وما بقي فلورثة العبد . فإن لم يكن له وارث لم يرث المعتق من ذلك شيئاً وورثه أقرب الناس [إليه] ^(٣) من عصابة المعتق ، وإن كان المعتق معسراً فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله وعلى عاقلته أرش السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط ويأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروباً سوطين وما بقي فنصفه للمولى الذي لم يعتق ونصفه لعصابة المعتق

عبد بين رجلين أمر أحدهما صاحبه أن يضربه سوطاً وقال إن زدت فهو حر فضربه المأمور ثلاثة أسواط ثم ضربه الأمر سوطاً ثم [ضربه] أجنبى

(١) وفي المتن : « إلى الضارب » وفي المصرية « من الضارب » (٢) وفي المصرية « أن يضربه سوطاً واحدًا » وفي المتن : « أن يضربه سوطاً ثم إن الضارب ضربه آخر بنهر أمر شريكه » وفي المتن : « ضربه سوطاً ثم ضربه سوطاً » (٣) وفي المصرية : « أقرب الناس من المعتق من العصابة »

سوطا فسات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرض السوط الثانى مضروباً سوطاً فى ماله لشريكه وعلى عاقلة المأمور إن كان المعتق موسراً أرض السوط الثالث مضروباً سوطين وسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط [فى ماله]^(١) وعلى الآخر أرض السوط الرابع مضروباً ثلاثة أسواط وثلاث قيمة مضروباً خمسة أسواط فى ماله وعلى عاقلة الأجنبى أرض السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وثلاث قيمته مضروباً خمسة أسواط ويكون ما أخذ من عاقلة الأجنبى ومن الأمر ومن المأمور بالسوط الثالث للعبد ويأخذ المأمور من الأمر نصف قيمة العبد مضروباً سوطين ويرجع الأمر بذلك فى مال العبد وما بقى من ماله فلغصبة المولىين^(٢) إن لم يكن للعبد غصبة^(٣) وإن كان الأمر معسراً فعلى المأمور نصف أرض السوط الثانى فى ماله وأرض السوط الثالث وسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلته وعلى الأمر ما قد وصفنا إذا كان موسراً إلا أن ذلك على عاقلته وعلى الأجنبى ما قد وصفنا ويأخذ المأمور من ذلك كله نصف قيمة العبد مضروباً سوطين وما بقى فهو ميراث لغصبة المولىين

عبد شح رجلاً موصحة فباعه المولى وهو يعلم ثم شحه أخرى عند المشتري ثم اشتراه المولى الأول فشحه أخرى وشحه رجل [آخر]^(١) أخرى فسات من ذلك كله فعلى عاقلة الأجنبى نصف الدية فى ثلاث سنين وعلى المولى الأول سدس الدية وعلى الثانى إن كان يعلم بالجناية سدس الدية وإلا فالأقل من سدسها ومن سدس القيمة ويقال للمولى الأول ادفع العبد أو افده بسدس الدية . ولو كان البائع الأول لم يبع العبد كله ولكن باع نصفه ثم اشترى ذلك النصف ، والمسألة بحالها ، فعلى الأجنبى ما قد وصفنا وعلى المولى الأول سدس الدية وربيع سدسها وعلى الثانى نصف سدس الدية إن علم بالجناية وإلا فالأقل من ذلك ومن نصف سدس القيمة ويقال للمولى الأول ادفع العبد أو افده بسدس الدية وربيع سدسها

عبد بين رجلين شح رجلاً موصحة فباع أحدهما نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم ثم شح العبد الرجل أخرى ثم اشترى البائع من شريكه ما باعه منه ثم شح

(١) وفى المصرية : « على عاقلة » . (٢) وفى المصرية : « فإن لم يكن له وارث فلا شيء لواحد من المولىين ، لأهما قاتلان ويكون الميراث لأقرب الناس من المولى الأمر من الغصبة » . (٣) وفى الهندية : « إلا أن تكون العبد غصبة » . (٤) الرواية من المصرية

العبد أيضا الرجل شجة أخرى وشجه أجنبي شجة أخرى فسات من ذلك كله فعلى عاقلة الأجنبي نصف الدية في ثلاث سنين وعلى المولى الأول خمسة أسداس ثمن الدية ويقال له ادفع نصيبك أو افده بخمسة أسداس ثمن الدية وعلى الشريك الآخر ثمن الدية وثلاث ثمنها ويدفع نصيبه من العبد أو يفديه بثمن الدية (١)

عبد بين رجلين شج رجلا موضحة فباع أحدهما نصيبه من شريكه وهو يعلم ثم شج العبد الرجل شجة أخرى ثم رد المشتري النصف الذى اشتراه بعيب وهو يعلم ثم شج العبد الرجل أخرى فسات من ذلك كله فعلى البائع سدس الدية ويقال له ادفع نصف العبد أو افده بسدس الدية وعلى المشتري سدسا الدية ونصف سدسها ويدفع النصف الذى في يديه أو يفديه بربع الدية (٢)

عبد بين رجلين شج أحدهما موضحة فباع الآخر نصف نصيبه من المشجوع ثم شجه العبد شجة أخرى ثم رد المشجوع على البائع ما اشتراه منه بعيب ثم شجه العبد شجة أخرى وشج رجلا أجنبيا فسات [المولى] من ذلك (٣) والأجنبي من ذلك فعلى البائع لشريكه سدس الدية وربع سدسها، ويقال له ادفع النصف الذى في يديك إلى ورة الشريك وإلى الأجنبي أو افده من الأجنبي بخمسة آلاف أو من الشريك بسدس الدية وربع سدسها، فإن اختار الدفع اقتسم ورة المولى والأجنبي ذلك يضرب [ولى] (٤) الأجنبي فيه بخمسة آلاف ورة المولى بسدس الدية وربع سدسها؛ ويدفع نصف العبد الذى كان للقتول إلى ورة الأجنبي أو يفديه بنصف الدية (٥)

عبد بين رجلين جنى على أحدهما ثم كاتبه المجنى عليه ثم جنى عليه أيضا ثم كاتبه الآخر ثم جنى على المجنى عليه أيضا فسات من ذلك كله فعلى المكاتب (٦) الثاني الأقل من نصف قيمة العبد ومن ربع الدية، وعلى العبد أن يسعى فى الأقل من قيمته ومن نصف الدية

عبد بين رجلين جنى على أجنبي فكاتبه أحدهما وهو يعلم ثم جنى عليه أيضا

(١) وفى المصرية : « بنصف ثمن الدية » (٢) زاد فى المصرية بعد قوله : « بثلث الدية بالندبة الأخيرة لأنه لم يحتره من الجأية الأخيرة. وهذا بين لك المسألة حتى قيل (٣) قوله « من ذلك » هذا ساقط من المندبة (٤) الزيادة من المصرية (٥) زاد فى المصرية : « فى قياس قول أبى حنيفة » (٦) وفى المصرية : « فإن على المولى مكان المكاتب »

ثم كاتبه الآخر وهو يعلم ثم جنى عليه أيضا فأت من ذلك كله ، فعلى المولى الأول ربع الدية وعلى الثاني الأقل من نصف القيمة ومن ربع الدية وعلى المكاتب أن يسمى في الأقل من قيمته ومن نصف الدية ، وإن كاتبه المولى لم يعلم^(١) بالجناية فعلى المولى الأقل من القيمة ومن نصف الدية وعلى المكاتب أن يسمى في مثل ذلك . فإن عجز عن المكاتب الأول قبل أن يقضى عليه بشئ فعلى المولى الأول الأقل من نصف القيمة ومن نصف الدية وعلى المولى الآخر الأقل من ربع الدية ومن نصف القيمة وعلى المكاتب الأقل من نصف القيمة ومن ربع الدية . فإن عجزا بالجناية عند الكتابة ثم عجز عن المكاتب الأول قبل أن يقضى عليه بشئ فعلى الأول ربع الدية والأقل من ربعها ومن نصف القيمة وعلى الآخر الأقل من ربع الدية ونصف القيمة ويسعى المكاتب في مثل ذلك ، وهذا كله قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه

مكاتب ولدت فأقرت على الولد بجناية ثم أقرت عليه بدين وكذبها الولد فأقرها باطل ، فإن اكتسب الولد بعد ذلك مالا فأخذته الأم دفعت إلى أصحاب الدين ولا شيء لأصحاب الجناية في ذلك ، فإن لم تأخذ الأم الكسب حتى مات الولد يحاص فيه أصحاب الدين والجناية يضرب فيه أصحاب الجناية بالأقل من الأرض ومن قيمة الولد ؛ لأن الولد مات غير عاجز فصارت جنايته دينا وكذلك لو أخذت الأم المال فلم تدفعه إلى الغرماء حتى مات الولد ولو لم تقر عليه إلا بالجناية^(٢) ثم أخذت الكسب ثم مات الولد لم يكن لأصحاب الجنائيات في ذلك شيء . ولو لم تأخذ الكسب حتى مات أخذ أصحاب الجناية حصتهم وإن بدأت بالإقرار بالدين ثم بالجناية ثم مات الولد وترك مالا بدئ بالدين . وكذلك إن أقرت بدين ثم بدين بدئ بالأول . وكذلك لو كان المقر مولى أقر على عبد مأذون له ، ولو كان الولد هو المقر على نفسه بالدينين ثم مات تحاصوا فيه . وإن أقرت الأم عليه بعد موته بجناية ثم بدين أو بدين ثم بجناية بدئ بالأول ، فإن فضل شيء كان للباقي^(٣) . وإن أقرت بجناية ثم بدين وكذبها ثم اكتسب الولد ألفا ثم أدت المكاتب فتمتقا فالألف لأصحاب الدين . فإن

(١) وفي المصرية : « وما لا يعلم » (٢) وفي الحصري : « ولو لم تقر عليه الأم بالجناية » الخ

(٣) وفي الهندية : « الباقي »

بقي شيء فهو للآثم ولا شيء لأصحاب الجناية . وكذلك لو كانت الجناية والدين معروفين بينة قامت عليهما ، وكذلك لو لم يكن على الولد إلا الجناية ثم عتقا فكسبه للآثم ويتبع أصحاب الجناية الولد بها .

عبد مأذون له اكتسب مالا فأعتقه السيد ثم لحقه دين ، فالمال للمولى ويؤخذ العبد بالدين ، ولو أقر المولى على عبده المأذون وهو عبد بدين ثم بدين بدئ بالاول فإن فضل في يدى العبد شيء فهو لأصحاب الدين الثاني

مكاتب اشترى أباه أو ابنته فأقر عليه بدين^(١) ثم بجناية ثم بدين وهو يجهل ثم مات المقر عليه وترك مالا ، فإنه يبدأ بالدين الاول . فإن فضل شيء فهو لأصحاب الجناية والدين الآخر . ولو أقر عليه بجناية ثم بدين ثم بجناية بدئ بأصحاب الجناية الاولى والدين فإن استغرقوا المال دخل صاحب الجناية الاخرى مع الجناية الاولى . ولو كان بقي من المال شيء بعد ما استوفى أصحاب الدين وأصحاب الجناية الاولى ضم ما بقي إلى ما أخذ أصحاب الجناية الاولى فيقسم ذلك صاحباً الجنايتين حتى يستوفوا^(٢) الاقل من أرش جنايتهما ومن قيمة المقر عليه

باب من الجناية أيضا

رجل قطع يد رجل فقطع المقطوع يده إصبع القاطع ثم قطع القاطع يد آخر فالمقطوع يده الآخر بالخيار : إن شاء قطع ما بقي من يد القاطع له وللمقطوع الاول يده ، وإن شاء أخذ دية يده . فإن قطع المقطوع يده الآخر لإصبعاً من أصابع القاطع فقد بطل خياره ويقطع ما بقي من يد القاطع له وللأول ويضمن القاطع للمقطوع الاول نصف دية يده وللمقطوع الآخر ثلاثة أثمان دية يده ؛ لأن المقطوع الاول استوفى بقطعه الإصبع خمس حقه واستوفى مع صاحبه خمس حقه ونصف خمس حقه واستوفى المقطوع الآخر بقطعه الإصبع ربع حقه واستوفى مع صاحبه ربع حقه ونصف ربع حقه . وإن قطع القاطع يد آخر ثم قطع المقطوع الآخر إصبعاً آخر من القاطع فإنه يقطع ما بقي من يده لم ويكون عليه للقطوع الاول ثلاثة أخماس دية يده وثلاث خمسها والثاني نصف دية يده وثلاث ربعها

(١) هذه المسألة لم تذكر في المصرية ومكانها : « وإذا كاتب الرجل أمة فوفلت ولداً فمكاتبها فكبير ولها ثم مات وترك ألف درهم فأقرت عليه بجناية ثم بدين الخ (٢) وفي الثاني « فيستوفيان »

ولثالث أربعة أنساع دية يده ويكون ما يفرم القاطع من ذلك في مستين : في السنة الأولى ثلثا ذلك وفي الثانية الثلث

رجل قطع يدي رجلين قطع أحدهما يد القاطع من المرفق فقد بطل إحدى يدي المقطوعين الأولين وعلى القاطع الأول دية يد واحدة بينهما نصفين إن شاء القاطع (١) قطع ذراع الذي قطع يده من المرفق وإن شاء ضمنه دية يده وحكومة في الذراع (٢) لأن المقطوع يده لما قطع يد القاطع من الذراع لم يكن مستوفياً لحقه وصار قطعه بمنزلة قطع أجنبي . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما (٣) في رجل قطع إصبع رجل ثم قطع المقطوع يد القاطع : إن القاطع بالخيار إن شاء قطع ما بقي من يد المقطوع الأول ، وإن شاء غرمه دية يد كاملة . رجل شج عبداً موهجة ثم غصبه آخر فمات في يديه ، فالمولى بالخيار : إن شاء ضمن عاقلة الجاني قيمة العبد صحيحاً ، وإن شاء ضمنه أرش الجنابة وما قصته إلى يوم غصبه الناصب [صحيحاً وإن شاء] (٤) ضمن الناصب قيمته يوم غصبه فإن ضمن المولى عاقلة الجاني قيمته صحيحاً رجعت العاقلة على الناصب بقيمته يوم غصبه : ولو لم يغصب العبد ولكن المولى باعه من رجل على أن البائع بالخيار فمات في يدي المشتري فهو كما وصفنا من أمر الناصب . ولو لم يشترط الخيار ولكن باعه يعباً فاسداً ومات في يدي المشتري فعلى الجاني أرش الجنابة وما قصته إلى يوم البيع ويطلق عنه ما بقي وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبضه . وإن لم يبعه المولى ولكن رهنه بدين عليه مثل قيمة العبد فمات في يدي المرتهن فإنه يموت بالدين وعلى الجاني للمولى أرش الجنابة وما قصته إلى يوم رهنه ، وإن كانت قيمة العبد ألفين فزهنه بألف عليه ومات في يدي المرتهن فالأمر كما وصفنا إلا أن على الجاني للمولى مع

وفي كتاب الجنابة من الأماشي أنه إذا قطع يد رجل من المرفق فعلى القاطع نصف الدية وحكومة في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف : ليس عليه إلا نصف الدية

(١) وفي الهندية : وإن شاء المقطوع . وفي المعرية : والذي قطعت يده من المرفق بالخيار : إن شاء قطع ذراع الذي الخ (٢) زاد في المعرية : مالى المرفق (٣) وفي المعرية : وقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن : لو أن رجلاً قطع الخ (٤) الزيادة من المعرية

ما وصفنا نصف قيمة العبد يوم رهته ، وذلك كله على عاقلة الجاني إلا نصف أرش الموصحة فإنها في ماله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما في رجل شج عبده ثم رهته بألف عليه وقيمته مشجوجا ألف فمات في يدي المرتين من الجناية فإنه يموت بما فيه ، وإن غصبه رجل ولم يرهنه المولى فمات في يديه فلي الناصب قيمته يوم غصبه . وإن غصبه رجل فشججه المولى فمات في يديه من ذلك لم يكن على الناصب شيء .
رجل قتا عين رجل وعين الفاقه يضاء ، فالمفقوه [عينه] ^(١) بالخيار في التصاص وأرش عينه ، فإن لم يختار شيئا حتى قتا رجل عين الفاقه فقد بطل حق المفقوه [عينه] ^(٢) . وإن اختار المجنى عليه الأرض بقضاء أو رضى الجاني ثم قتت عين الفاقه فالأرض للمجنى عليه على حاله . وإن كان المجنى عليه اختار الأرض من غير أن يخير ثم قتت عين الفاقه فقد بطل حق المجنى عليه . وإن برأت عين الفاقه قبل أن يختصموا فليس لواحد منهما أن يتمتع من التصاص . وإن قطع رجل يد رجل ويد القاطع שלא أو نزع سنه وسنه سوداء ثم كان شيء مما ذكرنا فهو كما وصفنا في العين . وإن اختار المجنى عليه الأرض فقضى قبل أن تبرا العين أو اليد أو السن فقد سلم له الأرض ولا قصاص في ذلك . وإن نزع رجل سن رجل وسن النازع سوداء ولم يختار المجنى عليه شيئا حتى سقطت السن السوداء ونبت مكانها أخرى بطل حق المجنى عليه . وإن قلع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقلوعة فنبتت ثنية القالع فلا قصاص فيه وللقلوع سنه أرشها

رجل سرق ويده שלא فلم يقطع حتى برأت فالقطع على حاله . وكذلك لو كانت شماله שלא فبرأت قطعت يمينه . وإن رفع السارق إلى القاضي ويده اليسرى שלא فأبطل القطع وضمنه السرقة ثم برأت الشمال لم تقطع اليمين

باب من الجناية أيضا ^(٣)

رجل قطع يميني رجلين قطع أحد المقطوعين إبهام القاطع وقطع أجنبي الأصابع الباقية وقطع المقطوع الآخر الكف ، فلي قاطع اليدين خمسة آلاف من ذلك ؛ لقاطع الأصبع أربعة آلاف ، ولقاطع الكف ألف ، وعلي الأجنبي لقاطع

(١) الرواية من المصرية ^(٢) زاد في المصرية : وفي قطع يد رجلين

اليدن أربعة آلاف . وإن قطع كف القاطع المقطوعان جميعا فهو مثل ذلك إلا أن لقاطع الإصبع من الخمسة آلاف ألفين ولصاحبه ثلاثة آلاف ؛ وإن بدأ الأجنبي فقطع إصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع أحد المقطوعين من القاطع إصبعاً أخرى ثم عاد الأجنبي فقطع إصبعاً أخرى ثم قطع المقطوع الذى لم يقطع شيئاً . كف القاطع وفيها أصبعان فلي قاطع اليدين خمسة آلاف : ربهما لقاطع الكف بالإصبعين ، وثلاثة أرباعها للمقطوع الآخر وعلى الأجنبي للقاطع أرض إصبعين . ولو قطع الكف بالإصبعين المقطوعان جميعاً كان للمقطوع الذى قطع الإصبع الأول من الخمسة الآلاف ثلاثة أثمانها وللآخر خمسة أثمانها

رجل قطع يمينى رجلين فقطع أحد المقطوعين إصبعاً من القاطع ثم قطع أجنبي مابق من أصابع القاطع ثم عاد الذى قطع الإصبع فقطع مابق من ذلك فهو مستوف لحقه ، وعلى قاطع اليدين للمقطوع الآخر خمسة آلاف . وعلى الأجنبي أرض الأصابع لقاطع اليدين

باب جناية المكاتب

مكاتب كتابته خسمائة وقيمه مائة قتل رجلاً خطأ قضى عليه بالقيمة ثم قتل آخر فلم يقض عليه [بالقيمة] ^(١) حتى قتل المكاتب فعلى قاتل المكاتب قيمته يأخذها المقضى له . فإن ترك المكاتب سوى قيمته خمسين درهما كسبها قبل الجنائتين أخذها المقضى له وأخذ تمام القيمة من القيمة وأخذ المجنى عليه الآخر الخمسين الباقية ، وإن مات المكاتب موتاً وترك مائة وخمسين درهما أخذ المقضى له منها مائة درهم ويكون مابق للولى ولا شيء للمجنى عليه [الآخر] . وإن قطع رجل يد المكاتب بعد الجنائتين لمات من غير القطع وترك مائة درهم فالمائة للمقضى له وأرض اليد للمجنى عليه الآخر . وإن ترك المكاتب أرض يده وترك أيضاً أقل من مائة درهم أخذ المقضى له ما تركه وتمام المائة ويكون الباقي للمجنى عليه الآخر . وإن قتل المكاتب رجلاً واحداً فلم يقض عليه حتى مات وترك مائة فهي للولى . وإن كان المكاتب أخذ المائة من جناية جنى عليه بعد جنائته فالمائة لو روة المقتول وإن كانت من جناية قبل جناية المكاتب فهي للولى

(١) وفى المصرية : «بشيء»

باب عتق أحد العبدین اللذین تكون الجنایة من أحدهما أو منهما^(١)

رجل قال لعبدیه فی صحته : أحکما حر ، فقتل أحدهما رجلاً ثم اختار المولى إيقاع العتق علی الجانی فعلى المولى دية المقتول . وإن أوقعه علی الآخر دفع الجانی أوفداه وإن قتل كل واحد رجلاً ثم أوقع العتق علی أحدهما فعليه قيمة المعتق لولى المجنى علیه ویدفع الآخر بجنايته أو یفديه . وكذلك إن قتل أحدهما رجلاً وقطع الآخر ید آخر ، وإن قتل أحدهما رجلاً ثم مات المولى من قبل أن یرین العتق وقيمة كل واحد منهما ألف وقد علم بالجنایة سعى كل واحد من العبدین فی نصف قيمته وللمجنى علیه فی مال المولى قيمة عبد^(٢) وإن قتل كل واحد رجلاً ، والمسألة بحالها ، سعى فی نصف قيمتهما ، ولكل واحد من المجنى علیه فی مال المولى قيمة العبد الذى جنى علیه ، وإن بدأ أحدهما بجنى ثم قال المولى^(٣) : أحکما حر ، ثم مات المولى^(٤) فلولی المجنى علیه قيمة الجانی فی مال الميت وله فضل ما بین القيمة إلى الدية من ثلث^(٥) مال المولى . وإن جنى كل واحد جنایة والمسألة بحالها سعى فيما وصفنا وعلى المولى فی ماله دية كاملة بينهما ونصف قيمة العبدین وعليه فی ثلث ماله فضل ما بین الدية إلى القيمة . وإن قتل أحدهما رجلاً فقال المولى : أحکما حر ثم قتل الآخر رجلاً ثم مات المولى ولم یرین سعى فيما وصفنا وعلى المولى فی ماله قيمة العبدین وعليه فضل ما بین قيمة الذى جنى قبل العتق ویرین الدية فی ثلث ماله لولى الجنایة الأولى ، وإن أوقع المولى علی الاول العتق فعليه الدية ، وإن أوقعه علی الآخر فعليه القيمة وكل ما ذكرنا من القتل فهو خطأ وهو^(٦) كله قیاس قول أبی حنیفة وأبى یوسف وقولنا ۝

۝ وفى كتاب الإقرار من الأمالی فی عبدین رجلین اشترياه بجنى جنایة فقال

(١) زاد فی المصرية : «جما قبل العتق» (٢) وفى المصرية : «ویفرم المولى قيمة العبد لأولیاء الجنایة فیكون دینا علی المولى فی ماله یؤخذ من تركته ولا یكون هذا اختیاراً من المولى» (٣) زاد فی المصرية : «بعد ما علم بالجنایة» (٤) زاد فی المصرية : «قبل أن یرین أيهما أعتق وذلك فی الصحة» (٥) وفى الهندية : «فی ثلثه وفى المصرية : «فیكون دینا فی ثلث ماله» (٦) وفى المصرية : «وعلى هذا جميع هذا الوجه وقیاسه فی قیاس قول أبی حنیفة الخ

باب القتل يوجد في المحلة أو في المسجد أو في دار قوم شتى^(١)

دار بين عشرة من بكر بن وائل وبين آخر من قيس وجد فيها قتل فعلي بكر
عشرة أجزاء من الدية وعلى قيس جزء.

قتل وجد في محلة أو في مسجد اختطه بكر بن وائل وهم عشرون رجلاً
وقيس وهم ثلاثون وتميم وهم خمسون فعلى كل قبيلة ثلث الدية . وكذلك إن كان من
إحدى القبائل رجل واحد فعلى قبيلته ثلث الدية ، وإن كان الرجل حليف القبيلة
فليس على قبيلة الحليف شيء^(٢) ولا تعقل القبيلة عن حليفها والدية على
القبيلتين نصفين

محلة اختطها قبائل ثلاث أو بنوا مسجداً فاشتري رجلي من غيرهم دور إحدى
القبائل ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتل فعلي عاقلة المشتري ثلث الدية وعلى عاقلة
القبيلتين ثلثا الدية . فإن كان المشتري من إحدى القبيلتين ، فالدية على القبيلتين نصفين
فإن اشترى رجل دور قبيلتين فعلى عاقلته نصف الدية وعلى عاقلة الباقية النصف .
وإن اشترى رجل دور القبائل كلها ثم باع منها دوراً فالدية على عاقلة المشتري
الأول ، وإن باع المشتري دور إحدى القبائل من الذين كانت لهم أو أقامهم أو
ردها عليهم بغير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتل فالدية والقسامة على عاقلة
المشتري [وإن كان الرد بيع بقبضه فعلي عاقلة المشتري] نصف الدية وعلى عاقلة
الذي ردت عليهم نصف الدية

أحدهما : قد كان البائع أعتمه قبل أن يشتريه أنه يختار بهذا القول ويلزمه نصف
الأرض ولا شيء لأصحاب الجناية على الشريك الآخر ويستسمى الشريك [الآخر]
العبد في نصف قيمته فيدفعه إلى أهل الجناية

(١) وفي المصرية : «دور لقوم شتى» (٢) زاد في المصرية : «لأن الحليف إنما يعقل عنه حلفاً وهو
ليس يعقل عنه نسباً ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «حليف لقوم منهم ومولاهم منهم» فجعل
الحليف كالمولى فكذلك ما وصفت لك من الحليف»

باب من السرقة

رجل سرق ألفاً فلم يرفع إلى القاضي حتى ردها ثم رفع فلا قطع عليه ^(١) وإن كان السارق ردها على ابن المسروق أو أخيه أو عمه أو خاله وليس أحد منهم في عيال المسروق [منه] قطع وإن كانوا في عياله لم يقطع [استحساناً] وإن كان المردود عليه امرأة المسروق أو أجيده أو عبده لم يقطع وإن ردها على أحد أبويه أو جده أو جدته لم يقطع ^(٢) كان في عياله أو لم يكن . وكذلك إن ردها على مكاتبه ، وكذلك إن كان المسروق منه المكاتب فردها على مولاه ، وإن ردها على بعض من يعوله أبو المسروق منه قطع ^(٣) وإن سرقها من إنسان فردها على الذي يعول ذلك الإنسان لم يقطع ، ولا يبرأ السارق في جميع ذلك حتى يصل المال إلى المسروق منه وهذا قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما

باب من السير ^(١)

عبد أسره العدو ^(٥) فاشتراه رجل منهم فللبولى أن يأخذه منه بالثمن ، فإن لم يأخذه حتى أسروه ثانية فاشتراه آخر فللمشترى الأول أن يأخذه بالثمن ، فإن أخذه فللبولى أن يأخذه منه بالثمنين ، فإن لم يأخذه المشتري الأول من الثاني فلا سبيل للبولى عليه . ولو لم يأسره العدو حين اشتراه الأول ولكن وهبه المشتري من رجل أو جنى العبد جناية فدفعه بها أو جنى المولى جناية عمدا فصالحه المولى على العبد فللبولى أن يأخذه من الموهوب له والجنى عليه بقيمته يوم قبضه ، وإن جنى المشتري جناية خطأ فصالح منها على العبد فللبولى أن يأخذه من الجنى عليه بأرش الجناية ولو لم يشتد العبد أحد ولكن المشركون وهبوه لرجل فللبولى أن يأخذه بقيمته ، فإن جنى

(١) وفي المصرية : ثم رفعه إلى القاضي فأقيم البينة على السرقة فان أباحنيته وأبأ يوسف قالاً : نستحسن ألا يقطعه ، لأنه رفعه إلى القاضي وقد أخذ عن السرقة ، وهو قول محمد . (٢) وفي المصرية : واستحسن في هذا أيضاً ألا يقطعه ، لأن الواقد بنزله ، ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : دانت ومالك لا يملك فإذا دفعه إلى الأب فكأنه دفعه إلى المسروق منه فيدري قطع . (٣) زاد في المصرية : ولا يبيع هذا من كان في عيال المسروق منه . (٤) كذا في الأصلين والثاني وفي المصرية : ومن الأسره وهو أشبه بالعولاب . (٥) وفي الهندية : وأسره المشركون

عليه في يدي الموهوب له وأخذ الأرش فإن المولى يأخذه بقيمته يوم وهب له ولا يأخذ الأرش ، وإن قتا رجل عيني العبد فدفعه الموهوب له وأخذ القيمة أخذه المولى من الجاني في قول أبي يوسف ومحمد (١) بالقيمة التي دفعها وفيها قول آخر أنه يأخذه منه بقيمته أعمى يوم قبضه . وإن كانت جارية فولدت في يدي الموهوب له وقتل الولد فأخذ الموهوب له القيمة أخذ المولى الأمة بقيمتها يوم وقعت الهبة ولا سئل له على قيمة الولد ، وإن كانت الأم هي المقتولة أخذ المولى الولد لأنه شاء بحصته من قيمة الأم يوم وقعت الهبة وقيمة الولد يوم يأخذه في قول محمد . وقال أبو يوسف بعد ذلك : [يأخذ] الولد بجميع قيمة الأم أو يترك

رجل اشترى عبدا بألف ولم يقبضه حتى أسره العدو فاشتراه رجل منهم بخمسمائة فللبائع أن يأخذه [منه] بخمسمائة ثم يأخذه المشتري بالثمنين أو بدعه ، فإن لم يأخذه البائع قيل للمشتري : خذه أنت إن شئت بخمسمائة وادفع إلى البائع ألفا وإن شئت فدع ، وإن كان البيع الأول نسيئة ستة ، والمسألة بحالها ، فالمشتري أولى بأخذه من البائع ، فإن أخذه فدفع خمسمائة (٢) ودفع ألفا إلى البائع إلى الاجل ، فإن تركه المشتري فللبائع أن يأخذه [فلسم له]

عبد أسره العدو فاشتراه رجل ثم أسروه ثانية (٣) فاشتراه رجل آخر فقتضى القاضي للدولى أن يأخذه من المشتري الآخر بالثمن الأخير فقد أخطأ القاضي ويرد العبد على المشتري الآخر فيأخذه منه المشتري الأول إن شاء ثم يأخذه المولى بالثمنين . فإن دفعه المشتري الآخر إلى المولى بغير قضاء فهو بيع مستقبل ويأخذه المشتري الأول من المولى بالثمن الذي أخذه به ثم يأخذه المولى منه بالثمنين . وكذلك إن وهبه المشتري الآخر للمولى فللمشتري الأول أن يأخذه منه بالقيمة ثم يأخذه إن شاء

(١) كذا هنا وفي المندبة : « في قول أبي يوسف بالقيمة التي دفعها ويأخذه منه بقيمته أعمى في قول محمد . » وكذلك في التحرير إلا أنه قدم قوله : « في قول محمد على قوله » إنه يأخذه والذي ذكر هنا رواية أبي سليمان ، وما ذكر في المندبة والتحرير فهو رواية أبي حنبل صرح به في التحرير . وأما قول أبي حنبل في قول أبي يوسف في رواية أبي حنبل ومع أبي يوسف محمد في رواية أبي سليمان . وقول الامام . هذا الذي ذكره بقوله : « وفيها قول آخر وفي المصرية : « فإن شاء أخذه من الجاني بالقيمة التي دفعها إلى الموهوب له ، وإن شاء ترك في قياس قول أبي يوسف . وفيها قول آخر قول محمد إن شاء فحق وبمناه في الثاني (٢) وفي المندبة : « فإن أخذه أخذه بخمسمائة » (٣) وفي المندبة : « ثم أسره العدو ثانية »

بالتن الأول أو بالقيمة ، وإن اشترى رجل العبد من المشركين فأعور عنده وأخذه المولى بالتين ولم يعلم بالعور فله أن يرده ، وإن لم يرده حتى حدث به عيب [عنده] رجع بنقصان العيب ^(١) ولو كان العور عند المولى قبل الأسر ولم يعلم به المولى ثم أخذه من المشتري بالتين ثم علم بالعور فليس له أن يرده ، وإن كان المشركون وهبوه لرجل فأعور عنده فأخذه المولى بقيمته صحيحا ثم علم بالعور فله أن يرده ، فإن حدث به عيب عنده قبل الرد رجع بالنقصان ، وإن كان العور عند المولى [الأول] ^(٢) فأخذه بالقيمة ثم علم بالعور لم يستطع رده ورجع بالنقصان رجل اشترى عبدا وقبضه فأسره العدو فاشتراه رجل منهم فأخذه المشتري الأول بالتين ^(٣) بقضاء أو غيره فرأى به عيبا كان عند البائع الأول فله أن يرده ، وإن كان العبد جنى جناية قبل الأسر فالجناية في رقبته علي حاليها ، وإن كان استهلك مالا ففي رقبته

رجل رهن عبدا بدين عليه مثل قيمته ثم أسره العدو فاشتراه رجل منهم فله رهن أن يأخذه منه بالتين أو يدعه ، فإن أخذه عاد على الرهن ^(٤) وإن أخذه الراهن قيل للمرتن خذه إن شئت منه بالتين ويعود على الرهن وإلا [فلا شيء لك] ، وإن كان الدين ألفا والقيمة ألفين فاشتراه المشتري بألف فإن الراهن والمرتن يأخذانه ويؤدى كل واحد نصف الثمن ويعود على الرهن ، وإن أبى الراهن أن يأخذه وأخذه المرتن فهو متطوع وهو رهن علي حاله ، وإن أبى المرتن أن يقديه وفداه الراهن أخذه المرتن وكان رهنا في يديه بنصف حقه . وإن غاب الراهن وقضى المرتن رجع على الراهن بنصف الفداء في قول ^(٥) أبي حنيفة ولا يرجع في قياس قول أبي يوسف ^(٦) وقولنا بشيء . ويعود رهنا على حاله بجميع الدين

حربي له ^(٧) أربع نسوة أو ثلاث أسروا جميعا فتكاحهن فاسد في قول أبي يوسف وقياس قول أبي حنيفة رضي الله عنهما ^(٨) وقال محمد يختار [منهن] ^(٩) اثنتين .

(١) زاد في المصرية : وكذلك لو كان العور بعد ما أسره العدو وأخرج قيل أن يشتريه المغتري ،
(٢) الزيادة من المصرية (٣) وفي الهندية : «ودفع الثمن» (٤) زاد في المصرية : «وإن أبى أخذه الراهن وسلم له» ، فإن غاب المرتن فأخذه الراهن بالتين ثم حضر المرتن قيل له الخ (٥) وفي المصرية : «في قياس قول» (٦) وفي المصرية : «وأما قول أبي يوسف» ، «فإنه وهو أشبه بالصواب» (٧) منه مقدمة من التي قبلها في المصرية (٨) وفي المصرية : «وهذا قول أبي يوسف وهو قياس قول أبي حنيفة»
(٩) الزيادة من المصرية

وإن سبي الحربى مع امرأتين [منهن] فتكاحهما ثابت وفسد نكاح اللتين بقيتا فى دار الحرب حين أخرج الزوج ، وإن سبي مع الحربى أختان قد تزوجهما فى عقدة فتكاحهما فاسد ، وإن كان النكاح فى عقدتين فتكاح الأولى جائز فى قول أبى حنيفة . وإن أبى يوسف رضى الله عنهما . وقال محمد رضى الله عنه : يختار إحداهما (١)

باب الاختلاف فى الغصب (٢)

رجل له عبد معروف أنه له غصبه رجل فباعه من آخر بخمسمائة إلى سنة فادعاه المولى أن الغاصب اشترى منه العبد بألف فباعه من المشتري لنفسه فادعى الغاصب أنه باع العبد للمولى بأمره فالعبد للمشتري ولا سبيل لواحد منهما عليه ويحلف الغاصب على دعوى المولى ، فإن نكل لزمته دعواه ، وإن حلف برئ ولا شيء عليه . وإن كان العبد قد مات فى يدى المشتري عند اختلافهما حلف كل واحد من المولى والغاصب على دعوى صاحبه ويبدأ بالغاصب ، فإن نكل لزمته الدعوى ، وإن حلف حلف المولى ، وإن نكل برئ الغاصب وكان الثمن على المشتري للمولى يأخذه الغاصب فيدفعه إليه ، وإن حلف ضمن الغاصب قيمة العبد وكان الثمن له ، وإن وهب الغاصب العبد لرجل وادعى أن المولى أمره بذلك وأنكر المولى ذلك وادعى البيع من الغاصب وأن الغاصب وهبه فالعبد للوهوب له ولا ضمان على الغاصب . فإن كان العبد ميتا عند اختلافهما ضمن الواهب قيمته بعد ما يحلف كل واحد على دعوى صاحبه ، وإن أعتق الغاصب العبد أو دبره وادعى أن المولى أمره وادعى المولى البيع منه وأنه أعتقه والعبد قائم فهو حر أو مدبر وولاؤه موقوف ولا ضمان على الغاصب ، فإن كان العبد ميتا ضمن الغاصب القيمة بعد ما يحلفان ، وكذلك إن ضرب الغاصب العبد فقتله وادعى أمر المولى فعليه قيمته بعد ما يحلفان ، وإن كاتبه الغاصب وادعى أمر المولى حلف على دعوى المولى وحلف المولى للمكاتب (٣) فإن حلف رد المكاتب عبداً للمولى (٤) وإن نكل المولى فالعبد

(١) زاد فى المصرية : فى الوجهين جميعا فيمسكها ويفارق الأخرى ، (٢) زاد فى المصرية : ما يدعى فيه صاحبه البديلبيع ويخالفه فيه الغاصب ، (٣) أى الذى كاتب العبد وهو الغاصب (٤) زاد فى المصرية : على حاله الأول ، لأن لو أغرت المكاتبية جعلته مكاتباً موقوفاً لا يؤدى إلى أحد لذلك أبطلت المكاتبية : أرايت لو أن رجلاً اشترى من رجل عبداً فلما قبضه ذم المشتري أن البائع قد كان كاتبه

مكاتب له ، وإن لم يعلم في جميع ذلك أن العبد للولى إلا بقول الناصب لم يصدق
وضمن قيمته للمنصوب منه ويجوز ما صنع الناصب من شيء ويكون للناصب (١) به
وإن كان وجهه أن يرجع (٢) في الهبة ويكون الولاء له إن كان أعتقه وإن كاتبه كان
مكاتباً له بعد ما يخلصان كما وصفنا ، وإن أقر المشتري والموهوب له والعبد المعتق
أن العبد كان للمنصوب منه فهو بمنزلة المعروف في جميع ما وصفنا

باب وديعة المجنون والصبي والعبد المحجور عليه

صبي اثنتي عشرة سنة يعقل الشراء والبيع محجور عليه أودعه رجل ألفاً فأدرك
ثم مات ولا يدري ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله إذا مات إلا أن يشهد الشهود
أنه [أدرك وهو في يديه ، وكذلك معتوه أودع فلا ضمان عليه إذا مات إلا أن يشهد
الشهود أنه] أفاق وهي في يديه فإن كانت المعتوه والصبي مأذونا لهما في التجارة ،
والمسألة بحالها ، فالوديعة في أموالهما وإن لم يشهد الشهود أن المعتوه أفاق أو أن
الصبي أدرك وهي في يده

عبد محجور عليه أودعه رجل ألفاً فأعتق ثم مات فالوديعة في ماله وإن مات.
وهو عبد فلا شيء على مولاه إلا أن تعرف الوديعة بعينها فردد ، وإن أذن له
المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه إلا أن يشهد الشهود أنها
كانت في يديه بعد الإذن ، فإن شهدوا بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك
المال ، وكذلك المعتوه والصبي يردمان ثم يؤذن لهما في التجارة بعد الوديعة

باب من الوديعة التي يقبضها صاحبها

أو يقبض بعضها

مستودع قال لصاحب المال : قد قبضت بعض وديعتك ثم مات وقال صاحب

قبل أن يبيعه منه وجد ذلك البائع وحلف عليه ليس يكون عبداً للمعتري المكاتب فكذلك هذا الوجه.
(١) وفي المصرية : لجميع ما صنع الناصب من ذلك جائز (كذا) وهو خائن لقيمة العبد للمنصوب
به بعد ما يخلص الناصب والمنصوب منه كل واحد منهما على دعوى صاحبه على ما وصفت لك ، فإذا حلف
ضمن الناصب القيمة وكان العبد المعتق مولى للناصب ولا يوقف ولاؤه وكان المكاتب مكاتباً له ويؤدي
إليه المكاتبية ويمتق فيكون ولاؤه له وكان للدر مدبراً له وكان الثمن الذي على المعتري الآخر له وكان
له أن .. وهذا آخر المصرية وبه ختمت وسقط الباقي منها (٢) كذا في الأصل والظاهر أنه : والله
أن يرجع ، فسقط والله من الأصل ولم يشرح الثاني هذا الباب واعتذر بأنه شرح مسائله في كتاب البيوع

المال : لم أقبض شيئا ، قيل لصاحب المال لابد أن تقر قبض شيء وتحلف على مايقبضه ، وكذلك لو قال رب المال : قد قبضت بعض وديعتي ثم مات المستودع فالقول قول رب المال فيما قبض ، وكذلك لو قال ذلك بعد موت المستودع

باب ما يجوز لليتيم أن يفعله^(١)

صبي أذن له الوصي في التجارة [فباع من الوصي شيئا لم يجز ، وكذلك صبيان أذن لهما وصي في التجارة] لم يجز لهما أن يتبايعا ولم يجز إقرار أحدهما لصاحبه . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : إن اشترى الصغير من الوصي أو باعه وكان ذلك خيرا له ، جاز . وإن اشترى صغير قد أذن له أبوه في التجارة من أبيه شيئا أو باعه بما يتبان الناس فيه جاز وإن أقر لأبيه بدين لم يجز ، وكذلك إن أقر له بقبض ثمن شيء باعه منه لم يجز ، فإن قبض الثمن بمحض من الشهود جاز ، وإن وهب الصغير لأجنبي ديناً عليه من ميراث أمه أو أبرأه منه لم يجز ، وإن أذن الأب لابن في التجارة فتبايعا جاز . وجاز إقرار كل واحد [منهما] لصاحبه بدين . وقبض دين . وإن أذن رجل لعبد ولعبد ابنه في التجارة فتبايعا جاز ، ويجوز إقرار عبد الأب لعبد الابن ولا يجوز إقرار عبد الابن لعبد الأب ، وإن أذن الأب لابنه ولعبد في التجارة فتبايعا جاز ، ويجوز إقرار العبد للصغير ولا يجوز إقرار الصغير للعبد . وإذا أذن الوصي لعبد في التجارة وليتيم هو وصيه لم يجز مبايعتهما ، ويجوز إقرار عبده الصغير ولا يجوز إقرار الصغير لعبد وإن أذن الوصي للصغير ولا يجوز إقرار الصغير للعبد^(٢) . وإذا أذن الوصي لعبد الصغير ولعبد له لم يجز لهما أن يتبايعا ، وإن أقر عبد الوصي لعبد الصغير جاز ، ولا يجوز إقرار عبد الصغير لعبد الوصي . وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقلنا

باب من القضاء الذي يكون من الوارث إكذاباً للشهود^(٣)

وما للوارث والوصي أن يفعلا وما ليس لهما أن يفعلا

رجل مات أبوه فادعى داراً في يدي رجل أنها له اشتراها من أبيه الميت في حياته

(١) زاد الثاني : : إذا أذن له في التجارة ، (٢) الظاهر أن قوله : : ولا يجوز إقرار الصغير للعبد ، مكرر ، والله أعلم (٣) زاد الثاني : : والذي لا يكون ،

وصحته وأقام على ذلك بيته فلم ترك أو لم تكن له بيته خلف المدعى عليه ثم أقام المدعى البيته أنها دار أبيه تركها ميراثاً ، وأن أباه مات وهي في يديه لا يعلبان له وإراثاً غيره قضى له بها ، ولو كان الدعوى الأولى ميراثاً من أبيه والدعوى الأخيرة شراء من أبيه ، والمسألة بحالها ، لم يقض له بها

رجل أقام البيته على دار أن أباه مات وتركها ميراثاً له أو أنه مات وهي في يديه وأقام الذى في يديه البيته أن أبا المدعى أقر في حياته أن الدار ليست له أو أن الابن أقر بعد موت الأب أو قبله أنها لم تكن لآبيه فقد بطلت شهادة شهود الوارث . ولو شهد شهود الذى هي في يديه أن الوارث أقر أن أباه مات وليست له لآله وهما لى في حياته وصحته أو لآله باعنها لم تبطل [شهادة] ^(١) شهود الوارث . وإن ادعى الابن أن الدار كانت ودیة في يدى أبيه لرجل وأقام البيته أن أباه مات وهي في يديه أو أن فلاناً دفعها إلى أبيه ولم يشهدوا أنها كانت لفلان لم يستحق بهذا ^(٢) شيئاً ، وكذلك إن ادعى وصى المیت ما وصفنا وأقام البيته عليه . وإن أقر الوارث أن الدار لم تكن لآبيه ثم أقام البيته أنها كانت في يدى أبيه فأخذها الذى هي في يديه بعد موته أو أخذها من الأب في حياته وأقام الذى في يديه البيته أن الوارث أو أباه أقر أن الدار ليست له ردت الدار في يدى الابن إن كان موضعاً لها ^(٣) . وإن لم يكن موضعاً لها جعلت في يدى عدل ، فإن لم يكن الوارث أقر بها لإنسان معروف وقال بعد ذلك كذبت في قولى أنها ليست لآبى دفعت إليه بعد ما يتلوم القاضى في ذلك ، فإن لم يحضر أحد يطلبها دفعها إليه

رجل في يديه دار أقام [رجل] البيته أنها دار فلان أو دعه إياه دفعت إلى المدعى ، فإن لم يشهدوا أنها كانت لفلان وإنما شهدوا أنها كانت في يدى المستودع أمس لم تقبل الشهادة . ولو ادعى المدعى رقبها وشهد شهود أن فلاناً وهما له وقبضها أو باعها منه وقبضها ولم يشهدوا على ملك البائع أو الواهب جازت الشهادة في قول أبى حنيفة رضى الله عنه وقولنا

وصيان لرجل قبض أحدهما مالا من مال المیت أو حمل ودائع كانت في يدى المیت بغير أمر صاحبها أو فعل ذلك بعض الورثة بغير أمر الوصیین أو بغير أمر

(١) الویادة من التابی (٢) وفى الهندية : بها ، (٣) وفى التابی : «إن كان أمیناً إل . أن يحضر صاحب الودیة»

بقية الورثة وعلى الميت دين يحيط بماله فهلك في يديه ما حل فلا ضمان عليه، وكذلك إن لم يكن على الميت دين ففعل أحد الوصيين ما وصفتنا، فإن قبض أحد الورثة تركه الميت ولا دين على الميت فضايع في يديه ضمن بقية الورثة إلا أن تكون التركة في موضع يخاف عليها، فإن كان كذلك لم يضمن استحسانا، وإن كانت التركة أو الودائع للميت في يد رجل وعلى الميت دين فدفعت ذلك إلى الوارث بغير أمر القاضي [فضاع] ^(١) ضمن مادفع يضمن الغرماء وأصحاب الودائع أيهما شاموا، وكذلك لو كانت التركة والودائع غصبا في يد رجل فردها على الوارث، وكذلك إن ردها على أحد الوصيين، وإن ضمن الغرماء المستودع أو الغاصب رجع بذلك على القابض، وإن ارتفعوا إلى القاضي فصادقوا على ما وصفتنا أمر القاضي الغاصب بدفع مافي يديه إلى الوارث إن كان موضعا له وإلا وضعه ^(٢) على يدي عدل، وكذلك يصنع بأحد الوصيين وإن كان ذلك في يد مستودع تركه القاضي في يديه إن رأى ذلك وإن رأى دفعه إلى الوارث أو إلى أحد الوصيين فعل

باب إجارة البائع والمرتهن والغاصب ^(٣)

رجل اشترى عبدا فلم يقبضه حتى استأجر البائع من يقوم عليه شهرا في تعليمه الخبز أو الحياطة أو غير ذلك فقام عليه فله الأجر، فإن مات في الشهر أو بعده مات من مال البائع، وكذلك [إن] اشترى ثوبا فاستأجره في غسله أو قتله أو قطعه فهو جائز، وإن هلك الثوب نظر، فإن كان العمل أحدث في الثوب عيبا لزم المشتري الثمن وإن لم ينقصه العمل هلك من مال البائع، وإن استأجره في حفظه فالإجارة فاسدة، وإن رهن رجل عبدا فاستأجر المرتهن من يقوم عليه في تعليم عمل فهو جائز وهو رهن على حاله، وإن استأجره في حفظه فالإجارة باطلة، وإن غصب رجل عبدا فاستأجره المخصوص منه في تعليم العبد فهو جائز، وإن مات ضمن الغاصب، وإن استأجره في حفظه فالإجارة باطلة وإن كان العبد وديعة فاستأجره المولى في حفظه جازت الإجارة

(١) الزيادة من المصنف. وفي الثاني: وهلك في يديه ضمن البائع والقابض، (٢) وفي المتن: وإن لم يكن وضعه، (٣) زاد الثاني: في تعليم العبد.

باب من الهبة في المرض

مريض وهب عبداً قيمته ثلاثمائة على عوض عبد يساوي مائة ثم مات المريض فإن شاء الموهوب له أخذ العوض ورد العبد ، وإن شاء رد تلك عبد الميت ولم يأخذ من العوض شيئاً ، ولو كانت هبة المريض داراً والمسألة بجعلها فأخذها الشفيع بقيمة العوض بفضاء أو غيره ثم مات ولم يجز الورثة فإن شاء الشفيع رد الدار وأخذ مائة دفع وإن شاء حبس ثلث الدار بما دفع ورد تلك الدار على ورثة المريض . وإن وهب المريض داراً قيمتها ثلاثمائة وقبضها الموهوب له فعوضه منها من غير شرط عبداً قيمته مائة فلا شفعة في الدار ، وإن مات المريض ولم تجز الورثة رده الموهوب له إن شاء وأخذ عوضه وإن شاء رد تلك الدار ولم يأخذ من العوض شيئاً ، وإن وهب المريض كراً يساوي ثلاثمائة على عوض كرايساوي [مائة] وتقابضا ثم مات رد الموهوب له إن شاء الكرا وأخذ كره وإن شاء رد نصف الكرا الهبة وأخذ نصفه . وإن كان العوض على غير شرط رد الموهوب له الكرا إن شاء وأخذ كره وإن شاء رد [على الميت] تلك كرا الهبة ^(١) ولم يأخذ من العوض شيئاً . وإن باع مريض عبداً قيمته ثلاثمائة بعبداً قيمته مائة ثم مات ولا مال له غيره فاشترى بالخيار : إن شاء رد العبد وأخذ عبده وإن شاء سلم له العبد وأعطى الورثة مائة درهم

باب من الغضب والجناية عليه

رجل أقر أنه قطع يد عبد فلان خطأ ثم غصب العبد رجل ومات في يديه من القطع فإن شاء المولى ضمن القاطع قيمته في ثلاث سنين في ماله وإن إ شاء ضمنه نصف قيمته وضمن الناصب قيمته أقطع . فإن ضمن القاطع جميع القيمة رجع القاطع على الناصب بقيمة أقطع حالاً في ماله ، وإن كانت على القطع بينه والمسألة بجعلها فهو كذلك إلا أن المولى إن اختار ضمان القاطع جميع القيمة كان ذلك على عاقله والمقالة ترجع على الناصب وإن اختار المولى في جميع ذلك ضمان القاطع نصف القيمة ضمنه في ماله حالاً ولا يرجع القاطع في جميع ذلك إذا ضمن نصف القيمة بشيء على الناصب وإن كان القطع عبداً فالمولى بالخيار : إن شاء قتل القاتل ولا شيء على الناصب للمولى

(١) وفي المتن : الكرا الهبة .

ولا لورثة الجاني ، وإن شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع ولا شيء على القاطع ^(١)

باب من الجنين وغيره

رجل ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا قد استبان من خلقه ظفراً وشعراً وغير ذلك ثم ماتت الأم فألقت بعد موتها جنينا آخر فعلى الضارب في الجنين الأول غرة يرثها ورثة الجنين الأول الأم فهم ^(٢) فيكون ماورثته الأم من ذلك وديتها ولورثتها ولا شيء في الجنين الثاني ، وإن كان الجنين الآخر سقط حياً ثم مات فعلى الضارب أرش الجنين الأول ودية الأم ودية الولد الثاني وترث الأم والجنين الآخر من أرش الجنين الأول ويرث الجنين الآخر من دية الأم وبما ورثت من الأرض

رجل ضرب بطن أمة فألقت جنينا حياً ونقصتها الولادة [وفي الولد] وفاة بالنقصان فلا شيء على الضارب فإن لم يف بالنقصان غرم [الضارب تمام] النقصان وإن ألت الجنين حياً ثم مات غرم [قيمته ، فإن لم تف القيمة بالنقصان ^(٣)] غرم تمام النقصان

رجل غصب [جارية فباعها من آخر لحملت من المشري] فضرِب المشري بطنها [فألقت جنينا ميتا فعلى الأب مافي جنين غرة] ولا يرث الأب من [ذلك ، فإن لم يغرم ذلك حتى استحققت الأم أخذها المستحق وعقرها ونصف عشر قيمة الجنين إن كان غلاما وعشر قيمته إن كانت جارية ويرجع البائع على الأب بالنشئ وبما غرم من قيمة الجنين وبما غرم ويغرم عاقلة الأب لورثة الجنين أرش الجنين غرة ولا يأخذ المستحق من أرش الجنين شيئا حتى يؤدي العاقلة إلى ورثة الجنين ، وكلما أدى شيئا غرم الأب مثله ، وإن كانت [الأمة ضربت بطن نفسها متعمدة فألقت جنينا ميتا ثم ماتت فاستحقها رجل ضمن المستحق قيمتها إن شاء البائع ،

(١) زاد المحصرى والتابع بعد هذا الباب باين : باب بيع الطعام وما يزيد في ذلك - باب الإيمان في النقصان المال . قال المحصرى في حق الثاني : موفى بعض نسخ فلها آخره من مقامه وسقط من نسخهما باب من الجنين وغيره (٢) وفي المتن دية منهم (٣) كان هنا في الأصل ياض وكتب من الهندية وجوه بين الربعات كما ترى

وإن شاء المشتري . وإن ضمن البائع سلم البيع ، وإن ضمن المشتري انتقض البيع وقيل للمستحق ادفع من قيمة الجارية إلى المشتري أرض جنين غرة وخذ منه العقر وأرض جنين أمة ويرجع المشتري على البائع بالثمن والأرض ولا يرجع بشئ آخر ويرجع المستحق بما أخذ منه المشتري من أرض الجنين إن شاء علي المشتري ، وإن شاء علي البائع ، فإن رجع على البائع رجع به على المشتري [في قولهم] والله أعلم بالصواب

• • •

وجد بالأصل المنقول عنه المحفوظ بمكتبة شيخ الإسلام ولي الدين أفندي باستانبول مائنه : « تم الكتاب الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ، صاحب أبي حنيفة ، رضى الله عنهما بعمود الله تعالى . وكان الفراغ من كتابته يوم الأحد المبارك من أول رجب سنة ثمان وخمسين وتسماية »

فهرس « الجامع الكبير »

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني

| | | | |
|----|---|----|--|
| ٣٩ | باب ما يقع في اليمين على واحد وعلى الجميع | ٣ | مقدمة للاستاذ الجليل أبي الوفاء الأتقاني |
| ٣٩ | الحنث في اليمين بقتى ماني البطن | ٩ | باب الصلاة |
| ٤٠ | ما يقع به العتق على غير المأمور بالعتق وما يقع عليه | ٩ | باب المستحاة |
| ٤١ | الحنث في اليمين التي يكون فيها الاستثناء | ١٠ | باب السجدة |
| ٤٢ | الحنث في اليمين التي يقع للعراق على الأول ثم يقع على الأخرى | ١١ | باب في طهر الثياب |
| ٤٣ | الحنث الذي يستقضى فيه صنف | ١١ | باب صلاة العيدين |
| ٤٤ | الحنث في اليمين في الدم والكسر | ١٢ | باب التكبير في أيام التشريق |
| ٤٤ | الحنث في قاضى الهرام | ١٤ | باب الصيام والاعتكاف |
| ٤٥ | الحنث في اليمين يكون فيها الوقت بعد الوقت | | كتاب الزكاة |
| ٤٦ | الحنث في اليمين فيما يقع على مرتين وما يقع على مرة واحدة | ١٥ | باب زكاة العلم |
| ٤٨ | اليمين في الإيلاء التي تكون بينا واحدة | ١٦ | باب زكاة المال |
| ٤٨ | ما يكون من الإيلاء من اليمين | ١٩ | باب زكاة الأبل والبقر والغنم تضم إلى المال |
| ٤٩ | الحنث في اليمين | ٢٣ | باب زكاة الرقيق والحيوان وغير ذلك |
| ٤٩ | الحنث في اليمين بالخبر والهداية والعلم | ٢٤ | باب ما يجب الرجل على نفسه |
| ٥٠ | الحنث الذي يقع بالفصل وبالوقت | ٢٥ | باب الزكاة في الإجارة |
| ٥١ | الحنث الذي يقع بالملك والقراء | | كتاب الإيمان |
| ٥١ | الحنث في قوله أول عبد أملكه فهو حر | ٢٦ | باب الإيمان في الحنث في الطلاق |
| ٥١ | الحنث في اليمين الذي يستقضى به الأوسط | ٢٨ | الحنث في الإيمان ما يقع على بعضه وعلى جماعته |
| ٥٢ | الحنث الذي يقع بالواحد وبالاثنتين والأول | ٢٨ | باب ما يقع من اليمين بالوقت وما لا يقع |
| ٥٢ | الحنث في اليمين الذي يقع بالواحد والذي يقع بالاثنتين | ٣٠ | باب ما يحث في اليمين من الشرب |
| ٥٣ | باب الحنث في اليمين التي تقع حين ينكح والتي لا تقع حتى يكون الذي حلفه | ٣١ | الحنث في القتل وغيره |
| ٥٤ | الحنث في اليمين بالخبر والقول الذي يقع بعد القتل وقبله بشهر | ٣١ | الحنث ما يكون على الخائف وعلى غيره |
| ٥٤ | الحنث في اليمين في اللبس والنحو | ٣٢ | الحلف في الجماع وغيره |
| ٥٥ | الحنث في اليمين في المسامرة | ٣٣ | الحنث في الأذن |
| ٥٦ | اليمين في البلية والبسطة وغير ذلك | ٣٣ | الحنث في التسمية ونحوها |
| | | ٣٣ | باب ما يقع من الطلاق في الزوج في المراتب |
| | | ٣٥ | الحنث في اليمين يكون فيها الوقتان والوقت بعد الوقت |
| | | ٣٧ | الحنث في اليمين نعم بالإمرين والأمر |

| صفحة | صفحة |
|---|---|
| ٧٨ باب من الإلّا في التّاية | ٥٧ باب الخنث في المساكنة والصيام والقطر |
| ٧٩ من الإلّا والقيوم بالسان والجماع | ورؤية الحلال والأخصى والنكاح والطلاق |
| ٨٠ من الإلّا في الوقت الذي لا يدري أيكون | ٥٨ الخنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل |
| ٨٠ من الطلاق الذي يقع فيه الخيار يوقعه | الذي يحلف عليه |
| على أي امرأته | ٥٨ الخنث في ملك العبد والمكاتب |
| ٨١ الرجل يحلف بالنقض في إمامته ثم يموت | ٦٠ ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة |
| قبل أن يبين وقد وطئ بعضهم | ٦١ ما يقع الرجل لصاحبه أو لغيره |
| ٨١ الطلاق يقع بقوله آخر امرأة أنزوجها | ٦١ الاستبراء من الإيمان التي تقع على |
| من الإيمان يوجب بها الرجل عليه الصبغة | الواحد وعلى الجماعة |
| ٨٢ من الإيمان الذي يجوز الإرجع أولاً | ٦٢ البين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة |
| ٨٤ ما يجعل الرجل أمر امرأته إلى غيرها | ٦٣ البين في الذي يحلف ألا يجلس على شيء |
| ٨٤ من الإيمان يقع فيها التشديد أم لا | فيجلس عليه وفوته غيره |
| كتاب النكاح | ٦٤ من الإيمان التي يقع فيها خيار على واحد |
| ٨٥ أمر المولى عبده بالنكاح | ٦٥ الاستبراء الذي يبدأ به قبل البين واليمين |
| ٨٦ من نكاح العبد والمخلع في ذلك والدين | التي تنقض إحداهما صاحبها |
| ٨٨ من النكاح والمخلع | ٦٦ البين في الذي يمتنع أحد عبديه إلى أجل |
| ٨٦ في تزويج المكاتبه وفي الملاعة | ٦٧ من الإيمان في الإلّا على إحداهما |
| ٩١ من النكاح فيما ينقص من العداق ويؤيد | ٦٨ البين في الإلّا في الرجل تكون عنده |
| ٩٢ النكاح في الفقرة في المجهوب وغيره | حرّة وأمة فيؤيد من إحداهما |
| ٩٤ باب نكاح ما يقام عليه البيت من المرأة والأرج | ٧٠ الخنث في البين ما يكون استبراء على جميع |
| ٩٧ نكاح الخاطبة | الكلام أو بعضه |
| ٩٩ من الوكالة والفض من الوكالة | ٧١ الشهادة في الإيمان |
| ١٠٣ باب من النكاح بين العبد والأمة والخيارها | ٧١ باب البين في طلاق السنة |
| ١٠٥ باب من أجاز النكاح بزيادة العداق | ٧٢ الخنث في البين ما يقع على جميع ما حلف |
| ١٠٦ باب من نكاح المراتين في عقدة | وما يقع على بعضه |
| ١٠٧ باب من المرأة في المرض | ٧٢ الخنث في البين التي تقع على الخاص والعام |
| كتاب الدعوى | ٧٣ الخنث في البين التي تكون على الحياة |
| ١٠٨ باب من الدعوى والبيات | دون الموت والموت دون الحياة |
| ١٠٩ باب من الدعوى | ٧٣ البين فيما تصدق فيه المرأة على الحيض |
| ١١٣ باب من الدعوى أيضاً | وما لا تصدق |
| ١١٨ باب دعوة الرجلين الوالد | ٧٤ البين التي تكون الاستبراء فيها على جميع |
| ١٢٠ باب من الدعوى والبيات في النصب وغيره | ما استقوى أو على بعضه |
| ١٢٠ باب ما يكون الرجل فيه محضاً من نسب | ٧٤ من الإيمان في الطلاق |
| والأولاد وما لا يكون | ٧٥ من الإيمان التي يقع فيها الأمران جميعاً |
| | ٧٦ من الإيمان فيما يوجب الرجل على نفسه |

| صفحة | مضمون |
|------|---|
| ١٢١ | باب مما يكون الرجل فيه خصما ويدفع الخصومة عن نفسه |
| ١٢٢ | باب مما لا يكون الرجل فيه خصما مما يرى فيه الخصومة |
| ١٢٣ | باب مما يكون خصما أولا إذا حلك في يده |
| ١٢٤ | باب مما لا يكون الرجل فيه خصما بالاقرار |
| ١٢٥ | باب ما يقتضى القاضى فيه بالينة والاقرار ومالا يقتضى فيه في العبد والمقابة |
| ١٢٦ | باب الشهادات في الميراث |
| ١٢٧ | باب الاقرار بالشركة |
| ١٢٨ | باب من الاقرار باستيفاء المال من الوارث أو من كفيلى الوارث في المرحى |
| ١٢٩ | باب من الاقرار في المرض لوارث أو غيره |
| ١٣٠ | باب اقرار مريض باستيفاء الدين وإيداء الجراحات |
| ١٣١ | باب اقرار المريض باستيفاء الدين والكتابة |
| ١٣٢ | باب الاقرار الذى يقر به الوارث ويقر به الوارث لغيره |
| ١٣٣ | باب الاقرار بالمال الذى يكون قصاصا أولا |
| ١٣٤ | باب الاقرار في البيع في فساد وغير فساد |
| ١٣٥ | باب الاقرار بالعيب الذى يرد به والذى لا يرد به |
| ١٣٦ | باب الاقرار من الوارث بالتق |
| ١٣٧ | باب اقرار الرجل أن بعض عيده وانه |
| ١٣٨ | باب من الاقرار في القضاء في البيع والذى لا يرد |
| ١٣٩ | باب الرجل يقر بالرق وقد اعتق عبدا |
| ١٤٠ | باب اقرار الميت في شراء دار من الورثة ومن غريب في مرضه ولدار شفيع |
| ١٤١ | باب اقرار المرأة بالرق والزواج بمسجد |
| ١٤٢ | باب من الاقرار في المرض لغيره بالدين |
| ١٤٣ | باب الاقرار بغير الدين وهو جائز |
| ١٤٤ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٤٥ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٤٦ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٤٧ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٤٨ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٤٩ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٠ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥١ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٢ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٣ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٤ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٥ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٦ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٧ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٨ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٥٩ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٠ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦١ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٢ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٣ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٤ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٥ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٦ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٧ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٨ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٦٩ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٠ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧١ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٢ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٣ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٤ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٥ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٦ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٧ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٨ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٧٩ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٠ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨١ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٢ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٣ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٤ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٥ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٦ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٧ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٨ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٨٩ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |
| ١٩٠ | باب اقرار المالك بغير الدين وهو جائز |

كتاب المناسك

- ١٨٨ باب من الصيد يصاد في الحرم
١٨٩ باب الصيد الذي يجنى عليه الرجلان
١٩١ باب الحرم يجرع الصيد ثم يذبح إحراماً
للى إحرام أو يحل ثم يجرع

كتاب القضاء

- ١٩٢ باب ما ينبغي للقاضي أن يضعه على يده
عند إذا قضى به
١٩٣ باب من التفتة أيضاً
١٩٥ باب الجارية والفلان تمام عليهما البيعة
١٩٦ باب الشيء من الرقيق والبهائم يسمى

كتاب الضمان

- ١٩٧ باب ما يكون الرجل فيه خصماً وما لا يكون
من الكفالة والحوالة وغير ذلك
١٩٨ باب الرجل يقول لرجل ما بايئت فلاناً
أو أقرضته فهو على
١٩٩ باب من اللقعة التي تكون أحمق من الحب
١٩٩ باب ما تكون فيه شفة وما لا تكون
٢٠٠ باب من العتق والتدبير
٢٠٢ باب من الوصايا التي يوصى بها بتصيب
بعض الورثة أو بمثل نصيبه
٢٠٣ باب ما يوجب الرجل على نفسه
٢٠٤ باب من نصب الحر والعبي والعبد
٢٠٧ باب من قتل الجنائيات
٢٠٩ باب الولاء المتقل

كتاب البيوع

- ٢١١ باب العيوب في البيع
٢١٣ باب القبض في البيوع وغيرها
٢١٥ باب الزيادة في البيع والافتقار في ذلك
٢١٦ باب النصب ما يلزم به القبض وما لا يلزم
٢١٦ باب ما لا يقدر على رده بالعيب من غير
حدث من المشتري
٢١٧ باب من العيوب في النصب في خيانة القيمة
٢١٨ باب من الاختلاف في الرأفة ورأس المال

٢١٩ باب من الاستحقاق في البيع الذي رجع

بالتن والذى لا يرجع

٢٢٠ باب من نقض البيع الذي يكون من
الوصى بعد الموت

٢٢١ باب من الاستحقاق في البيع

٢٢٢ باب البيع بما يزيد بين الكيلين

٢٢٣ باب الشهادات في البيوع بين اثنين

٢٢٤ باب شراء الظرف بما فيه موازنة

٢٢٥ باب من النصب في ضمان القيمة

٢٢٦ باب البيع الذي يكون فيه الشرط الذي
يكون القول فيه قول المشتري أو البائع

٢٢٦ باب من اختلاف البيع واثنى في البيع

٢٢٧ باب اليمين في البيعين المتفرقين

٢٢٨ باب من البيوع في القرض والديون

٢٢٩ باب البيوع من الاختلاف في البيع

٢٢٩ باب بيع الامام للمؤمن

٢٣٠ باب بيع أحد العيدين ولم يبين أيهما باع

٢٣٠ باب العيوب في البيوع

٢٣١ باب جناية العبد في البيع في الحياض والقتل
يوجد في القمار

٢٣٣ باب من البيع يشبه من الكيل والغرر

٢٣٤ باب اختلاف البيئات في البيع

٢٣٩ باب ما يؤمر به الرجل أن يقضى عنه دينه

٢٤٠ باب ما يكون إجارة في البيع وما لا يكون

٢٤١ باب من يبيع أهل النعمة والمسلمين

٢٤٢ باب من العيوب التي يرجع فيها بالعيب

والتي لا يرجع

٢٤٣ باب بيع الشئين كأنهما شيء واحد

٢٤٣ باب الشراء الذي يدفع فيه بعض الثمن
ويرد آخر بعض ما اشترى

٢٤٥ باب البيع الذي يقع مما

٢٤٦ باب البيع القاسد والمتق في ذلك

٢٤٦ باب الاختلاف في الحياض في البيع

٢٤٨ باب بيع الكيل يزيد أو ينقص

٢٥٠ باب البيع في الزيادة في الولد وغيره

| صفحة | صفحة |
|---|---|
| ٢٥٣ باب اختلاف البائع والمشتري في حلاك ما اشترى | ٢٨٣ باب من الوصايا |
| ٢٥٣ باب اختلاف البائع والمشتري | ٢٨٨ باب الوصية للوارث |
| ٢٥٤ باب الزيادة في البيع من غير المشتري | ٢٨٩ باب من الوصية لئى فلان |
| ٢٥٥ باب اقتصاص في السلم ما يشتري من أصل | ٢٩٠ باب في الوصية بالخدمة والنفقة والسكنى |
| ٢٥٦ باب البيع في بيع ما يكون عيا وما لا يكون | ٢٩٢ باب في الوصايا التي يرجع في بعضها |
| ٢٥٦ باب من البيع في العيب وغيره | ٢٩٣ باب الوصايا بالنفقة |
| ٢٥٧ باب من البيع الفاسد الذي يقتض | ٢٩٥ باب الوصايا تكون رجوعا أم لا |
| ٢٥٧ باب البيوع التي يختلف فيها بالتمن | ٢٩٦ باب الوصية وعلى الميت دين وله عبد |
| ٢٥٩ باب البيوع التي يقع فيها الاختلاف في | ٢٩٦ باب الوصية التي تقع لأقل مما سمى |
| التمن في العروض والديون | ٢٩٧ باب الوصايا التي يرقى فيها الموصى فيسجل |
| ٢٥٩ باب البيوع التي يختلف فيها يجب البائع على | أو يكون إلى أجلها |
| المشتري والمشتري عليه | ٢٩٧ باب ما يصدق فيه الوصى وما لا يصدق |
| ٢٦٠ باب من القرض في البيع بالمبي | ٢٩٨ باب الرجل يوصى أن يبيع عنه |
| ٢٦٠ باب من القرض في البيوع في القبض بغير | ٢٩٩ باب الوصايا في إجازة الوارث وصية الميت |
| أمر البائع | ٣٠١ باب الوصايا التي يجب للموصى له فيها قيمة |
| ٢٦١ باب من البيوع بين اثنين | العبد أو لا يجب |
| ٢٦٢ باب من القبض في البيع والتضال في ذلك | ٣٠١ باب حق الوصى وأمين القضاى |
| كتاب الرهن | ٣٠٢ باب الوصايا التي يكون بعضها رجوعا |
| ٢٦٢ باب البيع من الرهن | ٣٠٣ باب ما يجوز للقيم أن يفعله باذن الوصى |
| ٢٦٣ باب الرهن في الولد والمنابة عليه | كتاب المكاتب |
| ٢٦٤ باب الرهن بين الشركاء | ٣٠٥ باب من المكاتب |
| ٢٦٤ باب من الرهن الذي يطل | كتاب الشفعة |
| ٢٦٥ باب الرهن الذي يضمن المرتين فيه قيمته | ٣٠٧ باب في تسليم الشفعة |
| أو جميع الدين | ٣٠٨ باب من الشفعة |
| ٢٦٦ باب من البيع في الرهن وغيره بركة القضاى | ٣٠٩ باب من الشفعة في تسليم بعض الشفعة |
| ٢٦٧ باب من الرهن والمنابة عليه | ٣١٠ باب من الشفعة التي يكون للمشتري فيها |
| كتاب الشركة | ما لا يكون للشفيع وبالعكس |
| ٢٦٧ باب الشركة بين الرجلين | ٣١١ باب من الشفعة وقسمتها |
| ٢٧١ باب شركة الرجلين تكون بينهما الجارية | ٣١٢ باب من المنابة في الشفعة للوارث والتمولية |
| والشركة في جناية المكاتب | والمرايمة والحط في ذلك |
| ٢٧٥ باب من الفارحة | ٣١٣ باب ما تبطل به الشفعة وما لا تبطل |
| ٢٧٥ باب رجوع أحد الشريكين بمحض | ٣١٣ باب ما لا يكون الرجل فيه نصيبا من إقامة |
| كتاب الوصايا | التي على الشفعة |
| ٢٧٨ باب ما يكون الرجل نصيبا وما لا يكون | ٣١٤ باب يبيع الشفيع بعض داره |

| صفحة | باب |
|------|--|
| ٣١٤ | باب شفعة المضارب |
| ٣١٤ | باب من الشفعة في الصلح |
| | كتاب الوكالة |
| ٣١٧ | باب الوكالة في البيع ما يضمن وما لا يضمن |
| ٣٢٠ | باب ما يكون فيه خصماً وما لا يكون |
| ٣٢٠ | باب الوكالة بالبيع الذي يؤمر الوكيل أن يريه من عنده |
| ٣٢٠ | باب الوكالة في البيع فخر الوكيل فيه على الأمر |
| ٣٢١ | باب من الوكالة في الشراء |
| ٣٢٢ | باب الوكالة والوصية في البيع |
| ٣٢٣ | باب ضمان الوكيل |
| ٣٢٦ | باب الرجل يأمر الرجل بشراء عید فيجد به عيباً فيأمره برده فبرئناه المشتري |
| ٣٢٦ | باب ما يكون وكالة في القلاق وما لا يكون |
| | كتاب الحوالة والكفالة |
| ٣٢٧ | باب كتاب الحوالة والكفالة |
| ٣٢٧ | باب من الحوالة والكفالة |
| ٣٣٠ | باب الكفالة بالعرف |
| ٣٣١ | باب من البرائة عن الكفالة بالنفس والنفادة في ذلك في المرض |
| | كتاب الصلح |
| ٣٣٣ | باب الصلح والفرور في ذلك |
| ٣٣٣ | باب الصلح في الساحة التي لا يدرى |
| | كتاب الإجارة |
| ٣٣٤ | باب من الاجارة |
| ٣٣٥ | باب من الاجارة والاختلاف فيها بين اثنين |
| ٣٣٦ | باب من الاجارة والشراء الذي يتصدق صاحبه بالتفضل |
| | كتاب المضاربة |
| ٣٣٧ | باب المضاربة التي يريه فيها المضارب في اثنين من عنده |
| صفحة | باب |
| ٣٣٧ | باب ذكاة المضاربة |
| ٣٣٧ | باب من مكاتبة المضارب |
| ٣٤٠ | باب من السلم في الربط |
| ٣٤٠ | باب من القرام التي خلطها صفر |
| ٣٤٢ | باب الضمان |
| ٣٤٢ | باب من الصلح في الكفالة |
| ٣٤٢ | باب من المال يكون قرضاً أم لا |
| ٣٤٣ | باب ما يكون الرجل فيه خصماً عن عيده وما لا يكون |
| | كتاب الجنائيات |
| ٣٤٦ | باب من الجنائيات |
| ٣٥٧ | باب جنابة المكاتب |
| ٣٥٨ | باب عتق أحد العبدین الذين تكون الجنابة من أحدهما أو منهما |
| ٣٥٩ | باب القتل يوجد في الحلة أو في المسجد أو في دار قوم حتى |
| ٣٦٠ | باب من السرقة |
| ٣٦٠ | باب من السرير |
| ٣٦٣ | باب الاختلاف في النصب |
| ٣٦٤ | باب ودانة الجنون والعبي والعبد المحصور عليه |
| ٣٦٤ | باب من الودية التي يقبضها صاحبها أو يقبض بعضها |
| ٣٦٥ | باب ما يجوز للقيم أن يفعله |
| ٣٦٥ | باب من القضاء الذي يكون من الوارث لا كذاباً للشهود |
| ٣٦٧ | باب إجارة البائع والمترين والقاسب |
| ٣٦٨ | باب من المبة في المرض |
| ٣٦٨ | باب من النصب والجنابة عليه |
| ٣٦٩ | باب من الجنين وغيره |

تصويبات

| ص | ص | تصويب | ص | ص | تصويب |
|----|-----|---------------------------|-------|-----|---------------------|
| ٢١ | ١٤٠ | فهو متلوع | ١٦ | ١٣ | ٣ |
| ٠١ | ١٤١ | فهو متلوع | ١٧ | ١٣ | و تكلم (٤) |
| ١٩ | ١٤١ | لا يعرف تب | ٢٠ | ١٦ | ثم قلت |
| ٠٦ | ١٤٣ | تستكل | ٢٣ | ٢١ | عن الآلف |
| ٠٧ | ١٤٣ | قالا يلاء الأول | ٢٣ | ٢١ | قوله ثم كذلك |
| ١٥ | ١٤٤ | يدعى بدین | ١٤ | ٢٨ | وقال أبو يوسف |
| ٢٥ | ١٤٥ | أن يستحقه | ٠٥ | ٢٩ | بشهر وفي |
| ٨ | ١٥٠ | بقته حيا | ٢٤ | ٢١ | يقيد ماني |
| ٠٧ | ١٥٢ | رجلا له عليه | ١٢-١١ | ٢٩ | كلم (٣) |
| ١٢ | ١٥٢ | حتى يوى | ١٢ | ٥٢ | ولدتا ولدا |
| ١٣ | ١٥٢ | فان قوى | ٠٣ | ٦٠ | فان صام |
| ٢٦ | ١٥٢ | عنها | ١٦ | ٦٠ | والعمور والسنين |
| ١٨ | ١٥٤ | وبينا | ١٠ | ٦٤ | الباقين |
| ٠٣ | ١٥٧ | فتشدا | ٢٤ | ٦٧ | المسألة الأولى |
| ١ | ١٥٨ | حتى ماتت | ٢٤ | ٦٨ | على إحداها |
| ١٢ | ١٥٨ | ولم يلقا | ١٩ | ٧٧ | جنح حين (٣) |
| ٠٩ | ١٦٣ | وأخر على شهادة | ١٤ | ٨٢ | فأخبرت |
| ١٨ | ١٧٦ | يقض الثمن | ٠٣ | ٨٥ | وألفه لا أدخل |
| ٢١ | ١٦٧ | يقض الآلف | ٨ | ٨٩ | فان لم يقضه - وترجع |
| ٠٤ | ١٦٩ | من ميل | ٤ | ١٠٥ | تزيدني |
| ١١ | ١٦٩ | أقيم البينة | ٢٦ | ١١٢ | أودعه |
| ١٥ | ١٧٢ | شهدا الثالث | ٢١ | ١١٥ | فتضى بها |
| ٢٠ | ١٧٢ | أحضر بينة | ٠٢ | ١١٩ | من قيمة |
| ٠٤ | ١٧٤ | الآخر ألفان | ٢ | ١٢٥ | الملقى عليه |
| ٢٣ | ١٧٥ | بينهما وزادت المصرية وحكى | ١٢ | ١٢٥ | وتركها |
| ٢٤ | ١٧٥ | نصفين (كذا) | ٠٩ | ١٣١ | المريض حمدا |
| ١٨ | ١٨٦ | شاهدا الجناية | ٢٢ | ١٣٣ | مؤخرة في الهندية من |
| ١٩ | ١٧٦ | وشاهدا العتق | ٢٣ | ١٣٣ | من التخرج |
| ٢٣ | ١٧٦ | وشاهدا الجناية | ١٢ | ١٣٤ | وكذلك لو |
| ٠٦ | ١٧٩ | وأنه كان | ١٥ | ١٣٥ | (ولو كان |
| ١٦ | ١٨١ | إلا الدرهم الأول | ١٦ | ١٣٥ | المقر له |
| ٠٥ | ١٨٣ | أى كل يوم | ٠٥ | ١٣٦ | ورفع عنه |
| ١٢ | ١٨٤ | هكذا والأول | ٢٧ | ١٣٦ | ماغصبتى |

| ص | ص | تصويب | ص | ص | تصويب |
|----|-----|------------------------|----|-----|----------------|
| ٠٩ | ٢٧٤ | بالجاء | ٢٠ | ١٩١ | الأوليان |
| ٢١ | ٢٧٧ | اللى دفع | ٠٥ | ١٩٢ | واحدة منها |
| ٠٢ | ٢٨٥ | ويجبران على أن | ٠٨ | ١٩٥ | أنها أغته |
| ٠٦ | ٢٨٥ | أجيرا على أن | ٠١ | ٢٠٢ | من (سنة) |
| ٠٨ | ٢٨٥ | أجمعا على أن | ٠٧ | ٢٠٤ | قوى - لم يتو |
| ٢٣ | ٢٨٦ | (أو قال) | ٢٤ | ٢٠٨ | تفرقت لللل |
| ٠١ | ٢٨٨ | ذلك (ثم لآخر | ١٢ | ٢١٧ | كانت أمة |
| | | مثل ذلك) (١) | ١٥ | ٢٢٠ | (الآخر) |
| ٢٣ | ٢٨٩ | رحلت من فيه | ٠٩ | ٢٢١ | تفرقا قد البيع |
| ٢١ | ٢٩١ | تمت بئله | ٠٩ | ٢٢٢ | دوام على الثمن |
| ٠٥ | ٢٠١ | فللوصى له على | ٠٩ | ٢٢٧ | الأخر وأوقف |
| ١٢ | ٢٠٦ | خاصة على ألف فأذن | ١٩ | ٢٢٢ | يدفعه |
| ١٣ | ٢٠٦ | المكاتبه فالكسب | ٢٣ | ٢٢٦ | بيع المكاتب |
| ٠٤ | ٢١١ | وكفبه الأمر | ٠٧ | ٢٤٢ | فأخذه |
| ١٧ | ٢١٤ | شقيها بداره | ٠٣ | ٢٤٧ | للقض |
| ٠٥ | ٢١٩ | قباعه من نفسه | ٠٢ | ٢٥٢ | (التمن) |
| ١٢ | ٢١٩ | عبد للمشترى | ٠٣ | ٢٥٢ | بألتمن كله |
| ٠٩ | ٢٢٧ | والخيل من | ٢٣ | ٢٥٤ | أن يمتها |
| ١٨ | ٢٢٧ | ولو صالحته | ١٤ | ٢٥٦ | البيع |
| ٢٠ | ٢٢٢ | فأستحقها | ١٩ | ٢٥٦ | وقالا |
| ٠٢ | ٢٣١ | فان أقاما | ٢١ | ٢٥٩ | (بالألف) |
| ٢٤ | ٢٣١ | ورفضا | ٢٣ | ٢٦٠ | بألف وقبضها |
| ٢٤ | ٢٣١ | أو بغيره | ٠٣ | ٢٦١ | حتى يحضر |
| ٢٠ | ٢٣١ | آلاف أخذ | ٢١ | ٢٦١ | ثلاثا الثمن |
| ٢٤ | ٢٤٢ | من الكيل | ٠٣ | ٢٦٢ | بخصامة |
| ٢٤ | ٢٥٢ | قوله ببيع الدية | ٠٧ | ٢٦٢ | بغير حينه |
| ٢١ | ٢٦٠ | أخذ منه السرقة | ١٨ | ٢٦٢ | بباعه الرأمن |
| ٠٣ | ٢٦٤ | وهبه (كان له) أن | ٠٥ | ٢٧٢ | قبيا يقبضان |
| | | (١) الزيادة من المصرية | ١٦ | ٢٧٢ | دياراً أو باعه |

لجنة إحياء المعارف النعمانية

انتدب جماعة من علماء الهند من خريجي المدرسة النظامية بحيدر آباد الدكن لتشكيل لجنة تسمى بإحياء المعارف النعمانية . ومقصدها أولاً : السعى في تحصيل كتب متقدمة علماء الأحناف الفقهية والحديثية النادرة الوجود وطبعها وإشاعتها ، وثانياً تصحيح ما طبع منها على غير وجه الصحة وطبعه ثانياً . وهو - وربك - مقصد حسن نبيل وإليك ما أخرجته إلى الآن :-

٣
١٠

١ - العالم والمتعلم للإمام أبي حنيفة رضى الله عنه

٢ - الآثار للإمام أبي يوسف قدس الله سره

٣ - الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني

٤ - شرح النفقات للإمام الخفاف رضى الله عنه

وتطلب تلك الكتب من الهند : من أفضيلة الاستاذ أبي بالمدرسة النظامية بحيدر آباد الدكن ، ومن أبناء المولوى السورقى تجار كتب جاملى محلة رقم ٣ بمومباى ، ومن مصر الكبرى ، ومن مكتبتى الحلبي ، ومن وكيل اللجنة بمصر الأستاذ رضوان - بطفة الأمير رقم ١ - حى الازهر

باعت فبادر باقتناء هذه الكتب . لئلا
فبما اللجنة على إحياء ما اعت
ديناراً أو بـ ٢٦ ٥٥
أخذت من هذا التراث العلمى
وهو (كتاب)
(١) الزيادة

Bibliotheca Alexandrina



0432032

